بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية اليمنية
جامعة عدن
كلية التربية
قسم اللغة العربية

الخلاف النحوي في شروح المفصل الثلاثة ،

شرح الخوارزمي ت /٦١٧ هـ ، وشرح ابن يعيش ت/٦٤٣هـ ،وشرح ابن الحاجب ت/ ٦٤٦هـ

رسالة تقدم بها الطالب :
سالم مبارك سعيد الفلق
إلى كلية التربية بعدن لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية

إشراف
أ. د . عبدالمنعم أحمد صالح

١٤٣١هـ - ٢٠١٠م

قال تعالى :

﴿قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِين﴾

الأحقاف من آية (١٥)

الإهداء :

إلى والدي المبارك ، ووالدتي العزيزة

إلى زوجي الوفيّة المخلصة

إلى أولادي ثمرة فؤادي

إلى إخواني وأخواتي الأحباء

. . . . .

أهدي هذا الجهد المتواضع

شكر وتقدير :

الحمد لله على نعمه التي لا تحصى ولا تعدّ ، والشكر له أن أسبغ علينا نعمه ظاهرة و باطنة ، أحمده حمد عبد مقرّ بتقصيره مفتقرٍ إلى عفوه وتيسيره . ثم الصلاة والسلام على خير الأنام ، رسول السلام والإسلام ، وعلى صحابته الكرام ، وآله المبرّئين من الآثام ، ما ناح قمريّ وما غنّى يمام .

وبعد رحلة ماتعة في دروب الخلاف الشائكة ، والاستمتاع بوجهات نظر نحاتنا وحججهم ، وردودهم واستدلالاتهم ، يرى الباحث أن من الواجب عليه أن يقرّ بالجميل لمن كانوا معه في رحلته البحثيّة ، ومن أسدوا له النصح ومدوا له يد العون وكانوا أنساً له ماسحين عنه نصب البحث مخففين عنه عناء التعب والسهر ، قال ﷺ : ((من أعطي عطاءً فليجز به ، فإن من أثنى فقد شكر ومن لم يثن فقد كفر)) .

وأول هؤلاء ـ بعد الله عزّ وجل ـ هو أستاذي ومشرفي الدكتور / عبد المنعم أحمد صالح التكريتي ، الذي أفاض عليّ من كرمه وخلقه وعلمه ما يعجز لساني عن التصريح وقلمي عن التوضيح ، فجزاه الله عني خير الجزاء وجعل صنيعه هذا في ميزان حسناته .

والشكر موصول إلى أستاذيّ الفاضلين المناقشين ، الأستاذ الدكتور / ناصر العيشي ، والأستاذ الدكتور / مجاهد منصور ، على تفضلهما بقبول رسالتي للمناقشة ، وتجشمهما عناء قراءتها وحرصهما على إصلاح ما فيها من أخطاء فلهم مني جزيل الشكر .

وإن أنس لا أنس أستاذي الدكتور / أحمد سالم الضريبي الذي ما فتئ يشجعني على مواصلة الرسالة ويصبرني على عقبات البحث الكأداء ، ويوجهني برفق وأناة فله مني جزيل الشكر والامتنان .

كما أتوجه بالشكر الجزيل والامتنان العميق للأب الفاضل والتربوي القدير الأستاذ / محمد بن عوض بن شملان ، الذي فتح لي طريق الانطلاق ، ولم يزل موجهاً لي حريصاً على استمراري في البحث تارة بالتوبيخ وطوراً بالمزاح والتلميح . وتقتضي الأخلاق أن أشكر الوالد المهندس الأستاذ / فيصل بن عثمان بن شملان الذي شملني بعطفه الأبوي ، وبفراسته الصادقة خلع على الباحث لقب دكتور .

وتحتني الأمانة العلمية أن أشكر صنيع أخي الدكتور / أنور العزاني ، الذي وجه الباحث نحو عنوان هذه الرسالة ، وتكلّف عناء البحث في الشبكة العنكبوتية في فهارس الرسائل والأطروحات بالجامعات العربية لتلافي تشابه العنوانات أو تكرارها .

كما أتقدم بالشكر إلى ثلة من الطيبين الذين لم يتأخروا عني لخدمة البحث ، وتذليل الصعاب لدى الباحث منهم الدكتور / صادق يسلم العي ، الذي كان حريصاً على استمراري في كتابة البحث ، كما زودني بكتاب (الإيضاح في شرح المفصل) لابن الحاجب الذي يعز وجوده في المكتبات ولم يعثر الباحث على نسخة منه أثناء كتابته الرسالة . والدكتور / أحمد عوض باحمبص الذي تكرّم بفتح مكتبته الشخصية لأخذ ما أحتاجه من كتب ومراجع .

كما أشكر رئيس قسم اللغة العربية الدكتور / محمد علي يحيى ، والدكتور /أحمد محمد فلهوم ، والأستاذ / مرتضى هود باعباد ، والدكتور /حسين بافخسوس ، والدكتور /عمر سويلم ، والدكتور / منير فاروق ، والدكتور /محمد علوي بن يحيى ، والأخ /عبدالله فرج اليزيدي وختنه الأستاذ /سالم لرضي ، والوالد /أحمد علي بامفروش .

وأشكر كل الأخوة والأصدقاء والزملاء ومن مدّ لي يدّ العون أو أسدى لي النصح والمعروف ، ومن حضر المناقشة أو نظر ، ومن قرأها بعدُ وأعذر أو اعتذر ، وليغفر لي

الآخرون على سهوي في عدم ذكرهم فإن المقام ليس مقام تحديد أوتعديد ، وقد رفع الله عن الأمة الخطأ والنسيان ...

المحتويات

مُقَدِّمَة

الحمد لله الذي علّم بالقلم ، علّم الإنسان ما لم يعلم ، والصلاة والسلام على خير الأنام ، من أوتي جوامع الكلام ، سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام ، وعلى آله وصحابته الكرام ، منائر النور في دياجي الظلام .

وبعد ...

فلعل موضوع (الخلاف النحوي) من أصعب موضوعات النحو العربي بلا خلاف ، فكثرة الآراء النحوية ، وتقاربها أو تضاربها ، وكثرة العلل والترجيحات ، وردود هؤلاء على أولئك والعكس ، واستنطاق الشواهد ، وصحتها أو شذوذها .... الخ . كل هذه الأسباب وغيرها تجعل كثيراً من الباحثين ينفضون أيديهم من هذا الموضوع ، وينأون أو ينهون عنه . وقد نهد الباحث إلى هذا الموضوع تحدوه رغبة في فهم غموضه ، ومعرفة حجج النحاة وما نسب إليهم من آراء ، ومدى انعكاس مذاهبهم النحوية على استدلالاتهم أو العكس .

ولكتاب (المفصل) أهمية اعترف بها عدد من كبار النحاة لما ناله من حظ كبير تمثّل في كثرة شروحه ، والثناء عليه ، ونظمه واختصاره ، وقد عقد الباحث لذلك مبحثاً تكلم فيه عن كتاب (المفصّل) ، ومتى ألف ؟ والغرض من تأليفه ؟ ومنهجه وأسلوبه ؟ وذكر عدداً من شروحه وطبعاته ؟ .

ولأن شروح (المفصّل) من الكثرة بمكان فقد وقع اختيار الباحث على ثلاثة شروح هي (شرح المفصل الموسوم (بالتخمير) للخوارزمي ت/٦١٧هـ) ، و(شرح ابن يعيش ت/٦٤٣هـ) ، و(والإيضاح شرح المفصل لابن الحاجب ت/٦٤٦هـ) ، وهذه ثلاثة الشروح كلها تقع في القرن السابع الهجري وهو القرن الذي استمرت أهمية المفصّل وسمعته مسيطرة على أذهان أغلب طلاب العلم من جهة ، كما تعدّ أهم شروح المفصل في نظر الباحث من جهة أخرى .

وقد اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي في عرض المادة ، فهو يعمد إلى وصف المسألة النحوية ، وعرض الأقوال فيها ، وتحليل الآراء ، وردود كل فريق على الآخر ، ثم يختار الأقرب و الأصوب في نهاية كل مسألة بما يتلاءم مع طبيعة اللغة وروحها .

وقد اقتضى منهج البحث أن تقسم الرسالة إلى خمسة فصول يسبقها تمهيد وتقفوها خاتمة . أما التمهيد فقد سعى الباحث فيه إلى كشف موضوع (الخلاف النحوي) بدءاً بجمع اللغة ، وكيف تسرب إليها اللحن ، ثم أسباب نشأة النحو وتقعيده ، مروراً بمدرستي البصرة والكوفة ومنهجهما في دراسة اللغة والنحو ، وبدء الخلاف والنحوي والعوامل التي هيأت ومهدت له ، ثم العوامل التي عمّقته ، وختم التمهيد بسرد عدد من العلماء الذين ألفوا في موضوع الخلاف النحوي ، ويعترف الباحث أن مساحة التمهيد غير كافية لبحث موضوع واسع وعميق وحساس كموضوع (الخلاف النحوي) .

الفصل الأول كان لـ (صاحب المفصل وثلاثة الشرّاح) ، حوى ثلاثة مباحث : أولها للزمخشري ، اسمه ومولده ونشأته ، وشيوخه وتلاميذه ، وسماته ومكانته العلمية ، ومذهبه وجملة مؤلفاته ، كما حوى لمحة عن كتاب (المفصل) . والمبحث الثاني لشراح المفصل الثلاثة وهم : الخوارزمي :اسمه ومولده ووفاته ، وشيوخه ومؤلفاته ، وشعره ، وسماته ومذهبه . وابن يعيش : اسمه ونشأته ، وصفاته وأخلاقه ، وشيوخه وتلاميذه ، ومؤلفاته . وابن الحاجب : اسمه ونشأته ، وأخلاقه وسماته ، وثقافته ومذهبه ، وعصره ، وشيوخه وتلاميذه ، ومؤلفاته . والمبحث الثالث : موازنة بين ثلاثة الشراح من خلال شروحهم للمفصل .

وعالج الفصل الثاني (الكلمة وأحوالها) وضم ثلاثة مباحث فيها إحدى وعشرون مسألة : المبحث الأول في المعرب والمبني وحوى ثماني مسائل في الكلام وما يتألف منه و علامات الإعراب الأصلية والفرعية في أبواب الأسماء الستة ، والمثنى ، وجمع المذكر السالم . والمبحث الثاني به تسع مسائل في الممنوع من الصرف . وكان المبحث الثالث في أسماء اختلف في إعرابها وبنائها كضمير الفصل ، وأسماء الإشارة والموصولات التي على صورة المثنى ، و(أل) الموصولة ، و(أي) الموصولة .

وخصص الفصل الثالث (للجملة الاسمية) وجملة مسائله خمس عشرة مسألة داخل ثلاثة مباحث ، المبحث الأول في المبتدأ ، وفيه ثلاث مسائل . والمبحث الثاني في الخبر ، وفيه خمس مسائل . وبقية المسائل السبع شملها المبحث الثالث الذي خصص لنواسخ الجملة الاسمية .

والفصل الرابع كان من نصيب (الجملة الفعلية) واحتوى ثلاثاً وعشرين مسألة يضمها ثلاثة مباحث : المبحث الأول في الفعل والفاعل ، وله أربع مسائل . بينما حوى المبحث الثاني عن مكملات الجملة الفعلية ثماني عشرة مسألة . والمبحث الثالث في المشتقات حوى مسألة واحدة .

وختم الفصل الخامس (الأساليب النحوية) بخمسة مباحث ، وكان عدد مسائله ثلاث عشرة مسألة : ففي المبحث الأول مسألتان في أسلوب الاستفهام . والمبحث الثاني عن أسلوب الشرط ، وضم أربع مسائل . والمبحث الثالث في النداء وتوابعه ، وحوى مسألتين . والمبحث الرابع شمل أربع مسائل في أسلوب المدح والذم . وأسلوب التعجب حوى مسألة واحدة كانت من نصيب المبحث الخامس .

أما الخاتمة ففيها خلاصة البحث وأهم النتائج التي تمخضت عنها الرسالة .

كما ذيّل الباحث رسالته بفهارس تفصيلية تشمل الآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، وفهارس لتراجم الرجال ، وفهارس للأبيات الشعرية ، وأخرى للأمثال والأقوال المأثورة .

تمهيد في (الخلاف النحوي) :

كان العرب يسكنون الجزيرة وما حولها ، يعيشون في قبائل وبطون تختلف لغاتها بعضها عن بعض ولم يكن اختلاف في الأصول بل كان في كلمات أو حركات أو استعمالات، فقبيلة تستعمل كلمة(قمح) وقبيلة تستعمل كلمة (برّ) ومن قال (برّ) أفصح ممن قال (قمح)[1] ، وقبيلة تقول : ما زيد قائم ، وأخرى تقول : ما زيد قائماً ، وقبيلة تستعمل(وثب) بمعنى(قفز) ، وأخرى تستعمل(وثب) بمعنى(قعد) ، وقد يأخذ الاختلاف شكل بنية الكلمة ، فكلمة(صاعقة) نرى من يستعملها(صاقعة) وهكذا .

جمع اللغة :

إن درجة الفصاحة كانت تختلف من قبيلة إلى أخرى ، أي أن القبائل لم تكن تتساوى في فصاحتها . فالذين لزموا البادية أفصح من الذين لجئوا إلى الحواضر والمدن . ومن الأمور المعروفة أن اختلاف عدة أمم تتكلم بلغات مختلفة يؤدي إلى تبادل كثير من المفردات والظواهر اللغوية بين تلك الأمم ، وهذا ما حدث في صدر الإسلام حين تعددت الشعوب التي اعتنقت الإسلام وامتزجت ببعضها فكان هذا الاختلاط سبباً من أسباب تفشي اللحن ودخول العجمة إلى اللغة الأصلية ؛ ولهذا نرى من كان يطلب الفصحى لابد أن يتصل بأهلها في مواطنهم في نجد وتهامة والحجاز ووسط الجزيرة .

وعندما بدأ العلماء يجمعون اللغة ويروونها ، تحروا وتحرزوا كثيراً ، ووضعوا لجمع اللغة شروطاً ففضلوا بعض القبائل على بعض ، وربما كان معيار التفضيل هو التبدّي ، وعدم الاختلاط أو مجاورة من فسدت لغتهم ، أو من لا يتكلمون العربية أصلاً . فاستبعدوا لغة من جاور الحبشة أو خالطوا الفرس كاليمنيين ، ولم يأخذوا عن أهل الطائف لمخالطتهم تجار اليمن ، ولا عن لخم وجذام و قضاعة وغسان وتغلب لمجاورتهم مصر والشام وفارس والهند ، ولم يأخذوا عن الذين سكنوا المدن لفساد ألسنتهم بالاختلاط ، في حين أنهم أخذوا عن قيس وتميم وأسد ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر القبائل لأنهم كانوا يختارون من بقوا على عربيتهم ولم يختلطوا بغيرهم[2] ويعقد ابن

---

[1] ينظر (البيان والتبيين) للجاحظ ١ / ١٧ تحقيق/ عبد السلام محمد هارون مطبعة المدني ــ الناشر / مكتبة الخانجي ــ القاهرة ط ٥ / ١٤٠٥ ــ ١٩٨٥م .

[2] ينظر (المزهر في علوم اللغة وأنواعها) للسيوطي ١/ ١٦٧ ـ ١٦٨ ضبطه وصححه ووضع حواشيه / فؤاد علي منصور دار الكتب العلمية ط١/ ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٨م ، و(الاقتراح) للسيوطي ص/ ٥٩ حقق أصوله وقدم له/ طه عبد الرؤوف سعد مكتبة الصفا ـ القاهرة ط/١٤٢٠ ـ ١٩٩٩م .

جني(ت/٣٩٢هـ)[1] باباً في خصائصه يتحدث فيه عن " ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر" [2] .

بدء اللحن وأسباب نشأة النحو :

كان الإسلام سبباً قوياً في انتشار اللغة العربية خاصة في الأقطار المفتوحة ، كما كان سبباً أيضا في قدوم تلك العناصر الأجنبية الأعجمية بعد إسلامها إلى عاصمة الخلافة الإسلامية في مواسم الحج والعمرة ، فتختلط العرب في أسواقها وبيوتها ومساجدها ، فدبّ إلى اللغة اللحن[3] ، وتسربت إليها ألفاظ أحدثت فيها خللاً هو الذي نشأت بسببه الغيرة الدينية على لغة القرآن فدفعت النحاة إلى وضع النحو لعصمة الألسنة من الخطأ في تلاوته .

وعزا علماء العربية أسباب نشأة النحو إلى أمور متعددة أهمها أربعة :

الأول / سبب ديني : وهو الغيرة على لغة القرآن المبين والحرص الشديد على أداء نصوص الذكر الحكيم فصيحةً سليمةً خاليةً من اللحن تفادياً للضلال الذي ذكره الرسول ﷺ فعن أبي الدرداء ﷺ قال : ((سمع النبي رجلاً قرأ فلحن فقال : أرشدوا أخاكم))[4] وفي رواية سجلها ابن جني : ((أرشدوا أخاكم فقد ضل))[5] .

الثاني / سبب قومي : من خلال اعتزازهم بلغتهم وخشيتهم عليها من الفساد والخوف عليها من الاندثار والفناء، أو الذوبان في غيرها من اللغات ، وهو رابط يشعر به كل من يتكلمها ويعتز بها .

الثالث / سبب اجتماعي : يتمثل في حرص من دخلوا الإسلام على تعلم العربية والاندماج في الدولة الجديدة .

الرابع : رقيّ العقل العربي وإدراكه أن تطور الحياة وتقدمها يحتاج إلى استعمالات تواكبه وتسايره .

[1] **ابن جني** : أبو الفتح عثمان بن جني الأزدي بالولاء ، مولده في الموصل وانتقل إلى بغداد ولازم أبا علي الفارسي طويلاً وبرع في اللغة والنحو ، عاصر المتنبي وجمع شعره وشرحه ، واشتهرت مؤلفاته ومن أبرزها(الخصائص) و(المحتسب) و(اللمع) و(وسر صناعة الإعراب) و(المنصف) وغيرها .

[2] ينظر (الخصائص) أبو الفتح ابن جني ٢/ ٥ ـ ١٠ تحقيق/ محمد علي النجار المكتبة العلمية .

[3] ينظر (موسوعة اللحن في اللغة مظاهره ومقاييسه) د / عبد الفتاح سليم ص/ ١٤ مكتبة الآداب(علي حسن) ميدان الأوبرا ـ القاهرة ط٢ /١٤٢٦ ـ ٢٠٠٦م .

[4] الحديث ضعفه الألباني في السلسلة الضعيفة ٢ / ٣١٥ رقم الحديث / ٩١٤ مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ـ الرياض ط ٢/ ١٤٢٠ ـ ٢٠٠٠م .

[5] ينظر(الخصائص) ٢ / ٨ .

بدء تقعيد النحو :

كانت مصادر اللغة متعددة ،فأولها وأصحها القرآن الكريم بمعانيه الغزيرة وتراكيبه المعجزة ، ثم كان الشعر العربي و الإسلامي ،ويعد السماع عن أعراب البادية من خلال الرحلات مصدرا ثالثا إلى جانب المصدرين السابقين .

بعد أن جمعت اللغة – ليس جمعا كليا– جاء علماء النحو والصرف فأكبوا على دراستها وفلسفتها، ولا فائدة من إعادة القول أن أبا الأسود الدؤلي(ت/٦٩هـ)[١] وضع النحو ، أو أن الإمام علياً ﷺ هو من أشار إليه بذالك[٢] ، أو أن نشأته مرتبطة بمعارف العرب السابقة في الجاهلية في مجالي القراءة والكتابة[٣] فذلك مبحثه في كتب التاريخ وتاريخ اللغات .. ولكن المؤكد والثابت من كتب التاريخ والتراث أن البعد بين أول من وضع هذا العلم و تعهدوه بالرعاية والعناية ما يقرب من قرن تقريباً[٤] ثم جاءت الكوفة بعد أن كانت مدّة من الزمن منصرفة إلى رواية القرآن الكريم ، والسنة النبوية ، والفقه ، والفتاوى ، والقراءات ، ورواية الشعر والأخبار ، فانكبوا على دراسة النحو وبرز عدد من علمائها في هذا الميدان كالرؤاسي (ت/١٩٠)[٥]و الكسائي (ت / ١٨٩هـ)[٦] والفراء (ت /٢٠٧هـ)[٧] وتكاد روايات القدماء[٨] تجمع على أن الكوفيين انفردوا بآراء في النحو تشكل مذهباً مستقلاً فيه .

---

[1] **أبو الأسود الدؤلي :** هو ظالم بن عمرو الدؤلي البصري ، من التابعين ومن فقهائهم ومحدثيهم ، روى عن عمر بن الخطاب وعلي وابن عباس رضي الله عنهم ، وكان كثير التشيع لعلي كرم الله وجهه ، كان ذكياً حاضر البديهة ، حكيماً في أقواله . توفي سنة ٦٩هـ بالطاعون .

[2] ينظر (الاقتراح) للسيوطي ص/ ١٦٧ ، و (من تاريخ النحو) سعيد الأفغاني ص/ ٢٧ دار الفكر .

[3] ينظر (الحلقة المفقودة في النحو العربي) ص/ ١٥ د/ عبد العال سالم مكرم مؤسسة الرسالة –بيروت ط ٢/ ١٤١٣ – ١٩٩٣م.

[4] ينظر (نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة) تأليف الشيخ/ محمد الطنطاوي ص / ٢١ راجعه وعلّق عليه/ سعيد محمد اللحام عالم الكتب ط١ /١٤١٧ – ١٩٩٧م ، و(الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه) د/ مازن المبارك ص/ ٢٨ دار الكتاب اللبناني –بيروت ط/ ١٩٧٤.

[5] **الرؤاسي :** أبو جعفر محمد بن الحسن بن أبي سارة الرؤاسي النيلي ، لقب بالرؤاسي لعظم رأسه ، أخذ عن عيسى بن عمر و أبي عمرو بن العلاء ، وعنه أخذ الكسائي والفراء ، كان كثير الترحال والسفر لا يحب الاستقرار في مكان ، توفي سنة ، له (الفيصل) و(الوقف والابتداء) و(معاني القرآن) .

[6] **الكسائي :** علي بن حمزة الكسائي ، إمام الكوفيين ، أحد القراء ، عالم بالنحو ، مؤدب الرشيد وابنه الأمين ، له المناظرة المعروفة بالزنبورية ، وقرأ عليه خلق ببغداد ,توفي سنة ١٨٠هـ .

[7] **الفراء :** أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي ، سمي بالفراء لأنه يفري الكلام ، ولد بالكوفة سنة ١٤٤هـ، إمام الكوفيين وأعلمهم باللغة والنحو وفنون الأدب ، أخذ النحو عن الكسائي ، وعليه اعتمد ، كان متديناً ورعاً ، أكثر مقامه ببغداد كان مؤدب ابني الخليفة المأمون ، توفي سنة ٢٠٧هـ . له (معاني القرآن) ، و(اللغات) و(النوادر) و(المقصور والممدود) وغيرها .

[8] ينظر (الفهرست) ابن النديم ٣/١ دار المعرفة بيروت ط/ ١٣٩٨ – ١٩٧٨م ، و (الإنصاف) ابن الأنباري ١/ ٥، و(أنباه الرواة) للقفطي تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم مطبعة دار الكتب المصرية – القاهرة ط/ ١٣٤٧ – ١٩٥٥م .

ثم تكاتف الفريقان[1] على استكمال قواعد هذا العلم واستحثهما التنافس الذي جد بينهما حتى خرج هذا الفن تام الفصول ، كامل العناصر ،وانتهى الاجتهاد فيه وحينئذ التأم عقد الفريقين في بغداد فنشأ المذهب البغدادي الذي عماده الترجيح بين الفريقين ثم شع هذا العلم وانتشر في سائر البلاد الإسلامية .

وفي ضوء هذا التاريخ عد بعض النحاة[2] أطوار النحو أربعة :طور الوضع والتكوين وهو طور بصري خالص . وطور النشوء والنمو وهو طور بصري كوفي ، وطور النضح والاكتمال وهو طور بصري كوفي كذلك ، ثم طور الترجيح والبسط والتصنيف وهو بغدادي وأندلسي ومصري وشامي .

البصرة والكوفة ،رؤية في المنهج

الحديث عن مدرسة البصرة هو الحديث عن النحو العربي منذ نشأته حتى عصرنا الحاضر ، فالذي لا شك فيه أن النحو ــ بصورته المعروفة أنشئ بصرياً وتطوّر بصرياً وذلك لا جدال فيه[3] ، وسنكتفي هنا بالإشارة إلى أن البصرة عرفت في تاريخ النحو بأنها المدرسة التي وضعت أصول القياس النحوي ، وأنها سبقت إلى وضع النحو منذ القرن الأول للهجرة ، واستمرت جهودها على أيدي أعلامها الأوائل كابن أبي إسحاق الحضرمي(ت/١١٧هـ)[4]، وعيسى بن عمر الثقفي(ت/١٤٩هـ)، وأبي عمرو بن العلاء(ت/١٥٤هـ)، ويونس بن حبيب(ت/١٨٢هـ)، حتى جاء الخليل بن أحمد[5] وتلميذه سيبويه[6] اللذان يعدّان من رفع أركان هذا العلم وشادا صرحه وبناءه بالصورة المعروفة والمعنى الدقيق .

كما أنه ليس من السهل تحديد تاريخ معين ومحدد لنشأة مدرسة الكوفة،غير أن جلوس أبي جعفر الرؤاسي في حلقات الدروس، ومن بعده تلميذه الكسائي يمكن أن تعد

---

1 ينظر (المفيد في المدارس النحوية) د/ إبراهيم عبود السامرائي ص/ ٢٤ دار المسيرة للنشر والتوزيع ـ عمان ــ الأردن ط١ /١٤٢٧ ـ ٢٠٠٧م .

2 ينظر (نشأة النحو) ص/٢١

3 ينظر (دروس في المذاهب النحوية) ص/ ٩ د / عبده الراجحي دار النهضة العربية ، بيروت ط ٢/ ١٩٨٨م ، و(المفيد في المدارس النحوية) ص/ ٢٣ .

4 **عبد الله بن أبي إسحاق** : عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ، ولد سنة ٢٩ هـ ، نحوي من الموالي من أهل البصرة ، فرّع النحو وقاسه ، وأخذ عنه كبار من النحاة كأبي عمرو بن العلاء ، وعيسى بن عمر الثقفي ، و الأخفش .

5 **الخليل بن احمد** : هو الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي البصري ، ولد سنة ١٠٠ هـ ، شيخ سيبويه ، من أهل السنة ، وأول من ألف العروض ، توفي سنة ١٧٠ هـ له (العين) و(العروض) و(النقط والشكل) وغيرها .

6 **سيبويه** أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، إمام النحويين ، تلميذ الخليل ، شيخ الأخفش الأوسط، له (الكتاب) توفي سنة ١٨٠هـ .

البداية الحقيقية للنحو الكوفي،وإن كان ابن الأنباري(ت/٥٧٧هـ)[1] يربط ذلك بوضع كتاب قال عنه: ((إن أول من وضع من الكوفيين كتاباً في النحو الرؤاسي))[2] أما د/شوقي ضيف[3] فيرى أن البداية الحقيقية التي بني عليها المذهب الكوفي كانت على يد الكسائي والفراء ((فهما اللذان رسما صورة هذا النحو، ووضعا أسسه وأصوله وأعداه بحذقهما وفطنتهما ليكون له خواصه يستقل بها عن النحو البصري))[4] .

إنه لمن الصعوبة بمكان وضع حد فاصل بين المدرستين ،فعلى ما تذكر بعض المصادر أن الاتصالات كانت مستمرة بين المدرستين ، فالكسائي الكوفي مثلاً كان تلميذاً ليونس بن حبيب البصري[5] ، ومن قبله الخليل بن احمد الفراهيدي (ت/١٧٠هـ) ،ومثل هذا التداخل يؤدي إلى عدم الدقة في التحديد غير أن التنافس بين المصرين كان سبباً رئيساً في استقلال كل مدرسة عن أختها ،وقد كانت الكوفة أكثر تحرجاً من البصرة في الأخذ بثقافات الأجانب والاعتماد عليها .

إن البصريين بنوا مذهبهم على الكثير الشائع من كلام العرب الموثوق به الفصيح، فتجنبوا الشاذ والقليل والنادر وغير الموثوق به ،ولذلك كانت قواعدهم قوية محكمة ، لا يقبلون الخروج عنها ولا نقضها ، ويعدون كل مخالف لها شاذاً يرد بالتأويل أو مرفوضاً من حيث الرواية ، أو نادراً يحفظ ولا يقاس عليه.

أما الكوفيون فلم يسلكوا هذا المسلك بل احترموا كل ما جاء عن العرب وجوّزوا للناس استعماله، حتى ولو خالف القاعدة ، بل يجعلون لهذا الشذوذ قاعدة أخرى ، قال السيوطي (ت/٩١١هـ)[6] : ((كان الكسائي يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة فيجعله أصلا ويقيس عليه))[7] وقال: ((الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء

[1] **ابن الانباري** : أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله **الأنباري** ولد سنة٥١٣هـ ، ونشأ ببغداد فدرس الفقه بالمدرسة النظامية ، واخذ النحو عن ابن الشجري ، واللغة عن الجواليقي ، ثم تصدر للإقراء ، توفي ببغداد سنة ٥٧٧هـ ، له(أسرار العربية) و(الإنصاف في مسائل الخلاف) و(البيان في غريب إعراب القرآن) وغيرها .

[2] نزهة الألباء في طبقات الأدباء عبد الرحمن بن محمد الأنباري ص/ ٥٠ تحقيق/ أبو الفضل إبراهيم ، و(الفهرست) ٩٦/١ ، وهذا الكتاب يسمى (الفيصل) ذكر في مجلس العلماء للزجاجي ص/٢٠٣،٢٠٥ مكتبة الخانجي- دار الرفاعي ط٢/١٤٠٣-١٩٨٣ ، و(الفهرست) ٨٩/١ .

[3] **شوقي ضيف** : تعلم على يد والده ، ثم أتم تعليمه بالمعهد الديني بدمياط ، وتخرج من دار العلوم ، ثم عمل مدرساً في كلية الآداب بجامعة القاهرة ، وألف تآليف كثيرة منها (سلسلة تاريخ الأدب العربي) و(التطور والتجديد في الشعر الأموي) و(المدارس النحوية) وغيرها ، توفي سنة .

[4] المدارس النحوية د/شوقي ضيف ص/١٥٤ دار المعارف ط/٧ بدون سنه

[5] **يونس** بن حبيب : من متقدمي النحاة أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبي تلميذ أبي عمرو ، و الأخفش الأكبر ، مولده في جُبّل قرية على دجلة ، بين بغداد و واسط ،سمع العرب وسمع منه الكسائي والفراء وغيرهما ، وكانت له حلقة بالبصرة ينتابها أهل العلم وفصحاء الإعراب والبادية ، جمع النوادر واللغة والأمثال ، ونقل السيوطي في المزهر عن نوادره ، توفي سنه ١٨٢ هـ .

[6] **السيوطي** : هو جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي ، نشأ يتيماً بالقاهرة ، وقرأ على جماعة من العلماء ، ولما بلغ الأربعين اعتزل الناس وتفرغ للتأليف ، حتى بلغت مؤلفاته ستمائة ما بين كبير وصغير ، توفي سنة٩١١ هـ ، له(الدر المنثور) و(المزهر) و(الجامع الصغير) و(حسن المحاضرة) وغيرها .

[7] بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة السيوطي ١/ ١٦٤ تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ط/ طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بدون سنة طبع .

مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوّبوا عليه بخلاف البصريين))[1] . فصار توسع الكوفة في رواية الأشعار وقبولها من جميع العرب بدوهم وحضرهم هو أهم ما يميزهم من مدرسة البصرة[2].

بدء الخلاف :

كان الخليل بن أحمد الفراهيدي وأبو جعفر الرؤاسي تلميذين لعيسى بن عمر[3]وكانا متحابين وبينهما مودة وأنس[4] ، فطلب الخليل من أبي جعفر كتابه (الفيصل)[5] وقرأه وروى بعض ما جاء فيه لطلابه ومنهم سيبويه (ت/١٨٠هـ) الذي ألف كتابه المشهور في النحو فيما بعد، تقول بعض المصادر[6] إن سيبويه كلما ذكر " قال الكوفي" إنما يعني الرؤاسي ، فعد بعض المحدثين[7] هذا أول مظهر من مظاهر الخلاف الذي كان يحدث بين العلماء . وهناك خلاف يحدث بين أصحاب المذهب الواحد أو المدرسة الواحدة ، فسيبويه مثلاً له بعض وجهات النظر أو ملاحظات على أستاذيه الخليل ويونس ، ولذا نجده يكثر في كتابه من قوله ((زعم الخليل))[8] ، ((زعم يونس))[9] ، ((زعم أبو الخطاب))[10] وإذا جعلنا أن الاختلافات بين نحاة البصرة ونحاة الكوفة تكوّن مدرستين، فماذا نطلق على اختلاف نحاة المدرسة الواحدة ؟ .

ويوم أن حدثت تلك المناظرة التي تعرف ((بالمسألة الزنبورية))[11] بين سيبويه و الكسائي بدأت مناهج البصرة والكوفة تتضح شيئاً فشيئاً وأخذ كل فريق يتمسك بآراء مدرسته، وما ذهب إليه د/شوقي ضيف[12] من أن الأخفش الأوسط[13] فتح أبواب الخلاف أرى أنه قول غير دقيق ؛ لأن الخلاف بين النحاة قديم قدم النحو ، وقد اختلف في تحديد المدّة

---

1 الاقتراح للسيوطي ص/ ١٦٦ .

2 ينظر (من تاريخ النحو) سعيد الأفغاني ص/ ٧٢ ـ ٧٤ .

3 **عيسى بن عمر** الثقفي ، عالم بالعربية والنحو والغريب ، من القراء المشهورين ، أخذ عن ابن أبي إسحاق ، وأبي عمرو بن العلاء ، وروى عن الحسن البصري ، و رؤبة ، أخذ عنه يونس والخليل . قيل أنه كان يدوّن كل ما يسمعه من العرب ،توفي سنة ١٤٩هـ،له(الإكمال) و (الجامع) وكلاهما في النحو .

4 ينظر(من تاريخ النحو) سعيد الأفغاني ص/ ٤٥ .

5 انظر رأي الكسائي في هذا الكتاب وأنه كان مختصراً قليل القيمة في (مجلس العلماء) للزجاجي ص/٢٠٣، ٢٠٥ .

6 ينظر(الفهرست) لابن النديم ٩٦/١

7 ينظر(من تاريخ النحو) د/ سعيد الأفغاني ص/ ٤١ ، و(نشأة النحو) للطنطاوي ص/ ١٠٧ ـ ١٠٨ ، و(الرماني النحوي) ص/ ٣٣ ، و(ضحى الإسلام) أحمد أمين ٢ / ١٩٤ دار الكتاب العربي ـ بيروت ط١٠/ بدون .

8 ينظر (الكتاب) لسيبويه ١/ ٣٤٧ ، ٣٧٤، ، ٣٧٥ ، ٣٨٤ تحقيق / عبد السلام هارون ط١ / دار الجيل .

9 ينظر(الكتاب) ١/ ٣٤٧، ٣٧٧

10 ينظر(الكتاب) ١ / ٣٢٤

11 ينظر(مجالس العلماء) لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ص/ ٩١ تحقيق/ عبد السلام هارون مطبعة المدني الناشر/ مكتبة الخانجي للطبع والنشر والتوزيع ط٢ /١٤٠٣ ـ ١٩٨٣م ، و (المسألة الزنبورية وأوليات الخلاف النحوي) د / هاني عبد الكريم عبد الله فخري مركز التفوق ـ صنعاء ط١ /١٤٣٠ـ ٢٠٠٩م .

12 ينظر (المدارس النحوية) د/ شوقي ضيف ص/٩٥

13 **الأخفش** : سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء ، أصله من بلخ ، قرأ النحو على سيبويه ، وكان أسن منه وروى كتابه وصار بعده إمام أهل البصرة ، روى عنه أبو حاتم السجستاني ، دخل بغداد وأقام بها توفي سنة ٢١٥هـ .

الزمنية التي نشأ فيها[1] ، فالمناظرة بين سيبويه و الكسائي حدثت قبل أن يلتقي الأخفش بالكسائي في بغداد . وما كان ذهاب الأخفش إلى بغداد إلا لينتصر لأستاذه سيبويه ((فتحرش بالكسائي ووصل بغداد في الغلس))[2] كما يقول الأستاذ الطنطاوي .

ولم تكن تلك المناظرة وراءها عصبية مذهبية ، وإنما كان سببها _ على ما نظن _ التنافس بين العلماء للوصول إلى الرزق والتقرب من السلطان وكسب الحظوة لدى الحكام[3] وما حدث فيها كان نتيجة خلاف في النهج والأسلوب العلمي وما جمعه كل منهما من الأعراب ،فما يهمنا هنا أن ندرك أن الخلاف النحوي الذي بدأ على يدي سيبويه الكسائي كان بريئاً من كل تعصب بعيداً عن كل نعرة طائفية أو سياسية أو حزبية .

عواملٌ هيّأت جو الخلاف ومهدت له

هناك جملة عناصر خلقت جواً صالحاً لنمو الخلاف ومن أهمها:

١) موقع المدينتين :

أنشئت البصرة على طرق البادية وأكثر سكانها من العرب الفصحاء مثل قيس وتميم الذين عاشوا الحياة البدوية آماداً طويلة ، و بها سوق (المربد) الذي يسمى (عكاظ الإسلام) ففيه تناشد وتفاخر[4]، ولم يمتد إليها نفوذ أجنبي يلين من شكيمته والعرب النازلون إليه لم يعتريهم ما يبدل صلابة عقليتهم العربية . أما موقع الكوفة فهو أدخل في العراق وأقرب إلى الاختلاط بالأعاجم[5] فقد أنشئت على أنقاض مدينة الحيرة قاعدة من قواعد الفرس ، لذا كانت نزعة البصرة في عمومها تخالف نزعة الكوفة ، وبهذا كان موقع المدينة ذا أثر من أثار الخلاف الذي دبّ بين البلدين .

ويرى بعض الباحثين أن الاختلاط بالأجانب سبب في نشأة الخلاف ، وهذا ـ كما يبدو لنا ـ أمر مستبعد قد يكون مثل هذا الاختلاط سبباً في نشوء النحو ولكنه ليس سبباً في الخلاف النحوي لأن غير العربي قد يلحن في العربية ولكن أن يكون طرفاً في الخلاف . فقد ذكر الجاحظ[6] أن أهل المدينة لمّا نزل فيهم ناس من أهل الفرس علقوا بألفاظ من ألفاظهم ،

---

[1] ينظر(المسألة الزنبورية) ص/ ٢٧ ـ ٨٤ .
[2] - نشأة النحو ص/ ٨٨
[3] ينظر (من تاريخ النحو) سعيد الأفغاني ص/ ٤٦ ، و (كافية ابن الحاجب بين الرضي وابن مالك _ موازنة بين الشرحين) ص/ ١٠٤ د . أمة السلام علي حميد الشامي إصدارات وزارة الثقافة والسياحة ـ صنعاء ط/ ١٤٢٥ ـ ٢٠٠٤ .
[4] ينظر (من تاريخ النحو) سعيد الأفغاني ص/ ٦٤ .
[5] المرجع السابق /٦٥
[6] ينظر (البيان والتبيين) للجاحظ ١ / ١٩

لأن أهل الأمصار يتكلمون لغة النازلة فيهم ولذلك تجد الاختلاف في ألفاظ مـــن ألفـــاظ أهـــل الكوفة والبصرة والشام ومصر [1] .

٢) الوضع السياسي :

لم نسمع عن خلاف سياسي بين البصرة و الكوفة منذ نشأتهما بل كانتا تعيـــشان كبلـــد واحد حتى كانت الفتنة الكبرى ، فخرج علي بن أبي طالب ﷺ إلى الكوفة . وانـــضم ســـكان البصرة إلى السيدة عائشة وطلحة والزبير ﷺ فقامت بين الفريقين موقعة (الجمل) فكانـــت موقعة بين البلدين وسبباً في شدة الخصومة بينهما فهذا أعشى همدان يقول[من الرمل] :

اكســـع البصري إن لاقيتـــه   إنما يكســـع من قـــل وذلْ
واجعل الكوفي في الخيل ولا   تجعل البصري إلا في النقلْ
وإذا فاخرتمونـــا فاذكـــروا   ما فعلنـــا بكمُ يوم الجمـــلْ

والراجح أن هذا الانقسام كان بسبب السكان وتكوينهم الأمر الذي جعل الدولة العباسية بعد ذلك تقوم وتعلن من منبر الكوفة ، ومن ثم كان نحاة الكوفة في موطن تبجيل واحتـــرام بينما لم يتمتع نحاة البصرة بالمعاملة نفسها، فانتصار الكوفة في بغـــداد لـــم يكـــن انتـــصاراً لمذهبها النحوي على مذهب البصرة وإنما كان نصراً سياســـياً شخـــصياً ، أي كـــان نـــصراً لعلماء الكوفة لا لعلمها [2] . وربما كان للسياسة أثر ما في ميـــل الأمـــراء العباســـيين إلـــى الكوفيين [3] ، فبعد أن آزروا السفاح وقووا شوكته وأيدوا دولته حفظوا لهم الجميل وقربـــوهم واتخذوهم مؤدبي أبنائهم .

وقد خلّفت الحروب الدائمة والأحداث المفجعة عداوة وتخاصماً بين البلدين . وجـــدت طريقها في الأدب والشعر والقصص ، وربما ألفت كتب في ذلك ككتاب ((فخر أهل الكوفـــة على أهل البصرة)) [4] وهذه كلها انعكاسات وجدت طريقها في أساليب المنـــاظرة والتـــي قـــد تنقلب إلى خصومة تخرج عن طور الاحترام العلمي ، وتلونه بشيء من العنف حتى يطغـــى على طبيعة المناظر ، وكتب الأمالي والمجالس تكشف عن هذه .

٣) العصبية :

---

[1] المرجع السابق ١ / ١٨

[2] ينظر (الرماني النحوي) ص/ ٢٨ .

[3] ينظر (من تاريخ النحو) سعيد الأفغاني ص/٤٥ ، و(المذهب النحوي البغدادي) د/ إبراهيم محمد نجا ص / ١٠ طبع دار الحديث بالقاهرة [رسالة دكتوراة] .

[4] ينظر(معجم الأدباء) ياقوت الحموي ٦٠٩/٥ دار الكتب العلمية - بيروت ط ١/ ١٤١١ – ١٩٩١م . ومؤلف الكتاب الهيثم بن عدي الكوفي ت/٢٠٩هـ .

نجد في كتب النحو والسير ومجالس النحاة بعضاً من نماذجها ، وهي مظهر من مظاهر الاختلاف السياسي فهذا اليزيدي[1] يمدح البصريين ويذم الكسائي بقوله [من الرجز] :

يا طالب النحو ألا فابكــــه   بعد أبي عمرو وحمــــــاد
وابن أبي إسحاق في علمه   والزين في المشهد والنادي
أما الكســــائي فذاك امرؤٌ   في النحو حار غير معــتاد

بينما يمدحه الخليل بن أحمد السجزي (ت/٣٧٨هـ) بقوله[2] [من الطويل] :

وأجعل في النحو الكسائي عمدتي   ومن بعده الفراء ما عشت سرمدا

وهذا أبو الطيب اللغوي (ت/٣٥١هـ)[3] يقدح في الكسائي بقوله :((وعلمه مخلط بلا حجج ولا علل))[4] بل إنه طعن في كل الكوفيين بقوله ((ولم يكن لجميع الكوفيين عالم بالقرآن ولا كلام العرب))[5] و الرؤاسي ـ عنده ـ ((مطروح العلم ليس بشيء))[6] وبمثل هذا الغمــز على الكوفيين ملأ أبو الطيب اللغوي كتابه (مراتب النحويين) . أما عندما يــذكر البــصريين فتشتد عصبيته إليهم يقول : ((فأما الذين ذكرنا من علماء البصرة فرؤساء عظام معظمون غير مدافعين في المصرين جميعاً، ولم يكن بالكوفة ولا في مصر من الأمصار مثل أصغرهم في العلم بالعربية))[7] فمثل هذا التعميم لا يمكن أن يكون الحق معه وفي الكوفة ثلاثة مــن القراء السبعة[8] أحدهم الكسائي فليس هاهنا من تعليق سوى أن العصبية هي التــي تكلمــت على لسان أبي الطيب ، وينقل السيوطي[9] أن الفراء زائد العصبية على سيبويه وكتابه تحــت رأسه.

٤) منهجية البحث :

---

[1] **اليزيدي** :أبو عبد الله محمد بن العباس بن محمد ، ولد سنة ٢٢٨هـ من كبار علماء العربية والأدب ببغداد ، وهو حفيد(يحيى بن المبارك) ، استدعاه في آخر عمره المقتدر العباسي لتعليم أولاده فلزمهم مدة له (الأمالي) و(مناقب بني العباس) و(كتاب الخيل) و(مختصر النحو) و(شرح ديوان قطبة بن أوس الحادرة) توفي سنة ٣١٠هـ .

[2] ينظر(معجم الأدباء) ١١/ ٧٧ ، و(من تاريخ النحو) ص/ ٨٨ .

[3] **أبو الطيب اللغوي** : عبد الواحد بن علي العسكري ، ولد في عسكر مكرم ونشأ فيها ، ورحل إلى بغداد ثم قدم حلب وأقام بها إلى أن قتل في دخول الدمستق حلب سنة ٣٥١هـ ، أخذ عن أبي عمر الزاهد ، و الصولي ، له(مراتب النحويين) و(الإبدال) و(شجر الدر) وغيرها .

[4] ينظر (مراتب النحويين) لأبي الطيب اللغوي ص/١٢٠ تحقيق/محمد أبو الفضل إبراهيم دار الفكر العربي ط٢/١٣٩٤ـ١٩٧٤م .

[5] المرجع السابق /١٢٠.

[6] المرجع السابق /٤٨.

[7] المرجع السابق /٥١.

[8] القراء السبعة هم : نافع المدني ت/١٦٩هـ ، وابن كثير المكي ت/١٢٠هـ ، وأبو عمروبن العلاء البصري ت/١٥٤هـ ، وعاصم بن أبي النجود الكوفي ت/١٢٧هـ ، وحمزة بن حبيب الكوفي ت/١٥٦هـ ، والكسائي الكوفي ت/١٨٧هـ ، وعبد الله بن عامر الشامي ت/١١٨ هـ .

[9] ينظر (بغية الوعاة) ٣٣٣/٢

كانت الكوفة مهتمة بدراسة القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر فقد ((هبط في الكوفة ثلاثمائة من أصحاب الشجرة ،وسبعون من أهل بدر))[1] إلى جانب ستين شيخاً من أصحاب عبد الله بن مسعود . أما البصرة فهي إلى النحو أميل في محاولة لوضع قواعد وضوابط محكمة له بل حاولوا إخضاع القراءات القرآنية لقواعدهم التي استنبطوها ،يقول د / مهدي المخزومي: ((فأهل الكوفة أصحاب فقه وحديث وقراءة ، وأهل البصرة أصحاب علوم وفلسفات))[2] ، ونتيجة لاختلاف منهج البحث تعصب كل فريق لمدرسته ((فأخذ يتهم ويضعف علماء المدرسة الأخرى ، وخاصة البصريين الذين كانوا يرون أنهم أخذوا اللغة عن العرب الخلص وأن الكوفيين أخذوها عن الأعراب الذين فسدت لغتهم وسليقتهم .))[3] وهكذا صار الخلاف يتعمق شيئاً فشيئاً بسبب اختلاف منهج البحث لديهم .

٥) اللغة :

رقعة العرب الذين جمعت منهم اللغة كانت بالغة الاتساع وتضم قبائل كثيرة منها المجاورة لأمم غير عربية ومنها المجاورة لقبائل عربية مشكوك في فصاحتها ، وأدى ذلك إلى اختلاف اللهجات التي جمعها اللغويون واحتج بها النحويون ، فعندما يعد أبو عمرو بن العلاء اللغة الفصيحة في عليا هوازن يراها الفراء في لهجة قريش مثلاً، فأخذوا بلغة بعض القبائل وتركوا بعضها ، والمقياس في أخذ اللغة كان الفصاحة وفي الردّ مجاورة غير العرب والاختلاط بهم ((غير أن هذا الصنيع لم يكن يجري بالدقة العلمية فكثيراً ما نجد النحاة يروون عن العرب كافة بلا تحديد قبيلة))[4] فسيبويه مثلاً يميل إلى لغة الحجاز ، وينعتها ((باللغة الأولى القدمى))[5] و((باللغة العربية القديمة الجديدة))[6] وربما لا يحدد قبيلة بعينها ولكنه يقول: ((قوم من العرب ترضى عربيتهم))[7] أو ((الموثوق بعربيتهم))[8] أو ((فصحاء العرب))[9] . وأما الفراء فهو أكثر تسامحاً في الأخذ عن العرب فتراه يقول : ((والعرب قد تقول))[10] و((كذلك تفعل العرب))[11] وبذلك كانت المادة اللغوية أساساً للخلاف وممهداً له فما وصل إلى الخليل لم يصل كله إلى الكسائي ، بل إن اللغة نفسها لم يحصها

---

1 الطبقات الكبرى ابن سعد ٦/ ٩ ط / دار صادر لبنان

2 مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو د/ مهدي المخزومي / ٦٦ دار الرائد العربي – بيروت ط٦ / ١٤٠٦ – ١٩٨٦م .

3 مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية د/ محمد ناصر الدين الأسد ص / ٤٣٤ دار المعارف بمصر ط٧/ ١٩٨٨ .

4 الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين د/ محمد خير الحلواني ص/ ٦٢ دار القلم العربي بدون سنة وبدون طبعة .

5 الكتاب ٢٧٨/٣

6 المرجع السابق ٤٧٣/٤

7 المرجع السابق ١٨٢/١

8 المرجع السابق ٣٠٤/١

9 المرجع السابق ١٥٧/٣

10 معاني القرآن للفراء ٦٢/١

11 المرجع السابق ٧٢/١

اللغويون وضاع منها شيء كثير فما وصل إلينا مما قالت العرب إلا اقله وكما يقول الشافعي: لسان العرب أوسع الألسنة مذهباً وأكثرها ألفاظاً ولا نعلم أنه يحيط بجميع علمه إنسان غير نبي ، والعلم به عند العرب كالعلم بالسنة عند أهل الفقه[1] .

لقد وفر اللغويون للفصحى ما يمكن توفيره من أسباب الاستمرار والحياة ، وانطلقوا في وصفها من تواتر الناس في التعامل اليومي بالفصحى في حياتهم الرسمية والثقافية ، وفي الحرص على سماع القرآن الكريم جيلاً عن جيل ، وضحّوا باللهجات في المواقف العامة والثقافية أو حصروها في الحياة الخاصة للناس ، وحتى اللهجات المتقاربة التي استخلصوا من مجملها قواعد الفصحى فإنهم حرصوا على إظهار نمطها الموحّد أكثر من حرصهم على أنماطها المتغايرة[2] .

ولعل لعامل الزمن دوراً في الخلاف النحوي لأن اللغة كائن حي يتطور فالشواهد واللغة التي رويت على عهد امرئ ألقيس غير التي رويت على عهد جرير والفرزدق أو ابن هرمة ؛ لأن التطور والتجديد يفرض أنماطا وأسلوباً وبلاغة وعمقاً ومصطلحاً لم يكن موجوداً وان ما جمعه الخليل ومن كان قبله قد يختلف عما جمعه الكسائي ومن بعده .

العوامل التي ساعدت في تعميق الخلاف النحوي

(الخلاف النحوي) بصفته ظاهرة نحوية لم ينشأ فجأة وإنما بدأ تدريجياً على مراحل ساعدت على نشوئه مؤثرات وعوامل أثرت ايجابياً على النحاة فعمقت الخلاف بين المدرستين تكمن هذه العوامل في :

١ - ترجمة بعض العلوم :

دعا الإسلام إلى العلم واقتضت مقتضيات الدعوة إليه ضرورة الترجمة إلى اللغات الأخرى فنشطت حركة الترجمة في العصر العباسي[3] وترجمت كتب المنطق والفلسفة فأعجب بها الفقهاء والمتكلمون والنحويون ، وما يهمنا هو التأثر النحوي بالفلسفة ، يقول د / شوقي ضيف ((وبذلك نفهم السر في أن عقل البصرة أدق وأعمق من عقل الكوفة .. إذ سبقتها إلى الاتصال بالثقافات الأجنبية والفكر اليوناني ...))[4] .

٢ - الفقه :

---

[1] ينظر (المزهر في علوم اللغة) للسيوطي ٢١/١ ، و(اللغة والنحو بين القديم والحديث) د/ عباس حسن ص/ ٣٩ دار المعارف بمصر ط٢/ بدون تاريخ .

[2] ينظر (بحوث في الاستشراق واللغة) د/ إسماعيل أحمد عمايرة ص/٧٣ مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر / دار البشير ط ١٤١٧/١ ــ ١٩٩٦م .

[3] ينظر (كشف الظنون) ١/ ٣٤ (المقدمة)

[4] المدارس النحوية د/ شوقي ضيف ص/٢١

عنيت الكوفة بالفقه ، وعنيت البصرة بعلم الكلام ، ووجد الإمام أبو حنيفة(ت/١٥٠هـ) في الكوفة حيث أشاع في الفقه القياس والرأي ، وكان الفقهاء والنحاة غير منفصلين ، فالفقيه لابد له أن يكون عالماً بالألفاظ ومدلولاتها ، وبالنحو والصرف حتى يوجه الكلام بصورة صحيحة ، وقد تأثر النحاة بالفقهاء في تبويب المسائل بمعنى آخر في أسلوب كتاب الخلاف ، فأبو البركات الأنباري يسأله طلابه أن يؤلف لهم كتاباً في مسائل الخلاف يشمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحويي البصرة والكوفة، على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة[1] . وقد طبق النحاة على شواهد النحو ما عرف في الفقه بالرواية والإسناد ، وحكموا على بعض الشواهد بالشاذ والقليل والنادر .

٣ - علم الكلام :

ظهر الاعتزال في البصرة على يد واصل بن عطاء (ت/١٨١هـ)[2] فأثر فكرهم في النحاة وتأثروا به تأثراً أخذ جانباً كبيراً من نشاطهم ، وما فكرة (العامل) في النحو إلا وليد فكر الأثر والمؤثر في الفكر المعتزلي ، وقد سمي نحاة البصرة بأهل المنطق ، ووصف الفراء بأنه يتفلسف في مؤلفاته[3] ، وأطلق على النحاة الذين أمعنوا النظر في التعليل " معتزلة" كالرماني (ت/٣٨٤هـ)[4] و الفارسي (ت/٣٧٧هـ)[5] والزمخشري(ت/ ٥٣٨هـ) .

إن العلوم المترجمة وكذلك الفقه وعلم الكلام ما هي إلا عوامل ساعدت على تقنين النحو وتقعيده ووضع تعليلاته و أقيسته ومن ثم اختلف النحاة فيه ، فهذه ثلاثة أسباب أثرت إيجابياً في النحاة ورسخت ظهور (الخلاف النحوي) ظاهرةً بارزةً في الدرس النحوي .

التأليف في الخلاف النحوي

لم يكن الخلاف النحوي في بداية نشوئه جماعياً بل كان في معظمه فردياً شخصياً[6]، ولم يتفق كل أعلام المدرسة على منهج المدرسة ، وربما وجدنا من ينضم إلى رأي مدرسة غير مدرسته ، فهذا الكسائي يوافق البصريين في فعلية (نعم ، بئس) في حين أن الكوفيين

---

1 ينظر [مقدمة (الإنصاف في مسائل الخلاف) ١/ ٥

2 **واصل بن عطاء** : أبو حذيفة واصل بن عطاء المعتزل ، كان يجلس إلى الحسن البصري ، فلما ظهر الخلاف وقالت الخوارج بتكفير مرتكب الكبيرة ، وقال هو أنه في منزلة بين المنزلتين لا مؤمن ولا كافر، عندئذ طرده الحسن من مجلسه فاعتزل عنه وجلس إليه عمرو بن عبيد ، فقيل لهما ولأتباعهما معتزلة ، ولد سنة ٨٠هـ ، وتوفي سنة ١٨١هـ .

3 ينظر(الفهرست) ص/ ٩٦ ، و(من تاريخ النحو) الأفغاني ص/ ٤٤ .

4 **الرماني** : علي بن عيسى الإخشيدي ، من تلاميذ ابن السراج وابن دريد ، مولده ووفاته ببغداد توفي سنة ٣٨٤هـ ، له (شرح كتاب سيبويه) و(شرح الأصول لابن السراج)و (التصريف) و(الخلاف بين سيبويه والمبرد) وغيرها .

5 **أبو علي الفارسي** : الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفسوي ، علم من أعلام النحويين ، أخذ عن ابن السراج وغيره ، وأشهر تلاميذه أبو الفتح ابن جني ، ألف(الإيضاح) و(الحجة) و(التذكرة) وغيرها . توفي سنة ٣٧٧هـ .

6 ينظر(الرماني النحوي) ص/ ٢٨ ـ ٢٩ .

يعدونهما اسمين[١] ويتفق الكسائي مع الكوفيين في أن المضارع مرفوع بالزوائد الأربع في أوله ويخالفهم الفراء بأنه رفع لسلامته من النواصب والجوازم[٢] وغير هذا دليل على أن الخلاف النحوي كان بعضه مرده إلى الاجتهاد والرأي لا إلى الاتفاق والتعصب .

وقد أخذ موضوع الخلاف النحوي بعداً آخر عندما أصبح التأليف في مسائل الخلاف يضم كتباً ومؤلفات طرحت مسائل اختلف فيها النحاة فرادى أو على مستوى المدرسة . ولكن هذه المؤلفات ــ مع كثرتها ــ لم تصل إلينا كلها . فربما كان بعضها قابعاً في مكتبات العالم في الشرق أو الغرب ينتظر من يظهره إلى عالم النور . ولم يصل إلينا من كتب الخلاف الا كتاب ابن الأنباري " الإنصاف في مسائل الخلاف " ، وكتاب العكبري " التبيين في اختلاف مذاهب النحويين " و وكتاب اليمنى " ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة " وقد اعتمد عليها الباحث في رسالته .

وقد ألف في موضوع الخلاف علماء استطعنا معرفة بعضهم وهم :

١. أبو علي أحمد بن جعفر الدينوري(ت/٢٨٩هـ)[٣] وكتابه (المهذب) ذكر في صدره اختلاف النحويين من كوفيين وبصريين . وعزا كل مسألة لصاحبها غير انه لم يحتج لاي من النحاة .

٢. احمد بن يحيى ثعلب (ت/٢٩١هـ)[٤] وكتابه (اختلاف النحويين)[٥] عده بعض المحدثين [٦] أول من ألف في الخلاف النحوي من خلال العنوان .

٣. ابن كيسان[٧] أبو الحسن محمد بن احمد (ت/٣٢٠هـ) وكتابه يسمى (المسائل على مذهب النحويين فيما اختلف فيه البصريون والكوفيون)[٨] وصنعه في الرد على ثعلب في كتابه المتقدم . وسماه القفطي (نحو اختلاف البصريين والكوفيين)[٩] وسماه السيوطي (ما اختلف فيه البصريون والكوفيون)[١٠] .

---

1 ينظر (الإنصاف) ١/ ٩٧ ، و (أسرار العربية) ص/ ٩٠ تحقيق / بركات يوسف هبود دار الأرقم ط١٤٢٠/١ ــ ١٩٩٩ .

2 ينظر(أسرار العربية) ص/ ٥٠ ، و الفصل الرابع / المبحث الأول / المسألة (١) : إعراب المضارع

3 ترجمته في(طبقات الزبيدي) ص/ ٢١٥

4 **ثعلب** : أبو العباس أحمد بن يحيى الشيباني بالولاء(ثعلب) ، ولد سنة ٢٠٠هـ ، وابتدأ النظر في العربية واللغة والشعر ، فحفظ كتب الفراء ، ولازم ابن الإعرابي ، وسمع من غيره ، كان ثقة متقناً ضيق النفقة ، توفي سنة ٢٩١هـ . له (المجالس) و(الفصيح) و(معاني القرآن) و(معاني الشعر) وغيرها .

5 ينظر (كشف الظنون) ٣٣/١ وسماه (اختلاف النحاة) و(إنباه الرواة ١٥٠/١) (الوافي بالوفيات ١٠٦/٣)

6 ينظر (نشأة النحو) / ٩٢ للطنطاوي ، و(دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء) المختار أحمد ديرة ص/٣١٥ رسالة ماجستير من جامعة الفاتح ــ طرابلس دار قتيبة ــ بيروت ط١٤١١/١ ــ ١٩٩١م .

7 **ابن كيسان** : هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان ، أخذ النحو عن المبرد وثعلب معاً في بغداد ، ألف (اختلاف نحو الكوفيين والبصريين) ، وآراء النحاة متضاربة فيه ، فهو عند ابن الأنباري خلط ولم يضبط ، وعند الفارسي من الشيخين(المبرد وثعلب) توفي سنة ٢٩٩هـ .

8 ينظر (الفهرست) /١٠٩

9 ينظر(إنباه الرواة) ٥٧/٣

10 ينظر (بغية الوعاة) ١٨/١

٤. أبو جعفر ابن النحاس (ت/٣٣٨هـ)[1] وله (المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين)[2] وقد رد في كتابه هذا على ثعلب أيضاً .

٥. ابن درستويه (ت/ ٣٤٧هـ)[3] وكتابه يسمى(الرد على ثعلب في اختلاف النحويين)[4] .

٦. عبد الله الازدي (ت /٣٤٨هـ)[5] وكتابه يسمى(الاختلاف) .

٧. الرماني علي بن عيسى أبو الحسن ، وله كتابان أحدهما يسمى (الخلاف بين النحويين) والآخر (الخلاف بين سيبويه والمبرد) .

٨. أحمد بن فارس (ت/٣٩٥هـ)[6]وكتابه يسمى(كفاية المتعلمين في اختلاف النحويين)[7].

٩. جامع العلوم علي بن الحسين الباقولي الأصفهاني (ت/٥٣٥هـ) وكتابه يسمى (الاختلاف) أو (المختلف) .

١٠. أبو البركات الأنباري وله (الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين) وكتابه أشهر من نار على علم، وله كتاب آخر في الخلاف اسمه (الواسط)[8] .

١١. ابن الفرس عبد المنعم بن أحمد الغرناطي (ت/٥٩٧هـ)[9] وكتابه يسمى (المسائل التي اختلف فيها النحويون من أهل البصرة والكوفة)، وقد نقل منه المرادي في الجنى الدانى)[10] وأبو حيان في (التنييل) .

١٢. أبو البقاء العكبري (ت/٦١٦هـ)[11] وله(التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين) ، وقد ذكر السيوطي[12] أن له كتاباً آخر اسمه (التعليق في الخلاف) فقرأ

---

[1] **النحاس :** أبو جعفر احمد بن محمد النحاس المصري ، رحل إلى بغداد ، وأخذ عن الأخفش الأصغر والمبرد و نفطويه والزجاج، ثم عاد إلى مصر ، فانتفع به التلاميذ توفي سنة ٣٣٨ هـ ، له (إعراب القرآن) و(معاني القرآن) و(المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين) وغيرها .

[2] ينظر (معجم الأدباء) ٦٢٠/١ ، و (كشف الظنون) ١٨٠٩/٢ ، و (الفهرست) / ٣٠٩ .

[3] **ابن درستويه :** أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه الفارسي الفسوي ، قدم من مدينة فسا إلى بغداد واستوطنها ، أخذ عن المبرد وابن قتيبة ، و بها توفي سنة ٣٤٧هـ له (الإرشاد في النحو) و(المقصور والممدود) و(أخبار النحويين) و(غريب الحديث) وغيرها.

[4] ينظر (إنباه الرواة) ١١٤/٢ ، و (الفهرست) /٨٧ ، (طبقات الزبيدي) /٨٥

[5] ترجمته في (البغية ١٢٨/٢)

[6] **ابن فارس :** أبو الحسين احمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي ، أقام مدة بقزوين ، وأقام مدة في همذان ، قرأ عليه بديع الزمان الهمذاني ، والصاحب بن عباد ، وانتقل إلى الري و بها توفي سنة ٣٩٥هـ .له (معجم مقاييس اللغة) و(الصاحبي) و(جامع التأويل) و(الفيروز) .

[7] ينظر : مقدمة معجم (مقياس اللغة) للأستاذ / عبد السلام هارون ٣٤/١ (الدراسة) دار الجيل ط١٤٢٠ / و(معجم الادب ٥٣٦/١)

[8] ينظر(من تاريخ النحو) سعيد الأفغاني ص/٩٢

[9] ترجمته في (بغية الوعاة) ١١٦/٢

[10] ينظر(الجنى الداني) / ٤٢٧

[11] **العكبري :** أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري ، ولد ببغداد سنة ٥٣٨هـ ، وقرأ على ابن الخشاب ، وابن عساكر ، وأبي يعلى الصغير ، تخرج به خلق كثير توفي ببغداد سنة ٦١٦هـ له (التبيان في إعراب القرآن) و(اللباب في علل البناء والإعراب) و(التبيين في اختلاف مذاهب النحويين) وغيرها .

[12] ينظر (بغية الوعاة) ٣٩/٢

العنوان بعض الباحثين[1] فتوهم انه في الخلاف النحوي والصحيح انه في" الخلاف الفقهي" كما ذكر ذلك ابن رجب الحنبلي (ت/٧٩٥هـ)[2] .

١٣. إبراهيم بن عيسى الأزدي المعروف بـ (ابن أصبغ)و(ابن المناصف) القرطبي الأندلسي (ت/٦٢٨هـ)، وكتابه يسمى (مسائل الخلاف) .

١٤. ابن عدلان عفيف الدين علي بن عدنان الموصلي(ت/ ٦٦٦هـ) وكتابه يسمى (نزهة العين في اختلاف المذهبين) .ذكر في شرح(ديوان المتنبي)[3] المنسوب لأبي البقاء العكبري .

١٥. ابن إياز الحسين بن بدر البغدادي (ت/٦٨١هـ)[4] واسم كتابه (الإسعاف في مسائل الخلاف) وهو استدراك وتذييل لكتاب (الإنصاف) لابن الأنباري[5] .

١٦. يوسف الكوراني الكردي (ت/٧٦٨هـ) وكتابه يسمى (الذهب المذاب في مذاهب النحاة)[6] .

١٧. الزبيدي عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجبي (ت/٨٠٢هـ)[7] وكتابه يسمى (ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة) .

١٨. محمد خير الحلواني له كتاب (الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين في كتاب "الإنصاف") وهو مطبوع استدرك فيه على صاحب (الإنصاف)[8] .

١٩. كما ألف د/السيد رزق الطويل كتاب (الخلاف بين النحويين) طبع عام ١٩٨٤م غير أن الكتابين الأخيرين أشبه ما يكونان كتابي دراسة وتحليل لبعض المسائل النحوية والتي رأى فيها بعض التصويبات والردود من خلال ما نسب لبعض النحاة .

لعل هذه هي أشهر كتب الخلاف النحوي كما هو مستقى من عنواناتها ، إضافة إلى من ألف في المدارس النحوية كالدكتور/شوقي ضيف ، والدكتورة/خديجة الحديثي ،والدكتور/عبدالأمير الورد وغيرهم، أو من ألف في المذهب الواحد كالدكتور/عبدالعال سالم مكرم ، والدكتور/مهدي المخزومي وغيرهما .

---

1 ينظر((من تاريخ النحو) سعيد الأفغاني ص/٩٢ [الهامش/٢] .

2 ينظر(الذيل على طبقات الحنابلة) لابن رجب الحنبلي ١١١/٢ دار المعرفة ـ بيروت

3 ينظر(شرح ديوان المتنبي) للعكبري ١/ ٢٠٣ دار الفكر ط١ /١٤١٨-١٩٩٧م .

4 **ابن أياز النحوي** : جمال الدين أبو محمد الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله البغدادي النحوي توفي سنة ٦٨١هـ . من تصانيفه (الإسعاف في علم الخلاف) و(شرح التصريف لابن مالك) و(القواعد في المطارحة) و(المأخذ المتبع) و(المحصول شرح الفصول أعني فصول ابن معط في النحو و(مسائل الخلاف في النحو) وغيرها .

5 ينظر(من تاريخ النحو) سعيد الأفغاني ص/٩٢

6 حقق في جامعة بغداد سنة ٢٠٠٠م عن نسخة محفوظة في المكتبة الوطنية ببغداد .

7 **الزبيدي**: سراج الدين عبد اللطيف بن أبي بكر بن أحمد بن أحمد الشرجبي الزبيدي اليماني ، ولد باليمن سنة ٧٤٧هـ، وبها نشأ وأخذ النحو والفقه وغيرها ، و بها توفي سنة ٨٠٢هـ . له(ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة) و(شرح ملحة الإعراب للحريري) و(نظم مقدمة ابن بابشاذ في ألف بيت) و (اختصار المحرر في النحو)(الإعلام بوضع اللام في الكلام) .

8 وهو في الأصل رسالة ماجستير نوقشت في كلية الآداب بجامعة بغداد سنة ١٩٧١ م ثم تمّ طبعه في نفس العام .

ويرجو الباحث أن تكون هذه الرسالة مفيدة للدارسين ، وتقع موقعاً حسناً ضمن مؤلفات المكتبة النحوية في ظاهرة (الخلاف النحوي) .

الفصل الأوّل :

صاحب المفصّل
و
ثلاثة الشرّاح

الفصل الأول : صاحب المفصل و ثلاثة الشراح
المبحث الأول : الزمخشري والمفصّل

اسمه و مولده و نشأته :

هو محمود بن عمر بن محمد بن عمر ، أبو القاسم ، جار الله ، الزمخشري ،الأمام الكبير في التفسير و النحو و اللغة و الأداب ، كان إمام عصره دون مدافع[١] متفنناً في علوم شتى ، ولد يوم الأربعاء في السابع و العشرين من رجب سنة ٤٦٧هـ[٢] في قرية تدعى (زمخشر) قريبة جداً من خوارزم ، حتى أنها دخلت في جملة المدينة عندما كثرت العمارة في هذه الأخيرة[٣] و إليها ينسب (الزمخشري) .. و لقب (جار الله) لأنه جاور بمكة زمناً ، فصار اللقب علماً عليه[٤] ،و يلقب أيضاً بـــ (فخر خوارزم)[٥] و هو لقب أطلقه الناس عليه بعد أن قصدوه للاِنتفاع بعلمه .

نشأ الزمخشري بزمخشر ، و درس بها ، ثم رحل إلى بخارى لطلب العلم ، ثم إلى خراسان[٦] حيث اتصل ببعض رجال الدولة السلجوقية و مدحهم ، ثم إلى أصفهان حيث مدح ملكها محمد بن أبي الفتح ملكشاه قال السمعاني : ((ورد مرو في زماني ولم يتفق لي رؤيته و الاِقتباس منه))[٧] ثم رحل إلى بغداد فناظر بها و سمع من علمائها ثم إلى مكة حيث اتصل بأميرها أبي الحسن علي بن حمزة بن وهاس الشريف الحسنى ، و كان ذا فضل وله تصانيف مفيدة و قريحة في النظم و النثر مجيدة[٨] فتبادلا المديح شعراً .

و بعد إقامته بمكة اشتاق إلى وطنه فعاد إليه ، و لكنه سرعان ما حن إلى مكة من جديد فعاد إليها ، وفي أثناء عودته إلى مكة عرج على الشام و مدح تاج الملوك يورى طغتكين ، صاحب دمشق[٩] .و في مكة لقي من ابن وهاس الحفاوة و التكريم فقد كان يوافقه في مذهبه ، فشجعه على تأليف كتابه (الكشاف).[١٠]

---

[1] ينظر (وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان) أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان ١٦٨/٥ تحقيق د/ إحسان عباس دار صادر / بيروت .

[2] ينظر (إنباه الرواة على أنباه النحاة) تأليف الوزير / جمال الدين أبي الحسن على بن يوسف القفطي ٢٦٥/٣ تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم مطبعة دار الكتب المصرية ــ القاهرة ط / ١٣٤٧ ـ ١٩٥٥م.، و(وفيات الأعيان ١٧٣/٥) ، و (بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة) السيوطي ٢ / ٢٧٩ تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ط/ طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بدون سنة طبع ، و (شذرات الذهب في أخبار من ذهب) ابن العماد شهاب الحنبلي الدمشقي ت/١٠٨٩هـ ٦/ ١٩٤ حققه وعلّق عليه/ محمود الأرناؤوط أشرف على تحقيقه وخرج أحاديثه / عبد القادر الأرناؤوط دار ابن كثير دمشق / بيروت ط ١/ ١٤١٢ ــ ١٩٩١م ، و(معجم الأدباء ٤٨٩/٥) .

[3] ينظر (إنباه الرواة ٢٦٥/٣)

[4] ينظر (مرآة الجنان و عبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان) الإمام / أبو محمد عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي اليمني المكي ٣ / ٢٦٩ دار الكتاب الإسلامي ـ القاهرة ط ٢/ ١٤١٣ ـ ١٩٩٣م ، و (بغية الوعاة ٢٧٩/٢) ، و(وفيات الأعيان ١٦٩/٥) ، و (تاريخ الإسلام ووفيات مشاهير الأعلام) الحافظ المؤرخ / شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي تحقيق (وفيات ٥٢١-٥٤٠)ص/٤٨٨ د/ عمر عبد السلام تدمري دار الكتاب العربي ط ١/ ١٤١٥ ـ ١٩٩٥م، و (شذرات الذهب ١٩٦/٦) .

[5] ينظر (إنباه الرواة ٢٦٨/٣) و (بغية الوعاة ٢٧٩/٢) .

[6] ينظر (إنباه الرواة ٣٦٦/٣) .

[7] الأنساب للإمام / أبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني ت/٥٦٢هـ ٣ / ١٦٣ تقديم وتعليق/ عبد الله عمر البارودي مؤسسة الكتب الثقافية ـ دار الجنان ـ بيروت ـ لبنان ط١/ ١٤٠٨ ــ ١٩٨٨م .

[8] ينظر (معجم الأدباء ١٤ /٨٦) .

[9] ينظر (الزمخشري ص/٤٥) .

[10] ينظر (مقدمة الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل) أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري ٤٤/١ حققها وأخرج أحاديثها و علق عليها / عبد الرزاق المهدي دار إحياء التراث العربي – مؤسسة التاريخ العربي ط١/١٤١٧-١٩٩٧م .

و بعد مكة عاد لوطنه ثانية معرجاً على بغداد ، و بقي في خوارزم إلى أن وافته المنية ليلة عرفة سنة ٥٣٨هـ بجرجانية ، و هي قصبة خوارزم على شاطئ نهر جيحون[1] عن إحدى و سبعين سنة[2] ، و قد رثاه بعضهم بأبيات من جملتها[3]: [من البسيط]

فأرض مكة تذري الدمع مقـــــلتها　　　حزناً لفرقة جار الله محمود

و روي[4] أنه أوصى أن تكتب على قبره الأبيات الآتية: [من الكامل]

يا من يرى مدّ البعوض جنـــاحـــها　　　في ظلمة الليل البهيم الألــيـــل
و يرى عروق نياطها في نحرهـــا　　　و المخ في تلك العظام النحّـــل
اغفر لعبد تاب من فــرطاتـــــه　　　ما كان منه في الزمـــــــان الأول

شيـوخه :

تتلمذ الزمخشري على عدد من علماء عصره منهم :

١. أبو مضر محمود بن جرير الضبي الأصفهاني [5] وكان يلقب بفريد العصر ووحيد الدهر في علم اللغة والنحو درس عليه الأدب والنحو ، وهو أعظمهم تأثيراً في نفسية الزمخشري وكان يحبه كثيراً ، فلما توفي سنة ٥٠٧هـ رثاه الزمخشري بقوله: [من الطويل]

وقائلةٍ : ما هـــذه الـــدرر التـــي　　　تساقط من عينيك سمطين سمطين
فقلت لها : الدر الذي كان قد حشا　　　أبو مضر أذني تـــساقط من عيني

٢. علي بن المظفر النيسابوري أبو الحسن [6] أخذ عنه الأدب أيضاً .

٣. شيخ الإسلام أبو منصور نصر الحارثي [7] .

٤. أبو منصور بن الجواليقي[8] قرأ عليه بعض كتب اللغة من فواتحها مستجيزاً لها .

٥. عبد الله بن طلحة اليابري [9] قرأ عليه بمكة كتاب سيبويه و شرح رسالة ابن أبي زيد و غيرهم .

تلاميـذه :

تتلمذ على الزمخشري كثير، قال القفطي(ت/٦٤٦هـ)[10] : ((ما دخل بلداً إلا و اجتمعوا عليه و تتلمذوا له ، و استفادوا منه ، فكان علامة الأدب و نسابة العرب ، أقام بخوارزم تضرب إليه أكباد الإبل ، و تحط بفنائه رحال الرجال ، و تحدى باسمه مطايا الآمال)) [11] و من أشهر تلاميذه :

١. بزمخشر، أبو عمرو عامر بن الحسن السمسار[12] .

---

1 ينظر (وفيات الأعيان ١٧٣/٥- ١٧٤)، (بغية الوعاة ٢٨٠/٢) ، (معجم الأدباء ٤٩٠/٥)، (شذرات الذهب ١٩٨/٦)،(إنباه الرواة ٢٦٨/٣)

2 ينظر(مرآة الجنان ٢٦٩/٣)

3 ينظر(وفيات الأعيان) ١٧٣/٥

4 المرجع السابق ١٦٨/٥

5 ينظر (وفيات الأعيان ١٦٨/٥) ، (معجم الأدباء ٤٨٩/٥)، (شذرات الذهب ١٩٨/٦)، (بغية الوعاة ٢٧٩/٢)

6 (معجم الأدباء ٤٨٩/٥)

7 (بغية الوعاة ٢٧٩/٢) ، (معجم الأدباء ٤٨٩/٥)

8 (إنباه الرواة ٢٧٠/٣)

9 (بغية الوعاة ٤٦/٢)

10 **القفطي** : أبو الحسن جمال الدين علي بن يوسف القفطي ، ولد ببلدة (قفط) بالصعيد الأعلى سنة ٥٦٨هـ ، لقب أبوه بالقاضي الأشرف ، تعلم بالقاهرة ثم رحل إلى الإسكندرية للأخذ عن السلفي ثم عاد للقاهرة ، استوزره الوالي ميمون القصري على كره منه وبقي وزيراً حتى وفاته سنة ٦٤٦ هـ ولقب بالقاضي الأكرم.

11 إنباه الرواة القفطي ٢٦٨/٣

12 ينظر (الأنساب) للسمعاني ٣ / ١٦٤

٢ . و بطبرستان ، أبو المحاسن إسماعيل بن عبد الله الطويلي [١] .
٣ . و بأبيورد أبو المحاسن عبدالرحيم بن عبدالله البزاز [٢] .
٤ . و بسمرقند ، أبو سعد أحمد بن محمود الشاتي [٣] .
٥ . و بخوارزم ، أبو طاهر سامان بن عبد الملك الفقيه [٤] .
٦ . أبو الفضل الخوارزمي الآدمي [٥] النحوي الأديب الملقب زين المشايخ .
٧ . علي بن عيسى بن حمزة بن وهاس أمير مكة [٦] و أخذ عنه الزمخشري و غيرهم [٧] .

٨ . و بنيسابور ، أم المؤيد زينب بنت عبد الرحمن بن الحسن الجرجاني [٨] .

سماته و مكانته العلمية :

عاش الزمخشري أعزباً ، تقياً متديناً أبيّ النفس طموحاً ، متواضعاً لطيف المعاملة ظريف المجاملة ، قاسياً على مخالفيه من المعتزلة و المتصوفة [٩] ، محباً للعربية و أهلها ، مدافعاً عنها في وجه الشعوبية [١٠] .

لم تذكر لنا كتب التراجم من صفاته الجسدية سوى أنه كان على رجْل واحدة و أن الثانية مقطوعة قد استبدلها برجل من خشب عزا ابن خلكان(ت/٦٨١هـ) [١١] سبب سقوطها إلى البرد الشديد و القارص الذي في بلاد خوارزم ، و أنه كان في بعض أسفاره فأصابه ثلج كثير و برد شديد فسقطت من ذلك رجله . و روى القفطي [١٢] أنه سأله أبو الحسن الدامغاني [١٣](ت/٥٤٠هـ) لما كان ببغداد عن سبب قطعها ، فقال له : دعاء الوالدة .. و قيل [١٤] أصابه خرّاج في رجله فقطعها و اتخذ رجلاً من خشب ، و كان إذا مشى ألقى عليها ثيابه الطويلة فيظن من يراه أنه أعرج [١٥] و كان معه محضر توقيعات كثيرة خوفاً من أن يظن ظان أنها قطعت لريبة [١٦] .

أما سماته العلمية فلعل أبرزها شغفه بالعلم ، إذ أكثر من الرحلات في طلبه و لم يزل يطلبه حتى في سن السادسة و الستين ، فقد ذكر القفطي [١٧] أنه رآه ببغداد عند أبي منصور بن الجواليقي سنة ٥٣٣هـ مرتين قارئاً عليه بعض كتب اللغة من فواتحها و مستجيزاً لها .

---

[1] المرجع السابق ٣ / ١٦٤
[2] المرجع السابق ٣ / ١٦٤
[3] المرجع السابق ٣ / ١٦٤
[4] المرجع السابق ٣ / ١٦٤
[5] معجم الأدباء ٥/١٩
[6] إنباه الرواة ٢٧٢/٣، و(معجم الأدباء ١٩٧/٤)
[7] ينظر (الأنساب) للسمعاني ١٦٣/٣
[8] ينظر (مرآة الجنان) لليافعي ٣١/٤
[9] ينظر (الزمخشري) د/ أحمد محمد الحوفي ص/ ٧٨- ٩٦ الهيئة المصرية العامة للكتاب .
[10] ينظر (مقدمة كتاب (المفصل في صنعة الإعراب) للزمخشري ص/٣٠ قدّم له ووضع هوامشه /د.أميل بديع يعقوب دار الكتب العلمية ط١٩٩٩/١م.
[11] ينظر (وفيات الأعيان ٥/ ١٦٩) .
ابن خلكان : هو أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن خلكان. اشتهر بكتابه وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ويعد من أشهر كتب التراجم ومن أحسنها ضبطًا. ولد في أربيل بالقرب من الموصل على شاطئ دجلة الشرقي وانتقل إلى مصر ثم سافر إلى دمشق وولي التدريس في كثير من مدارسها . وتوفي فيها سنة ٦٨١ هـ و دفن في سفح جبل قاسيون. يتصل نسبه بالبرامكة..
[12] ينظر (إنباه الرواة) ٣/ ٢٦٨ ، و (وفيات الأعيان) ٥/ ١٦٩
[13] **الدامغاني** : أحمد بن علي بن محمد أبو الحسين الدامغاني ، كان من بيت العلم و القضاء في بغداد ت / ٥٤٠هـ
[14] ينظر (معجم الأدباء) ٥/ ٤٨٩
[15] ينظر (بغية الوعاة) ٢/ ٢٨٠ ،و (شذرات الذهب) ٦/ ١٩٥
[16] بنظر (وفيات الأعيان) ٥/ ١٦٩
[17] ينظر (إنباه الرواة) ٣/ ٢٧٠

و بفضل جهده الكبير أصبح عالماً في اللغة ، و النحو ، و العروض ، و الأدب ، و البلاغة ، و التفسير ، و القراءات ، و الحديث ، و الفقه ، و علم الكلام ، و المنطق ، حتى وصف بأنه ((الإمام الكبير و كان إمام عصره غير مدافع))[١] . وقد أجمع العلماء على الثناء على الزمخشري ومدحه بسعة العلم وكثرة الفضل والتفنن في العلوم وقد لقبوه بـــ (فخر خوارزم)[٢]، قال عنه السيوطي (ت/٩١١هـــ) ((أنه كان واسع العلم ، كثير الفضل ، غاية في الذكاء ، وجودة القريحة متفنناً في كل علم))[٣]، وقال ياقوت الحموي(ت/٦٢٦هـــ) :((كان إماماً في التفسير والنحو واللغة والأدب ، واسع العلم ، كبير الفضل ، متفنناً في علوم شتى))[٤] وقال القفطي: ((وكان الزمخشري أعلم فضلاء العجم بالعربية في زمانه ، وأكثرهم أنساً واطلاعاً على كتبها ، و به ختم فضلاؤهم))[٥] .
وكان الزمخشري شاعراً وله ديوان وقد روى له القفطي[٦] عدداً من الأبيات الشعرية ذكرنا بعضها.

مذهبه :

كان على مذهب المعتزلة مجاهراً به حتى نقل أنه إذا قصد صاحباً أو والياً أو أميراً واستأذن بالدخول يقول : قل له : أبو القاسم المعتزلي بالباب [٧] وقال الذهبي(ت/٧٤٨هـــ) عنه أنه كان داعية للاعتزال والبدعة[٨] .

مؤلفاته:

ألف الزمخشري من العلوم الدينية ورجالها ، واللغة ، والنحو،والعروض،والأدب،وقد ذكرها ياقوت وغيره [٩] وأشهرها ما يأتي :

١. الكشاف في تفسير القرآن.
٢. الفائق في غريب الحديث.
٣. أساس البلاغة في اللغة.
٤. المفصل في النحو.
٥. القسطاس في العروض.
٦. الأنموذج في النحو – وهو مقتضب من المفصل .
٧. رؤوس المسائل في الفقه.
٨. ربيع الأبرار ونصوص الأخبار في التاريخ والعلوم.
٩. شرح أبيات كتاب سيبويه.
١٠. ضالة الناشد والرائض في علم الفرائض.
١١. الكشف في القراءات.
١٢. المستقصى في الأمثال.
١٣. المنهاج في الأصول.
١٤. نوابغ الكلم في الحكم. وغيرها
١٥. ديوان شعر.

---

1 وفيات الأعيان ٥/ ١٦٨
2 ينظر (إنباه الرواة ٣/ ٢٦٨)
3 ينظر (بغية الوعاة ٢/ ٢٧٩)
4 ينظر (معجم الأدباء) ٥/ ٤٨٩
5 ينظر (إنباه الرواة ٣/ ٢٧٠)
6 المرجع السابق ٣/٢٦٩-٢٧٢)
7 ينظر(وفيات الأعيان ٥/١٧٠) و(معجم الأدباء ٥/٤٨٩)، و(شذرات الذهب ٦/١٩٦) ، و(بغية الوعاة ٢/٢٧٩)
8 ينظر(تاريخ الإسلام) للذهبي (وفيات ٥٢١-٥٤٠) ص/٤٩٠
9 ينظر(معجم الأدباء ٥/ ٤٩٤) ، (وفيات الأعيان٥/١٦٨-١٦٩) ،(بغية الوعاة ٢/ ٢٨٠) ، و(تاريخ آداب اللغة العربية) جورجي زيدان ٣/ ٤٧-٤٨ منشورات دار مكتبة الحياة ـ بيروت ط/ ١٩٩٢م ، و(شذرات الذهب ٦/ ١٩٥)،و(تاريخ الإسلام) للذهبي (وفيات ٥٢١-٥٤٠) ص/٤٨٨-٤٨٩

لمحة عن كتاب (المفصل)

ما المفصل ومتى ألف :

(المفصل في صنعة الإعراب) أحد الكتب النحوية المختصرة التي كانت تقرر على الطلبة فيتسارعون إلى حفظه ودرايته ،ألفه أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري وشرع فيه يوم الأحد غرة رمضان سنة ٥١٣هـ/١١١٩م وفرغ منه في غرة المحرم سنة ٥١٥هـ[1] /١١٢١م .

الغرض من تأليف المفصل ومنهجه ، وأسلوبه ؟

أما الغرض من تأليف المفصل فقد أشار الزمخشري في مقدمة هذا الكتاب إلى أهم الأسباب التي دعته إلى تأليفه وهي شعوره بما لدى المسلمين من رغبة في معرفة كلام العرب وشفقته على أشياعه المحبين للأدب وقد صرح بذلك في المقدمة فقال : ((ولقد ندبني ما بالمسلمين من الإرب إلى معرفة كلام العرب ،وما بي من الشفقة والحدب على أشياعي من حفدة الأدب لإنشاء كتاب في الإعراب محيط بكافة الأبواب))[2] .

حصر الزمخشري مادة النحو في أربعة أقسام هي: أسماء وأفعال وحروف ومشترك ، وقيل أنه رتبه على غرار ما فعل أبو علي في (الإيضاح)حيث جعل كتابه مقسوماً على أربعة أقسام : أسماء وأفعال وحروف ومشترك بين أحوالها[3] وقد صرح الزمخشري بهذه القسمة في مقدمة كتابه قائلاً: ((فأنشأت هذا الكتاب المترجم بكتاب المفصل في صنعة الإعراب مقسوماً أربعة أقسام : القسم الأول في الأسماء ، القسم الثاني في الأفعال ، القسم الثالث في الحروف ، القسم الرابع في المشترك من أحوالها))[4]، ولم يكن في هذه القسمة متأثراً بنظرية العامل ، ولا بنظرية المعمول ، ولا بالفصل بين قضايا النحو وقضايا الصرف ، هذه النظريات التي أربكت النحاة قبله وسببت لهم الكثير من الخلط والاضطراب .. فالنحو في نظره كل الأحكام المتصلة بالكلمة من حيث بنيتها وشكلها ووظيفتها في التركيب اللغوي ، وعلى هذا وضع المنهج وفصّل عليه كل الأحكام . ولعل فكرة التقسيم الرباعي ظلت ماثلةً في تصوّر النحاة ، ولكن حين كان يراد لها التنفيذ والظهور تبقى غامضة مبهمة ، إما بتزاحم صورها تحت ضغط الموضوع وإما بنسيانها أو تناسيها أثناء سير التصنيف وما فعلة الزمخشري من غير شك جرأة بارعة وعمل أصيل[5] .

اتسم منهجه في تناول الموضوعات النحوية بالآتي :

١ . الاستناد إلى الآيات القرآنية في عرض القواعد النحوية وذكر بعض القراءات القرآنية .

٢ . الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف مخالفاً بذلك بعض النحويين[6] الذين لم يجيزوا الاستشهاد بالحديث بحجة أنه قد يروى بمعناه لا بلفظه .

---

[1] ينظر (وفيات الأعيان) ١٦٩/٥ ، و(كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون) لمصطفي عبد الله الشهير بحاجي خليفة ١٧٧٤/٢، و(مرآة الجنان) ٢٦٩/٣

[2] المفصل ص/ ٣١ .

[3] ينظر(المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة) د/ عبد العال سالم مكرم ص/٦٤ دار الشروق- بيروت ط١/١٤٠٠ هـ .

[4] المفصل ص/ ٣١ ـ ٣٢

[5] ينظر(تطور الدرس النحوي) د/ حسين عون ص/ ٨٤ ، ٨٦ قسم البحوث والدراسات والأدبية واللغوية / معهد البحوث والدراسات العربية ــ جامعة الدول العربية ط/ ١٩٧٠.

[6] ينظر (خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب) عبد القادر بن عمر البغدادي ١/ ٩ ــ ١٥ قدم له ووضع هوامشه وفهارسه / د. محمد نبيل طريفي إشراف / د. إميل بديع يعقوب دار الكتب العلمية /بيروت ط١٩٩٨/١م ، و(الاقتراح في النحو) للسيوطي ص/١٨ .

٣ . كثرة الشواهد الشعرية التي وصلت إلى واحد وأربعين وأربعمائة[1] وقد كرر بعضها.
٤ . الاستشهاد بالأمثال والأقوال المأثورة بنسبة قليلة .

أما أسلوب الزمخشري في (المفصل) فقد أراد ــ كما ذكر في مقدمته[2] ــ أن يتــصف بالإيجاز غير المخل والتلخيص غير الممل .

المكانة العلمية للمفصل :

لكتاب (المفصل) مكانة في علم النحو ونال حظاً كبيراً من عناية العلمــاء والــولاة منذ تأليفه سنة ٥١٣هــ ، إلا أن شهرة الكتاب الواسعة كانت على يــد الملــك المعظــم عيسى بن محمد بن أبي بكر بن أيوب(ت/٦٢٤هــ)[3] سلطان الشام ، الذي كان يلقــب (بسلطان النحاة) ، فقد كان هذا الملك معجباً بالمفصل وبلغ من شدة إعجابــه بــه أنــه اشترط لمن يحفظه مائة دينار وخلعة ، فتسابق الناس على حفظه ونظمــه وشــرحه ، ووصفه حاجي خليفة[4] بأنه كتاب عظيم القدر كما قيل فيه[من الطويل] :

مفصّل جار الله في الحسن غاية وألفاظــه فيه كــدرّ مفصّــل
ولولا التقى قلت المفصل معجزٌ كأي طوال من طوال المفصّل

عكف عليه العلماء يدرسونه ويعلمونه للطلبة في حلقات التدريس ، لا ينافسه منــافس في القرنين السادس والسابع الهجريين في شرق العالم الإسلامي (خوارزم ، خراسان ، وما جاورهما) وهو من أبرز الكتب التي كانت تدرس في حلقات العلم في الشام والعراق ومصر والحجاز واليمن . وأما في بلاد المغرب والأندلس فإنه على الــرغم مــن أنــه وصلها مبكراً حال مذهب صاحبه الاعتزالي دون انتشاره فوجد منافسة شديدة في تلــك البلاد ، خصوصاً وأن أهل تلــك الــديار متعلقــون بكتــاب (الجمــل) لأبــي القاســم الزجاجي(ت/٣٣٨هــ)[5] ، وكتاب (الإيضاح) لأبي علي الفارسي، كما أن للأندلــسيين والمغاربة عناية (بالكافي) لابن النحاس و(التبصرة) للصيمري (ت/٥٤١هــ)[6]، ولهــم على هذه المؤلفات شروح وتعليقات قيمة ، فانصرافهم لها وتعلقهم بها قلل مــن قيمــة كتاب (المفصل) في نظرهم ، فكأن ((كتاب أبي القاسم السني أحب إليهم من كتاب أبي القاسم المعتزلي))[7] لذلك لم يكسب المفصل الجولة في الأندلس والمغرب كما كسبها في المشرق .

واستمرت أهمية (المفصل) وسمعته مسيطرة على أذهان أغلب طلاب العلم طيلــة القرن السابع الهجري ، ثم بدأت عدة كتب تنافسه فتراجع أمامها ، ومن أشهر المؤلفات التي نافسته وزاحمته ما يأتي :

---

[1] ينظر (المفصل) ص/ ٢٢ قسم الدراسة .
[2] المرجع السابق ص/ ٣٢ (المقدمة)
[3] ترجمته في (النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة) جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي ٦ / ٢٦٧ وزارة الثقافة والإرشاد القومي بدون طبعة وبدون سنة طبع .
[4] ينظر (كشف الظنون) ٢ / ١٧٧٤
[5] **الزجاجي** : هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي النحوي البغدادي داراً ونشأةً، والنهاوندي أصلاً ومولداً. كان إماماً في علم النحو، وصنف فيه كتاب " الجمل الكبرى " وهو كتاب نافعٌ لولا طوله بكثرة الأمثلة. أخذ النحو عن محمد بن العباس اليزيدي،و أبي بكر بن دريدٍ، وأبي بكرٍ بن الأنباري. وصحب أبا إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج فنسب إليه، وعرف به، وسكن دمشق وانتفع به الناس وتخرجوا عليه، وتوفي في رجبٍ سنة سبع وقيل سنة تسع وثلاثين وثلاثمائةٍ، وقيل في شهر رمضان سنة أربعين والأول أصح بدمشق، وقيل بطبرية رحمة الله تعالى و كان قد خرج من دمشق مع ابن الحارث عامل الضياع الأخشيدية فمات بطبرية. وكتابه الجمل من الكتب المباركة لم يشتغل به أحدٌ إلا وانتفع به، ويقال إنه صنفه بمكة حرسها الله تعالى وكان إذا فرغ من بابٍ طاف أسبوعاً ودعا الله تعالى أن يغفر له، وأن ينفع به قارئه .
[6] **الصيمري** : أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري ، نسبة إلى صيمرة موضع بالبصرة ، قدم مصر ، وحفظ عنه شيء من اللغة ، وكان فهماً عاقلاً . له(التبصرة والتذكرة) اعتنى به أهل المغرب ، وأكثر النقل عنه أبو حيان ، توفي سنة٥٤١ هـ .
[7] ينظر (شرح المفصل الموسوم بالتخمير) القاسم بن الحسين الخوارزمي ١/ ١٤ قسم الدراسة تحقيق د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين مكتبة العبيكان ط١ / ٢٠٠٠م .

١. **(المصباح) في النحو ، ألفه خليفة الزمخشري ناصر الدين بن أبي المكارم المطرزي الخوارزمي(ت/٦١٠هـ)[١] وكانت عناية العلماء به في بلاد العجم وما وراء النهر .**
٢. **(المقدمة الجزولية) لأبي موسى الجزولي(ت/٦٠٩هـ)[٢] ويسمى(القانون) و(الكراس) واشتهر في بلاد الأندلس والمغرب ، وهو امتداد لكتاب (الجمل) للزجاجي ، فما هو إلا تعليقات على أبواب (الجمل) جمعها الجزولي من كلام شيخه عبد الله بن بري المصري(ت/٥٨٢هـ) .**
٣. **أكثر المؤلفات منافسة للمفصل كان كتاب (الكافية) لابن الحاجب(ت/٦٤٦هـ) ، وهو يعد امتداداً للمفصل حتى شاع بين المتأخرين من الشراح والدارسين[٣] أن (الكافية) خلاصة نحوية اختصر فيها ابن الحاجب مفصل الزمخشري ، وحقيقة الأمر أن العلاقة بين الكافية والمفصل لا تتعدى أن تكون كالتي بين (المقتضب) للمبرد و(الكتاب) لسيبويه أو كالتي بين (الأصول) لابن السراج و(المقتضب) للمبرد ، علاقة تأثر وتأثير لا علاقة سطو على الأفكار ، فلكل من الرجلين منهجه وشخصيته العلمية في عرض ومناقشة القضايا النحوية[٤] .**
٤. **(الدرة الألفية) التي اشتهرت باسم(ألفية ابن معطي[٥]) مع كتابه الآخر(الفصول الخمسون) ، شغل هذان الكتابان عدداً غير قليل من العلماء بشرحهما والتعليق عليهما .**
٥. **جاءت بعد ذلك كتب ابن مالك(ت/٦٧٢هـ)[٦] مثل(الكافية الشافية) وهو منظوم، و(الخلاصة الألفية) وهو منظوم أيضاً ، و(تسهيل الفوائد) وهو منثور . ثم جاءت بعد ذلك مؤلفات ابن هشام الأنصاري(٧٥٦هـ)[٧] فلم يستطع كتاب (المفصل) الظهور عليها بل شغل الناس بمؤلفات ابن مالك وابن هشام ولم يلتفتوا إلى غيرها في العصور المتأخرة إلا نادراً ، ولم تزل لمؤلفاتهما الشهرة والغلبة إلى يومنا هذا .**

شروح المفصل :

ولما لكتاب (المفصل) من أهمية كبيرة لدى العلماء أقبلوا عليه ثناءً وشرحاً ونظماً واختصاراً ورداً عله أخطائه[٨] ، فمن أشهر من تعقبوا الزمخشري و ردّوا على أخطائه أبو الفضل المريسي(ت/٦٥٥هـ) أورد فيه سبعين مأخذاً عليه ، وابن معزوز

---

[1] **المطرزي** : ناصر الدين عبد السيد بن علي المطرزي ، توفي سنة ٦١٠هـ ، له (الإيضاح في شرح المقامات للحريري) و(ملخص إصلاح المنطق لابن السكيت) .

[2] **الجزولي** : هو أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي المراكشي ، لازم ابن بري فأخذ عنه النحو واللغة ، وتصدر للإقراء بالمرية و الجزائر ، توفي سنة ٦١٠هـ . له (المقدمة في النحو) و(شرح الإيضاح للفارسي) و(شرح قصيدة بانت سعاد) وغيرها .

[3] منهم د/ أبو تكة الدراويش محقق كتاب (الإقليد بشرح المفصل) للجندي ١ /١٤ قسم الدراسة ، ود / عبد الرحمن العثيمين محقق كتاب (التخمير بشرح المفصل) للخوارزمي ١ /٤٦ قسم الدراسة .

[4] ينظر(شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب) ابن الحاجب ١ / ٦٣ ـ ٦٤ تحقيق د/ جمال عبد العاطي مخيمر مكتبة نزار الباز ــ الرياض ط١ /١٤١٨ ــ ١٩٩٧م .

[5] **ابن معطي** : يحيى بن معط بن عبد النور الزواوي المغربي ، قرأ على الجزولي ثم تصدر للإقراء ، توفي سنة ٦٢٨هـ له (الألفية) و(الفصول الخمسون) و(المثلث) وغيرها .

[6] **ابن مالك** : جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الجياني الشافعي نزيل دمشق ، جالس ابن يعيش وتلميذه ابن عمرون بحلب ، كان إماماً في القراءات ، برع في النحو والتصريف ، توفي سنة ٦٧٢ هـ ، له (الألفية في النحو) و(الموصل في نظم المفصل) و(تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) و(الكافية الشافية) و(لامية الأفعال) وغيرها .

[7] **ابن هشام** : جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري ، ولد بالقاهرة سنة ٧٠٨هـ وبها توفي سنة ٧٦١هـ ، أخذ عن شيوخ عصره كابن جماعة ، وتاج الدين الفاكهاني ، كان شافعياً قبل أن يتحول الى المذهب الحنبلي ، كانت منزلته العلمية كبيرة حتى سماه معاصره السبكي (نحوي هذا العصر) وبلغ الاعجاب به حداً جعل ابن خلدون يعده أنحى من سيبويه، خلف مصنفات كثيرة (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) و(أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك) و(شذور الذهب في معرفة كلام العرب) و(قطر الندى وبل الصدى) و(الاعراب عن قواعد الاعراب) وغيرها من المصنفات التي لا تزال مخطوطة .

[8] ينظر (تاريخ الأدب العربي) كارل بروكلمان ٥ /٢٢٧ نقله إلى العربية أ.د/ السيد يعقوب بكر ، أ.د/ رمضان عبد التواب أشرف على ترجمته أ.د/ محمود فهمي حجازي الهيئة المصرية العامة للكتاب ط/١٩٩٣م .

الأندلسي(ت/٦٢٥هـ) في كتابه(التنبيه على أغلاط الزمخشري في المفصل وما خالف فيه سيبويه) ، و ابن هشام . ومن أثنوا عليه ابن يعيش(ت/٦٤٣هـ) فقد قال في مقدمة شرحه أنه كتاب جليل القدر ، نابه الذكر ، جمعت فصوله أصول علم النحو ، وأوجز لفظه ، فتيسر على الطالب تحصيله[1] ، والناظر في كتاب(كشف الظنون) يرى إشادة المؤلف بكتاب المفصل بقوله((وهو كتاب عظيم القدر))[2]، وقد قال فيه الشاعر[من الطويل]:

إذا ما أردت النحو هاك محصلاً عليك من الكتب الحسان مفصلا

وقد ذكر حاجي خليفة[3] طائفة من أئمة النحو ممن شرحوا(المفصل) واعتنوا به فجاوزوا الأربعين . و ايثاراً للاختصار في الحديث عن الشروح سنكتفي هنا بذكر بعضها ثم نحيل القارئ إلى مقدمة كتاب (شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير) للدكتور/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين[4] ، إذ عرض فيه لأكثر من مائة مصنف ما بين شارح لكتاب (المفصل) وناظم ومختصر ومقلد له ، فأفاض في الحديث وكفاني بحثه ، ومن أهم الشروح على سبيل المثال لا الحصر :

١. شرح المؤلف ويسمى (حواشي المفصل) .
٢. المحرر لفخر الدين الرازي(ت/٦٠٦هـ) .
٣. شرح الخوارزمي(ت/٦١٧هـ) ويسمى(التخمير) .
٤. شرح ابن الخباز الموصلي(ت/٦٣٨هـ) .
٥. شرح أبي البقاء ابن يعيش(ت/٦٤٣هـ) .
٦. شرح علم الدين السخاوي(ت/٦٤٣هـ) واسمه(سفر السعادة) وهو شرح للمواد اللغوية .
٧. شرح علم الدين السخاوي(ت/٦٤٣هـ) واسمه (المفضل في شرح المفصل) .
٨. شرح منتخب الدين الهمداني(ت/٦٤٣هـ) واسمه (المحصل في شرح المفصل).
٩. شرح أبي علي الشلوبيني(ت/٦٤٥هـ) وهو حواشي على المفصل وتعليقات جمعها تلاميذه في كتاب سمي (حواشي المفصل) .
١٠. شرح ابن الحاجب واسمه (الإيضاح) .
١١. شرح جمال الدين القفطي(ت/٦٤٦هـ) .
١٢. شرح ابن عمرون الحلبي(ت/٦٤٩هـ) .
١٣. شرح ابن أبي الحديد(ت/٦٥٥هـ) .
١٤. شرح علم الدين الأندلسي(ت/٦٦١هـ) وهو أوسع الشروح وأغزرها مادة وأكثرها فائدة .
١٥. شرح ابن مالك وهو رسالة صغيرة في شرح أبنية أسماء المفصل .
١٦. شرح ابن يعيش الصنعاني(٦٨٠هـ) .
١٧. شرح الجندي(ت/٧٠٠هـ) وشرحه يسمى(الإقليد) .
١٨. شرح الجاربردي(ت/٧٤٦هـ) وهو حاشية على شرح ابن الحاجب(الإيضاح).
١٩. شرح يحيى بن حمزة العلوي(ت/٧٤٩هـ) .
٢٠. شرح الحسن بن قاسم المرادي(ت/٧٤٩هـ) .

---

[1] ينظر (شرح المفصل) ابن يعيش ١/٢
[2] كشف الظنون ٢/ ١٧٧٤
[3] المرجع السابق ٢/ ١٧٧٥
[4] ينظر (التخمير) ١/ ٤٧ ــ ٥٩ (قسم الدراسة) .

وغيرها ، كما أن هناك شروحاً مجهولة المؤلف ، وأخرى لأبيات المفصل ، وهناك مختصرات له ، وتقليد ، وردود عليه ذكرها د/ العثيمين في تحقيقه (التخمير)[١] لا يرى الباحث مسوغاً لسردها كلها .

طبعات المفصّل[٢] :

وقد طبع (المفصّل) عدة طبعات وهي مرتبة حسب الترتيب الزمني كالآتي :

١. طبعة كريستينانيا الأولى سنة ١٨٥٩م ، والثانية سنة ١٨٧٩م باعتناء المستشرق ج.ب.بروخ j.p.broch .
٢. طبعة طهران سنة ١٢٦٩هـ .
٣. طبعة تبريز سنة ١٢٧٥هـ .
٤. طبعة القاهرة سنة ١٢٨٩هـ مطبعة حجازي بالقاهرة .
٥. طبعة الإسكندرية سنة ١٢٩١هـ (الكوكب الشرقي) بعناية : حمزة فتح الله .
٦. طبعة اسطنبول سنة ١٢٩٩هـ ملحقاً بكتاب الميداني (نزهة الصرف) .
٧. طبعة دهلي سنة ١٨٩١م ، ثم سنة ١٩٠٣م .
٨. طبعة كلكتا سنة ١٣٢٢هـ وبشرح محمد عبد الغني .
٩. طبعة القاهرة سنة ١٣٢٣هـ بمطبعة التقدم ، ثم أعادت دار الجيل في بيروت نشر هذه الطبعة .
١٠. طبعة لكنو سنة ١٣٢٣هـ مع مقدمة بالهندوسية لعلي بن العمادي .
١١. طبعة القاهرة بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد .
١٢. طبعة بيروت سنة ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م بعناية حمد عز الدين السعودي .
١٣. طبعة بيروت سنة ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م بعناية منشورات علي بيضون ، دار الكتب العلمية .

---

[1] المرجع السابق ١/٥٩

[2] ينظر (دائرة المعارف الإسلامية) ١٧/ ٥٣٢٤ مركز الشارقة للإبداع الفكري . ، و(تاريخ الأدب العربي) لكارل بروكلمان ٥/٢٢٧ ط١ /١٤١٨ ــ ١٩٩٨م ، و(المفصل) ص/ ٢٧ (الهامش) .

الفصل الأول : صاحب المفصل وثلاثة الشراح
المبحث الثاني : الشراح الثلاثة

أولاً : الخوارزمي :

اسمه ومولده ووفاته :

هو أبو محمد صدر الأفاضل القاسم بن الحسين بن محمد مجد الدين الخوارزمي ، نسبه إلى (خوارزم) البلد الذي ولد به وسكنه ومات فيه . وأما لقبه (صدر الأفاضل) فهو من الألقاب المألوفة المعروفة عند أهل المشرق(خوارزم وخراسان وغزنة) نحو: شيخ الأفاضل، وشمس الأفاضل ، وصدر الدولة ونجم الأئمة ... وإن كان هذا اللقب غير مألوف عند أهل العراق والشام ومصر إذ يسود عندهم ألقاب نحو: سيف الدين ، وصلاح الدين ، وأسد الدين وشهاب الدين ...

ومولد الخوارزمي كما ذكر ياقوت[١] قال : ((سألته عن مولده فقال : مولدي في الليلة التاسعة من شعبان سنة خمس وخمسين و خمسمائة))[٢] أما وفاته فكانت على أيدي التتار في أثناء اكتساحهم أرض خوارزم شهيداً في الثاني عشر من ربيع الأول سنة سبع عشرة وستمائة[٣] .

شيوخه :

ذكر د/ العثيمين[٤] أن الخوارزمي يتعمد أن يخفي أسماء شيوخه لحاجة في نفسه ، ولا يعرف على وجه التحديد سبباً يدعوه لذلك ، ثم ذكر عدداً من أشياخه أو ممن غلب على ظنه أنه منهم ، وسيعتمد الباحث على دراسته له ، خصوصاً وأن كثيراً من المؤرخين قد أغفلوا ذكر هذا الرجل ولولا زيارة ياقوت الحموي[٥] له في داره التي قام بها سنة ٦١٧هـ لما عرفنا عنه شيئاً ؛ سيما وأن التتار وقد اجتاحوا خوارزم في العام نفسه فكان ياقوت هو المصدر الأساس لترجمة الخوارزمي ، وكل من ترجم له بعده إنما يأخذون عنه . ولعل من أهم أشياخه :

١. ناصر الدين المطرزي الخوارزمي عبد السيد بن أبي المكارم المطرزي الخوارزمي ، ولد في العام الذي مات فيه الزمخشري ٥٣٨هـ لذلك لقب بـ(خليفة الزمخشري) وهو على مذهبه في المجاهرة بالاعتزال ، أخذ عن تلاميذ الزمخشري والحريري ، وأخذ عنه الخوارزمي . توفي في الحادي والعشرين من جمادى الأولى سنة (٦١٠هـ) .
٢. رضي الدين النيسابوري : ذكره الخوارزمي في (التخمير)[٦] وهو من علماء بخارى ، فقد نقل ياقوت[٧] عن الخوارزمي قوله : إني مضيت إلى بخارى طالباً للعلم وقاصداً للقراءة على الرضي .

---

[1] **ياقوت الحموي** : هو أبو عبد الله ياقوت الرومي الحموي ، وله (معجم الأدباء) و(معجم البلدان) استدعاه القفطي وزير حلب إليه ، فوجد عنده الفرصة لإتمام معجم البلدان، ففرغ من مسودته يوم ٢٠/ صفر /٦٢١هـ وأهداه إلى خزانة الوزير، وشرع في تبييضه يوم ٢١ / محرم ٦٢٥ ومات أثناء التبييض يوم ٢٠ / رمضان / ٦٢٦هـ.

[2] ينظر (معجم الأدباء) ٥٨٢/٤ .

[3] ينظر(طبقات النحاة واللغويين) لابن قاضي شهبه / ٤٧٦

[4] ينظر(التخمير) قسم الدراسة ١٩/١

[5] ينظر (معجم الأدباء) ٥٨٢/٤- ٥٩٢

[6] ينظر(التخمير) ١/ ٣٧١

[7] ينظر(معجم الأدباء) ٥٩٠/٤

٣. فخر الدين الرازي : صاحب التفسير والعالم المشهور ، وهو من شراح المفصل ، وشرحه يسمى (المحرر) ، توفي سنة ٦٠٦هـ .

تلاميذه :

ذكر الخوارزمي في مقدمة كتابه(التخمير)[1] أنه حلّق على كتاب(المفصل) قريباً من ثلاثين سنة ، ولكن ياقوت – الذي يعد المصدر الأول في أخباره ــ لم يذكر أحداً من تلاميذه . والرجل لم تكن له وظيفة[2] ولا هو من المشتغلين بالتجارة[3]، فأين ذهب تلاميذه ؟! هل كان لحروب التتار التي راح ضحيتها صدر الأفاضل أثر في خفاء أسمائهم ، أو أن أغلبهم قتل في معارك التتار ، أم أن أخبار العلماء الذين عاشوا في تلك الأقاليم بعد غزو التتار لها أصبحت قليلة جداً في المصادر التاريخية أفقدتنا بذلك حلقة من سلسلة تاريخنا الإسلامي ، فقد أجهد د/ العثيمين [4] نفسه مشكوراً ، فبحث عن بعض الأشخاص ممن غلب على ظنه أنهم من طلبته ولكنه لم يكن على يقين مما توصل إليه منهم :

١ -ابن المستوفي الإربلّي(ت/٦٣٩هـ) ذكر إجازة الخوارزمي له في أول كتابه(إثبات المحصل) .

٢ -أبو المؤيد الخاصي ، ذكر ابن الشعار الموصلي(ت/٦٤٥هـ) في كتابه (عقود الجمان)[5] روايته عن صدرالأفاضل .

مؤلفاته :

ذكر ياقوت الحموي[6] عدداً من مؤلفاته في النحو واللغة والبلاغة والأدب ، منها ما وصل إلينا ومنها ما فقد أو اختفى نذكر منها :

١ -شرح (سقط الزند) لأبي العلاء المولى :

من الكتب المشهورة المطبوعة والمتداولة ، يعرف بـ(ضرام السقط) ذكره البغدادي[7] ونقل عنه طبع للمرة الأولى سنة ١٢٧٦هـ ، وأعيدت طباعته بمطبعة دار الكتب سنة ١٣٦٤هـ/١٩٥٤م .

٢ -كتاب (بدائع الملح) : ذكره المؤلف في كتابه (التخمير)[8] ذكر د/ العثيمين[9] محقق (التخمير) أنه وقف على نسخة يتيمة له في مكتبه (لا له لي) بتركيا .

٣ -كتاب اليمني شرح اليميني :

---

[1] ينظر(التخمير) ١٣٢/١
[2] ينظر(معجم الأدباء) ٥٩٠/٤
[3] المرجع السابق ٥٩٠/٤
[4] ينظر(التخمير) ٢٢/١-٢٣
[5] لم يعثر الباحث على هذا الكتاب وقد ذكره محقق كتاب التخمير في قسم الدراسة وأغفل ذكره في المراجع .
[6] ينظر(معجم الأدباء) ٥٩١/٤-٥٩٢
[7] ينظر(خزانة الأدب) ٣٧٧/٣ .
البغدادي : عبد القادر بن عمر البغدادي المصري ، عارف بالأدب والعربية والتركية والفارسية ، ولد ببغداد سنة ١٠٣٠هـثم رحل إلى دمشق حتى نزل القاهرة و بها توفي سنة ١٠٩٣هـ له مصنفات كثيرة تدل على سعة اطلاعه منها (خزانة الأدب) و(شرح أبيات مغني اللبيب) و(شرح قصيدة بانت سعاد) و غيرها .
[8] ينظر(التخمير) ٢٣٠/٢
[9] ينظر(التخمير) ٢٥/١ قسم الدراسة

ذكره العلماء الذين ترجموا له منهم ياقوت في(معجم الأدباء)[1] وقد وقف محقق (التخمير)[2] على أربع نسخ منه كلها بتركيا .

٤ -التوضيح في شرح مقامات الحريري ت/ ٤٤٦هـ :

ذكر ياقوت الحموي [3] أنه من مؤلفاته ، وشرحه لها يغلب عليه – كما قال د. العثيمين [4] – الاتجاه اللغوي ، وإيراد شواهد لشعراء يحتج بشعرهم وآخرين لا يحتج بشعرهم .

٥ -شرح المفصل (الشرح الكبير) واسمه (التخمير) .

٦ -شرح المفصل (الشرح المتوسط) واسمه (السبيكة) ، ذكره الخوارزمي فقال : ((وأما حجة الكسائي في هذه المسألة فقد ذكرتها في كتابي الموسوم بـ(السبيكة في شرح المفصل) وهو الشرح الأوسط)) [5] .

٧ -شرح المفصل (الشرح الصغير) واسمه (المجمرة) ذكره الخوارزمي في (التخمير)[6] و ياقوت في معجمه[7].

٨ - ((الزوايا والخبايا)) في النحو، ذكره ياقوت[8] .

٩ -شرح (المفرد والمؤلف) :ذكره ياقوت[9] وهو شرح لكتاب (المفرد والمؤلف) في النحو للزمخشري .

١٠ - شرح (الأنموذج في النحو) للزمخشري ، وذكر ياقوت[10] شرح الخوارزمي له .

١١ - شرح الأبنية .

١٢ - عجائب النحو.

١٣ - السر في الإعراب .

١٤ - عجالة السفر في الشعر .

١٥ - شرح الأحاجي النحوية .

وهذه خمسة الكتب الأخيرة ذكرها ياقوت في معجمه[11] .

شعره :

يعد الخوارزمي من ألمع أدباء عصره ومن أبرز شعرائه ، فقد قال عنه ياقوت الحموي : ((برع في علم الأدب وفاق نظم الشعر ونثر الخطب))[12] وذكر د/ العثيمين [13] أن مؤلفاته و شروحاته لا تخلو من شعره يوردها في مؤلفاته للتنظير والاستئناس والتمثيل ، ولو جمعت هذه الأشعار لأعطتنا صورة أكثر وضوحاً للأدب والأدباء في إقليم خوارزم وخاصة في القرن السابع الذي قلت فيه المراجع بسبب تخريب التتار له .

وقد طرق مختلف فنون الشعر وأغراضه من مدح وهجاء وفخر ورثاء وزهد[14] .

---

[1] ينظر(معجم الأدباء) ٥٩٢/٤ .
[2] ينظر(التخمير) ٢٨/١ قسم الدراسة
[3] ينظر(معجم الأدباء) ٥٩١/٤
[4] ينظر(التخمير) ٣١/١ قسم الدراسة
[5] المرجع السابق ٤٧١/٤
[6] المرجع السابق ٤٧١/٤
[7] ينظر(معجم الأدباء) ٥٩١/٤
[8] المرجع السابق ٥٩٢/٤
[9] المرجع السابق ٥٩١/٤
[10] المرجع السابق ٥٩١/٤
[11] المرجع السابق ٥٩٢/٤
[12] المرجع السابق ٥٨٢/٤
[13] ينظر(التخمير) ٣٦/١ قسم الدراسة
[14] ينظر(معجم الأدباء) ٥٨٣/٤ وما بعدها

سماته ومذهبه :

المعلومات التي أوردها ياقوت عن الخوارزمي لا تكفي لبيان ملامح شخصيته ولكن الناظر والدارس لكتابه(التخمير) يستطيع أن يقرأ بعض سماته وأخلاقه وطبعه . فمن حيث السمات الجسمية له نجد ياقوت يصفه بقوله : ((ورأيته شيخاً ، بهي النظر ، حسن الشيبة ، كبيرها ، سميناً ، بديناً عاجزاً عن الحركة ، وكان له في حلقه حوصلة كبيرة ..))[١] . وأما من حيث طبعه فقد تميز بحدة في الطبع وذلاقة لسان[٢] وقسوة في الرد على العلماء وهجوم على مشاهيرهم[٣] جعلهم ينفرون منه ولعل هذا هو السبب الذي جعل القفطي لا يترجم له في (إنباه الرواة) على الرغم من أنه وقف على شرحه للمفصل(التخمير) وانتقده انتقاداً شديداً[٤] في معرض ترجمته لابن يعيش وثنائه على شرحه .

وأما مذهبه فقد كان حنفياً سنياً على الرغم من سيادة الاعتزال في ضواحي بخارى وخوارزم يقول ياقوت : ((وقلت له : ما مذهبك ؟ فقال : حنفي ولكن لست خوارزمياً لست خوارزمياً يكررها ، وإنما اشتغلت ببخارى فأرى رأي أهلها ، نفى عن نفسه أن يكون معتزلياً رحمه الله))[٥] .

---

1 المرجع السابق ٥٨٢/٤-٥٨٣

2 المرجع السابق ٥٨٢/٤

3 ينظر(التخمير) قسم الدراسة ١٢/١

4 ينظر(إنباه الرواة) ٤١/٤

5 ينظر(معجم الأدباء) ٥٨٣/٤ .

ثانياً : ابن يعيش

اسمه ونشأته :

موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا الأسدي ، الموصلي الأصل ، الحلبي المولد والمنشأ[١] ، ولد بحلب سنة ٥٥٣هـ في الثالث من شهر رمضان ، وكان يعرف بابن الصائغ[٢] ، من كبار أئمة العربية .

رحل من حلب في مقتبل عمره طالباً العلم قاصداً بغداد ليأخذ عن أبي البركات الأنباري ، ولكنه ما أن وصل الموصل حتى بلغه خبر وفاته ، فلزم مكانه وأقام بالموصل مدة من الزمن ، سمع الحديث بها ، ثم عاد إلى حلب فانتفع به أهلها ، وهناك حين عزم على التصدّر للإقراء سافر إلى دمشق ليجتمع بالشيخ تاج الدين الكندي(ت/٦١٣هـ)[٣] فجالسه وسأله عن مواضع في العربية مشكلة ، فقال له الكندي : ((قد علمت قصدك وأنك أردت إعلامي بمكانتك من هذا العلم))[٤] ثم كتب له بخطه وأجازه وأثنى عليه ووصف تقدمه في الأدب واللغة[٥] ، عاد إلى حلب مرة ثانية وحدث بها ، وكان ماهراً في النحو والتصريف ، فانتفع به خلق كثير من أهلها ومن غيرهم ، حتى قيل أن الرؤساء الذين كانوا بحلب هم من تلامذته[٦] ، توفي بها في الخامس والعشرين من جمادى الأولى سنة ٦٤٣هـ ، وتعرف بالسنة الخوارزمية[٧] وله تسعون سنة[٨] .

صفاته وأخلاقه

ترجم له ابن خلكان(ت/٦٨١) ترجمة العارف الخبير ؛ فقد كان من تلامذته ، قال: ((كان حسن التفهيم ، لطيف الكلام ، طويل الروح على المبتدئ والمنتهي ، وكان خفيف الروح ظريف الشمائل ، كثير المجون مع سكينة ووقار ..))[٩] وذكر عدداً من نوادره وخفة روحه وظرفه .

---

[1] ينظر (وفيات الأعيان) ٥/ ٤٦ ـ ٥٣ ، و(تاريخ الإسلام) حوادث سنة ٦٤١ ـ ٦٥٠هـ ص/ ٢٣٣ ، و(سير أعلام النبلاء ٣/ ٢٦٦ متسلسل الترجمة / ٥٨٢٠ مؤسسة الرسالة ط ٢ / ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م .

[2] في (هدية العارفين) : ابن الصانع ، ينظر (هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين) ٢ / ٥٤٨ إسماعيل باشا البغدادي بدون طبعة ودار نشر وسنة طبع .

[3] **الكندي**: زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن بن سعيد الكندي البغدادي تاج الدين أبو اليمن المقري النحوي ولد سنة ٥٢٠هـ ، وتوفي بدمشق سنة ٦١٣هـ . من تصانيفه (إتحاف الزائر وأطواف المقيم المسافر) و(حاشية على شرح ديوان المتنبي للوأوأ الدمشقي) و(شرح خطب ابن نباتة) و(مشيخة على حروف المعجم) و (نتف اللحية من ابن دحية) وغير ذلك.

[4] ينظر (وفيات الأعيان) ٥ /٤٧

[5] ينظر (مرآة الجنان) ٤/ ١٠٦

[6] ينظر (وفيات الأعيان) ٥ /٥٢

[7] ينظر (سير أعلام النبلاء) ٣ /٢٦٦

[8] ينظر (تاريخ الإسلام) حوادث سنة ٦٤١ ـ ٦٥٠هـ ، متسلسل الترجمة /٢٨٧ ، ص/ ٢٣٣

[9] ينظر (وفيات الأعيان) ٥ /٤٨

شيوخه [1] :

١ . أبو السخاء فتيان الحلبي أخذ عنه النحو بحلب .
٢ . أبو العباس المغربي النيروزي أخذ عنه النحو بحلب .
٣ . أبو الفضل عبد الله بن أحمد الخطيب الطوسي أخذ عنه الحديث بالموصل .
٤ . أبو سعد ابن عصرون بحلب .
٥ . أبو الفرج يحيى بن محمود الثقفي بحلب .
٦ . تاج الدين زيد ابن الحسن الكندي بدمشق .
٧ . أبو الحسن أحمد بن محمد بن الطرسوسي بحلب .
٨ . أبو محمد عبد الله بن عمر بن سويدة التكريتي .
٩ . خالد بم محمد بن نصر القيسراني .

تلاميذه :

١ . ابن خلكان [2] وترجم له في كتابه (وفيات الأعيان) وقال عنه : ((وكان الشيخ موفق الدين شيخ الجماعة في الأدب ، ولم يكن فيهم مثله ، فشرعتُ في القراءة عليه ، وكان يقرئ بجامعها في المقصورة الشمالية بعد العصر ، وبين الصلاتين بالمدرسة الرواحية)) [3] .
٢ . ابنه مجد الدين .
٣ . الصاحب كمال الدين بن العديم [4] .
٤ . بهاء الدين أيوب بن النحاس .
٥ . الحافظ أبو العباس بن الطاهري .
٦ . أبو بكر أحمد الدشتي .
٧ . أبو موسى محمد بن الحسين الحموي [5]

مؤلفاته

أشهر مؤلفين تذكرهما له كتب التراجم هما :
١ . شرح مفصل الزمخشري .
٢ . شرح (التصريف الملوكي) لابن جني .

---

[1] ينظر (وفيات الأعيان) ٥ / ٤٧ ، و(تاريخ الإسلام) حوادث سنة ٦٤١ ـ ٦٥٠هـ ، متسلسل الترجمة /٢٨٧ ص/ ٢٣٣ ـ ٢٣٤ ، و(سير أعلام النبلاء) ٣ /٢٦٦ ، و(مرآة الجنان) ٤/ ١٠٦
[2] ينظر ترجمته في (طبقات الشافعية الكبرى) لتاج الدين السبكي ت/٧٧١هـ ٨ /٣٣ تحقيق د/ عبد الفتاح محمد الحلو و د/ محمود محمد الطناحي هجر للطباعة والنشر والتوزيع ـ مصر ط ٢/ ١٤١٣ ــ ١٩٩٢م .
[3] وفيات الأعيان ٥ / ٤٨
[4] ذكره الذهبي في (تاريخ الإسلام) ص/ ٢٣٥ ، و(سير أعلام النبلاء) ص / ٢٦٦ متسلسل الترجمة / ٥٨٢٠
[5] ينظر (طبقات الشافعية) للسبكي ٨ /٤٦

الفصل الأول : صاحب المفصل و ثلاثة الشراح
المبحث الثاني : الشراح الثلاثة

ثالثاً : ابن الحاجب

اسمه و نشأته :

هو أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس جمال الدين الدّوَنِي[1] المصري المعروف بابن الحاجب ؛ لأن أباه كان حاجباً للأمير (موسك الصلاحي) ابن خال السلطان صلاح الدين الأيوبي (ت/٥٨٩هـ) .

ولد في مدينة (إسنا)[2] من صعيد مصر ، وقد اختلف في سنة مولده فقيل سنة سبعين وخمسمائة[3] وقيل سنة إحدى وسبعين وخمسمائة [4] وقيل سنة تسعين وخمسمائة [5] والأول أرجح لأن ابن خلكان كان معاصراً لابن الحاجب ، وقد قابله بعد عودته من الشام إلى القاهرة قال : ((وجاءني مراراً بسبب أداء شهادات وسألته عن مواضع من العربية مشكلة فأجاب أبلغ إجابة بسكون كثير وثبت تام))[6] .

عاش ابن الحاجب طفولته في صعيد مصر وقد أغفلت كتب التاريخ هذه الحقبة من نشأته الأولى غير أن المدرك لمكانة والده الذي يشغل مركز الحاجبية في ديوان الأمير تجعل الابن يعيش بين أصحاب النفوذ حيث الحياة الراقية شأنه شأن غيره من أبناء الطبقة الحاكمة ، ولكننا لا نجد أثراً لهذه الحياة في سيرة ابن الحاجب .

لم تطل مدة إقامته في (إسنا) حيث غادرها منذ صغره و انتقل مع أبيه إلى القاهرة و هناك أرسله والده إلى كتاتيب ، فتعلم القرآن و الفقه على مذهب الإمام مالك و جمع إلى ذلك علم القرآن و علوم العربية[7] و بعد نضجه في مجال العلم و المعرفة تصدر بالمدرسة الفاضلية[8] ثم طاب له السفر إلى دمشق سنة ٦١٧هـ فاستقبل استقبالاً حسناً و أتيحت له فرصة التدريس بالجامع الأموي في زاوية المالكية [9] فأقبل عليه الطلاب من كل مكان و صار شيخاً لجمهور من الدارسين في علمي القراءات و العربية .

و بعد مدة طلب إليه الانتقال إلى الكرك في الأردن سنة ٦٣٣هـ لتدريس الملك الناصر ، و في تلك الحقبة كان الصليبيون على مقربة من دمشق . فوقف إلى جانب الشيخ عز الدين بن عبد السلام (ت/٦٦٠هـ)[10] في إنكاره على الصالح إسماعيل ابن أبي الجيش

---

[1] دون : قرية من أعمال (دينور) ،و (دونة) : قرية من قرى (نهاوند) و النسبة إليها دونى: (معجم البلدان ٢/ ٥٥٦ – ٥٥٧ (دون))

[2] ضبطها ياقوت في (معجم البلدان ٢٢٤/١) بكسر الهمزة ثم السكون وألف مكسورة ، وقال :مدينة بأقصى الصعيد ، وضبطها ابن خلكان في (وفيات الأعيان ٢٥٠/٣) بفتح الهمزة وسكون السين وفتح النون بعدها ألف مشالى ، وقال : بليدة من الأعمال القوصية بالصعيد الأعلى من مصر ، و(شذرات الذهب ٤٠٥/٧)

[3] ينظر (وفيات الأعيان ٢٥٠/٣)، و(شذرات الذهب)٤٠٥/٧ ،(بغية الوعاة) ١٣٤/٢ ، (هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين) ٦٥٤/١ إسماعيل باشا البغدادي بدون طبعة ودار نشر وسنة طبع ،و(النجوم الزاهرة) ٣١٩/٦

[4] ينظر(تاريخ الإسلام) /٣١٩

[5] ينظر(مرآة الجنان) ١١٥/٤

[6] وفيات الأعيان ٢٥٠/٣

[7] المرجع السابق ٣/ ٢٤٨

[8] نسبة إلى مؤسسها القاضي الفاضل

[9] وفيات الأعيان ٣/ ٢٤٩

[10] **ابن عبد السلام:** عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي، عز الدين. فقيه أصولي شافعي كان يلقب بسلطان العلماء وبائع الملوك. ولد بدمشق ونشأ وتفقه بها على كبار علمائها. كان علمًا من الأعلام، شجاعًا في الحق، ولما أعطى السلطان الصالح إسماعيل الإفرنج بلدة صيدا أنكر عليه ذلك فوق المنبر، وترك الدعاء له في الخطبة. وخشي السلطان قوة تأثير عزالدين بن عبد السلام على الناس، فاعتقله ثم طلب منه مغادرة الشام، فغادرها إلى مصر، فقوبل بالترحاب هناك من ملكها الصالح ومن علمائها وأهلها. له مؤلفات كثيرة منها: الفوائد؛ الغاية؛ القواعد الكبرى والقواعد الصغرى؛ الفرق بين الإيمان والإسلام؛ مقاصد

صاحب دمشق سوء سيرته و تقاعسه عن قتال الصليبيين و صلحه معهم ، فأمرهما بالخروج من بلده فخرجا سنة ٦٣٨هـ ، قال صاحب (ذيل الروضتين) إن خروجهما كان سنة ٦٢٨هـ[١] و لكن د/ طارق الجنابي قال :((و أظنه من خطأ التحقيق أو الطبع ، لأن الرجل كان قد أملى في دمشق بعد هذا التاريخ ، ثم إنه ليس من المعقول أن يخطئ ابن أبي شامة في ذلك و هو قريب منه عارف به))[٢] .

عاد إلى دمشق و لكنه لم يستطب الإقامة فيها حيث انتقل مع الشيخ العز بن عبد السلام إلى القاهرة ، و احتفى به أهل مصر احتفاءً كبيراً فاستوطن القاهرة و تصدر للتدريس بالمدرسة الفاضلية موضع شيخه القاسم بن فيرة الشاطبي(ت/٥٩٠)[٣] ، ثم انتقل بعد مدة إلى الإسكندرية للإقامة بها فلم تطل إقامته هناك حيث توفي فيها ضحوة يوم الخميس ٢٦ من شوال سنة٦٤٦هـ [٤] و دفن مجاوراً لابن أبي شامة في مقبرة خارج الإسكندرية و له من العمر خمس و سبعون سنة [٥] و قيل خمس و ثمانون[٦] .

أخلاقه و سماته :

لو تتبعنا ترجمة حياته في كتب التراجم لوجدنا ثناءً عليه من كل العلماء و إشارة به في علمه و خلقه ، و يكفينا دليلاً على ذلك أن نقرأ رأي اثنين من معاصريه هما ابن أبي شامة[٧] (ت/٦٦٥هـ) و ابن خلكان فقد قال عنه الأول :((كان ركناً من أركان الدين في العلم و العمل ... و كان ثقة حجة متواضعاً عفيفاً كثير الحياء ، منصفاً محباً للعلم و أهله ، ناشراً له ، محتملاً للأذى صبوراً على البلوى))[٨] و قال ابن خلكان :((و كان من أحسن خلق الله ذهناً))[٩] و وصفه الشيخ ابن دقيق العيد (ت/٧٠٢هـ)[١٠] بقوله : جمال الدين كان وحيد عصره علماً و فضلاً و اطلاعاً ، و عقب الأدفوي(ت/٧٤٨هـ)[١١] بقوله :((و ما أحسن هذه الشهادة من إمام من أئمة الشافعية))[١٢] و هو فوق ذلك كله فقيه فاضل مناظر مبرز في عدة علوم متبحر مع ثقةٍ و دينٍ و ورع و تواضع ، كما أنه كان ذكياً حتى زعم

الرعاية؛ مختصر صحيح مسلم؛ الإمامة في أدلة الأحكام؛ بيان أحوال الناس يوم القيامة؛ بداية السول في تفضيل الرسول؛ الفتاوى المصرية. توفي بالقاهرة سنة ٦٦٠هـ .

1 ينظر (ذيل الروضتين /١٨٢)

2 ابن الحاجب النحوي آثاره و مذهبه د/ طارق عبد عون الجنابي ص/ ٣٤ مع الهامش رقم (٤) بغداد ط ١٩٧٤/٤م.

3 **الشاطبي** : القاسم بن فيرة أبو محمد بن أبي القاسم خلف بن أحمد الرعيني الشاطبي الضرير المقرئ ، صاحب منظومة (حرز الأماني و وجه التهاني) في القراءات ، و هي في ١١٧٣ بيتا ، كان عالماً بكتاب الله قراءة و تفسيراً و بحديث الرسول –صلى الله عليه و سلم –توفي سنة ٥٩٠ هـ

4 ينظر (وفيات الأعيان ٣/ ٢٥٠) و (النجوم الزاهرة ٦/ ٣١٩)

5 ينظر (العبر في خبر من غبر) مؤرخ الإسلام الحافظ/ الذهبي ت/٧٤٨هـ ٣/ ٢٥٤ حققه وضبطه على مخطوطتين/أبو هاجر محمد السعيد بسيوني زغلول دار الكتب العلمية ـ بيروت لبنان ط/بدون .

6 ينظر(حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة) جلال الدين السيوطي ١/ ٣٨٠ وضع حواشيه/ خليل منصور دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان ط١ / ١٤١٨ ــ ١٨٨٧ م .

7 **أبو شامة:** أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان شهاب الدين المقدسي الأصل الدمشقي الشافعي المعروف بابي شامة ولد سنة ٥٩٦ هـ وتوفي سنة ٦٦٥ هـ له من التصانيف. (إبراز المعاني من حرز الأماني اعني الشاطبية) و (أزهار الروضتين في أخبار الدولتين) اعني نور الدين وصلاح الدين و (الأصول في الأصول) و (الباعث على إنكار البدع والحوادث) و (الروض الآنق في الذيل على أزهار الروضتين) و (شرح قصيدة البردة) و (شرح القصائد السبع في المدائح النبوية للسخاوي) و (مختصر تاريخ ابن عساكر) و (المرشد الوجيز في علوم تتعلق بالقرآن العزيز) و(نظم المفصل للزمخشري) في النحو وغيرها .

8 ينظر (ذيل الروضتين) / ١٨٢

9 ينظر (وفيات الأعيان) ٣/ ٢٥٠

10 **ابن دقيق العيد** : هو تقي الدين محمد بن علي بن وهب القشيري القوصي ، ولد سنة ٦٢٥هـ رحل إلى مصر و الشام وأخذ من العز بن عبد السلام ، ووصل إلى درجة الاجتهاد ، له (الإلمام في الحديث) و (شرح العمرة) توفي سنة ٧٠٢هـ .

11 **الأدفوي** : جعفر بن تغلب بن جعفر الأدفوي ، أبو الفضل ، كمال الدين ، مؤرخ له علم بالأدب والفقه والفرائض والموسيقى ، ولد في (أدفو) بصعيد مصر وتعلم بقوص والقاهرة وبها توفي بعد عودته من الحج سنة ٧٤٨هـ . له (الطالع السعيد لأسماء نجباء الصعيد) ترجم به رجال عصره و(البدر السافر وتحفة المسافر) و(الإمتاع بأحكام السماع) و(فوائد الفوائد) وله نظم ونثر .

12 ينظر (الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب) إبراهيم بن علي بن فرحون المالكي ت/٧٩٩هـ ٢ / ٨٧ تحقيق د/ محمد الأحمدي أبو النور دار التراث ــ القاهرة .

الذهبي[1] أنه كان من أذكياء أهل زمانه ، و بالغ بعض المتأخرين[2] فزعم أنه مـــن أذكيـــاء العالم .

لعل أول من انتقص ابن الحاجب في مكانته العلمية على حد علم الباحث هو القفطي حيث انتقد شرح ابن الحاجب للمفصل في معرض ثنائه على شرح ابن يعيش بقوله : ((والذي صنفه فيه ابن الحاجب الكردي فهو عن القصد محجوب، وعن الأسلوب الموفقي مسلوب ، لأنه نبه المستيقظ من المعاني ، فالمعاني للاستفادة منه عاني . و من أين لابن لبون في الفقه يشغله التدريس الجريُ في حلبة النحو مع البزل القناعيس))[3] ، ثم تبعه ابن مالك صاحب الألفية حيث قال: ((إنه أخذ نحوه من صاحب المفصل ، وصاحب المفصل نحوي صغير))[4] ولسنا هنا بصدد مناقشة هذه العبارة في هذه الرسالة ، ولكني أستغرب صدور هذا الكلام من ابن مالك الذي تتلمذ على ابن يعيش و السخاوي ، فالأول أشهر مؤلفاته (شرحه المفصل) و السخاوي شرح المفصل بشرحين ، وابن مالك نفسه أحد شراح المفصل ، فكيف يبذل جهداً لشرح كتاب صادر عن نحوي صغير ، ولا ننسى أن ابن مالك تأثر بأستاذه ابن الحاجب في تسمياته لكتبه ، ففي تسمية ابن الحاجب"الكافية" في النحو و"الشافية" في الصرف نجد ابن مالك سمّى منظومته الطويلة في النحو والصرف " الكافية الشافية" ثم شرحها في شرح أسماه " الوافية " كما فعل ابن الحاجب ، والخلاف في الرأي بين التلميذ وأستاذه قائم في كل زمان ومكان . كذلك غمز الرضي(ت/٦٨٤هــ)على ابن الحاجب فوصفه بالصلف[5] ، وكذا ابن جماعة[6] فيما نسب إليه من شرحه للكافية ، تقول د/ أمة السلام : ((والقارئ شرح ابن جماعة يخرج بنتيجة هي : إن الكتاب لم يؤلف إلا للطعن فيما قاله ابن الحاجب في كافيته))[7] .

ثقافته و مذهبه :

يعد ابن الحاجب من أبرز فقهاء مصر و الشام تفقهاً على مذهب الإمام مالك ، فقد تعمق في دراسته و فهمه حتى بلغ فيه مبلغاً عظيماً ، ووصفه التاج السبكي[8] في طبقاته بقوله ((شيخ المالكية في زمانه))[9] غير أن إبداع ابن الحاجب بدأ بالفقه و علم القراءات ،

---

[1] **الذهبي** : شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، التُركماني الأصل، ثم الدمشقي، المقرئ. الإمام الحافظ محدِّث العصر وخاتمة الحفَّاظ، ومؤرخ الإسلام. طلب الحديث وله ثماني عشرة سنة، فسمع الكثير، ورحل، وعني بهذا الشأن، وتعب فيه، وخدمه إلى أن رسخت فيه قدمه ، كُفّ بصره سنة ٧٤١هـ. وتصانيفه كثيرة تقرب من المائة، منها: تاريخ الإسلام؛ سير أعلام النبلاء؛ طبقات الحفاظ؛ طبقات القراء؛ مختصر تهذيب الكمال؛ الكاشف؛ التجريد في أسماء الصحابة؛ والميزان في الضعفاء؛ المغني في الضعفاء؛ تلخيص المستدرك للحاكم؛ مختصر سنن البيهقي و غيرها. ولد وتوفي بدمشق سنة ٧٤٨هـ .

[2] ينظر (مفتاح السعادة) ، و بغية الوعاة ٢/ ١٣٤

[3] إنباه الرواة ٤/ ٤١-٤٢ وقد أخذه من قول جرير : وابن اللبون إذا ما لزّ في قرَن** لم يستطع صولة البزل القناعيس.

[4] نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب أحمد بن محمد المقرّي ٢ / ٤٣٥ شرحه وضبطه وقدم له وعلق عليه د/ مريم قاسم طويل و د/ يوسف علي طويل دار الكتب العلمية ــ بيروت / لبنان ط ١/ ١٤١٥ ــ ١٩٩٥م .

[5] ينظر(شرح كافية ابن الحاجب) للرضي الاستراباذي ١ / ٣١١ في تعريف المنادى قدم له ووضع حواشيه وفهارسه د/ أميل بديع يعقوب دار الكتب العلمية ط ١٤٢٨/٢ ــ ٢٠٠٧م .

[6] ينظر(شرح الكافية) لابن جماعة : كتاب نقله ابن جماعة من دروس أملاها ابن مالك في دمشق وحلب ، ونسبه النسّاخ اليه فعرف بشرح ابن جماعة ، وإنما هو من تأليف ابن مالك وأملاه على تلاميذه وكان ضمن من قيدوه ابن جماعة وابنه بدر الدين. (ينظر [كافية ابن الحاجب بين الرضي وابن مالك د/ أمة السلام الشامي ص/ ٢٠ ــ ٢١] .

[7] كافية ابن الحاجب بين الرضي وابن مالك ـ موازنة بين الشرحين د/ أمة السلام علي حميد الشامي ص/ ٢٠ إصدارات وزارة الثقافة والسياحة / صنعاء ط/١٤٢٥ ــ ٢٠٠٤م .

[8] **السبكي** : عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي نسبة إلى سُبك من قرى محافظة المنوفية بمصر. فقيه شافعي أصولي مؤرخ وهو شقيق بهاء السبكي. يلقب بقاضي القضاة تاج الدين. ولد بالقاهرة سنة ٧٢٧هـ ، وأخذ العلم عن علمائها. ثم رحل إلى دمشق مع والده ، أفتى ولم يتجاوز عمره ثماني عشرة سنة ، له مؤلفات كثيرة منها: شرح مختصر ابن الحاجب؛ شرح منهاج البيضاوي في أصول الفقه المسمى الإبهاج شرح المنهاج؛ القواعد المشتملة على الأشباه والنظائر؛ طبقات الشافعية الكبرى والوسطى والصغرى ، توفي بدمشق سنة ٧٧٢هـ .

[9] طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٣/ ٣٦٥ ، ٣/ ٣٧٣

و بها انطلق و ذاع صيته حتى أصبح شيخ المذهب المالكي ، و يعد الفقهاء كتابه (جامع الأمهات) من أهم المراجع الفقهية المعتمدة في المذهب المالكي .

أما عن درايته بالعربية و علومها فقد كان من أنباء أهل زمانه قال عنه الذهبي : ((ساد أهل عصره في العربية))[1] فقد ارتقى في ذلك سلم الشهرة بما وضعه من مصنفات لاقت من الذيوع و الاستحسان و الانتشار على أيدي الشراح و الدارسين ما هيأها أن تكون موطن عناية و دراسة حتى يومنا هذا ، و بخاصة مقدمتاه (الكافية) في النحو ، و (الشافية) في الصرف .

إن ابن الحاجب في علمه و ثقافته كان يمثل العصر الذي يعيش فيه ، فهو فقيه أصولي نظار نحوي مقرئ عروضي ، و قد آل إليه زمام هذه العلوم و الفنون لما يملك من الفهم و قوة الحجة و طلاقة اللسان و عذوبة البيان .

عـصـره :

فتح عينيه للدنيا في السنة التي أحكم فيها صلاح الدين الأيوبي سيطرته على الديار المصرية و بعد أربع سنوات من ابتداء حكم بني أيوب و تشاء الأقدار أن يتوفى قبل انهيار هذه الدولة بعامين .

و الدولة الأيوبية دولة فتية ، رفعت رأية القرآن ، و حملت السيف و القرآن ، تدافع عن بلاد المسلمين و تطرد الصليبيين ، فبعد أن أحكم صلاح الدين سيطرته على مصر ، ثم انتقل إلى دمشق لتصبح دولة تضم عملاقين عظيمين من أمة العرب – مصر و الشام – بدأ صلاح الدين في إعادة الحق إلى نصابه ، فأعاد معظم ما استولى عليه الصليبيون إلى أيدي المسلمين ، و بعد استقرار الأمور السياسية بدأ صلاح الدين دوره التربوي التعليمي ، حيث حول المساجد إلى مراكز علم و ثقافة تبث المعرفة في نفوس أبناء الأمة و أصبحت تعمل ما تعمله الجامعات الآن تدرس العلوم الشرعية و الأدبية و العربية بل مختلف العلوم التي كانت سائدة في ذلك العصر .

و شاء القدر أن تفقد الأمة موحدها صلاح الدين سنة ٥٨٩هـ ، فاضطربت الأمور و تنازع أبناؤه الأقاليم مما ألجأ عمهم (سيف الدين العادل) إلى التدخل فيما بينهم و ما لبث أن توقف الصراع ، فتولى العزيز القاهرة ، و الأفضل دمشق ، و الظاهر حلب[2] ، ثم خلع الأفضل عن دمشق ليتولاها العادل و يستمر حكمه إلى سنة ٦١٥هـ ثم بقيت الأقاليم تحت حكم أبنائه حتى قضى عليهم المماليك عام ٦٤٨هـ .

و لكن حكمة الله عوضت الناس عن هذه النزاعات السياسية فتبارى الحكام في إنشاء المدارس و المعاهد المتخصصة في تدريس الطلاب و تثقيفهم في كل أنواع العلوم و المعرفة ، و ظهرت في هذه الحقبة الزمنية خيرة علماء النحو و غيرهم منهم على سبيل المثال : ابن برى المصري(ت/٥٨٢هـ) ، و ابن معطي صاحب الألفية (ت/ ٦٢٨هـ) ،وابن يعيش(ت/٦٤٣هـ) ، وصدر الأفاضل الخوارزمي(ت/٦١٧هـ) ، و ابن مالك(ت/ ٦٧٢هـ) ، و الرضي الشاطبي (ت/٦٨٤هـ) ، و ابن منظور(ت/ ٧١١هـ)[3] .

---

[1] ينظر (العبر في خبر من غبر) الذهبي ت/٧٤٨هـ ٣ / ٢٥٥ حققه وضبطه على مخطوطتين/ أبو هاجر محمد السعيد بسيوني زغلول دار الكتب العلمية ـ بيروت لبنان ط/بدون .

[2] ينظر (مختصر كتاب الروضتين في أخبار الدولتين) اختصره د/ محمد بن حسن بن عقيل موسى ص/ ٣٩٠- ٣٩١

[3] **ابن منظور** : أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي بن منظور الأفريقي المصري ، ولد بمصر سنة ٦٣٠هـ ، وروى عن ابن الطفيل ، ويوسف المحيلي ، وابن المقير ، خدم في ديوان الانشاء بالقاهرة ، ثم ولي القضاء بطرابلس ، ثم عاد إلى مصر وبها توفي سنة ٧١١هـ .له (لسان العرب) و (مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر) و غيرهما .

شيوخه :

من أبرز شيوخه :

١. الشاطبي[1] القاسم بن فيرة بن خلف ولد سنة ٥٣٨هـ ، كان إماماً كثير الفنون رأساً في القرارات حافظاً للحديث بصيراً بالعربية ، اشتهر بقصيدته المشهورة حرز الأماني ، سمع ابن الحاجب منه (الشاطبية) و (التيسير) و تأدب على يده . توفي بمصر سنة ٥٩٠هـ .

٢. أبو الفضل الغزنوي[2] محمد بن يوسف بن علي بن شهاب الغزنوي المقرئ نزيل القاهرة ولد سنة ٥٢٢هـ ، أخذ عنه السنحاوي و ابن الحاجب توفي بالقاهرة سنة ٥٩٩هـ .

٣. البوصيري : هبة الدين علي بن مسعود الأنصاري الكاتب الأديب، ولد سنة ٥٠٦هـ و سمع ابن الحاجب منه الحديث[3] توفي سنة ٥٩٨هـ .

٤. ابن عساكر[4] : القاسم بن الحافظ أبي القاسم علي بن الحسن بن عساكر الدمشقي ولد سنة ٥٢٧هـ ، كان محدثاً حسن المعرفة ، شديد الورع ، قال ابن الجزري في ترجمة ابن الحاجب : ((و دخل دمشق فسمع من القاسم بن عساكر و غيره))[5] توفي سنة ٦٠٠هـ .

٥. إِبن الجود : غياث بن فارس بن مكي اللخمي المنذري المصري المقرئ النحوي الضرير ولد سنة ٥١٨هـ و مات سنة ٦٠٥هـ قرأ عليه ابن الحاجب جميع القراءات[6] .

٦. الأبياري أبو الحسن علي بن إسماعيل بن علي ، أحد العلماء الإعلام و أئمة الإسلام ، ولد سنة ٥٥٧هـ ، كان فقيهاً أصولياً كلامياً ، أخذ عنه ابن الحاجب الفقه [7] مات سنة ٦١٨هـ .

٧. ابن ياسين : علي بن عبدالله بن ياسين بن نجم الكناني العسقلاني المعروف بابن البلان ولد سنة بضع و خمسين و خمسمائة و توفي سنة ٦٣٦هـ .

تلاميذه :

تتلمذ على ابن الحاجب عدد من علماء عصره من أبرزهم :

١. الملك الناصر داؤود بن الملك المعظم : قرأ الكافية على ابن الحاجب ، ونظمها بمنظومته "الوافية" نزولاً عند رغبته ، ثم شرح له نظمها[8] توفي سنة ٦٥٥هـ .

٢. ابن مالك : جمال الدين محمد بن عبد الله الجياني الشافعي النحوي ، نزيل دمشق ، ولد سنة ٦٠٠هـ ، قال الخضري في حاشيته على ابن عقيل : ((ونقل التبريزي في

---

[1] ينظر (شذرات الذهب) ٦/ ٤٩٤ ،و (حسن المحاضرة) ١/ ٣٨٠

[2] ينظر (حسن المحاضرة)١/ ٤١٠ ، و (العبر في خبر من غبر) ٣/ ٢٥٥

[3] ينظر (الطالع السعيد لأسماء نجباء الصعيد) جعفر بن تغلب الأدفوي /٣٥٣ تحقيق/ سعد محمد حسن القاهرة ط/ ١٩٦٦م.

[4] ينظر (شذرات الذهب) ٦/ ٥٦٤ .

[5] النهاية في غريب الحديث والأثر ابن الأثير الجزري ١/٥٠٨- ٥٠٩ دار الكتب العلمية ط١/١٤١٨ .

[6] ينظر (العبر في خبر من غبر) ٣/٢٥٥

[7] ينظر (الطالع السعيد) ١/٣٧٨

[8] ينظر(كشف الظنون) ٢ /١٣٤٧

أواخر شرح الحاجبية أنه جلس في حلقة ابن الحاجب واستفاد منه))[1] توفي سنة ٦٧٢هـ .

٣. **الرضي القسطنطيني[2] أبو بكر بن عمر بن سالم القسطنطيني النحوي الشافعي ، ولد سنة ٦٠٧هـ ، نشأ بالقدس وأخذ العربية من ابن معطي وابن الحاجب ، وكان من أكابر علماء العربية ، أخذ عنه أبو حيان ومدحه بقصيدة طويلة ، مات سنة٦٩٥هـ .**

٤. **الزملكاني : كمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف الأنصاري نسب إلى "زملكان" بغوطة دمشق ، ولي القضاء في "صرخد" وقام بالتدريس في بعلبك ، وذكر في كتابة[3] أنه تلمذ لابن الحاجب ، توفي سنة٦٥١هـ وغيرهم[4] .**

مؤلفاته[5] :

ترك ابن الحاجب كتباً كثيرة حتى عده أحد الباحثين[6] من أثرى علماء النصف الأول من القرن السابع الهجري تأليفاً وتصنيفاً ، وكان لكتبه أثر بارز في مجال الدراسات النحوية والصرفية والأصولية والفقهية وغيرها ، وصارت مؤلفاته موضع عناية الدارسين والعلماء في مختلف العصور حتى يومنا هذا قال السيوطي: ورزقت تصانيفه قبولاً تاماً لحسنها وجزالتها[7]، وفيما يلي ذكر لأبرز مؤلفاته :

١. **مقدمة (الكافية) في النحو[8] .**
٢. **شرح المقدمة الكافية[9] .**
٣. **(الوافية) نظم الكافية[10] .**
٤. **مقدمة(الشافية) في الصرف[11] .**
٥. **شرح الشافية .**
٦. **شرح الوافية[12] .**
٧. **الإيضاح بشرح المفصل[13] .**
٨. **الأمالي النحوية .**
٩. **المسائل الدمشقية .**
١٠. **شرح كتاب سيبويه[14] .**
١١. **شرح المقدمة الجزولية .**

---

1 حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١ / ٧

2 ينظر(بغية الوعاة) ٢ /١٣٥

3 اسم كتابه (التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن) لم يعثر عليه الباحث .

4 ينظر(شرح المقدمة الكافية) ١ /٣٢ ــ ٣٧ قسم الدراسة

5 ينظر(هدية العارفين) ١ /٦٥٥ ، و(بغية الوعاة) ٢ /١٣٥

6 ينظر(شرح المقدمة الكافية) ١ /٣٨ قسم الدراسة

7 ينظر(بغية الوعاة) ٢ /١٣٥

8 المقدمة المشهورة التي عدها بعضهم اختصاراً لمفصل الزمخشري ، زادت شروحها على المائة وأشهر هذه الشروح شرح الرضي.

9 قام بتحقيقه لنيل درجة الدكتوراة الأستاذ/ جمال عبد العاطي مخيمر من كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر .

10 أرجوزة نظمها نزولاً على رغبة الملك الناصر داؤود صاحب دمشق .

11 هي على غرار الكافية بلغت شروحها أكثر من خمسين ، أبرزها شرح العلامة رضي الدين الاستراباذي .

12 قام بتحقيقه لنيل درجة الماجستير الأستاذ/ طارق نجم عبد الله من كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر .

13 قام بتحقيقه لنيل درجة الماجستير الأستاذ/ موسى بناي العليلي من كلية دار العلوم بجامعة القاهرة .

14 ينظر (كشف الظنون) ٢ / ١٤٢٧ ، و(هدية العارفين) ١ /٦٥٥ : وقد استبعد د/ طارق الجنابي أن يكون لابن الحاجب شرح على سيبويه ، وأقام الدليل على ذلك [ينظر(ابن الحاجب النحوي ـــ آثاره ومذهبه) ص/ ٥١ بغداد ط/ ١٩٧٤م]

١٢. شرح الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي[1] .

١٣. القصيدة الموشحة بالأسماء المؤنثة .

١٤. ذيل على تاريخ ابن عساكر[2] .

١٥. المقصد الجليل في علم الخليل .

١٦. جمال العرب في علم الأدب .

وغيرها من المصنفات التي تصل إلى ستة وعشرين مصنفاً[3] وهي في غاية الحسن .

---

[1] ينظر (كشف الظنون) ٢ / ٢١٢ ، و(هدية العارفين) ١ /٦٥٥ .
[2] ينظر (كشف الظنون) ٢ / ٢٩٤ .
[3] ينظر(شرح المقدمة الكافية) ١ / ٣٨ قسم الدراسة .

أولاً : سبب تأليف الشرح

الخوارزمي أقدم على شرح المفصل رغبة فيه و اقتناعاً بأهميته و حسن تنسيقه و تبويبه حيث قدم له بمقدمة ذكر فيها أن "المفصل" ((كتاب جامع فيه كل فن عربي فصل محصوله معناً لطيف و لفظ جزل))[1] و هو يعتقد أن "المفصل" ((باكتنازه و اختصاره خير من الكتاب مع سعته و انتشاره))[2] بل يرفعه فوق ذلك ، لأنه يرى الزمخشري قد ((كنز هذا الكتاب على نهج كتاب الله فمنه ظاهر لا يشتبه كالمحكم و منه مشتبه لا يعرف تأويله إلا هو ، و منه ما هو بين بين ، يعرف بنوع الاستدلال))[3] .

أما ابن يعيش فقد ذكر في مقدمة شرحه[4] أنه استخار الله قبل أن يشرع في شرح "المفصل" لأنه يراه قد جمع أصول النحو و فصوله ، و لكنه حوى ألفاظاً غريبة و عبارات مشكلة و ألفاظاً ذات دلالات متعددة تحتاج إلى دليل و تفصيل ، و قد بدأ تأليفه للشرح و هو في سن السبعين ثم عرض له من شواغل الحياة و كبر السن مع فساد الزمان و أهله ما جعله يتوقف عن إتمام ما بدأ ، ثم أكمله بعد مده من الزمن .

أما ابن الحاجب فإنه لم يبتدئ شرحه (الإيضاح) بمقدمة كما هو متعارف بين النحاة ، و كذلك فعل في (متن الكافية) و (شرح الكافية) . و لعل الذي دفعه لشرح المفصل سببان :

أحدهما : أن الاتجاه الذي كان سائداً في عصره هو الاهتمام بالشروح و التعليقات فواكب موجة التيار و جارى عصره ، و الآخر : أهمية المفصل و اشتهار شخصية الزمخشري . فأقدم على شرحه لا تحدوه محبة للكتاب و لا يقوده الشوق إليه ، و لكنه لما رأى أهل زمانه شغفين بكتاب (المفصل) كان واحداً منهم ، و نلمس هذا من خلال تقييداته و اعتراضاته على صاحب المفصل في حدوده و مسائله .

ثانياً : تفسير الألفاظ و ضبط العبارات

لا يحتاج الأمر إلى دليل أو مثال ، فالخوارزمي أديب لغوي أكثر منه نحوي ، و أغلب كلمات المفصل شرحها شرحاً لغوياً موضحاً معانيها و دلالاتها ، حتى الكلمات الواردة في الشواهد الشعرية شرحها شرحاً وافياً حتى أنه ليستطرد أحياناً[5] في التحليل اللغوي و الشرح البلاغي و البياني و يترك المسألة النحوية و قد لا يعود إليها . كما تميز الخوارزمي بضبطه عبارات المفصل بدقة و إعرابها أحياناً من بداية مقدمة الكتاب إلى آخره نحو قوله : ((و التفاسير منصوب عطفاً على الكلام))[6] و ((الأبهة : بضم الهمزة و تشديد الباء))[7] و : ((اللاتي و اللات : كلاهما بالتاء المثناة الفوقية ، و اللائي و اللاء بالهمزة ، و اللاي وحدها هذه بالياء))[8] .

اِبن يعيش في شرحه أجود من الخوارزمي جمعاً للمسائل النحوية ، و أوفاها شرحاً للمفردات اللغوية ، فهو يتتبع اشتقاقات الفعل و أبوابه و مصدره و يذكر دلالات اللفظ و

---

[1] مقدمة (التخمير) ١/ ١٣٢
[2] مقدمة (التخمير) ١/ ١٣٢
[3] التخمير ١/ ١٨٨
[4] ينظر (مقدمة شرح المفصل) ابن يعيش ١/ ٢
[5] ينظر (التخمير) ٣/ ١٠٣ــ ١٠٥
[6] المرجع السابق ١/ ١٤١
[7] المرجع السابق ١/ ١٤٧
[8] المرجع السابق ٢/ ١٩١

مرادفاته و أضداده مثال ذلك : ((و الحمد نوع من المدح ، و هو الثناء على الرجل بما فيه من حسن ، يقال : حمدت الرجل أحمده حمداً و محمِدَةً و محمَدَةً ، و هو يقارب الشكر في المعنى ، و الفرق بينهما يظهر بضدهما ، فضد الحمد الذم و ضد الشكر الكفران))[1] . كما تميز أيضاً بضبطه ألفاظ و عبارات المفصل و ربما كان لا يقل اهتماماً عن الخوارزمي في ذلك .

و ابن الحاجب أقل ضبطاً منهما لعبارة المفصل و لم يلتفت إليه في (الإيضاح) إلا قليلاً .

ثالثاً :الأسلوب في الشرح

تتفاوت هذه الشروح الثلاثة فيما بينها من حيث السهولة ، فشرح الخوارزمي هو أيسر تلك الشروح و أسهلها . يمتاز بأسلوب أدبي بعيد عن التكلف ، أقرب إلى السهولة و الوضوح في عرض الأفكار و مناقشتها بشكل منظم و منسق و كأنه اتخذ من شرحه مجالاً لعرض أفكاره و آرائه . أما اللغة التي يستعملها في ردوده فيغلب عليها طابع الخشونة و القسوة و الإندفاع [2] و استعمال بعض العبارات و الكلمات التي لا يليق بمثله أن يستعملها منها على سبيل المثال :((كلام النحويين في باب ما لا ينصرف مخبط))[3] و: ((إجماع النحويين باطل)) [4] و ((هذا كلام عليه سمة الفساد و قبل أن أبين فساده أصلحه ، ثم أمزقه بالإعتراض تمزيقاً))[5] و ((هذه علة مسترذلة و رذالتها ظاهرة))[6] و ((اعلم أن للنحويين في هذه المسألة كلاماً ليس حلو المذاق ، و هو مما يمجه السمع بالاتفاق))[7] و((هذه أشياء ضعيفة تتفرق هباءً برائحة مطالبة وشبه معارضة))[8] ... إلى غير ذلك من عبارات تهكمية أساء فيها إلى اجتهادات العلماء . وما عدا ذلك فيبقى (التخمير) من كتب النحو التي لا يستغنى عنها الدارس والباحث لما يحتويه من ثروة لغوية وفوائد دلالية منسجمة بتناغم تام مع المادة النحوية .

ثم يليه شرح ابن يعيش في المرتبة الثانية من حيث السهولة، حيث تميز فيه بأسلوب أدبي تعليمي رفيع وقليل من الشراح من يوقف إلى مثل هذا الأسلوب الذي سلكه ابن يعيش صياغة وكتابة مما يجعل القارئ لا يحس بالملل والسأم عند الرجوع إليه ، وهذه الميزة وحدها تكفي لرفع هذا الشرح فوق غيره من الشروح ومن بينها شرحي الخوارزمي وابن الحاجب ، وليس بصحيح ما ذكره بعض المستشرقين [9] أنه كان يتنازل في شرحه عن التظاهر بالأدب فيكتب في أسلوب أدبي ركيك ، فهذه دعوى بلا دليل .

ثم يليهما (الإيضاح) لابن الحاجب ، و أسلوبه عقلاني منطقي أقرب إلى الفقه منه إلى النحو ، لذلك أطلق على نحوه (نحو الفقهاء)[10] فقد قال عنه القفطي : ((ومن أين لابن لبون في الفقه يشغله التدريس ، الجريُ في حلبة النحو مع البزل القناعيس)) [11] ، تغلب على شرحه النزعة المنطقية العقلانية التي تؤثر النظر العقلي المجرد الذي يجنح إلى التسهيل فيأخذ بالتنظير والتقسيم[12] ، و أكثر ما يميزه عن غيره من الشروح إشكالاته و

---

[1] شرح المفصل ابن يعيش ١/ ٤

[2] ينظر (التخمير) قسم الدراسة ١/ ٨٠ – ٨٢

[3] التخمير ١/ ٢٠٩

[4] المرجع السابق ٢١٤/١

[5] المرجع السابق ١/ ٢٧٠

[6] المرجع السابق ١/ ٢٨١

[7] المرجع السابق ١/ ٢٤٨

[8] المرجع السابق ١/ ٢٨١

[9] ينظر (العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب) تأليف/ يوهان فك ص/٢٣٧ ترجمه وقدم له و علق عليه وصنع فهارسه / د.رمضان عبد التواب مكتبة الخانجي ط٢/٢٠٠٣م.

[10] ينظر (الوافي بالوفيات) ٥/ ٢٦٨ ، و (نفح الطيب) ٢/ ٥٤١ ، و (اختيارات أبي حيان في البحر المحيط) ٢/ ٩٤٤

[11] إنباه الرواة ٤٢/٤ ، أخذ هذا من قول جرير : وابن اللبون إذا ما لزّ في قرن لم يستطع صولة البزل القناعيس

[12] ينظر (الإيضاح في شرح المفصل) لابن الحاجب ١/ ٦٠، ٦٨ ، ٧٠ ، ٧٤ ، ٩٩ ، ١٥٠ ، ٤٣٩ .. تحقيق / موسى بناي العليلي مطبعة العاني / بغداد).

تقييداته و اعتراضاته على صاحب المفصل فقد أكثر في شرحه من استعمال عبارات مثل [الأولى أن يقال ، و الصحيح أن يقال و لو قال ... كان مستقيماً] [1] و مثل عبارات [ليس الأمر كذلك ، لا يستقيم ، غير مستقيم] [2] و كقوله [و يرد عليه اعتراض ، أو و يرد عليه إشكال] [3] ، و كأنه نهد إلى (المفصل) لينقده و يكشف لنا ما فيه من قصور و لعله من هذا المنطلق أتبعه بنظم الكافية ليتلافى ذلك القصور و النقص .

رابعاً : الشواهد

استشهد الخوارزمي بكثير من الآيات القرآنية و أورد بعض القراءات المختلفة كما استشهد بأحاديث [4] الرسول ﷺ خلافاً لمن منع ذلك [5] بحجة عدم وثوقهم أن ذلك المروي هو لفظ الرسول . و استشهاده بالشعر زاد على أربعمائة و أربعين بيتاً ، و تميز في شرحه بتتمة الأبيات التي يستشهد بها ، و هو يستشهد بشعراء يحتج بشعرهم ، أما من لا يحتج بشعره فإنما يورده للتنظير و الاستئناس و التمثيل لا باعتبارها شواهد تبنى عليها القاعدة النحوية . كما استشهد كذلك بعدد من الأمثال و الأقوال المأثورة للعرب [6] .

كان ابن يعيش في تناوله للشاهد الشعري يفسر مفرداته و يوضح غامضه و يبين موضع الشاهد فيه ، كما وجه القراءات القرآنية و بين وجه الاستشهاد بالآيات والأبيات و أكثر من ذكر الأقوال و الأمثال [7] و ذكر عدداً من أحاديث الرسول ﷺ [8] ، وتحدث فوق ذلك عن مسائل صرفية وصوتية [9] فلا عجب أن يكون أجود الشروح و أوفاها و أشملها .

أما ابن الحاجب فكان أكثر هؤلاء الشراح إيجازاً في عرضه لمتن المفصل و أكثرهم اختصاراً في شرحه ، و لم أره شرح بيتاً من الشواهد الشعرية أو فسر مفردة في بيت أو عني بمناسبة شاهد ما ، و إنما كان يكتفي بإيراد الشاهد من غير أن يعرض لفحواه أو أن يفسر ما غمض من معانيه . أما الاستشهاد بالحديث النبوي فلعله قد تأثر بما كان سائداً في ذلك العصر ، و هو عدم الإستشهاد أو عدم الإكثار من الاستشهاد بالحديث النبوي فلم تزد الأحاديث التي استشهد بها عن الثمانية [10] أما الأمثال و الأقوال العربية المشهورة فقد أورد عدداً مقبولاً منها [11] .

خامساً : المنهجية و الترتيب

منهج الزمخشري في ترتيب (المفصل) قسمه على أربعة أقسام : قسم الأسماء ، و قسم الأفعال ، و قسم الحروف ، و قسم المشترك ، و كل قسم من هذه الأقسام ينقسم إلى أبواب و فصول . سار الخوارزمي على هذا التقسيم و ارتضاه و لم يعترض عليه ، فهو يورد عبارة المتن كاملة دون نقص أو حذف مبدوءة بقوله :(قال جار الله) فإذا انتهت الفقرة أورد شرحه عليها بعد قوله :(قال المشرح) و قد انتقد القفطي في (ابناه الرواة) هذه بقوله :((و سمى شرحه تشريحاً فقبح الاسم وان وافق الإشارة)) [12] ، و إذا اقتضت

---

1 ينظر (الإيضاح) ١/ ٩٥ ، ١٣٩

2 المرجع السابق ١/ ٨٨ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٧٩ ، ٦٥٥ ، ٤١٢

3 المرجع السابق ١/ ٦٣ ، ٦٤ ، ٨٢ ، ١٤٢

4 ينظر (التخمير) ١/ ١٦٥ ، ٤٨٤ ، ٢٠٦ ، ٤٥٩ ، ١٥٨ ، ٢٤٣ ، ٢/ ٢٩ ، ٢٠٦ ، ١٥٩ ، ٤٢١ ، ٣/ ١٧٧ ، ٢٥٩ ، ١٣٤ ، ٤/ ٢٧٦ ، ١٠٢

5 ينظر (خزانة الأدب) ١ / ١٠ ، و(الاقتراح في النحو) ص/ ٥٥

6 ينظر (التخمير) ١ / ١٣٧ ، ١٤١ ، ١٤٣ ، ٤٩١ ، ٤٩٣

7 ينظر(شرح المفصل لابن يعيش) ١/ ٩ ، ٩٢،٨٧،١٥، ٢ / ١٦ ، ٦٣، ٦٩، ٨٠، ٨٥، ١٠٣ ، ٣ / ٣١ ، ٦٢ ، ٤ / ٦١ ، ٨٤، ٧٥، ٧٨، ١٠٧، ٦ / ٩٢ ، ٩٤، ١٣٠، ...

8 المرجع السابق ١ / ٥، ٧ ، ٣ / ٧ ، ١٢١، ٤ / ١٥٣ ، ٥ / ٨٣، ٩٢، ١٥٤، ٧ / ١٢١، ١٣٨، ٩ / ٩٥ ، ١٠/ ١٩ ، ٣٣ ، ...

9 المرجع السابق ١ / ٧٥

10 ينظر (الإيضاح) ١ / ٥١، ١٣٩، ٤١٢، ٥٣٣، ٢ / ١٦، ٢٣٤، ٢٧٢، ٤٠٦ .

11 المرجع السابق ١ /٥٧، ٥٢، ٥٥، ٨٢، ١٨٦، ١٧٨، ٢ / ٧٣، ٦٥، ٤١٤، ٣١٠، ٧٩، ١٠٩

12 ابناه الرواة ٤/ ٤١

الحاجة الاستطراد و التوسع عقد لذلك فصلاً تحت عنوان (تخمير)[1] ليدل على أن ما وقع تحت هذا العنوان هو زيادة دعت إليه الحاجة و ربما أورده تحت قوله(لطيفة)[2] وهو في (التخمير) يعرض أفكاره و آراءه و يخالف جمهور النحاة و ينتقدهم و يهاجم أصولهم التي بنوا عليها القواعد فكأن شرحه منهجاً لعرض أفكاره .

التزم ابن يعيش المنهج النحوي التقليدي المحافظ ، وكان أكثر توسعاً و ذكراً للمسائل النحوية من الخوارزمي فلم يترك مسألة من المسائل إلا أوفاها حقها في أسلوب أدبي و تعليمي لا يمل ّ . و كان يعتمد إلى إثبات نص المفصل كاملاً مبدوءاً بعبارة (قال صاحب الكتاب) ثم يشرع في شرح ما يقول بعد قوله : (قال الشارح) و قد يعمد إلى إثبات فصل كامل أو فقرة تامة ثم يعمد بعدئذ إلى شرح محتواها .

أما ابن الحاجب فقد كان يجتزئ عبارة قصيرة من المتن مسبوقة بلفظ (قوله ...) ثم يعرض لها بالشرح و التحليل مباشرةً أو بعد عبارة (قال الشيخ) ، و كثيراً ما كان يذكر عبارة المتن و لا يعرض لها بالشرح حيث يرى أنها واضحة لا إشكال فيها ، بل هو أغفل مواضع من متن المفصل لم يعرض لها في شرحه لا شكلاً و لا مضموناً [3] .

سادساً :الحوار النحوي

نعني به الحوار القائم بين المتكلم و المخاطب على غرار ما يثار في حلقات التدريس بين التلميذ و معلمه ، مبدوءاً بعبارة (فإن قيل ... قلت) أو (فإن سألت ... أجبت) و هو يكثر بصورة لافتة للنظر عند الخوارزمي [4] ، و يقل أو يكاد ينعدم عند ابن يعيش [5] و ابن الحاجب [6] .

سابعاً :المدرسة التي ينتمي لها الشراح

عرض ثلاثة الشراح لكثير من مسائل الخلاف بين البصريين و الكوفيين و لكن مواقفهم أيضاً اختلفت . فالخوارزمي يميل في أغلب مسائله إلى جانب الكوفيين [7] و قد يصرح بذلك أحياناً [8] ، وقد يتفرد برأي خاص[9]

أما ابن يعيش فهو معتدٌّ بالمذهب البصري ، و يشير إليهم بقوله (أصحابنا) [10] أو(عندنا) [11] و يتخذ من سيبويه مثالاً له في مسائله أغلبها يأخذ بأقواله و يتابع آرائه حتى لو كان لرأيه وجهاً من الصحة فانه يتركه [12] إلا في مسائل قليلة [13] .

و مما لا ينكر أن ابن الحاجب قد خالف البصريين في جملة من آرائهم ، و كان مع الكوفيين في بعض أقوالهم [14] ، و لكنه يظل – بوجه عام – يسير على هدي النحو البصري من خلال كثرة الترجيحات التي أولاها آرائهم و استعماله لمصطلحاتهم .

---

1 ينظر (التخمير) ١/٢١٤ ، ٤٥٦ ، ٢ /١٨٢

2 المرجع السابق ١/ ٣٢ ، ٦٥ ، ١٥٩ ، ١٧٩

3 ينظر (الإيضاح) ١/ ٤٤٠

4 ينظر (التخمير) ١/ ١٣٦ ، ١٥٦ ، ١٨٥ ، ١٩٦ ، ٢٠٦ ، ٢١١

5 ينظر (شرح المفصل لابن يعيش) ١/٧٣ ، ٢/ ٧٦ ، ٤/ ٢٨ ، ١٤١ ، ١٤٧

6 ينظر (الإيضاح) ١/ ٢٠٢ ، ٤٦٠

7 ينظر (التخمير) ١/ ٤١٨ ، ٢/ ١٩١ ، ١/ ٢٠٣ ، و الفصل الثاني من الرسالة ، المسألة / ٧ ، ١٨ ، والفصل الثالث ، المسألة / ٤ ، والفصل الرابع ، المسألة / ١ ، ٤ ، ٢٢ ، والفصل الخامس ، المسألة / ٤ ، ٥ ، ١٣

8 المرجع السابق ١/ ٢٥٠ ، و(التخمير) ٢ / ٨ مسألة باب الاشتغال ، و الفصل الرابع / المسألة / ٢٢ : دخول (أل) على المضاف و المضاف إليه .

9 ينظر الفصل الثاني ، المسألة / ٣ ، ٩ ، ١٠ ،١٦ ، ١٥ .

10 ينظر (شرح المفصل لابن يعيش) ١/ ٨٨، ٩٠

11 المرجع السابق ١/ ٣٧ ، ٤/ ١٤٠

12 المرجع السابق ٦/ ٨٧ ، ٨/ ٤٨

13 المرجع السابق ١/ ٧٠ ، و الفصل الثاني ، المسألة / ١١ [مسألة (أحمر) بين سيبويه والأخفش]

14 ينظر (الإيضاح) ١/ ٥٣٦ ، وينظر: الفصل الثاني ، المسألة / ٧ ، ١٧ ، ١٨ ، والفصل الثالث ، المسألة / ٧ ، والفصل الرابع ، المسألة/ ١ ،

ثامناً : نقولات بعضهم عن بعض

مما لاشك فيه أن ياقوت الحموي ذكر في معجمه[١] أنه اجتمع بالخوارزمي في داره بخوارزم سنة ٦١٦هـ و أثنى عليه في ترجمته ، فلا يستبعد أن يكون أحضر معه نسخة – أو أعطاها له الخوارزمي – من كتاب (التخمير) إلى العالم العربي ، لا سيما أنه كان كاتباً و عالماً و تاجراً . و أن علم الدين الأندلسي الذي كان يرد على الخوارزمي في كتابه (المحصل في شرح المفصل) - لم تقع تحت يد الباحث نسخة من هذا الكتاب – كان يمتلك نسخة من كتاب (التخمير) حيث اعتمد عليه في شرحه اعتماداً كلياً . فإن كان ذلك كذلك فكتاب (التخمير) قد وقع تحت عيني ابن يعيش و ابن الحاجب و لا يبعد أنهما اطلعا عليه .

ابن يعيش لم يذكر الخوارزمي في شرحه ، و لا يعني هذا عدم اطلاعه على (التخمير) و أريد أن أثبت هنا نصاً واحداً فقط دليلاً على اطلاع ابن يعيش على (شرح التخمير) للخوارزمي ، و النصوص التي نقلها كثيرة لا يستطيع أحد تمييزها إلا إذا قابل الكتابين معاً لأن ابن يعيش قد يحذف من النص ما فيه من زوائد و فضلات ، و يورده بأسلوبه الموفقي و يدمجه بكلامه فيحتاج تمييزها إلى جهد و وقت . قال الخوارزمي : ((و نظيرهما الفاعل و المفعول ، إذا كانا مما لا يظهر فيه الإعراب فإنه لا يجوز تقديم المفعول على الفاعل و ذلك نحو :ضرب عيسى موسى – اللهم – إلا إذا كان على المبتدأ دليل كقوله :

لعاب الأفاعي القاتلات لعابه

و كقوله :[من الطويل]

بنونا بنو أبنائنا و بناتنا بنوهن أبناء الرجال الأباعد))[٢] .

و قال ابن يعيش : ((و نظير ذلك الفاعل و المفعول إذا كانا مما لا يظهر فيهما الإعراب فانه لا يجوز تقديم المفعول و ذلك نحو : ضرب عيسى موسى – اللهم – إلا أن يكون في اللفظ دليل على المبتدأ منهما نحو قوله :[من الطويل]

لعاب الأفاعي القاتلات لعابه

و كقوله :

بنونا بنو أبنائنا و بناتنا بنوهن أبناء الرجال الأباعد))[٣] .

فابن يعيش يذكر أقوال المتقدمين من النحاة كالخليل و سيبويه و الكسائي و الفراء و الأخفش و المبرد و ابن السراج و الزجاج و السيرافي و أبي علي الفارسي ، و لكنه لا يذكر أحداً من معاصريه فكأنه يريد أن ينزل نفسه منزلة الرعيل الأول من العلماء النابهين .

تاسعاً : ذكرهم للمصادر و الكتب

اعتماد الثلاثة الشراح على كتاب سيبويه أمر لا يشك فيه اثنان و يظهر ذلك من خلال النقولات و العبارات التي ترد في شروحهم . و أما الكتب و المصادر الأخرى فهي متفاوتة و متباينة .

فالخوارزمي أكثر من ذكر مصادره ومراجعه التي اطلع عليها منها على سبيل المثال كتب أبي علي الفارسي كـ (الحجة في القراءات)[٤] و (المسائل الشيرازيات)[٥] و (المسائل القصرية)[٦] و (تكملة الإيضاح) [٧] ، و كتاب(المقتضب)[٨] و(الكامل)[٩] للمبرد ، و (تهذيب

[1] ينظر (معجم الأدباء) ٤/ ٥٨٢
[2] التخمير ١/ ٢٧٥
[3] شرح المفصل ابن يعيش ١ / ٩٩
[4] التخمير ٢/ ٣٥٣
[5] المرجع السابق ٤٢٣/٣ ، ٤/ ٤٣٤
[6] المرجع السابق ٣/ ٣٤٠
[7] المرجع السابق ٣/ ١٧٢ ، ٤/ ٤٧٣
[8] المرجع السابق ٣/١، ٣/٤٨١، ٣/٣٣، ٢٨٧/٥٠
[9] المرجع السابق ١/ ٢٩٦

اللغة) [1] للأزهري ، و(الصحاح)[2] للجوهري ، و(شرح الكتاب)[3] للسيرافي ، و (أسـرار البلاغة)[4] و (دلائل الإعجاز)[5] لعبد القاهر الجرجـاني ، و ذكـر للزمخـشري (حواشـي المفصل)[6] و(أساس البلاغة)[7] و(القسطاس في العروض) [8] ، و لابن جني (الخصائص)[9] و (سر صناعة الإعراب)[10] و (شرح تصريف المازني)[11] و غيرها .

و يؤخذ على ابن يعيش تعمّده إخفاء المصادر التي يستمد منها ، فهو يسوق عبارته بأسلوبه و كأن الكلام له ، و قد ذكرنا نقله عن الخوارزمي دون أن يشير إليه ، وقد ذكـر من الكتب (الصحاح) [12] .

و لا يبعد عنه ابن الحاجب ، فقد ذكر من الكتب (صحيح مسلم)[13] و (الإيضاح) [14] لأبي علي الفارسي .

عاشراً : سنوات الطبع

حفل القرن العشرون بتزاحم جهود المهتمين بالتراث العربي ، و نشر قيمه ، و قد كان هناك مناهج كثيرة لعلماء العرب في ميدان التحقيق كما كانت لغيرهم من المستـشرقين مبادرات جادة في إحياء الجيد من تراث الأدب و اللغـة و النحـو و البلاغـة و التـاريخ و الجغرافيا .

و قد كان شرح ابن يعيش أقدم ثلاثة الشروح طباعة في العصر الحديث ، فقد تم طبعه في ليبزج بعناية المستشرق (يان) من سنة ١٨٧٦ – ١٨٨٦ م ، ثم أعيد طبعه بالمطبعـة المنيرية بالقاهرة بدون تاريخ ، باعتناء و تصحيح مشيخة الأزهر في عشرة أجزاء . و كلا الطبعتين لم تنالا عناية الناشرين بالرغم من غزارة علمه و حسن تبويبه و اسـتيعابه لآراء المتقدمين من علماء اللغة و النحو ، و قد حاول د / عبد الحسين المبارك أن يتلافـى هـذا القصور فصنع له فهارس فنية تفصيلية .

يليه شرح ابن الحاجب (الإيضاح) فطبع بمطبعة العاني ببغداد سـنة ١٩٨٠ م ضـمن منشورات وزارة الأوقاف و الشئون القانونية (إحياء التراث الإسلامي – الكتاب الخمسون) و قد قام بتحقيقه لنيل درجة الدكتوراة الأستاذ / موسى بناي العليلي – من كلية دار العلـوم بجامعة القاهرة . ويقوم بتحقيقه لنيل درجة الدكتوراة أيضاً الأستاذ / عبد الله علي الشلال ، من كلية اللغة العربية - بجامعة الأزهر - .

أما شرح الخوارزمي (التخمير) فطبع بمطابع مكتبة العبيكان سـنة ١٤٢١هـــ - ٢٠٠٠م بتحقيق الدكتور / عبد الرحمن بن سليمان العثيمين . في إخراج رائع و دراسة شاملة شافية و هو أفضل الثلاثة تنسيقاً و إخراجاً .

الشراح من خلال شروحهم:

الخوارزمي : أديب خصب الخيال ميال إلى حرية الفكر و محبة التجديد و ترك التقليـد و مخالفة ما هو مألوف معترفاً بذلك أحياناً يقول : ((و أنا ممـن تـستهويه خلـع ربقـة

---

1 المرجع السابق ١/ ٢٥٩
2 المرجع السابق ١/ ١٣٨ ، ٢١٥ ، ٢/ ٤٣ ، ٣٥٤ ، ٤٢٢
3 المرجع السابق ١/٢٢٣ ، ٢/ ٤٢٢ ، ٣/ ١٥٠
4 المرجع السابق ١/٢١٤
5 المرجع السابق ١/ ٣٨٨
6 المرجع السابق ٣/ ١٧٢
7 المرجع السابق ٢/٤٢
8 المرجع السابق ٢/١٩
9 المرجع السابق ٢/ ١٩
10 المرجع السابق ١/ ١٩٥ ، ٤/ ٦٠
11 المرجع السابق ٤/ ١٩ ، ٤٣٤
12 شرح المفصل ابن يعيش ١/ ٦٤
13 ينظر (الإيضاح) ١/ ١٤٩
14 المرجع السابق ١/ ١٦٩

التقليد))[1] و يقول : ((فرحم الله امرأ خلع ربقة التقليد و انتقد المعـاني ببـصر حديـد))[2] تميزت ردوده بالاندفاع و الحماس و قسوة العبارة فهو يثور على القاعدة النحوية و التعليل النحوي ، و ربما يتهم السابقين من النحاة بالخطأ و السهو[3] . يعتمد في بعض أحكامه علـى الذوق كقوله : ((فاعرفه بحثاً يشهد له الذوق بالصحة))[4] و قال : ((إلا أن الأول أطيـب منه في الذوق))[5] و قال : ((تفسير الكوفيين هاهنا أسوغ مذاقاً)) [6] ، ومن الخطورة أن يركن إلى الذوق والرصيد الشخصي في الحكم على قاعدة ما أو تركيب مـا ، بالـصحة أو الشيوع أو الخطأ أو الصواب في وقت نشهد فيه أكثر من سواه كيف تتوافر فيـه عوامـل التغريب والأمية بين الصفوف[7] ، كما أن حكماً كهذا يجافي البحث العلمي القائم على الـدليل و التعليل .

ابن يعيش : نحوي ولغوي وأديب . خفيف الروح لطيف المعشر ميّال إلى الدعابة ، يشعرك أنه يريد أن يفيدك قبل أن يعلمك . يعمل عقله وفكره في المسائل ، وتحليلاته منطقيـة ، لا يحب العنف ، وردوده هادئة لا تجريح فيها .

ابن الحاجب : فقيه نحوي لغوي ، يهوى التقسيم والتفصيل شأن الفقهاء ، لديه حب للنقـد وتتبع أماكن القصور ، مخزونه الديني سريع المبادرة في شواهده. ردوده متغيـرة وغيـر مستقرّة .

---

1 التخمير ٨٣/١
2 المرجع السابق ١/ ٥٠٠
3 المرجع السابق ٤٤٣/١
4 المرجع السابق ١/ ٤٨٨
5 المرجع السابق ٣/ ١٢٣
6 المرجع السابق ٤/ ٦٠ .
7 ينظر(بحوث في الاستشراق واللغة) د/ اسماعيل أحمد عمايرة ص/٩٤ دار البشير مؤسسة الرسالة ـ بيروت ط١/ ١٤١٧ـــ١٩٩٦م .

الفصل الثاني :

الكلمة
و
أحوالها

الفصل الثاني : الكلمة وأحوالها
المبحث الأول : المعرب والمبني
المسألة (١)/ : حدّ الكلمة

عرّف الزمخشري الكلمة بقوله : ((الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع))[١]، فاعترض الخوارزمي على اختيار مصطلح (اللفظة) بالتاء وقال : ((التاء في (اللفظة) غير مفتقر إليها لأن التاء للإفراد وقد حصلت الغنية بقوله مفرد))[٢] لأن المشهور في اصطلاح أهل المنطق جعل (المفرد) صفة للفظ ، فيقال : اللفظ المفرد[٣] ، ثم اختار لها تعريفا آخر فقال : ((والحدّ الذي للمذهب أن يقال : الكلمة لفظ له دلالة مفردة))[٤] ، وتبعه ابن الحاجب فقال : ((.. إن أراد معنى اللفظ كان اللفظ أولى للاختصار ورفع الاحتمال))[٥] وقال في (الأمالي): ((الأولى أن يقال: اللفظ الدال على معنى مفرد بالوضع))[٦] وقال في (الكافية) ((الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد))[٧]، وعلل ابن مالك[٨] تفضيل (اللفظ) على(اللفظة) أن اللفظ يقع على كل ملفوظ حرفاً كان أو أكثر أما اللفظة فلا تقع إلا على حرف واحد ، واستدرك الرضي(ت/٦٨٤هـ)[٩] على ابن الحاجب في تعريفه للكلمة فقال : ((ولو قال:" الكلمة لفظ مفرد موضوع" سلم من هذا))[١٠] . واختار ابن يعيش تعريف الزمخشري وعلل سبب اختياره (اللفظة) بالتاء فقال:((حدّ باللفظة لأنها جوهر الكلمة دون غيرها))[١١] وتابعهما أبو البقاء الكفوي(ت/١٠٩٤هـ)[١٢] حيث ذكر أن كل كلمة تسمى لفظة وليس كل لفظة كلمة[١٣] ، وتعليل ابن يعيش أدق وأصوب فهو كالماهية أو الحدّ لأن الحدّ كاشف عن حقيقة الشيء و اطراده يثبت حقيقته[١٤] وما ذكره الكفوي علامة ، والعلامة تطرد ولا تنعكس[١٥] .

نرى أن عبارات النحاة في حدّ الكلمة اصطلاحاً قد اختلفت[١٦] ومعلوم أن الكلام المصطلح عليه عند النحاة[١٧] عبارة عن((اللفظ المستقل بنفسه المفيد لمعناه))[١٨] واشتهر عن ابن مالك قوله في الألفية : كلامنا لفظ مفيد كاستقم . واللفظ جنس لأنه يشمل الكلام

---

1 المفصل ص/٣٣ .
2 التخمير ١٥٦/١
3 ينظر(شرح الكافية) للرضي ١ / ٢٣
4 التخمير ١٥٦/١
5 الإيضاح لابن الحاجب ٥٩/١
6 الأمالي النحوية لابن الحاجب ٣٩/١ تحقيق/ هادي حسن حمودي عالم الكتب ط١٩٨٥/١م
7 شرح المقدمة الكافية ابن الحاجب ١ / ٢١٤
8 ينظر(تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) ابن مالك ص / ٣ حققه وقدم له/ محمد كامل بركات دار الكاتب العربي ط/ ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م .
9 **الاستراباذي** : رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي ، عالم بالعربية ، له شرح على الكافية ، و على الشافية لابن الحاجب ، أكب الناس على كتابه(شرح الكافية) واعتمده الشيوخ في مصنفاتهم ودروسهم ، ولقبوه بنجم الأئمة ، توفي سنه ٦٨٦هـ .
10 شرح الكافية للرضي ٢٢/١
11 شرح المفصل لابن يعيش ١٩/١
12 **أبو البقاء الكفوي** : هو أيوب بن موسى الحسيني الكفوي ، ولد سنة ١٠٢٨هـ في(كفا) بالقرم ، تفقه على مذهب أبي حنيفة ، استدعي للأستانة وعين قاضياً فيها ، ثم عاد إلى (كفا) وعين قاضياً في القدس وبها توفي سنة ١٠٩٤هـ ــ ١٦٨٤م . له(الكليات) و(شرح بردة البوصيري) .
13 ينظر(الكليات معجم في المصطلحات و الفروق اللغوية) للكفوي ص/ ٧٥٧ قابله على نسخة خطية وأعده للطبع ووضع فهارسه / د. عدنان درويش محمد المصري مؤسسة الرسالة ط ١٤١٩/٢ ــ ١٩٩٨م .
14 ينظر (مسائل خلافية في النحو) لأبي البقاء العكبري ص / ٦٨ مسألة / ٥ حققه وقدم له / محمد خير الحلواني منشورات مكتبة الشهباء بحلب بدون طبعة وبدون سنة طبع
15 ينظر(التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين) أبو البقاء العكبري ص/١٢٤ تحقيق/ د. عبد الرحمن العثيمين ط١٩٨٦/١م .
16 ينظر(همع الهوامع) للسيوطي ١ /٢٣ تحقيق د/ عبد الحميد هنداوي المكتبة التوفيقية
17 ينظر(شرح ابن عقيل على الألفية) ابن عقيل ١٤/١ مكتبة الجيل الجديد ط/١٩٥٨م
18 الخصائص لابن جني ١٧/١ تحقيق/محمد علي النجار المكتبة العلمية

والكلمة والكلم ويشمل المهمل[١] ، كما تدخل فيه الدوال الأربع وهي الكتابة والإشارة والعقد بالأصابع والنصب أي العلامات المنصوبة [٢] ؛ ولعله بسبب ما ذكرنا رأى بعض النحاة[٣] أن (اللفظ) كما يكون مصدر (لفظ) يكون أيضا جمع (لفظة) أي اسم جنس جمعي[٤] ((وهو الذي يفرق بين واحده و بينه بتاء التأنيث نحو : تمر وتمرة))[٥] ، ولأن اللفظة لا تقع إلا على حرف كما أشار ابن مالك [٦] ومعلوم أن أقل ما تكون عليه الكلمة حرف واحد[٧] وقد تكون مفيدة نحو :ع كلاماً، فعل الأمر من (وعى) ، ونحو :ق نفسك ، فعل الأمر من (وقى) ، أو غير مفيدة وهو المهمل الذي يتألف من حروف مركبة لا معنى له بالوضع نحو : صص ، كقج [٨] .

والذي يبدو أن الأمر فيه سعة ولا يتعدى التوافق الصوتي فأعطي الكلام (اللفظ) والكلمة(اللفظة) ؛ لأن الكلام مجموع شيئين والكلمة اللفظة المفردة[٩] ولا أرى مسوغاً لتضييق الخوارزمي وابن الحاجب ؛ لأن إطلاق اللفظ على الكلمة إنما هو من باب إطلاق المصدر على المفعول كقولهم للمخلوق خلق ، والمعهود في استعمال المصدر غير المحدد بالتاء ، ولذلك قلما يوجد في عبارات المتقدمين (لفظة) بل الموجود في عباراتهم(لفظ)[١٠] .

---

1 ينظر(شرح المفصل) لابن يعيش ١٨/١ ، وينظر (شرح ابن عقيل) ١٤/١

2 ينظر (حاشية الخضري على شرح ابن عقيل) ٢٨/١ دار الكتب العلمية ط١٩٩٨/١م.

3 ينظر (التذييل والتكميل بشرح كتاب التسهيل) لأبي حيان الأندلسي ١ / ١٧

4 اسم الجنس نوعان : جمعي : وهو الذي يفرق بينه وبين مفرده إما بالتاء نحو: تمر وتمرة ، وبقر وبقرة ، أو بياء النسب نحو: روم وروميّ ، وعرب وعربيّ . وإفرادي : وهو الذي يدل على القليل والكثير بلفظ واحد نحو : ماء . وهناك اسم الجمع : وهو الذي لا واحد له من لفظه نحو : ركب و قوم ورهط .

5 التبيين عن مذاهب النحويين ص/١١٩

6 ينظر(التذييل والتكميل) ١ / ١٦ .

7 ينظر (الكتاب) لسيبوية ٤ / ٢١٦ تحقيق / عبد السلام هارون ط١ / دار الجيل ، و(التبيين عن مذاهب النحويين) ص/١٢٤

8 ينظر(شرح المفصل) لابن يعيش ١ / ١٩

9 المرجع السابق ص/١١٩ ، و(مسائل خلافية) ص/ ٣٩

10 ينظر(شرح الكافية) للرضي ٢١/١ ، ٢٤ ، و (التذييل والتكميل) ١ /١٦ ، و(شرح الأشموني) ١/ ٢١

الفصل الثاني : الكلمة وأحوالها
المبحث الأول : المعرب والمبني
المسألة (٢) : حدّ الاسم المعرب لدى النحاة[1]

عرف الزمخشري الاسم المعرب فقال : ((والاسم المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل فيه ..))[2] وهو تعريف الجمهور[3] له، ولكن ابن الحاجب لم يرتض هذا التعريف حين قال : ((وقد فسره كثير باختلاف الآخر لعامل ، فان أرادوا ما أردناه فلا مشاحة في التعبير وان أرادوا خلافه فغير مستقيم ..))[4] والحد الذي أراده أن المعرب تركيب لا يشبه مبني الأصل قال : ((الأولى في حده أنه تركيب نسبي غير مشبه مبني الأصل ..))[5] وقال أيضا((المعرب : المركب الذي لا يشبه مبني الأصل .. وهذا أولى من حد المعرب بأنه :الذي يختلف آخره باختلاف العوامل))[6] واحتج لذلك من وجوه[7] :ــ
الأول : الاتفاق على أن أنواعه رفع ونصب وجر .. ونوع الجنس يستلزم حقيقته فوجب ما ذكرناه .
الثاني : أن الاختلاف أمر معقول لا يحصل إلا بعد التعدد .
الثالث : أن اختلاف آخره فرع على معرفة كونه معربا فيلزم على حدهم إذاً الدور ؛ لأنه لا يختلف آخره حتى يعرف كونه معرباً ، ولا يكون معرباً حتى يختلف آخره .
الرابع : أن التعريف الذي اختاره للاسم المعرب فيه تنبيه على السبب و المانع((أما السبب فقولنا:مركب هو سبب الإعراب . وأما المانع قولنا:لم يشبه مبني الأصل احترازا من قولك: جاء هؤلاء ، فان التركيب موجود إلا أنه مبني لكونه أشبه مبني الأصل))[8] . ثم بين حكم المعرب بتعريف الجمهور له فقال: ((وحكمه أن يختلف آخره باختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً))[9] ، وقال ابن مالك[10] بمثل قول ابن الحاجب غير أنه اقتصر على شبه الحرف ولم يذكر ما وقع غير مركب .

ومدار الخلاف في هذه المسألة منصبٌ على كنه الإعراب ألفظيٌ هو أم معنوي؟[11] على قولين :ــ
فالفريق الأول يرى أن الإعراب أمر معنوي ، وحده عندهم : تغيير أواخر الكلمة لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً[12] ، ونسب[13] هذا لظاهر قول سيبويه: ((هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية . وهي تجري على ثمانية مجارٍ :على النصب والجر والرفع والجزم والفتح والضم والكسر والوقف .. وإنما ذكرت ثمانية مجارٍ لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل ــ وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه ــ وبين ما يبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل ، التي

---

[1] بين التعريف والحدّ عموم وخصوص ، فالأول أعمّ من الآخر فكلّ تعريف حدّ ولا ينعكس ، وفي كلاالمدلولين مؤلفات مثل كتاب (التعريفات) للجرجاني ، وكتاب (الحدود) للأبذيّ و الفاكهي .
[2] المفصل ص/ ٤٤
[3] ينظر (التعريفات) ص/ ٣١
[4] الإيضاح لابن الحاجب ١١٣/١
[5] المرجع السابق
[6] شرح المقدمة الكافية ٢٣٤/١
[7] ينظر(الإيضاح) لابن الحاجب ١١٤/١ ، و(الأمالي النحوية) لابن الحاجب ٤١/٢
[8] المرجع السابق
[9] شرح المقدمة الكافية ٢٣٧/١
[10] ينظر (شرح الكافية الشافية) لابن مالك ١٧٤/١ تحقيق/ عبد المنعم هريدي دار المأمون ط١/١٩٨٢م
[11] ينظر(مسائل خلافية) ص/ ١١٠ المسألة / ١٢ : (الاختلاف في حقيقة الإعراب)
[12] ينظر (الحدود في النحو) للأبذيّ ص/ ٤٧ دراسة وتحقيق د/ علي توفيق الحمد دار الأمل للنشر والتوزيع ـ الأردن .
[13] ينظر (التذييل والتكميل) ١ / ١١٦

لكل عامل فيها ضرب من اللفظ في الحرف ، وذلك الحرف هو حرف الإعراب ..)) [1] **. وهو قول المبرد(ت/٢٨٦هــ)** [2] **، وابن السراج(ت/٣١٦هــ)** [3] **،وأبي علي الفارسي** [4] **وأمــا ابــن جني(ت/٣٩٢هــ)** [5] **وابن عبد الغفار(ت/٣٧٧هــ)** [6] **و العكبري(ت/٦١٦هــ)** [7] **، واختاره الخوارزمي إذ قال: ((أنهم قد فسروا الإعراب باختلاف الآخر لاختلاف العوامل، وذلك هــو التغيير))** [8] **واختاره أيضا ابن يعيش فقال : ((الإبانة عن المعاني بــاختلاف أواخــر الكلــم لتعاقــب العوامــل فـــي أولهـــا))** [9] **، وابـــن عـــصفور(ت/٦٦٩هـــــ)** [10] **وأبـــو حيـــان الأندلسي(ت/٧٤٥هــ)** [11] **.**

وقد استدل هؤلاء بأن الإعراب معنى لا لفظ من أوجه:ــ

أحدها : إن الإعراب هو الاختلاف والاختلاف معنى لا لفظ [12] **.**

الثاني : إنه فاصل بين المعاني والفصل والتمييز معنى لا لفظ .

الثالث : إن الحركات تضاف إلى الإعراب فيقال حركات الإعراب ، والشيء لا يــضاف إلــى نفسه [13] **.**

الرابع : إن الحركة والحرف يكونان في المبني [14] **.**

الخامس : قد تزول حركة المعرب بالوقف مع الحكم بإعرابه [1] **.**

---

1 الكتاب ١٣/١

2 ينظر(المقتضب) للمبرد ٣/١ تحقيق/ محمد عبد الخالق عضيمة عالم الكتب ــ بيروت .

المبرد : هو أبو العباس محمد بن يزيد ، من أئمة نحويي البصرة ، انتقل إلى بغداد ، توفي سنة ٢٨٦هـ . له(المقتضب) و(الكامل في اللغة والأدب) وغيرهما .

3 ينظر(الأصول) لابن السراج ٤٤/١ تحقيق/ عبد المحسن الفتلي مؤسسة الرسالة ط٣/١٩٩٦م .

ابن السراج : هو أبو بكر محمد بن السري بن سهل ، أديب لغوي من أهل بغداد ، أخذ عن أبي العباس المبرد وغيره ، وأخذ عنه الزجاجي والفارسي و السيرافي والرماني ، ألف في النحو واللغة والقراءات ، ومن أشهر كتبه (الأصول) ويقال : كان النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج بأصوله ، كان عارفاً بالموسيقى ، ومات شاباً سنة ٣١٦هـ ، وله(شرح كتاب سيبويه) و(الموجز في النحو) و(العروض) .

4 ينظر(المسائل العسكريات) لأبي علي الفارسي ص/ ١٢٣ تحقيق / إسماعيل أحمد عمايرة مراجعة د/ نهاد الموسى منشورات الجامعة الأردنية ط / ١٩٨١م .

5 ينظر(اللمع) لابن جني ص/٤٨ تحقيق/ حامد المؤمن عالم الكتب و مكتبة النهضة العربية ط٢/١٩٨٥ .

ابن جني : هو أبو الفتح عثمان بن جني الازدي بالولاء ، مولده في الموصل وانتقل إلى بغداد لازم أبا علي الفارسي طويلاً وبرع في اللغة والنحو ، عاصر المتنبي وجمع شعره وشرحه ، واشتهرت مؤلفاته ومن أبرزها (الخصائص) و(المحتسب) و(اللمع) و(سر صناعة الإعراب) و(المنصف) وغيرها .توفي سنة ٣٩٢هـ .

6 ينظر(الإيضاح) لأبي علي أحمد بن عبد الغفار النحوي ص/٧٣ تحقيق/ كاظم بحر المرجان عالم الكتب ط٢/١٩٩٦م

7 ينظر(اللباب في علل البناء والإعراب) للعكبري ٥٢/١ تحقيق /غازي مختار طليمات دار القلم ــ دمشق ط١/١٩٩٥م

8 التخمير ٢٠١/١

9 شرح المفصل لابن يعيش ٧٣/١

10 ينظر(المقرّب) لابن عصفور ص/٦٩ تحقيق/عادل عبد الموجود و علي محمد معوض ط١/١٩٩٨م دار الكتب العلمية.

ابن عصفور : علي بن مؤمن بن محمد بن عصفور الأشبيلي ، أخذ عن الدباج والشلوبيني ، ولازمه مدة ، ثم كانت بينهما مقاطعة ، جال في بلاد الأندلس ، وأقبل عليه الطلبة ، كان أصبر الناس على المطالعة لا يمل من ذلك توفي سنة ٦٦٩ هـ له (شرح الجمل) و(المقرب) و(الممتع في التصريف) وغيرها .

11 ينظر(التذييل والتكميل بشرح كتاب التسهيل) لأبي حيان الأندلسي ١١٦/١ تحقيق/حسن هنداوي دار القلم ــ دمشق ط١/١٩٩٨م .

أبو حيّان الأندلسي : محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيّان، الإمام أثير الدين الأندلسي الغرناطي، النّفزي، نسبة إلى نَفْزة قبيلة من البربر، نحويّ عصره ولغويّه ومفسّره ومحدّثه ومقرئه ومؤرخه وأديبه. ولد بمطخشارس، مدينة من حاضرة غرناطة سنة ٦٥٤هـ. وأخذ القراءات عن أبي جعفر بن الطباع، والعربية عن أبي الحسن الأبذي وجماعة. وتقدم في النحو، وأقرأ في حياة شيوخه بالمغرب، وسمع الحديث بالأندلس وإفريقيا والإسكندرية ومصر والحجاز من نحو خمسين وأربعمائة شيخ، وأكبَّ على طلب الحديث وأتقنه وبرع فيه، وفي التفسير والعربية والقراءات والأدب والتاريخ واشتهر اسمه، وطار صيته، وأخذ عنه أكابر عصره. قيل كان له إقبال على الطلبة الأذكياء، وعنده تعظيم لهم، وهو الذي جسّر الناس على مصنفات ابن مالك، ورغّبهم في قراءتها، وشرح لهم غامضها، وكان يقول عن مقدمة ابن الحاجب: هذه نحو الفقهاء. وتولّى تدريس التفسير بالمنصورية، والإقراء بجامع الأقمر، وكانت عبارته فصيحة، ولكنه في غير القرآن يعقد القاف قريبًا من الكاف. من تصانيفه: (البحر المحيط في التفسير)، و(مختصره النهر)؛و(التذييل والتكميل في شرح التسهيل)؛و(ارتشاف الضَّرَب)، وتُعَدّ هذه الكتب من أجمع الكتب وأحصاها في موضوعاتها. وقيل له كتب شرع في تأليفها، ولم يكملها منها: (شرح الألفية)؛و(نهاية الإغراب في التصريف والإعراب)، وغير هذه وتلك كثير مما صنّف أبو حيّان. توفي سنة ٧٤٥هـ .

12 ينظر (مسائل خلافية) ص / ١١٠

13 المرجع السابق ص/١١١

14 ينظر(اللباب) ٥٤/١

السادس : وقد يكون السكون إعرابا كما تكون الحركة والحرف وهذا كله دليل على أن الإعراب معنى ، لأن الدليل قد يتعدد والمدلول واحد[2] .

أما الفريق الآخر الذين يرون الإعراب أمراً لفظياً فحده عندهم : أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في محل الإعراب وهو الحركات اللاحقة أواخر المعربات من الأسماء والأفعال[3] ، وهو قول ابن الحاجب إذ قال : ((ليس عندي اختلاف هو إعراب البتة ، بل الرفع والنصب والجر هي الحركات والحروف ...والدليل عليه أمران : منقول ومعقول . أما المنقول فهو قول سيبويه : أنواع الإعراب رفع ونصب وجر،ومن ضرورة النوع أن يوجد فيه حقيقة ذلك الجنس . وأما المعقول : فلأن الخلاف إنما يعقل من متعدد ..))[4] ، وتابعه ابن مالك[5]، و به أخذ السيوطي[6] الذي نسبه لجمهور النحويين[7] وبعض المغاربة وابن خروف (ت/٦٠٦هـ)[8] واختاره الفاكهي[9] في حدوده[10] .

و استدلوا على أن الإعراب لفظي وهو عبارة عن الحركات لوجهين :

أحدهما : إن الاختلاف أمر لا يعقل إلا بعد التعدد[11] ، فلو جعل الاختلاف إعرابا لكانت الكلمة في أول أحوالها مبنية لعدم الاختلاف .

الآخر : إنه يقال :أنواع الإعراب رفع ونصب وجر وجزم ، ونوع الجنس مستلزم الجنس[12] .

ثم ردّ هؤلاء علل من يقول إنه معنوي بوجوه :ـ

أما الوجه الأول فجوابه : أن الإعراب إنما يفسره بالتغيير أو الاختلاف من كان مذهبه أنه معنوي ، ومن خالف ذلك فسره بغير ذلك ، وتفسير الخصم للشيء على مقتضى مذهبه لا يكون حجة على مخالفه[13] .

وأما الوجه الثاني فجوابه أن الأسماء تطرأ عليها معان مختلفة ومتعددة بسبب التركيب ، فلو غيروا الصيغ لأدى ذلك إلى كثرتها ، وان تركت من غير تغيير أدى إلى التباس المعاني ، فأبقوا الصيغة على حالها وغيروا أواخرها[14] .

وأما الوجه الثالث فجوابه أن الحركة لما كانت تنقسم على حركة إعراب وحركة بناء قيل حركات الإعراب ، فالحركة عامة والإعراب خاص ، ولا شبهة في مغايرة العام للخاص ، فمسوغ الإضافة المغايرة وهي موجودة هاهنا.

((وأما الرابع فجوابه : أنا لم نقل إن مطلق الحركة يكون إعرابا ، بل الحادث بالعامل وهو الإعراب ولا يوجد في المبني شيء من ذلك))[15] .

وأما الوجه الخامس فجوابه أن الوقف عارض لا يعتدّ به . وإنما الاعتداد في مجال الوصل وأصولهم تقتضي ذلك .

[1] المرجع السابق ١ /٥٤

[2] ينظر (مسائل خلافية) ص / ١١١ ، و(اللباب) ٥٤/١

[3] ينظر(الحدود في النحو) للفاكهي ص/ ٧٤ ، و(الحدود في النحو) للأبذي ص/ ٤٦ .

[4] الأمالي النحوية ٤٢/٢

[5] ينظر(التسهيل) ص/ ٧

[6] ينظر (الأشباه والنظائر) للسيوطي ١٠١/١ راجعه وقدم له/ فايز ترحيني دار الكتاب العربي ط٢/١٩٩٣م

[7] ينظر(همع الهوامع) للسيوطي ٥٩/١ تحقيق/ د. عبد الحميد هنداوي المكتبة التوفيقية

[8] **ابن خروف :** هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي عالم بالعربية ، أندلسي له شرح كتاب سيبويه سماه(تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب) وله(شرح الجمل للزجاجي) أقام في حلب زماناً ثم اختل عقله ومات سنة ٦٠٩هـ تقريباً .

[9] **الفاكهي :** جمال الدين عبد الله بن أحمد الفاكهي المكي الشافعي ، ولد بمكة سنة ٨٩٩هـ ، نحوي مشارك في أنواع العلوم ،قدم مصر ، توفي سنة ٩٧٢هـ بمكة ، له(شرح على قطر الندى) صنفه سنة ٩١٦هـ وعمره ثماني عشرة سنة ، و(شرح اللمحة) و(الفواكه الجنية على متممة الأجرومية) و(الحدود في النحو) و(شرح الحدود النحوية) وغيرها .

[10] ينظر(الحدود في النحو) للفاكهي ص/ ٧٤

[11] ينظر (الإيضاح) لابن الحاجب ١ /١١٤

[12] ينظر (الأشباه والنظائر) ١٠١/١ ، وينظر (الإيضاح) لابن الحاجب ١١٤/١

[13] ينظر (الأشباه والنظائر) ١٠٣/١

[14] ينظر(شرح المقدمة الكافية) ٢٤٠/١

[15] الأشباه والنظائر ١٠٣/١

وأما الوجه السادس فجوابه أن الإعراب هو الحركة وحذفها ، ولهذا قال ابن الحاجب: إنه ما اختلف أواخر المعرب به ، والاختلاف تارة يحصل بالحركة وتارة بحـذفها ، وإن لـم يكـن مرادهم أن الحركة وحدها الإعراب فيرد عليهم التناقض بالسكون [١] .

والذي يميل الباحث إلى الأخذ به في هذا الخلاف أن الإعراب مأخوذ من المعنى وهو الإبانة وليس من اللفظ وهو الإزالة لأسباب :ــــ

أولها : أن الإعراب يبين عن المعاني ويكشفها وهو ما أجمع عليه النحاة خلافـاً لقطـرب[٢] الذي يراه للخفة .

الثاني: ((أن العوامل اللفظية راجعة في الحقيقية إلى أنها معنوية ؛ ألا تراك إذا قلت:ضرب سعيدٌ جعفرا ، فان(ضرب) لم تعمل في الحقيقة شيئا . وهل تحصل من قولك(ضرب) الا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة(فعل) ، فهذا هو الصوت ، والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوباً إليه الفعل))[٣] .

الثالث : أن((المعنى أشيع وأسير حكماً من اللفظ ؛ لأنك في اللفظي متصور لحال المعنوي ، ولست في المعنوي بمحتاج إلى تصور حكم اللفظ))[٤] .

---

[1] ينظر(الأشباه والنظائر) ١٠٣/١

[2] ينظر (مسائل خلافية) ص/ ٩٥ المسألة/ ٩ .

قطرب : أبو علي محمد بن المستنير بن أحمد النحوي ، لازم سيبويه ، وكان يأتيه آخر الليل فإذا خرج رآه على بابه ، فقال له: ما أنت إلا قطرب ليل ، فلقب به ، أخذ عن عيسى بن عمر ، وكان يرى رأي المعتزلة النظامية ، وكان يؤدب أولاد أبي دلف العجلي ، له(المثلث) و(النوادر) و(الصفات) وغيرها . توفي سنة ٢٠٦هـ .

[3] الخصائص ١٠٩/١

[4] المرجع السابق ١١١/١

الفصل الثاني : الكلمة و أحوالها
المبحث الأول : المعرب والمبني
المسألة (٣): هل الإعراب أصل في الأسماء أم في الأفعال ؟

هذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ولم يذكرها ابن الأنباري في كتابه (الإنصاف) ، في حين ذكرها أبو البقاء العكبري في كتابه (التبيين)[1] .
ذهب البصريون[2] إلى أن الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال قال سيبويه: ((فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب ، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة ، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين)) [3] ، وهو قول المبرد[4] ، و ابن السراج[5]، وابن جني[6] ، وهو رأي الزمخشري إذ قال: ((حق الإعراب للاسم في أصله، والفعل إنما تطفل عليه بسبب المضارعة)) [7] و العكبري[8] ، وهو اختيار ابن يعيش إذ قال: ((إن أصل الإعراب أن يكون للأسماء دون الأفعال ..))[9] وابن الحاجب قال : ((لأن الأصل في الأسماء الإعراب على ما تقدم)) [10] .
وذهب الكوفيون[11] إلى أن الإعراب أصل فيهما معا؛ لأن اللبس الذي أوجب الإعراب في الأسماء موجود في الأفعال في بعض المواقع منها قولك : ((أريد أن أزورك فيمنعني البواب إذا رفعت كان له معنى وإذا نصبت كان له معنى آخر ، وكذلك : لا يسعني شيء ويعجز عنك ، إذا نصبت كان له معنى وإذا رفعت كان له معنى آخر، وكذلك باب الجواب بالفاء والواو نحو : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، وهو في ذلك كالاسم ، إذا رفعت كان له معنى وإذا نصبت أو جزمت كان له معنى آخر)) [12] .
استدل البصريون على أن الإعراب أصل في الأسماء أن الأسماء تطرأ عليها معان مختلفة ومتعددة بسبب ورودها في تراكيب واستعمالات لا حصر لها ، فلو غيرت الصيغ لأدى إلى كثرتها ، وإن بقيت من غير تغيير أدى إلى التباس معانيها ، فأبقوا الصيغة على حالها وغيروا أواخرها ، فحصل بقاء الصيغة مفردة وانتفى اللبس لما حصل من التغيير على أواخرها .. فوضعوا الرفع للفاعلية ، والنصب للمفعولية ، والجر للإضافة[13] وهذه المعاني لا تصح في الأفعال وإنما تصح في الأسماء فقط ، مما يدل على أنه ليست أصلاً بل هي فرع [14] قال ابن الحاجب : ((..إن الإعراب في الأسماء ليس هو الإعراب في الأفعال في المعنى ، لأن الإعراب في الأسماء موضوع بإزاء معان يدل عليها، فالرفع على الفاعلية ، والنصب على المفعولية ، والجر على الإضافة ، وليس الإعراب في الأفعال موضوعاً بإزاء معان ، فلم يكن بينهما اشتراك من حيث المعنى ، وإن اشتركا في تسمية الإعراب وفي ألفاظه))[15] .

---

1 ينظر(التبيين) ص/١٥٣ المسألة / ٨ ، و(مسائل خلافية) ص/٨٩ المسألة /٨ .
2 ينظر (الهوامع) ٦٢/١
3 الكتاب ١٣/١
4 ينظر (المقتضب) ١/٢
5 ينظر (الأصول) ٥٠/١
6 ينظر(الخصائص) ٦٣/١
7 المفصل ص/٤٤
8 ينظر(اللباب) ٦٥/١ ، و (مسائل خلافية) ص/ ٨٩
9 شرح المفصل ابن يعيش ١ / ٤٩
10 الإيضاح لابن الحاجب ٤٥٧/١
11 ينظر (مسائل خلافية) ص/ ٨٩ المسألة/ ٨
12 التبيين ص/١٥٣ ، وينظر (اللباب) ٢١/٢ ، و (مسائل خلافية) ص/ ٩٠
13 ينظر(شرح المقدمة الكافية) ٢٤٠/١
14 ينظر (الخصائص) ١ / ٦٣ ، و(التبيين) للعكبري ص/١٥٣ ، و (مسائل خلافية) ص/ ٨٩
15 الإيضاح لابن الحاجب ١١١/١

وردّ هؤلاء أدلة الكوفيين بأن ((إعراب الفعل لا يتوقف عليه فهم المعنى ، بـل المعنـى يدرك بالقرائن المختصة . والإشكال يحصل فيه بالحركة التي لا يقتـضيها المعنـى لا بعـدم الحركة ، ألا ترى أن قولك : أريد أن أزورك فيمنعني البواب ، لو سكنت العين لفهم المعنـى وإنما يشكل إذا نصبتها وإنما جاء الإشكال من جهة العطف لا بالنظر إلى نفس الفعل ، إذ لا فرق بين قولك : يضرب زيد في الضم والفتح والكسر والسكون فانه في كل حال يدل علـى الحدث والزمان ... وكذلك قولك : لا يسعني شيء ويعجز عنك، إذا فتحت أردت الجـواب ، وإذا ضممت عطفت ، ولو أهملت لفهمت المعنى ، وكذلك : لا تأكل السمك وتشرب اللـبن . والحاصل من ذلك كله أنه أمر عرض بالعطف ، وحرف العطف يقع على معان فلابـد مـن تخليص بعضها من بعض . فبالحركة يفرق بين معاني حروف العطف ولا يفرق بين معنـى الفعل ومعنى له آخر)) [١] .

ونرى الخوارزمي قد اتخذ مذهباً ثالثاً ، إذ يرى الفعل أحق بالإعراب من الاسم ، لأنـه ظفر به حال الإفراد والاسم لم يظفر به الا حال التركيب ، وحال التركيب مؤخر عن حـال الإفراد يقول : ((.. وأما وجه بطلانه ، فلأن استيجاب المضارع الإعـراب لكونـه شـبيهاً بالاسم يقتضي أن يكون إعراب المضارع مؤخراً عن إعراب الاسم ، وأعراب المضارع غير مؤخر عن إعراب الاسم ... لأن المضارع قد ظفر بإعرابه حالة الإفراد والاسم لم يظفر به إلا حالة التركيب ، وحالة التركيب مؤخرة عن حالة الإفراد ...)) [٢] ، قال أبـو حيـان : ((و حكى بعض المتأخرين أن الفعل أحق بالإعراب من الاسم ، لأنه وجد فيه بغير سبب فهو له بذاته، بخلاف الاسم فهو له لا بذاته فهو فرع)) [٣] وعلّق على ذلك بقوله أن هذا من الخلاف الذي ليس فيه فائدة ولا كبير منفعة [٤] .

---

[1] التبيين ص/١٥٣

[2] التخمير ٢٠٣/١

[3] التذييل والتكميل ٢٢/١

[4] ينظر (ارتشاف الضرب من لسان العرب) أبو حيان الأندلسي ٤١٤/٢ تحقيق/ مصطفى أحمد النماس المكتبة الأزهرية للتراث ط/٢٠٠٥ م

الفصل الثاني : الكلمة و أحوالها
المبحث الأول : المعرب والمبني
المسألة (٤) : علل بناء الاسم

المجمع على بنائه من أقسام الكلام الحروف والفعل الماضي لعدم وجود مقتضى الإعراب [1] أما بقية الأقسام ففيها خلاف ، فالمضارع معرب إلا إذا اتصلت به نون النسوة ــ فالجمهور على بنائه خلافاً لابن درستويه(ت/٣٤٧هـ) وتبعه السهيلي(ت/٥٨١هـ) [2] ــ أو باشرته نون التوكيد . وأما الأمر فالبصريون على بنائه والكوفيون على إعرابه. والاسم منه معرب ومبني ، وإنما اختلف في سبب البناء : أهو شيء واحد أو أكثر ؟ فقد تعددت علل البناء وتنوعت حتى أوصلها بعض النحاة إلى إحدى عشرة علة لبناء الاسم ، الأمر الذي جعل المتأخرين من النحاة والمحدثين يرفضون مبدأ العلة ويناهضونه ، وسنوضح في هذه المسألة أهم علل بناء الاسم بإجمال .

يرى عدد من النحاة أن سبب بناء الاسم واحد وهو (مناسبة ما لا تمكن له) والمقصود بذلك شبه الحرف أي الوقوع موقعه أو تضمن معناه، وهو رأي ابن السراج [3] ، وذهب أبو علي الفارسي [4] إلى انه لا موجب للبناء إلا الشبه بالحرف أو تضمن معناه وتابعه في ذلك تلميذه أبو الفتح ابن جني [5] وهذا رأيه أيضا في الخصائص على ما ذكر السيوطي [6] ، ونقله جماعة من المتأخرين عن ظاهر كلام سيبويه: ((وأما الفتح والكسر والضم والوقف فللأسماء غير المتمكنة ، والمضارعة عندهم ما ليس باسم ولا فعل مما جاء لمعنى ليس غير نحو: سوف ، وقد .. فالفتح في الأسماء قولهم: حيثَ وأين وكيف ، والكسر فيها نحو: أولاء ، وحذار ، وبداد ، والضم نحو: حيثُ وقبل وبعد ، والوقف نحو: من وكم وقط وإذ ...)) [7] وهو اختيار الخوارزمي إذ قال: ((وسبب بنائه مناسبة ما لا تمكن له ..)) [8] . وحصر ابن مالك علل بناء الاسم في كتبه في شبه الحرف ، فذكر في ألفيته [9] :

والاسم منه معرب ومبني لشبه من الحروف مدني

وقال في الكافية الشافية : ((فالمعرب اسم لا يضاهي الحرفا * ....)) [10] ، وتعقبه أبو حيان [11] بأن النحويين ذكروا للبناء أسباباً غيره كما ردّ هذا الرأي ووصفه بالفساد وأنه شديد التعسف كثير التكلف ، بدليل بناء الاسم لإضافته إلى مبني وان لم يشبه الحرف ولا تضمن معناه [12] .

وذكر ابن الحاجب أن البناء يكون لأحد أمرين : إما مشابهته لمبني الأصل، أو وقوعه غير مركب ،قال: ((المبني ما ناسب مبني الأصل أو وقع غير مركب .. فقوله ما ناسب مبني الأصل تنبيه على أن البناء يكون لمشابهة ما كان مبنياً بالأصالة وان وجد فيه سبب

---

[1] ينظر (الهوامع) ٦٤/١
[2] **السهيلي :** هو أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي الأندلسي المالكي الضرير ، ولد سنة ٥٠٨ هـ وقرأ القراءات وتعلم النحو ، ونما خبر نبوغه إلى مراكش فطلبه واليها فقدم عليه ، وأحسن إليه ، وبها توفي سنة ٥٨١هـ . له (نتائج الفكر) و(الروض الأنف) وغيرها .
[3] ينظر (الأصول) ٥/١
[4] ينظر (المسائل العسكريات) ص/ ١٢٤ ، و (التذييل والتكميل) ١٣٤/١ ، وينظر (ارتشاف الضرب) ٣١٥/١
[5] ينظر (اللمع) ص/٤٨
[6] ينظر (الأشباه والنظائر) ٣٥/٢
[7] الكتاب ١٥/١
[8] التخمير ١٣٣/٢
[9] ينظر(ألفية ابن مالك) ص/
[10] شرح الكافية الشافية ١٧٥/١
[11] ينظر (التذييل والتكميل) ١٣٢/١ ــ ١٣٣
[12] المرجع السابق ١٣٤/١

الإعراب ــ وهو التركيب الإسنادي ــ فإذا وقع غير مركب تعذر الإعراب لفقدان السبب))[1] **فعنده أن الأسماء قبل التركيب مبنية كالأسماء المفردة والأعداد وحروف التهجي**[2] **، وقد ردّ الشيخ ابن جمعة الموصلي(ت/٦٩٦هــ)**[3] **هذا الرأي من خمسة أوجه :**

((أحدها : أن المركب معناه شيء ما ذو تركيب ، والشيء لا يصلح أن يكون جنساً ، لأنه أمر عارض للموجودات مطلقاً . وثانيها : أن المركب من حيث هو مركب مبني لأن الجملة تحكى على إعرابها . وثالثها : أن قوله(لم يشبه مبني الأصل) أمر عدمي فلا يصلح أن يكون فصلاً . و رابعها : أن كل واحد من المعربات يشبه مبني الأصل من جهات كثيرة ، فيجب أن يكون مبنياً . و خامسها : انه يلزم ألا يكون ما لا ينصرف معرباً وهو ما يشبه الفعل من وجهين وهو باطل بالاتفاق ..))[4] **.**

أما ابن يعيش فقد ذكر ثلاثة أسباب لبناء الاسم فقال : ((والأسباب الموجبة لبناء الاسم ثلاثة: تضمن معنى الحرف ، ومشابهة الحرف ، والوقوع موقع الفعل المبني ، فكل مبني من الأسماء فإنما سبب بنائه ما ذكر أو راجع إلى ما ذكر ..))[5] **.**

وجعلها ابن عصفور[6] **خمسة أسباب فأضاف المضارع لما وقع موقع المبني كالمعدول على وزن(فعال) ، وعدها وأبو حيان**[7] **ستة فزاد الإضافة إلى المبني مستشهداً بقول النابغة**[8] **[من الطويل] :**

على حينَ عاتبت المشيب على الصبا وقلت: ألما أصح والشيب وازع

و إزاء هذا التصعيد في علل البناء ، نقل السيوطي في(الأشباه والنظائر) قال: ((قال ابن النحاس: وينبغي على هذا أن يضاف إليهن سابعة وهي تنزل الكلمة منزلة الصدر من العجز ، كبعل في بعلبك ، وخمسة في خمسة عشر . وعلل بعضهم بناء الأفعال بأنها لا تعقد ولا تركب على الأصح ، والإعراب إنما يستحق بعد العقد والتركيب فتكون هذه علة ثامنة ، وقد علل بهذه العلة بناء حروف الهجاء با تا ثا وأسماء العدد واحد إثنان ثلاثة وهكذا كل ما لم يركب . وجعل ابن عصفور علة بناء المنادى وأسماء الأفعال واحدة وهي وقوعها موقع الفعل ، وفرق الزمخشري فجعل علة بناء أسماء الأفعال هذه ، وعلة المنادى وقوعه موقع ما أشبه ما لا تمكن له وهو أن المنادى واقع موقع كاف(أدعوك) وكاف أدعوك أشبهت كاف(ذاك) لاشتراكهما في الخطاب فتكون تاسعة .

وكذلك جعل ابن عصفور الإضافة إلى مبني مطلقاً علة واحدة ، والزمخشري عبر عنها بأن قال: أو إضافته إلى ما لا تمكن له ، فناقشه ابن عمرون[9] **وردّ عليه .. فتكون عاشرة . و يضاف إليه حادية عشرة وهو تركيب المعرب مع الحرف نحو: لا رجل ، والفعل المؤكد بالنونين على أحد التعليلين في كل واحد منهما . وهذه العلل كلها موجبة إلا الإضافة إلى المبني فإنها مجوزة ..))**[10] **.**

---

[1] شرح المقدمة الكافية ٢/ ٦٧١ ، وينظر (الإيضاح) ابن الحاجب ٤٥٧/١

[2] ينظر (ارتشاف الضرب) ٣١٦/١

[3] **ابن جمعة الموصلي** : عبد العزيز بن جمعة بن زيد الموصلي ، ولد سنة ٦٢٨ هـ ، قدم بغداد ، وكانت مهنته صناعة القسي ، ثم مال إلى العلم والأدب ، أخذ النحو عن ابن أبي اياز ، ثم لازم نصير الدين الطوسي ، وكان مالكي المذهب توفي سنة ٦٩٦ هـ ، له (شرح ألفية ابن معطي) و(شرح كافية ابن الحاجب) و(شرح الأنمودج) .

[4] شرح كافية ابن الحاجب الشيخ/ عبد العزيز الموصلي ٩٤/١ تحقيق/د. علي الشوملي دار الكندي ـ الأردن ط٢٠٠٠/١م

[5] شرح المفصل لابن يعيش ٨٠/٣

[6] ينظر (المقرب) ابن عصفور الأشبيلي ص/٣٦٧ ـ ٣٦٩ تحقيق/ عادل عبد الموجود ط١٩٩٨/١م

وينظر(شرح جمل الزجاجي المسمى"الشرح الكبير") ابن عصفور ٣٣٥/٢ تحقيق/د. صاحب أبو جناح عالم الكتب ط١٩٩٩/١م

[7] ينظر(التذييل والتكميل) ١٣٢/١ ــ ١٣٣

[8] ديوانه ص/ ٧٩ ط/ دار صادر ، وله في (الكتاب) ٢ / ٣٣٠ ، و (شرح أبيات سيبويه) للسيرافي ٢ / ٥٣ ، و(سر صناعة الإعراب) ٢ /٥٠٦ ، و(اللسان) ١٥ /٢٨٦ مادة " وزع " ، و(خزانة الأدب) ٤٠٢/٢

[9] **ابن عمرون:** جمال الدين أبو عبد الله محمد بن محمد ابن أبي الحلبي المعروف بابن عمرون النحوي ولد سنة ٥٩٦هـ وتوفي سنة ٦٤٩هـ. له شرح المفصل للزمخشري في النحو .

[10] الأشباه والنظائر ٣٣/٢ ـ ٣٥

ومن المحدثين[1] من يرى أن هذه العلل أكثرها غير مقبول ، وعلينا أن نتركها من غير تردد ، بل إن الخير في إهمال كل ما قالوه في أنواع الشبه السالفة وأسباب بنائها، وان نقتنع بأن العلة الحقيقية في الإعراب والبناء ليست إلا محاكاة العرب فيما أعربوه أو بنوه من غير جدلٍ زائف ولا منطقٍ متعسف ، وأن الفيصل فيهما راجع إلى أمر واحد هو السماع عن العرب الأوائل ، و اتباع طريقتهم التي نقلت عنهم دون الالتفات إلى شيء من تلك العلل التي لا تثبت على التمحيص . قال د/ إبراهيم السامرائي[2] بعد أن عرض للشبه الوضعي والمعنوي : ((وهذا إغراق في التصور والافتعال سبّبه الوصول إلى تحقيق مبدأ فرضوه على أنفسهم جزافا ، وما كان أغناهم عن سلوك هذا المسلك ولكن ظروفاً كثيرة أحاطت بالعلوم اللغوية فدفعتهم إلى هذه النتائج ومن ذلك سيطرة المنطق والعقلية الفلسفية على أذهان الباحثين المتقدمين ....))[3] . إلى أن قال : ((إن تعليل البناء على هذا الأسلوب أبعد النحو عن طبيعته الأصلية وهي وصف الكلام من ناحية بناء الكلمة وبناء الجملة والضوابط التي تنتاب الكلمة وهي قائمة في التركيب ، ثم إن هذا التعليل يسيء إلى الحقيقة اللغوية ذلك أن(اللغة) تصبح شيئا وضعه عقل مفكر أراد أن يقسمها ويصنفها فيحمل شيئا على شيء ويفحص متطلباتها ويعطي كل صنف ما يطلبه . وما أبعد علم اللغة عن هذا النمط والتفكير ...))[4] .

ولا يرى الباحث أن ما قاله نحاتنا هو جدل زائف ومنطق متعسف ، ولسنا نرى الخير في إهماله بل في اتباعه ، فليس من الخير أن نترك دروبهم ، وليس من الإنصاف أن نعادي جهودهم، وليس من اللائق أن نسفه عللهم وأقيستهم .. ولكن لا نغلو ولا نسرف في العلل فنتشبث ونتمسك بالقاعدة التي أخِذت من اللغة أصلاً ثم نجعل اللغة تابعة لها ، والأصل لا يتبع الفرع .

---

1 ينظر (النحو الوافي) د/عباس حسن ٨٦/١ ــ ٩٤

2 **إبراهيم السامرائي :** إبراهيم أحمد السامرائي ، أستاذ فاضل وأديب شاعر ، ولد بمدينة العمارة في جنوبي العراق ، ونشأ على أبيه، وأدخله المدرسة الابتدائية ثم المتوسطة ، ثم انتقل إلى بغداد ليلتحق بدار المعلمين الابتدائية فحصل على شهادتها وعلى شهادة الثانوية، والتحق بعدها بدار المعلمين العالية ، وعين بعد تخرجه فيها مدرساً على الملاك الثانوي ، سافر بعدها في البعثة العلمية إلى باريس للالتحاق بجامعة السربون و التخصص بموضوع اللغات السامية وفقه اللغة العربية وحصل على شهادة الدكتوراة عام ١٩٥٦م، عل بعدها وعين أستاذاً في كلية الآداب ، وتدرّج حتى وصل إلى درجة الأستاذية ، ثم طلب إحالته إلى المعاش عام ١٩٨٠م، حيث عمل بالجامعة الأردنية ثم بجامعة صنعاء . من مؤلفاته (لغة الشعر بين جيلين) و(فقه اللغة المقارن) و(التطور اللغوي) و(اللغة والحضارة) و(التوزيع اللغوي الجغرافي) و(أنستانس ماري الكرملي) و(معجم الجاحظ) و(مباحث لغوية) و(تنمية اللغة العربية) و(معجم ابن المقفع) و(معجم أبي العلاء المعري) . وغيرها من الكتب والتحقيقات والترجمات التي تجاوزت الثمانين، وله ديوان شعر بعنوان (الحاني) تحت الطبع .

3 النحو العربي نقد وبناء د/ابراهيم السامرائي ص/٧٣ ـ ٧٤ دار البيارق ودار عمار ط١٤١٨/١هـ ــ ١٩٩٧م .

4 المرجع السابق ص/٧٤

الفصل الثاني : الكلمة و أحوالها
المبحث الأول : المعرب والمبني
مسألة (٥) : إعراب الأسماء الستة

هذه هي المسألة الثانية من مسائل الخلاف عند ابن الأنباري في (الإنصاف)[١]، وذكرها العكبري في كتابيه (التبيين)[٢] و(اللباب)[٣]، و الزبيدي في (ائتلاف النصرة)[٤] ، و قلما يخلو منها كتاب من كتب الخلاف . ((والخلاف فيها إذا كانت معتلة معربة بالحروف على اللغة المشهورة ، أما على لغة النقص أو من جعلها مقصورة على كل حال أو على لغة من همز (الحمء) فلا خلاف فيه))[٥] وسنذكر هاهنا أشهر المذاهب في إعرابها إجمالاً لا تفصيلاً: الأول : ما نسب إلى سيبويه[٦] أن الألف والواو والياء فيها حروف إعراب وأنها معربة بحركات مقدرة في الحروف وأنها أتبع فيها ما قبل الآخر للآخر، فإذا قلت :قام أبوك، فأصله أَبَوُكَ ، فأتبعت حركة الباء لحركة الواو، فقيل :أَبُوُك ،ثم استثقلت الضمة على الواو فحذفت[٧] . و الملاحظ أن سيبويه لم يعقد في كتابه باباً لإعراب الأسماء الستة ولم أجد نصاً صريحاً على أن الواو و الألف و الياء هما حروف الإعراب في كل المواضع المتفرقة التي عرض فيها لإعرابها [٨] .

واستدل على هذا القول بأربعة أوجه:

الأول: الأصل أن يكون الإعراب بحركات ظاهرة أو مقدرة،فإذا أمكن التقدير مع وجود النظير لم يعدل عنه إلى غيره[٩] ، وقد أمكن هنا ،إلا أن الحركة امتنع ظهورها لثقلها على حرف العلة كالمنقوص والمقصور فقدرت[١٠] .

الثاني: أن هذه الأسماء معربة في الإفراد وهي في الإضافة كغيرها من الأسماء[١١].

الثالث: ((أن هذه الحروف لو كانت إعراباً لما اختلت الكلمة بحذفها كما تختل الكلمة الصحيحة بحذف الإعراب .

الرابع:ــ أن هذه الأسماء لو خرجت عن أصلها من قلبها ألفات لكانت حروف إعراب،والحركة مقدرة فيها فكذلك لما ردت في الإضافة))[١٢] وهو مذهب جمهور البصريين و الأخفش في أحد قوليه، واختاره ابن يعيش إذ قال ((فذهب سيبويه إلى أنها حروف إعراب والإعراب فيها مقدر كما يقدر في الأسماء المقصورة))[١٣] وقال أيضاً((الأسماء المعتلة نحو(أخوك و أبوك و أخواتهما) فإنها تكون في الرفع واواً و في النصب ألفاً و في الجر ياء و مع ذلك لا تختلف في أنها حروف إعراب على ما سبق ، و أما قوله أنها ليست بإعراب فهو الصحيح و هو مذهب سيبويه))[١٤]، وصححه ابن مالك ، واختاره وأبو حيان[١٥] ، والسيوطي[١٦] .

---

1 ينظر (الإنصاف) ١٩/١
2 ينظر (التبيين) ص/ ١٩٣
3 ينظر (اللباب) ٩١/ ١
4 ينظر (ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة و البصرة) عبد اللطيف الزبيدي ص /٢٩ المسألة (٢) فصل الاسم .
5 المرجع السابق ص/ ٢٩
6 ينظر (التبيين) ص/١٩٣ ، و(شرح ابن يعيش) ١/ ٥٢ ، ١٤٠/٤
7 ينظر(التذييل و التكميل) ١٧٥/١ .
8 ينظر (الكتاب) ٥٩/١ ، ٦٠، ٦١، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٦ ، ٢/ ١٨، ١٩، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٦٠/٣، ٤١٢
9 ينظر(الهوامع) ١٣٦/١ .
10 ينظر(اللباب) ٩١/١ .
11 المرجع السابق ١ /٩١
12 المرجع السابق ١ /٩١
13 شرح المفصل ابن يعيش ٥٢/١ .
14 المرجع السابق ١٤٠/٤ .
15 ينظر (ارتشاف الضرب) ١ / ٤١٥ ــ ٤١٨ ، و(التذييل والتكميل) ١ /١٧٥
16 ينظر (الهوامع) ١ / ١٣٦

المذهب الثاني: هو القول الثاني للأخفش[1] فهو يرى أن هذه الحروف زوائد وهي دلائل الإعراب ، واختاره المبرد[2] . و رُدّ هذا الرأي بأنها لو كانت زوائد لكانت (فوك) و(ذو مال) اسماً معرباً على حرف واحد و هذا لا نظير له[3] .
المذهب الثالث : وهو قول أبي علي الفارسي أن هذه الحروف حروف إعراب ودوال على الإعراب ، فجمع بين قول الأخفش وقول سيبويه ، إلا أنه لم يقدر فيها إعراباً ، قال العكبري[4] وهذا مذهب مستقيم ولكن مذهب سيبويه أقوى لخروجه على القياس وموافقته للأصول . وردّ هذا المذهب من وجهين :
الأول:((أن دلالة الشيء على الإعراب يحتاج إلى محل ، فإذا لم يكن له حرف إعراب بقي الإعراب عرضاً قائماً بنفسه .
الثاني:ـ أن الدليل يفتقر إلى مدلول ، فالمدلول عليه هنا الرفع والنصب والجر ، فإذا كانت هذه المعاني هي المدلول عليها ، وهي نفس هذه الحروف ، أفضى إلى أن يكون الدليل هو المدلول عليه ، وإذا كان المدلول عليه غيرها احتاج إلى محل يقوم به))[5] .
المذهب الرابع: ما نسبه ابن الأنباري للكوفيين أن الأسماء الستة معربة من مكانين . واستدلوا على صحة هذا المذهب من خلال ((تغيير الحركات على الباء حال الرفع والنصب والجر ، وكذلك الواو والألف والياء تجري مجراها في كونها إعراباً بدليل أنها تتغير حال الرفع والنصب والجر . فدل على أن الضمة والواو علامة للرفع ، والفتحة والألف علامة للنصب ، والكسرة والياء علامة للجر ، فدل على أنه معرب من مكانين))[6] . وما ذكره المبرد[7] منسوباً إلى الكوفيين وتابعه ابن الأنباري[8]، نسبه العكبري[9] إلى الفراء ، ونسبه أبو حيان[10] إلى الكسائي والفراء . ويعاب على هذا المذهب أنه ((لا يوجد في كلام العرب معرب له إعرابان ، ولو كانت معربة من مكانين لاحتاجت إلى عاملين))[11] فهو مردود لثلاثة أوجه:

الأول : أنه لا إعراب إلا بعامل ، والعامل لا يعمل عملين في موضع واحد[12] .
الثاني : أن الإعراب إنما دخل في الكلام لإزالة اللبس وللفرق بين المعاني ، وهو يحصل بإعراب واحد من جهة واحدة فلا حاجة لإعرابين من جهتين[13]((ولو جوزنا أن يجتمع في الاسم الواحد إعرابان مختلفان لأدى ذلك إلى التناقض لأن كل واحد من الإعرابين يدل على نقيض ما يدل عليه الآخر))[14].
الثالث : ((أنه يفضي إلى أن تكون الكلمة كلها علامات الإعراب ، وهو قولك (فوك) و(ذو مال) فإن ضمة الفاء والذال والواو بعدهما هو كل الكلمة ، فإن كان ذلك إعراباً، فأين المعرب ؟))[15]

---

[1] ينظر(المقتضب) ٢ / ١٥٤
[2] المرجع السابق ٢ /١٥٤
[3] ينظر(اللباب) ٩١/١.
[4] المرجع السابق ١ /٩٤
[5] التبيين ص/١٩٧
[6] الإنصاف ١٩/١ .
[7] ينظر (المقتضب) ٢ /١٥٥
[8] ينظر(الإنصاف) ١٩/١
[9] ينظر(التبيين) ص/١٩٤
[10] ينظر(ارتشاف الضرب) ٤١٥/١ ، و(التذييل والتكميل) ١ / ١٧٥ .
[11] ائتلاف النصرة ص/٢٨ المسألة (٢)
[12] ينظر(التبيين) ص/٢٠٠
[13] ينظر (ائتلاف النصرة) ص/٢٨
[14] الإنصاف ١٧/١
[15] التبيين ص/٢٠٠

المذهب الخامس : ما ذهب إليه قطرب ، وأبو إسحاق الزيادي(ت/٢٤٩هـ)[1] والزجاجي (ت/٣٣٨هـ)من البصريين ، وهشام (ت/٢٠٩ هـ)[2] من الكوفيين – إلى أن هذه الحروف هي نفس الإعراب وأنها نائبة عن الحركات [3] . واستدلوا على أن الإعراب إنما جيء به لبيان مقتضى العامل ، ولا فائدة في جعل مقدر متنازع فيه دليلاً وإلغاء ظاهر مستوف الدلالة . ((و ردّ بثبوت الواو قبل العامل ، و بأن الإعراب زائد على الكلمة فيؤدي إلى بقاء (فيك) و(ذي مال) على حرف واحد وصلاً وابتداء وهما معربان و ذلك لا يوجد إلا شذوذاً))[4]. وأخذ به أبو الفتح ابن جني[5] ، و السهيلي[6] ، وهو اختيار الخوارزمي إذ قال : ((وأما الإعراب بالحرف ففي أربعة مواضع ، أحدها : الأسماء الخمسة ..))[7] و ابن الحاجب إذ قال : ((والصحيح أنها بالحروف الأصلية أو بحروف تدل عليها كإعراب التثنية والجمع بحرفي التثنية والجمع))[8]. وعد المالقي[9] هذا المذهب أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف، وجعله السيوطي هو المشهور[10] بخلاف مذهب سيبويه فإن فيه تكلف حركات متعددة مع الاستغناء عنها بنفس الحروف لحصول فائدة الإعراب بها ، وهي بيان مقتضى العامل ، ولا محذور في جعل الإعراب حرفاً من نفس الكلمة إذا صلح له كما جعلوه في المثنى والمجموع على حدة من نفسهما[11] .

قد كانت هذه أشهر المذاهب وعليها مدار الخلاف في إعراب هذه الأسماء ، وثمة مذاهب أخرى في هذا الباب عدها العكبري[12] سبعة وجوه ، وحصرها أبو حيان[13] في تسعة وجوه ، وأحصاها السيوطي[14] فكانت اثني عشر وجهاً .

والباحث يأنس إلى أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف [15] الذي يعد من أشهر المذاهب[16] وقد قال به قطرب ، وأبو الفتح ابن جنى ،وابن الحاجب ؛ لأنه يتلاءم مع إعراب المثنى والجمع السالم تخلصاً من الإعراب التقديري والاستغناء عنه بالحروف ، ولا محذور في جعل الحرف إعراباً إذا صلح له [17] من جهة وتيسيراً للناشئة والمتعلمين من جهة أخرى ، نعم مذهب سيبويه هو أقوى المذاهب لخروجه على القياس ودقة أدلته وموافقته للأصول[18] . ولكن الدراسات المتأخرة أهملت هذا الأخير ومالت إلى الأيسر من خلال الندوات والمجامع والأطروحات الرامية إلى تيسير النحو بتبني أسهل المذاهب وأقربها قبولاً من عقول الناشئة وطلبة العلم .

---

[1] **الزيادي** : هو أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان بن سليمان الزيادي ، قرأ على سيبويه كتابه ولم يتمه ، وروى عن أبي عبيدة والأصمعي ، وكان شاعراً مجيداً ، توفي سنة ٢٤٩هـ له (النقط والشكل) و(الأمثال) و(شرح نكت سيبويه) وغيرها .

[2] **هشام** : هو هشام بن معاوية الضرير الكوفي ، صحب الكسائي وأخذ عنه النحو ، له مقالة في النحو تعزى إليه ، وله مختصر في النحو ، والحدود والقياس توفي سنة ٢٠٩هـ .

[3] ينظر (ارتشاف الضرب) ٤١٦/١

[4] الهوامع ١٣٦/١

[5] اللمع ص/٥٩

[6] ينظر(نتائج الفكر في النحو) للسهيلي ص/ ٩٩ تحقيق د/ محمد إبراهيم البنا جامعة قاريونس ط/١٣٩٨ ـــ ١٩٧٨م

[7] ينظر(التخمير) ١ /٢٠٥ .

[8] الإيضاح ابن الحاجب ١١٧/١

[9] ينظر (رصف المباني في شرح حروف المعاني) ص/ ١١٥ تحقيق أ.د/ أحمد محمد الخراط دار القلم / دمشق ط٣/ ١٤٢٣ ـ ٢٠٠٢م .

المالقي: أبو عمر عثمان بن محمد المالقي الأندلسي النحوي المتوفى سنة ٦٣٥هـ له (اللمع الجلالية في كيفية التحدث في علم العربية) .

[10] ينظر (الهوامع) ١٣٦/١

[11] ينظر(حاشية محمد بن علي الصبان على شرح محمد بن علي الأشموني) ٧٤/١ دار الفكر

[12] ينظر(التبيين) ص /١٩٤

[13] ينظر(ارتشاف الضرب) ١ /٤١٥ ـ ٤١٨

[14] ينظر (الهمع) ١ / ١٣٦

[15] ينظر (رصف المباني) ص/ ١١٥ .

[16] ينظر (الهمع) ١٣٦/١

[17] ينظر (شرح الأشموني) ٧٤/١

[18] ينظر (اللباب) ٩٤/١ .

الفصل الثاني : الكلمة و أحوالها
المبحث الأول : المعرب و المبني
المسألة (٦): (هنو) أ هي سادسة الأسماء الخمسة؟

أنكر الفراء أن تكون (هن) مما رفع بالواو ونصب بالألف وجر بالياء ، حيث قصر هذا الإعراب على بقية الاسماء الخمسة ومنعه في "هن"[1] ((وقال الفراء : أما ما لم يتم في حال وجاء منقوصاً ، فقولهم دم ، ومثله هنٌ و هنة ، قال : فهذا ما لم نجد له في الواحد تماماً)) [2] . وتبنى هذا الرأي الخوارزمي في شرحه المفصل إذ قال : ((فان سألت : ما بالك جعلت هذه الاسماء خمسة وهي باتفاق النحويين ستة معدودة فيها هنو ؟ أجبت : "الهن" ليس من هذه الاسماء ، تقول : هذا هنك أي شيؤك وكذا هو في الصحاح ، وفي شعر أبي الطيب[3][من الطويل] :

إذا كسب الإنسان من هن عرسه ....

ومن أبيات الكتاب[4]: [من السريع]

رحت وفي رجليك ما فيهما وقد بدا هنْك من المئزر

وفي الحديث : فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا)) [5] .

وما ذكره من أن معناها شيء أو هي كناية عما يستقبح ذكره كما في الصحاح [6] لا يعطي ما يسوغ له إخراجها من العائلة ، لأن(ذو) التي بمعنى "صاحب" معدودة منها، وهي أولى بالخروج لأن لها شروطاً تخالف بقية الأسماء الستة ، وما استشهد به في بيت المتنبي ــ وهو ممن لا يستشهد بشعره ــ وامرئ القيس ، وكذا حديث الرسولﷺ له ما يسوغه من إعرابها بالحركات على لغة النقص، قال ابن هشام : ((ومن العرب من يستعمله تاما في حال الإضافة .. وهي لغة قليلة ، ولقلتها لم يطلع عليها الفراء ، ولا أبو القاسم الزجاجي ، فادعيا أن الأسماء المعربة بالحروف خمسة لا ستة ... فالأفصح في الهن النقص)) [7] وأما ما أورده من أبيات سيبويه [قد بدا هنْك من المئزر] فسيبويه قال: إنما سكنه ضرورة ((شبهوا ذلك بضمة عضد))[8]، وكلاهما محجوج بما نقل سيبويه و الأخفش عن العرب قال سيبويه : ((ومن العرب من يقول : هذا هنوك ، ورأيت هنَاك، ومررت بهنيك، ويقول : هنوان فيجريه مجرى الأب)) [9] ومن حفظ حجة على من لم يحفظ .

ولذا نرى أن " هن " الأكثر فيها مراعاة النقص من خلال إعرابها بالحركات الأصلية وعلى هذه اللغة ورد حديث الرسول ﷺ : ((من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا

---

1 ينظر(ارتشاف الضرب) ٤١٥/١ ، و(الهوامع) ١٣٥/١
2 التذييل والتكميل ١٦٣/١
3 ديوان المتنبي ١/ ٢١٩ بشرح العكبري دار الفكر ط ١٤١٨/١ ــ ١٩٩٧م ، من قصيدة يهجو بها وردان بن ربيعة الطائي ، وتكملة البيت : ... فيالؤم إنسان ويا لؤم مكسب
4 للأقيشر الأسدي في (شرح أبيات سيبويه) للسيرافي ٢٥٨/٢ ، وللفرزدق في (الشعر والشعراء) ١/ ١٠٠ تحقيق وشرح / أحمد محمد شاكر . وغير منسوب في(الكتاب) ٢٠٣/٤ ، و(الصحاح) ٢ / ١٨٣٦ مادة(هنو) ، و(الخصائص) ٧٤/١ ، و(الخزانة) ٤٤١/٤ ، ٣٥٣/٨ .
5 التخمير ٢٠٦/١
6 ينظر (الصحاح) مادة" هنو" ١٨٣٦/٢ ــ ١٨٣٧
7 شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ابن هشام ص/ ٧٠ ــ ٧١ المكتبة العصرية ــ بيروت ط١٤١٦/١هــ ١٩٩٥م
8 الكتاب ٢٠٣/٤
9 المرجع السابق ٣٦٠/٣

تكنوا))[١] وعليه قول الإمام علي كرم الله وجهه : من يطل هن أبيه ينتطق به ، ومعناه : من كثر ولد أبيه يتقوى بهم . ولكن أيضا يجوز فيها ــ بقلة ــ إعرابها بالحروف[٢] .

وفيما يعد موقف الفراء والخوارزمي في جعلهما الأسماء خمسة لا غير مظهراً من مظاهر التزام السماع المطرد في التقعيد النحوي وهو الأصل في ميدان تأصيل الفروع و إرجاعها إلى قوانين كلية ــ نرى أن أولئك الذين عدّوا هذه الأسماء سبعة عملهم يعدّ إمعاناً في تحكيم الصورة وحدها في الصناعة النحوية في الفروع ، فقد حملوا (ذو) بمعنى الذي على(ذو) بمعنى صاحب حمل النظير على نظيره في اللفظ . فمن طيء من يجري (ذو) الموصولة مجرى(ذو) بمعنى صاحب فيعربها إعراب الأسماء الستة بالحروف ، فقد سمع عنهم : جاءني ذو قام ، ورأيت ذا قام ، ومررت بذي قام بمعنى الذي .. ومع أنه لا يسعنا الا التسليم بصحة المسموع الثابت ولو كان قلة ، الا أنه يحمل على الشذوذ لمخالفته المسموع الغالب المطرد المشتهر عن جمهور طيء . وقد أجرى النحاة هذا الحمل للشبه اللفظي بينهما بصرف النظر عن اختلاف المضمون وكون صلة الموصول جملة فعلية ، وما يلي قسيمتها اسم نكرة أو محلى (بأل) مجرور ، ولم يضرهم في شيء أن ينزلوا المبني منزلة المعرب في المسألة . وهذا مظهر من مظاهر الآلية التي درج النقاد على أن يعيبوا إفراط النحاة في درسهم للمسائل النحوية[٣] .

---

[1] المسند للإمام/ أحمد بن محمد بن حنبل ١٥/ ٤٥٧ رقم الحديث [٢١١٣٤] شرحه وصنع فهارسه / حمزة أحمد الزين دار الحديث ـ القاهرة ط١ /١٤١٦ ــ ١٩٩٥م ، و ينظر(السلسلة الصحيحة) للألباني رقم الحديث [٢٦٩] ، والمعنى قولوا له : عض أير أبيك .

[2] ينظر(الحديث النبوي في النحو العربي) ، دراسة مستقيضة لظاهرة الاستشهاد بالحديث في النحو العربي د. محمود فجال ص/ ١٥١ أضواء السلف ط٢/ ١٤١٧ ــ ١٩٩٧ م

[3] ينظر (مقالات منتخبة في علوم اللغة) د/ عبد الكريم الأسعد ص/ ١٢٠ــ ١٢٤ دار المعراج الدولية ـ الرياض ط١ / ١٤١٥ ـ ١٩٩٤م .

الفصل الثاني : الكلمة وأحوالها
المبحث الأول : المعرب والمبني
مسألة (٧): إعراب المثنى والجمع الذي على حدّه:

كلمات العنوان هي عبارة سيبويه[1]، واختارها ابن الأنباري عنواناً للمسألة الثالثة في (الإنصاف) [2] بينما ذكرها العكبري في كتابه (التبيين) بقوله: ((حقيقة حروف التثنية والجمع))[3] ثم عنون المسألة التي بعدها فقال : ((تقدير الإعراب على حروف التثنية والجمع))[4] وقد اعترض محقق الكتاب على المسألة الثانية بأنها ((لا تستحق أن تكون مستقلة وحقها أن تكون جزءاً من سابقتها)) [5] ، ويرد عليه بأن الثانية نتيجة للأولى وهذا واضح من العنوان ؛ ففي الأول يعالج حروف التثنية والجمع : أحروف هي أم حركات ؟ وأما في الثانية فقد قرر مذهبة في إعرابها وهو "تقديره الإعراب في حروف التثنية والجمع" فبان بما ذكرنا وهم المحقق .
وتعد هذه المسألة صدى لما قبلها من إعراب الأسماء الستة[6] ومكملة لها ، لذا سنرى الأقوال تتقارب أو تتطابق والمذاهب فيها تتعدد .
أولاً : أن حروف المد في التثنية والجمع حروف إعراب وليست بإعراب قال سيبويه: ((واعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان : الأولى منهما حرف المد واللين وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منوّن))[7] وعليه عامة البصريين [8] ، وهو رأي الخليل[9] والزجاج[10] وابن كيسان[11] وأبي الفتح ابن جنى[12] في أحد قوليه ، واختار هذا الرأي الأعلم الشنتمري (ت/٤٧٦هـ)[13] والسهيلي (ت/٥٨١هـ) [14] وابن الأنباري[15] وأبو البقاء العكبري[16]، وهو اختيار ابن يعيش إذ قال : ((واعلم أن الألف والياء حرفا إعراب بمنزلة الدال من زيد والراء من جعفر هذا مذهب سيبويه ...لأن حرفي التثنية من تمام الاسم ومن جملة صيغة الكلمة وصار كالهاء من قائمة والألف من حبلى ، لأن الألف والهاء زيدا لمعنى

---

[1] ينظر (الكتاب) ١ /١٧
[2] ينظر (الإنصاف) ٣٣/١
[3] التبيين ص/٢٠٣ ــ ٢٠٨ المسألة / ٢٢
[4] المرجع السابق ص/٢٠٩- ٢١٠ المسألة (٢٣)
[5] المرجع السابق ص / ٢٠٩ – هامش التحقيق
[6] ينظر : الفصل الثاني من الرسالة ، المسألة / ٥ : إعراب الأسماء الستة
[7] الكتاب ١٧/١-١٨
[8] ينظر (الإنصاف) ٣٣/١
[9] المرجع السابق ٣٣/١
[10] ينظر (علل التثنية) لابن جني ص/ ٤٩ تحقيق د / صبيح التميمي مراجعة د/ رمضان عبد التواب الناشر / مكتبة الثقافة الدينية ط/ ١٤١٣ ــ ١٩٩٢م .
الزجاج : هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن السري ابن سهل البغدادي النحوي يعرف بالزجاج ، نسبة إلى مهنة خرط الزجاج ،لزم ثعلب ولما قدم المبرد إلى بغداد تحول إليه ولازمه وجعل له كل يوم درهماً وداوم على ذلك ، واليه انتسب تلكيذه أبو القاسم الزجاجي، توفي سنة ٣١١هـ . صنف من الكتب (الأمالي في النحو) و(جامع المنطق) و (خلق الإنسان) و(خلق الفرس) و(شرح أبيات كتاب سيبويه) و(كتاب الاشتقاق) و(كتاب الأنواء) و(كتاب العروض) و(كتاب الفرق) و(كتاب فعلت و أفعلت) و(كتاب ما ينصرف وما لا ينصرف) و(كتاب المقصور والممدود) و(كتاب النوادر) و(كتاب الوقف والابتداء) و(مختصر في النحو) و(معاني القرآن في التفسير) .
[11] المرجع السابق ص/٤٩ ، و(شرح المفصل لابن يعيش) ٤ / ١٤٠
[12] ينظر (سر صناعة الإعراب) ابن جني ٦٩٥/٢ تحقيق/ حسن هنداوي دار القلم دمشق ط١٤١٣/٢ ــ ١٩٩٣م ، و(علل التثنية) ص/ ٥١
[13] **الأعلم الشنتمري** : هو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري ، النحوي الأندلسي ، ولد في شنتمرية سنة ٤١٠هـ ، ثم رحل إلى قرطبة فأخذ عن علمائها ، وأخذ عنه الحسين بن محمد الجياني ، توفي بأشبيلية سنة ٤٧٦هـ .له(النكت في تفسير كتاب سيبويه) و(شرح جمل الزجاجي) و(شرح حماسة أبي تمام) .
[14] ينظر (نتائج الفكر) ص/ ١٠٧ ، و (همع الهوامع) ١٧٧/١
[15] ينظر (الإنصاف) ٣٣/١ ، و (أسرار العربية) ص/٦٤
[16] ينظر (التبيين) ص/٢٠٩

التأنيث كما زيد حرف التثنية لمعنى التثنية ..))[١] وقال : ((وهذه الواو حرف الإعراب كما كانت الألف في التثنية كذلك))[٢] . وصححه الزبيدي [٣] . ويستدل هؤلاء على مذهبهم بأدلة :
أحدها : أنه اسم معرب ، ولكل معرب حرف إعراب كبقية الأسماء، فالإعراب غير المعرب والمعرب هو الذي يقوم به الإعراب و محل الشيء غير ذلك الشيء[٤] .
الثاني :ــ أن هذه الحروف زيدت للدلالة على التثنية والجمع فصارت من تمام الكلمة كالتــاء في (قائمة) والألف في (حبلى) ، وكما أن الألف والتاء حرفا إعراب فكذلك هذه[٥] .
الثالث : حرف الإعراب إذا سقط يختل المعنى وحروف المد هنا كذلك[٦] .
الرابع : أن هذه الأسماء لها حروف إعراب وهو الحرف الأخير عندما كانت مفــردة قبــل التثنية ، فكان لها حرف إعراب بعدها[٧] .
الخامس: أن الألف والنون يحذفان عند الترخيم ؛ لأن حكم الترخيم أن يحذف حرف الإعراب منه[٨] ، وإذا ثبت أنها حروف إعراب فالإعراب فيها مقدر[٩] كالأسماء الستة .

ورد ابن مالك حجج البصريين ((بلزوم ظهور النــصب فــي اليــاء وبلــزوم تثنيــة المنصوب والمجرور بالألف لتحرك الياء وانفتاح ما قبلها ، فأجاب أبو حيان [١٠] عن الأول : بأنهم لما حملوا حالة النصب على حالة الجر أجروا الحكم على الياء حكماً واحداً فكما قدروا الكسرة قدروا الفتحة تحقيقاً للحمل . وعن الثاني : بأن الموجب للقلب الفــرق ، وإن كــان القياس ما ذكر ، ولذلك لاحظه من العرب من يجري المثنى بالألف مطلقاً)) [١١] ولكــنهم ((عدلوا عن هذا القياس لإزالة اللبس ألا ترى أنك لو قلت : (ضرب الزيدان العمران) لوقع الالتباس ...)) [١٢] .

ثانياً : ومن أصحاب سيبويه من لا يقّدر عليها إعراباً، وفرّقَ بينها وبين الأسماء الستة من جهتين باعتبار أن هذه الحروف أفادت معنى هو التثنية والجمع بخلاف حــروف المــد فــي الأسماء الستة من جهة ، و باعتبار أن حروف الإعراب في الأسماء الستة هي لام الكلمة ، ولام الكلمة تحرك بحركة الإعراب ظاهرةً أو مقدرة من جهة أخرى[١٣] . ونسب لــسيبويه[١٤] وهو قول ثان لابن جني في (اللمع) : ((فالألف : حرف الإعراب وهــي علامــة التثنيــة وعلامة الرفع ... والياء حرف الإعراب وهي علامة التثنية وعلامة الجر والنصب))[١٥] .
ثالثاً : مذهب الكوفيين[١٦] أن الألف والواو والياء إعراب كالحركات بمنزلة الفتحة والــضمة والكسرة ، ونسبه العكبري[١٧] إلى قطرب والفراء ، في حين نسبه ابن الأنباري[١٨] إلى عامــة الكوفيين وإلى قطرب ، وزاد السيوطي[١٩] أنه لجمهور من المتأخرين منهم ابن مالك ، وهــو قول آخر لابن جني في (اللمع) إذ قال : ((فالألف : حرف الإعراب وهي علامــة التثنيــة

---

[1] شرح المفصل ابن يعيش ١٣٩/٤ـ١٤٠
[2] المرجع السابق ٣/٥
[3] ينظر (ائتلاف النصرة) ص/٣٠ المسألة/٣
[4] ينظر (التبيين) ص / ٢٠٤
[5] ينظر (الانصاف) ٣٥/١ ، و (شرح المفصل لابن يعيش) ١٤٠/٤
[6] ينظر (التبيين) ص/٢٠٥
[7] المرجع السابق ص/٢٠٥
[8] المرجع السابق ص/٢٠٥
[9] المرجع السابق ص/٢٠٩
[10] ينظر (التذييل والتكميل) ٢٩٢/١ـ٢٩٣
[11] الهوامع ١٧٨/١
[12] الإنصاف ٣٦/١
[13] ينظر(التبيين) ص/٢٠٩ــ ٢١٠
[14] ينظر (سر صناعة الإعراب) ٣٤١/١ .
[15] اللمع ص/٦١
[16] ينظر (ائتلاف النصرة) ص/ ٢٩
[17] ينظر (التبيين للعكبري) ص/٢٠٤
[18] ينظر (الأنصاف)١ /٣٣
[19] ينظر (الهوامع) ١٧٧/١

وعلامة الرفع ... والياء حرف الإعراب وهي علامة التثنية وعلامة الجـر والنـصب))[1] ، وهو اختيار الخوارزمي إذ قال : ((وأما الإعراب بالحرف ففي أربعـة مواضـع ، أحـدها: الأسماء الخمسة ... الموضع الثاني : التثنية ... الموضع الثالث : الجمع على حدّ التثنيـة وهو جمع السلامة بالواو والنون وبالياء والنون ، تقـول : جـاءني مـسلمون ، ورأيـت مسلمين ، ومررت بمسلمين))[2] و ابن الحاجب إذ قال: ((إنمـا إعـراب الجمـع الـصحيح بالحروف ، لأنه زيد في آخرة حروف علة مع بقاء صيغته فأشبه التثنية فأعرب كإعرابها ، وإنما أعرب المثنى بالحروف لأنه لما كثر مدلوله جعلوا إعرابه بشيء هو أكثر من إعـراب المفرد وهو الحروف))[3]

واستدل هؤلاء بحجج :

الأولى : أن هذه الحروف تتغير كتغير حركات الإعراب على حسب اختلاف العوامل الداخلة[4].

الثانية : أن سيبويه سماها حروف الإعراب؛ لأنها الحروف التي يعرب بها الاسم كما يقـال حركات الإعراب[5].

و رد ابن الأنباري حجج هذا المذهب في كتابه (الإنصاف) بما يغني عن إعادته هنا [6] .

رابعاً : قول الأخفش[7] ، والمازني(ت/٢٤٩هـ)[8] إنها دليل إعراب ، فإذا رأيت الألف علمت أن الموضع رفع ، وإذا رأيت الياء علمت أن الموضع نصب أو جرّ . وأخذ به المبرد فقال : ((والقول الذي نختاره ونزعم أنه لا يجوز غيره قول أبي الحسن الأخفش .. ولكنها دليـل على الإعراب ، لأنه لا يكون حرف إعراب ولا إعراب فيه ، ولا يكون إعراب إلا في حرف .. وقولنا : دليل إعراب ، إنما هو أنك تعلم أن الموضع موضع رفـع إذا رأيـت الألـف ، وموضع خفض ونصب إذا رأيت الياء ، وكذلك الجمع بالواو والنون ...))[9] ورد عليه ابـن جني[10] بأن حروف الإعراب بلا خلاف تفيد الرفع والنصب والجر ، وذلك في الأسماء الستة فقال: ((وبلغني أن أبا إسحاق قال منكراً على أبي الحسن أنها دليل إعـراب : إن الإعـراب دليل معنى ، فإذا كانت الألف تدل على الإعراب ،والإعراب دليل ، فقد احتاج الدليل إلى دليل ، وإذا احتاج الدليل إلى دليل فقد سقط المعنى المدلول عليه))[11] و ردّه ابن الأنباري[12] بأنه إن كانت هذه الحروف ، فإما أن يكون الإعراب في الكلمة أو في غيرها ، فـإن كـان فـي الكلمة فوجب أن تقديره في هذه الحروف لأنها أواخر الكلمة ، فتكون حروف إعراب وهـو قول البصريين ، وإن كانت تدل على إعراب في غير الكلمة فوجب أن تكون الكلمة مبنيـة ، وليس من مذهب أبي الحسن الأخفش وأبي العباس المبرد وأبي عثمان المازني أن التثنيـة والجمع مبنيان[13] .

---

[1] اللمع ص/٦١
[2] ينظر(التخمير) ٢٠٥/١ ، ٢٠٧
[3] الإيضاح ابن الحاجب ٥٣٦/١
[4] ينظر(ائتلاف النصرة) ص/٢٩
[5] ينظر(الإنصاف) ٣٤/١
[6] المرجع السابق ٣٧/١ - ٣٩
[7] ينظر(المقتضب) ٢/ ١٥٤ ، و(الإنصاف) ٣٥/١ ، و (أسرار العربية) ص/ ٦٤ ، و(التبيين) ص/ ٢٠٦
[8] ينظر (الإنصاف) ١ /٣٥ .
المازني : أبو عثمان بكر بن محمد بن حبيب بن بقيّة المازني ، من مازن شيبان ، أحد أئمة النحو المتقدمين من أهل البصرة ، ووفاته فيها سنة ٢٤٩ هـ . روى عن أبي عبيدة والأصمعي وأبي زيد ، وروى عنه المبرد و اليزيدي وجماعة ، كان إماماً في العربية متسع الرواية . له (ما تلحن فيه العامة) و(كتاب اللألف واللام) و(التصريف) و هو أشهرها شرحه ابن جني في (المنصف) .
[9] المقتضب ١٥٤/٢ــ ١٥٥
[10] ينظر(سر صناعة الإعراب) ٣٤٤/١
[11] المرجع السابق ٣٤٤/١ ــ ٣٤٥ ، وينظر (علل التثنية) ص/٦٤
[12] ينظر(الإنصاف) ٣٥/١ ، و(أسرار العربية) ص/ ٦٤
[13] ينظر(الإنصاف) ٣٥/١ ، و(أسرار العربية) ص/ ٦٤ ، و(التبيين) ص/ ٢٠٦

خامساً : أما الجرمي(ت/٢٢٥هـ) [1] فيرى أن الألف حرف الإعـراب ، وأن انقلابهـا هـو الإعراب . ورد هذا الرأي من أوجه :
أحدها : إن الانقلاب لو كان إعراباً لم يكن في المثنى والمجموع رفع [2] لأنه لا انقلاب معها ؛ فأول ما وقعت التثنية وقعت والألف فيها [3] وهذا يؤدي إلى أن يكون المثنى والجمع مبنيين وليس في مذهب أبي عمر الجرمي أن التثنية والجمع مبنيان في حال من الأحوال [4] .

الثاني : - ((أن هذا يؤدي إلى أن يكون الإعراب بغير حركة و لا حرف وهذا لا نظير لـه في كلامهم)) [5] .
الثالث : - ((أن الياء في التثنية والجمع ليست منقلبة عن حرف ، بل هو حـرف موضـوع ابتداء ، ... فإن أراد بالانقلاب تنقل الحرف من حال إلى حال قيل هذا لا يمنع من جعل هذه الحروف حروف إعراب ويكون الإعراب مقدراً)) [6] .
الرابع : - رد ابن جني فقال : ((ضعيف مدفوع ووجه فساده أنه جعل الإعراب في الجـر والنصب معنى لا لفظاً وفي الرفع لفظاً لا معنى فخالف بين جهات الإعراب في الاسم الواحد ، ألا ترى أن القلب معنى لا لفظ ، وإنما اللفظ هو المقلوب والمقلوب إليه)) [7] فتعقبـه أبـو حيان [8] بأن هذا غير لازم ، لأن صاحب هذا المذهب لم يقل إن الإعراب في حالة الرفع لفـظ فيلزمه اختلاف جهتي المعنى كما زعم ، ولكنه أراد أن الواو والألف فيهما في حال الرفـع حرفا إعراب ولا إعراب فيها ، وعدم الإعراب فيهما يقوم مقام الإعراب والتغيير يقوم مقام الإعراب وكذلك فهمه المبرد . وأيد ابن عصفور [9] رأي الجرمي فرد عليه ابـن مالـك فـي التسهيل [10] وأبطل مذهبه ، فتعقبه أبو حيان [11] كذلك وناقشه .
سادساً : ما نسبه ابن الأنباري [12] و العكبري [13] إلى الزجاج أنهما مبنيان ، وشبهة الزجاج في ذلك عنده تضمنه لمعنى الحرف ، فإذا قلت : قام الزيدان ، فأصله : قام زيد وزيد ، فلما تضمن الإسم معنى الحرف بني كما بني خمسة عشر لتضمنه معنى الحرف إذ أصله خمـسة وعشرة [14] وتابعه في ذلك السلسيلي(ت/٧٧٠هـ) [15] قال : ((كان في نفسي من سنين أنـه كان ينبغي أن يقال أن المثنى مبني على الحرف ثم أني رأيت ذلك مذهباً للزجاج)) [16] .
والذي يراه الباحث في هذه المسألة ما يأتي :
١. إن قول البصريين إنها حرف الإعراب وهي علامة الإعراب قول بعيد عن الـصواب ؛ لأن حرف الإعراب لا يحمل في ذاته دلالتين معاً فلا يكون حرفاً وحركة .

---

[1] ينظر(المقتضب) ١٥٣/٢ ، (الإنصاف) ٣٣/١ ، و (التبيين) ص/ ٢٠٤ .
الجرمي : أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي بالولاء ، أخذ عن الأصمعي و الأخفش ، وألف مختصراً لكتاب سيبويه سماه (الفرخ) ، وله مختصر يعرف باسمه (مختصر الجرمي) توفي سنة ٢٢٥ هـ .
[2] ينظر (التبيين) ص/٢٠٧
[3] ينظر(المقتضب) ١٥٣/٢
[4] ينظر(الإنصاف) ٣٥/١ ، و (أسرار العربية) ص/٦٤
[5] الإنصاف ٣٥/١
[6] التبيين ص/ ٢٠٨
[7] سر صناعة الإعراب ٣٤٦/١ ، وينظر (علل التثنية) ص/٦٦ــ ٦٧
[8] ينظر(التذييل والتكميل) ٢٨٩/٢
[9] ينظر(المقرب) ابن عصفور ص/٧١ــ ٧٣ تحقيق/عادل عبد الموجود دار الكتب العلمية ط١٩٩٩/١
[10] ينظر(التسهيل) ص / ١٣
[11] ينظر(التذييل والتكميل) ٢٩٠/٢ــ ٢٩٢
[12] ينظر (الأنصاف) ٣٣/١
[13] ينظر (التبيين) ص/ ٢٠١ المسألة / ٢١
[14] ينظر(التذييل والتكميل) ٢٨٧/١
[15] **السلسيلي :** هو أبو عبد الله محمد بين عيسى السلسيلي المصري ، نزل دمشق ، ومهر في العربية ، كان كثير المطالعة والمذاكرة توفي سنة ٧٧٠هـ . له (شفاء العليل في شرح التسهيل) و (أرجوزة في التصريف) .
[16] شفاء العليل في إيضاح التسهيل أبو عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي ٤٤/١ تحقيق/د. الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي المكتبة الفيصلية ط١٩٨٦/١ .

٢ . إن قول الكوفيين هو الأقرب في نظر الباحث ؛ لأنها في ذاتها حركات طويلة وليست من الصوامت ، وكونها كذلك سوّغ لها أن تكون حركة إعراب فتكون الألف والواو حركـــة للرفع والياء حركة للنصب والجرّ، وهو الرأي الشائع عند النحاة خاصـــة ال متـــأخرين منهم .

٣ . إن التثنية والجمع معان زائدة على بنية الكلمة ، وهذه الزيادة تقتضي مـــا يـــدل عليهـــا فناسبها زيادة الألف والواو والياء ، لأنه كلما كثر مدلول اللفظ جعلوا له ما يـــدل عليـــه في اللفظ وهو الحروف[١] .

---

[1] ينظر (الإيضاح) ابن الحاجب ١/ ٥٣٦

الفصل الثاني : الكلمة وأحوالها
المبحث الأول : المعرب والمبني
مسألة (٨): النون في المثنى والجمع الذي على حدّه :

اختلف النحويون في زيادة النون في التثنية والجمع . لماذا زيدت ؟ وظهر لي في المسألة تسعة مذاهب :
الأول : أن النون عوض من حركة الواحد ، وهو مذهب الزجاج[1] ولذلك تثبت مع الألف واللام كما تثبت الحركة ، وذكر ابن النحاس[2] أن هذا مذهبه في نون الجمع السالم . و رد ابن مالك هذا المذهب بأن الحروف الثلاثة نائبة عن الحركات قائمة مقامها في بيان مقتضى العامل فلا حاجة للتعويض[3] ، فتعقبه أبو حيان فقال : ((هذا بناء من المصنف على مذهبه في أن هذه الحروف هي للإعراب و سيأتي فساد هذا المذهب))[4] .
الثاني : أن النون عوض من التنوين وهو مذهب ابن كيسان (ت/٢٩٩هـ)[5] مستدلاً ((أن الحركة قد عوض منها التغيير والانقلاب في النصب والخفض ، وفي الرفع قام ترك العلامة مقام العلامة ، أما التنوين فلم يعوض منه شيء ، فلذلك كانت النون عوضاً منه ولذلك حذفت للإضافة كما يحذف التنوين))[6] و ردّ ابن جني[7] هذا الرأي لأنه لم يعوض من الحركة شيئاً، وبمثله ردّ الجرجاني(ت/٤٧١هـ) [8] ، و رد ابن مالك هذا أيضاً بثبوت النون فيما لا تنوين في واحده نحو : يا زيدان و لا رجلين فيها [9] ، وتعقبه أبو حيان[10] بأن هذا بناء عارض ثم رد هذا المذهب بقوله : ((ويرد هذا المذهب أيضاً بثبوت النون في تثنية ما لا ينصرف نحو : أحمران وليس في المفرد تنوين لتكون النون عوضاً منه))[11] .
الثالث : أنها عوض من الحركة والتنوين ، وهو رأي المبرد[12] وجمهور البصريين، ونسبه أبو حيان[13] إلى أبي علي الفارسي وابن ولاد (ت/٣٣٢هـ)[14] ، واختاره الزمخشري فقال : ((والأخرى عوضاً مما منع من الحركة والتنوين الثابتين في الواحد ..))[15] وابن يعيش فقال : ((.. وأنت إذا ثنيته بضم غيره إليه أمتنع من الحركة والتنوين ، ولم تزل التثنية ما كان له بحق الاسمية والتمكن فعوض النون من الحركة والتنوين ..))[16] .
ويستدل على هذا المذهب من وجهين :

---

[1] ينظر(التذييل والتكميل) ١/ ٢٩٥
[2] ينظر (إعراب القرآن) لأبي جعفر النحاس ١٧١/١ تحقيق/د. زهير غازي زاهد عالم الكتب /مكتبة النهضة ط٣/ ١٩٨٨م
[3] ينظر(التذييل والتكميل) ٢٩٥/١ ، و (الهمع) ١/ ١٧٩
[4] التذييل والتكميل ٢٩٥/١
[5] ينظر (الهوامع) ١٧٩/١
[6] التذييل والتكميل ٢٩٦/١
[7] ينظر(سر صناعة الإعراب) ١٥٠/٢
[8] ينظر (المقتصد شرح الإيضاح) الجرجاني ١٩١/١ تحقيق/ د. كاظم بحر المرجان منشورات وزارة الثقافة والإعلام دار الرشيد – العراق ١٩٨٢ م . .
الجرجاني : أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني ، عالم بالنحو واللغة والبلاغة ، له فيها مؤلفات جليلة القدر ، أخذ عن ابن أخت الفارسي محمد بن الحسن بن عبد الوارث بجرجان ، توفي سنة ٤٧١ هـ . له(دلائل الإعجاز) و(أسرار البلاغة) و(إعجاز القرآن) كما ألف في النحو كتاب (العوامل) و(الجمل) وشرحها ، وشرح(الإيضاح) لأبي علي الفارسي سماه (المغني) في ثلاثين مجلدا ، وله شرح آخر مختصر اسمه (المقتصد) .توفي سنة ٤٧١هـ.
[9] ينظر (التذييل والتكميل) ٢٩٦/١
[10] المرجع السابق ١ /٢٩٦
[11] المرجع السابق ١ /٢٩٦
[12] ينظر(المقتضب) ٥/١ ، ١٥٣/٢
[13] ينظر (التذييل والتكميل) ٢٩٦/١
[14] **ابن ولاد:** أحمد بن محمد بن الوليد التميمي أبو العباس المعروف بابن ولاد المصري النحوي توفي سنة ٣٣٢هـ . له (الانتصار لسيبويه على المبرد) و(كتاب المقصور والممدود) .
[15] المفصل ص/٢٢٣
[16] شرح المفصل ابن يعيش ١٤٠/٤

((الأول : أن الاسم مستحق للحركة والتنوين ، وقد تعذرا في الثنية والجمع ، والنون صالحة أن تكون عوضاً منهما .))[1]
الثاني :أن النون تثبت في النكرة المنصرفة ، وتسقط في الإضافة كما يسقط التنوين[2] وثبوت الشيء في موضع وحذفه في موضع آخر ليس بعبث ، بل لعلة اقتضت ذلك ، وليس إلا ما ذكرنا[3] .
ووصف ابن عصفور هذا المذهب بأنه فاسد وأن فيه تناقضاً ((لأنه يلزم إثباتها في الإضافة من حيث هي عوض من الحركة وحذفها من حيث هي عوض من التنوين ،وكذلك يلزم مع الألف واللام))[4] ورده ابن مالك[5] بما رد به كونها عوضاً من الحركة وحدها .
الرابع: أنها ليست بعوض من الحركة ولا من التنوين و لا منهما معاً ، وإنما هي زيادة في الآخر ليظهر فيها حكم الحركة التي كان ينبغي أن تكون في التثنية والجمع تارة وحكم التنوين أخرى ، ونسبه أبو حيان[6] إلى ظاهر قول سيبويه : ((و اعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان الأولى منهما حرف المد واللين وهو حرف الإعراب ... وتكون الثانية نوناً كأنهما عوض لما منع من الحركة والتنوين وهي النون وحركتها الكسر ...))[7] واختاره ابن عصفور فقال : ((فإذا بطلت هذه الذاهب لم يبق إلا أن تكون زيدت في الآخر ليظهر فيها حكم الحركة تارة وحكم التنوين أخرى))[8] .
الخامس : أن النون قد تكون عوضاً من الحركة والتنوين الذي في المفرد فيما فيه حركة وتنوين حال إفراده نحو: (الرجلان مسلمان) ، وقد تكون عوضاً من التنوين وحده عند الاضافة نحو: قام غلاما زيد ، وقد تكون عوضاً من الحركة وحدها عند النداء نحو : يا رجلان ، وهذا مذهب ابن جني[9] و الجرجاني[10] واختاره ابن الحاجب فقال : ((والوجه أنها كالحركة في موضع ، وكالتنوين في موضع ، ومثلهما في موضع . فإذا قلت : رجلان كانت عوضاً من التنوين والحركة معاً ، فإذا قلت : الرجلان كانت عوضاً من الحركة ، وإذا قلت : غلاماً زيد كانت عوضاً عن التنوين..))[11] ، وعلق أبو حيان على هذا فقال : ((قال بعض أصحابنا : وهذا كله تخليط))[12] وهو كما قال ، فلو فرضنا أن النون في (رجلان) عوض عن التنوين فقط ؛ لإنابة الحرف مناب الحركة وهي الضمة ، فإن النون في (الرجلان) ليست عوضاً عن شيء لأنه لا تنوين في المعرف بـ (أل) ما يجعلنا نتساءل عن وظيفة هذه النون في المعرف بـ (أل) ، أما في (غلامازيد) فلا نون ولا تنوين فضلاً عن وجودعوضٍ ومعوّض عنه .
السادس : أنها عوض من تنوينين فصاعدا وهذا رأي ثعلب (ت/٢٩١هـ) فإذا قلت : زيدان ، فالنون عوض من التنوينين في زيدٍ و زيدٍ ، وإذا قلت : زيدون ، فالنون عوض من التنوينات في زيدٍ و زيدٍ وزيدٍ[13] ورده ابن عصفور لأنه لا يجوز أن يعوض حرف من حرفين فأكثر ، وأن هذا لا نظير له في كلامهم[14] .

---

1 التبيين ص/٢١٢ المسألة (٢٤) ، وينظر (اللباب) ١/ ١٠٥
2 ينظر (اللباب) ١/ ١٠٥
3 ينظر (التبيين) ص/٢١٢
4 الشرح الكبير ١٥٥/١
5 بنظر (التذييل والتكميل) ١ / ٢٩٧
6 ينظر (ارتشاف الضرب) ٢٦٥/١
7 الكتاب ١٧/١-١٨
8 الشرح الكبير ١٥٦/١
9 ينظر(سر صناعة الإعراب) ١٣٠/٢
10 ينظر(المقتصد) ١٩٠/١ ، ١٥٦/١
11 الإيضاح ابن الحاجب ٥٣٠/١
12 التذييل والتكميل ٢٩٧/١
13 ينظر(الشرح الكبير) ١٥٤/١
14 المرجع السابق ١٥٥/١

السابع : أن النون دخلت ليفرق بها بين ألف التثنية و ألف النصب في الواحد وهو مـذهب الفراء (ت/٢٠٨هـ)[1] ، و رده ابن جني وذكر وجوه كثيرة تفسده وتشهد ببطلانه[2] .
الثامن : ما ذهب إليه الخوارزمي حين قال : ((النون في التثنية و جمع السلامة عوض من التنوين في المعنيين وهو كبس الفرجة المتوهمة في موصل الكلمتين بحرف خفيف ... وقال : و أنما لم يجز اجتماع النون بالإضافة لأنها كما ذكرنا لكبس الفرجة المتوهمة في موصـل الكلمتين ، وعند الإضافة لا يمكن كبس تلك الفرجة لارتفـاع الفرجـة بـائتلاف الكلمتـين وصيرورتهما بمنزلة كلمة واحدة ...))[3] وتابعه ابن مالك مع اختلاف في الأسـلوب قـال : ((النون رافعة لتوهم الإضافة أو الإفراد))[4] فوظيفتها وظيفة التنوين وليست هـي التنـوين نفسه . ولكننا نلاحظ الخوارومي يستخدم ألفاظاً غير مألوفة في سياق الدرس النحوي القديم نحو : الكبس ، والفرجة، الخلا ، والمشارفة ... و إنما تعود النحاة في مثل هذه التحاليل أن يقولوا : ((الإضافة تقتضي الاتصال لأن المضاف إليه داخل في المضاف ، والنـون تفـصل الاسم مما بعده ، فكان إثباتها مع الإضافة نقضاً للغرض بالإضافة)) [5]
التاسع: زاد السيوطي أن النون ((هي التنوين نفسه لأن الأصل بعد تحقق العلامة للتثنيـة و الجمع أن تنتقل إليه الحركة والتنوين ، فامتنعت الحركة للإعلال ، و لم يمتنع التنوين ولكنه لزم تحريكه لأجل الساكنين فثبت نوناً ، نقله ابن هشام الخضراوي[6]))[7] و نسبه أبو حيـان إلى الفراء[8] .

والذي نلاحظه أن قول الخوارزمي و ابن مالك وكذلك ابن عصفور هـو رأي باسـتدلال غير مباشر، إذ لو استبعدت النون لانتهت الكلمة بحركة طويلة مـا يـوهم بإضـافتها ، أو يتوجب قلبها ياءً لأنها رابعة فصاعداً . ومن رأى أنها عوض من حركة واحدة يلزمه إشباع الأولى وقلب الثانية نوناً ولم يقل أحدٌ أن الحرف يكون عوضاً من حركة واحدة . وكـذلك إذا كانت عوضاً من الحركة والتنوين فانه ينتقض بالممنوع من الصرف لأنه لا يدخله التنوين ، وينتقض بالمقصور والمنقوص نحو: قاضيان ومصطفيان .

ولعل أقرب الآراء إلى الباحث هو القول إنها زيادة في آخر الكلمة تستوجب الوقف بعـد إطالة الصوت المتولد من حرف المدّ السابق لها ، وهي وقفة يرتاح عندها الـنفس لأنـه لا يبتدأ بساكن ولا يوقف على متحرك وهو ما ألمح إليه سيبويه[9] في قوله السابق .

---

[1] وينظر (سر صناعة الإعراب) ١٣٩/٢ ، و(التبيين) ص/٢١١
[2] المرجع السابق ١٣٥/٢ـ ١٣٩
[3] التخمير ٣١٨/٢ ـ ٣١٩
[4] التسهيل ابن مالك ١٣/١ تحقيق / محمد كامل بركات دار الكاتب العربي ط١٩٦٨/١
[5] شرح المفصل ابن يعيش ٧/٥
[6] **ابن هشام الخضراوي** : أبو عبد الله محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي التونسي ، كان رأساً في العربية ، أخذها عن ابن خروف و الرندي و الشلوبيني ، وأخذ القراءات عن أبيه . توفي بتونس سنة ٦٤٦هـ ، له(المسائل النخب) و(الإفصاح بفوائد الإيضاح) و غيرهما .
[7] الهوامع ١٨٠/١
[8] ينظر(ارتشاف الضرب) ٢٦٥/١
[9] ينظر (الكتاب) ١ / ١٧ ـ ١٨

الفصل الثاني : الكلمة وأحوالها
المبحث الثاني : مسائل في الممنوع من الصرف
المسألة (٩) : شَبَهُ الفعل

لا يخلو الاسم من أن يكون معرباً أو مبنياً ، فإن أشبه الحرف بني وسمي غير متمكن ، وإن لم يشبه الحرف أعرب وسمي متمكناً . وهو قسمان : متمكن أمكن وهو المنصرف ، ومتمكن غير أمكن وهو الممنوع من الصرف .

وقد ذهب أكثر العلماء إلى أن سبب المنع من الصرف[١]هو مشابهة الاسم للفعـل ، و ليس المقصود بالمشابهة بينهما اتفاق الاسم والفعل في المادة اللغوية نحو : ذهب ، مـذهب ، وذاهب ، وذهاب ...إلخ ، و أنما تكون في أوجه مخصوصة تتبعهـا النحـاة بالاسـتقراء والإحصاء ووصفوا لها علامات وضوابط [٢] فمتى وجد قسم منها في الاسم منع التنوين الذي هو علامة القوة و الوسيلة لخفة النطق ، فمدار الأمر عندهم قائم على مبدأ الخفة والثقـل، فالفعل عندهم أثقل من الاسم فما شابه الفعل في الثقل حرم التنوين و ما لم يـشابهه كـان خفيفاً متصرفاً .

قال سيبويه: ((اعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض فالأفعال أثقل من الأسماء ... واعلم أن ما ضارع الفعل المضارع من الأسماء في الكلام ووافقه في البناء أجرى لفظه مجرى ما يستثقلون ومنعوه ما يكون لما يستخفون وذلك نحو أبيض وأسود وأحمر، فهذا بناء أعلـم وأذهب ، فيكون في موضع الجر مفتوحاً))[٣] ، وهو قول المبرد[٤]، وسئل أبو حـاتم[٥] فـي مجلس له ((لم نصبوا مالا ينصرف من الأسماء في موضع الجر ؟ فقال : شبهوه بالفعـل والفعل لا يدخله الجر ...))[٦] وقول الزجاج[٧] وابن السراج[٨] العكبري[٩] ، واختاره ابن يعيش : ((فإن مدار هذا الباب على شبه مالا ينصرف بالفعل في الثقل حتى جرى مجراه فيه ولـذلك حذف التنوين ممالا ينصرف لثقله حملاً علـى الفعـل ..))[١٠] وابـن الحاجـب[١١] والجنـدي (ت/٧٠٠هـ)[١٢] .

رفض الخوارزمي بشدة هذه العلة ، واستعمل في رفضه عبارات قاسية إذ قـال : ((وهذه أشياء ضعيفة تتفرق هباءً منبثاً برائحة مطالبة وشبه معارضة ..لم يمنع الاسم الجـر إذا شابه الفعل))[١٣] وقال: ((وقالوا إنما يعاد الجر إلى غير المنـصرف عنـد ورود الـلام

---

[1] المقصود بالصرف هو التنوين وحده، وقال آخرون هو التنوين والجر ، ينظر المسألة / ١١ [الاختلاف في حقيقة الصرف] في كتاب (مسائل خلافية في النحو) ص/١٠٦ .
[2] ينظر (إحياء النحو) إبراهيم مصطفى ص/١٦٤- ١٦٥ دار الكتاب الإسلامي – القاهرة ط١٤١٣/٢-١٩٩٢م
[3] الكتاب ٢١/١
[4] ينظر(المقتضب) ٣٠٩/٣
[5] **أبو حاتم السجستاني** : هو سهل بن محمد بن عثمان السجستاني ، ممن سكن البصرة ، كان إماماً في علوم القرآن واللغة والشعر ، قرأ كتاب سيبويه على الأخفش مرتين ، وروى عن أبي عبيدة وأبي زيد والأصمعي ، توفي سنة ٢٥٠ هـ. له (إعراب القرآن) و(لحن العامة) و(القراءات) وغيرها .
[6] مجالس العلماء للزجاجي ص/١٨٧ المجلس (١١٥) تحقيق / عبد السلام هارون مكتبة الخانجي ط١٤٠٣/٢ـ ١٩٨٣م .
[7] ينظر(ما ينصرف ومالا ينصرف) ص/٤
[8] ينظر(الأصول) ٧٩/٢
[9] ينظر (التبيين) ص/١٦٤ المسألة (١١) قسم الاسم ، و ينظر(اللباب) ٥٠٠/١
[10] شرح المفصل ابن يعيش ٥٧/١
[11] ينظر(الإيضاح) ابن الحاجب ١٢٥/١
[12] ينظر(الإقليد شرح المفصل) للجندي تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر ٢٤٦/١ تحقيق/ د. محمود أحمد علي أبو كته الدراويش . جامعة الإمام محمد بن سعود ط١ /٢٠٠٢م .
الجندي : هو تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجندي ، كان حنفياً ، له(شرح المصباح للمطرزي) وسماه المقاليد ، و(عقود الجواهر في علم التصريف) ، و(شرح الكافية في النحو) و(الإقليد شرح المفصل) توفي سنة ٧٠٠هـ.
[13] التخمير ٢١٨/١

والإضافة ، لأنه بورود أحدهما يستفحل الاسمية ويضعف معنى الفعل ، وهذه حجة سخيفة))[1] .

ما المراد بشَبَه الفعل ؟ وكيف يتحقق ؟ وبم يزول ؟

مدار الأمر على مبدأ (الأصل والفرع) ؛ فجمهور النحاة[2] يرون الأصل هو الاسم ، والفعل فرع قال الزجاج : ((فأما الجر والخفض فإنما امتنع في ما لا ينصرف من قبل أن ما لا ينصرف فرع كما أن الأفعال فرع على الأسماء لأن الاسم قبل الفعل وقد أشبه ما لا ينصرف الفعل))[3] ويستدلون على ذلك من جهات :

الأولى : أن الفعل مشتق من المصدر وهو اسم ، والمشتق ثان للمشتق منه .

الثانية : أن الفعل يخبر به فقط ، والاسم يخبر به ويخبر عنه والأدنى فرع على الأعلى .

الثالثة : أن الأفعال تحدث من مسميات الأسماء ، والحادث متأخر عن المحدث[4] . وما دام أن بعض الأسماء قد تجرأت أن تخرج عن أصلها وتتشبه بالأدنى والأقل فقد انحرفت ومالت وعدلت عن الطريق الذي تسلكه الأسماء وقد قيل : ((من تشبه بقوم فهو منهم))[5] .

ويتحقق هذا الخروج عن الأصل إذا وُجد في الاسم علتان تدل على أنه فرع ، وكانت إحدى هاتين العلتين راجعة إلى لفظه والأخرى إلى معناه ، فإنه حينئذ يكون قد أشبه الفعل لأن الشيء إذا أشبه الشيء وقوي هذا الشبه فإنه يأخذ حكم ما أشبهه ، فإذا أشبه الاسم الفعل في علتين فرعيتين ترجع إحداهما لمعناه والأخرى للفظه قوي شبهه بالفعل فأخذ حكمه وهو امتناعه من التنوين ومن الجر[6] أو كانت فيه علة تقوم مقامهما تجعله غير أمكن في اسميته فيقطع عنه ما ليس في الفعل وهو التنوين الذي هو دليل فحولة الاسم وعلامة الأمكن عندهم و الأخف[7] .

ولهذا قسم النحاة الأسماء المعربة على قسمين :

قسم ثقيل وهو غير المنصرف ، والآخر المنصرف وهو الذي يحتمل زيادة التنوين ... كما أن تعليلات النحاة تشير إلى أن ما يكثر في الكلام يكون منصرفاً وما لا يكثر يكون غير منصرف ؛ لأنه أشبه الفعل في هذه الناحية والأسماء غير المنصرفة بالقياس إلى المنصرفة قليلة .

فمدار كل ذلك على الخفة والثقل الذي مداره على الكثرة والقلة ، فالمعارف أقل من النكرات ، لأن النكرات أصل ثم يدخلها التعريف وغيره . ثم إن الممنوع من الصرف يتعلق بالعلم ، ولا دخل للمعارف الأخرى فيه ، فإن الضمائر ، وأسماء الإشارة ،والأسماء الموصولة ، والمعرف بالنداء وهو النكرة المقصودة كلها مبنيةٌ ، ومنع الصرف متعلق بالمعربات ، وأن المعرف بأل والمضاف يجران بالكسرة ولا ينونان أصلاً ، فلا مدخل لهما بالمنع من الصرف ، فهو إذن متعلق بالعلم وحده من دون سائر المعارف[8] .

((فخلاصة ما ذهب إليه النحاة أن الممنوع من الصرف ثقيل بخلاف المنصرف ، وليس الثقل متأتياً عن كثرة في حروف الاسم ولا عن ثقل النطق ، فقد يكون الاسم قليل الحروف وهو ممنوع من الصرف ؛ وقد يكون من أطول الأبنية فينصرف))[9] وقد ذكر ابن يعيش ستة أسباب تجعل الأفعال أثقل من الأسماء منها : ((أن الاسم أكثر من الفعل ،وقد يستغني الاسم عن الفعل ، وإذا ثبت أنه أكثر في الكلام كان أكثر استعمالاً ، وإذا كثر استعماله خف

1 المرجع السابق ١ / ٢١٩
2 ينظر (أسرار العربية) ص/٢٢٢
3 ما ينصرف و ما لا ينصرف للزجاج ص/ ٤ تحقيق/ هدى محمود قراعة مكتبة الخانجي ط ٣/ ٢٠٠٠م .
4 ينظر (اللباب) ٥٠١/١ ، و (شرح ابن يعيش) ٥٧/١ ــ ٥٨
5 ينظر (سنن أبي داؤود) باب (لبس الشهرة) رقم الحديث / ٤٠٣١ ، و(المعجم الأوسط) للطبراني ٢١٨/١٨ رقم الحديث / ٨٣٢٧ ، وصححه الألباني في (صحيح سنن أبي دؤود) ٢/ ٥٠٤ مكتبة المعارف ـ الرياض ط١/ ١٤١٩ ـ ١٩٩٨م .
6 ينظر (أوضح المسالك) ١٠٦/٤
7 ينظر (ما ينصرف وما لا ينصرف) ص/ ٣
8 ينظر (معاني النحو) د/ فاضل السامرائي ٢٨٤/٣ ، ٢٨٦ ـ ٢٨٧ دار الفكر للطباعة والنشر ط١ /٢٠٠٠ م .
9 المرجع السابق ٢٩٢/٣

عن الفعل ، وإذا ثبت أنه أكثر في الكلام كان أكثر استعمالاً ، وإذا كثر استعماله خف على الألسنة ... والفعل يقتضي فاعلاً فصاركالمركب . والاسم سمة على المسمى لا غير فهو مفرد والمفرد أخف من المركب))[1] وقد أجمع النحاة على أنه يزول هذا الحكم عنه إذا أضيف أو دخله لام التعريف ، ولكنهم اختلفوا في السبب الذي اقتضى إعادة الجر إليه لوجهين :

أحدهما : ((أن القصد أن يمنع بعض ما لا يكون في الفعل لا كله ، فمنع الجر في بعض الأحوال دون جميعها لئلا يجري مجرى الفعل في تعريه من الجر في كل حال))[2]

والآخر : أن الجر إنما منع لشبه الفعل ، وبالإضافة ولام التعريف زال الشبه ؛ ((لأن لام التعريف والإضافة أشد تغييراً للاسم من حروف الجر، فيكونان أقوى في الإبعاد عن الفعل لجعلهما النكرة معرفة بخلاف حرف الجر))[3] ، ويرفض عبد القاهر الجرجاني[4] هذا التعليل ، وتابعه في ذلك الجندي[5] ، وقولهم أن الألف واللام يبعد الاسم عن شبهه بالفعل بإحداثه معنى التعريف الذي لا يتصور ، مما لا يعول عليه ولا يلتفت إليه ، لأن الشبه لا يزول إلا بزوال ما ثبت به الشبه وتعري الاسم مما ليس بمثبت للشبه ، فلا يكون زوال التعري منهما مزيلاً للشبه[6] .

ويرى الباحث أن علة تسميته بالمنصرف كونه يأخذ جميع حركات الاسم من ضم وفتح وكسر وهو من الانصراف الذي هو عكس المكوث ، وقد ربطها النحاة بمبدأ الخفة والثقل؛ لأن الثقيل ألزم في مكانه وأثبت وأرسخ ، والخفيف أكثر تحوّلاً وتغيراً وتصرفاً .

فالفعل يحتاج إلى الاسم ولا يستطيع الاستغناء عنه وليس كذلك الاسم . ثم إنه لكل فعل فاعل ولكل حدثٍ محدث ، ولا يكون الفاعل إلا اسماً ، والأفعال قد تؤخذ من لفظ أحداث الأسماء ، ويتفرع عن كل فعل أكثر من خمسة أسماء مشتقة ، فكثرت الأسماء وقلّت الأفعال ، فقد ذكروا أن أبنية الأسماء تبلغ ألف مثال ومائتي مثال وعشرة أمثلة[7] ، أما أبنية الفعل فقليلة ، فالثلاثي له ثلاثة أوزان : فعَل ، وفعِل ، وفعُل ثم فُعِل ، والرباعي المجرد له وزن واحد هو(فعلل) ، ومزيد الثلاثي له اثنا عشر وزناً ، ومزيد الرباعي له ثلاثة أوزان ، والملحقات قليلة . فدلّ على أن الاسم أخف من الفعل ولهذا لحقه التنوين الذي هو علامة للأمكن والأخف[8] .

كل هذه الأسباب وغيرها جعلت الأصل في الاسم أن يكون منصرفاً ، ولكن بعض الأسماء جنحت وخرجت عن هذا الأصل وذهبت تتشبه بالفعل الذي هو أدنى وأقل ، فمنعت من أهم خصائصها وهو التنوين .

---

1 شرح المفصل لابن يعيش ٥٧/١
2 المقتصد ٩٦٧/٢
3 الإقليد ٢٤٨/١
4 المقتصد ٩٧٠/٢
5 الإقليد ٢٤٨/١- ٢٤٩
6 المرجع السابق ٢٤٨/٢ ــ ٢٤٩
7 ينظر (المزهر في علوم اللغة) السيوطي ٤/٢
8 ينظر (الكتاب) ١ / ٧

الفصل الثاني : الكلمة و أحوالها
المبحث الثاني : مسائل في الممنوع من الصرف
المسألة (١٠) : كم علل منع الصرف

في مسألة سابقة[1] ذكرنا أن علل الممنوع من الصرف فرعية ـ كما يقول النحاة ـ فالفعل فرع على الاسم ، والتعريف فرع على التنكير لأن التنكير أصل ،والجمع فرع من الواحد لأن الواحد أصل ، والتأنيث فرع من التذكير وهكذا[2] ، ولكنهم اختلفوا في عدد علل منع الصرف ، و ظهر لي في المسألة أربعة آراء :

الأول : تفرّد به الخوارزمي في(التخمير)، حيث ردّ جميع علل المنع من الصرف ، وجعل هذا الباب راجعاً إلى قاعدتين فقط هما ـ على حد تعبيره ـ الحكاية و التركيب فقال : ((اعلم أن كلام النحويين في باب مالا ينصرف مخبّط ... فمدار الأمر في باب مالا ينصرف على حرفين على الحكاية وعلى التركيب ...))[3] وأخذ يسخّر كل علل الممنوع من الصرف ويلويها لتندرج تحت هاتين القاعدتين ؛ فخالف بهذا جمهور النحاة ، واستقل برأيه الخاص، وأخذ يردّ كل العلل بردود تغلب عليها طابع الخشونة والقسوة على نحو قوله : (كلام النحويين مخبط) ، (وهذا إجماع باطل) ، (وهذه أشياء ضعيفة تتفرق هباءً منبثاً برائحة مطالبة وشبه معارضة . .) إلى غير ذلك من عبارات تهكمية أساء فيها إلى إجتهادات العلماء . مما جعل بعض النحاة يرد عليه بمثل أسلوبه ، على أن كثيراً منهم ترفع عن الردّ عليه [4] وممن رد عليه الزبيدي فقال : ((وقال بعضهم إنما العلل اثنتان : الحكاية ، و التركيب ، فالحكاية وزن الفعل مع الوصل نحو : أعلم وأجهل ، ومع العلمية نحو : يزيد ويشكر ... وفيه نظر ؛ لأنه لا يتناول نحو : أحمر وأفعل علماً ، وأما التركيب ففي البواقي ... وفي كلها نظر))[5] .

الثاني : رأي عبد القاهر الجرجاني أنها ثمانية أسباب حيث حذف منها الألف والنون الزائدتين قال : ((فالأسباب على الحقيقة ثمانية وإنما جعلوها تسعة رغبة في التقريب ، وذلك مذهب مستقيم))[6] .

الثالث : وهو أكثرها شهرة ، وأبعدها صيتاً ، وعليه جمهور النحاة بصرية وكوفية . وعلل منع الصرف عدها الجمهور تسعاً منهم ابن السراج[7] وأبو علي الفارسي[8] واختاره الزمخشري قال : ((.. والاسم يمتنع من الصرف متى اجتمع فيه اثنان من أسباب تسعة أو تكرر واحد منها))[9] وابن يعيش إذ قال: ((فإذا اجتمع في الاسم علتان فرعيتان من العلل التسع أو علة واحدة مكررة فإنه يشبه الفعل فحينئذ منع الصرف))[10] وابن الحاجب قال: ((غير المنصرف ما فيه علتان من علل تسع أو واحدة منها تقوم مقام العلتين))[11] وابن

---

[1] ينظر الفصل الثاني : المسألة / ٩ : شبه الفعل
[2] ينظر (الإيضاح) لابن الحاجب ١٢٦/١ ــ ١٢٨
[3] التخمير ص/ ٨٣
[4] المرجع السابق ص/٨٣ قسم الدراسة
[5] ائتلاف النصرة ص/١٠١ المسألة (١١٩) قسم الأسماء
[6] المقتصد ٩٦٥/٢
[7] ينظر(الأصول) ٧٩/٢
[8] ينظر(المسائل العسكريات) ص/ ١٢٤ ، و(المقتصد) ٩٦٣/٢
[9] المفصل ص/٤٤
[10] شرح المفصل ابن يعيش ٥٨/١
[11] شرح المقدمة الكافية ٢٥٨/١

عصفور[١] والسيوطي[٢] والموصلي[٣] ، و العلل التسع هي : العدل ، والتعريف ، والصفة ، و العجمة ، والتركيب ، والتأنيث ، وزيادة الألف والنون ، ووزن الفعل ، والجمع الذي لا نظير له في الآحاد . والعلة التي تقوم من هذه العلل مقام العلتين هي التأنيث الـلازم ، والجمـع الذي لا نظير له في الآحاد[٤] وقد نظمها بهاء الدين بن النحـاس النحـوي(ت/ ٦٩٨هـ)[٥] فقال[من البسيط] :

موانعُ الصرف تسـعٌ إن أردت بها   عونـاً لتبلـغ في إعرابـك الأملا
اجمعْ وزنْ عـادلاً أنثْ بمعرفـةٍ   ركبْ وزدْ عجمةً فالوصف قد كَمُلا

وقال بعضهم[٦][من الطويل] :

موانع صرف الاسم تسعٌ فهاكهـا   منظمةً إن كنت في العلم ترغب
هي العدل والتأنيث والوصف عجمة   وزائدتا فعلان جمـع مركّـب
و ثامنها التعريف والوصف تاسـع   وزاد سواها باحـث يتطلّـب

الرابع : ((وعد السيرافي[٧] عشر علل لمنع الصرف فزاد شبه التأنيث كما إذا سمي بما فيه ألف الإلحاق))[٨] ومنهم من زادها الحمل على الموازن كما قال أبو علي الفارسي في (سراويل) إنما لم ينصرف لأنه أعجمي حملاً على موازنه في العربية كمصابيح قال : ((فإن كان يمنع صرفها فلا وجه يعتد به غير مشابهة الجمع فقد اجتمع فيه العجمة والتأنيث والطول))[٩] وقال ابن هشام :((وسراويل ممنوع من الصرف مع أنه مفرد ؛ فقيل أنه أعجمي حمل موازنه من العربية ، وقيل : أنه منقول عن جمع سروالة . ونقل ابن الحاجب أن من العرب من يصرفه ، و أنكر ابن مالك عليه ذلك)) [١٠] و رد عليه الأشموني[١١] فقال : ((ومن النحويين من زعم أن سراويل عربي وأنه في التقرير جمع سروالة سمي به المفرد ، و رد بأن سروالة لم يسمع ، و أما قوله: [عليه من اللؤم سروالة *....][١٢] فمصنوع من لا حجة فيه . وذكر الأخفش أنه سمع من العرب من يقول سروالة ويرد هذا القول أمران : أحدهما : أن سروالة لغة في سراويل لأنها بمعناه فليست جمعاً لها كما ذكره في شرح الكافية . والآخر النقل لم يثبت في أسماء الأجناس وإنما ثبت في الأعلام))[١٣] .

وقد نظمها بعضهم[١٤] فقال : [من الطويل]

موانع صرف الاسم عشر فهاكها   ملخصة إن كنت في العلم تحرص
فجمع وتعريفٌ وعـدلٌ وعجمةٌ   ووصفٌ وتأنيثٌ ووزنٌ مخصص
وما زيد في عدة وعمـران فانتبه   وعاشرها التركيب هذا ملخـص

ويرى الباحث أن عدّها تسعاً هو الأرجح لديه والأقرب للصواب ، ويكفي أنه أمرٌ اجتمع عليه البصريون والكوفيون .

---

1 ينظر(المقرب) ص/٣٥٧
2 ينظر(الهوامع) ٩٤/١ ، و(الأشباه والنظائر) ٣٩/٢
3 ينظر(شرح كافية ابن الحاجب) للموصلي ١١٣/١
4 ينظر(الشرح الكبير) ٢٠٨/٢ ، و (أسرار العربية) ص/٢٢٢
5 لبهاء الدين بن النحاس في (شرح ملحة الإعراب) ص/ ٢٦٥ (الهامش) تحقيق وتعليق/ بركات يوسف هبود المكتبة العصرية ط٢/ ١٤٢٠ـ ١٩٩٩م .
6 لتاج الدين بن مكتوم في (الأشباه والنظائر) ٢ / ٤٠
7 **السيرافي** : أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان مولده في سيراف ، وكان أبوه مجوسياً فأسلم ، أخذ الفقه والكلام عن الصيمري ، ، وقدم بغداد فأخذ اللغة والنحو عن ابن دريد ، وكان يسمى إمام المسلمين وشيخ الاسلام ، حنفي المذهب ، توفي سنة٣٦٨هـ . أشهر آثاره شرحه لكتاب سيبويه ، و أخبار النحويين البصريين .
8 شرح كافية ابن الحاجب للموصلي ١١٣/١
9 المقتصد ٢/ ١٠٠٥
10 أوضح المسالك ١٠٩/٤
11 **الأشموني** : هو علي بن محمد الأشموني المصري ، ولد بالقاهرة سنة ٨٣٨هـ ، نحوي من فقهاء الشافعية ، ولي القضاء بدمياط ، توفي سنة ٩٠٠ هـ ، له(منهج السالك إلى ألفية ابن ملك) و(الينبوع في شرح المجموع في فروع الفقه) و(منهاج الدين في شعب الإيمان) .
12 لم أعثر على قائله وتكملة البيت (..... فليس يرقّ لمستعطف)
13 حاشية الصبان ٢٤٧/٤ .
14 لأبي بكر بن طاهر في (الأشباه والنظائر) ٢ / ٣٩ ـ ٤٠

الفصل الثاني : الكلمة وأحوالها
المبحث الثاني : مسائل في الممنوع من الصرف
المسألة (١١) : مسألة (أحمر) بين سيبويه و الأخفش وانعكاسهما على الشراح :

اختلف صاحب الكتاب وأبو الحسن الأخفش في "أحمر" إذا سميت به ثم نكّرته فصاحب الكتاب يقول : لا أصرفه بعد التنكير ، وأبو الحسن يقول : أصرفه ؛ وعكست هذه المسألة نفسها على كثير من النحاة بعدهما ، وانقسم فيها النحاة على مذهبين على ما سنبينه ها هنا .

قال سيبويه ((فإن قلت : فما بالك تصرف (يزيد) في النكرة وإنما منعك من الصرف (أحمر) في النكرة ، وهو اسم ضارع الفعل ؟ من قبل أن (أحمر) كان وهو صفة قبل أن يكون اسماً بمنزلة الفعل ، فإن كان اسماً ثم جعلته نكرة فإنما صيرته إلى حالة إذا كان صفة ، وأما (يزيد) فإنك لما جعلته اسماً في حالٍ يستثقل فيها التنوين استثقل فيه كما استثقل فيه قبل أن يكون اسماً ، فلما صيرته نكرة لم يرجع إلى حاله قبل أن يكون اسماً ، وأحمر لم يزل اسماً))[١] ((وقال الأخفش : أحمر إذا سميت به رجلاً صرفته في النكرة . فقلت له : لم ؟ فقال : لأني إنما منعته الصرف في المعرفة والنكرة لبنائه ولأنه صفة ، فلما زالت عنه الصفة صرفته في النكرة ولم تصرفه في المعرفة لبنائه))[٢] .

واختار مذهب سيبويه كل من المازني(ت/٢٤٩هـ) [٣]والزجاج[٤] وأبو علي الفارسي[٥] ولكن ابن عصفور[٦] وأبا حيان[٧] والسيوطي[٨] ينسبون لأبي علي جواز الوجهين ، واختار ابن الأنباري[٩] مذهب سيبويه و تابعه ابن الحاجب إذ قال : ((ومذهب سيبويه أولى لما ثبت مقدماً من اعتبار الوصفية الأصلية وإن زال تحققها معنى))[١٠] وذكر الخوارزمي[١١] المسألة ولم يرجح أحد القولين ، واختاره هذا المذهب أيضاً ابن عصفور[١٢] والجندي[١٣] .

و ممن ذهب مذهب الأخفش المبرد إذ قال : ((أرى إذا سمي ((بـأحمر)) وما أشبهه ثم نكّر أن ينصرف لأنه امتنع من الصرف في النكرة لأنه نعت، فإذا سمي به فقد أزيل عنه باب النعت فصار بمنزلة (أفعل) الذي لا يكون نعتاً ، وهو قول أبي الحسن الأخفش ، ولا أراه يجوز في القياس غيره))[١٤] وعبارات أبي العباس وألفاظه واضحة الدلالة قاطعة الشك لكل من توهم أنه رجع عن قوله و مذهبه [١٥] ـ حين قال في (المقتضب) : ((اعلم أن ما كان من (أفعل) نعتاً فغير منصرف في معرفة ولا نكرة وذلك نحو : أحمر و أخضر وأسود))[١٦] وقال في موضع آخر : ((اعلم أن كل ما لا ينصرف من مذكر أو مؤنث ، عربي أو أعجمي ، قلت حروفه أو كثرت في المعرفة – فإنه ينصرف في النكرة ، إلا خمسة أشياء فإنها لا تنصرف في معرفة ولا نكرة ، فمنها : ما كان (أفعل) صفة نحو :

---

1 الكتاب ٣ /١٩٨
2 مجالس العلماء لزجاجي ص/ ٧٠ المجلس (٤١) تحقيق / عبد السلام هارون مكتبة الخانجي ط٢/ ١٩٨٣
3 المرجع السابق ص/ ٧٠ .
4 ينظر(ما ينصرف وما لا ينصرف) ص/١٢
5 ينظر(المقتصد) ٩٧٩/٢
6 ينظر(الشرح الكبير) ٢١٤/٢
7 ينظر (ارتشاف الضرب) ٤٤٦/١
8 ينظر (الهمع) ١٢٩/١
9 ينظر(أسرا ر العربية) ص/٢٢٤
10 شرح المقدمة الكافية ابن الحاجب ٣٢٠/١
11 ينظر(التخمير) ٢٢٣/١ـ٢٢٤ .
12 ينظر(الشرح الكبير) ٢/ ٢١٤
13 ينظر(الإقليد) ٢٧٠/١
14 المقتضب ٣١٢/٣
15 ينظر بهامش (المقتضب) ٣١٣/٣
16 المقتضب ٣١١/٣

خمسة أشياء فإنها لا تنصرف في معرفة ولا نكرة ، فمنها : ما كان (أفعل) صفة نحو : أخضر وأحمر))[1] ـ من وجوه :

أحدها : أن المكان واحد وهو (المقتضب) ما يبعد شبهة التضارب في الرأي .

الثاني : أن العبارتين الأخيرتين يسودها العموم و لذا صدرهما بقوله (اعلم أن) كأمر عام أو بدهي أما رأيه ومذهبه فبدأه بقوله (أرى) وختمه بعبارة قاطعة هي (ولا أراه يجوز في القياس غيره).

الثالث : إن ثبت صحة ما قيل فهذا يعني ثبوت إشاعة رجوع الأخفش عن رأيه السابق كليةً ويؤكد ذلك ما أثبته محقق كتاب(معاني القرآن) للأخفش أنه رأى في حواشيه على الكتاب صرف (أحمر) إذا سمي به ونكر بعد التسمية ثم رجع عنه في كتابه (الأوسط) فوافق سيبويه على منع الصرف إذا نكّر ..[2] وقد قال ابن هشام: ((فسيبويه يبقيه غير منصرف وخالفه الأخفش في الحواشي ، ووافقه في الأوسط))[3] ؛ فإن كان ذلك كما قيل فقد احتاط المبرد لنفسه بهذه العبارات العامة .

وتابع الجرجاني[4] رأي الأخفش واختاره ابن يعيش إذ قال : ((وأرى القياس ما قاله أبو الحسن ..))[5] . واحتج الأولون بأنه صفة في الأصل مستعار في التسمية ، فإذا تم تنكيره جرى عليه حكم الأصل في الوصف و التنكير فيعود إلى أصله الذي هو التنكير ويعود إليه منع الصرف[6]، ألا تراهم صرفوا أربعاً مع اجتماع الوصف والوزن كقوله تعالى : ((ومنهم من يمشي على أربع)) كذلك "أحمر" [7] .

((و احتج الآخرون بأن معنى الوزن باق مع التنكير فليس فيه سواء الوزن))[8] .

وردّ أنصار سيبويه[9] بأن ما قاله الأخفش باطل والصحيح ما ذهب إليه سيبويه ألا تراهم يصرفون : مررت بنسوة أربع ، مع ((تحقق السببين فيه و هما الوزن و الوصفية ملاحظة إلى الأصل وهو الاسمية في (أربع) وعدم اعتداده بالعارض . فمن اعتبر العارض في (أحمر) وهو العلمية المزيلة للوصفية لزمه أن يعتبر العارض في (أربع) فيمتنع الصرف و إن اعتبرها هنالك ولم يعتبرها هناك خبط خبْط عشواء و تحقق في حقه ما يحكى عن أبي عثمان المازني من إلزام أبي الحسن في هذه المسألة بمسألة أربعة))[10] فقد روي أن المازني قال للأخفش ((فكذا ينبغي لك ألا تصرف أربعاً في قولك : مررت بنسوة أربع ، لأنه اسم جعل صفة لدخوله في باب الصفات . قال : فلم يجئ بشيء))[11] .

وذكر ابن الحاجب أن في المسألة أصلاً وفرعاً وأن الجواب يكمن في ((الفرق بين الفرع و الأصل المقيس عليه وهو أن الأصل لم يخلف التعريف عند زواله بالتنكير علة أخرى ، والفرع كانت العلمية فيه مانعة من اعتبار الوصفية الأصلية فلما زالت بالتنكير وجب اعتبارها عند زوال المانع لقيام السبب))[12] فاعتبرت لزوال المانع فوافقت علة أخرى فوجب منع الصرف لذلك [13] قال في (الإيضاح) : ((والجواب عنه أنه لم يعتبر الوصفية مع العلمية في حكم واحد لتنافي ثبوتهما في التحقيق ... فإذا نكر أحمر فقد زالت العلمية

---

1 المرجع السابق ٣١٩/٣

2 ينظر (شرح المقدمة الكافية) قسم الدراسة ٣٢٠/١ وقد قال المحقق بالهامش : ((... ولعل كتابه (الأوسط) إنما ألف بعد عودته إلى البصرة من بغداد وتجدد عهده بآراء أهل البصرة ومناقشاتهم))

3 أوضح المسالك ١٢٤/٤

4 ينظر(المقتصد) ٩٧٩/٢

5 شرح المفصل لابن يعيش ٧٠/١

6 ينظر(الإقليد) ٢٠٧/١

7 ينظر(اللباب) ٥١٢/١ ، و(أسرار العربية) ص/٢٢٤

8 اللباب ٥١٢/١

9 ينظر(الشرح الكبير) ٢١٤/٢

10 الاقليد ٢٦٩/١ ـ ٢٧٠

11 مجالس العلماء للزجاجي ص/٧٠ المجلس (٤١)

12 الأمالي النحوية ابن الحاجب ١٧/٣

13 ينظر (شرح المقدمة الكافية) ٣٢٠/١

العلمية في حكم واحد لتنافي ثبوتهما في التحقيق ... فإذا نكر أحمر فقد زالت العلمية التي كان يتعذر اعتبار الوصفية معها في الحكم ، ولم يتعذر اعتبار الوصفية بعد التنكير .. فظهر الفرق بين الوصفية مع العلمية و بينهما بعد التنكير))[1] .

وذكر أبو حيان[2] والسيوطي[3] أن للفراء وابن الأنباري رأياً آخر في المسألة ، وذلك إن كان المسمى بأحمر رجلاً أحمر فعلاً وافقا سيبويه ، وإن سمي به أسود أو أبيض وافقا الأخفش .

ويميل الباحث هنا إلى قول ابن الحاجب ، أن في المسألة أصلاً وفرعاً ثم أصلاً آخر . فالأصل في (أفعل) إن كان اسماً أن يكون صفة ، نحو : هذا رجلٌ أحمرُ ، ومررت برجلٍ أحمرَ ، وقد امتنع من الصرف نكرة للوصف ووزن (أفعل) . فإذا سمي به دخل باب (العلم) ، فالعلمية طارئة عليه ولكنها قويت بوزن الفعل فصارت كافية لمنعه الصرف نحو : دخل أحمرُ[اسم رجل] ، ورأيت أحمرَ ، وسلّمت على أحمرَ . فإذا زال عنه التعريف صرف ؛ لأن التنكير الآخر ليس في قوة التنكير الأول ، إذ ليس في الأول ما يشاكله لفظاً ومعنى ورتبةً ،فضعف وصار فرعاً عن فرع ، فالراجح عندنا صرفه كمال قال الأخفش تقول : مررت بأحمرَ وأحمرٍ آخر .

---

1 الإيضاح ابن الحاجب ١٥٣/١

2 ينظر (ارتشاف الضرب) ٤٤٦/١

3 ينظر(الهوامع) ١٢٩/١

الفصل الثاني : الكلمة و أحوالها
المبحث الثاني : مسائل في الممنوع من الصرف
المسألة (١٢): وزن الفعل بالغلبة أم بالأولوية ؟

في "وزن الفعل" خلاف لفظي بين الشراح ، فابن الحاجب يرفض مصطلح (الغلبة) أو أحد مشتقاته الذي تردد في كتب النحاة ، ويتشدد في ذلك ؛ لأنه يعده من أقوال المتأخرين ، أما المتقدمون فيقولون (زنة الفعل التي أولها زيادة من زيادات الأفعال) يقول ابن الحاجب : ((هذا قول المتأخرين ، وأما المتقدمون فيقولون المعتبر إما زنة الفعل التي أولها زيادة من زيادات الأفعال كأحمر أو المختصة ، وهذا أولى لأنا إذا أخذنا الغلبة فلا تثبت لنا أن (أفعل) في الأفعال أكثر منه في الأسماء ، بل ربما ثبت عكس ذلك ..))[1] . قال سيبويه : ((زعم يونس أنك إذا سميت رجلاً بضاربٍ من قولك : ضاربْ ، وأنت تأمر ، فهو مصروف . وكذلك إذا سميته ضاربَ ، وكذلك ضربَ ، وهو قول أبي عمرو والخليل ، وذلك لأنها حيث صارت إسماً وصارت في موضع الاسم المجرور والمنصوب والمرفوع ، ولم تجئ في أوائله الزوائد التي ليست في الأصل عندهم أن تكون في أوائل الأسماء))[2] وقال أيضاً : ((فكل اسم يسمى بشيء من الفعل ليست في أوائله زيادة وله مثال في الأسماء انصرف ، فإن سميته باسم في أوله زيادة وأشبه الفعل لم ينصرف فهنا جملة هذا كله))[3] . وبمثل ذلك قال المبرد : ((واعلم أنك إذا سميت رجلاً بشيء من الفعل ليست في أوله زيادة وله مثال في الأسماء فهو مصروف في المعرفة والنكرة))[4] وقال أيضاً : ((.. ألا ترى أن الزيادة لا تمنع الصرف من الأسماء إلا ما كان منها على وزن الأفعال ، فما كان في أوله زيادة ليس هو بها على وزن الأفعال فهو مصروف))[5] وكذلك قال الزجاج : ((فإذا ورد اسم يشبه هذه الأفعال ذات الزوائد التي زوائدها لهذا المعنى ونحوه لم يكن ذلك المثال أصلاً في الفعل، وكذلك إذا جاء مثال من الفعل بغير زائد وليس ذلك المثال في الأسماء .. فهذا المثال للأفعال خاصة))[6] .

نرى ابن الحاجب قد وافق كلاً من سيبويه والمبرد والزجاج في حدهم لوزن الفعل ، وهو يشترط أن يختص بالفعل كـ(شمَّر) و(ضُربَ) أو يكون في أوله زيادة كزيادته معللاً ذلك بقوله ((هذا أولى من قول النحويين (أو يكون غالباً في الفعل) فإنه غير مستقيم لوجهين:

أحدهما : أنه رد إلى جهالة إذ لا نعرف كثرته على الاسم إلا بعد الإحاطة بما وقع منه في الأسماء والأفعال .

والثاني : أنه باطل بـ(أفعل) فإن (أفعل) في الأسماء أكثر منه في الأفعال ، وهو مع ذلك معتبر في منع الصرف ، فلو كان اعتباره لغلبته في الفعل لم يمتنع (أفعل) لغلبته في الاسم))[7] ووافقه الرضي وابن مالك ، واختاره السيوطي الذي قال : ((والتعبير بالأولى أحسن من التعبير بالغالب لأنه يبطل بأفعل إذ هو في الأسماء أكثر ، إذ ما من فعل ثلاثي إلا و له أفعل اسماً إما لتفضيلٍ أو لغيره ، وقد جاء في الأسماء من غير فعل كأجدل وأخيل وأرنب فظهر أن المعتبر كونه أولى به من الاسم ، ووجه الأولوية أن لتلك الزوائد في الفعل

---

[1] الإيضاح ابن الحاجب ٦٠/١
[2] الكتاب ٢٠٦/٣
[3] المرجع السابق ٢٠٨/٣
[4] المقتضب ٣١٤/٣
[5] المرجع السابق ٣/ ٣١٨
[6] ما ينصرف وما لا ينصرف ص/٧-٨
[7] شرح المقدمة الكافية ٣١٠/١ – ٣١١

معنى ولا معنى لها في الاسم فكانت لذلك أصلاً في الفعل))[1] واختاره الأشموني(ت/٩٠٠هـ))[2] .

ولكن مصطلح (الغلبة) كذلك قال به قوم من قدماء النحويين في شروحهم ومصنفاتهم منهم ابن السراج قال : ((وذلك وزن الفعل الذي يغلب على الفعل والصفة))[3] وأبو علي الفارسي قال : ((ووزن الفعل الذي يخص الفعل أو يغلب عليه))[4] وابن جني قال : ((السبب الأول هو وزن الفعل الذي يغلب عليه أو يخصه))[5] وكذلك الجرجاني[6]و الزمخشري[7] و العكبري[8] . واختاره أيضاً الخوارزمي إذ قال : ((لأنه لم يكن في أحد الموضعين موصوف مذكور فصار بالغلبة علماً ، وفي الموضع الثاني موصوف مذكور فصار بالغلبة وصفاً ، وهذا أصلها))[9] وابن يعيش إذ قال : ((أما وزن الفعل فهو من الأسباب المانعة للصرف وهو فرع لأن البناء للفعل إذ كان يخصه أو يغلب عليه فكان أولى به))[10] وقد قسم ابن يعيش وزن الفعل إلى ثلاثة أضرب ((فوزن يخص الفعل لا يوجد في الأسماء وضرب يكون في الأفعال و الأسماء إلا أنه في الأفعال أغلب ، وضرب يكون فيهما من غير غلبةٍ))[11] واختار ابن عصفور هذا التقسيم فقال : ((وأما وزن الفعل فيقسم ثلاثة أقسام : غالب ، ومختص ومشترك ، فالغالب هو الذي يوجد في الأسماء و الأفعال وأكثر وجوده في الأفعال مثل : يفعل وأفعل وتفعل ، والمختص هو الذي لا يوجد إلا في الأفعال ولا يوجد في الأسماء إلا منقولاً من الفعل وهو فعّل وفُعِلَ . وأما المشترك فهو الذي يوجد في الاسماء والأفعال على التساوي . والذي يمنع الصرف من هذه الأقسام الغالب والمختص ، وأما المشترك فلا يمنع الصرف أصلاً))[12]منقولاً كان كـ (حكم) اسم رجل ، أو غير منقول كـ(بصل) اسم رجل[13] .

---

1 الهوامع ١ /١١٣
2 ينظر(حاشية الصبان) ٢٥٩/٤
3 الأصول ٧٩/٢
4 المقتصد ٢ / ٩٦٣
5 اللمع ص/ ٢٠٩
6 ينظر(المقتصد) ٢ /٩٧٧
7 ينظر(المفصل) ص/٤٥
8 ينظر(اللباب) ٥٠٦/١
9 التخمير ٢١١/١
10 شرح المفصل ابن يعيش ١ /٦٠
11 المرجع السابق ١ /٦٠
12 الشرح الكبير ٢٠٩/٢
13 ينظر(المقرّب) ص/٣٦٠

الفصل الثاني : الكلمة وأحوالها
المبحث الثاني : مسائل في الممنوع من الصرف
المسألة (١٣) : حد منتهى الجموع

إن دقة علماء العربية في استقصاء الحقائق والتعليل لها لازمها قوة ملاحظتهم لكلم العربية ومفرداتها ، فقد لاحظ سيبويه أن المفرد يأتي منوناً فإذا جمع على (مفاعل أو مفاعيل)امتنع تنوينه قال : ((باب ما كان على مفاعل ومفاعيل . اعلم أنه ليس شيء يكون على هذا المثال إلا لم ينصرف في معرفة ولا نكرة))[1] وزاد المبرد على هذين الوزنين ما كان على (فعالل، وفواعل، و أفاعل ، وأفاعيل) ثم قال : ((وكل ما كان مما لم نذكره على سكون هذا وحركته وعدده فغير منصرف في معرفة ولا نكرة))[2] وعند هذا الجمع يقول ابن السراج : ((هو الذي ينتهي إليه الجموع ولا يجوز أن يجمع))[3] وبهذا تردد مصطلح (منتهى الجموع) على ألسنة النحاة من قدماء ومحدثين ولكنهم اختلفوا في حده على وجهين :

الأول : حده أبوعلي الفارسي بقوله: ((الذي يكون ثالثه ألفاً وبعدها حرفان أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن وذلك نحو: مساجد ومنابر ودوابّ ودنانير ومفاتيح))[4] وقد اقترب حد الخوارزمي وابن يعيش كثيراً مما ذكره الفارسي . قال الخوارزمي : ((... وهو كل اسم أوله مفتوح ، وبعد ألفه حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن ..))[5] وقال ابن يعيش : ((وأما الجمع المانع من الصرف فهو كل جمع تكون ثالثه ألفاً وبعدها حرفان أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن كدوابّ ومساجد ودنانير ومفاتيح، فكل ما كان من هذا النوع فإنه لا ينصرف نكرة ولا معرفة))[6] .

والآخر: جمع التكسير المماثل لصيغة (مفاعل) و(مفاعيل) ولكنهم يريدون بالمماثلة أن الكلمة خماسية أو سداسية ، والحرف الأول مفتوح في الحالتين ـ سواء ميماً كان أو غير ميم ـ وأن الثالث ألف زائدة يليها كسر الحرف الأول من حرفين بعدها ، أو لثلاثة أحرف أوسطها ساكن[7] وهو قول الرضي في شرح الكافية قال : ((وضابط هذه الصيغة هو : أن يكون أولها مفتوحاً، وثالثها ألفاً، وبعدها حرفان أدغم أحدهما في الآخر ، أولاً ، كمساجد ودوابّ ، أو ثلاثة ساكنة الوسط كـ(مصابيح)))[8] فليس المراد بالمماثلة أن تكون جارية على أسس الميزان الصرفي الأصيل ، وإنما عدد الحروف وحركاتها ، فالأمر مجرد اصطلاح يراعى في العمل به ما وضع له [9] وقد ((اعترض بعض النحاة على التعريفين السابقين لصيغة منتهى الجموع .. ووضع تعريفاً آخر يحوي شروطاً سبعة ، واعتراضه ضعيف وتعريفه طويل معقد ، ولا حاجة تدعو إلى تسجيله كما سجله بعض النحاة وشرح غامضه))[10] والأحسن الاقتصار على التعريف الأول لعدم معارضته الميزان الصرفي الأصيل[11] .

---

[1] الكتاب ٣ /٢٢٧
[2] المقتضب ٣٢٧/٣
[3] الأصول ٩٠/٢
[4] المقتصد ١٠٢٥/٢
[5] التخمير ٢١٣/١
[6] شرح المفصل لابن يعيش ٦٣/١
[7] ينظر (النحو الوافي) ٢٠٨/٤
[8] شرح الكافية للرضي ١ / ١٢٧
[9] ينظر (النحو الوافي) ٤/ ٢٠٩
[10] المرجع السابق ٤/ ٢٠٩ الهامش
[11] المرجع السابق ٢٠٩/٤

لماذا منع منتهى الجموع من الصرف ؟

اتفقوا على إحدى العلتين وهي "الجمع" بكونه نهاية جمع التكسير ، فلا يمكن جمعه مرةً أخرى فكأنه جمع مرتين فصار مطلق الجمع[1] . واختلفوا في العلة الثانية ، فقال فريق :أنه جمع لا نظير له في الآحاد وعدم النظير يؤكد فيه الجمع ، وهذا قول سيبويه[2] والمبرد[3] والزجاج[4] وأبو علي الفارسي[5] وابن جني[6] و الزمخشري[7] و العكبري[8] واختاره ابن يعيش،وهذا الرأي هو الغالب الراجح وعليه الجمهور وهو معنى قولهم قائم مقام العلتين .

وقال آخرون : العلة تكرار الجمع تحقيقاً أو تقديراً، فالتحقيق نحو: أكالب واراهط جمع أكلب وأرهط ، والتقدير نحو: مساجد ومنابر .. وهذا اختيار ابن الحاجب واستضعف أقوال النحاة إذ قال : ((وهذا أولى من قول الكثيرين (لأنه جمع لا نظير له في الآحاد) فإن ذلك منقوض بـ(أفلس) وبابه وهو أكثر من أن يحصى فـ(أفعل) جمع لا نظير له في الآحاد فكان جديراً بأن يمنع من الصرف))[9] وردّ العكبري بأن ((الفرق بين أكلب وأجمال وبين الآحاد حركة فقط .. وذلك اختلاف يسير بخلاف هذا الجمع فإنه يخالف الواحد في الحروف والحركات))[10] وفصّل الردّ عليه الأشموني من ثلاثة أوجه[11] :ـ

أحدها : أن أفعالاً و أفْعُلاً يجمعان على أفاعيل و أفاعل كأنعام على أناعيم ، وأقوال أقاويل ، وأكلب على أكالب، وأرهط على أراهط ، فقد جرى في هذا مجرى الواحد إذا كسّر[12] وقد نص الزمخشري أنه مقيس فيهما .

الثاني : أنهما يصغران على لفظهما كالآحاد تقول في تصغيرهما : أكيلب وانيعام . واما مفاعل و مفاعيل فإما أن يُردّا إلى واحدهما ثم يصغر الواحد ، وإما أن يُرَدّا إلى جمع القلة فيصغران تقول في مساجد مسيجدات .

الثالث: وجود ما يماثل أفعالاً و أفْعُلاً في الهيئة وعدد الحروف في غير الجمع فمثل أفعال تجوال ومثل أفعل تتفل.

وقد قيّد ابن الحاجب هذا الجمع بشرطٍ وهو أن يكون بغير هاء قال : ((فالأولى أن يقال والجمع الذي هو صيغة منتهى الجموع من غير تاء التأنيث ليخرج ما علا زنته واحد بتاء التأنيث كفرازنة ، لأنه بالتاء يكون على زنة كراهية فيشبه المفرد فيضعف قوة صيغة منتهى الجموع))[13] وقال أيضاً : ((والجمع شرطه صيغة منتهى الجموع بغير هاء كـ(مساجد) و(مصابيح) وأما (فرازنة) فمنصرف))[14] وهو في قوله هذا يوافق سيبويه[15] الذي عدّ هذه الهاء لازمة ممتزجة ببنية الكلمة كما ضمت (موت) إلى (حضر) و(كرب) إلى(معدي) لأنه يرى أنها ليست من الحروف التي تكون زيادة في هذا البناء[16] ولكنها

---

[1] ينظر(اللباب) ١/ ٥٠٣ ، و (الأصول) ٩٠/٢

[2] ينظر (الكتاب) ٣ /٢٢٧

[3] ينظر (المقتضب) ٣٢٧/٣

[4] ينظر (ما ينصرف ومالا ينصرف) ص/٦٣

[5] ينظر(المسائل العسكريات) ص/ ١٣١ ، و (المقتصد) ٢/ ١٠٢٥

[6] ينظر (اللمع) ص/٢٢٠

[7] ينظر (المفصل) ص/٤٥

[8] ينظر (اللباب) ٥٠٣/١

[9] شرح المقدمة الكافية ٢٩١/١

[10] اللباب ٥٠٤/١

[11] ينظر (حاشية الصبان) ٢٤٢/٣

[12] ينظر (الكتاب) ٣ /٢٣٠

[13] الإيضاح ابن الحاجب ١٣٦/١ ـ١٣٧

[14] شرح كافية ابن الحاجب للموصلي ٢٦/١

[15] ينظر(الكتاب) ٣/ ٢٢٨

[16] ينظر (ما ينصرف وما لا ينصرف) ص/٦٤- ٦٥

قريبت هذا الجمع المفرد ((فتلحق ما فيه الهاء من نحو : صياقلة بباب طلحة وتمرة))[1] وتبعه في ذلك المبرد[2] وابن السراج[3] . وذكر ابن عبد الغفار (ت/ ٣٧٧هـ) أن (مفاعل) الذي تدخله تاء التأنيث على أربعة أضرب فقال : ((باب ما جاء على مفاعل فدخلته تاء التأنيث وذلك على أربعة أضرب : فمن ذلك ما يدل لحاقها على النسب وذلك قوله : المهالبة والمناذرة والأشاعثة .. ومن ذلك ما دخل على الأعجمية المعربة نحو : السيابجة والموازجة ، وقد قالوا : صيقل صياقلة ، وقشعم قشاعمة .. فإن شئت حذفت الهاء فقلت الأشاعث كما تقول الصياقل ... ومن ذلك أن تدخل الهاء عوضاً من الياء التي تلحق مفاعل مثل : فرزان و فرازنة ، وجحجاح و جحاجحة ، زنديق وزنادقة ، فالهاء في هذا الباب لازمة لا تحذف لأنها تعاقب الياء التي في الجحاجيح فإن حذفتها أتيت بالياء ، لأنهما يتعاقبان))[4]
ونجد الشيخ خالد[5] ينص على أن المفرد لا يكون على الصيغ التي ورد عليها هذا النوع من الجمع ، فلا يوجد اسم مفرد ثالثه ألف بعدها حرفان أو ثلاثة إلا خرج عن هذه الصيغ بأحد الأمور الآتية[6] :

أ - أن يكون أول هذا المفرد مضموماً نحو : عُذافر .
ب - بأن تكون الألف الثالثة عوضاً من إحدى ياءي النسب تحقيقاً كيمانٍ أو تقديراً كتهامٍ .
ج - بأن يكون ما يلي الألف ساكناً نحو عبالّ جمع عبالّة .
د - بأن يكون ما يلي الألف مفتوحاً نحو براكاء .
ه - بأن يكون ما يلي الألف مضموماً نحو المصدر من تدارَك بفتح الراء على تدارُك .
و - بأن يكون ما يلي الألف كسراً عارضاً ،لاعتلال الآخر كالمصدر من (توانى) على تفاعُل بضم العين تقول:(توانُي) بضم النون ، ثم قلبت الضمة كسرة لتسلم الياء ، ثم أعلّ إعلال قاض فصار(توانٍ) بكسر ما بعد الألف كسراً عارضاً.
ز - بأن يكون الحرف الثالث من الأحرف الثلاثة التي وليت الألف محركاً لا ساكناً طواعية مصدراً
ح - بأن يكون الحرف الثاني والثالث بعد الألف عارضين للنصب منوياً بهما الانفصال كظفاري و وباريّ نسبة إلى ظفار و وبار.

أما الدكتور: ابراهيم مصطفى[7] فقد ذكر أن عدم صرف منتهى الجموع سببه تعريف هذا الجمع الذي يعود ــ في نظره ــ إلى دلالته على الإحاطة والشمول وهذا واضح إذا أريد به الاستغراق وتمام الإحاطة ، فإذا لم يقصد إلى الاستغراق والإحاطة فالاسم منون . وأبطل هذا الرأي الدكتور: فاضل السامرائي[8] بأنه لم يقل أحد من النحاة أن صيغة منتهى الجموع تدل على الإحاطة والشمول .

---

[1] الكتاب ٣ /٢٢٨

[2] ينظر(المقتضب) ٣/٣٢٧ ، ٣٤٥

[3] ينظر(الأصول) ٢ / ٩٠

[4] كتاب التكملة لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي تحقيق ودراسة د. كاظم مرجان عالم الكتب – بيروت ط١٩٩٩/٢م .

[5] **الأزهري** : الشيخ خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الأزهري المصري الشافعي ولد بمصر سنة ٨٣٨هـ ، وأخذ النحو واللغة عن علمائها و بها توفي سنة ٩٠٥هـ له (التصريح على التوضيح) و(المقدمة الأزهرية في علم العربية) و(تمرين الطالب على صناعة الإعراب) و غيرها .

[6] ينظر(حاشية الصبان) ٣/ ٢٤٣ ، و(الأصالة والفرعية في النحو العربي) د. يسرية محمد إبراهيم حسن ص/ ٦١ ط/١٩٩٦ م .

[7] ينظر(إحياء النحو) ص/ ١٩١ ــ ١٩٢ .

إبراهيم مصطفى : عضو مجمعي ، تخرج في دار العلوم ، ودرّس في كلية الأداب ، ثم انتقل عميداً لكلية دار العلوم ، ألف كتاب (إحياء النحو) فأثار ضجة ودُرّسَ في مصر أربع سنوات ، ثم ألغي التدريس به ، شارك في تحقيق (سرّ صناعة الإعراب) لابن جني و(الأنساب) للبلاذري ، توفي سنة ١٣٩٣هـ /١٩٦٢م .

[8] ينظر(معاني النحو) فاضل السامرائي ٣ / ٣٠٣

ولبعض المحدثين رأي طريف في هذه المسألة إذ جعل لهذه الصيغة ملحقات فقــال : ((والملحق بها هو : كل اسم جاء وزنه مماثلاً لوزن صيغة من الصيغ الخاصة بها مع دلالتــه على المفرد سواء أكان هذا الاسم عربياً أصيلاً ، أم غير أصــيل ، علمــاً أم غيــر علــم ، ومرتجلاً أم منقولاً ، فمثال العلم العربي المرتجل الأصيل : هوازن ، ومثال العلم المعــرب : شراحيل من الأعجمي المعرب الذي ليس علماً : سراويل ... ومثال الأعلام المرتجلــة فــي العصور الحديثة : كشاجم علم رجل، وبهادر علم مهندس هندي ، و صنافير قرية مــصرية ... فكل هذه الاسماء – ونظائرها – يعتبر ملحقاً بصيغة منتهى الجموع يجري عليه حكمهــا ، بشرط أن يكون دالاً على المفرد وجارياً على وزن من أوزانها ، ويقال في إعرابه :أنـــه ممنوع من الصرف لأنه مفرد على وزن صيغة منتهى الجموع أو لأنه مفرد ملحــق بهــا . وأما هي فممنوعة أصالة لدلالتها على الجمع حقيقة))[1] .

ويرى الباحث أن ما قاله الدكتور: عباس حسن[2] هو رأي ثاقب ، لولا أنه يخالف تعريــف (منتهى الجموع) أي أنه ليس جمعاً بل هي مفردات ، والخلاف معه سيكون في الألف أهي للتكسير أم أصلية ؟ أما مماثلتها لوزن منتهى الجموع فلا خلاف فيه ، والقول إن كل صيغة تماثل وزناً ما تأخذ حكم ما تماثله قول لا يسلم من خطأ ، فإن(ندمان ، و ســيفان) تماثــل وزن(غضبان ، وعطشان) ولم يقل أحد إنها تأخذ حكمها .

---

[1] النحو الوافي د. عباس حسن ٢١٥/٤

[2] **عباس حسن** : عضو مجمعي تعلم بالأزهر ، ثم التحق بدار العلوم وأصبح مدرساً فيها ، من مؤلفاته (النحو الوافي) و(اللغة والنحو بين القديم والحديث) ، توفي سنة ١٣٩٨هـ /١٩٧٨م .

الفصل الثاني : الكلمة وأحوالها
المبحث الثاني : مسائل في الممنوع من الصرف
المسألة (١٤) : المؤنث الثلاثي ساكن الوسط .

إن بين النحويين في الأسماء المؤنثة الثلاثية ساكنة الوسط خلافاً في صرفها ما بين مجيز ومانع على الأوجه الآتية :

أولاً : جواز الأمرين ، الصرف وتركه، وعليه الجمهور . فذهب سيبويه إلى جواز الصرف مع ترجيح المنع إذ قال : ((.. فإن سميته بثلاثة أحرف وكان الأوسط منها ساكناً وكانت شيئاً مؤنثاً أو إسماً الغالب عليه المؤنث فأنت بالخيار : إن شئت صرفته وإن شئت لم تصرفه ، وترك الصرف أجود . وتلك الأسماء نحو : قدر، وعنز ، ودعد ، وجمل ، ونعم ، وهند))[١] .

واختلف النحاة الذين جوزوا الأمرين فمنهم من رجّح الصرف كابن قتيبة[٢] ، وعيسى بن عمر ، واستحسن هذا الوجه الخوارزمي فقال : ((وأما الاستحسان أن يصرف لمقاومة الخفة فيه الثقل الناشئ من سبب امتناع الصرف فيصير كأن ذلك الثقل لم يوجد))[٣] .ومنهم من رجح المنع كسيبويه[٤] والمبرد[٥] و العكبري[٦] ، واختار هذا الوجه ابن يعيش فقال: ((اعلم أن ما كان ساكن الوسط من الثلاثي المؤنث إذا كان معرفة فالوجه منعه الصرف لاجتماع السببين فيه وقد يصرفه بعضهم لخفته بسكون وسطه فكأن الخفة قاومت أحد السببين فنبقي سبب واحد فانصرف))[٧] واختاره أيضاً ابن الحاجب فقال : ((.. والمختار منع الصرف باب هند))[٨] وأبو حيان الأندلسي[٩] والسيوطي[١٠] .

واحتج هؤلاء بالسماع والقياس ، فالسماع قول جرير[١١] : [من المنسرح]

لم تتلفّع بفضل مئزرها دعدٌ ولم تغذ دعدُ في العلبِ

وقول الحطيئة[١٢] :[من الطويل]

ألا حبذا هندٌ ، وأرض بها هندُ وهندٌ أتى من دونها النأي والبعد

وأما القياس فالخفّة[١٣]لأن الاسم الثلاثي لمّا سكن وسطه خف فصارت خفة لفظه تعادل الثقل فصرف ، ولأنه بسكون وسطه خالف الفعل ؛ إذ ليس في الفعل ساكن الوسط[١٤] .

ثانياً : لا ينصرف بحالٍ وعليه أبو إسحاق الزجاج[١٥]و الأخفش[١٦] واحتج هؤلاء بوجود السببين المانعين ولا عبرة بالخفة لأن موانع الصرف أشباه معنوية فلا معارضة بينها وبين

---

[1] الكتاب ٣/٢٤٠ ــ ٢٤١.

[2] **ابن قتيبة** : عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ، نزيل بغداد ، كان رأساً في العربية واللغة والأخبار وأيام العرب ، حدث عن إسحاق بن راهويه ، وأبي حاتم السجستاني ، وعنه ابن درستويه ، توفي سنة ٢٧٦هـ له (تأويل مشكل القرآن) و(معاني القرآن) و(خلق الانسان) و(دلائل النبوة) وغيرها .

[3] التخمير ٢٢٥/١-٢٢٦

[4] ينظر(الكتاب) ٣/٢٤٠ ــ ٢٤١

[5] ينظر(المقتضب) ٣٥٠/٣

[6] ينظر(اللباب) ٥٠٨/١

[7] شرح المفصل لابن يعيش ٧٠/١

[8] الإيضاح لابن الحاجب ١٥٣/١ ــ ١٥٤

[9] ينظر(ارتشاف الضرب) ١ /٤٤٠

[10] ينظر(الهوامع) ١/ ١٢٢

[11] لجرير في ملحق ديوانه ص/١٠٢١ سلسلة ذخائر العرب رقم/ ٤٣ بشرح: محمد بن حبيب ، وبلا نسبة في (الكتاب) ٢٤١/٣، و(الخصائص) ٦١/٣ ، ٣١٦ ، ونسب لابن قيس الرقيات في ملحق ديوانه ص/١٧٨ بتحقيق وشرح د/ محمد يوسف نجم دار صادر و دار بيروت ط/ ١٣٧٨ ــ ١٩٥٨م .

[12] ديوان الحطيئة ص/ ٦٤ برواية وشرح / ابن السكيت قدم له ووضع فهارسه د/ حنا نصر الحتي دار الكتاب العربي ط ١٤١٥/١ ــ ١٩٩٥م.

[13] ينظر(اللباب) ٥٠٨/١

[14] ينظر(الإقليد) ٢٧١/١

[15] ينظر(ما ينصرف وما لا ينصرف) ص /٦٨ ، و(شرح المفصل لابن يعيش) ١ /٧٠

[16] ينظر(اللمع) ص/٢١٣ الهامش

اللفظ [١] . وخطّأ الزجاج رأي البصريين بقوله : ((وهذا خطأ ، لو كانت هذه العلة توجب الصرف لم يجز ترك الصرف . فهم مجمعون معنا على أن الاختيار ترك الصرف ، وعليهم أن يبينوا من أين يجوز الصرف ؛ فإذا بينوا وجب ألا يكون ترك الصرف))[٢] والأبيات التي استشهدوا بها فهي عنده ضرورة وقد أجمعوا من أن جميع ما لا ينصرف يصرف في الشعر [٣] .

ثالثاً : وعليه الفراء [٤] وهو إن ما كان اسماً لبلدٍ كـ(فيد) فلا يجوز صرفه وما لم يكن جاز

لأنه لم تكثر أسماء البلدان في كلام العرب كما تكثر أسماء النساء نحو : هند و دعد ، لذا لزمها الثقل ، وقد علل النحاة هذا الرأي بمسألة الخفة والثقل كما لاحظنا عند أصحاب الرأي الأول [٥] .

رابعاً : إذا أضيف إلى التأنيث العجمة فيتحتم المنع وجهاً واحداً كـ(جور) و(ماه) [٦] .

خامساً : إن سميت امرأة بمذكر كزيد ــ علماً لمؤنث ــ وجب المنع ، أولاً : لأنه انتقل من الأصل إلى الفرع ومن الخفة إلى الثقل . وثانياً : لإزالة اللبس بالمذكر في نحو : رأيت زيداً اسم رجل ، ورأيت زيدَ اسم امرأة، وهو قول سيبويه [٧] وأما إن سميت المذكر بمؤنث ثلاثي نحو (هند) و(قدم) صرفته معرفة ونكرة لأنك نقلت فرعاً إلى أصل أزال معنى الفرع [٨] كقول الشاعر [٩] : [من الطويل]

تجاوزت هنداً رغبة عن قتاله   إلى ملك أعشو إلى ضوء ناره

أما المؤنث الثلاثي محرك الوسط فقد ذكر ابن الحاجب [١٠] في شرح المفصل لاتفاق على منع صرفه ولولا الثقة بالمؤلف لقلنا أنه سهوٍ منه ولكنه حجة ثبت فيما ينقل [١١] ، وقد حكى هذا كما حكى القول بعدم منعه من الصرف ، وتكون حكاية ابن الحاجب للإجماع سبب لكونه لم يطلع على قول مخالف.

ويرى الباحث أن في هذه المسألة وجهين : وجوب منع الصرف إذا كان المؤنث أعجمياً أو اسم بلد أو متحرك الوسط . ويجوز الوجهان إذا كان ساكن الوسط ويترجح لدينا المنع لقيام القاعدة عملاً بالقياس من جهة ، ولأن الخفة والثقل أمر غير منضبط وأيضاً هو خاضع للذوق والنطق وأذواق الناس تتغير مع الزمن من جهة أخرى .

---

1 ينظر (اللباب) ٥٠٩/١
2 ما ينصرف وما لا ينصرف ص/٦٩
3 المرجع السابق /٦٩
4 ينظر (ارتشاف الضرب) ١ /٤٤٠ ، و (الهوامع) ١٢٢/١
5 ينظر (الاختيارات النحوية لأبي حيان في ارتشاف الضرب دراسة وتحليل) د/أيوب جرجيس القيسي ص/٦٣ دار الإيمان / الإسكندرية ط/٢٠٠٤م.
6 ينظر (الإيضاح) ابن الحاجب ١ / ١٥٣
7 ينظر (الكتاب) ٣ / ٢٤٢ ، و(ارتشاف الضرب) ١ / ٤٤٠
8 اللباب ٥١٠/١
9 لم أعثر على قائله.
10 ينظر (الأيضاح) ابن الحاجب ١/ ١٥٣
11 ينظر (عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك) محمد محي الدين عبد الحميد ١١٦/٤ مدرج بهامش أوضح المسالك .

الفصل الثاني : الكلمة وأحوالها
المبحث الثاني : مسائل في الممنوع من الصرف
المسألة (١٥) : (زفر) مصروف أم ممنوع من الصرف ؟

معنى العدل عند النحاة هو أن تريد لفظاً فتعدل عن اللفظ الذي تريد إلى آخرنحو : أن تقول (عمر) والمقصود(عامراً)[1] فيكون (عمر) دالاً على شيئين هما لفظ(عامر)ومعناه . والاسم لا يدل على أكثر من شيء واحد وإنما ذلك للفعل ، فلما دل على شيئين بالعدل خرج عن حكم الأصول فظهرت فيه الفرعية[2] . ويمنع العدل من الصرف مع العلمية في خمسة أشياء[3] هي:

١. ما كان علماً نحو : عمر وجشم وزفر .
٢. فُعَل المختص بالنداء نحو : فسق ،وغدر .
٣. فُعَل المؤكد به نحو :كتع وجمع وبصع وبتع .
٤. (سحر) الملازم للظرفية والمعين لوقت بعينه ، على ما سنبينه في المسألة التي بعدها[4] .
٥. (فعال) علم المؤنث عند بني تميم فإنهم يعربونه، ويبنيه الحجازيون على الكسر لشبهه بالفعل ، وأكثر التميميين يوافقون الحجازيين في ما آخره راء : كسفار اسم ماء ،و حضار اسم كوكب ، وظفار علم بلد .

ويقسم النحاة العدل على قسمين :
((١ / تحقيق : وهو الذي يدل عليه دليل غير منع الصرف ، كالعدل في سحر ، وأخر، ومَثْنَى . فان الدليل على العدل فيها ورود كل لفظ فيها مسموعا عن العرب بصيغة تخالف الصيغة الممنوعة من الصرف بعض المخالفة .
٢ / تقديري : وهو الذي يمنع فيه العلم من الصرف سماعاً عن العرب ، من غير أن يكون مع العلمية علة أخرى تنضم إليها في منع الصرف ، فيقدر فيه العدل لئلا يكون المنع بالعلمية وحدها مثل: عمر ، وزفر))[5] وهذا الأخير هو مثار المسألة وموضوعها .
وقبل أن نخوض في المسألة سنبين أولا أن وزن(فُعَل) يأتي في العربية على أربعة أوجه[6] :ـــ
أحدها : معرفة نحو : عمر وزفر وجشم وقثم .
الثاني : نكرة نحو : جرذ ونغر وصرد .
الثالث : جمع نحو : غرف و صور و درر .
الرابع : وصف نحو : حطم ولبد((فأما فسق وخبث فيستعمل في النداء للمذكر خاصة وهو مبني ، فان سميت به صرفته ، لأنه لا يعمل إلا في النداء))[7] .
أغلب النحاة على أن "فُعَل" المعدول في حال المعرفة عن فاعل نحو : عمر و زفر غير منصرف ، قال سيبويه : ((.. وأما عمر و زفر فإنما منعهم من صرفهما وأشباههما أنهما ليسا كشيء مما ذكرنا ، وإنما هما محدودان عن البناء الذي هو أولى بهما ، وهو بناؤهما في الأصل ، فلما خالفا بناءهما في الأصل تركوا صرفهما، وذلك نحو : عامر وزافر، ولا

---
1 ينظر(المقتصد) ١٠٠٧/٢
2 ينظر(الإقليد) ٢٥٧/١
3 ينظر (الهوامع) ١٠٣/١
4 ينظر في الرسالة (الفصل الثاني) المسألة / ١٦
5 النحو الوافي عباس حسن ٢٢٢/٤
6 ينظر(الكامل) للمبرد ٥٨٧/٢ ، و(اللباب) ٥١٣/١ ، و(الشرح الكبير) ٢٢٩/٢ .
7 اللباب ٥١٣/١

يجيء "عمر" وأشباهه محدودا عن البناء الذي هو أولى به إلا وذلك البناء معرفة))[١] وهو قول المبرد[٢] وابن السراج[٣] وابن جني[٤] و العكبري[٥] ، واختار المنع ابن يعيش إذ قال : ((وكذلك زفر معدول عن زافر علما))[٦] و ابن الحاجب وان لم يذكر لفظ"زفر" فقال : ((وقولهم نحو عمر وزحل وشبهه فنحو ذلك لا مجال للقياس فيه وإنما يمنع من الصرف ما منع منه و يصرف ما صرف .. والأكثر في لغتهم صرف فُعل علماً)) [٧] وتبعهم ابن مالك[٨] وابن هشام [٩] و الأشموني [١٠] .

ولم يعرف السبب لمنع الصرف في هذه الأعلام بل هو مجهول ، قال ابن جني : ((ولسنا نعرف سببا أوجب هذا العدل في هذه الاسماء ، فان كنت تعرفه فهاته))[١١] ولهذا سمي هذا العدل بالعدل التقديري ، حيث يصار إليه عند عدم وجود سبب ينضم الى ما يستقل بالمنع[١٢] وطريق العلم به السماع . فقد منعت العرب"فُعل" ولا علة فيه مع العلمية والمسموع من ذلك ((عمر، وزفر، ومضر ، وثعل، وهبل ، وزحل ، عصم ، وقزح ، جشم ، وقثم ، جمع ، وجحا ، دلف ، وبلع : بطن من قضاعة ، ولم يسمع غير ذلك. نعم ذكر الأخفش أن(طوى) من هذا النوع فقال: وهذه الاسماء كلها أعلام عدلت تقديرا عن فاعل إلا(ثعل) فعن أفعل .. وإنما جعلناها معدولة لأمر نجهله)) [١٣] ولم يكن بدّ أن يتمحل النحاة العدل هاهنا لأمرين :

أحدهما : لو لم يقدر عدله لترتب المنع على علة واحدة وهي العلمية قال ابن الحاجب: ((إنما جعل هذا من باب التقدير لأنه ليس له قياس يستدل به على عدله ، ولو لم تمنع العرب صرفه لم يحكم فيه بعدل، ولكنهم لما منعوه من الصرف ــ وقد علم انه لا يمنع إلا من علتين ، ولم تكن فيه علة ظاهرة إلا العلمية ــ حكم بتقدير العدل فيه ؛ لأنه لو لم يقدر لزم منه خرم قاعدة معلومة من كلامهم .. ولذلك لم يقدر عدل في(أدد) علماً لما ورد في كلامهم منصرفا))[١٤] وقال الموصلي: ((لأنهما[عمر وزفر] لو لم يردا غير مصروفين في اللغة لما حكم بالعدل فيهما لأنه لو لم يحكم بالعدل فيهما للزم إما منع الصرف لعلة واحدة ، أو الحكم بصرف ما ورد غير مصروف ، وكلاهما محال))[١٥] .

والآخر : ((أن الأعلام يغلب عليها النقل فجُعِلَ عمر معدولا عن عامر العلم المنقول من الصفة ، ولم يجعل مرتجلاً وكذا باقيها))[١٦] . وذكر بعضهم لهذا العدل فوائد منها :ــ

الأولى لفظية : وهي الخفة [١٧].

الثانية معنوية : وهي تمحيص العلمية [١٨] ((بالإعلام بأن عامراً لا يراد به الوصف بل التسمية))[١٩] .

---

[1] الكتاب ٣/ ٢٢٣
[2] ينظر(المقتضب) ٣٢٢/٢
[3] ينظر(الأصول) ٨٨/٢
[4] ينظر(الخصائص) ٥٢/١
[5] ينظر (اللباب) ٥١٣/١
[6] شرح المفصل ابن يعيش ٦٢/١
[7] الإيضاح ابن الحاجب ١٣٥/١
[8] ينظر(شرح الكافية الشافية) ١٤٧٣/٣
[9] ينظر(أوضح المسالك) ١١٩/٤
[10] ينظر(حاشية الصبان) ٢٦٤/٤
[11] الخصائص ٥٢/١
[12] ينظر(شرح كافية ابن الحاجب) للموصلي ١٢٢/١
[13] الهوامع ١٠٣/١
[14] شرح المقدمة الكافية ابن الحاجب ٢٧٥/١
[15] شرح كافية ابن الحاجب الموصلي ١٢١/١
[16] حاشية الصبان ٢٦٤/٤
[17] المرجع السابق ٢٦٤/٤
[18] المرجع السابق ٢٦٤/٤
[19] اللباب ٥١٣/١

الثالثة : ((توكيد المعنى المشتق منه في المسمى كالعمارة و الزفر))[1]
ووجه الخلاف في المسألة أن الخوارزمي خطّأ جمهور النحاة ، وأبطل إجماعهم على منع صرف (زفر) بعباراته القاسية يقول: ((أجمع النحويون عن آخرهم على أن عمر وزفر غير مصروفين ، وهذا إجماع باطل))[2] ويحتج لرأيه هذا بأن "زفر" قد جاء في النكرات مصروفاً في قولهم: رجل زفر وهو كثير العطاء ،، وانه قد دخله الألف واللام كقول الشاعر[3] :[من البسيط]

أخو رغائب يعطيها ويُسألها   يأبى الظلامة منه النوفل الزفر

واستدل على أن هذا مذهب أبي علي الفارسي يقول: ((وهذا مذهب أبي علي الفارسي قال:لو سميت بزفر وبنغر وحطم وجُعَل فانه منصرف معرفة ونكرة))[4] وعبارة أبي علي كما جاء في [المقتصد] قال: ((ولو سمي رجل نُغرا أو جُعلاً أو حُطماً لانصرف في المعرفة والنكرة لأن فيها التعريف فقط دون العدل))[5] فلم يذكر "زفر" التي هي مثار المسألة . ويستدل الخوارزمي لرأيه هذا بقوله : ((فان سألت في هذه المسألة توارد إجماعان ، أحدهما : إجماعهم على أن زفر غير منصرف ، والثاني : إجماعهم على أن كل ما كان على هذا الوزن وهو علم منقول فانه منصرف ، فلم جعلت هذا الإجماع بالبطلان أولى من ذلك الإجماع ؟؟ أجبت : لأن الإجماع هاهنا على شيء عددي و الإجماع هناك إجماع على شيء تقريري ، و إبطال الإجماع على شيء عددي أولى من الإجماع على شيء تقريري ، لأن السهو في العدديات أحرى منه في التقريريات ، ولأنه لو بطل هذا الإجماع لم يبطل إلا حكم في صورة واحدة ولا كذلك ثم ، فبعد ذلك لو أصبت زفر غير منصرف لا يخلو من أن يكون في الشعر أو خارجه ، فان كان خارج الشعر لم اقبله ، وإن كان في الشعر حملته على مذهب الكوفيين لأن مذهبهم أن الاسم يمنع الصرف بالعلمية المجردة))[6] ، وقد رد الموصلي[7] ما ذكره الخوارزمي بأن (زفر) المعرفة ليس منقولا عن (زفر) النكرة ، فاللفظ متفق ولكن المعنى مختلف ، ولعدم التفريق بين الصورتين لفظاً أخطأ بعض المتأخرين فصرف (زفر) وشنع عليه النحاة ، ((قال العلوي في شرحه ٤٤/١ : واعلم أن الخوارزمي قد أورد كلاما على النحاة وطول فيه أنفاسه ونحن نحكيه بألفاظه ونظهر أنه ليس وراءه كثير فائدة [وأورد نص كلام الخوارزمي ثم قال] هذه ألفاظه واعلم أن كلامه هاهنا قليل الجدوى كثير الدعوى ، وبيانه أنّا إنما قضينا بترك الصرف في مثل هذه الأعلام المنقولة على هذا البناء لما وجدناها غير منصرفة في كلام العرب فلم يكن لنا بدّ من تمحل هذه العلة ، لأنا لو لم نتمحلها لأدى الى ارتكاب أحد محذورين ، إما صرفها وقد وردت غير مصروفة وهذا محال ، واما ترك صرفها لعلة واحدة وهذا محال أيضا .. وأطال في رده ثم قال في نهايته : وعند هذا الكلام يتحقق الناظر أن اعتراضه عليه ليس له وقع ، ولا يتحصل منه مقصود بالتقرير الذي لخصناه وبالله التوفيق))[8] .
ويرى الباحث أن منع(زفر) من الصرف معرفةً هو الراجح قياساً علي ما منعته العرب من معارف جاءت على وزن (فُعَل) وليس من سبب مقنع يخرج هذه اللفظة من مثيلاتها ، ومجيء هذا الوزن معرفةً مصروفاً قليل أو نادر ولم يحفظ منه شيء إلا (أدد) . أما النكرة فلا خلاف في صرفه بين النحاة ، فإن وجد (زفر) مصروفاً فلعله كما قال الموصلي :اللفظ واحدٌ والمعنى مختلف ، ولعدم التفريق بين الصورتين أخطأ بعض المتأخرين فصرفه .

---
1 المرجع السابق ٥١٣/١
2 التخمير ٢١٤/١
3 منسوب لأعشى باهلة في (الصحاح) للجوهري مادة(زفر) ، و(الخزانة) ١٩٠/١ ، ولم أعثر عليه في ديوانه .
4 التخمير ٢١٥/١
5 المقتصد ١٠١٢/٢
6 التخمير ٢١٥/١ ـ ٢١٦
7 ينظر(شرح كافية ابن الحاجب) الموصلي ١٢١/١
8 شرح المقدمة الكافية ٢١٦/١ الهامش

الفصل الثاني : الكلمة وأحوالها
المبحث الثاني : مسائل في الممنوع من الصرف
المسألة (١٦): منع الاسم المصروف من الصرف

أجاز النحويون صرف الممنوع من الصرف في ثلاثة أحوال هي[١] :ـــ

(١) يصرف للتناسب كقوله تعالى : ﴿وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾ [٢] بتنوين"سبأ" وقال تعالى: ﴿سلاسلاً وأغلالاً وسعيراً﴾ [٣] بتنوين(سلاسل) على قراءة نافع[٤] والكسائي .

(٢) يصرف للضرورة الشعرية ولا خلاف في ذلك كقول امرئ القيس[٥] :[من الطويل]

ويوم دخلت الخدر خدر عنيزةٍ فقالت لك الويلات انك مرجلي

وكقول زهير[٦] :[من الطويل]

تبصر خليلي هل ترى من ضعائنٍ تحملن بالعلياء من فوق جرثم

((واستثنى الكوفيون من هذا (أفعل) التفضيل فلم يجيزوا صرفه ، واحتجوا بأن حذف تنوينه إنما هو لأجل(من) فلا يجمع بينه وبينها))[٧] والعلة عند البصريين أن صرف ما لا ينصرف ردّ للأصل ، فالأصل فيه الصرف فكذلك (أفعل منك) .

٣. ينصرف مطلقا أي في الاختيار على لغة قوم حكاها الأخفش ورأى أنها كانت لغة الشعراء ، وذلك أنهم كانوا يضطرون كثيرا لإقامة الوزن إلى صرف ما لا ينصرف فتمرن على ذلك ألسنتهم وتعتاد حتى صار الأمر إلى أن صرفوه في الاختيار أيضا ، ونقل الرضي أن هذه اللغة حكاها الكسائي ثم قال:((وأنكره غيرهما ، إذ ليس بمشهور عن أحد في الاختيار .. وأما الضرورة فلا خلاف في جواز صرفه))[٨] .

وأما عكس ما تقدم وهي مسألة منع المصروف من الصرف ، فقد ذكر ابن الأنباري[٩] و الزبيدي[١٠] مذهبين للخلاف فيها ، هما البصري والكوفي ، وزاد البغدادي ثالثاً هو الجواز مع العلمية ونسبه للسهيلي[١١] . ولكننا سنعتمد تقسيم السيوطي[١٢] إذ ذكر في المسألة أربعة مذاهب :ـ

الأول : الجواز المطلق حتى في الاختيار نسبه لثعلب .

الثاني : المنع المطلق حتى في الشعر وهو مذهب أكثر البصريين[١٣]، وأبي موسى الحامض[١٤]

[1] ينظر(الهوامع) ١٣١/١ و (الإنصاف) ٤٩١/٢
[2] سورة النمل / آية (٢٢)
[3] سورة الإنسان / آية (٤)
[4] **نافع** : نافع بن عبد الرحمن بن ابن نعيم الليثي بالولاء المدني ، أحد القراء السبعة ، اشتهر بالمدينة وأقرأ الناس بها وبها توفي سنة ١٦٩هـ ، كان أسود حسن الخلق ، أصله من أصبهان ، إليه انتهت رياسة القراءة بالمدينة . .
[5] ديوانه ص /٣٤ ط/ دار صادر
[6] ديوانه ص / ٧٦ ط/ دار صادر
[7] الهوامع ١٣٢/١
[8] شرح الكافية للرضي
[9] ينظر (الإنصاف) ٤٩٣/٢ ــ ٥٢٠
[10] ينظر (ائتلاف النصرة) ص/ ٥٩ المسألة/ ٤٢ قسم الأسماء
[11] ينظر(خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب) عبد القادر بن عمر البغدادي ١٥٧/١ قدم له ووضع هوامشه وفهارسه/ د. محمد نبيل طريفي إشراف / د. إميل بديع يعقوب دار الكتب العلمية /بيروت ط١٩٩٨/١م
[12] ينظر(الهوامع) ١٣٢/١
[13] ينظر (الإنصاف) ٤٩٣/٢ ، و (ائتلاف النصرة) ص/ ٥٩ ، و(الهمع) ١٣٢/١
[14] ينظر (الهمع) ١٣٢/١ .
الحامض : أبو موسى سليمان بن محمد الحامض بن أحمد الحامض ، من أصحاب ثعلب ، أخذ عن البصريين ، كان وراقاً موصوفاً بحسن الخط وضبطه توفي سنة ٣٠٥ هـ ، له(خلق الإنسان) و(كتاب النبات) و(كتاب الوحوش) .

من الكوفيين ، و المبرد[1] و الزجاج[2] وأبي علي الفارسي[3] وابن جني[4] واختاره الزمخشري فقال:((وأما السبب الواحد فغير مانع أبدا ، وما تعلق به الكوفيون في إجازة منعه في الشعر ليس بثبت))[5]، واختاره أيضا الخوارزمي فقال :((والسبب الواحد من هذه الأسباب التسعة لا يمنع الصرف اللهم إلا عند الكوفيين))[6] وكذلك ابن يعيش إذ قال:((فلو جاء مثل رجل وفرس وأريد منعه من الصرف لم يجز عندي))[7] و الجندي[8] و السيوطي[9] .

وقد ذكر هؤلاء للمنع أسباباً هي :ـ

١. أن الأصل في الأسماء أن تكون منصرفة ، فليس للعلة الواحدة من القوة ما يجذبه عن الأصل شبهوا ذلك ((بالحق في الذمة، لا يثبت إلا بشاهدين ، لأن البراءة أصل))[10] والأصول تراعى ويحافظ عليها[11] .

٢. أن الأسماء التي تشبه الأفعال من وجه واحد كثيرة [12] ((ولو اعتبر السبب الواحد لخرج أكثر الأسماء عن أصالتها))[13] وحينئذ تكثر مخالفة الأصل ولأدّى إلى أن يلتبس ما ينصرف بما لا ينصرف[14] .

٣. ((أن الفعل فرع عن الاسم فلا ينبغي أن يجذب الأصل إلى حيز الفرع إلا بسبب قوي))[15] .

٤. ((أن الاسم الذي فيه سبب واحد يكون متمايلا بين الأصل وهو الانصراف وبين الفرع وهو عدم الانصراف فيجذبه الأصل إلى نفسه لما به من قوة الأصالة ،فإذا انضم إلى ذلك السبب سبب آخر يترجح جانب الفرع فيجذب الاسمَ إليه))[16] .

المذهب الثالث : الجواز في الشعر والمنع في الاختيار وهو مذهب الكوفيين[17] ونسب إلى الأخفش وأبي القاسم بن برهان[18] من البصريين[19] واختاره ابن الأنباري[20] ؛ لكثرة النقل الذي خرج عن حكم الشذوذ لا لقوته في القياس، و العكبري[21] وابن الحاجب[22] و الزبيدي[23] وصححه السيوطي[24] .

واحتج هؤلاء بالسماع والقياس . أما السماع فكثرة النقل الذي خرج عن حكم الشذوذ وقد ذكر ابن الأنباري[25] ما يزيد على عشرين بيتاً منها قول الشاعر[1] :[من الطويل]

---

1 ينظر (المقتضب) ٣ /٣٥٤
2 ينظر(ما ينصرف وما لا ينصرف) ص/٥ ـ ٦
3 ينظر(المسائل العسكريات) ص/١٢٥
4 ينظر(اللمع) ص/٢١٠ ، و(سر صناعة الإعراب) ١٩٨/٢
5 المفصل ص/ ٤٥
6 التخمير ٢٢٢/١
7 شرح المفصل لابن يعيش ٦٩/١
8 ينظر(الإقليد) ٢٥١/١
9 ينظر(الأشباه و النظائر) ٤١/٢
10 اللباب ٥٠٠/١
11 ينظر(الأشباه والنظائر) ٤١/٢
12 ينظر(اللباب) ٥٠٠/١
13 شرح كافية ابن الحاجب الموصلي ١١٦/١
14 الإنصاف ٥١٤/٢
15 الأشباه والنظائر ٤٢/٢
16 الإقليد ٢٥١/١
17 ينظر(الإنصاف) ٤٩٣/٢ ، و(ائتلاف النصرة) ص/ ٥٩
18 **ابن برهان :** عبد الواحد بن علي بن عمر بن إسحاق بن إبراهيم بن بَرهان بفتح الباء ــ أبو القاسم الأسدي العكبري النحوي ، صاحب العربية واللغة والتاريخ وأيام العرب ، قال السيوطي : له ذكر في جمع الجوامع .توفي سنة ٤٥٦ هـ .
19 ينظر(الإنصاف) ٤٩٣/٢
20 المرجع السابق ٥١٥/٢
21 ينظر(اللباب) ٥٢٣/١
22 ينظر (الإيضاح) ابن الحاجب ١٥٠/١ـ ١٥١
23 ينظر(ائتلاف النصرة) ص/٥٩
24 الهوامع ١٣٣/١
25 ينظر(الإنصاف) ٤٩٣/٢ ــ ٥٠٠

وقائلة ما بال دوسر بعدنا   صحا قلبه عن آل ليلى وعن هند

فلم يصرف (دوسر) وهو منصرف ، وقال آخر[٢] : [من مجزوء الوافر]

ومصعبُ حين جد الأمـــ * ـــــر أكثرها وأطيبها**

وقال الأخطل [٣] :[من الكامل]

طلب الأزارق بالكتائب إذ هوت   بشبيبَ غائلة الثغور غدور

فترك صرف(شبيب) وهو منصرف ، وقال حسان[٤] :[من الكامل]

نصروا نبيهمُ وشدوا أزره   بحنينَ يوم تواكل الأبطال

فترك صرف(حنين) وهو منصرف بدليل قوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾[٥]

وقال آخر : [من الكامل]

قالت أميمة ما لثابتَ شاخصاً   عاري الأشاجع ناحلاً كالمنصل

فترك صرف(ثابت) وهو منصرف . على أن أكثر الأبيات شهرة في المسألة قول العباس بن مرداس[٦] :[من المتقارب]

فما كان حصن ولا حابس   يفوقان مرداسَ في مجمع

فترك صرف(مرداس) وهو منصرف . وهذا البيت يرويه البصريون هكذا :ــ

فما كان حصن ولا حابس   يفوقان شيخي في مجمع

ورواية [شيخي] منقولة عن المبرد ، قال ابن جني:((فان أبا العباس رواه غير هذه الرواية وهي قوله : فما كان حصن ولا حابس   يفوقان شيخِيَ في مجمع

فرواية برواية ، والقياس في ما بعد معنا))[٧]، ورواية (مرداس) منقولة في صحيح مسلم[٨] فلا حجة لمن أنكر ثبوتها كما فعل الزمخشري حين قال:((وما تعلق به الكوفيون في إجازة منعه في الشعر ليس بثبت))[٩] .

وشكك الكوفيون في رواية[شيخي] ((وقالوا : لا يجوز أن يقال"إن الرواية [يفوقان شيخي في مجمع] وشيخه أبوه مرداس .. بل الرواية الصحيحة المشهورة ما رويناه على أنا لو قدرنا انه قد روي رواية أخرى ، فما العذر عن هذه الرواية الصحيحة مع شهرتها))[١٠] والى هذا التعليل ذهب ابن الحاجب فقال:((فإن صحت رواية البصريين في ردّ شاهد الكوفيين[يعني:يفوقان شيخي] فإن الرواية الأخرى صحيحة ومنقولة في الكتب الصحاح كصحيح مسلم وغيره ، ويكفي في التمسك به رواية صحيحة، وان روي غيرها فلا يضر إذ ليس بينهما تعارض))[١١] .

وأما احتجاج الكوفيين بالقياس فمن وجهين :

أحدهما : ((أن التنوين زائد دال على خفة الاسم وبالتعريف يحدث له نوع ثقل ، فلذلك جاز له إجراء السبب مجرى السببين ، ويدل على أن الشاعر يجري الوصل مجرى الوقف، حتى

---

[1] لدوسر بن دهبل القريعي في (الإنصاف) ٢ / ٥٠٠ ، وبلا نسبة في (مجالس ثعلب) ص /١٤٧ .

[2] لابن قيس الرقيات في (ديوانه) ص/ ١٢٤ برواية : لمصعب حين جد القول أكثرها وأطيبها . وله في (الإيضاح) لابن الحاجب ١ /١٥٠ ، وبلا نسبة في (الخزانة) ١ /١٥٩ .

[3] ديوان الأخطل ص/ ١٩٧ صنعه وكتب مقدماته وشرح معانيه/ ايليا سليم الحاوي دار الثقافة ـ بيروت ـ لبنان .

[4] ديوان حسان ص/ ٣٨٧ وضعه وضبط الديوان وصححه/ عبد الرحمن البرقوقي دار الكتاب العربي .

[5] سورة (التوبة) آية / ٢٥

[6] للعباس بن مرداس السلمي في (الشعر والشعراء) ٧٤٨/٢ ، و(الإنصاف) ٢ /٤٩٩ ، و(ابن يعيش) ١ / ٦٨ ، و(خزانةالأدب) ١ /١٥٦ ، ١٦٢ .

[7] سر صناعة الإعراب ١٩٨/٢ ، وينظر (خزانة الأدب) ١٥٧/١

[8] ينظر (صحيح مسلم) ٥ / ٢٩٠ باب / إعطاء المؤلفة قلوبهم .

[9] المفصل في ص/٤٥

[10] الإنصاف ٥٠٠/٢

[11] الإيضاح ابن الحاجب ١٤٩/١

انه يصل الاسم المؤنث بالهاء كما يقف عليه ، فلأن يجوز له حذف التنوين وإبقاء الحركة أولى))[١]
الثاني : لأنه ليس حذف بعض الكلمة أولى من حذف التنوين((فانه إذا جاز حذف الواو المتحركة للضرورة من قوله[٢]:[من الطويل]
فبيناه يشري رحله قال قائل لمن جمل رخو الملاط نجيب
فلأن يجوز حذف التنوين للضرورة كان ذلك من طريق أولى ، لان الواو من"هو" متحركة ، والتنوين ساكن ، فلا خلاف أن حذف الساكن أسهل من حذف المتحرك))[٣] .
وأجاب المانعون عن الأبيات إما بالشذوذ و الندرة، أو بأن يمنع الرواية[٤] ويثبت الشواهد بروايات ليس فيها ترك الصرف فقالوا :ــــ
((في قوله : ما بال دوسر بعدنا ...
الرواية : وقائلة ما للقريعي بعدنا ...
وفي قوله : ومصعب حين جد الأمــــ*ــــــر أكثرها وأطيبها**
الرواية : وأنتم حين جد الأمر .... وهكذا رووا في سائر الأبيات))[٥] وأما عن حذف بعض الكلمة وعن التنوين فبالفارق ، إذ حذف التنوين يخل بمعنى الصرف ، وحذف بعض الكلمة لا يخل بمعنى ، لدلالة باقي الكلمة عليه [٦] .
المذهب الرابع : يجوز في العلم خاصة ، ونسب السهيلي[٧] .
ويرى الباحث أن هذه المسألة محرجة بكثرة شواهدها التي خرجت عن حكم الشذوذ وهي من الكثرة بحيث يتعذر دفعها أو تأويلها ، فإن قيل جائز كان حكماً بأمر غريب يخالف الطبيعة لأنه تحويل ونقل الخفيف إلى الثقيل وهو أمر تكرهه وتأباه الطبيعة البشرية فضلاً عن اللغة إذ لا يتحول الأصل الخفيف إلى فرع أثقل منه ، وإن قيل يمتنع فلا سبيل لدفع هذه الشواهد الكثيرة كما فعل البصريون في ردّ روايات الكوفيين أو تأويلها أو تحريفها حتى قال البغدادي نقلاً عن ابن مالك :((وللمبرد إقدام في رد ما لم يرو مع أن البيت بذكر مرداس ثابت بنقل العدل عن العدل في صحيح البخاري[٨] ومسلم ، وذكر[شيخي] لا يعرف له سند صحيح ، ولا سبب يدنيه من التسوية فكيف من الترجيح))[٩] .

[1] اللباب ٥٢٣/١
[2] للعجير السلولي في(خزانة الأدب) ١٥٩/١ ، ٢٥٣/٥ ، ٤٧٥/٩ ، وبلا نسبة في(الخصائص) ٦٩/١ ، و(الإنصاف) ٥١٢/٢ .
[3] الإنصاف ٥١٣/٢
[4] ينظر(شرح كافية ابن الحاجب) الموصلي ١١٦/١
[5] خزانة الأدب ١٥٩/١
[6] ينظر(شرح كافية ابن الحاجب) للموصلي ١١٦/١
[7] ينظر (خزانة الأدب) ١٥٧/١
[8] لم أعثر على البيت في صحيح البخاري .
[9] خزانة الأدب ١٥٨/١

الفصل الثاني : الكلمة وأحوالها
المبحث الثالث : أسماء اختلف في إعرابها وبنائها
المسألة (١٧): "سحر" معربة أم مبينة ؟

جاء في معجم الشوارد النحوية مادة(سحر):((السحر : قبيل الفجر، وآخر الليل، ولــه مدلولان، الأول: سحر يوم معين وحدد ، تقول: أزورك سحر يوم الخميس .
الثاني: سحر يوم غير محدد، تقول: أزورك سحراً، وتمتعت بسحرٍ منعش))[١]
وهي لدى النحاة على مذهبين : الإعراب والبناء :
المذهب الأول: عدّ جمهور النحاة (سحر) معربة للتغيير الذي يصيب آخرها بدخول العوامــل عليها وهم في إعرابها على قولين :
أحدهما : أنها معربة منصرفة ولكنها لا تنون ؛ إما على نية(أل) وهذا قــول الــسهيلي[٢] أو على نية الإضافة وهو قول الشلوبين[٣] وعلى هذين القولين ليست من باب ما لا ينصرف .
الآخر : أنها معربة ممنوعة من الصرف ، وهو قول جمهور النحاة حتى عد بعــضهم أنْ لا خلاف في ذلك ، قال الزجاج:((فلا اختلاف بين النحويين أن(سحر) لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة))[٤] وقال ابن الحاجب:((سحر عند العرب جميعهم معرب إعراب مــا لا ينصرف..))[٥] .
ولكنهم اختلفوا في علة منع الصرف فقال أكثرهم للعلمية والعدل ، منهم المبرد[٦] و الزجاج[٧] وابن السراج[٨]، واختار هذا الوجه ابن يعيش فقال :((.. وأما سحر فمعرفة إذا أردت ســحر يوم بعينه لا ينصرف للتعريف والعدل عن الألف واللام ، فــان أردت التنكيــر صــرفته))[٩] ووكذلك اختاره ابن الحاجب إذ قال:((غدوة وبكرة وسحر أعطوها حكم الأعــلام وليــست أعلاما على نحو زيد وعمر ، وإنما هي على نحو أسامة ، والذي يدل على صلاحيتها لغدوة كل يوم تدخله معها .. إلا أنها اختصت باستعمالها في غدوة يوم معلوم في كلامــك أو مــن قرينة .. والذي يدل على انه علم كونهم منعوه الصرف ، وما لم يقدر فيــه العلميــة كــان مصروفا ممنوعا من الصرف بغير سبب ، وذلك معلوم الانتفاء من لغتهم فوجب أن يحمــل على تقدير العلمية ..))[١٠] واختاره ابن مالك[١١] فقال في ألفيته :ــ
فامنعْ لتعريفٍ وعدلٍ (سحَرا) ظرفاً ، وأوجبْ صرفه منكّرا
والجندي[١٢] والسيوطي[١٣] .
وقال آخرون إنما منع الصرف بشبه العلمية وهو اختيار ابن عصفور[١٤] .

---

[1] معجم الشوارد النحوية والفوائد اللغوية ص/ ٣٢٦ تأليف/ محمد محمد حسن شراب دار المأمون للتراث ط١/١٩٩٠م
[2] ينظر(نتائج الفكر) ص ٣٧٨
[3] ينظر(ارتشاف الضرب) ٤٣٥/١ .
الشلوبين: أبو علي عمر بن محمد بن عبد الله الأشبيلي والمعروف بالشلوبين ولد سنة ٥٦٢ هـ، كان إمام عصره في النحو واللغة، أخذ عن ابن ملكون، ومحمد بن خلف، أقرأ الناس نحو ستين سنة، حتى علا صيته واشتهر ذكره، توفي سنة٦٤٥ هـ.له (التوطئة) و(شرح المقدمة الجزولية) ،(تعليق على الكتاب) .
[4] ما ينصرف وما لا ينصرف ص/١٢٩
[5] الأمالي النحوية ابن الحاجب ٨١/٤
[6] ينظر(المقتضب) ٥٧٠/٢
[7] ينظر(ما ينصرف وما لا ينصرف) ص/١٢٩
[8] ينظر(الأصول) ٨٨/٢
[9] شرح المفصل ابن يعيش ٣٩/١
[10] الأمالي النحوية ابن الحاجب ٩١/٣ ، ٨١/٤
[11] شرح الكافية الشافية ١٤٧٨/٣
[12] ينظر(الإقليد) ٢٥٧/١
[13] ينظر(الهوامع) ١٠٦/١
[14] ينظر(الشرح الكبير) ٢٠٩/٢

المذهب الآخر : البناء ، ذكر الخوارزمي أنها مبنية كما بني (أمس) فقال :((مذهب النحويين أن هذه الأسماء إذا عنيت بها غدوة يومك وبكرته وسحر ليلتك فهي غير منصرفة وعندي أنها مبنية))[1] واحتج على ذلك بقوله :((لأنه قد تقرر في قواعد النحويين أن الاسم متى تضمن معنى الحرف فإنه يبنى حجة النحويين أن هذه الأسماء أعلام معدولة عن اللام .. أما أنها أعلام فظاهر .. وأما أنها معدولة فظاهر أيضا، لأن الأصل فيها أن تكون باللام عند تلك الغاية، فيقال : رأيته الغدوة والبكرة والسحر، وهذه حجة مزيفة، والاعتراض عليها إنها تنتقض بأمس، فانه جعل علما لذلك الأمس، وهو معدول عن الألف واللام، وهو مع ذلك مبني))[2] ولم يستبعد ابن الحاجب هذا الرأي بقوله:((ولو قيل انه مبني لتضمنه معنى الألف واللام لم يبعد عن الصواب كما أن لغة أهل الحجاز مبنية لتضمنه معنى الألف واللام)) [3] كما نصره الجندي[4] وأبو حيان الأندلسي على ما ذكر السيوطي حيث قال:((وزعم صدر الأفاضل ناصر الدين المطرزي[5] أن سحر مبني على الفتح لتضمنه معنى حرف التعريف كما أن أمس بني لتضمنه معنى حرف التعريف والفرق بينهما عندي يعسر ، وما ذكره الجمهور من انه عدل عن الألف واللام مشكل، لأنه لا يشعر بأنه تضمن تعريفها .. فكيف يكون سحر على معنى ما فيه الألف واللام ، ويكون علما ؟ وتعريف العلمية لا يجامع تعريف اللام ، فكذلك لا يجامع تعريف ما عدل عنها.))[6] وممن قال بالبناء أيضا ابن الطراوة(ت/٥٢٨هـ)[7] ولكنه خالف في علة البناء ، وهي عنده عدم التقار : يريد القرار[8] .

أما الردود على الخوارزمي في هذه المسألة فكثيرة نكتفي منها بقول ابن مالك: ((وزعم صدر الأفاضل أن سحر مبني على الفتح لتضمنه معنى حرف التعليل ، وما ذهب إليه مردود من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن ما ادعاه ممكن وما ادعيناه ممكن ، ولكن ما ادعيناه أولى لأنه خروج عن الأصل بوجه من دون وجه ، لأن الممنوع من الصرف باق على الإعراب بخلاف ما ادعاه لأنه خروج عن الأصل بكل وجه .

الثاني : انه لو كان مبنيا لكان غير الفتحة أولى به ، لأنه موضع نصب ، فيجب اجتناب الفتحة لئلا يتوهم الإعراب كما اجتنب في (قبل) و (بعد) والمنادى المضموم .

الثالث : انه لو كان مبنيا لكان جائز الإعراب جواز حين في قوله[9] :

على حين عاتبت المشيب على الصبا ....

لتساويهما في ضعف سبب البناء بكونه عارضاً))[10] وما تعلق به من شبهة البناء في(أمس) فان (("أمس" عند أهل الحجاز مبني على الكسر وعند بني تميم معرب إعراب ما

---

1 التخمير ١٨١/١ ــ ١٨٢

2 المرجع السابق ١٨٢/١

3 الإيضاح ابن الحاجب ٩٣/١

4 الإقليد ٢٥٧/١

5 ينبغي التنويه هنا على تصحيح الوهم الذي وهمه ابن مالك وأبو حيان الأندلسي، حيث ذهبا إلى أن صدر الأفاضل هو ناصر بن أبي المكارم المطرزي ، وهذا خطأ ظاهر لأن صدر الأفاضل هو القاسم بن الحسين الخوارزمي ، ولا أعلم أن ناصر بن أبي المكارم يلقب بصدر الأفاضل ؟! .. وقد نقل هذا الخطأ أكثر تلاميذ أبي حيان ولم يتنبهوا لذلك، منهم ابن هشام الأنصاري في كتابيه التوضيح والمغني ، وابن عقيل ، وابن أم قاسم ، وناظر الجيش.. وتنبه له الرعيني وهو من تلامذة أبي حيان . كما سار على هذه الغلطة أكثر شراح المغني والتوضيح وتنبه لها الاسلامبولي في شرحه على المغني وابن حيي زادة .. وممن درج عليها الأشموني والصبان و الدماميني وكثير من المحققين في وقتنا هذا . ينظر(التخمير) ١٨٠/١ الهامش .

6 الهمع ١٠٧/١

7 **ابن الطراوة :** هو أبو الحسين سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي الأندلسي المعروف بابن الطراوة ، سمع على الأعلم كتاب سيبويه ، وروى عن أبي الوليد الباجي ، وروى عنه السهيلي والقاضي عياض ، كان مبرزاً في النحو واللغة يوفي سنة ٥٢٨ هـ ، له (الترشيح في النحو) و(المقدمات على كتاب سيبويه) وغيرهما .

8 ينظر(التخمير) ١٨٠/١ (الهامش)

9 عجزه : وقلت : ألما أصح والشيب وازع . والبيت لجرير في(ديوانه) ص/ ٧٩ ط/ دار صادر ، وقد سبق تخريجه .

10 شرح الكافية الشافية ١٤٧٩/٣ ــ ١٤٨٠

لا ينصرف . ووجهه عند بني تميم وجه الجميع في "سحر" . ووجه لغة أهل الحجاز في أمس أنه تضمن لام التعريف فبني لتضمنه معنى الحرف ، وإنما فرقوا بينه وبين سحر ، من جهة أن "سحر" استعمل نكرة واستعمل معرفاً باللام فحسن أن يقال معدول عن السحر .. ولم يحسن ذلك في أمس لأنه لا يقال أمس منكر ثم يعرف فيقال: الأمس ، بل الأمس بالألف واللام معرفاً على غير قياس .. وأمس ، معرفا على غير قياس ، جعل معدولاً عن الأمس لكان فيه مخالفة قياسين أحدهما فيه والآخر في المعدول عنه ، فكان حمله على مخالفة قياس واحد أولى ، لذلك جاءت لغة الحجاز على البناء دون الإعراب))[١] .

وزاد السيوطي في المسألة مذهباً ثالثاً : لا معرباً ولا مبنياً فقال:((وعند الزماني[٢] وغيره قسم ثالث لا معرب ولا مبني وهو(سحر) المعدول لأنه يزول عن هذه الحالة وما فيه شيء يوجب البناء))[٣] وممن قال بهذه البدعة ابن جني في(الخصائص) [٤] وسبقه إليه شيخه أبو علي الفارسي ، ورده العكبري بأنه ليس في كلام العرب كلمة لا معربة ولا مبنية عند المحققين ، لأن حد المعرب ضد حد المبني وليس بين الضدين هنا واسطة[٥] .

ويبدو للباحث أن قول الخوارزمي بالبناء وجيهٌ ، وله ما يبرره لأن (سحر) ظرف وليس في الظروف ما يمنع من الصرف ، بل هي إلى البناء أقرب منه إلى منع الصرف ، وبناؤه لغة حجازية ، ولهذا لم ينكره أحد وإنما الخلاف في كيف تكون مبنية من حيث هي معربة ومعربة من حيث هي مبنية .. وأما أن بناءها على الفتح يوهم أنها معربة فينبغي اجتنابه كما قال ابن مالك[٦] فمردود لأن أكثر الظروف مبنية على الفتح نحو: عند ، وأين ، وحيثَ[٧] .

---

1 الأمالي النحوية ابن الحاجب ٨١/٤
2 (الزماني) بالزاي المعجمة ، كذا في الأصل ولعلها الرماني .
3 الأشباه والنظائر ٦٣٢/١
4 ينظر(الخصائص) ٣٥٦/٢ ــ ٣٥٨
5 ينظر(اللباب) ٦٧/١
6 ينظر (شرح الكافية الشافية) ١٤٧٩/٣ ــ ١٤٨٠
7 ينظر(الكتاب) ١ / ١٥

الفصل الثاني : الكلمة وأحوالها
المبحث الثالث : أسماء اختلف في اعرابها وبنائها
المسألة(١٨) : ضمير الفصل أو العماد

يرد في العربية ضمير واقع بين المبتدأ والخبر نحو: زيد هو المجتهد ، أو في الجملة الاسمية التي دخلت عليها النواسخ مثل (كان وأخواتها) نحو قوله تعالى: ﴿ وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ﴾[1] ، أو (إن وأخواتها) نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَأَنتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ﴾ [2] ، أو (ظن وأخواتها) نحو قوله تعالى: ﴿تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْراً﴾[3] . وهذا الضمير لا يكون إلا من الضمائر المنفصلة المرفوعة(أنا، أنت، هو،) .. واختلف في تسميته ، فأطلق عليه البصريون[4] ضمير الفصل ، وأطلق عليه الكوفيون ضمير العماد[5] وهي تسمية الفراء[6] ، وأكثر الكوفيين يسميه دعامة[7] كأنه يدعم الكلام[8] وذكر أبو حيان[9] مصطلحاً رابعاً هو(الصفة) ونسبه للمدنيين وفسره في "التذييل والتكميل" بالتوكيد [10] . وإنما سماه البصريون فصلاً ؛ لأنه يفصل بين المبتدأ ، أو بين الخبر والنعت أي يوضح أن الثاني خبر لا نعت كأنه دخل لمعنى الفصل والتأكيد لا غير[11] ، وسماه الكوفيون عماداً ؛ لأنه يعتمد عليه في الفائدة ، وذلك انه يبين أن الثاني ليس بتابع للأول ، أو لكونه عمد الاسم الثاني وقواه بتحقيق الخبر بعده . واختار ثلاثة الشراح تسمية البصريين ولكن ابن الحاجب علل اختياره بقوله: ((نظراً لأن السامع أو المتكلم أو هما معا جميعاً يعتمدان بها على الفصل بين الصفة والخبر فسموها باسم ما يلازمها ويؤدي معناها فكانت تسمية البصريين أظهر)) [12] ، ويبدو أن الاختلاف بين الفريقين اختلاف لفظي ليس فيه كثير فائدة .

شروط ضمير الفصل :

وشرط هذا الضمير أن يطابق ما قبله في الجنس ، والعدد ، والرتبة . ويشترط تعريف الجزأين الواقع بينهما ، أي أن يتقدمه معرفة نحو: زيد هو الفاضل ، فان لم يأت بين معرفتين لم يجز عند النحاة قال سيبويه((لم يجعلوه فصلاً وقبله نكرة كما انه لا يكون وصفاً ولا بدلاً لنكرة)) [13] وأجاز ذلك الفراء [14] واستدل بقوله تعالى: ﴿أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ﴾[15] ، بل أجاز أن يتقدم في أول الكلام ومنه عنده قوله تعالى :﴿ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾[16] قال أبو حيان:((وتقديم الفصل جارٍ على مذهبهم ؛ لأنهم لم يجيئوا

---

1 سورة(القصص) آية/٥٨
2 سورة(هود) آية/ ٢٠
3 سورة(المزمل) آية/٢٠
4 ينظر(الأصول) ٢ /١٢٥ ، و(المفصل) ص/١٦٩ ، و(شرح الكافية) للرضي ٣ /٦١
5 ينظر(مجالس ثعلب) ص /١٣٣ شرح وتعليق / عبد السلام محمد هارون ط ٣/ دار المعارف بمصر ، و(معاني القرآن)للفراء ١ /٢٤٨ ، ٤٠٩ .
6 ينظر (معاني القرآن) للفراء ٤٠٩/١، ٢٤٨، ٣٥٢/٢، ١٤٥، ١١٣ ٣٧/٣ عالم الكتب ط٣/١٤٠٣ ــ ١٩٨٣م ، و(النحو الكوفي ــ مباحث في معاني القرآن للفراء) ص / ١٩٠ د/ كاظم إبراهيم كاظم عالم الكتب ــ بيروت ط ١/ ١٤١٨ ــ ١٩٩٨م .
7 ينظر (الإنصاف) ٧٠٦/٢ المسألة(١٠٠) ، و (الأصول) ١٢٥/٢ ،و(التذييل والتكميل) ٢٨٧/٢ / ،و (معاني القرآن) للفراء ١٨٤/٢
8 ينظر(التذييل والتكميل) ٢٨٧/٢
9 ينظر (ارتشاف الضرب) ٣٩٧/٢
10 ينظر (التذييل والتكميل) ٢٨٧/٢
11 ينظر(ائتلاف النصرة) ص/ ٦٧ المسألة(٥٧) قسم الأسماء
12 الإيضاح ابن الحاجب ٤٧١/١
13 الكتاب ٢ / ٣٩٦ ، وينظر (المقتضب) ١٠٣/٤
14 ينظر(معاني القرآن) للفراء ١١٣/٢
15 سورة (النحل) آية / ٩٢
16 سورة (البقرة) آية/ ٨٥

بالعماد ؛ لأن يدخل بين المبتدأ والخبر ، وإنما وضع عنده في كل موضع يبتدأ فيه بالاسم قبل الفعل)) [١] ووافقه أهل المدينة في ذلك كما حكاه سيبويه [٢] .

إعراب ضمير الفصل :

واختلف في إعراب هذا الضمير ، فالبصريون يرونه بمنزلة الحرف فلا محل له من الإعراب ، يقول سيبويه ((وقد زعم ناس أن (هو) هاهنا صفة ، فكيف يكون صفة ، وليس في الدنيا عربي يجعلها هاهنا صفة للمظهر ، ولو كان ذلك كذلك لجاز : مررت بعبد الله هو نفسه ، فـ(هو) هاهنا مستكرهة لا يتكلم بها العرب ؛ لأنه ليس من مواضعها عندهم)) [٣] ثم قال ((فصار(هو) هاهنا بمنزلة (ما) إذا كانت لغوا في أنها لا تغير ما بعدها عن حاله قبل أن يذكر ..)) [٤] ويكشف النص أن سيبويه يرى ضمير الفصل كاللغو لا محل له من الإعراب ، وتابعه المبرد [٥] و ابن السراج [٦] و جمهور البصريين [٧] و صححه ابن عصفور [٨] .

والذي دفع البصريين إلى القول بحرفيته هو تحكم قواعدهم فيه ؛ لأنه لا يستساغ أن يجعل تابعاً مستقلاً ، فلو كان له إعراب فإما أن يكون تابعاً او مستقلاً وكلاهما غير مستقيم في نظرهم ، أما التبعية فهي باطلة ، لأنه قد لا يطابق الأول في إعرابه نحو : ظننت زيدا هو القائم ،ولا يجوز أن يكون مستقلاً غير تابع ؛ لأنه يلزم أن يكون مبتدأ ؛ لأنه قد يكون منصوبا ما بعده نحو : كان زيد هو القائم .. فلما بطل أن يكون له إعراب لم يصح أن يكون اسما وتعينت حرفيته [٩] وعلى الرغم من موقفهم هذا يجيز سيبويه [١٠] في هذه التراكيب أن يكون الضمير فصلاً ولا محل له من الإعراب ، وان يكون مبتدأ ، أو توكيداً والجملة هي الخبر ، وتبعه كثير من النحاة كابن النحاس [١١] والرضي الاستراباذي [١٢] والسيوطي [١٣] قال ابن يعيش :((..إذا جعلته مبتدأ كان اسماً فله موضع من الإعراب ، وإذا جعلته فصلاً فقد سلبته معنى الاسمية وابتززته إياه و أصرته إلى حيز الحروف وألغيته كما تلغى الحروف فلا يكون له موضع من الإعراب ... وإذا جعلت الضمير تأكيداً فهو باق على اسميته ويحكم على موضعه بإعراب ما قبله ...)) [١٤] فإذا قلت : زيد هو المجتهد ، جاز عندهم في(هو) أن يكون فصلاً ولا محل له من الإعراب ، وجاز أن يكون مبتدأ والمجتهد خبره ، والجملة في محل رفع خبر(زيد) . وفي قولنا : كان زيد هو القائمُ، تعين أن يكون مبتدأ ليس فصلا، وإذا كان ما بعده منصوباً نحو : كان زيد هو القائمَ ، جاز فيه التوكيد أو الفصل .. والتركيب هو التركيب ((والظاهر انه جاء توكيداً في كل هذه الأمثلة ، غير أن النحاة تعددت الأوجه الإعرابية عندهم تسويغاً للحركة الإعرابية وليس تبياناً للمعنى)) [١٥] .

وذهب فريق آخر إلى أن الضمير هو اسم ، ونسب إلى الخليل [١٦] ومن تبعه من الكوفيين [١] ، ولكن القائلين باسميته اختلفوا : هل له محل من الإعراب أو لا ؟ على ثلاثة أقوال [٢] :ـ

---

1 ارتشاف الضرب ١/٤٨٩ ـ ٤٩٠
2 ينظر (الكتاب) ٢ / ٣٩٦
3 الكتاب ٢ / ٣٩٠
4 المرجع السابق ٢ / ٣٩١
5 ينظر (المقتضب) ٤/١٠٣
6 ينظر(الأصول) ٢/١٢٥
7 ينظر (الإنصاف) ٢/٧٠٦ ، و (ائتلاف النصرة) ص/٦٧ المسألة (٥٧) قسم الأسماء
8 ينظر (الشرح الكبير) ٢/٦٥
9 ينظر (التذييل والتكميل) ٢/٣٠١
10 ينظر (الكتاب) ٢ /٣٨٩ ـ ٣٩٧
11 ينظر (التبيان في إعراب القرآن) ١/٢٤ ـ ٢٥ دار الفكر ط١/١٩٩٧م
12 ينظر (شرح الكافية) للرضي ١/٦٦ .
13 ينظر (الهوامع) ٢/٣٠١
14 شرح المفصل لابن يعيش ٣/١١٣
15 الاختيارات النحوية لأبي حيان في "ارتشاف الضرب" ص/٧٨
16 ينظر(التذييل والتكميل) ٢/ ٢٨٦ ، و (همع الهوامع) ٢/٢٧٥ .

الأول : أنه اسم ولكن لا محل له من الإعراب ونسب القول للبصريين والخليل[3] وحجتهم هي حجة الخليل قال سيبويه:((وكان الخليل يقول: والله انه لعظيم جعلهم(هو) فصلاً في المعرفة وتصييرهم إياها بمنزلة (ما) إذا كانت (ما) لغواً ، لأن (هو) بمنزلة (أبوه) ولكنهم جعلوها في ذلك الموضع لغواً كما جعلوا (ما) في بعض المواضع بمنزلة (ليس))) [4] .
الثاني : أن حكمه حكم ما بعده أي: له موضع ممن الإعراب وهذا رأي الكسائي ، واختاره الخوارزمي إذ قال :((لأن ذلك الضمير يكون مرتفعاً بالابتداء ، والاسم المرفوع بعده مرتفعاً بأنه خبرٌ ، ثم إن هذا المبتدأ والخبر هو خبر المبتدأ الأول))[5] .
الثالث : أن حكمه حكم ما قبله غلى التبعية وهو قول الفراء [6] وتابعه ثعلب[7] لأن الضمير جاء مؤكدا لما قبله فيجب أن يكون تابعاً لما قبله فيعرب بدلاً ، أو عطف بيان أو توكيدا، وأخذ بهذا الرأي ابن الحاجب إذ قال:((والصحيح أنها ضمائر وموضعها على حسب ما قبلها)) [8] ولكنه لا يجيز أن تكون توكيداً قال:((الذي هو فصل لا جائز أن يكون توكيداً لأنه لو كان تأكيداً ، لم يخل إما أن يكون لفظياً وإما أن يكون معنوياً . ولا جائز أن يكون لفظيا لأن اللفظي إعادة اللفظ الأول بعينه أن كان ظاهراً وإلا ما يدل عليه من بابه إن كان مضمراً نحو: مررت بك أنت ... ولا جائز أن يكون معنوياً لأن المعنوي بألفاظ تحفظ ولا يقاس عليها)) [9] .

ويرى البصريون أن مذهب الكوفيين يوقعهم في إشكال إعرابي ؛ لأنه يخالف قاعدة من قواعدهم، فالكوفيون يجعلون له محلا من الإعراب ويقولون هو توكيد لما قبله ، ولكن الضمير المرفوع قد يؤكد به المنصوب والمجرور نحو: ضربتك أنت ، ومررت بك أنت ، قال الرضي : ويرد عليه أن الضمير لا يؤكد به الظاهر فلا يقال: جاءني زيد هو[10] . ورجحه بعض الدارسين[11] . بينما يرى أحد الباحثين[12] أننا لا نملك دليلاً يعيننا على تلمّس موقف الكوفيين من إعراب هذا الضمير خلافاً لما نسبه إليهم ابن الأنباري ؛ نتيجة لعدم وضوح مصطلح(العماد) الذي أحدث تداخلاً عندهم بين ضمير الفصل وضمير الشأن .

والذي نرجحه في هذه المسألة أن إعرابه توكيدا هو الراجح لوجوه :
أولاً : إن الضمير جاء مؤكدا لما قبله وهو رأي الجمهور[13] ــ خلافاً للسهيلي[14] وابن الحاجب[15]ــ وقد أصاب هذه الحقيقة عدد من النحاة كالزمخشري[16] وابن يعيش[17]

---

1 ينظر(شرح الكافية) للرضي ٣ /٦٦
2 ينظر (ارتشاف الضرب) ٤٩٤/١ ــ ٤٩٥
3 ينظر (شرح الكافية) للرضي ٣ /٦٦
4 الكتاب ٣٩٧/٢
5 التخمير ١٦٢/٢
6 ينظر (الإنصاف) ٧٠٦/٢
7 ينظر(مجالس ثعلب) ص / ١٣٣
8 الإيضاح ابن الحاجب ٤٧٠/١
9 الأمالي النحوية ابن الحاجب ١٠١/٣
10 ينظر(شرح الكافية) للرضي ٦٦/١
11 ينظر (آراء في الضمير العائد) د/ خليل عمايرة ص/١٦ ــ ١٨ دار البشير ـ عمان ط١٩٨٤/١م
12 ينظر(النحو الكوفي ــ مباحث في معاني القرآن للفراء) ص/ ١٩٤ ، ١٩٧
13 ينظر (ارتشاف الضرب) ٤٩٥/١
14 ينظر(نتائج الفكر) ص /٢١٨
15 ينظر (الأمالي النحوية) ابن الحاجب ١٠١/٣
16 ينظر(المفصل) ص/١٦٩ ، وينظر (الكشاف) ١٢/١
17 ينظر (شرح المفصل) ابن يعيش ١١١/٣

غير أنها لم تنفك عن أسر القواعد البصرية .
ثانياً : أن النحاة متفقون على اسمية الضمير في قولنا :(هو زيد) ولو ذهبنا إلى حرفيته في نحو : زيد هو القائم ، لصار الضمير مشتركاً بين باب الاسمية والحرفية ، وهـذا الاشـتراك يخالف الأصل .
ثالثاً : أن هذا الضمير يمكن إسقاطه والاستغناء عنه فيتم معنى الجملة بدونه ، وقد قرأ نافع وابن عامر[١] بإسقاط ضمير الفصل في قوله تعالى:﴿ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾[٢] وكـذلك كتبت هذه الآية في المصحف المدني والمصحف الشامي ، وقرأ بقية القراء السبعة بإثباتـه وذكره[٣] .
رابعاً : ((أن هذا الضمير له وظيفة محددة في الكلام هي التوكيد أي : له دور دلالي وموقع وظيفي فيعرب توكيداً لما قبله ، وقد كان الكوفيون أقرب إلى وصف الحقيقة اللغوية عنـدما أطلقوا عليه مصطلح العماد ، أما أهل البصرة فقد راعوا فيه الجانب الشكلي وهو فصله بين المبتدأ والخبر))[٤] .

---

[1] **ابن عامر**: أبو عمران عبد الله بن عامر بن زيد اليحصبي ، أحد القراء السبعة ، ولي قضاء دمشق في خلافة الوليد بن عبد الملك ، وأقام فيها ، وهو مقرئ الشاميين حتى توفي سنة ١١٨ هـ .
[2] سورة(الحديد)/ آية/ ٢٤
[3] ينظر(حجة القراءات) لأبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة تحقيق/ سعيد الأفغاني ص/٧٠٢ مؤسسة الرسالة ط٥/١٤١٨ ـــ ١٩٩٧م..
[4] الاختيارات النحوية لأبي حيان في ارتشاف الضرب ص/٨١ ، وينظر (أبحاث نحوية ولغوية) د/ نادية رمضان النجار ص/٣٦ دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ط١/٢٠٠٦م .

الفصل الثاني : الكلمة وأحوالها
المبحث الثالث : اسماء اختلف في اعرابها وبنائها
المسألة (١٩): المشارات والموصولات الواردة على صورة التثنية

يعرف النحاة المثنى بأنه ما دلّ على اثنين أو اثنتين بزيادة ألف ونون أو ياء ونون في آخره صالحة للتجريد . ويضعون للتثنية شروطا إذا توافرت أمكن عندها تثنية الاسم منها :

- **أن يكون معرباً .**
- **أن يكون مفرداً.**
- **أن يكون نكرة .**
- **أن يكون غير مركب .**
- **أن يكون له مماثل من لفظه ومعناه .**
- **ألا يستغنى عن تثنيته بتثنية غيره .**

واختلف النحاة في المشارات والموصولات التي وردت على صورة التثنية نحو(هذان ، وهاتان) و (اللذان ، واللتان) ، أ تثنيتها حقيقية أم غير حقيقية؟ على مذهبين :ــ
أحدهما : ما ذهب إليه القدماء أنها تثنية حقيقية ؛ لما رأوها تأتي بالألف في الرفع وبالياء في النصب والجر[1] منهم سيبويه إذ قال:((هذا باب تثنية الأسماء المبهمة التي أواخرها معتلة . وتلك الأسماء ذا ، وتا ، والذي ، والتي . فإذا ثنيت ذا قلت : ذان ، وإذا ثنيت تا قلت : تان ، وان ثنيت الذي قلت: اللذان .. وإنما حذفت الياء لتفرق بينها وبين ما سواها من الأسماء المتمكنة غير المبهمة ، كما فرقوا بينها وبين ما سواها في التحقير)) [2] و المبرد[3]وابن السراج[4]والمازني(ت/٢٤٩هـ)[5] وتبعهم ابن عصفور[6] و ابن مالك[7] واختاره الموصلي[8] في تثنية الموصول فقط واختاره ابن هشام [9] .
ويستدل هؤلاء على مذهبهم بأمور :
أحدها: ((أنه لما ثني(هذا) اجتمع ألفان : ألف هذا ، وألف التثنية ، فوجب حذف واحدة منهما لالتقاء الساكنين؛ فمن قدر المحذوفة ألف (هذا) والباقية ألف التثنية قلبها في الجر والنصب ياء ومن قدر العكس لم يغير الألف عن لفظها)) [10] .
الثاني : ((أن ياء (الذي) و(التي) وألف(ذا) و(تا) لما لم يكن لهما حظ في الحركة شبهتا عند ملاقاتهما ألف التثنية بألف المقصور إذا لقي ألف الندبة ، فوافقها في الحذف ، فكما يقال في الندبة (وآموساه) لا(وآموسياه) قيل هنا (اللذان) و(ذان) لا(اللذيان) و(ذيان))) [11] .
الثالث : للتفريق بين تثنية المعرب والمبني حذف الآخر[12] خصوصاً أن((حذف ألف المقصور المثنى أولى من قلبه لأن في حذفه تخلصا من تصحيح حرف علة متحرك بعد

---

1 ينظر (التذييل والتكميل) ٢٢٥/١
2 الكتاب ٤١١/٣
3 ينظر(المقتضب) ٢٧٨/٤
4 ينظر(الأصول) ١٢٧/٢
5 ينظر(مجالس العلماء) للزجاجي ص/١١٣ المجلس(٦٦)
6 ينظر(الشرح الكبير) ١٧٢/١
7 ينظر(شرح الكافية الشافية) ٣٥٠/١
8 ينظر(شرح كافية ابن الحاجب) للموصلي ٣٥٠/١
9 ينظر (أوضح المسالك) ١٢٧/١
10 شرح شذور الذهب ابن هشام ص/٧٩ المكتبة العصرية ط١٤١٦/١ـ ١٩٩٥م
11 شرح الكافية الشافية ٢٥٦/١ ــ٢٥٧ ، وينظر (حاشية الصبان) ١٤٧/١
12 ينظر (الكتاب) ٤١١/٣

فتحة ... ولأن اسم الإشارة لا يضاف فعومل بالحذف ، وحمل عليه(الذي) و (التي) لشبه ياءيهما في لزوم المد بالألف ، ولأنهما لا يضافان)) [١] وعوض عن المحذوف بتشديد النون
والآخر : يرى فريق أن ما توهمه الأولون من كونها تثنية حقيقية باطل [٢] وإنما هي صيغ موضوعة للتثنية ومخترعة لها ، ومن هؤلاء ابن جني إذ قال : ((فينبغي أن تعلم أن [هذان ، وهاتان، واللذان و ، اللتانِ] إنما هي أسماء مصوغة للتثنية مخترعة لها ، وليست بتثنية الواحد على حدّ زيد وزيدان ، إلا أنها صيغت على صورة ماهو مثنى على الحقيقة فقيل: هذان واللذان ، وهذين واللذين لئلا تختلف التثنية)) [٣] وتبعه العكبري [٤] واختاره الخوارزمي إذ قال:(("ذان" ليست بتثنية "ذا" وإنما هو اسم موضوع لمثناه كالنساء لجمع المرأة)) [٥] و ابن يعيش إذ قال:((صيغاً موضوعة للتثنية مخترعة لها وليست تضم هذا إلى هذا كما ضممت زيداً إلى زيد حين قلت الزيدان ، إلا أنهم جاءوا بها على منهاج التثنية الحقيقية فقالوا هذان وهذين لئلا يختلف طريق التثنية)) [٦] وقال ابن الحاجب :((.. لو كانت على قياس المثنى لوجب أن تكون ألفها منقلبة كما تقلب ألف عصا ورحى ، ولما لم تقلب دلّ على أنها صيغة موضوعة للمشار إليه المرفوع والمنصوب ..)) [٧] وصححه أبو حيان الأندلسي [٨] .

ويستدل هؤلاء على مذهبهم بأمور :
الأول : أن دليل وجوب البناء فيها قائم ، فوجب الحكم عليها كلها بالبناء [٩] وهذه حجة قوية لأن مقتضى البناء وهو شبه الحرف موجود فيها .
الثاني : أن الاسم لا يثنى حتى ينكر ــ كما ذكرنا في الشروط ــ ولذلك تقول في تثنية زيد (الزيدان) ، وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة جارية مجرى الضمائر فلا تفارق التعريف [١٠] .
الثالث : لو كانت تثنيتها حقيقية ــ كما قالوا ــ لقيل في تثنية الذي (اللذيان) كما تقول في تثنية (الشجي) (الشجيان) ، وكنت تقول في تثنية (هذا) (هذيان) كما تقول في تثنية (موسى) (موسيان) [١١] ، وردّ هذا بقولهم:((وأما قولهم اللذان ولم يقولوا اللذيان كما في عم عميان فلأن ياء عم تحركت في النصب ، فلما جاءت بعدها ألف توجب فيها الفتحة تحركت لذلك ، وياء الذي ساكنة على كل حال ، فلذلك حذفت لما جاءت الألف لالتقاء الساكنين ، إذ لم يجز أن تتحرك البتة)) [١٢] .
الرابع : أنها لو كانت تثنية حقيقية لما جاز تشديد نونها بالاتفاق ، إذ لا يجوز أن يقال رجلانّ في رجلان بالتشديد ، وقد قرئ:﴿ إنْ هَذَانِّ لَسَاحِرَانِ﴾ [١٣] بتشديد النون في قراءة ابن كثير [١٤] . وردّ هذا بأن تشديد النون إنما هو عوض من المحذوف فيهما ؛ لأن من العرب من

---

[1] شرح الكافية الشافية ٢٥٧/١
[2] ينظر (التذييل والتكميل) ٢٢/١ ٥
[3] سر صناعة الإعراب ٤٦٦/٢ ــ ٤٦٧
[4] اللباب ٤٨٦/١
[5] التخمير ١٨١/٢ ــ ١٨٢
[6] شرح المفصل لابن يعيش ١٢٨/٣
[7] الإيضاح ابن الحاجب ٤٧٩/١ ــ ٤٨٠
[8] ينظر(التذييل والتكميل) ٢٢٤/١ ، ٢٢٥ .
[9] ينظر(الإيضاح) ابن الحاجب ٤٧٩/١ ــ ٤٨٠
[10] ينظر (سر صناعة الإعراب) ٤٦٨/٢ ، و (شرح المفصل) لابن يعيش ١٤١/٣ ، و(شرح الكافية) للموصلي ٣٤١/١ ، و (التذييل والتكميل) ٢٢٤/١ ــ ٢٢٥
[11] ينظر (الإيضاح) لابن الحاجب ٤٨٠/١ ، و (التنييل والتكميل) ٢٢٥/١
[12] مجالس العلماء للزجاجي ص/١١٣ المجلس(٦٦)
[13] سورة (طه) /آية ٦٢
[14] ينظر(حجة القراءات) لأبي زرعة ص/ ٤٥٦ ، و(التذكرة في القراءات الثمان) لابن غلبون أبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون المقرئ الحلبي ت/٣٩٩هـ ٤٣٢/٢ دراسة وتحقيق/ أيمن رشدي سويد ، و(الكشاف) للزمخشري ٧٤/٣ ، و(تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب) للإمام محمد الرازي فخر الدين ت/٦٠٤هـ ٧٥/٢١ ، قدم له الشيخ/

إذا حذف عوّض ومنهم من إذا حذف لم يعوض ، فمن عوّض آثر تمام الكلمة وتشديد نونها ، ومن لم يعوض آثر التخفيف [1] قال ابن مالك :((ولما حذفت الياء والألف من (الذي) و(التي) و(ذا) و(تا) في التثنية ، وكان لهما حق في الثبوت شددوا النون من (اللذينّ) و(اللتينّ) و(ذينّ) و(تينّ) ليكون ذلك عوضا من الياء والألف))[2] .

وانبثق من هذا الخلاف خلاف آخر في هذه الصيغ المثناة ، أ معربة هي أم مبنية ؟ فذهب الفريق الأول إلى إعرابها تمشيا مع قاعدتهم أنها تثنية حقيقية ، فهي معربة بالألف رفعا وبالياء نصبا وجرا ، وأنهم إنما حذفوا آخرها ليفرقوا بين تثنية المعرب والمبني [3] وعوضوا من المحذوف بتشديد النون كما أشرت قبله [4] وقد قرئ﴿ رَبَّنَا أرِنَا الَّذَيْنَّ ﴾[5] و﴿ إحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنّ﴾[6] بالتشديد [7] كما قرئ ﴿ فَذَانِّكَ بُرْهَانَانِ﴾ [8] و﴿ اللذانّ يأتيانها﴾[9] والتشديد لغة قريش [10] . وبلحارث بن كعب وبعض ربيعة يحذفون نون (اللذان ،واللتان) لطول الكلام بالصلة [11] كقول الأخطل [12] :[من الكامل]

أبني كليب إن عميّ اللذا   قتلا الملوك وفككا الأغلالا

وكقول آخر [13] :[من الرجز]

هما اللتا لو ولدت تميم
لقيل فخر لهمُ صميم

واختار ابن يعيش مذهب الإعراب إذ قال :((ولذلك أعربت التثنية وان كان الواحد مبنياً ..))[14] .

وذهب الفريق الآخر إلى أن البناء فيهما أصح وأفصح [15] والظاهر أن بناءهما على الألف والياء [16] ففي حالة الرفع مبنيان على الألف وفي حالتي النصب والجر مبنيان على الياء كما بنيا في يا رجلان ، ولا رجلين ، وليسا معربين بالألف رفعا وبالياء نصبا وجرا كالمثنى لأن

خليل محي الدين الميس دار الفكر ط/١٤١٤ ــ ١٩٩٤م ، و(البحر المحيط) أبو حيان الأندلسي ٢٣٨/٦ دراسة وتعليق وتحقيق/الشيخ عادل أحمد عبد الموجود و الشيخ علي محمد معوض دار الكتب العلمية ـ بيروت ط١٤١٣/١ ــ ١٩٩٣م .

ابن كثير : أبو معبد عبد الله بن كثير بن عبد المطلب الداري ، ولد بمكة سنة ٤٥هـ ، وكانت حرفته العطارة ، فارسي الأصل، إمام أهل مكة في القراءة ، وأحد القراء السبعة ، أخذ عن عبد الله بن الزبير وأبي أيوب الأنصاري وأنس بن مالك وغيرهم ، ، توفي سنة ١٢٠هـ .

1 ينظر(حجة القراءات) ص/٤٥٦

2 شرح الكافية الشافية ٢٥٧/١ ، وينظر (علل التنبيه) ص/٨٤ ، و(الأزهية في علم الحروف) للهروي علي بن محمد ت/٤١٥هـ ص/٢٩٧ تحقيق/ عبد المعين الملوحي و أحمد راتب النفاخ مطبوعات مجمع اللغة العربية ـ دمشق ط/١٤١٣ ــ ١٩٩٣م .

3 ينظر (حجة القراءات) ص/٤٥٦

4 ينظر(علل التثنية) ص/٨٥ ، و(شرح الكافية الشافية) ٢٥٧/١

5 سورة(فصلت)/ آية (٢٩)

6 سورة(القصص)/آية(٢٧)

7 هي قراءة ابن كثير ، والباقون بالتخفيف ، (حجة القراءات) ص / ٦٣٦

8 سورة(القصص)/آية(٣٢)

9 سورة (النساء)/ آية(١٦)

10 ينظر(الأزهية في علم الحروف) للهروي ص/ ٢٩٦

11 ينظر (الأزهية) ص/ ٢٩٦ ، و (شرح كافية ابن الحاجب) للموصلي ٣٥٠/١

12 ديوان الأخطل ص/ ٣٨٧ دار الثقافة ، وله في (الكتاب) ١ /١٨٦ ، و(المفصل) / ١٧٩ ، و(الخزانة) ٦ / ٧ ، وبلا نسبة في (المسائل العسكريات) ص/ ١٥٩

13 قال البغدادي:((نسبه العيني للأخطل ، وقد فتشت أنا ديوانه فلم أجده)) ٦ /١٥ وهو كما قال .

14 شرح المفصل ابن يعيش ١٢٨/٣

15 ينظر(التذييل والتكميل) ٢٢٤/١ ، و(حاشية الصبان) ١٤٧/١

16 ينظر(حاشية الصبان) ١٤٧/١

أسماء الإشارة والموصولات مبنية لا معربة[١] واختار هذا الوجه ابن الحاجب ونسبه للمحققين فقال :((وهي مبنية كلها عند المحققين ..))[٢] .

وقد اجتمعت كل المذاهب والأقوال في قوله تعالى:﴿ إنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[٣] وقد كثر اختلاف النحاة واللغويين في قراءات هذه الآية وتخريجاتها .

١ / القراءة المشهورة " إنْ هذان لساحران " وهي قراءة حفص[٤] عن عاصم[٥] وتخريج هذه القراءة((على أن (إن) هي المخففة من الثقيلة ، و(هذان) مبتدأ، و(لساحران) خبر، واللام للفرق بين إن النافية و إن المخففة من الثقيلة على رأي البصريين ، والكوفيون يزعمون أن (إن) نافية واللام بمعنى إلا))[٦] على تقدير : ما هذان إلا ساحران، واستحسنه مكي القيسي[٧] فقال :((فأما من خفف "إن" فهي قراءة حسنة لأنه أصلح الإعراب ، ولم يخالف الخط ، لكن دخول اللام في الخبر يعترضه على مذهب سيبويه .. وأما على مذهب الكوفيين فهو من أحسن شيء لأنهم يقدرون إن الخفيفة بمعنى (ما) واللام بمعنى(إلا) فتقدير الكلام : ما هذان إلا ساحران ، فلا خلل في هذا التقدير إلا ما ادعوه أن اللام تأتي بمعنى إلا))[٨] .

٢ / قرأ ابن كثير (إن) بالتخفيف ، وشدد نون (هذانّ) وان تكون بمعنى (ما) أيضاً ، لأن ((الأصل في(هذانّ):(هذاان) فحذف الألف وجعل التشديد عوضاً من الألف المحذوفة التي كانت في(هذا). ومن العرب من إذا حذف عوض .ومنهم ومن إذا حذف لم يعوض ، فمن عوض آثر تمام الكلمة ومن لم يعوض آثر التخفيف)) [٩] .

٣ / قرأ أبو عمرو[١٠] وعيسى بن عمر((إن هذين لساحران)) على لغة فصحاء العرب ، وهي قراءة عائشة والحسن بن علي والأعمش وسعيد بن جبير((وإعراب هذا واضح إذ جاء على المهيع المعروف في التثنية بالألف رفعا ، وبالياء نصبا وجرا ، وقال الزجاج: لا أجيز قراءة أبي عمرو لأنها خلاف المصحف ، وقال أبو عبيد: رأيتها في الإمام مصحف عثمان(هذين) ليس فيها ألف، وهكذا رأيت رفع الاثنين في ذلك بإسقاط الألف ، وإذا كتبوا النصب و الخفض كتبوه بالياء ولا يسقطونها))[١١]واحتج أبو عمرو وعيسى على ذلك بما روى هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنها سئلت عن قوله تعالى :﴿ إنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ فقالت يا ابن أخي هذا خطأ من الكاتب ، وروي عن عثمان أنه نظر في المصحف فقال : أرى فيه لحناً وستقيمه العرب بألسنتها[١٢] .

---

1 ينظر(ارتشاف الضرب) ٥١٣/١ ، و(كتاب تهذيب الوسيط في النحو) لابن يعيش الصنعاني ص/٣١ تحقيق/فخر صالح سليمان قدارة دار الجيل ـ بيروت ط١٤١١/١ ــ ١٩٩١م ، و (جامع الدروس العربية) للغلاييني ١٢٩/١ ، ١٣١/١ المكتبة العصرية ـ بيروت ـ صيدا ط١٤٠٢/١٦ ــ ١٩٨٢م

2 الإيضاح ابن الحاجب ٤٧٩/١ ــ ٤٨٠

3 سورة (طه) /آية / ٦٢

4 **حفص** : هو حفص بن سليمان بن المغيرة الأسدي بالولاء ، قارئ الكوفة ، تلقى القراءات عن عاصم ، نزل بغداد ثم جاور بمكة ، وهو قارئ أهل المشرق ، توفي سنة ١٨٠هـ .

5 ينظر(حجة القراءات) ص/٤٥٦ ، و (تذكرة ابن غلبون) ص/٤٣٢ ، و (البحر المحيط) ٢٣٨/٦ .

عاصم : عاصم بن ابي النجود بهدلة الكوفي الأسدي بالولاء أبو بكر ، أحد القراء السبعة ، تابعي من أهل الكوفة ، ووفاته فيها سنة ١٢٧هـ ، كان ثقة في القراءات ، وله اشتغال بالحديث .

6 ينظر(البحر المحيط) ٢٣٨/٦ ، و (حجة القراءات) ص/٤٥٦ ، و(الكشاف) ٧٤/٣

7 **مكي القيسي** : هو مكي بن جحموش بن محمد القيسي ، ولد بالقيروان سنة ٣٥٥هـ و بها نشأ ثم سافر إلى مصر ثم رجع إلى القيروان ثم خرج إلى مكة ثم إلى الأندلس فولي خطابة قرطبة و بها توفي سنة ٤٣٧هـ له (مشكل إعراب القرآن) و(الكشف عن وجوه القراءات السبع) و(الهداية إلى بلوغ النهاية) و غيرها .

8 مشكل إعراب القران لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي ٤٦٧/٢ ــ ٤٦٨ تحقيق/ د. حاتم الضامن مؤسسة الرسالة ــ بيروت ط١٤٠٥/٢ ـ ١٩٨٤م .

9 حجة القراءات ص/٤٥٦ ، وينظر(تذكرة ابن غلبون) ٤٣٢/٢ ، و(شرح شذور الذهب) ص/٧٩ .

10 **أبو عمر بن العلاء** : أبو عمرو زبان بن العلاء بن عمار المازني ، أحد القراء السبعة المشهورين ، كان إمام البصرة في القراءات والنحو واللغة ، أخذ عن جماعة من التابعين توفي سنة ١٥٤ هـ .

11 البحر المحيط أبو حيان الأندلسي ٢٣٨/٦ ، وينظر(حجة القراءات) ص/٤٥٤ ، و (تذكرة ابن غلبون) ٤٣٢/٢ ، و (تفسير الفخر الرازي) ٧٥/٢١

12 تفسير الفخر الرازي ٧٥/٢١ ، وينظر (معاني القرآن) للفراء ١٨٣/٢ ط١٤٠٣/٣ ــ ١٩٨٣م عالم الكتب .

٤ / والمشهور (إن) بالتشديد و(هذان) بالألف ، وقد اختلف فيه القراء ، فقال بعضهم : هو لحن ولكن نمضي عليه لئلا نخالف الكتاب ، قال الفراء :((ولست أشتهي على أن أخالف الكتاب))[1] وعن أبي عمرو أنه قال : إني لأستحي أن أقرأ(إن هذان لساحران) [2] وقد ردّ ابن تيمية(ت/ ٦٥٢هـ)[3] إشاعة اللحن وقال : وقد زعم قوم أن قراءة من قرأ(إن هذان) لحن ، وأن عثمان رضي الله عنه قال : أن في المصحف لحناً وستقيمه العرب بألسنتها ، وهذا خبر باطل لا يصح من وجوه :ـ

أحدها : أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يتسارعون إلى إنكار أدنى المنكرات ، فكيف يقرون اللحن في القرآن ، مع أنهم لا كلفة عليهم في إزالته .

الثاني : أن العرب كانت تستقبح اللحن غاية الاستقباح في الكلام، فكيف لا يستقبحون بقاءه في المصحف ؟

الثالث : أن الاحتجاج بان العرب ستقيمه بألسنتها غير مستقيم ؛ لأن المصحف الكريم يقف عليه العربي والعجمي[4] .

كما ردّ محقق كتاب (معالم التنزيل للبغوي) هذا الخبر فقال :((انه ليؤسفنا أن يذكر البغوي هذا الخبر الباطل ولا يتعقبه بالتنبيه والتفنيد لما فيه من إضعاف ثقة المسلمين بالمصحف الشريف ، لأن هذا الخبر المختلق يطعن بعدالة الأمة الإسلامية من لدن الصحابة الكرام وحتى يومنا هذا باعتبارهم ساكتين عن خطأ في كتاب الله وعلى هذا لابد لنا أن نستنكره استنكارا شديدا .

لقد تعقبت هذا الخبر المختلق فوجدته يدور على أبي معاوية الضرير محمد بن خازم التميمي وهو كما جاء في كتاب (معاني القرآن)[5] . يقول أهل الجرح والتعديل في أبي معاوية هذا : انه كان مرجئا خبيثا مدلسا ، أي : يدلس في رواية الأخبار فيرويها عن من هو ثقة ليوهم بصحة الخبر وهو يسقط اسم الراوي الذي أخذ عنه ، فهو في هذا يدلس عن ثقة ولا يوضح عمن أخذه ولا شك أن أحد الزنادقة قدّ دسه على أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها ، وروّجه أمثال هذا المدلس الخبيث ، يقول الحافظ ابن حبان في أبي معاوية "كان مرجئاً خبيثاً " وقال فيه ابن سعد"يدلس، وكان مرجئا" وعلى هذا فالخبر لا يثبت ولا يصح قطعاً وهو مرفوض حتماً))[6] .

وهذه القراءات مشكلة لأن(إن) المشددة يجب إعمالها ؛ فكان القياس والظاهر الاتيان بالياء كما في القراءة الثالثة ، وقد أجيب عن ذلك من وجوه [7]:ـ

الأول : أنه على حذف ضمير الشأن والتقدير : انه هذان لساحران ، كما نقول : انه زيد منطلق قال مكي بن أبي طالب(ت/٤٣٧هـ):((وهذا قول حسن لولا أن دخول اللام في الخبر

---

1 معاني القرآن للفراء ١٨٣/٢

2 ينظر(تفسير الفخر الرازي) ٧٥/٢١

3 ينظر(مجموع فتاوى ابن تيمية) تقي الدين ابن تيمية ٣ / ٣٥٧ .

ابن تيمية: عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم الخضر ابن محمد بن علي بن تيمية الحراني مجد الدين أبو البركات الحنبلي ولد سنة ٥٩٠هـ وتوفي سنة ٦٥٢هـ . من تأليفه الأحكام الكبرى في الحديث. أرجوزة في القراءات. تفسير القرآن. المحرر في الأصول. منتقى الأحكام في الحديث. منتهى الغاية في شرح الهداية في فروع الحنفية وغير ذلك.

4 ينظر (تفسير الفخر الرازي) ٧٦/٢١ ، و(شرح شذور الذهب) ص /٧٩ ــ ٨٠ ،

5 ينظر (معاني القرآن) للفراء ١٨٣/٢

6 معالم التنزيل للبغوي الحسين بن مسعود ت/٥١٦هـ ٢٢٢/٣ إعداد وتحقيق/خالد عبد الرحمن العك و مروان سوار دار المعرفة ـ بيروت ط٤/١٩٩٥م

7 ينظر (شرح شذور الذهب) ص/٧٦ ــ ٧٩

يبعده))[1] ولا يكون إلا في الشعر كقول الشاعر[2] :[من الرجز]

أم الحليس لعجـــوز شهربــةْ
ترضى من اللحم بعظم الرقبةْ

وكقول آخر[3] :[من الكامل]

خالي لأنت ، ومن جرير خاله   ينل العلا ويكرم الأخوالا

الثاني : وقال الزجاج إن اللام لم تدخل على الخبر بل على مبتدأ محذوف وان الأصل : إنـــه هذان لهما ساحران ، فالهاء ضمير الشأن، وما بعدها مبتدأ وخبر ، والجملة في موضع رفع على أنها خبر[4] ، واستحسن هذا القول شيخه أبو العباس المبرد والقاضـــي إســـماعيل بـــن إسحاق بن حماد بن يزيد[5] ويستدل على هذا بأن حذف المبتدأ كثير ، وحذف ضمير الـــشأن كما حذف من قوله ﷺ:((إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المـــصورون))[6] ورده ابـــن جني .

الثالث : وقيل: (إن) بمعنى(نعم)[7] و(هذان لساحران) مبتدأ وخبر ، واختاره الأخفـــش فـــي معانيه[8] ونسب للمبرد[9]، وهو على لغة بلحارث بن كعب ، وخثعم ، وكنانة ، وزبيـــد ، مـــن يستعملون المثنى بالألف واستدلوا بقول الشاعر[10]:[من الطويل]

تزود منا بين أذناه طعنة   دعته إلى هابي التراب عقيم

وقال آخر[11] :[من الرجز]

إن أبـــاها وأبـــا أباهـــا
قد بلغا في المجد غايتاها

وأنشد الفراء[12] :[من الطويل]

فأطرق إطراق الشجاع ولو يرى   مساغا لناباه الشجاع لسلما

قال آخر[13]:[من الرجز]

أعرف منها الجيد والعينان
و منخران أشبها ظبيانـــا

وذكر الفراء وجها رابعاً فقال:((والوجه الآخر أن تقول: وجدت الألف مـــن هـــذا دعامـــة وليست بلام فعل فلما ثنيت زيدت عليها نونا ثم تركت الألف ثابتة على حالها لا تزول علـــى كل حال ، كما قالت العرب(الذي) ثم زادوا نونا تدل على الجماع ،فقالوا(الذين) في رفعهـــم

---

1 مشكل إعراب القرآن ٤٦٦/٢ .

2 نسب لعنترة بن عروس في (الخزانة) ١٠ / ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، وبلا نسبة في (رصف المباني) ص/ ٣١١ ، و(مغني اللبيب) ٨٧/١،

3 بلا نسبة في (الخزانة) ١٠ / ٣٤٦

4 ينظر (شرح شذور الذهب) ص/٧٨

5 ينظر(حجة القراءات) ص/٤٥٥ ، و (الكشاف) ٧٤/٣ ، و (تفسير الفخر الرازي) ٧٨/٢١ ، و (البحر المحيط) ٢٣٨/٦ ، (شرح شذور الذهب) ص/٧٨ .

6 لا يجوز أن تكون(إن) في هذا الحديث عاملة النصب والرفع في المذكور من الكلام على أية لغة من لغات العرب؛ إذلو كانت عاملة لكانت الرواية(إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورين) على أن يكون قوله (المصورين) اسم إن منصوبا بالياء لأنه جمع مذكر سالم ، ولا يجوز أن تكون مهملة لأنها لا تهمل وهي مشددة مؤكدة ، فلزم أن يكون اسمها ضمير شأن محذوفاً ، والمذكور في الكلام جملة من مبتدأ وخبر في محل رفع خبر (إن) .

7 ينظر(الجنى الداني) ص/ ٣٩٨

8 ينظر(معاني القرآن،) للأخفش سعيد بن مسعدة ٦٢٨/٢ دراسة وتحقيق /د. عبد الأمير محمد أمين الورد عالم الكتب ط١/١٤٠٥ ـ ١٩٨٥م .

9 ينظر(الجنى الداني) ص / ٣٩٨

10 نسبه الجوهري في(الصحاح) إلى هوبر الحارثي ٢ /٢٤٢ مادة(هبا) ، و (غريب الحديث لابن سلام) ١ /٣٣٥ ، و(اللسان) ٣٥٠/١٥ (مادة هبا) ، وبلا نسبة في (تهذيب اللغة) ٣٨٠/٢ باب (هبا) ، و(الصاحبي في فقه اللغة) ١ /٧ .

11 بلا نسبة في (الإنصاف) ١ /١٨ ، و(الخصائص) ٢ /٤٣١ ، ونسب لأبي النجم في (الخزانة) ٧ /٤٢٧ وقيل لرجل من بني الحارث .

12 ينظر(معاني القرآن) للفراء ١٨٤/٢ ، والبيت للمتلمس كما في اللسان مادة(صمم)

13 لرجل من بني ضبة في (الخزانة) ٧ /٤٢٤

ونصبهم وخفضهم كما تركوا (هذان) في رفعه ونصبه وخفضه، وكنانة يقولون(اللذون)))[1] .

وأن ترد(إن) بمعنى(نعم) لغة أيضا كقول ابن قيس الرقيات[2] :[من الكامل المجزوء]

بكر العواذل في الصبو ح يلمنني و ألومهنّهْ
ويقلن شيب قد علا ك وقد كبرت فقلت : إنهْ

وروي أن رجلاً سأل ابن الزبير شيئاً فلم يعطه ، فقال: لعن الله ناقة حملتني إليك ، فقال :إن وراكبها، أي : نعم ولعن الله راكبها [3]((و(إن) التي بمعنى نعم لا تعمل شيئا، كما أن نعم كذلك)) [4] وقال أبو ذؤيب الهذلي :[من الكامل]

شاب المفارق أنّ إنّ من البلى شيب القذال مع العذار الواصل

أي : نعم إن من البلى ....

٥/وقرأ ابن مسعود[5] ((وأسروا النجوى ، أن هذان ساحران)) بفتح (انّ) وبغير لام بدل من النجوى[6] .

٦/وقرئ(ما هذان إلا ساحران) وعزاها الرازي[7] لأبي بن كعب[8] .

٧/وقرئ(إن ذان إلا ساحران) وعزاها الزمخشري لأبي[9] .

والذي نراه أن المسألة ذات وجهين ، الأول: هل المشارات والموصولات مثناة حقيقية أم غير حقيقية ؟ والآخر : أهي مبنية أم معربة ؟

من الناحية الأولى نرى العرب يهتمون كثيرا بصيغة التثنية ويحافظون على أن تخرج بصورة واحدة لا تتغير أكثر من اهتمامهم بصيغ الجمع المتعددة والتي تكون تارة سالمة وتارة تتكسر[10] وتعد أسماء الإشارة والاسم الموصول أكثر قربا للأسماء المتمكنة من الضمائر ؛ لأنه يمكن أن توصف وان يوصف بها بينما((الأسماء المضمرة لا تقرب من الأسماء المتمكنة لأنها لا توصف ولا يوصف بها))[11] ولكن أسماء الإشارة والموصولات لا يمكن تنكيرها ــ لأن التثنية لا تلحق إلا النكرة ــ ((وما لا يمكن تنكيره فان تثنيته غير جائزة))[12] فعلم أن(هذان، هاتان) و(اللذان، اللتان) إنما هي صيغ مخترعة للتثنية ، وليست بتثنية حقيقية للواحد وإنما جاءت على هذه الصورة لأنهم ــ كما أشرنا ــ كانوا يحافظون على أن تكون صورة التثنية واحدة لا تتغير فأوهم هذا بعض النحاة أنها تثنية حقيقية[13] .

ومن الناحية الثانية وتحرياً لأسهل المذاهب وأيسرها وأبعدها عن التكلف ، فإن إعرابها إعراب المثنى هو الأصوب والأقرب لدينا ، وعلى حد قول أحد المحدثين[14] إن من الخير التيسير باتباع هذا الرأي القائل بأنهما معربان بالرغم من أن مفرد كل منهما مبني .. فلا داعي لإغفال الواقع بجعل الكلمتين مبنيتين على الألف رفعا وعلى الياء نصبا وجرا لأن هذا

1 معاني القرآن للفراء ١٨٤/٢
2 في ديوانه ص/ ٦٦ دار صادر .
3 ينظر(البيان والتبيين) ١ / ١٩٩ ، و (الجنى الداني) ص/ ٣٩٩ ، و(مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) ابن هشام ١٣/١ تحقيق/محمد محي الدين عبد الحميد ط/ دار إحياء التراث العربي)
4 شرح شذور الذهب ابن هشام ص/٧٨
5 **ابن مسعود** : أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي ، من أكابر الصحابة عقلاً وفضلاً ، وقرباً من الرسول ﷺ ، ومن أهل مكة ، ولي بعد وفاة الرسول بيت ما ل الكوفة ، ثم مات في المدينة سنة ٣٢هـ ، له ٨٤٨ حديثاً .
6 وينظر(الكشاف) ٧٤/٣ ، و (تفسير الفخر الرازي) ٧٥/٢١ ، و(البحر المحيط) ٢٣٨/٦
7 ينظر(تفسير الفخر الرازي) ٧٦/٢١ ، و (البحر المحيط) ٢٣٨/٦ .
8 **أبي بن كعب** : هو أبي بن كعب بن قيس بن عبيد ، من بني النجار من الخزرج ، أبو المنذر ، صحابي أنصاري ، كان من أحبار اليهود ، ومن كتاب الوحي ، شهد بدراً وأحد والخندق و غيرها ، أمره عثمان بجمع القرآن فشارك في جمعه ، له ١٦٤ حديثاً ، مات بالمدينة سنة ٢١هـ/٦٤٢م .
9 ينظر (الكشاف) ٧٤/٣ .
10 ينظر (سر صناعة الإعراب) ٤٦٧/٢
11 المرجع السابق ٤٦٨/٢
12 المرجع السابق ٤٦٧/٢
13 ينظر (التذييل والتكميل) ٢٢٥/١
14 ينظر(النحو الوافي) ٣٢٣/١ والهامش ٣٣٤/١

يبعدنا من مراعاة الظاهر السهل الذي يناسب اليوم تيسيراً للناشــئة والدارســين ، ويتــرك الخلاف فيهما للمتخصصين .

الفصل الثاني : الكلمة وأحوالها
المبحث الثالث : أسماء اختلف في إعرابها وبنائها
المسألة(٢٠) : الخلاف في (أل) الموصولة

اختلف النحاة في (أل)[١] الداخلة على الصفة الصريحة ، أ موصول هي أم حرف تعريف ؟ نحو: المجاهد خالد ، ويعنون بالصفة الصريحة اسمي الفاعل والمفعول ، واختلفوا في الصفة المشبهة ، قال ابن هشام:((قيل والصفة المشبهة ، وليس بشيء ؛ لأن الصفة المشبهة للثبوت فلا تؤول بالفعل))[٢]وقال ابن عقيل[٣] :((وفي كون الألف و اللام الداخلتين على الصفة المشبهة موصولة خلاف ، وقد اضطرب الشيخ أبي الحسن ابن عصفور في هذه المسألة ، فمرة قال:إنها موصولة ، ومرة منع ذلك))[٤] . أما (أل) الداخلة على اسم التفضيل فهي أداة تعريف اتفاقاً[٥] .. وتعددت آراء النحاة على أربعة مذاهب :

الأول : أنها اسم موصول ، وهو مذهب الجمهور[٦] فإذا قلت: هذا القائم ، فالمعنى: هذا الذي قام ، قال سيبويه:((هذا باب صار الفاعل فيه بمنزلة الفاعل الذي فعل في المعنى وما يعمل فيه، وذلك قولك: هذا الضارب زيداً ، فصار في معنى هذا الذي ضرب زيدا وعمل عمله ..))[٧] وهو قول المبرد[٨] وابن السراج[٩] وأبي علي الفارسي[١٠] وتبعهم جماعة من المتأخرين منهم الخوارزمي فقال:((إن اللام ها هنا بمعنى الذي ومحله الرفع بالابتداء ، وضارب صلة هذا الموصول ، وهو بمنزلة الفعل المضارع ، وزيد خبر المبتدأ السابق [وقال أيضا] اللام هاهنا كما ذكرته بمعنى الذي ولأنه اسم من وجه وفعل من وجه دخلت عليه هذه اللام عملاً بالشبهين ، ونظير هذه المسألة أقائم أخواك))[١١] وابن الحاجب[١٢] وصححه المرادي[١٣] وأيده بعض الدارسين المعاصرين[١٤] .

واستدلوا على اسميتها بأمور أهمها [١٥] :ــ

١. عود الضمير عليها في السعة نحو: قد أفلح المتقي ربه ، وهو أقوى ما يستندون إليه وردّ بأن الضمير يعود على موصوف محذوف لا على (أل) [١] .

---

[1] يقول ابن مالك في (شرح الكافية الشافية) :((التعبير ب(أل) أولى من التعبير بالألف واللام ، ليسلك في ذلك مسلك التعبير عن سائر الأدوات ك(هل) و(بل) ، فكما لا يعبر عن(هل) و(بل) بالهاء واللام، والباء واللام. بل يحكى لفظهما ، كذا ينبغي أن يفعل بالكلمة المشار إليها)) شرح الكافية الشافية ١٩٧/١ ــ ٢٩٨ ، وينظر(التسهيل) ص / ٤٢

[2] مغني اللبيب ٤٩/١

[3] **ابن عقيل** : بهاء الدين أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد القرشي الهاشمي ، ولد بالقاهرة سنة ٦٩٤هـ ، ينتهي نسبه الى عقيل بن أبي طالب ، كان عالماً بالنحو والعربية من أئمة النحاة ، توفي سنة ٧٦٩هـ ، قيل عنه : ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل ، كان كريماً كثير العطاء لتلاميذه ، له (الجامع النفيس) و(مختصر الشرح الكبير) و(التفسير) وصل به إلى آخر سورة آل عمران .

[4] شرح ابن عقيل على الألفية عن نسخة جلال الدين البلقيني حفيد ابن عقيل ٩٢/١ تحقيق/ هادي حسن حمودي دار الكتاب العربي ط١٩٩٦/٣ .

[5] ينظر(شرح الكافية للرضي) ٣٨/٢ ، و (مغني اللبيب) ٤٩/١

[6] ينظر(مغني اللبيب) ٤٩/١ ، و (شرح الأشموني) ٥٦/١

[7] الكتاب سيبويه ١٨١/١

[8] ينظر (المقتضب) ١ / ١٣ ـ ١٤ .

[9] ينظر (الأصول) ٢/ ٢٦٥

[10] ينظر(المقتصد) ٢ /١١٤٨ ـ ١١٤٩

[11] التخمير ١٩١/٢

[12] ينظر(شرح الكافية للرضي) ٣ /٩٣، ٩٨

[13] ينظر (الجنى الداني) ص/٢٠٢ .

المرادي : بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله ابن علي المرادي المغربي ثم المصري المالكي النحوي اللغوي المعروف بابن أم قاسم توفي سنة ٧٤٩هـ . له من الكتب (الجني الداني في حروف المعاني) و(شرح الاستعاذة والبسملة) و(شرح الألفية لابن مالك) و(شرح تسهيل الفوائد لابن مالك) و(شرح حرز الأماني للشاطبي) و(شرح المفصل للزمخشري) . و(أم قاسم) التي ينسب إليها المرادي ليست جدته كما نبه ابن حجر، وإنما هي من بيت السلطان، تبنت المرادي فنسب إليها .

[14] ينظر(الألف واللام في كلام العرب ــ دراسة نحوية مفصلة للوقوف على ضوابط "أل" واستقصاء أحكامها) د / المتولى على المتولى الأشرم ص/ ٣٣ مكتبة جزيرة الورد بالمنصورة .

[15] ينظر(حاشية الصبان) ١٥٦/١

٢. إعمال اسمي الفاعل والمفعول ، إذ لو كانت حرفا لمنعت من إعمالها ؛ وذلك لأن الحرفية مختصة بالأسماء فتبعد الوصف عن شبهه بالفعل كما يبعده التصغير والوصف فلا يعمل .
٣. استحسان خلو الصفة معها من الموصوف نحو : جاء الكريم ، فلو أنها اسم موصول لقبح خلوها عن الموصوف .
٤. دخولها على الفعل كقول الشاعر [٢] :[من البسيط]

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل

وقال آخر [٣]: [من الطويل]

يقول الخنا وأبغض العجم ناطقاً إلى ربنا صوت الحمار اليُجَدّعُ

ورد ابن يعيش هذا الرأي بقوله :((لو كانت اسماً لكان لها موضع من الإعراب ولا خلاف أنه لا موضع لها من الإعراب ألا ترى أنه لو كان لها موضع من الإعراب لكنت إذا قلت جاءني الضارب يكون موضعها رفعاً بأنها فاعل فكان يؤدي إلى أن يكون للفعل الواحد فاعلان من غير تثنية أو عطف)) [٤] .

الثاني : أنها موصول حرفي، وهو مذهب المازني [٥] وردّ بأنها لا تؤول بالمصدر [٦] إذ لا يوجد موصول حرفي إلا وهو مؤول مع ما بعده بالمصدر .

الثالث : أنها حرف تعريف ، وإليه ذهب الأخفش [٧] واختاره ابن يعيش إذ قال:((ذهب قوم إلى أنها حرف وليست اسما وإن نوي بها مذهب الاسمية ..وذهب قوم إلى أنها اسم والصواب الأول أنها حرف)) [٨] واختاره أبو علي الشلوبين [٩] والشيخ ابن عثيمين [١٠] من المعاصرين.

واستدلوا على حرفيتها بما يأتي :
١. بأنها لو كانت اسماً لما جاز حذف همزتها ، لأن ذلك يؤدي إلى بقائها اسماً على حرف واحد وهو (اللام) وذلك إجحاف .
٢. بأن العامل يتخطاها [١١] ولو كانت اسما ما تخطاها تقول: جاءني المجتهد ، فالإعراب يكون على (المجتهد) وليس على(أل)، كما تقول: جاء الرجل ، وهي مع الجامد حرف ، فينبغي أن تكون كذلك مع المشتق .

---

1 ينظر (شرح المفصل ابن يعيش) ٣/ ١٤٤
2 ينسب للفرزدق في (الإنصاف) ٥٢١/٢ ، و (خزانة الأدب) ٥٢/١ ، ولم أجده في ديوانه .
3 لذي الخرق الطهوي في (لسان العرب) مادة (جدع) ، و(الخزانة) ٥٤/١ ، ٤٦٠/٥ ، وبلا نسبة في (الإنصاف) ١ /١٥١ .
4 شرح المفصل ابن يعيش ٣/ ١٤٤
5 ينظر(ارتشاف الضرب) ١ /٥١٣ ، و (مغني اللبيب) ٤٩/١ ، و(وأوضح المسالك) ١٣٩/١ ، و(شرح الأشموني) ١٥٦/١
6 ينظر (مغني اللبيب) ٤٩/١
7 ينظر(شرح الكافية للرضي) ٩٣/٣ ،و(الجنى الداني) ص/ ٢٠٢ ، و(أوضح المسالك) ١/ ١٣٩ ، و (شرح الأشموني) ١٥٦/١
8 شرح المفصل لابن يعيش ١٤٤/٣
9 ينظر(شرح الأشموني) ١٥٦/١
10 ينظر(الجهود النحوية للشيخ ابن عثيمين) ص/ ١٤٧ نجيب محفوظ الزبيدي
ابن عثيمين : هو أبو عبد الله محمد بن صالح بن محمد بن سليمان بن عبد الرحمن العثيمين الوهيبي التميمي. كان مولده في ليلة السابع والعشرين من شهر رمضان المبارك عام ١٣٤٧هـ في مدينة عنيزة - إحدى مدن القصيم- بالمملكة العربية السعودية . تعلم القران الكريم على جده من جهة أمه عبد الرحمن بن سليمان الدامغ -رحمه الله- ثم تعلم الكتابة وشيئاً من الأدب والحساب والتحق بإحدى المدارس وحفظ القرآن عن ظهر قلب في سن مبكرة، وكذا مختصرات المتون في الحديث والفقه . ويعتبر الشيخ عبد الرحمن السعدي شيخه الأول الذي نهل من معين علمه وتأثر بمنهجه وتأصيله و اتباعه للدليل وطريقة تدريسه ، قرأ على الشيخ عبد الرحمن بن علي بن عودان ، وقرأ على الشيخ عبد الرزاق عفيفي ، لما فتح المعهد العلمي بالرياض أشار عليه بعض إخوانه أن يلتحق به فاستأذن شيخه عبد الرحمن السعدي فأذن له فالتحق بالمعهد العلمي في الرياض سنة ١٣٧٢هـ ، وتخرج من المعهد العلمي ثم تابع دراسته الجامعية انتساباً حتى نال الشهادة الجامعية من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض.
ويعتبر سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز شيخه الثاني في التحصيل والتأثر به.
11 ينظر(شرح الأشموني) ١٥٧/١

٣. أن (أل) الداخلة على المشتق لا محل لها من الإعراب اتفاقاً ولو كانت اسما لكان لها موضع من الإعراب[1] .

وردّ هذا المذهب[2] بأنها ربما وصلت بظرف ، أو بجملة اسمية ، أو فعلية فعلها مضارع ، وذلك دليل على أنها ليست حرف تعريف ، فالأول كقوله :[من الرجز]

من لا يزال شاكراً على المعهْ
فهو حرٍ بعيشة ذات سعهْ

والثاني كقوله[3] :[من الوافر]

مِنَ القوم الرسول الله منهم   لهم دانت رقاب بني معد

والثالث كقوله[4] :[من الطويل]

يقول الخنا وأبغض العجم ناطقاً   إلى ربنا صوت الحمار اليُجَدّعُ

الرابع : أنها منقوصة من (الذي) وفروعه وهو مذهب تفرد به الزمخشري[5] ، وتبعه أبو السعود[6] والبيضاوي[7] ؛ وذلك لأن الموصول مع صلته التي هي جملة بتقدير اسم مفرد ، فتثاقل ما هو كالكلمة الواحدة بكون احد جزأيها جملة ، فضلاً عن أنه مستطال بصلته ، ولذلك نهكوه بالحذف ، فخفف تارة بحذف بعض حروفه ، قالوا في (الذي) (اللذِ) و(اللذْ) بسكون الذال ، ثم اقتصروا منه على الألف واللام . وأجيب عن هذا الرأي بأن "أل" التي في "الذي" وفروعه زائدة بخلاف "أل" الموصولة فإنها ليست بزائدة، فهي غير "الألف واللام" التي في "الذي" وفروعه[8] .

والذي يراه الباحث في هذه المسألة أن الصواب أن تكون حرفاً لتعريف الاسم بعدها كما قال الأخفش وابن يعيش للأسباب الآتية :

الأول : أن أبا حيان[9] صرح بإجماع النحويين على حرفيتها فهي حرف تعريف في نحو قولنا: جاء سائل فأكرمت السائل ، مع أنها داخلة على اسم الفاعل(السائل) ، فما الذي جعلها حرف تعريف هاهنا ، واسما موصولا في نحو قولنا: جاء القائم زيد ، أو مررت بالضارب زيد ؟

الثاني : لو فرضنا أنها اسم موصول ، فما حال الاسم بعدها ؟ أيكون نكرة أم معرفة ؟ فإن كان نكرة فحقه أن يأخذ التنوين ، ولكن العرب أجمعوا على أن يكون الاسم معرفة ولهذا لم ينون ، ثم (أل) هذه أصبحت على رأيهم تكتسب من الاسم التعريف بدلاً من أن تكسبه التعريف ! وهذا قلب لقواعدهم وتناقض[10] .

الثالث : أن الإعراب يتخطاها ولو كانت اسما ما تخطاها . وأما استدلالهم بعود الضمير على (أل) في نحو: قد أفلح المتقي ربه ، ففيه نظر[11] ؛ وذلك إذا كان الضمير يعود على(أل) في الجملة السابقة فعلى من يعود في نحو:ما متقٍ ربه مضيع ، مما ليس فيه أل ؟ فلماذا كان

---

[1] ينظر (شرح المفصل ابن يعيش) ٣ / ١٤٤

[2] مغني اللبيب ٤٩/١

[3] بلا نسبة في (رصف المباني) ص/ ١٦٢ ، و (الخزانة) ٥ / ٤٦١

[4] تقدم تخريجه

[5] ينظر (المفصل) ص/١٧٩ ، و(الكشاف) ١ /٧٣

[6] ينظر(تفسير أبي السعود المسمى: إرشاد العقل السليم في مزايا الكتاب الكريم) ٦١/١ دار الفكر .

أبو السعود : هو محمد بن محمد بن مصطفى العمادي الحنفي، من المفسرين الفقهاء ، عارف باللغات العربية والفارسية والتركية ،قرأ على والده كثيراً ، تنقل في المدارس ثم ولي قضاء القسطنطينية ، ثم الفتيا، توفي سنة ٩٨٢ هـ . له(إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم المعروف بـ (تفسير أبي السعود) ، و(بضاعة القاضي في الصكوك) و(تهافت الأمجاد في فروع الفقه الحنفي) .

[7] ينظر(تفسير البيضاوي المسمى: أنوار التنزيل وأسرار التأويل) ٩٢/١ دار الكتب العربية ــ مصر .

البيضاوي : ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي الشيرازي الشافعي ، ضم علوماً منها: التفسير والفقه والعربية و توفي بتبريز سنة ٦٨٥ هـ ، له (أنوار التنزيل وأسرار التأويل والتفسير) و(شرح مصابيح السنة) .

[8] ينظر(شرح الكافية للرضي) ٩٣/٣

[9] ينظر (البحر المحيط) ١٨٤/٦

[10] ينظر (دراسات نقدية في النحو العربي) د/عبد الرحمن أيوب ص/٩٩ القاهرة ط/١٩٥٧م ط/١٩٥٧م

[11] ينظر (معاني النحو) د. فاضل السامرائي ١٢٨/١

الضمير عائداً على (أل) في الأولى، وإذا حذفناه عاد على غير(أل) ؟ ثم لماذا كان الضمير في قولنا: قد أفلح المتقي ربه ، يعود على(أل) ولا يعود عليها في نحو قولنا: أكرم القرشي صهره ، فهذا كما هو ظاهر استدلالهم باطل[1] أو أن الضمير لا يعود على(أل) وإنما على موصوف محذوف[2] ، وهذا يؤكد حرفيتها .

((نعم إن (أل) الداخلة على الفعل ، أو الجملة الاسمية نحو[ما أنت بالحكم الترضى حكومته] هي اسم موصول بمعنى الذي وليست حرفاً ، ولا داعي لجعل الداخلة على الاسم نفسها ، بل هما أداتان مختلفتان ، ألا ترى أن كاف التشبيه تكون مرة حرفاً وتكون مرة اسماً وكذلك "عن" و"على" وهكذا الأمر هاهنا))[3] وقد تتبع النحاة[4] نظائر هذا الفعل مما دخلت عليه "أل" فألفوها أفعالاً قليلة هي : اليجدع ، واليتقصّع ، واليتتبع ، واليروح ، واليـنذر ، واليرى ، واليتعمّل ، وحصرهم لهذه المواضع يشهد لهم بقوة الاستقراء والحرص على التتبع . أما(أل) في نحو: السائل والقائم والناجح والمكروب ، فلا داعي لأن نعتبرها كلمة مستقلة بنفسها كي لا نقع في كثير من التعقيد المرهق وإنما تجري على الصفة وحدها حركات الإعراب ، فهذا أيسر وأبعد من التعقيد الضارب في الآراء النحوية الأخرى[5] .

---

1 المرجع السابق ١٢٩/١

2 ينظر(شرح المفصل ابن يعيش) ٣ / ١٤٤

3 معاني النحو د. فاضل السامرائي ٢٩/١

4 ينظر(ليس في كلام العرب) الحسين بن أحمد بن خالويه ت/ ٣٧٠هـ ص/ ٧٠ تحقيق/ أحمد عبد الغفور عطار دار العلم للملايين ط ١٣٩٩/٢ ــ ١٩٧٩م ، و(الخزانة) ١ /١٤

5 ينظر(النحو الوافي) د. عباس حسن ٣٧٢/١ وما بعدها

الفصل الثاني : الكلمة وأحوالها
المبحث الثالث : أسماء اختلف في إعرابها وبنائها
المسألة(٢١): (أي) الموصولة

ترد (أي) في العربية على عدة صور[1]:

١. الشرطية: نحو: أي كتاب تقرأ تستفد ، قال تعالى﴿ أَيّاً مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ الأَسْمَاء الْحُسْنَى﴾[2] .
٢. الاستفهامية نحو قوله تعالى﴿ أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا﴾[3] .
٣. التعجبية: نحو : أي رجل زيد !
٤. أن تكون دالة على معنى الكمال في الصفة نحو : كان والله رجلاً أي رجل ،أي : كامل الرجولة .
٥. أن تكون موصولة ((خلافاً لثعلب فانه أنكر ذلك وقال لا تكون (أي) إلا استفهاماً وشرطاً ، وهو محجوج بثبوت ذلك في لسان العرب))[4]. و لأي الموصولة أربع حالات[5] تعرب في ثلاث وتبنى في واحدة ، فتكون معربة :

١. إذا أضيفت وذكر صدر صلتها نحو : أكرمت أيَّهم هو أفضل .
٢. إذا لم تضف وذكر صدر صلتها نحو : أكرمت أياً هو أفضل .
٣. إذا لم تضف وحذف صدر صلتها نحو : أكرمت أياً أفضل .

ففي هذه الحالات تكون معربة ، قال العكبري بالاتفاق[6] وقال ابن مالك بلا خلاف[7] ونظم في ألفيته :ــ

(أي) كــ (ما) وأعربت ما لم تضفْ وصدر وصلها ضمير انحذفْ

وذهب بعض النحاة إلى بنائها في الحالة الثالثة قياساً على الحالة الرابعة وهي البناء ، قال ابن الحاجب:((إنما أعربت مع قيام ما يقتضي البناء لإلزامهم إياها الإضافة دون سائر أخواتها ، فإذا حذف صدر صلتها ، رجعوا بها إلى البناء))[8] .

٤. وتكون مبنية إذا أضيفت ، وكانت صلتها جملة اسمية ، صدرها ـــ وهو المبتدأ ـــ ضمير محذوف ، فإذا توافرت هذه الشروط الثلاثة[9] بنيت على الضم عند سيبويه ، والمازني وبعض البصريين[10] قال سيبويه:((وأرى قولهم" اضرب أيهم أفضل" على أنهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في "خمسة عشر" وبمنزلة الفتحة في"الآن" حين قالوا:" من الآن إلى غد" ففعلوا ذلك بــ(أيهم) حين جاء مجيئاً لم تجئ أخواته عليه إلا قليلاً ، واستعمل استعمالا لم تستعمله أخواته إلا ضعيفاً ، وذلك أنه لا يكاد عربي يقول:" الذي أفضل فاضرب"و" اضرب الذي أفضل" حتى يقول"هو" ولا يقول:" هات ما أحسن" حتى يقول : ما هو أحسن ..))[11] وقال أيضاً:((لو

---

[1] ينظر(الصاحبي) ص/١٩٩ تحقيق/ أحمد صقر، و(الأزهية) ص/ ١٠٦ ، و (مغني اللبيب) ٧٧/١ ، و (معجم النحو) لعبد الغني الدقر ص/٧٨ مؤسسة الرسالة ط ١٤٠٨/٤ ــ ١٩٨٨م .
[2] سورة(الإسراء) آية/ ١١٠
[3] سورة (النمل) آية / ٣٨
[4] ارتشاف الضرب ٥٣٠/١
[5] ينظر(الهوامع) ٣٤٩/١
[6] ينظر (اللباب) ١٢٣/٢
[7] ينظر(الهوامع) ٣٥٠/١
[8] شرح المقدمة الكافية ابن الحاجب ٧٣٦/٣
[9] ينظر(النحو الوافي) ٣٦٣/١
[10] ينظر(الأصول) ٣٢٤/٢ ــ ٣٢٥
[11] الكتاب ٢ / ٤٠٠ ، و ينظر(التعليقة على كتاب سيبويه) لأبي علي الفارسي ١/ ٢٧١ تحقيق وتعليق/ د. عوض بن حمد القوزي مطبعة الأمانة القاهرة ط١٤١٠/١هـ ـــ ١٩٩٠م .

قلت:"اضرب أيهم عاقل" رفعت لأن " الذي عاقل " قبيحة ،فان قلت:" اضرب أيهم هو القاتل" نصبت لأن "الذي هو العاقل" حسن . وزعم الخليل ــ رحمه الله ــ أنه سمع أعرابيا يقول: " ما أنا بالذي قائل لك شيئا" وهذه قليلة ، ومن تكلم بها فقياسه "اضرب أيهم قائل لك شيئا"))[1] واختاره ابن يعيش إذ قال:((فان حذفت العائد المرفوع الذي لا يحسن حذفه بني على الضم نحو قولك لأضربنّ أيهم أحسن ... وانما بنيت لأن القياس فيها أن تكون مبنية .. هذا مذهب سيبويه))[2] واختاره كذلك ابن الحاجب فقال :((.. فان كانت صلتها محذوفة فالبناء أفصح))[3] .

ونسب ابن الأنباري[4] و الزبيدي[5] للبصريين البناء وللكوفيين الإعراب، مع أن البناء مذهب سيبويه[6] وجمهور من البصريين يخطئونه في بنائها ، قال ابن السراج:((وأنا استبعد بناء (أي) مضافة ، وكانت مفردة أحق بالبناء ..))[7] وقال أبو جعفر النحاس :((ما علمت أحدا من النحويين إلا وخطأ سيبويه في هذا ، سمعت أبا إسحاق يقول: ما يبين لي أن سيبويه غلط في كتابه إلا في موضعين هذا أحدهما ، قال : وقد علمنا سيبويه انه أعرب(أيا) وهي منفردة؛ لأنها تضاف فكيف يبنيها وهي مضافة))[8] ، قال السهيلي: ((وهذا الذي ذكره لو استشهد عليه بشاهد من نظم أو نثر أو وجدنا بعده في كلام كلام فصيح شاهداً له لم نعدل به قولاً ، ولكنا لم نجد ما بني لمخالفته غيره ، لا سيما مثل هذه المخالفة ، فانه لا نسلم أنه حذف من الكلام شيء..))[9] .

واختلف البصريون والكوفيون في بنائها وإعرابها اختلافاً آخر كذلك ، فقد نقل الزجاجي[10] أن(أي) عند البصريين والكوفيين بمنزلة(ما) و(من) إلا أن الكوفيين لا يعربونها إلا إذا وصلت بالمستقبل أو ما كان في معناه ، ويكون معربها قبلها ، ولا يجوز أن يأتي بعدها كقولك: سأضرب أيَهم قام ، ولأمررنّ بأيهم قام . ولا يجيزون : ضربت أيهم قام بالنصب ، ولا أيهم قام أخوك ــ وكل هذا جائز لدى البصريين ــ ويحتجون على ذلك بأمور :

أحدها : ما رواه الزجاجي[11] في مجالسه ، أن مروان بن سعيد المهلبي ، قال للكسائي في حلقة يونس : كيف تقول : لأضربنّ أيَهم في الدار ؟ فقال: لأضربن أيَهم في الدار . فقال : كيف تقول : ضربت أيَهم في الدار ؟ فقال : لا يحوز ،وحين طولب بالفرق ، لم أجازها مع المستقبل ولم يجزها مع الماضي ، قال : (أي) كذا خلقت، قال ابن السراج:((والجواب عندي في ذلك أن(أيا) بعض لما تضاف إليه مبهم مجهول ، فإذا كان الفعل ماضيا فقد علم البعض الذي وقع به الفعل وزال المعنى الذي وضعت له(أي) ، والمستقبل ليس كذلك))[12] .

الثاني : الدليل على أنه معرب منصوب بالفعل الذي قبله انه قد جاء في كتاب الله عز وجل قال تعالى : ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيّاً ﴾[13] بالنصب ، وهي

---

1 الكتاب ٢ / ٤٠٣ ــ ٤٠٤
2 شرح المفصل ابن يعيش ١٤٥/٣
3 الإيضاح ابن الحاجب ٤٩٢/١
4 ينظر(الإنصاف) ٢ /٧٠٩
5 ينظر(ائتلاف النصرة) ص/
6 ينظر (أسرار العربية) للأنباري ص/٢٦٥
7 الأصول ٣٢٤/٢
8 إعراب القرآن للنحاس ٢٤/٣ ، وينظر(مغني اللبيب) ٧٧/١
9 نتائج الفكر ص/ ١٩٨ ــ ١٩٩
10 ينظر (مجالس العلماء) للزجاجي ص/١٨٦
11 المرجع السابق ص/ ١٨٦
12 الأصول ٣٢٦/٢
13 سورة(مريم)/ آية(٦٩)

قراءة هارون القارئ[1] ، ومعاذ بن مسلم الهراء[2] أستاذ الفراء ، ورواية يعقوب[3]، أي : ثـم لننزعنّ الذي هو أشد عتياً[4] .

الثالث : ويؤكد ذلك ما حكاه ابن الأنباري[5]عن الجرمي(ت/٢٢٥هـ) قـال : مـن حـين خرجت من الخندق ــ يعني خندق البصرة ــ حتى صرت إلى مكة لم أسـمع أحـدا يقـول: اضرب أيُهم أفضل . أي : كلهم ينصب ، والذي يدل على صحة هذه اللغة ما حكاه أبو عمرو الشيباني عن غسان[6] قوله :[من المتقارب]

إذا ما أتيت بني مالك فسلّم على أيُهم أفضل

واختار الخوارزمي مذهب الإعراب إذ قال:((إن الدليل على أن"أيهم" هاهنا معرب أن أياً في حال الإعراب مفرد فلو بني في حال الإضافة للزم من ذلك عكس الحقيقـة ، وذلـك لأن المبني إذا أضيف أعرب ، فإذا أفرد عن الإضافة بني ، وان شئت فاعتبر المسألة بالغايات)) [7] .

واستدل البصريون على مذهب البناء بأن قالوا : ((إنما قلنا إنها مبنية هاهنا علـى الـضم لأن القياس يقتضي أن تكون مبنية في كل حال ، لوقوعها موقع الجزاء والاستفهام والاسم الموصول كما بنيت(من ، وما) لذلك في كل حال ، إلا أنهم أعربوها حملاً على نظيرهـا ــ وهو"بعض" ــ وعلى نقيضها وهو"كل" وذلك على خلاف القياس ؛ فلما دخلها نقص بحـذف العائد ضعفت فردت إلى أصلها من البناء على مقتضى القياس))[8] .

وردّ البصريون أدلة الكوفيين من وجهين :ــــ

الوجه الأول : تخريج قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيّـاً ﴾[9] فهذه الآية كما قال أبو جعفر النحاس[10] مشكلة الإعراب لأن القراء كلهم يقرءون "أيُهم" بالرفع إلا هارون القارئ فان سيبويه حكى عنه النصب[11] وقرأها بالنصب أيضا معـاذ بـن مسلم الهراء(ت/١٨٧هـ) أستاذ الفراء ، وطلحة بن معدان[12] وهي قراءة شاذة[13]((جـاءت على لغة شاذة لبعض العرب، ولم يقع الخلاف في هذه اللغة ولا في هذه القراءة ، وإنما وقع الخلاف في اللغة الفصيحة المشهورة . والقراءة المشهورة "أيهم" بالـضم ، وهـي حجـة عليهم))[14] .

ولكن سيبويه امتدح رواية النصب فقال:((وحدثنا هارون[15] أن الكوفيين[16] يقرءونهـا " ثـم

---

1 **هارون القارئ** : أبو عبد الله هارون بن موسى الأزدي العتكي بالولاء ، الأعور ، عالم بالقراءات والعربية ، من أهل البصرة ، كان يهودياً فأسلم ، وقرأ القرآن ، وحفظ النحو ، وحدّث ، وكان أول من تتبع وجوه القراءات والشاذ منها ، صنف (الوجوه والنظائر في القرآن) وكان قدرياً معتزلياً ، توفي سنة ١٧٠هـ .

2 **الهراء** : قيل له ذلك لأنه كان يبيع الثياب الهروية ت/١٨٧هـ ، وعنه أخذ الكسائي .

3 ينظر (المشكل في غريب القرآن) ٤٥٨/٢ ، و (الكشاف) ٣ / ٣٥ ، و (البحر المحيط) ٦ / ١٩٦ ، و (الإنصاف) ٧٠٩/٢ .

يعقوب : يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمي البصري ، ولد بالبصرة سنة ١١٧هـ ، أحد القراء العشرة ، كان إمام البصرة و مقرؤها و بها توفي سنة ٢٠٥هـ ، له (وجوه القراءات) و (الجامع) .

4 ينظر(كتاب معاني الحروف) أبو الحسن علي بن عيسى الرماني ص/ ١٦٠ حققه وعلق عليه د/ عبد الفتاح شلبي دار نهضة مصر للطبع والنشر ـ القاهرة .

5 ينظر(الإنصاف) ٧١٢/٢ ، و(شرح المفصل) لابن يعيش ١٤٧/٣

6 بلا نسبة في (رصف المباني) ص/ ٢٧٤

7 التخمير ١٩٤/٢

8 الإنصاف ٧١٣/٢

9 سورة (مريم) آية / ٦٩

10 ينظر(إعراب القرآن) للنحاس ٢٣/٣ ـ ٢٥

11 ينظر (الكتاب) ٤١٩/٢ ــ ٤٢٠

12 ينظر(المشكل في غريب القرآن) ٤٥٨/٢ ، و(الكشاف) ٣٥/٣ ، و (البحر المحيط) ١٩٦/٦ ،

13 ينظر(التبيان في إعراب القرآن) ١٧٣/٢ ، و (الإنصاف) ٧١٤/٢

14 الإنصاف ٧١٤/٢

15 **هارون** : هو هارون بن موسى القارئ الأعور ت/١٧٠

16 **الكوفيون** : هم عاصم و حمزة و الكسائي

لننزعن أيَهم " وهي لغة جيدة ، نصبوها كما جروها حين قالوا : امرر على أيهم أفضل))[1] وما قوله"وهي قراءة جيدة" إلا دليل على موافقته عليها لأنه قاس القراءة على القول الــذي ساقه[2] فتكون(أيا) مفعولا به قال الفراء:((ومن نصب"أيا" أوقع عليها النزع وليس باستفهام كأنه قال: لنستخرجنّ العاتيَ الذي هو أشد))[3]

وأما قراءة الآية على الضم ففيه مذهبان[4] : البناء و الإعراب :

أولاً : بناؤه على الضم ، وهو مذهب سيبويه [5]فتكون بمعنى الذي((وإنما بنيت هاهنــا لأن أصلها البناء لأنها بمنزلة الذي، و"أي" من الموصولات، وإنما أعربت حمــلا علــى كــل أو بعض ، فإذا وصلت بجملة تامة بقيت على الإعراب ، وإذا حذف العائد عليها بنيت لمخالفتها بقية الموصولات فرجعت إلى حقها من البناء بخروجها عن نظائرها))[6] وهو فــي موضــع نصب بوقوع الفعل عليه . فـ"أشد" خبر مبتدأ محذوف تقديره(هو) و"عتياً" منــصوب علــى التمييز[7] و يجوز في هذه الحالة إعرابها بالحركات الثلاث أيضا . ولكن البناء هو الأفصح[8] .

ثانياً : أن تكون ضمتها ضمة إعراب وفيه أقوال :

الأول : أنها مبتدأ و(أشد) خبره وهو قول الخليل يرفعه على الحكايــة ، حكــاه ســيبويه[9] وشبهه بقول الأخطل[10] :[من الكامل]

ولقد أبيت من الفتاة بمنزلٍ فأبيت لا حرج ولا محروم

والتقدير في الآية لننزعن من كل شيعة الفريق الذي يقال أيهم ؛ فهو على هذا استفهام[11] . وأخذ بهذا القول ابن السراج[12] واستحسنه الرماني[13] لأن في(ننزع) دليلاً على معنى القول، واختاره السهيلي[14] . واستبعده سيبويه[15] ورأى انه لا يكون إلا في الشعر أو الاضطرار .

الثاني : أن يكون استفهاما وهو مبتدأ ، وما بعده خبره ، والجملة فــي موضــع المفعــول لقوله" لننزعنّ" ولكن الفعل معلق عن العمل ، ومعناه التمييز أو التبيين ؛ فهو قريــب مــن معنى العلم فلذلك جاز تعليقه عن العمل، وهو قول يونس[16] ، وضعّفه ابن الأنبــاري[17]؛ لأن تعليق" اضرب" ونحوه من الأفعال ، لا يجوز لأنه فعل مؤثر ، فلا يجوز إلغاؤه ، وانما يجوز أن تعلق أفعال القلوب عن الاستفهام ، وهذا ليس بفعل من أفعال القلوب .

الثالث : أن الجملة استئنافية و"أي" استفهامية ، و"من" زائدة ،و"كل" مفعول به للفعل"ننــزع" وهذا قول الكسائي و الأخفش[18] لأنهما يجيزان زيادة "من" في الواجب وهــو أحــد أقــوال

---

1 الكتاب ٢/٤١٩ ــ ٤٢٠

2 ينظر(دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء) المختار أحمد ديرة ص/٤٠٨ رسالة ماجستير من جامعة الفاتح ـ طرابلس دار قتيبة ـ بيروت ط١/١٤١١ ــ ١٩٩١م .

3 معاني القرآن الفراء ١/٤٧

4 ينظر(التبيان في إعراب القرآن) ٢/١٧٣ ــ ١٧٤

5 ينظر(الكتاب) ٢/٤٢٠ ، ٢/٤٢٤ ، وينظر(أسرار العربية) ص/٢٦٥

6 التبيان في إعراب القرآن ٢/١٧٣ ــ ١٧٤

7 ينظر(مجالس العلماء) للزجاجي ص/٢٣١ المجلس(١٣٨)

8 ينظر(الإيضاح) ابن الحاجب ١/٤٩٢ ، و (شرح المقدمة الكافية) ٣/٧٣٦ ، و(جامع الدروس العربية) ١/١٣٦ ــ ١٣٧

9 ينظر(الكتاب) ٢/٤٢٠

10 برواية : ولقد أكون ... في ديوان الأخطل ص / ٦١٦ صنفه وشرح معانيه وأعد فهارسه/ إيليا سليم الحاوي دار الثقافة .

11 ينظر(التبيان في إعراب القرآن) ٢/١٧٤

12 ينظر(الأصول) ٢/٣٢٤

13 ينظر(كتاب معاني الحروف) للرماني ص/ ١٦١

14 ينظر(نتائج الفكر) ص/ ١١٩

15 ينظر(الكتاب) ٢/٤٢١ ، و(الإنصاف) ٢/٧١٦

16 ينظر(الكتاب) ٢/٤٢٠ ، و(التبيان في إعراب القرآن) ٢/١٧٤ ، و(الأزهية) ص/ ١١٠ ، و(شرح المفصل) لابن يعيش ٣/١٤٦

17 ينظر(الإنصاف) ٢/٧١٦

18 ينظر(التبيان في إعراب القرآن) ٢/١٧٤ ، و (إعراب القرآن) للنحاس ٣/٢٤ ــ ٢٥ ، و (مغني اللبيب) ١/٧٧ ـ٧٨ .

الفراء[1] ورد ابن هشام[2] ذلك بكون التعليق مختص بأفعال القلوب ، وأنه لم يثبت زيادة"من" في الإيجاب .
الرابع : أن تجعل "أيُهم" مبنية على الضم بالنداء ؛ أي لننادين " أيهم أشد على الرحمن عتيا" وهو قول ثان الفراء[3] ونسبه أبو حيان في بحره للكسائي[4] .
الخامس : أن"أيهم" مرفوع بشيعة؛ لأن معناه "تشيع" ونسب للمبرد واستحسنه النحاس قال: ((سمعت علي بن سليمان يحكي عن محمد بن يزيد قال: أيهم متعلق بشيعة فهو مرفوع لهذا. والمعنى ثم لننزعن من الذين تشايعوا أيهم أي من الذين تعاونوا فنظروا أيهم أشد على الرحمن عتيا))[5] .
السادس : أجاز الزمخشري[6] وجماعة كونها موصولة مع أن الضمة إعراب ، وقدروا متعلق النزع"من كل شيعة" وكأنه قيل: لننزعن بعض كل شيعة ، ثم قدّر انه سئل : من هذا البعض؟ فقال: هو الذي هو أشد ، ثم حذف المبتدآن المكتنفان للموصول . قال أبو حيان:((وهذا تكلف وادّعاء إضمار لا ضرورة تدعو إليه وجعل ما ظاهره جملة واحدة جملتين))[7] وقال ابن هشام:((وفيه تعسف ظاهر ، ولا أعلمهم استعملوا أياً الموصولة مبتدأ))[8] .

السابع : أن " ننزع" علقت عن العمل؛ لأن معنى الكلام معنى الشرط ، والشرط لا يعمل فيه ما قبله ، والتقدير" لننزعنهم تشايعوا أو لم يتشايعوا" ونسب ليونس[9] للفراء[10] وبعض الكوفيين[11] ، وأخذ بهذا القول الخوارزمي فقال:(("أي" غير مبني هاهنا وإنما هي بمنزلة الشرط والجزاء مقدم عليه تقديره: أيهم هو في الدار فاضربه ، وأيهم هو أفضل فاضربه ، وأيهم هو أشد على الرحمن عتيا فلننزعنه ..))[12] واستبعد هذا الوجه العكبري[13] .
والوجه الآخر : ما حكاه الجرمي يجوز أن يكون ما سمعه لغة لبعض العرب ، وقد سمع غيره لأن سيبويه ذكر خلافها((فيجمع بين الحكايتين ويحمل الأمر فيهما على لغتين، إلا أن الأقيس البناء ، وأما قياسها عليها في الاستفهام والجزاء فلا يصح لأنها هناك تامة وهي ها هنا ناقصة مخالفة لأخواتها من الموصولات))[14] .
والخلاصة((أن هذه المسألة كان على ابن الأنباري أن يعدها خلافية بين سيبويه والخليل ويونس ، لأن سيبويه يذهب إلى أن ضمة"أي" ضمة بناء ، والخليل يقول بأنها ضمة إعراب ويرفع"أي" على الحكاية ، ويونس يرى أن الفعل قبلها ملغي ، وينزله منزلة أفعال القلوب . ويصر ابن الأنباري على أن تكون المسألة ذات خلاف بين نحاة الكوفة والبصرة ، ويتغاضى عن الخلاف بين الخليل وسيبويه ويونس، والغريب أن ابن الأنباري في " أسرار العربية" [15] يذكر هذا الخلاف على انه بين أساتذة مدرسة البصرة في حين انه في"الإنصاف" ينسبه إلى الكوفيين والبصريين ، وقد سفه سيبويه في قراءه النصب))[16] .

---

1 ينظر(معاني القرآن) ٤٧/١
2 ينظر(مغني اللبيب) ٧٨/١ .
3 ينظر(معاني القرآن) للفراء ٤٨/١ ، و (إعراب القرآن) للنحاس ٢٥/٣ ، و(مشكل إعراب القرآن) ٤٦٠/٢ .
4 ينظر(البحر المحيط) ١٩٦/٦
5 إعراب القرآن للنحاس ٢٥/٣
6 ينظر(الكشاف) ٣٥/٣
7 تفسير البحر المحيط ١٩٦/٦
8 مغني اللبيب ٧٨/١
9 ينظر(كتاب معاني الحروف) للرماني ص/ ١٦١
10 ينظر(التبيان في إعراب القرآن) ١٧٤/٢
11 ينظر(إعراب القرآن) النحاس ٢٥/٣ ، و (مشكل إعراب القرآن) ٤٦٠/٢
12 التخمير ١٩٤/٢
13 ينظر(التبيان في إعراب القرآن) ١٧٤/٢
14 اللباب ١٢٥/٢ ، وينظر (شرح المفصل) ابن يعيش ٧١٥/٣
15 ينظر(أسرار العربية) ص/٢٦٥
16 دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء ص/٤٠٩ ــ ٤١٠

الفصل الثالث :

الجملة الاسمية

الفصل الثالث : الجملة الاسمية
المبحث الأول : المبتـــــدأ
المسألة(١) : عامل الرفع في المبتدأ

المبتدأ والخبر مرفوعان ، واختلف النحويون في عامل الرفع فيهما ، إذ كـــان أســـاس بحثهم أن الإعراب أثر يجلبه العامل ، فكل حركة من حركاته أو علامة من علاماتـــه إنمـــا تجيء تبعاً لعامل في الجملة ــ إن لم يكن مذكورا ملفوظا فهو مقــدر ملحـــوظ[1] ــ وتجلّـــى اختلافهم في عامل الرفع في المبتدأ في خمسة أقوال :ــ

أحدها : أن الرافع له هو الاعتناء والاهتمام به ، وهو جعلك له أولا لفظاً ونيةً ، ورّ ذلك بأن الاعتناء والاهتمام من المعاني ، والمعاني لا يثبت لها العمل في موضع[2] .

الثاني : أن العامل فيه تعريته من العوامل اللفظية وإسناد الخبر إليه ، وهو ما يعبرون عنـــه بالابتداء [3] ونسب لسيبويه أنه قال :((فأما الذي يبنى عليه شيء هو هو فان المبنـــي عليـــه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء وذلك قولـــك : عبـــد الله منطلـــق)) [4] ، ونـــسب لجمهـــور البصريين[5] وهو رأي ابن جني[6] والجرجاني[7] وظاهر قول الزمخشري :((وكونهما مجـــردين للإسناد هو رافعهما))[8] والعكبري[9] وابن الأنباري[10] واختـــاره الخـــوارزمي إذ قـــال:((أمـــا الموجب لنفس إعرابهما فوقوع العقد والتركيب بينهما .. وأما الموجب لخصوص الإعـــراب فيهما فشبه كل واحد منهما للمرفوع .. وأما عدم المانع لموجب الخصوص فتجردهما عـــن العوامل اللفظية ..)) [11] وقال ابن يعيش :((الذي أراه أن العامل في الخبر هو الابتداء وحده كما كان عاملا في المبتدأ))[12] وهو رأي ابن عصفور[13] وابـــن هـــشام[14] وابـــن عقيـــل[15] والزبيدي اليمني[16] وحجتهم أن الابتداء معنى وهو كونه أولا مقتضياً ثانياً ، والأولية معنـــى قائم به يكسبه قوة إذا كان غيره متعلق به وكانت رتبته مقدمة على غيره [17] .

الثالث : ذهب بعض البصريين إلى انه يرتفع بما في النفس من معنى الإخبار عنه ونـــسب لأبي إسحاق الزجاج[18] قال : لأن الاسم لما كان لابد له من حديث يحدث به عنه صار هـــذا المعنى هو الرافع له ، وردّ هذا بأن ما في النفس من معنى الإخبار هو معنى الابتداء وأمـــا نفس إسناد الخبر فغير عامل[19] .

الرابع : ومنهم من ذهب إلى أن الرافع له شبهه بالفاعل في كونه مخبراً عنه كالفاعل ولا يستغنى عن الخبر كما لا يستغنى الفاعل عن خبره ، فقد اشـــترك الفاعـــل والمبتـــدأ فـــي استحقاق الرفع ، إلا أن العامل في الفاعل لفظي والعامل في المبتـــدأ معنـــوي وهـــو قـــول

---

[1] ينظر(إحياء النحو) د/ إبراهيم مصطفى ص/ ٢٢
[2] ينظر(الشرح الكبير) ١/ ٣٦٢ ، و(شرح المقرب لابن عصفور) د/ علي محمد فاخر ٢/ ٦٢٥
[3] ينظر(الإنصاف) ١/ ٤٦ ــ ٤٩
[4] الكتاب ٢/ ١٢٧
[5] ينظر (اللباب) ١/ ١٢٥ ، و (ارتشاف الضرب) ٢٨/٢
[6] ينظر(اللمع) ص/ ٧١ ، و (الخصائص) ٣٨٥/٢
[7] ينظر(المقتصد) ١/ ٢١٤
[8] المفصل ص/٥٣
[9] ينظر (اللباب) ١/ ١٢٥
[10] ينظر (الإنصاف) ١/ ٤٦
[11] التخمير ١/ ٢٥٥ ــ ٢٥٧
[12] شرح المفصل ابن يعيش ١/ ٨٤ ــ ٨٥
[13] ينظر (الشرح الكبير) ١/ ٣٦٣
[14] ينظر(أوضح المسالك) ١٧٥/١
[15] ينظر (شرح ابن عقيل) ١/ ١٢٢
[16] ينظر (ائتلاف النصرة) ص/ ٣٠ ــ ٣١ المسألة (٥)
[17] ينظر (شرح المفصل لابن يعيش) ١/ ٨٥
[18] ينظر (اللباب) ١٢٦/١ ، و(شرح المفصل لابن يعيش) ١/ ٨٥
[19] ينظر (التبيين) ص/ ٢٢٦ المسألة (٢٧)

السهيلي [١] ، و ردّه ابن عصفور ((لأن الشبه معنى ، والمعاني لا يثبت لها العمل ــ كما تقدم ــ وأيضا فان المبتدأ والخبر أصل ، والفعل والفاعل فرع وذلك أن اللفظ وافق المعنى في المبتدأ والخبر لأن المبتدأ قبل الخبر وكذلك هو المعنى ، ألا ترى أن المخبر عنه قبل الخبر ، وليس كذلك الفعل والفاعل ، لأن الفعل الذي هو الخبر مقدم على المخبر عنه وهو الفاعل ، فاللفظ ليس وفق المعنى ، فإذا جعلنا المبتدأ مرفوعا لشبهه بالفاعل كان ذلك حمل الأصل على الفرع وذلك قليل جداً)) [٢] .

الخامس : ومنهم من ذهب إلى أنه ارتفع بالخبر وهو مذهب الكوفيين وهو المقصود بقولهم يترافعان [٣] واختاره أبو حيان الأندلسي [٤] وتابعه السيوطي [٥] .. واستدلوا بان المبتدأ لابد له من خبر و الخبر لابد له من مبتدأ، ولا ينفك أحدهما عن الآخر ، ولا يتم الكلام إلا بهما ؛ لذا عمل أحدهما في الآخر ، ولا يمتنع أن يكون كل واحد منهما عاملا ومعمولا ، وقد جاء لذلك نظائر في نحو : أياً تضرب أضرب ، فتنصب(أيا) بــ (تضرب) ، وتجزم(تضرب) بــــ (أياً) فكل واحد منهما عامل ومعمول [٦] .

وضعف بأنه يلزم عليه أن يكون رتبة كل منهما التقديم لأن أصل كل عامل أن يتقدم على معموله [٧] وانه يجوز دخول العوامل اللفظية على المبتدأ والخبر نحو : كان زيداً أخاك ، فلو كان كل واحد منهما عاملاً في الآخر لما جاز أن يدخل عليه عامل غيره [٨] .

هذه هي أهم آراء النحاة في عامل المبتدأ ، ويلاحظ الباحث أن الخلاف في هذه المسألة لا جدوى ترتجى منه وهذا ما صرح به أبو حيان الأندلسي في معرض حديثه عن عامل الاستثناء فقال:((ومثل هذا الخلاف لا يجدي كبير فائدة ، وهو كالخلاف في رافع المبتدأ والخبر ورافع الفاعل، وناصب المفعول ، وإنما الخلاف الذي يجدي فيما أدى إلى حكم لفظي أو معنى كلامي)) [٩] وبمثل ذلك قال ابن عقيل:((وهذا الخلاف مما لا طائل فيه)) [١٠] ، ووصفه بعض المعاصرين [١١] بأنه لجاج فلسفي وبعيد عن الواقع اللغوي وكان يكفي أن يقال : أنهما مرفوعان ولا داعي للبحث المضني وراء العامل .

---

1 ينظر(نتائج الفكر) ص/ ٤٠٦

2 الشرح الكبير ١/ ٣٦٣ ، وينظر(التبيين) ص/ ٢٢٦

3 ينظر (الإنصاف) ١/ ٤٤ ، و(أسرار العربية) ص/ ٧٣ ، و(شرح المفصل لابن يعيش) ١/ ٨٤ ، و(شرح الأشموني) ١٨/ ١٩٣ و(التبيين) ص/ ٢٢٦ ــ ٢٢٧

4 ينظر (ارتشاف الضرب) ٢/ ٢٩

5 ينظر (الهمع) ٣٦٥/١

6 ينظر (الإنصاف) ١/ ٤٤ ــ٤٥ ، و(التبيين) ص/ ٢٢٧ المسألة(٢٧)

7 ينظر(شرح المفصل لابن يعيش) ١/ ٨٤ ، و(الهمع) ٣٦٥/١

8 ينظر(الشرح الكبير) ١/ ٣٦٣ ، و (شرح المفصل لابن يعيش) ١/ ٨٤ ، و(التبيين) ص/ ٢٢٦

9 ارتشاف الضرب ٢/ ٣٠٠

10 شرح ابن عقيل ١/ ١١٢

11 ينظر(النحو العربي . نقد وبناء) د/ إبراهيم السامرائي ص/ ٨٢

الفصل الثالث : الجملة الاسمية
المبحث الأول : المبتـــــــدأ
المسألة (٢) : هل يجوز الابتداء بالنكرة

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ، كما أن الأصل في الخبر أن يكون نكرة نحو : خالد مجتهد ، لأن الفائدة لا تحصل بالإخبار عما لا يعرف[1] ولهذا قال ابـــن يعـــيش :((إذا قلنا : رجل قائم أو رجل عالم ، لم يكن في هذا الكلام فائدة، لأنه لا يستنكر أن يكون رجـــلا قائما أو عالما في الوجود ممن لا يعرف المخاطب)) [2] ، وعلة منع الابتداء بالنكرة إذا لـــم تفد أن الخبر حكم ، والسامع لا يستفيد شيئا من الإخبار أو الحكم على غير المعين ، فـــإذا حصل نوع فائدة مع النكرة المخبر عنها جاز الابتداء بها إذ المقصود هو إفـــادة المخاطـــب وهو رأي سيبويه اذ قال :((.. وأحسنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يبتدئ بـــالأعرف وهـــو أصل الكلام ، ولو قلت : رجل ذاهب لم يحسن حتى تعرفه بشيء .. فأصل الابتداء للمعرفة .. وضعف الابتداء بالنكرة))[3] وكذا المبرد[4] ونص عليه الفراء[5] وابن السراج[6] .

ولكن شواهد كثيرة وردت تثبت أن العرب تكلموا كثيرا بالمبتدأ نكرة مما لا يمكـــن إنكارها أو دفعها .. ولهذا أجاز جمهور النحاة الابتداء بـــالنكرة ولكـــنهم قيـــدوها بحـــصول الفائدة[7] ولهذا قال ابن مالك في ألفيته[8] :

ولا يجوز الابتدا بالنكرة   ما لم تفد كعند زيد نمره

وتحصل الفائدة بأمور كثيرة أوصلها بعضهم [9] إلى نيف وثلاثين موضعاً وهي مـــذكورة فـــي كتب النحو على أن سيبويه كما يقول ابن عصفور((لم يشترط في الابتداء بالنكرة أكثر مـــن شرط واحد ، وهو أن يكون في الإخبار عنها فائدة)) [10] .

منع الخوارزمي الابتداء بالنكرة وحجته أن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة وتنكيره يخل بالمعنى المطلوب منه وهو الإفهام فقال :((ألا ترى أن تنكيره تنفير عن استماع الحديث عنه ، والتنفير إخلال بالغرض المطلوب من الكلام وهو الإفهام))[11] وأوّل كل الأمثلة والـــشواهد الواردة في ذلك بأنها معارف إن لم يكن من حيث اللفظ فمن حيث المعنى قال :((أما النكرة الموصوفة فقضية القياس أن لا يجوز جعلها مبتدأة ، ولكن إنما جاز على معنى مؤمنة هـــذا النوع من العبيد خير من مشركة ذلك النوع من الإماء ، وأنه معرفة ..)) [12] وقال:((وأمـــا قوله : أ رجل في الدار أم امرأة ، فإنما جاز وقوعه مقام الابتداء وإن كان نكرة محضة لأنه كما ذكرنا معرفة من حيث المعنى))[13] ، ثم استثنى من هذا المنع ما إذا تقدم الخبر[14] نحـــو : في الدار رجل ، وأول على الفاعلية قولهم : ما أحد خير منك ، فقال :((وأما قولهم : ما أحد

---

[1] ينظر (اللباب) ١/ ١٣٠
[2] شرح المفصل ابن يعيش ١/ ٨٥ ، وينظر (شرح ابن عقيل) ١/ ١٢٣
[3] الكتاب ١/ ٣٢٨
[4] المقتضب ١٢٧/٤
[5] معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٤٣
[6] الأصول ٥٩/١
[7] ينظر (شرح المفصل لابن يعيش) ٨٦/١ ، و (مغني اللبيب) ٢/ ٤٦٧ ، و(الهمع) ١/ ٣٨٣
[8] ينظر(متن الألفية) دار الكتب العلمية ط١٤٠٥/١ ـ ١٩٨٥م ، و(شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح) ابن مالك ص/ ٤٤ ـ ٤٥
[9] ينظر (الهمع) ١ / ٣٨٣ ، و(الشرح الكبير) ١/ ٣٤٧ ـ ٣٥٠ ، و (شرح ابن عقيل) ١/ ١٢١ ، و (معجم النحو) ص/ ٣٢٩ ـ ٣٣١
[10] الشرح الكبير ١/ ٣٥٠
[11] التخمير ١/ ٢٥٨
[12] المرجع السابق ٢٥٨/١
[13] المرجع السابق ٢٥٩/١
[14] المرجع السابق ٢٥٨/١

خير منك فهو وإن كان مبتدأ من حيث الصورة فهو فاعل من حيث المعنى ، وهذا لأن حروف النفي ربما تنزل تنزيل الفعل كما في بيت السقط [1] :[من الطويل]

وما الفصحاء الصيد والبدو دارها بأفصح قولاً من إمائكُمُ الوكع

ألا ترى أن العامل في الجار والمجرور هو(ما) ، وأما قولهم: شرٌ أهرّ ذا ناب ، فهو وإن كان مبتدأ في الظاهر فهو فاعل من حيث المعنى ..)) [2] .. وقياسه (ما) في قولهم: ما احد خير منك على (ما) في البيت لا يستقيم ؛ لأنها في البيت عاملة عمل (ليس) بدليل اقتران خبرها بالباء ، وأما الأولى فنافية وما بعدها مبتدأ وخبر .

وافق ابن يعيش قول الجمهور في جواز الابتداء بالنكرة إذا أفادت فقال:((وقد ابتدؤوا بالنكرة في مواضع مخصوصة لحصول الفائدة)) [3] وبمثل قوله قال ابن الحاجب ، ولكنه كان يسميها (نكرة مقربة من المعرفة) [4] فهي كالمعرفة تقريبا ، ولذا اعترض على تمثيل الزمخشري فقال:((ولعبد مؤمن ، المراد كل عبد مؤمن ، ومثل ذلك ليست الصفة فيه بمصححة للابتداء ، بل مثلها في قولك: رجل خير من امرأة ، وتمرة خير من جرادة ، وذلك جار في كل نكرة لم يقصد بها واحد مختص..)) [5] ، كما خص ابن الحاجب الاستفهام المسوغ للابتداء بالنكرة أن يكون بالهمزة المعادلة لـ (أم) المتصلة خلافاً لجمهور النحاة فإنهم لم يشترطوا الهمزة المعادلة لـ(أم) وإنما لطلب العموم في النكرة بمطلق الاستفهام ، قال:((وأما غير الموصوفة كالنكرة الداخلة عليها همزة الاستفهام و(أم) المتصلة)) [6] وقد صرح بهذا الشرط أيضا في شرح الوافية فقال :((.. ومنها إذا وقع بعد همزة الاستفهام المعادلة (أم) المتصلة كقولهم: أرجل في الدار أم امرأة؟ لأن المتكلم قد علم نسبته إلى أحدهما)) [7] وتبعه في هذا الشرط ابن عصفور [8] ، ورد عليه ابن هشام في (المغني) فقال:((وليس الأمر كما قال..)) [9] كما ردّ عليه الرضي [10] والسيوطي [11] أيضاً .

أما مجمع اللغة العربية بالقاهرة فقد أجاز وقوع المبتدأ نكرة مطلقاً في دورته الثامنة والخمسين [12] على إثر ورقة بحث تقدم بها الدكتور/ عبد الرحمن السيد [13] عنوانها [الابتداء بالنكرة] . والذي أراه موافقة جمهور النحويين في اشتراط الفائدة للابتداء بالنكرة ؛ إذ لم يشذ أحد من العلماء في هذا ، أما ما يذكره النحويون من مسوغات للابتداء بالنكرة فهي أقرب إلى دلالات المعاني منها إلى ضبط القواعد ، وإنما ذكرها العلماء تيسيراً للمتعلمين وتقريباً للطالبين ((إذ ليس كل أحد يهتدي إلى مواطن الفائدة)) [14] .

---

1 شرح ديوان سقط الزند ١ / ١٦٠ شرح وتعليق د / ن. رضا منشورات دار مكتبة الحياة ـ بيروت ط/١٩٦٥ م.
2 التخمير ١/ ٢٥٩
3 شرح المفصل ابن يعيش ٨٦/١
4 ينظر (الإيضاح) ابن الحاجب ١/ ١٨٤
5 المرجع السابق ١/ ١٨٤
6 المرجع السابق ١٨٥/١
7 شرح الوافية ابن الحاجب ١١٠/١
8 ينظر (المقرب) ٨٢/١
9 مغني اللبيب ٤٧٠/١
10 ينظر(شرح الكافية للرضي) ٨٩/١
11 ينظر (الهمع) ٣٨٣/١
12 ينظر(القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ـ جمعاً ودراسة وتقويماً إلى نهاية الدورة الحادية والستين عام ١٤١٥ ـ ١٩٩٥م) ص ص/ ٧٤ تأليف / خالد بن سعود بن فارس العصيمي دار التدمرية / الرياض ط ١/ ١٤٢٣ ـ ٢٠٠٢م.
13 **عبد الرحمن السيد** : عضو مجمعي ، تعلم في الأزهر ، ثم تخرج في دار العلوم ، وعين مدرساً بالتعليم العام ، وأصبح بعدها مدرسا بدار العلوم ، ورأس قسم النحو والصرف بها ، له (مدرسة البصرة النحوية) و(نحو ابن مالك بين البصرة والكوفة) .
14 مغني اللبيب ٢/ ٦٠٨

الفصل الثالث : الجملة الاسمية
المبحث الأول : المبتـــــدأ
المسألة(٣) : المبتدأ والخبر إذا كانا معرفتين

الأصل تعريف المبتدأ لأنه المسند إليه فحقه أن يكون معلوماً ، لأن الإسناد إلى مجهـــول لا يفيد . وتنكير الخبر ؛ لأن نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل ، والفعل يلزمه التنكير ، فرجح تنكير الخبر على تعريفه ، فإذا اجتمع في التركيب معرفتان ، ففـــي تعيـــين أيهمـــا المبتدأ خلاف ولهم في ذلك آراء عدة هي :
الأول : الخيار في جعل أيهما شئت المبتدأ أو الخبر ، وعليه ابن جني[1] والفارسي[2] وابـــن خروف[3] وهو ظاهر كلام سيبويه في اسم كان[4] .
الثاني : أن الأول هو المبتدأ والثاني الخبر ، وهذا ما ذهب إليه الزمخشري حيث قـــال:((وقد يقع المبتدأ والخبر معرفتين معا كقولك: زيد المنطلق ، والله إلهنا ، ومحمد نبينا ... ولا يجوز تقديم الخبر هنا، بل أيهما قدمت فهو المبتدأ))[5] ، واختاره الخوارزمي إذ قال:((قـــالوا في المبتدأ و الخبر إذا كانا معرفتين أيهما قدمت فهو المبتـــدأ وذلـــك لـــئلا يلتـــبس المبتـــدأ بالخبر))[6] ، واختاره ابن مالك[7] و الأشموني[8] وابن عقيل[9] وابن هشام[10] .
الثالث : ذهب بعض النحاة[11] إلى أن المبتدأ هو الأعرف ، والآخر الخبر ، وهذا يكون في حالة وجود تفاوت في قوة بينهما، وهذا مذهب ابن برهان[12] .
الرابع : قيل: ما صح منهما جوابا فهو الخبر ونسب لابن أبي العافية ، فإذا قلـــت: زيـــد القائم ، فإن جعلته جوابا لمن قال: من زيد ؟ فالخبر القائم ، وان جعلته جوابا لمن قال: من القائم ؟ فالخبر (زيد) على ذلك القصد[13] .
الخامس : قيل: الخبر ما يراد إثباته مطلقا نحو: كان عقوبتك عزلك ، وكان زيد زهيـــراً ، ولو قال: كان عزلك عقوبتك ، كان معاقبا لا معزولا[14] .
السادس : تنظر إلى المخاطب فان كان يعرف احد المعرفتين ، ويجهـــل الآخـــر ، جعـــل المعلوم المبتدأ والآخر الخبر نحو: كان أخو بكر عمرا ، إذا قدرت أن المخاطب يعلم أن لبكر أخاً ويجهل كونه أخا بكر، وعلى هذا ابن السراج[15] ، وابن يعيش إذ قال:((فإذا قلت: زيـــد أخوك ، وأنت تريد أخوة النسب فإنما يجوز مثل هذا إذا كان المخاطب يعـــرف زيـــدا علـــى انفراده ولا يعلم انه لفرقة كانت بينهما أو لسبب آخر أو يعلم أن له أخا ولا يدري أنه زيـــد هذا فتقول: زيد أخوك ، أي هذا الذي عرفته هو أخوك الذي كنت علمته فتكون الفائدة فـــي مجموعهما وذلك الذي استفاده المخاطب..))[16] . واختاره ابن الحاجب إذ قال:((والجواب أن

---

[1] ينظر(اللمع) ص/٧٢
[2] ينظر (الهمع) ١ / ٣٨٠
[3] ينظر(شرح جمل الزجاجي) ابن خروف تحقيق / سلوى محمد عمر عراب مطابع جامعة الملك عبد العزيز ، و(ارتشاف الضرب) ٨٩/٢
[4] ينظر(الكتاب) ١ /٤٧
[5] المفصل ص/ ٥٦
[6] التخمير ٢٧٥/١
[7] ينظر (شرح الكافية الشافية) ١ /٣٦٦ ، و (شفاء العليل) ٢٨٣/١
[8] ينظر (شرح الأشموني) ٢٠٩/١
[9] ينظر (شرح ابن عقيل) ١٢٥/١
[10] ينظر (أوضح المسالك) ١٨٧/١ ، و(مغني اللبيب) ٤٥١/٢
[11] ينظر (الهمع) ٣٨٠/١
[12] ينظر (شرح اللمع) ابن برهان العكبري ٣٤/١ تحقيق /فارس فائز الكويت ط١٩٨٤/١م .
[13] ينظر (ارتشاف الضرب) ٣٨/٢
[14] المرجع السابق ٣٨/٢
[15] ينظر (الأصول) ٦٩/١
[16] شرح المفصل ابن يعيش ٩٨/١

الأخبار هاهنا إنما وقع بالذات ، وفائدته إخباره عما كان يجوز انه متعدد ، وانه واحد في الوجود ، وهذا إنما يكون إذا كان المخاطب قد عرف مسميين في ذهنه ، أو أحدهما في ذهنه والآخر في الوجود فيجوز أن يكونا متعددين ، فإذا أخبره المخبر بأحدهما عن الآخر كان فائدته أنهما في الوجود ذات واحدة ، وهذا فيما كان متغاير اللفظ))[1] ، وأخذ به ابن عصفور[2] وأبو حيان الأندلسي[3] و القزويني[4] في(الإيضاح) إذ قال:((قد يكون للشيء صفتان من صفات التعريف ، ويكون السامع عالما باتصافه بإحداهما دون الأخرى ، فإن أردت أن تخبره بأنه متصف بالأخرى تعمد إلى اللفظ الدال على اِلأولى وتجعله مبتدأ وتعمد إلى اللفظ الدال على الثانية وتجعله خبرا فتفيد السامع ما كان يجهله من اتصافه بالثانية كما إذا كان للسامع أخ يسمى زيداً وهو يعرفه بعينه واسمه ، ولكنه لا يعرف انه أخوه و أردت أن تعرفه انه أخوه فتقول له: زيد أخوك ..وان عرف أن له أخا ، وأردت تعيينه عنده قلت: أخوك زيد))[5] .

ورجح أحد الباحثين[6] مذهب ابن السراج بأن التحقيق كون المبتدأ ما كان معلوما عند المخاطب والمجهول هو الخبر ، فتأتي بالأمر الذي يعلمه المخاطب فتجعله مبتدأ ثم تأتي بالمجهول عنده فتجعله خبراً [7] . ولكن الذي يرجحه الباحث في هذه المسألة مذهب الزمخشري وهو أن المبتدأ هو الأول لأن المتكلم أراد أن يثبت الخبر فالمعنى يتحكم في ترتيب الكلام وفقا ورؤية المتكلم ، هذا هو الأسهل والأقرب للمعنى والأبعد عن التعقيدات الدلالية من أن يفترض المتكلم في المخاطب أمراً يخالف مقتضى الحال فيوهم في التركيب .

---

[1] الإيضاح ابن الحاجب ٢٠١/١

[2] ينظر (الشرح الكبير) ٣٦١/١

[3] ينظر (ارتشاف الضرب) ١١٧٦/٣

[4] **القزويني:** محمد بن عبد الرحمن بن عمر جلال الدين القزويني ولد بالموصل قدم دمشق ومصر صار قاضيا بالشام وتوفي سنة ٧٣٩هـ . من تصانيفه (الإيضاح على صاحب المفتاح للسكاكي) و (المشذر المرجاني من شعر الأرجاني) .

[5] الإيضاح في علوم البلاغة للقزويني ص/١٠٠ دار الكتب العلمية ـ بيروت ط١٩٨٥/١م

[6] ينظر (معاني النحو) د/ فاضل السامرائي ١٩٨/١

[7] المرجع السابق

الفصل الثالث : الجملة الاسمية
المبحث الثاني : الخبــــــر
المسألة(٤) : عامل الرفع في الخبر

أما عامل الرفع في الخبر ففيه خمسة أقوال :
أحدها : الابتداء وحده وهو مذهب الجرمــي[1] وابــن شــقير(ت/٣١٧هــــ)[2] واختــاره الزمخشري[3] وابن الحاجب إذ قال:((فإن المعنى الذي اقتضى أن يكون احدهما المبتــدأ هــو المعنى الذي اقتضى أن يكون الآخر خبراً ، فصار المصحح لمقتضى الإعراب فيهما واحــدا فيجب أن يكون هو العامل فيهما ..))[4] وهو رأي الرضي[5] وابن عصفور[6] ونسبه والعكبــري والسيوطي لابن السراج ، وليس له[7] .
واحتجوا بأن الابتداء طالب لهما فعمل فيهما[8] ، وردّ بأن الأفعال أقوى العوامل وليس فيهــا ما يعمل رفعين دون إتباع فالعامل المعنوي أولى[9] .
الثاني : إن الابتداء هو العامل في الخبر عند وجود المبتدأ ؛ لأنه لا ينفك عنه ، وهو مــا ذهب إليه ابن الأنباري إذ قال :((والتحقيق عندي أن يقال: إن الابتداء هو العامل في الخبــر بواسطة المبتدأ))[10] وتابعه ابن يعيش إذ قال:((والذي أراه أن العامل في الخبر هو الابتداء وحده كما كان عاملا في المبتدأ ، إلا أن عمله في المبتدأ بلا واسطة وعملــه فــي الخبــر بواسطة المبتدأ ، يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ وان لم يكن للمبتدأ أثر في العمل إلا أنــه كالشرط في عمله ، كما لو وضعت ماء في قدر ووضعتها على النار ، فالنار تسخن الماء ، فالتسخين حصل بالنار عند وجود القدر لا بها فكذلك هنا ..))[11] . وضعف هذا بأنه يؤدي إلى منع تقديم الخبر لأنه لا يتقدم المعمول إلا إذا كان العامل لفظا متصرفاً[12] .
الثالث : ذهب متقدمو البصريين[13] إلى أن الخبر مرفوع بالابتداء والمبتــدأ معــاً ، وهــو مذهب الأخفش[14]والمبرد[15] وابن السراج[16] والفارسي والجرجاني[17] .
واحتج هؤلاء بان الخبر لا يقع إلا بعد الابتداء والمبتدأ ، فوجب أن يكونــا همــا العــاملين فيه[18] وقاسوه على الشرط قال المبرد:((إن تأتني آتك ، و(تأتني) مجزومة بــ(إن) و(آتــك) مجزومة بــ(إن تأتني) ونظير ذلك من الأسماء قولك: زيد منطلق ، و(زيد) مرفوع بالابتداء ، والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ))[19] .

---

[1] ينظر(ارتشاف الضرب) ٢/ ٢٨
[2] ينظر(المحلى[وجوه النصب]) لأبي بكر احمد بن الحسن بن شقير البغدادي ص/ ٩٣ تحقيق د/فائز سالم مؤسسة الرسالة بيروت ـ دار الأمل اربد / الأردن ط١/ ١٤٠٨ ــ ١٩٨٧م .
ابن شقير : أبو بكر احمد بن الحسن بن العباس بن الفرج بن شقير النحوي ، بغدادي في طبقة ابن السراج ، وروى عنه أبو بكر بن شاذان ، توفي سنة ٣١٧ هـ . لهُ(مختصر في النحو) و(المذكر والمؤنث) و(المقصور والممدود) .
[3] ينظر (المفصل) ص/ ٥٣
[4] الإيضاح ابن الحاجب ١/ ١٨٣
[5] ينظر(شرح الكافية للرضي) ١/ ٢٠٠
[6] ينظر(الشرح الكبير) ٣٦٣/١ ـ ٣٦٥
[7] ينظر(اللباب) ١/ ١٢٨ ، و(الهمع) ١/ ٣٦٤
[8] ينظر(الهمع) ٣١١/١
[9] ينظر(الشرح الكبير) ٣٦٤/١ ، و(شرح ابن عقيل) ١/ ١١٢ ، و(شرح الأشموني) ١/ ١٩٣
[10] الإنصاف ١/ ٤٦ ـ٤٧، وينظر(أسرار العربية) ص/ ٧٧
[11] شرح المفصل ابن يعيش ١/ ٨٤ ـ ٨٥
[12] ينظر(الشرح الكبير) ٣٦٤/١
[13] ينظر(الإنصاف) ١ / ٤٥ ، و(أسرار العربية) ص/ ٧٧ ، و(الهمع) ١/ ٣٦٤
[14] ينظر(الهمع) ١/ ٣٦٤
[15] ينظر(المقتضب) ٤/ ١٢٦
[16] ينظر(الأصول) ١/ ٥٨
[17] ينظر (المقتصد) ١/ ٢٥٦
[18] ينظر(الإنصاف) ١ / ٤٦ ، و(شرح المفصل لابن يعيش) ١/ ٨٥
[19] المقتضب ١/ ٤٩ ، ٤/ ١٢٦

وردّ هذا بأن أقوى العوامل وهو الفعل لا يعمل رفعين ، فالمعنوي أولى[١] والأصل في الأسماء ألا تعمل[٢] .

الرابع : وذهب قوم إلى أن الابتداء عمل في المبتدأ ، والمبتدأ وحده عمل في الخبر ، وحجتهم أن الابتداء عامل معنوي ، والعامل المعنوي ضعيف فلا يعمل في شيئين كالعامل اللفظي[٣] ، وردّ هذا بان المبتدأ اسم كما أن الخبر اسم ، وليس احدهما بأولى من صاحبه في العمل لأن كل واحد منهما يقتضي صاحبه[٤] ، كما رد هذا القول أيضاً بان المبتدأ قد رفع فاعلاً في نحو : القائم أبوه ضاحك ، فلو كان المبتدأ رافعا للخبر؛ لأدى ذلك إلى إعمال عامل واحد في معمولين رفعاً من غير أن يكون أحدهما تابعا للآخر وذلك لا نظير له[٥] .

الخامس : أن المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ وهو مذهب الكوفيين وهو المقصود بقولهم يترافعان[٦] واختاره الخوارزمي[٧] أبو حيان الأندلسي[٨] وتابعه السيوطي[٩] .. واستدلوا بأن المبتدأ لابد له من خبر و الخبر لابد له من مبتدأ، ولا ينفك أحدهما عن الآخر ، ولا يتم الكلام إلا بهما ؛ لذا عمل أحدهما في الآخر ، ولا يمتنع أن يكون كل واحد منهما عاملا ومعمولا ، وقد جاء لذلك نظائر في نحو : أياً تضربْ أضربْ ، فتنصب(أيا) بـ (تضرب) ، وتجزم(تضرب) بـ (أياً) فكل واحد منهما عامل ومعمول[١٠] .

وضعف بأنه يلزم عليه أن يكون رتبة كل منهما التقديم لأن أصل كل عامل أن يتقدم على معموله[١١] وانه يجوز دخول العوامل اللفظية على المبتدأ والخبر نحو: كان زيداً أخاك ، فلو كان كل واحد منهما عاملاً في الآخر لما جاز أن يدخل عليه عامل غيره[١٢] .

ويلاحظ الباحث أن النحاة تأثروا في بحوثهم اللغوية ــ وخصوصاً نظرية العامل ــ بعلوم الكلام والفلسفة والمنطق ، ويظهر ذلك جلياً في قول ابن يعيش : فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ كما أن النار تسخن الماء عند وجود القدر[١٣] ، وقد تأثر ابن يعيش ــ كما تأثر ابن الأنباري قبله ــ بالمنطق وعلم الكلام في صياغته كثير من المسائل والأحكام النحوية ، ومعروف أن مذهب ابن يعيش لم يكن إلا امتداداً لمذاهب أبي علي الفارسي وابن جني ((حتى إن جانبا كبيرا منه مسلوخ من كلاميهما ، إلا انه أضفى على بحوثه مسحة فلسفية بإكثاره من استعمال بعض مصطلحات أصحاب المنطق والفلسفة وعلم الكلام مما لم يؤلف في عبارات المتقدمين))[١٤] حتى وصف الدكتور عبد الرحمن بدوي نحوه بالنحو الفلسفي((ولا عيب في أن ينتفع النحاة بما بين أيديهم ، ولا أن يصطنعوا في تفكيرهم النمط المألوف في زمانهم ، فإن للتفكير في كل زمان مناهج متبعة ومبادئ مسلمة ، بل هو أمر طبيعي ، لا مأخذ فيه بل لا مندوحة عنه ، ولكن علينا أن ننظر مدى توفيقهم وإصابتهم للغاية التي سعوا وهي الكشف عن أحكام الإعراب وأسراره))[١٥] .

---

1 ينظر(الهمع) ١/ ٣٦٤
2 ينظر(الإنصاف) ١ /٤٧ و (اللباب) ١/ ١٢٨٧ ــ ١٢٩
3 ينظر(الإنصاف) ٤٦/١ ، و (شرح المفصل لابن يعيش) ١/ ٨٥
4 ينظر(شرح المفصل لابن يعيش) ١/ ٨٥
5 ينظر(الشرح الكبير) ٣٦٤/١ ، و (الهمع) ١/ ٣٦٣ ، و
6 ينظر (الإنصاف) ١/ ٤٤ ، و(أسرار العربية) ص/ ٧٣ ، (التبيين) للعكبري ص/ ٢٢٦ ــ ٢٢٧ ، و(شرح المفصل لابن يعيش) ١/ ٨٤ ، و(شرح الأشموني) ١٨/ ١٩٣
7 ينظر(التخمير) ٢٥٦/١
8 ينظر (ارتشاف الضرب) ٢/ ٢٩
9 ينظر (الهمع) ٣٦٥/١
10 ينظر (الإنصاف) ١/ ٤٤ ــ٤٥ ، و(التبيين) ص/ ٢٢٧ المسألة(٢٧)
11 ينظر(شرح المفصل لابن يعيش) ١/ ٨٤ ، و(الهمع) ٣٦٥/١
12 ينظر(التبيين) ص/ ٢٢٦ ، و (شرح المفصل لابن يعيش) ١/ ٨٤ ، و (الشرح الكبير) ١/ ٣٦٣
13 ينظر(الإنصاف) ١/ ٤٧ ، و(شرح المفصل لابن يعيش) ٨٥/١
14 القياس في النحو د/ منى الياس ص/ ١٤٠
15 إحياء النحو ص/٣٣ ــ ٣٤

أضف إلى ذلك ما ذكرناه في مسألة سابقة[١] أن هذا الخلاف لا يجدي نفعاً ، وهذا ما جعل المتأخرين ينعون على النحويين مذاهبهم في التأويل والتعليل ، فابن مضاء القرطبي[٢] لم ينكر أن النحويين قد بلغوا بصناعتهم الغاية والمطلوب وهو حفظ كلام العرب من اللحن ، وصيانته من التغيير ، ولكنهم تجاوزوا فيها القدر الكافي فيما أرادوه منها ، وهو يحمل على النحاة تصورهم الواهم إذ يجعلون العوامل اللفظية والمعنوية هي التي تعمل الرفع والنصب والجزم فيقول :((وأما القول بان الألفاظ يحدث بعضها بعضا فباطل عقلاً وشرعاً ولا يقول به أحد من العقلاء لمعان يطول ذكرها فيما المقصد إيجازه))[٣] وإن كان يتكئ على كل ما أورده ابن جني في خصائصه[٤] من أن العمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره .

---

[1] ينظر (في الرسالة : الفصل الثالث / المبحث الأول / المسألة /١ : عامل الرفع في المبتدأ

[2] **ابن مضاء** : احمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء الجياني القرطبي ، ولد سنة ٥١٣هـ بقرطبة ، وأخذ عن ابن الرماك كتاب سيبويه وسمع عليه وعلى غيره ما لا يحصى من الكتب العربية والأدبية ، كانت له عناية باللغة وآراء مخالفة لأهلها، توفي سنة ٥٩٢ هـ . له(المشرق في النحو) و(الرد على النحاة) و(تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان) .

[3] الرد على النحاة ابن مضاء القرطبي ص/ ٧٧ ــ ٨٧ تحقيق د/ شوقي ضيف دار المعارف ط٣/ بدون تاريخ .

[4] ينظر (الخصائص) ١/ ١١٠

الفصل الثالث : الجملة الاسمية
المبحث الثاني : الخبـــــــر
المسألة(٥) : متعلق شبة الجملة إذا كان محذوفاً اسم أم فعل ؟ وأين الخبر ؟

قسم النحاة خبر المبتدأ إلى ثلاثة أنواع : مفرد، وجملة، وشبه جملة مكونة من جار ومجرور أو ظرف . وكل واحد من هذه الأنواع له شروط مذكورة في كتب النحو ، فإذا وقع الظرف أو الجار والمجرور خبراً فشرطه أن يكون تاماً[١] ؛ لأنه كالوعاء الذي يحـــدث فيـــه الحدث أو الفعل ، ولا يكون كذلك إلا إذا قدّر بالكون أو الوجود أو الاستقرار نحو : زيد عندك أي كائن أو موجود ، أو زيد في الدار أي مستقر ، فان كان خاصا نحو : زيد بك ، فيجـــب إظهار متعلقه نحو : زيد مغرم بك[٢] .

لا خلاف في تعيين الفعل في باب القسم والصلة لأن القسم والصلة لا يكونان إلا جملتين ، ولكنهم اختلفوا في متعلق شبه الجملة الواقعة خبراً ، فقيل جملة وهو رأي جمهور البصريين[٣] ، وقيل مفرد وهو رأي الأخفش[٤] وابن جني[٥] واختاره الحريري (ت/٥١٦هــــ)[٦] وابن مالك[٧] والسهيلي[٨] ((وذهب ابن السراج إلى أن كلاً من الظرف والمجرور قسم برأسه ، وليس من قبيل المفرد ولا الجملة ... والحق غير هذا))[٩] ، وقيل لا يتعلق بشيء ولا يحتاج إلى تقدير شيء ونسب للكوفيين[١٠] .

واستدل الأولون على أنه جملة فعلية من أربعة وجوه :ــــ

الأول : أن الأفعال هي الأصل في العمل ، والأسماء نائبة عنها ، فكان تقدير الأصل أولى من تقدير الفرع[١١] .

الثاني : القياس على جملة الصلة كقولك : الذي خلفك زيد[١٢] .

الثالث : دخول الفاء في خبر النكرة إذا وصفت بالفعل أو الظرف ، فلو لــم يقــدر الظـــرف بالفعل لم يصح دخول الفاء نحو : كلّ رجلٍ يأتيني فله درهم .

الرابع : قول سيبويه[١٣] "أول ما أقول : إن بسم الله ، أي : إنه" ، وضمير الشأن لا يفـــسر إلا بجملة[١٤] .

ورجح الآخرون اسم الفاعل من وجهين أيضا :ــــ

---

[1] المراد بالتمام هو أن يسهل فهمه ، وهذا يحدث بشيئين ، أحدهما: أن يكون كوناً عاماً نحو: كائن أو مستقر أو موجود ، والآخر: أن يكون كوناً خاصاً بقرينة .

[2] ينظر(أوضح المسالك) ١/ ١٨١ ، و (الهمع) ١/ ٣٧٥

[3] ينظر (اللباب) ١/ ١٣٩ ، و(التبيين) ص/ ٢٤٩ المسألة(٣٣) ، و (الإنصاف) ١/ ٢٤٥ ـــ ٢٤٧ المسألة(٢٩) ، و(ارتشاف الضرب) ٤١٩/١

[4] ينظر (شرح ابن عقيل) ١/ ١١٧

[5] ينظر (اللمع) ص / ٧٥

[6] ينظر (شرح ملحة الإعراب) للحريري ص/١٤٦ .

الحريري : أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري البصري ، أديب كبير ، صاحب (المقامات الحريرية) وكان دميم الصورة غزير العلم ، مولده بالمشان (بلدة فوق البصرة)سنة ٤٤٦ هـ ، ووفاته بالبصرة سنة ٥١٦هـ ، ونسبته إلى عمل الحرير أو بيعه، وكان ينتسب إلى ربيعة الفرس ، له(درة الغواص في أوهام الخواص) و(مقامات الحريري) ،و(ملحة الإعراب) و(صدور زمان الفتور وفتور زمان الصدور)في التاريخ ، و(توشيح البيان)

[7] ينظر (شرح الكافية الشافية) ١/ ٣٥٠

[8] ينظر(نتائج الفكر) ص/ ٤٢٢

[9] شرح ابن عقيل ١/ ١١٧ــ ١١٨ ، وينظر (ارتشاف الضرب) ٢/ ٤٥

[10] ينظر(المغني في النحو) تقي الدين أبي الخير منصور بن فلاح اليمني النحوي ت/٦٨٠هـ ٢ / ٣١٧ تحقيق وتعليق د/ عبد الرزاق عبد الرحمن أسعد السعدي وزارة الثقافة والإعلام ــ دار الشئون الثقافية ــ بغداد ط ١٩٩٩/١م ، سلسلة خزانة التراث .

[11] ينظر(الإنصاف) ١/ ٢٤٦، و(اللباب) ١/ ١٣٩ ، و (الهمع) ١/ ٣٧٦

[12] ينظر(اللباب) ١/ ١٣٩ ، و(الإيضاح) ابن الحاجب ١ /١٨٨ ، و(المغني في النحو) ٢/ ٣١٩

[13] ينظر(الكتاب) ٣ / ١٦٥

[14] ينظر(المغني في النحو) ٢ / ٣١٩

الأول : أن الأصل في الخبر الإفراد[١] والجملة واقعة موقعه ولا شك أن إضمار الأصل أولى[٢] .

الآخر : انك إذا قدرت فعلا كان جملة وإذا قدرت اسما كان مفردا وكلما قل الإضمار والتقدير كان أولى[٣] .

ذهب الخوارزمي إلى أن المتعلق فعل وهذا واضح من الأمثلة التي ساقها قال:((وقوله"في الدار" معناه: استقر فيها، فالراجع من الخبر إلى المبتدأ هو ذلك الضمير المستكن في الفعل ..))[٤] . أما ابن يعيش فأجاز الوجهين دون ترجيح وكأنه لا يعنيه في المسألة إلا الضمير العائد على المبتدأ فقال:((إذا قلت: زيد عندك ، فعندك ظرف منصوب بالاستقرار المحذوف سواء كان فعلاً أو اسماً وفيه ضمير مرفوع))[٥] بينما اختار ابن الحاجب تقدير الفعل لأنه الأصل في العمل فقال معللا:((لأن أصل التعلق للأفعال ، فإذا وجب التقدير فالأصل أقرب))[٦]، وهو مذهب جمهور النحويين واختاره الزمخشري[٧] .

ثم ظهر خلاف آخر حول: ما هو الخبر حقيقة؟ أهو العامل المحذوف ــ أكان اسما أم فعلاــ أم هو الجار والمجرور أو الظرف ، على مذاهب:

أحدها : ذهب أبو علي الفارسي وابن جني إلى أن الظرف أو الجار والمجرور هو الخبر حقيقة في محل رفع ، وأما العامل المحذوف فقد صار نسياً منسيا[٨] ، واختاره الخوارزمي إذ قال:((ولذلك قالوا من قولنا: في الدار زيد ، في الدار هو الخبر ، ولم يقولوا بأن الخبر هو كائن أو ثابت ، وهو المحذوف لأن هذا المحذوف صار كالشريعة المنسوخة والوديعة المستهلكة))[٩] .

الثاني : يرى ابن يعيش أن الظرف أو الجار والمجرور هو الخبر ولكن ليس على الحقيقة بل اشترط تقدير ضمير في متعلقه فقال:((اعلم انك لما حذفت الخبر الذي هو استقر أو مستقر ، وأقمت الظرف مقامه ، صار الظرف هو الخبر والمعاملة معه ، وهو مغاير المبتدأ في المعنى ، ونقلت الضمير الذي كان في الاستقرار إلى الظرف وصار مرتفعاً بالظرف ، كما كان مرتفعا بالاستقرار ، ثم حذف الاستقرار وصار أصلاً مرفوضاً لا يجوز إظهاره للاستغناء عنه بالظرف ..))[١٠] وتابعه الرضي .

الثالث : وعدّ ابن كيسان[١١] المتعلق المحذوف هو الخبر ، وإطلاق تسمية الخبر على شبه الجملة هو من قبيل المجاز والتوسع ، وتابعه ابن مالك[١٢]والسيوطي[١٣]وابن هشام[١٤] .

وأخذ أكثر المحدثين الداعين إلى تيسير النحو بالرأي الأول لسهولته على المتعلمين منهم د/ عباس حسن إذ قال : ((وينتقلون بعد هذا إلى تقسيمات وتفريعات شاقة ، وأدلة جدلية مرهقة في إثبات تلك الأقسام والفروع والمفاضلة بين أن يكون المتعلق المحذوف فعلا أو اسما .. وغير هذا مما لا حاجة اليوم إليه ، ولا ضرر من إهماله ، بل الخير في إهماله وترك ما نقلناه عنهم ، وفي الاقتصار على إعراب الظرف والجار الأصلي مع المجرور خبراً

---

1 ينظر (الهمع) ١/ ٣٧٥

2 ينظر(شرح المفصل ابن يعيش) ١/ ٩٠ ، و(شرح الأشموني) ١/ ٢٠١

3 ينظر(شرح المفصل ابن يعيش) ١/ ٩١

4 التخمير ١/ ٢٦١

5 شرح المفصل ابن يعيش ١/ ٩٠

6 الإيضاح ابن الحاجب ١/ ١٨٨ ، وينظر (شرح المقدمة الكافية) ٣٦٢/١

7 ينظر(المفصل) ص/٥٤ ،

8 ينظر(الهمع) ١/ ٣٧٦

9 التخمير ١/ ٢٦٨

10 شرح المفصل ابن يعيش ١/ ٩٠

11 ينظر (الهمع) ١/ ٣٧٦

12 المرجع السابق

13 المرجع السابق

14 المرجع السابق

ــ مثلاً ــ في محل رفع .. ولا داعي للتشدد في البحث عن العامل ونوعه مع عدم الحاجــة إليه ولا في الخضوع له وركوب الشطط لإظهار آثاره لأن المعنى جلي كامل بدونه ، فــذلك التشدد وذلك الخضوع هو الجانب المعيب في نظرية العامل النافعة الجميلة))[1] .

[1] النحو الوافي د/ عباس حسن ١/ ٤٧٩

الفصل الثالث : الجملة الاسمية
المبحث الثاني : الخـــبر
المسألة(٦) : الخبر إذا كان المبتدأ اسماً مشتقاً

وفيه مسألتان :
الأولى : رافع الوصف للضمير المنفصل :

يذكر النحاة أن المبتدأ قسمان [1] : مبتدأ له خبر نحو : زيد مجتهد ، ومبتدأ له فاعـل سد مسد الخبر نحو : أقائم الزيدان . واشترطوا لهذا الأخير أن يعتمد على نفي أو استفهام ، ويكون الكلام تاماً ، وأطلقوا عليه المبتدأ المستغني بمرفوعه عن الخبر ، ولكن هل يرفـع الوصف ضميراً منفصلا ؟ في المسألة أقوال :

ذهب البصريون [2] إلى جواز أن يرفع الوصف ضميرا منفصلا فيقولون : أقائم أنتما ؟ وما قائم أنتم ؟ (أنتما) و (أنتم) ضميران مرفوعان ، يعربان فاعلا لاسم الفاعل (قائم) سدا مسد الخبر على أحد الوجهين . واستدلوا على ذلك بالسماع والقياس . أما السماع ، فقـول الشاعر [3] :[من الطويل]

خليليّ ما وافٍ بعهديَ أنتما إذا لم تكونا لي على من أقاطع

وأما القياس فهو أن الصفة إذا جرت على غير من هي له ، برز منها الضمير المرفوع بها نحو : زيد هند ضاربها هو ، بلا خلاف بين أحد من النحويين في جواز ذلك مع أنها اذ كانت جارية مجرى الفعل ، ولو وقع الفعل موقعها لم يبرز الضمير فيه ، بل تقول : هند يضربها ، فكما خالف اسم الفاعل الفعل في هذا الموضع مع أنه جار مجراه ، فكـذلك لا ينكـر أن يخالف اسم الفاعل الفعل بانفصال الضمير منه في (أقائم أنتما) .

وذهب الكوفيون [4] إلى منع أن يرفع الوصف ضميرا منفصلا، فإذا قلت : أقـائم أنـت ؟ جعلوا "قائما" خبرا و"أنت" مبتدأ ، وبهذا قال عددٌ من المفسرين كابن عطية [5] و الزمخشري [6] و النسفي [7] و الآلوسي [8] في قوله تعالى : ﴿ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْـرَاهِيمُ﴾ [9] واحتجـوا لمذهبهم [10] بأن الوصف إذا رفع الفاعل السادّ مسد الخبر كان جارياً مجرى الفعل ، والفعـل لا ينفصل منه الضمير في قولك : أيقومان ؟ و أيقومون ؟ فلا ينبغي أن ينفصل مـا جـرى مجراه ...

الثانية : إعرابه ومطابقته لما بعده :

---

1 ينظر(الأصول) ٦٠/١ ، و(شرح ابن عقيل) ١٠٧/١ ، و(الأشموني) ١٨٨/١
2 ينظر(ارتشاف الضرب) ٢٥/٢
3 لم أعثر له على قائل ، وهو بدون نسبة في (أوضح المسالك) ١ /١٧٠ ، و(الهمع) ١ / ٣٦١
4 ينظر(ارتشاف الضرب) ٢/ ٢٥ ، و(الهمع) ٣٦١/١
5 ينظر (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز) ٤٧٧/٩ تحقيق/ عبد الله بن إبراهيم الأنصاري وزملائه ط١/ ١٩٨١م الدوحة.
ابن عطية : عبد الحق غالب بن عبد الرحمن بن عطية الغرناطي المالكي ، من علماء التفسير واللغة والنحو ، ولي القضاء بمدينة المرية ورحل إلى المشرق ، توفي سنة ٥٤١ هـ ، له (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز) و(برنامج ضمنه مرويات وأسماء شيوخه).
6 ينظر (الكشاف) ٢١/٣ .
7 ينظر (تفسير النسفي المسمى (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)) ٣/ ٣٧ دار الكتاب العربي ط/١٤٠٨ ــ ١٩٨٨م .
النسفي: حافظ الدين أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود ، فقيه حنفي مفسر نسب إلى منطقة نسف في بلاد السند، لم تذكر كتب التراجم تاريخ ولادته. تتلمذ على أكثر شيوخ عصره، ومنهم شمس الدين الكردي وأحمد العتابي. كان النسفي أحد الزهاد المتأخرين والعلماء العاملين، له مؤلفات كثيرة في الفقه والأصول والتفسير أبرزها تفسيره (مدارك التنزيل وحقائق التأويل) ، وهو تفسير متوسط الحجم اختصره من تفسير الكشاف وتفسير البيضاوي. توفي النسفي في بلدة إيذج قرب أصبهان سنة ٧١٠هـ .
8 ينظر (روح المعاني) للآلوسي ١٤٣/٩ دار الفكر ، بيروت ط/١٤١٧ ــ ١٩٩٧م .
الآلوسي : أبو المعالي محمود شكري بن عبد الله بن محمد الحسيني الألوسي البغدادي ، ولد ببغداد سنة ١٢١٧هـ ، أخذ العلم عن أبيه وعمه وغيرهما ، ثم تصدر للتدريس ، حمل على أهل البدع في زمانه حتى أوذي ، توفي ببغداد سنة ١٢٧٠هـ . له (روح المعاني) و(بلوغ الإرب في أحوال العرب) و(الضرائر) و(ما يسوغ للشاعر دون الناثر) وغيرها .
9 سورة مريم / آية (٤٦)
10 ينظر (الهمع) ٣٦١/١

تحدث النحاة في (أقائم زيد) من حيث مطابقته لما بعده أو مخالفته له في ثلاث حالات هي :ـــ

الحالة الأولى : أ قائم زيد ؟

يجيز البصريون[1] في هذا التركيب أن يعرب الوصف مبتدأ ، والمرفوع فاعلا سد مسد الخبر ، أو يكون الوصف خبرا مقدما والاسم المرفوع بعده مبتدأ مؤخر[2] .

أما الكوفيون[3] وتبعهم السهيلي[4] فلا يجيزون إلا وجها واحدا إذا كان المرفوع ضميراً ، وهو أن يكون الوصف خبراً مقدما ، والضمير مبتدأ مؤخراً ، ويمنعون الوجه الآخر الذي يجيزه البصريون . واستدلوا بقول الرسول ﷺ لورقة بن نوفل : ((أو مخرجيّ هم ؟))[5] ولم يروه أحدٌ إلا بالتشديد لأنه خبر مقدم ، و(هم) مبتدأ[6] .

الحالة الثانية : أ قائم الزيدان ؟ وفيها أقوال :

يعرب البصريون [7] الوصف في هذا التركيب مبتدأ ، والاسم المرفوع فاعلاً أغنى عن الخبر ، ويتعين عندهم هذا الإعراب . والذي ألجأهم إلى هذا الإعراب أمور منها : عدم المطابقة بين الوصف ومرفوعه ، وكذلك فان المعنى : أيقوم الزيدان ، فتمّ الكلام لأنه فعل وفاعل ، و(قائم) اسم من جهة اللفظ ، فعل من جهة المعنى ، فلما تم الكلام من جهة المعنى أرادوا إصلاح اللفظ فقالوا : قائم مبتدأ ، الزيدان مرتفع به ، وقد سد مسد الخبر ، ولم يكن ثمة محذوف على الحقيقة[8] وكذلك فان الاستفهام يطلب الفعل لا الاسم .

ويرى بعض النحاة أن الوصف مبتدأ ، والاسم المرفوع بعده فاعلا ، والخبر محذوف تقديره موجود ، وإلى هذا ذهب الزمخشري إذ قال : ((ومما حذف فيه الخبر لسد غيره مسده قولهم : أقائم الزيدان))[9] ، وردّ بأنه لا حاجة إليه لتمام الكلام بدونه[10] قال ابن الحاجب : ((لا يحتاج في التحقيق إلى خبر لأنه في معنى أيقوم الزيدان ؟ فقائم مخبر به ، كالإخبار بالفعل ، والزيدان فاعل مثله في يقوم الزيدان ، وإنما ذكر الخبر على سبيل المسامحة تقريباً على المبتدئين)) [11] ورده الرضي أيضا بقوله((وليس بشيء ، بل لم يكن لهذا المبتدأ أصلاً من خبر حتى يحذف ويسد غيره مسده ، ولو تكلفت له تقدير خبر لم يتأت ، إذ هو في المعنى كالفعل والفعل لا خبر له ، فمن ثم تم بفاعله كلاماً ....))[12] .

وأما الخوارزمي فهو يزدري أقوال النحاة ويستهجن كلامهم ، ويسفه آراءهم بعبارات قاسية وبنبرة حادة كقوله :((وذكر النحويون أن أقائم في قولك : أقائم الزيدان ، مرتفع بالابتداء ، والزيدان مرفوع بأنه فاعل والخبر محذوف . وهذا كلام عليه سمة الفساد ، وقبل أن أبين فساده أصلحه ثم أمزقه بالاعتراض تمزيقاً ..))[13] وشرح رأيه في كلام طويل ثم قال :((.. لأن الاستفهام متى ورد على الصفة أثار فيها معنى الفعل وميزه وأفرزه عن بقية معاني الصفة ، إذ المقصود بذلك الاستفهام هو المصدر .. وإذا أثار فيها معنى المصدر فقد أثار فيها معنى الحدوث .. فعلم أن الصفة متى ورد عليها الاستفهام فقد نزل

---

[1] ينظر (الأصول) ٥٩/١ ـ ٦٠ ، و(أوضح المسالك) ١/ ١٧٥ ، و (شرح الأشموني) ١٩٣/١

[2] ينظر(نتائج الفكر) ص/ ٤٢٥

[3] ينظر(تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد) لابن هشام ص/ ١٨٣ تحقيق / عباس مصطفى الصالحي

[4] ينظر(نتائج الفكر) ص / ٤٢٥

[5] صحيح البخاري ١ /١٥ كتاب: بدء الوحي ـ رقم الحديث / ٣

[6] ينظر(نتائج الفكر) ص/ ٤٢٦

[7] ينظر (الأصول) ٥٩/١ ، و (شرح المفصل لابن يعيش) ٩٦/١ ، و(أوضح المسالك) ١٧٥/١

[8] ينظر (شرح المفصل لابن يعيش) ٩٦/١

[9] المفصل ص/٥٥

[10] ينظر(شرح المفصل لابن يعيش) ٩٥/١ ، و(الهمع) ٣٦٣/١

[11] الإيضاح ابن الحاجب ١٩٥/١

[12] ينظر (شرح الكافية للرضي) ١٩٨/١

[13] التخمير ٢٧٠/١

منزلة الفعل المضارع فتكون رفعته كرفعته .. فإن سألت : فان كان فعلا فما هذا التنوين؟ أجبت : إنه اسم من وجه وفعل من وجه . أما إنه فعل فلأنه يتعرض للحدوث والتجدد ورفعته كرفعة المضارع ، وأما إنه اسم من وجه فلأنه وإن كان يتعرض للحدوث والتجدد ولكن لا من حيث صيغته)) [1] وقد ردّ الإمام يحيى بن حمزة العلوي [2] على الخوارزمي بكلام طويل خلاصته : أن هذا المذهب الذي ذكره الخوارزمي ليس له في حقيقة الأمر محصول ، بل تقرر أن يكون له من الفساد غرر وحجول وبيانه من وجوه :

أما أولاً : فقوله : إن قائماً ويقوم سواء من كل وجه لا يختلفان في شيء سوى أن الصفة لا تتعرض للحدوث والتجدد، والفعل يتعرض له ، وهذا فاسد ، فإن بينهما بوناً بعيدا ، وكيف لا وقولنا : قائم فيه دلالة الاسمية من كل الوجود؟ وقولنا يقوم فيه دلالة الفعلية من كل الوجوه وكل واحد منهما مداير للآخر في أحكامه كلها .

وأما ثانيا : فلو كان الأمر كما زعم من اتفاقهما في كل شيء سوى ما ذكر لكان يلزم ألا يجوز قائمان الزيدان ، كما لا يجوز يقومان الزيدان ، فلما علمنا جواز ذلك دل على فساد ما قاله ..

وأما ثالثا : فلأن قوله في قائم اسم من وجه وفعل من وجه ، خطأ لا يصدر عن روية و فطانة ، وبيانه هو أن قولنا أقائم اسم من جميع وجوهه و حاصلة له الاسمية في جميع أحكامه ، لا يشارك الفعل في شيء سوى أحكامه العامة ، ولا يجوز إطلاق اسم الخاص باعتبار الحكم العام.

ثم قال معلقاً على الخوارزمي : والعجب أنه مع إيراده لهذا المذهب الركيك ، يزدري كلام النحاة ، ويستهجن أقوالهم ، ويزعم أنه قد أتى بالعجب العجاب ، ولب الألباب ، وهو كما ترى مخالف القواعد النحوية ، ولم يقم عليه برهان ، ولا أيده بحجة و لا سلطان . ثم ردّ كل وجوه الإعراب في (أقائم الزيدان) التي رآها الجمهور إلا وجهاً واحداً فقال : وظهر بما حققناه ها هنا ضعف كلام الخوارزمي في هذه الصورة والمختار عندنا ما قررناه آنفاً من أن (قائماً) هو الخبر ، والزيدان مبتدأ ، وقد تركت التثنية للاختصار ، فأصل التركيب عنده (أقائمان الزيدان) ويحتج بأن ترك التعدد له نظائر في العربية ، ومثل ذلك قولهم : الزيدان أفضل منك ، والزيدان ما أحسنهما .. فهذه المسائل طرحت منها التثنية ، وليس ترك التثنية مبطلاً كونها خبراً [3] وعليه فان قول ابن مالك :((فلا خلاف في جعله مبتدأ عند عدم المطابقة لما بعده)) [4] فيه نظر لورود الخلاف كما ذكرنا .

الحالة الثالثة : أ قائمان الزيدان ؟ أ قائمون الزيدون ؟

١ / يعرب جمهور النحاة من البصريين والكوفيين [5] هذا التركيب وجهاً واحداً ، فالوصف خبر مقدم والاسم المرفوع مبتدأ ، وذلك لحصول المطابقة بين الوصف و مرفوعه في التثنية والجمع .

٢ / أجاز بعض النحاة أن يكون الوصف مبتدأ ، والاسم المرفوع بعده فاعلاً سد مسد الخبر على لغة (أكلوني البراغيث) منهم الرضي [6] وابن عقيل [7] و الأشموني [8] .

ويبدو لنا أن النحاة تعلقوا بأمور الصناعة التي منها عدم المطابقة دون النظر إلى المعنى في التراكيب الثلاثة ، إذ معنى (قائم) في قولنا (أقائم الزيدان) هو المعنى نفسه في

1 المرجع السابق ١/ ٢٧٠ ــ ٢٧٢

2 ينظر (المحصل في كشف أسرار المفصل) يحيى بن حمزة العلوي ١/ ٨١ مخطوط في الجامع الكبير بصنعاء ، مكتبة الأوقاف برقم (١/ ١٧٣) .

3 المرجع السابق ١/ ٨١

4 شرح الكافية الشافية ١/ ٣٣٢

5 ينظر (شرح المفصل لابن يعيش) ١/ ٩٦ ، و(شرح الكافية الشافية) ١/ ٣٣١ ، و(أوضح المسالك) ١/ ١٧٥

6 ينظر(شرح الكافية للرضي) ١/ ٢٠٠

7 ينظر(شرح ابن عقيل) ١/ ١١١

8 ينظر(شرح الأشموني) ١/ ١٩٢

قولنا: (أقائم زيد) ، وان كان ذلك كذلك فكيف يقال: أن (قائم) في الأولى مبتدأ وفي الثانية خبر . وأما عدم المطابقة فليس ذلك بعزيز في اللغة كما مثّل سابقاً ، ولهذا يقول د / أبو السعود الشاذلي :((إذا عرفنا أن الخبر هو الذي يتمم الفائدة وأنه هو المحكوم به ، ولو دققنا النظر بعد ذلك في الآية((أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم)) وفي المثال : ما ناج الكافر ، لعدلنا عن الوجه الأول الذي قال به النحاة ، وتعين الوجه الآخر وهو إعراب الوصف خبرا مقدماً والمرفوع مبتدأ مؤخر، وهذا هو الرأي يتلاءم مع المعنى ..)) [١] .

ويرى الباحث أن ما قال به الإمام يحيى بن حمزة العلوي هو الصواب الموافق للمعنى في الجملة ولا يخلّ بأمور الصناعة ؛ لأن القيام في(أقائم الزيدان) هو محط الفائدة ، فوجب أن يكون هو الخبر ، وإذا جعلنا الوصف في قولنا(أقائمان الزيدان) و(أقائم زيد) هو الخبر كذلك يجب أن يكون هو الخبر في قولنا(أقائم الزيدان) . فالأصل في قولنا : أقائم الزيدان هو(الزيدان قائمان) ولكن المخاطب لا يريد أن يعرف من القائم ، إذ هو على يقين أن (الزيدان) هما قاما بهذا الفعل ، ولكنه يريد أن يتعرف الكيفية التي هو عليها فقدم موضع الاهتمام ، فأصبحت الجملة : قائمان الزيدان ، ثم حذف المتكلم علامة التثنية للاختصار فأصبحت الجملة : قائم الزيدان ، ثم أدخل بعد ذلك عنصر الاستفهام الهمزة فصارت: أقائم الزيدان ؟ [٢] .

وقد وافق مجمع اللغة العربية المنعقد بالقاهرة ــ في دورته السادسة والخمسين ، وفي جلسته الثامنة بتاريخ ٦ من مارس ١٩٩٠م ــ على إلغاء هذا التركيب من كتب النحو التعليمي على اثر ورقة بحث تقدم بها د/ شوقي ضيف حازت بعد مناقشتها على موافقة المجلس وأصدر قرارً جاء فيه :((... ورأت اللجنة بعد دراسة متأنية أن القسم الثاني والمستغني عن الخبر ، ليست له شواهد في القرآن ، ولا في الشعر الجاهلي والإسلامي ، واستشهد له النحاة بأربعة بأبيات لا يعرف قائلوها ، ولا تصلح لكي توضع على أساسها قاعدة نحوية فضلاً عن أنها تحدث خللاً كبيراً في قواعد المبتدأ والخبر ــــ لذا كله قررت اللجنة .... إلغاء قاعدة المبتدأ المستغني عن الخبر من كتب النحو التعليمي))[٣] .

---

[1] المركب الإسنادي وأنماطه من خلال القرآن الكريم أبو السعود الشاذلي ص/٢٧ دار المعرفة الإسكندرية ـ مصر ط١/ ١٩٩٠م

[2] ينظر(اختيارات أبي حيان في ارتشاف الضرب) ص/١١٦

[3] (في أصول اللغة) القرارات التي صدرت في الدورات من الثامنة والأربعين إلى الثامنة والستين تقديم ومراجعة أ.د / أحمد مختار عمر ص/ ٣٢٤ ط ١/ ١٤٢٤هـ ــ ٢٠٠٣م

الفصل الثالث : الجملة الاسمية
المبحث الثاني : الخبـــــر
المسألة(٧) : الإخبار بالمصدر عن اسم الذات

المصدر هو الحدث المجرد فلا يخبر به عن اسم الذات ، لا يصح أن تقول: زيد انطلاق ، ومحمد ركض ؛ لأن زيداً ليس انطلاقا ، ومحمد ليس ركضاً . ولكن ورد في اللغة إخبار من هذا القبيل كقوله تعالى:﴿ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾[1] فقال عنه : انه عمل فأخبر بالمصدر عن اسم الذات كما أخبر بالذات عن اسم المصدر في قوله تعالى:﴿ وَلَـــكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ﴾[2] ، وقالوا: رجل صوم ، وإنما أنت سير ، وقالت الخنساء[3] تصف ناقتها:[من البسيط]

ترتع ما رتعت حتى إذا ادّكرت فإنما هي إقبال وإدبار

وقد انقسم النحاة إزاء هذه التراكيب على مذهبين :

المذهب الأول : لا يجوز الإخبار بالمصدر عن اسم الذات لأنه لا يدل عليه ، ولذلك ذهبوا إلى تأويلها لتستقيم مع قاعدتهم غير آبهين بفنون التركيب منها:ــــ

أولاً: أن المصدر جاء بمعنى اسم الفاعل أو وضع المصدر موضع اسم الفاعـــل توســـعاً، فقولهم: رجل عدل ، وبئر غور ، بمعنى عادل و غائر وهكذا كما وضعوا اسم الفاعل موضع المصدر قولهم : قائماً أي قياماً[4] وهذا مذهب الكوفيين[5] وصـــححه ابـــن الحاجـــب فقـــال:((أحدهما : أن يكون المصدر نفسه بمعنى اسم الفاعل أو المفعول وهو الصحيح))[6] .

ثانيا : أنه على حذف مضاف، والتقدير: رجل ذو عدل ، وهي ذات إقبال ، وأقمت المضاف إليه مقامه لما يدل عليه كقوله تعالى:﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾[7] وهذا مذهب سيبويه[8] و الأخفش[9] والمبرد[10] والنحاس[11] وابن هشام[12] وجمهور البصريين[13] ، قال سيبويه:((وما جاء على اتساع الكلام والاختصار قوله تعالى﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾[14] إنمـــا يريـــد أهل القرية ... وقال عز وجل :﴿ ولكن البر من آمن بالله ﴾ إنما هو ، ولكن البرّ برّ من آمن بالله واليوم الآخر))[15] وقال أيضا:((ما أنت إلا سيراً ، وما أنت إلا الضرب الـــضرب ومـــا أنت إلا قتلاً قتلاً ... فكأنه قال في هذا كله ما أنت إلا تفعل فعلاً .. ولكنهم حذفوا الفعل لمـــا ذكرت لك ، واعلم أن السير إذا كنت مخبرا عنه في هذا الباب فإنما أنت تخبر بسير متـــصل بعضه ببعض في أي الأحوال كان ، وأما قولك(إنما أنت سير) فإنما جعله خبرا لـــ(أنـــت) ولم تضمر فعلا .. وان شئت رفعت هذا كله فجعلت الآخر هو الأول ، فجاز على سعة الكلام ..))[16] .

---

[1] سورة هود آية (٤٦)
[2] سورة البقرة آية(١٧٧)
[3] ديوانها ص / ٢٢٩ بشرح ثعلب قدم له د/فايز محمد دار الكتاب العربي ط ٢/ ١٤١٦ ــ ١٩٩٦م. ولها في (الخزانة) ١/ ٤١١
[4] ينظر(شرح المفصل لابن يعيش) ٣/ ٥٠
[5] ينظر (أوضح المسالك) ٣ / ٢٧٨ ــ ٢٧٩
[6] الإيضاح ابن الحاجب ١/٤٤٣
[7] سورة يوسف آية(٨٢)
[8] ينظر(الكتاب) ١/ ٢١٢
[9] ينظر(معاني القرآن) للأخفش ١/ ٣٥٣
[10] ينظر(المقتضب) ٣/ ٢٣٠
[11] ينظر(إعراب القرآن) ١/ ٣٨٠
[12] ينظر (مغني اللبيب) ١/ ٤٤٩
[13] ينظر (شرح الكافية للرضي) ١/٢٢٧
[14] سورة يوسف آية(٨٢)
[15] الكتاب ١/ ٢١٢
[16] المرجع السابق ١/ ٣٣٦ ــ ٣٣٧

المذهب الثاني : يجوز الإخبار بالمصدر عن الذات على معنى المبالغة ولا تأويل فيه ، وهو رأي ابن جني[1] واختاره الخوارزمي إذ قال :((رجل عدل : على المبالغة كأنه تجسم من العدل ، ومن قال بأنه على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه معناه : ذو عدل ، فقد أذهب ماءه ورونقه ، وكانت حاله شبيهة بحال من يقول في قوله[2] :[من الوافر]

بدت قمراً ومالت خوط بانٍ وفاحت عنبراً ورنت غزالا

أن هذه الأسماء منصوبة على المصدر معناه : بدت بدو قمرٍ ، ومالت ميلان خوط بـانٍ ، وهيهات ! أين الغرب من النبع ؟ والحصا من المرجان ، والثرا من الثريا))[3] ، وقال ابـن يعيش :((فهذه المصادر كلها مما وصف بها للمبالغة ، كأنهم جعلوا الموصوف ذلك المعنـى لكثرة حصوله منه ، وقالوا : رجل عدل وفضل ، كأنه لكثرة عدله وفضله جعلوه نفس العدل والفضل..))[4] واختاره ابن خروف[5] ابن عصفور[6] وابـن مالـك[7] و السلـسيلي[8] والرضـي الاستراباذي[9] .

ورجح احد الباحثين المعاصرين هذا المبحث بقوله :((والظاهر أن هذا الضرب فيمـا أرى ليس من باب حذف المضاف ، ولا من باب تأويل المصدر بالوصف ، وإنما هو ضرب آخـر من الكلام ، وافتنان فيه بقصد المبالغة))[10] ؛ لأن المبتدأ موجود وكذلك الخبر ، وهذا يعني أن عناصر التركيب النحوي قد اكتملت وهذا هو الهدف ، فليس لهم أن يقولـوا : إن المبتـدأ (حدث) والخبر (عين) لأن هذا يتناول الناحية الوصفية لا الناحية الشكلية التي تنصّ علـى أن يكون هناك مبتدأ وخبر وكفى .

والذي يراه الباحث أنه يجوز الإخبار بالمصدر عن الذات من غير تأويل ؛ لأن التأويـل يذهب المعنى المراد الذي هو المبالغة التي تقوم على التجسيم والتشخيص ، وإن كان هـذا جارياً على خلاف الأصل النحوي إلا أن استعماله كثير ، فهو مطـرد ، وإنمـا أورد بعـض النحاة هذه التأويلات لجريانها عن قواعدهم ، و قد تغافلوا على الناحية الجمالية التي تتعلـق بالذوق الفني .

---

1 ينظر(الخصائص) ٢/ ٢٠٢ ــ ٢٠٣
2 للمتنبي في (ديوانه) ص/ ١٤٠ دار بيروت للطباعة والنشر ط/ ١٣٨٩ ــ ١٩٧٠م
3 التخمير ٢/ ٩١
4 شرح المفصل ابن يعيش ٣/ ٤٩ ــ ٥٠
5 ينظر(شرح جمل الزجاجي) ابن خروف ص/ ٨١
6 ينظر (الشرح الكبير) ١/ ٢٠٠
7 ينظر(شفاء العليل) ١/ ٢٨٧ ، و(المساعد على تسهيل الفوائد) ابن عقيل ٢٢٦/١ دار الفكر ـ دمشق ط/١٤٠٠ ــ ١٩٨٠م
8 ينظر(شفاء العليل) ١/ ٢٨٧
9 ينظر(شرح الكافية للرضي) ٢٢٦/١ ــ ٢٢٧
10 معاني النحو د/ فاضل السامرائي ١/ ١٩٦

الفصل الثالث : الجملة الاسمية
المبحث الثاني : الخبـــــر
المسألة(٨) : الخبر بعد (لولا)

ترد (لولا) في العربية على وجهين[1] :
الوجه الأول : شرطية : وهي التي تدخل على جملتين اسمية وفعلية لربط امتناع الثانية بوجود الأولى ، وتختص بذلك دون سائر أدوات الشرط الأخرى نحو : لولا زيد لأكرمتك ، فقد امتنع الإكرام لوجود زيد ، وهي قسمان :
الأول : أن يليها اسم ظاهر كقول الشاعر[2]:[من الرجز]

والله لولا الله ما اهتدينا
ولا تصدقنا ولا صلينا

وقول جرير[3] :[من الكامل]

لولا الحياء لهاجني استعبار ولزرت قبرك والحبيب يزار

أو يليها المصدر المؤول ، كقوله تعالى: ﴿ لَوْلَا أَن يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفاً مِّن فَضَّةٍ﴾[4] ، وكقول نصيب :[من الوافر]

ولولا أن يقال صبا نصيب لقلت بنفسي النشأ الصغار

واتفقوا على أن الاسم الواقع بعد (لولا) مرفوع ، ولكنهم اختلفوا في إعرابه على أوجه :ـ
١ / قيل مبتدأ مرفوع بالابتداء و خبره محذوف تقديره (كائن) أو (موجود) ، وهو رأي الجمهور[5] ونسب للبصريين[6] واختاره الخوارزمي[7] وابن يعيش[8] وابن الحاجب[9] .
٢ / وقيل فاعل لفعل محذوف بعد (لولا) تقديره : لولا وجد زيد ، وهو رأي الكسائي[10] ونسبه العكبري للكوفيين[11] ولم يستبعده ابن الحاجب إذ قال:((وقد قيل في المرفوع بعد (لولا) انه فاعل فعل مقدر ، أي : لولا حصول أو وجد ، وليس ببعيد))[12] .
٣ / وقيل بل هو مرفوع (لولا) نفسها لنيابتها عن الفعل ، وهو رأي الفراء وابن كيسان[13] ، ونسب للكوفيين أيضاً[14]، واختاره السهيلي[15] الذي يرى أن (لا) المركبة مع (لو) عملت عمل الفعل ، فصار (زيد) فاعلاً ، والتقدير : لو(انعدم) زيد ، أو غاب زيد .

[1] ذكر الهروي في (الأزهية ص/ ١٦٦) وتابعه ابن هشام في (المغني ١/ ٢٧٢ ــ ٢٧٤) أن لها أربعة أوجه ، ولكن المدقق فيهما يراهما يرجعان لهذين الوجهين . ينظر(المفصل) ص/ ٤٠٨ ــ ٤٠٨ ، و(ابن يعيش) ٨/ ١٤٤ ــ ١٤٦
[2] هو عبد الله بن رواحة الأنصاري الخزرجي ، شاعر الرسول وأحد الفصحاء أستشهد يوم مؤتة، وقد ردد الرسول (ص) رجزه هذا يوم الخندق وهو ينقل التراب حين وارى التراب شعر صدره .
[3] ديوانه ص / ٨٦٢ سلسلة ذخائر العرب رقم[٤٣] دار المعارف وفيه : لعادني بدل لهاجني .
[4] سور الزخرف آية(٣٣)
[5] ينظر(المقتصد) ١/ ٢١٨ ، و(ارتشاف الضرب) ٢/ ٣١
[6] ينظر(الإنصاف) ١/ ٧٠ ، و (ارتشاف الضرب) ٢/ ٥٧٦
[7] ينظر(التخمير) ٤/ ١٣٢
[8] ينظر(شرح المفصل لابن يعيش) ١/ ٩٥ ، ٨/ ١٤٦
[9] ينظر(الإيضاح) ابن الحاجب ١/ ١٩٤
[10] ينظر(الهمع) ١/٣٩٤
[11] ينظر(اللباب) ١/ ١٣١ ، و(التبيين) ص/ ٢٣٩ المسألة(٣١)
[12] الإيضاح ابن الحاجب ١/ ٩٤
[13] ينظر(ارتشاف الضرب) ٥٧٦/٢ ، و (الهمع) ٣٩٤/١
[14] ينظر(الإنصاف) ١/ ٧٠ المسألة (١٠) ، و (شرح المفصل لابن يعيش) ١/ ٩٦ ، ٨/ ١٤٦ ، و (التبيين) ص/ ٢٣٩ المسألة(٣١) ، و(التبيان في إعراب القرآن) ١/ ٧٣
[15] ينظر(نتائج الفكر) ص/ ٣٤٨ ــ ٣٤٩

والآخر : أن يليها الضمير منفصلا كقوله تعالى: ﴿ لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾[١] ، أو متصلا كقول الشاعر[٢] :[من السريع]

أومت بعينيها من الهودج لولاك في ذا العام لم أحجج

و كقول اليزيد بن الحكم[٣] :[من الطويل]

وكم موطن لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قمة النيق منهوى

وإعرابه في المنفصل كالاسم المرفوع ، أما المتصل فيعرب مبتدأ وقد ناب الضمير المتصل عن الضمير المنفصل وهو رأي الجمهور خلافا لسيبويه [٤] الذي يعرب (لولا) حرف جر زائد لا متعلق له ، والضمير المتصل مجرور لفظا مرفوع محلا ، وخلافا للمبرد الذي رفض هذا التركيب إذ قال:((والذي أقوله أن هذا خطأ ولا يصلح إلا " لولا أنت " كما قال عز وجل:﴿ لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ ومن خالفنا فهو لابد يزعم أن الذي قلناه أجود ، ويدعي الوجه الآخر فيجيزه على بعد))[٥] وقد ردّ عليه كثير من العلماء[٦] .

والجمهور يحذفون الخبر إذا كان كونا عاما وجوباً[٧] وقد يذكر شذوذاً كقول الشاعر:[من البسيط]

لولا أبوك ولولا قبله عمرٌ ألقت إليك معد بالمقاليد

فيمن جعل (قبله) خبراً لا حالا، وكقول الشاعر[٨]:[من الطويل]

ولولا بنوها حولها لخبطتها كخبطة عصفور ولم أتلعثم

وذهب الشلوبيني[٩] إلى التفصيل فقال: يجب حذفه أن كان كونا مطلقاً كالوجود والحصول ، ويجب ذكره أن كان كونا مقيدا كالقعود قال ﷺ:((لولا قومك حديثو عهد بالإسلام لهدمت الكعبة)) ويجوز الأمران إن علم[١٠] ، وزعم ابن الطراوة أن جواب (لولا) هو الخبر ، ويرده أن لا رابط بينهما[١١] .

وأما الوجه الآخر فهو أن تكون للتحضيض والعرض ، بمعنى(هلا)[١٢] إذا وليها المضارع كقوله تعالى:﴿ لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ﴾[١٣] ، أم التوبيخ واللوم إذا وليها الماضي[١٤] كقوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا جَاؤُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاء﴾[١٥] ، وقد ينزل الماضي بعدها منزلة الأمر كقوله تعالى: ﴿ فَلَوْلاَ نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي الدِّينِ﴾[١٦] .

ويرى الباحث أن قول الشلوبين وابن مالك[١٧] هو الفاصل في هذه المسألة ؛ فإن المبتدأ المذكور بعد(لولا) على ثلاثة أضرب :

١. أن يخبر عنه بكون عام مطلق وهذا يلزم حذف خبره نحو: لولا زيدٌ لزارنا عمرو .

---

[1] سورة (سبأ) آية (٣)

[2] لابن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ص/ ٤٨٧ تحقيق/ محمد محي الدين عبد الحميد دار الأندلس

[3] ليزيد بن الحكم الثقفي في (الكامل) للمبرد ١ /٢٨٠ ، و(الأمالي) لأبي علي القالي ١ / ٣١ دار الجيل – بيروت – لبنان / ودار الآفاق ط٢ / ١٤٠٧ – ١٩٨٧م ، و(الخزانة) ١ /٣٥٤

[4] ينظر (الكتاب) ١/ ٣٨٨

[5] الكامل للمبرد ٣/ ١٢٧٨ حققه وعلق عليه وصنع فهارسه / محمد أحمد الدالي مؤسسة الرسالة ط١/ ١٤٠٦–١٩٨٦م، وينظر(المقتضب) ٣/ ٧٣

[6] ينظر(الأصول) ١٣٦/٢ ، و(الجنى الداني) ص/٥٤٦ .

[7] ينظر(ارتشاف الضرب) ٢/ ٣١

[8] نسب للزبير رضي الله عنه في(مغني اللبيب) ٤٣١/٢ رقم الشاهد/ ٦٧٤

[9] ينظر(التوطئة) ص/ ٢١٩ تحقيق/ د. يوسف أحمد المطوع مطابع سجل العرب - القاهرة ط/ ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

[10] ينظر(ارتشاف الضرب) ٢/ ٣١ ، و (مغني اللبيب) ١/ ٢٧٣

[11] ينظر(مغني اللبيب) ١/ ٢٧٣

[12] ينظر(معاني القرآن) للأخفش ٢٢٦/١ ، و(كتاب معاني الحروف) للرماني ص/ ١٢٣

[13] سورة (النمل) آية (٤٦)

[14] ينظر(التبيان في إعراب القرآن) ١/ ١١٠

[15] سورة (النور) آية (١٣)

[16] سورة(التوبة) آية (١٢٢)

[17] ينظر(شواهد التوضيح والتصحيح) ص/ ٦٥ – ٦٧

٢ . أن يخبر عنه بكون مقيد لا يدرك معناه عند حذفه ، فهذا خبره واجب الثبوت لجهل معناه إذا حذف نحو : لولا زيدٌ غائب لم أزرك ، ومنه قول عبد الرحمن بن الحارث لأبي هريرة : ((إني ذاكرٌ لك أمراً ، ولولا مروان أقسم عليّ فيه لم أذكره لك))[١] .

٣ . أن يخبر عنه بكون مقيّد يدرك معناه إذا حذف ، فهذا يجوز إثبات الخبر فيه وحذفه ، نحو : لولا أخو زيدٍ ينصره لغلب ، ومنع قول أبي العلاء المعري :[من الوافر]

يذيب الرعب منه كل عضبٍ فلولا الغمد يمسكه لسالا .

[1] صحيح البخاري ٢ / ٣٧ (كتاب الصوم) باب : الصائم يصبح جنباً ، رقم الحديث / ١٩٢٦ .

الفصل الثالث : الجملة الاسمية
المبحث الثالث : النواســـــخ
المسألة(٩) : دلالة (كان) على الحدث والزمان

اختلف النحاة في دلالة (كان) على الحدث والزمان ، ولماذا سميت ناقــصة علــى قولين :ــــ
أحدهما : أنها تدل على الحدث والزمان كسائر الأفعال ، وأن الحدث مسند إلــى الفعــل ، مثلها مثل أي فعل آخر نحو : ذهب ، وضرب ، و خرج ، في دلالتها على الحدث والزمان .. وأخذ بهذا القول الخوارزمي إذ قال :((وهذا الكلام عندي معترض عليه وذلــك أن ســائر الأفعال الماضية إنما كانت تامة من حيث فيها خصوص زمان وخصوص لفظ ، فمــن حيــث خصوص الزمان يدل على المضي ، ومن حيث خصوص اللفظ يدل على معنــى المــصدر ، وخصوص الزمان مع خصوص اللفظ موجود هاهنا فوجب أن يكون تاماً))[1] ، وذهــب إليــه هذا القول أيضاً ابن عصفور[2] وابن مالك[3] و الزركشي[4] والرضي[5] والسيوطي[6] و السلسيلي[7] وابن خروف[8] وأبو حيان الأندلسي[9] .. وتسمى عندهم ناقصة ؛ لأنها لا تكتفي بمرفوعها بل تحتاج إلى المنصوب ، والتام هو الذي يستغني بالمرفوع ، واستدل ابن مالك علــى مذهبــه بوجوه منها[10] :

١. **أن تسميتها أفعالاً يتحتم معه أن تشمل الحدث مع الزمان لأن كل فعل يــدل عليهمــا معاً .**
٢. **أنها لو لم تدل على الحدث لما اختلفت معانيها بل تكون كلها بمعنى واحد لأن العبرة باختلاف الزمن فإذا قلت : كان زيد مجتهداً ، معناه : زيد مجتهد أمس ، وإذا قلت : يكون زيد مسافراً ، معناه : زيد مسافر غداً، ونحن نثبت لها معاني مختلفة فكانــت أفعالاً .**
٣. **أنها لو كانت دالة على الزمن فقط يصح أن تؤلف مع اسم واحد جملة مفيــدة كمــا تتألف الجملة من اسم زمان واسم معنى نحو : السفر غداً . وأنت إذا قلــت : كــان السفر ، لم يتم معنى الكلام فدل على أنها ليست دالة على مجرد الزمان .**
٤. **لو لم تدل على الحدث لم يصح دخول (أن) المصدرية عليها كقوله تعــالى : ﴿ إِلاَّ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ ...﴾ [11] .**
٥. **لو لم تدل على الحدث لما أمكن الإتيان باسم الفاعل منها ، واسم الفاعل لا يدل على**

---

[1] التخمير ٣/ ٢٨٤
[2] ينظر(الشرح الكبير) ١/ ٣٩٣
[3] ينظر(شفاء العليل) ١/ ٣٠٨
[4] ينظر(البرهان في علوم القرآن) لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي ٤/ ١٢٣ تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم مكتبة دار التراث (القاهرة) .
الزركشي: بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي ، ولد بمصر سنة ٧٤٥هـ ، وأخذ عن الجمال الإسنوي وسراج الدين البلقيني ، رحل إلى حلب ودمشق ، ثم رجع إلى مصر ودرس بها إلى أن توفي سنة ٧٩٤هـ . لـه (البحر في أصول الفقه) و(شرح جمع الجوامع للسبكي) و(البرهان في علوم القرآن) .
[5] ينظر(شرح الكافية للرضي) ٤/ ١٧٥ ـ ١٧٦
[6] ينظر(الهمع) ١/ ٤٧١
[7] ينظر(شفاء العليل) ١/ ٣٠٨
[8] ينظر(الهمع) ١/ ٤١٨
[9] ينظر(ارتشاف الضرب) ٢/٧٥
[10] ينظر(شفاء العليل) ١/ ٣٠٨
[11] سورة (الأعراف) آية (٢٠)

الزمان إلا لزوماً ، كقول الشاعر [1] :[من الطويل]

وما كل من يبدي البشاشة كائناً   أخاك إذا لم تلفه لك منجداً

الثاني : أنها لا تدل على الحدث ، وإنما تدل على الزمان فقط ، ولهذا سميت ناقصة لأنها سلبت دلالتها على الحدث وتجردت للدلالة على الزمان فهي ليست كسائر الأفعال ، وهذا مذهب الجمهور منهم المبرد [2] وابن السراج [3] وأبو علي الفارسي [4] وابن جني [5] وأبو البركات الأنباري [6] وابن يعيش إذ قال : ((لأنها لا تدل على حدث بل تفيد الزمان مجرداً من معنى الحدث ، فتدخل على المبتدأ والخبر لإفادة زمن الخبر ، فيصير الخبر عوضاً من الحدث فيها))[7] وقال ابن الحاجب : ((هذه الأفعال موضوعة لتقرير الشيء على صفة ، فلا بد من ذكر ذلك الشيء وصفته ... وعلته تجردها عن الدلالة على الزمن الماضي)) [8] وهذا رأي السهيلي [9] وعبد القاهر الجرجاني [10] وأبي علي الشلوبين [11] . ونسب إلى سيبويه ، وليس له ؛ لأن سيبويه لم يشر إلى النقصان والتمام وإنما أشار إلى تصرف هذه الأفعال فقال : ((وذلك قولك كان ويكون .. وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر ، وتقول : كناهم كما تقول : ضربناهم .. فهو كائن ومكون كما تقول : ضارب ومضروب وقد يكون لـ (كان) موضع آخر يقتصر على الفاعل فيه كما تقول : كان عبد الله أي خلق عبد الله ، وقد كان الأمر أي وقع))[12] فكلام سيبويه هنا يشير إلى أنها أفعال، وتتصرف كغيرها فيأتي منها اسم الفاعل والمفعول أي أنها تدل على الحدث والزمن . بينما يرى ابن يعيش أنها ليست أفعالاً حقيقية وأطلق عليها أفعال العبارة واللفظ . يقول : ((وأما كان وأخواتها فهي من أفعال العبارة واللفظ ؛ لأنه تدخلها علامات الأفعال في نحو : قد والسين وسوف ، وتتصرف تصرف الأفعال نحو : كان يكون فهو كائن ولا تكن ، وليست أفعالاً حقيقية ؛ لأن الفعل حقيقة ما دل على حدث وزمان ذلك الحدث ، وكان وأخواتها موضوعة للدلالة على زمن وجود خبرها فهي بمنزلة اسم من أسماء الزمان يؤتى به مع الجملة للدلالة على زمن وجود ذلك الخبر . فقولك : كان زيد قائماً بمنزلة قولك : زيد قائم أمس ، وقولك : يكون زيد قائماً بمنزلة : زيد قائم غداً، فثبت بما قلناه أنها ليست أفعالاً حقيقية إذ ليس فيها دلالة على الفعل الحقيقي الذي هو المصدر ، وإنما هي مشبهة بالأفعال لفظاً ، وإذا كانت أفعالاً من جهة اللفظ كان مرفوعها كالفاعل و منصوبها كالمفعول ، ويؤيد عندك أن مرفوعها ليس بفاعل وأن منصوبها ليس مفعولاً على الحقيقة ..))[13] ويستدلون على أنها تدل على الزمان علاوة على ما ذكر أنها تتعدى إلى كل ضرب من أسماء الأزمنة ، مبهمها ، و مخصوصها ، ومعرفتها ، ونكرتها [14] ويقوى ذلك أنك إذا أسقطتها لم يسقط بسقوطها إلا الدلالة على الزمن ، ألا ترى أنك إذا قلت : كان زيد قائماً ، فيفهم أن (زيداً) وجد منه قيام في الزمن الماضي ، فلو أسقطتها لفهم منه وجود القيام ونقص الزمان فعلم أنها إنما جيء بها لذلك ،

---

[1] لم أقف على قائله ، و هو بلا نسبة في (شرح ابن عقيل) برقم/ ٦٣ ،
[2] ينظر (المقتضب) ٨٧/٤
[3] ينظر (الأصول) ١ /٨٨٢
[4] ينظر(المسائل العسكريات) ص/ ٣٣
[5] ينظر (الهمع) ص/٨٥
[6] ينظر (الإنصاف) ٢ /٨٢٦
[7] شرح المفصل ابن يعيش ٩٧/٧
[8] الإيضاح ابن الحاجب ٧١/٢ ، ٨٧/٢
[9] ينظر (نتائج الفكر) ص/ ٤٠٤
[10] ينظر (المقتصد) ٣٩٨/١
[11] ينظر(التوطئة) ص/٢٢٤ تحقيق/ د. يوسف أحمد المطوع ط/ ١٤٠١هـ - ١٩٨١م
[12] الكتاب ٤٥/١-٤٦
[13] شرح المفصل ابن يعيش ٩٦/٢ ، ٨٩/٧
[14] ينظر (المسائل الحلبيات) لأبي علي الفارسي ص/٢٢٢ تحقيق / حسن هنداوي دار القلم (دمشق) ودار المنارة (بيروت) ط١٤٠٧/١-١٩٨٧م .

والحدث موجود قبل دخولها [1] . وأيد أحد الباحثين [2] هذا القول وأنها تدل على الزمان ولا تفيد الدلالة على الحدث .

ورد الرضي هذا المذهب بقوله : ((وما قال بعضهم من أنها سميت ناقصة ؛لأنها تدل على الزمان دون المصدر ليس بشيء ؛ لأن كان في (كان زيد قائماً) يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص ، وهو كون القيام أي حصوله ، فجيء أولاً بلفظ دال على حصولٍ ما ثم عين بالخبر ذلك الحاصل ، فكأنك قلت: حصل شيء ، ثم قلت: حصل القيام ، فالفائدة في إيراد مطلق الحصول أولا ثم تخصيصه كالفائدة في ضمير الشأن قبل تعيين الشأن .. مع فائدة أخرى ها هنا وهي دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول المقيد .. فـ(كان) يدل على حصول حدث مطلق تقييده في خبره ، وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق تقييده في (كان) ، ولكن دلالة (كان) على الحدث المطلق(الكون) وضعية، ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقلية فمعنى(كان زيد قائماً) أن (زيداً) متصف بصفة القيام المتصف بصفة الكون أي الحصول والوجود))[3] .

ويرى الباحث أن ما قاله الرضي هو عين الصواب ، وأن(كان) وأخواتها هي أفعال حقيقية تدل على الحدث والزمان :

أولا : لأنه يأتي منها المصدر واسم الفاعل والمفعول ، وكلها تدل على الحدث كقول الشاعر :[من الطويل]

وما كل من يبدى البشاشة كائناً ... أخاك ، إذا لم تلفه لك منجدا

وقول سيبويه : كائن ومكون مثل ضارب ومضروب .

ثانيا : اختلاف معانيها عند تغيير صورها ، وهذا يدل على أنها تدل على الحدث ؛ ولو كانت دالة على الزمان فقط لما اختلفت معانيها ، فقولنا: كان زيد قائماً ، معناه : أن زيدا المتصف بصفة القيام المتصف بصفة الكون أي الحصول والوجود، وقولنا: صار زيد غنياً ، معناه: أن زيدا المتصف بصفة الغنى المتصف بصفة الصيرورة أي الحصول بعد أن لم يحصل ،، وهكذا .

ثالثا : أن كان المكتفية بمرفوعها تدل على الحدث ، وهذا يعني أنها لا تزال تحتفظ بما وضعت له أصالة وهو الحدث والزمان .

---

[1] ينظر (البسيط في شرح الجمل) لابن أبي الربيع ص/٦٦٥ تحقيق / عياد الشبيتي دار الغرب الإسلامي (بيروت) ط/١٩٨٦م

[2] ينظر(كان وأخواتها ـ دراسة نحوية دلالية) ص/ ٣٣ تأليف الأستاذة/ منى خليل عبد الهادي منشورات وزارة الثقافة والسياحة ـ صنعاء ط/ ١٤٢٥ ـ ٢٠٠٤م .

[3] شرح الكافية للرضي ٤/١٧٥-١٧٦

الفصل الثالث : الجملة الاسمية
المبحث الثالث : النواســـــخ
المسألة (١٠) : ماهية (كأن) بين البساطة والتركيب

وللنحاة في هذه المسألة قولان:
الأول : إنها مركبة وهو مذهب الجمهور منهم الخليل وسيبويه [1] الفراء [2] و ابن الـسراج [3] و ابن جني [4] و الزمخشري [5] وجمع كثير [6] حتى أن بعضهم يقول : لا خلاف في أن (كأن) مركبة [7] واختاره ابن يعيش إذ قال : ((وأما (كأن) فحرف معناه التشبيه ، وهو مركب من كاف التشبيه و (أن) فأصل قولك : كأن زيداً الأسد ، أن زيداً كالأسد فالكاف هنا تشبيه صريح وهي في موضع الخبر ، تتعلق بمحذوف تقديره : أن زيداً كائن كالأسد ، ثـم أرادوا الاهتمام بالتشبيه الذي عقدوا عليه الجملة ، فأزالوا الكاف من وسط الجملة ، وقدموها إلـى أولها لإفراط عنايتهم بالتشبيه ، فلما دخلت الكاف على (إن) وجب فتحها ، لأن المكسورة لا تقع بعد حرف الجر)) [8] . وهي عند الأخفش [9] مركبة من (أن) وكاف التـشبيه ، وان كاف التشبيه لا تتعلق بشيء ولما رأى الزجاج [10] أن الجار غير الزائد حقه التعلـق ، قـدر الكاف ها هنا اسماً بمنزله (مثل) فلزمه أن يقدر له موضعاً ، فقدره في موضع رفع مبتدأ ، فاضطر إلى أن يقدر له خبراً لم ينطق به قط ، ولا المعنى مفتقر إليه فقال معنى : كأن زيداً أخوك أي : مثل أخوه زيد إياك كائن . ولهذا قال ابن عصفور : ((ولا يتـصور أن تكـون الكاف دخلت على (أن) المفتوحة ، لأن المفتوحة مع صلتها بتقدير مصدر وليس كذلك كـأن زيداً قائم)) [11] .
الآخر : إنها بسيطة وهو ما ذهب إليه بعضهم كابن الحاجب إذ قال : ((وهي عند بعـضهم حرف برأسه وهو الصحيح)) [12] ورجحه أبو حيان بقوله : ((والأولى أن يكون حرفاً بسيطاً)) [13] واختاره المالقي [14] ونسبه لأكثرهم وابن هشام [15] .
و احتج هؤلاء بأن الأصل هو البساطة و التركيب طارئ . و القول بتركيبها يوقع في مشاكل كثيرة ، منها أنه لو كان مركباً لكانت الكاف حرف جر ، فيلزمها ما تعلق بـه ، ومنها أن الكاف داخلة على (أن) لزم أن تكون مسبوكة بمصدر مخفوض بالكاف ، فتصبح الجملة التامة شبه جملة ، فيكون التقدير في جملة : كأن زيداً قائم ، كقيام زيد ، فيحتاج إلى ما يتم به المعنى ، ولا شك أن (كأن زيداً قائم) كلام تام المعنى [16] . ومنها أنـه لا يمكـن التقدير بالتقديم و التأخير في بعض المواضع نحو ك كأن زيداً في الدار ، أو : كأن زيداً قام ، لا يصح أن يقال : إن زيداً كـقام ، أو ((إن زيداً كفي الدار)) و لأجل هذا الإشكال اختار

---

[1] ينظر (الكتاب) ٢ /١٧١ ، ٣ / ٣٣٢
[2] ينظر (الجنى الداني) ص / ٥٦٨ ، و (الهمع) ٤٨٧/١
[3] ينظر (الأصول) ١/ ٢٣٠
[4] ينظر (الخصائص) ١/ ٣١٧ ، و(سر صناعة الإعراب) ١/ ٣٠٣
[5] المفصل ص/٣٨٥
[6] ينظر (الإنصاف) ١/ ١٩٧ ، و (الشرح الكبير) ١/ ٤٥٧ ، و (مغني اللبيب) ١٩١/١ ، و(شفاء العليل) ٣٥١/١
[7] ينظر (سر صناعة الإعراب) ١/ ٣٠٤ ، و (مغني اللبيب) ١/ ١٩١
[8] شرح المفصل ابن يعيش ٨/ ٨١- ٨٢ ، وينظر (الخصائص) ٣١٧/١
[9] ينظر(سر صناعة الإعراب) ١ /٣٠٣ – ٣٠٤ ، و(الجنى الداني) ص / ٥٦٨ ، ٥٦٩
[10] مغنى اللبيب ١ / ١٩١ ، و(الجنى الداني) ص / ٥٦٩
[11] الشرح الكبير ١/ ٤٥٧
[12] شرح المقدمة الكافية ابن الحاجب ٣ /٩٧٤
[13] ارتشاف الضرب ٢ / ١٢٨
[14] ينظر (رصف المباني) ص/ ٢٨٤ .
[15] ينظر (مغني اللبيب) ١ /١٩١
[16] ينظر (الجنى الداني) ص / ٥٦٩

ابن هشام القول بالبساطة حين قال : ((والمخلص عندي من هذا الإشكال أن يـــدعى أنهـــا بسيطة ، وهو قول بعضهم))[1]

ويرى الباحث أن القول ببساطة هذه الحروف هو الصحيح ، لأنه لا دليل على قولهم بالتركيب ، ولا نرى فائدة من الخوض في ماهية هذه الحروف ، لأنها لا تفـسر معنـــى ولا لفظاً في ذلك الأسلوب ، أضف إلى ذلك أن القول بالتركيب – على تفسير النحاة و تأويلهم – لا يستقيم مع التعبيرات ،فربما كان أصل (كأن) ما ذكروه ، ولكن التعبيرين (الأصل والفرع) لا يزالان مستعملين ، فنحن لا نزال نقول : كأنه الأسد ، وإنه كالأسد، وهذا غير متمـــاثلين في الاستعمال ولا في المعنى ومن أوجه الخلاف بينهما [2] :

١ . أن "كأن" يمكن أن تقع خبراً لـــ(إن) نحو : إنها كأنها البدر ، وأن محمـــداً كأنـــه البحـــر ، وليس هذا بمعنى : انها أنها كالبدر ، ولا : أن محمداً أنه كالبحر .
٢ . أن التشبيه بـــ "كأن" يمكن أن يقع على الفعل نحو : كأنك تسعى لمأدبة ، وكقوله تعالى : ﴿ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ﴾[3] وهذا لا يمكـــن أن يـــؤدى بإن والكاف ، فلا يقال : إنك كتسعى إلى مأدبة .
٣ . ومن أوجه الفرق بينهما أن خبر" كأن" يكون نكرة دون قبح كقول النابغة[4] :[من الطويل]

كأنك شمس والملوك كواكب إذا طلعت لم يبدُ منهم كوكب

أما التشبيه بالكاف فيقبح أن يكون نكرة ، ولا بد فيه من التعريف أو التخصيص .
٤ . تقع اللام المزحلقة أو التوكيدية في خبر"إن" نحو : إنه لكالطود ، ولا كذلك خبر"كأن" .
٥ . هناك تعبيرات تخص "كأن" لا يصح استعمال "إن" والكاف فيها نحو : كأنك بالبرد قد أقبل .

---

[1] مغني اللبيب ١/ ١٩١
[2] ينظر (معاني النحو) د/ فاضل السامرائي ١ /٣١٠ ــ ٣١١
[3] سورة (الأحقاف) آية/ ٣٥
[4] ديوان النابغة ص /١٨ دار صادر برواية : فإنك شمس .....

الفصل الثالث : الجملة الاسمية
المبحث الثالث : نواسخ الجملة الاسمية
المسألة (١١) : صور (عسى) وإعرابها

لم يختلف ثلاثة الشراح في فعلية (عسى) وأنها كسائر الأفعال ، وهو مذهب جمهور النحاة[1] ، وإنما اختلفوا في إعراب (عسى) في أثناء وجودها في التراكيب والصور المختلفة التي ترد فيها وهي :
الصورة الأولى : عسى زيد أن يقوم .
اختلف النحاة في إعرابها على أقوال هي :
أولاً : إن (زيد) اسم (عسى) ، والفعل في موضع نصب خبرها ، وعملت فيه (عسى) عمل (كان) وهذا مذهب الجمهور [2] وقد نص سيبويه على أنها ترفع الاسم وتنصب الخبر مثل (كان) فقال بعد أن ذكر (عسى) و(كان) : ((ومثله : جعل يقول ، ومثله اخذ يقول ، الفعل هذا بمنزلة الفعل في (كان) إذا قلت : كان يقول ، وهو في موضع اسم منصوب كما أن هذا في موضع اسم منصوب ، وهو ثم خبر كما أن هنا خبر))[3] وقال المبرد :((.. لأن(عسى) إنما خبرها الفعل مع (أن) أو الفعل مجرداً .. لأن (عسى) فعل واسمها فاعلها وخبرها مفعولها ألا ترى أنك تقول : كان زيد ينطلق فموضعه نصب ..))[4] واختاره الخوارزمي[5] وابن يعيش[6] وابن الحاجب[7] وصححه ابن عصفور[8] وأبو حيان[9] .
ثانياً : إنها فعل متعد بمنزلة (قارب) معنى وعملاً والمرفوع بها فاعل[10] والتقدير : قارب زيد القيام ، أو قاصر بمنزلة (قرب) ، وحذف الجار توسعاً ، ونسب ابن مالك[11] وابن هشام[12] و المرادي[13] والسيوطي[14] هذا إلى سيبويه والمبرد ، وردّه عبد الخالق عضيمة[15] في تحقيقه للمقتضب فقال :((والذي أراه أن سيبويه والمبرد يريان أن أفعال المقاربة تعمل عمل(كان) وأخواتها ، فالمرفوع بعدها اسم والمصدر المؤول خبرها وكذلك الجمل بعدها ، وتفسيرهما لهذه الأفعال بقارب أو دنا إنما هو تفسير معنى لا تفسير إعراب))[16] كما فهمه عدد من النحاة كابن هشام و السيوطي إذ نسبا إلى سيبويه والمبرد القول بأن الفعل المقترن بأن في نحو : عسى زيد أن يقوم ــ مفعول به أو بإسقاط حرف الجر[17] ، وعبارة سيبويه والمبرد واضحة إذ اتفقا في إعرابها وفي تفسيرها ، وان قولهم: دنوت أن تفعل ، وقاربت ، إنما هو تفسير لا إعراب .

[1] ينظر (الجنى الداني) ص / ٤٦١
[2] ينظر (الرضي) ٢٠٨/٤، و(شرح المفصل لابن يعيش) ١١٦/٧ ، و (البرهان) ١٣٤/٤، و(شفاء العليل) ٣٤٧/١ و(الهمع) ٤٧٤/١
[3] الكتاب لسيبويه ١٦٠/٣
[4] المقتضب ٣/ ٧٠
[5] ينظر(التخمير) ٣/ ٣٠٢
[6] ينظر(شرح المفصل ابن يعيش) ٧/ ١١٦
[7] ينظر(الإيضاح) ابن الحاجب ٩٠/٢
[8] ينظر(الشرح الكبير) ١٨١/٢
[9] ينظر(ارتشاف الضرب) ٢/ ١١٩
[10] ينظر(الجنى الداني) ص/٤٦٤
[11] ينظر(شفاء العليل) ١/ ٣٤٦
[12] ينظر(مغني اللبيب) ٢٨/١
[13] ينظر(الجنى الداني) ص/ ٤٦٤
[14] ينظر(الهمع) ١/ ٤٧٤
[15] **محمد عبد الخالق عضيمة** ، تعلم بالأزهر ، وتخرج في كلية اللغة العربية ، ودرّس فيها ، ودرّس في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية سنوات عديدة ، توفي سنة ١٤٠٤هـ ، له (دراسات لأسلوب القرآن) و(المغني في التصريف) وغيرها .
[16] المقتضب ٣/ ٦٨ ــ ٦٩ [الهامش]
[17] ينظر(شفاء العليل) ١/ ٣٤٦

ثالثا : إنها فعل قاصر بمعنى (قرب) و (أن والفعل) بدل اشتمال من الفاعل ، والتقدير: قرب زيد قيامه ، وهو مذهب الكوفيين[١] قال الرضي: وهو وجه قريب[٢] ، وردّه ابن هشام[٣] و المرادي[٤] لأنه إبدال قبل تمام الكلام ، والبدل لا يأتي كذلك ، ولو أخرج البدل من الكلام لكان ما بقي تاماً نحو: أعجبني زيد فهمه ، فلو قلت: أعجبني زيد ، كان كلاما تاماً ، ولو قلت : عسى زيد ، لم يكن كلاما مستقلاً .

رابعاً : إنها فعل ناقص كما يقول الجمهور ، و(إن والفعل) بدل اشتمال كما يقول الكوفيون ، وأن هذا البدل سد مسد الجزأين ونسب لابن مالك[٥] والتقدير: عسى زيد قيامه واقع ، كما سد مسد المفعولين في قوله تعالى:﴿ وَلاَ يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ﴾[٦] على قراءة حمزة[٧] بالتاء في (يحسبنّ) بالخطاب على جعل (أن) بدلا من(الذين) وسد مسد المفعولين في البدلية[٨] . وقال ابن أبي الربيع : وهذه التأويلات تخرج الألفاظ عن مقتضياتها بلا ضرورة ، فلا معنى لها ، وأيضا لا تسوغ في جميعها[٩] .

ويرى د . فاضل السامرائي[١٠] أن (أن) ليس ضرورة أن تكون مصدرية دائماً ، ففي العربية نظائر يكون الحرف فيها لشيء في تركيب ، ولشيء آخر في تركيب آخر ، نحو(ما) المصدرية ، فقد تكون مصدرية ظرفية وقد تكون مصدرية فقط ، وكذلك فإن الحروف المصدرية مهيأة لإقامة الجملة مقام المفرد ، فتهيئها لتكون فاعلة ومفعولة وغير ذلك نحو: سرني أن عدت ، وقد يصح تأويلها بالمصدر ، وقد لا يصح نحو: عسى أن يزورنا زيد ؛ لأن المراد في الحقيقة معنى الجملة لا المفرد ، ولا يشترط أن يؤدي المفرد معنى الجملة دائماً .

الصورة الثانية : عسى أن يقوم زيد .

واختلف النحاة في إعرابها على أوجه :

أحدها: أن(عسى) فعل تام ، و(أن يقوم) فاعلها ، وإليه ذهب المبرد[١١] و السيرافي[١٢] والفارسي والجرجاني[١٣] واختاره الخوارزمي إذ قال:((فإذا قلت: عسى زيد أن يخرج فهو هنا بمعنى قارب ، وإذا قلت : عسى أن يخرج زيد فمعناه: قرب خروج زيد . فإن سألت فلم لا يجوز أن تكون(عسى) بمعنى قرب في الوجهين ، أجبت ، أما الأول: فلأن(عسى) لو كانت بمعنى (قرب) في الوجهين لما جاء عساك، وأما الثاني : فلأنه لو كان بمعنى(قارب) في الوجهين لخلا عن فاعله ونحوه قوله تعالى: ﴿ وَعَسَى أَن تَكْرَهُواْ شَيْئاً﴾[١٤] ..))[١٥] و الشلوبين[١٦] وابن يعيش الذي أوجب هذا الوجه في قوله تعالى:﴿ عَسَى أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً

---

[1] ينظر(مجالس ثعلب) ص/ ٣٠٧ (شرح الكافية للرضي) ٤/ ٢١٠ ، و (مغني اللبيب) ٢٨/١ ،و(الجنى الداني) ص/ ٤٦٤ ، و(الهمع) ٤٧٤/١ .

[2] ينظر(شرح الكافية للرضي) ٤/ ٢١٠

[3] ينظر(مغني اللبيب) ٢٨/١

[4] ينظر(الجنى الداني) ص/ ٤٦٥

[5] المرجع السابق ص/ ٤٦٥

[6] سورة (آل عمران) آية / ١٧٨

[7] ينظر(الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها) مكي بن ابي طالب القيسي ت/٤٣٧هـ ٣٦٥/١ تحقيق / د. محي الدين رمضان مؤسسة الرسالة ـ بيروت ط٥/١٤١٨ ـ ١٩٩٧م .

حمزة بن حبيب : حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل التيمي الزيات ، ولد سنة ٨٠هـ ، أحد القراء السبعة ، كان يجلب الزيت من الكوفة الى حلوان في العراق ويجلب الجبن و الجوز إلى الكوفة ، كان عالماً بالقراءات ، مات بحلوان سنة ١٥٦هـ .

[8] ينظر(شفاء العليل) ٣٩٤/١ ، و(مغني اللبيب) ٢٨/١ ، و(الهمع) ٤٧٥/١

[9] ينظر (الهمع) ٤٧٤/١

[10] ينظر(معاني النحو) فاضل السامرائي ١/ ٢٩٢

[11] ينظر (المقتضب) ٣/ ٧٠

[12] ينظر(أوضح المسالك) ٢٨٩/١

[13] ينظر(المقتصد) ١/ ٣٥٨

[14] سورة(البقرة) آية/ ٢١٦

[15] التخمير ٣/ ٣٠٢

[16] ينظر(التوطئة) ص/ ٢٩٧ ، و(أوضح المسالك) ٢٨٩/١

مَّحْمُوداً﴾[١] فقال :((والضرب الثاني : أن تكتفي بالمرفوع من غير افتقار إلى منصوب وتكون (عسى) بمعنى (قرب) إلا أن مرفوعها لا يكون إلا (أن والفعل) نحو قوله تعالى:﴿ وَعَسَى أَن تَكْرَهُواْ شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[٢] فـ(أن تكرهوا) بموضع رفع بأنه فاعل ووقعت الكفاية به لتضمنه معنى الحدث الذي كان في الخبر ... وأما قولك﴿ عَسَى أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَّحْمُوداً﴾ فلا يجوز فيه إلا وجه واحد ، وهو أن يكون (ربك) فاعل يبعث ، وأن وما بعدها في موضع رفع بعسى ، ولا يجوز أن يكون أن في موضع نصب على الوجه الآخر لأنه يؤدي إلى الفصل بين الصلة والموصول بالأجنبي ، لأن (مقاماً محمودا) منصوبة بيبعث ، فلا يكون الرب مرتفعا إلا به وإلا كان أجنبياً إذ لم يكن عاملا فيه))[٣] ، بينما أوجب أبو علي الشلوبيني أن يكون (زيد) فاعلا لـ(يقوم) لأن مذهبه منع توسط خبر (عسى) بينها وبين اسمها[٤] .

الثاني : أن يكون (أن والفعل) مفعولاً به ، فهي التامة وقد توسط المفعول بين الفعل والفاعل وهو مذهب أبي بكر خطاب[٥] كما تقول: يريد أن يضربك زيد ، ولعله هنا ضمن الفعل(عسى) معنى (أرجو) .

الثالث : من أجاز توسط خبر(عسى) فإنه يعرب (أن والفعل) خبراً مقدما ، والمتأخر اسمها ، وهو مذهب السيرافي[٦] وأجازه ابن يعيش إذ قال:((ويجوز في قولك: عسى أن يقوم زيد ، أن يكون زيد مرفوعا بـ(عسى) و(أن يقوم) في موضع نصب بأنه خبر مقدم ..))[٧] وصححه ابن عصفور[٨] ونسب إلى المبرد[٩] وليس له .

الرابع : ويرى بعضهم أن الخبر في هذا التركيب محذوف ، والتقدير: قارب قيام زيد الوقوع ، ورفض هذا أبو حيان[١٠] وقال : وهو تفسير معنى .

الخامس : أنها فعل قاصر بمعنى(قرب) و(أن والفعل) سد مسد الجزأين واختاره ابن الحاجب إذ قال:((والمذهب الثاني : أن تستعمل داخلة على (أن والفعل) خاصة مستغنى بذلك عن اسم قبلها ، وهذا الاستعمال في الاستغناء بأن والفعل عن الجزأين كاستغنائهم في (ظننت أن يقوم زيد) عن الجزأين جميعا ، وسِرُّه اشتمال ذلك على مسند ومسند إليه وهو المقصود بهذه الأفعال فلما كان ذلك موجودا استغنى عن ذكر الجملة محققة ، ألا ترى أن معنى قولك: ظننت أن يقوم زيد ، ظننت زيدا يقوم ، ومعنى قولك: عسى أن يقوم زيد ، عسى زيد أن يقوم ، فلما كان بمعناه استغنى عن الأصل لذلك))[١١] ونسب هذا لابن مالك[١٢] واختاره السلسيلي[١٣] .

الصورة الثالثة : زيد عسى أن يقوم

إذا تقدم الاسم على (عسى) فللنحاة في إعرابه وجهان [١٤] :ـــ

---

1 سورة الإسراء آية (٧٩)
2 سورة(البقرة) آية/ ٢١٦
3 شرح المفصل ابن يعيش ٧/ ١١٨
4 ينظر(أوضح المسالك) ٢٨٩/١ ، و(شرح ابن عقيل) ١٦٩/١
5 ينظر(ارتشاف الضرب) ١٢٣/٢ ، ٢/ ١١٩
6 ينظر(أوضح المسالك) ٢٨٩/١ ، و(شرح ابن عقيل) ١٦٩/١ ــ ١٧٠
7 شرح المفصل ابن يعيش ١١٨/٧
8 ينظر(الشرح الكبير) ١٧٦/٢
9 ينظر (شرح الأشموني) ٢٦٧/١ ، و(أوضح المسالك) ١/ ٢٨٩
10 ينظر(ارتشاف الضرب) ٢/ ١٢٣
11 الإيضاح ابن الحاجب ٢/ ٩١
12 ينظر (الهمع) ١/ ٤٧٤
13 ينظر(شفاء العليل) ١/ ٣٤٧
14 ينظر(الكتاب) ١٥٨/٣ ــ ١٦٠ ، و(شرح الكافية الشافية) ٤٥٨/١ ، و(شفاء العليل) ٣٤٧/١ ، و(الهمع) ٤٨١/١ ، و(شرح الأشموني) ٢٦٧/١

أحدهما : أن يكون(زيد) مبتدأ ، و(عسى) فعلاً ناقصاً ، واسمها ضميراً يعود على المبتدأ ، و(أن والفعل) خبر(عسى) ، فيقال على هذا الوجه : الزيدان عسيا أن يقوما ، والزيدون عسوا أن يقوموا ، والنساء عسين أن يقمن ، فيجوز أن يسند (عسى) إلى ضمير التثنية والجمع .

الآخر : أن يكون(زيد) مبتدأ ، و(عسى) فعلاً تاماً ، والمصدر المؤول فاعله ، والجملة خبراً للمبتدأ (زيد) ، فيقال على هذا الوجه : الزيدان عسى أن يقوما ، والزيدون عسى أن يقوموا ، والنساء عسى أن يقمن ، فيجرد الفعل من علامة التثنية والجمع ولا يجوز الإضمار فيها ، وقد اقتصر ابن يعيش على هذا الوجه ولا يرى غيره فقال:((فعسى في هذا الوجه منحطة عن درجة (ليس) ألا ترى أن (ليس) تتحمل الضمير ويظهر في التثنية والجمع فتقول: زيد ليس قائما ، والزيدان ليسا قائمين ، والزيدون ليسوا قياما ، وليست(عسى) في هذا الوجه كذلك ، فإنها لا تتحمل الضمير ، ولذلك لا يظهر في التثنية والجمع وذلك لغلبة الحرفية عليها وجمودها وعدم تصرفها لفظاً وحكماً))[1] وتابعه الرضي[2] .

وأغلب النحاة [3] يقولون بالوجهين بناء على أنهما لغتان لقبائل من العرب كما ذكر ذلك سيبويه إذ قال:((ومن العرب من يقول: عسى ، و عسيا ، وعسوا ، وعست ، وعستا ، وعسين فمن قال ذلك كانت (أن) فيهن بمنزلتها في عسيت في أنها منصوبة ... وتقول: عسى أن يفعل ، وعسى أن يفعلوا ... كل ذلك تكلم به العرب))[4] وذكر بعض المتأخرين أن تجريد (عسى) من الضمائر لغة أهل الحجاز ، وإلحاقها الضمائر لغة بني تميم[5] .

الصورة الرابعة : عساك تفعل ، أو عساني أفعل

إذا اتصل بـــ(عسى) ضمير فحقه أن يكون بصورة المرفوع ، هذا هو المشهور في كلام العرب ، و به نزل القرآن[6] قال تعالى: ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إن تَوَلَّيْتُمْ ..﴾ [7] . ومن العرب من يأتي به بصورة المنصوب المتصل كقول عمران بن حطان[8]:[من الوافر]

ولي نفس أقول لها إذا ما تنازعني لعلي أو عساني

وقال رؤبة[9] : يا أبتا علكا أو عساكا

وللنحاة في إعراب هذه الصورة أوجه :ــ

أحدها : أن تكون(عسى) بمنزلة(لعل) والضمير اسمها والجملة الفعلية خبرها ، وهو مذهب سيبويه حيث قال:((وأما قولهم(عساك) فالكاف منصوبة ، قال الراجز رؤبة :

يا أبتا علك أو عساك

و الدليل على أنها منصوبة انك إذا عنيت نفسك كانت علامتك(ني) قال عمران بن حطان : لعلي أو عساني ، فلو كانت الكاف مجرورة لقال : عساي ، ولكنهم جعلوها بمنزلة(لعل) في هذا الموضع))[10] واختاره الخوارزمي [11] وابن يعيش[12] وابن الحاجب[13] وصححه ابن

---

1 شرح المفصل ابن يعيش ١٢٣/٧
2 ينظر(شرح الكافية للرضي) ٢١١/٤
3 ينظر(التخمير) ٣٠٦/٣ ، و(الإيضاح) ابن الحاجب ٩٢/٢ ، و(ارتشاف الضرب) ١٢٤/٢
4 الكتاب ١٥٨/٣
5 ينظر(شرح ابن عقيل) ١/ ١٧٠ ، و(الأشموني) ٢٦٧/١
6 ينظر (الهمع) ١/ ٤٨١
7 سورة (محمد) آية/ ٢٢
8 لعمران بن حطان في (الخزانة) ٢١٩/٢
9 نسب لرؤبة في (الكتاب) ٢ /٣٧٤ ، و(شرح شواهد المغني) السيوطي ١ /٤٤٣ رقم الشاهد/ ٢٣٦ منشورات دار مكتبة الحياة ـبيروت . وصدر البيت : تقول ابنتي قد أنى أناكا
10 الكتاب لسيبويه ٢/ ٣٧٤ ــ ٣٧٥
11 ينظر(التخمير) ٢/ ١٧١ ـ ١٧٢
12 ينظر (شرح المفصل لابن يعيش) ٧/ ١٢٣
13 ينظر(الإيضاح) ابن الحاجب ١/ ٤٧٧

عصفور[١] وأبو حيان[٢] ورد هذا القول أبو العباس المبرد إذ قال:((هو غلط منه ، لأن الأفعال لا تعمل في المضمر إلا كما تعمل في الظاهر))[٣] .
الثاني : أنها باقية على عملها عمل(كان) ولكن استعير ضمير النصب مكان ضمير الرفع كما ناب في قولهم: ما أنا كأنت ولا أنت كأنا ، وكما ناب(هو) عن ضمير النصب والجر في: مررت بك أنت ، وأكرمته هو وهذا مذهب الأخفش[٤] واختاره ابن مالك لسلامته عنده من عدم النظير ؛ إذ ليس فيه إلا نيابة ضمير غير موضوع للرفع عن موضوع له[٥] وذلك قولك في نحو: ما أنا كأنت . وردّ هذا المذهب بأمور [٦] :ـ

١. أن الخبر قد ظهر مرفوعا في قوله[٧] :[من الطويل]

فقلت : عساها نار كأس وعلها تشكّى فآتي نحوها فأعودها

٢. أن إنابة ضمير عن ضمير إنما ثبت في المنفصل .
٣. ما عدم النظير بدليل؛ فكم من أحكام لكلمات لا نظير لها كإجراء(قلما) إجراء (ما) في نحو: قلما يقوم زيد ، فكأنك قلت: ما يقوم زيد ، وهذا لا نظير له .
٤. ((أما قياسه على (ما أنا كأنت) فضعيف لقلة استعماله وشذوذه ، بخلاف ما حمل عليه سيبويه فانه كثير ، وأما وقوع المرفوع موقع المجرور في قولهم(مررت بك أنت) فضعيف لأمرين : أحدهما: انه لم يقع موقع ضمير آخر إذ لا ضمير منفصل للجر . والآخر: انه موضع ضرورة .؟ وأما وقوع المرفوع موقع المنصوب فليفرقوا بين التأكيد و البدل ؛ فإذا قالوا: ضربته إياه ، كانت بدلا ، وإذا قالوا: ضربته هو كانت تأكيداً . فبقي قول سيبويه سالماً))[٨] .

الثالث : أن(عسى) باقية على عملها عمل (كان) ولكن قلب الكلام ، فجعل المخبر عنه خبراً أو بالعكس ، وهذا مذهب المبرد[٩] .
الرابع : ما نسب للسيرافي[١٠] أن "عسى" في قولهم: عساك ، وعساني ، حرف عامل عمل (لعل) . وضعّف بأن فيه اشتراك فعل وحرف في لفظ واحد .

ويرى أحد الباحثين[١١] أن (عسى) في جميع الصور والتراكيب واحدة وإنما حصل تقديم وتأخير وان الاسم المرفوع هو اسمها سواء تقدم أم تأخر . وأن هذا الإعراب سيحقق أموراً منها : أن (عسى) تبقى على معناها وأنها فعل ناقص جاء للرجاء . وان إعرابها سيطرد ويبعد كثيرا من الأوجه الإعرابية التي قال بها النحاة . وفي الوقت نفسه لا تشوش على الدارس والمتعلم .

---

[1] ينظر(الشرح الكبير) ١/ ١٨٣
[2] ينظر(ارتشاف الضرب)
[3] المقتضب ٣/ ٧١
[4] ينظر(الكتاب) ٢٨ ٣٧ ، و(المقتضب) ٣/ ٧٣ ، و(الإنصاف) ٢/ ٦٨٧ ، و(الشرح الكبير) ٢/ ١٨٣
[5] ينظر (الجنى الداني) ص/ ٤٦٨
[6] ينظر(المقتضب) ٧٣/٣ ، و(الهمع) ١/ ٤٨٢
[7] لصخر بن جعد الخضري في (شرح شواهد المغني) ١ /٤٤٦ الشاهد/ ٢٤١
[8] الإيضاح ابن الحاجب ١/ ٤٧٧
[9] ينظر(المقتضب) ٧٣/٣
[10] ينظر(الجنى الداني) ص/ ٤٦٨
[11] ينظر(اختيارات أبي حيان في ارتشاف الضرب) ٢/ ١٨٠

الفصل الثالث : الجملة الاسمية
المبحث الثالث : النواســــــخ
المسألة (١٢) : نصب الجزأين بــ (ليت)

المشهور لدى جمهور النحاة أن(إن) وأخواتها تنصب المبتدأ ويسمى اسمها وترفع الخبر ويسمى خبرها ، غير انه وردت عن العرب شواهد فيها نصب الجــزأين بعــد هــذه الحروف كقولهم: ليت الدجاج مذبحاً ، وكقول العجاج[1] :[من الرجز]

يا ليت أيام الصبا رواجعا

ولهذا اختلف النحاة في نظرهم إلى هذه الشواهد على أقوال ثلاثة :
احدها : ذهب بعض الكوفيين[2] إلى جواز نصب الخبر مطلقــاً أي فــي (إن وأخواتهــا) ولا تأويل في ذلك ، وانه لغة[3] وعليه محمد بن سلام الجمحي(ت/٢٣١هــ)[4] وأبو عبيدة[5] وابــن الطراوة[6] . وحجتهم في ذلك انه ورد في الشعر ، فمن شواهد وقوع خبر (إن) قول ابن أبي ربيعة[7] :[من الطويل]

إذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافا ، إن حراسنا أسدا

وما روي في حديثه ﷺ :((إن قعر جهنم سبعين خريفاً))[8]
وقال آخر :[من الرجز]

إن العجوز خبةً جروزا
تأكل كل ليلـــة قفيـــزا

ومن شواهد وقوع نصب خبر (كأن) قول الشاعر[9] :[من الرجز]

كأن أذنيه إذا تشوفا
قادمة أو قلما محرفا

و حكى الكسائي : ليت الدجاج مذبحا ، وسمع : لعل زيداً أخانا[10]
وذكر ابن سلام[11] أنها لغة رؤبة وقومه وهم جماعة من بني تميم ، و حكى ذلك ابن ســيدة أيضا[12] وهي حكاية الفراء عن بني تميم[13] . وقال البغدادي :((ولم يحفظ في خبر (أن) ولا في خبر (لكن)))[14] .

---

[1] ديوان العجاج ٢ /٣٠٦ برواية الأصمعي وشرحه تحقيق د/ عبد الحفيظ السلفي توزيع مكتبة: أطلس /دمشق رسالة دكتوراة وله في (الكتاب) ١٤٢/٢ ، وبلا نسبة في (الخزانة) ١٠ /٢٥٣ .
[2] ينظر (الجنى الداني) ص / ٤٩٢ .
[3] ينظر(شرح الكافية الشافية) ١/ ٥١٦
[4] ينظر(طبقات فحول الشعراء) ١/ ٧٨ـ ٧٩ قرأه وشرحه: أبو فهر محمود محمد شاكر دار المدني ـ بجدة
[5] ينظر(الهمع) ١/ ٤٩٠ .
أبو عبيدة : هو أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي بالولاء ، البصري ، ولد سنة ١١٠ هـ ، عالم بالشعر والغريب والأخبار والأنساب ، أخذ عن يونس وأبي عمر ، وأخذ عنه أبو عبيد وأبو حاتم والمازني ، توفي بالبصرة سنة ٢٠٩ هـ ، ويبدو أنه كان شعوبياً يبغض العرب ، له نحو مائتا مؤلف منها (مجاز القرآن) و(نقائض جرير والفرزدق) و(مقاتل الفرسان) و(أخبار قضاة البصرة) و غيرها .
[6] المرجع السابق ١/ ٤٩٠
[7] لم أعثر عليه في ديوانه ، وهو بلا نسبة في (الخزانة) ٤ /١٥٦ ، ١٠ / ٢٦٢
[8] ، وأخرجه مسلم في باب الإيمان ، و ينظر(مغني اللبيب) ١/ ٣٧
[9] لأبي نخيلة الحماسي في (الخزانة) ١٠ / ٢٦١ ، وقيل للعماني الراجز (الخزانة) ١٠ /٢٥٦ ، وقيل : هما واحد ، وقيل : بل هما راجزان ، وبلا نسبة في (الإنصاف) ٢ / ٤٣٠
[10] ينظر(الهمع) ١/ ٤٩١
[11] ينظر(طبقات فحول الشعراء) ١/ ٧٨ ، و(الخزانة) ١٠ /٢٥٤ .
ابن سلام الجمحي: أبو عبد الله محمد بن سلام بن عبيد الله الجمحي بالولاء، إمام في الأدب ، من أهل البصرة ، مات ببغداد سنة ٢٣٢هـ ÷ وكان يقول بالقدر ، فقال أهل الحديث : يكتب عنه الشعر أما الحديث فلا ، له كتب منها (طبقات فحول الشعراء الجاهليين والإسلاميين) و(بيوتات العرب) و(غريب القرآن) .
[12] ينظر(شرح الأشموني) ١/ ٢٦٩
[13] ينظر(ارتشاف الضرب) ٢/ ١٣١
[14] خزانة الأدب ١٠ / ٢٥٤

الثاني : لا يجوز نصب الاسمين بهذه الحروف ، وهذا رأي الجمهور [1] . وما جاء من شواهد فقد أولوها لتستقيم مع قواعدهم ولكن اختلفت توجيهاتهم لها ، ولهم فيها آراء منها :ــ

أن الخبر محذوف ، ونصب الاسم الثاني على الحالية من الخبر ، والتقدير في(يا ليت أيام الصبا رواجعا) : يا ليت أيام الصبا أقبلت رواجعا [2] أو يا ليت لنا أيام الصبا ، وفي(إن العجوز خبة جروزا) تقديره : عادت خبة جروزا ، وقول ابن أبي ربيعة (إن حراسنا أسدا) على تقدير : تلقاهم أسدا ، وكذا (ليت الدجاج منبحا) أي : عاد منبحا . وأما الحديث فعلى أن القعر مصدر : قعرت البئر ، إذا بلغت قعرها ، وسبعين ظرفا ، أي أن بلوغ قعرها يكون في سبعين عاما [3] بينما ردّ الرضي الرواية وقال:((إن المروي : إن قعر جهنم لسبعون خريفا)) [4] . أما البيت (كأن أذنيه قادمة أو قلما محرفا) فقد أجيب عنه بأجوبة كثيرة منها أن التقدير : كأن أذنيه يحكيان قادمة ، قال الأشموني:((إن التأويل هاهنا متعين لئلا يلزم الإخبار بالمفرد عن المثنى)) [5] ومنها إجابة ابن جني في(الخصائص) [6] حيث يروي البيت هكذا :ــ

كأن أذنيه إذا تشوفا
قادمتا أو قلما محرفا

قال : على انه أراد قادمتان أو قلمان محرفان ، وأما الرضي [7] فقد خطأ الشاعر في الرواية . هذا هو تأويل جمهور البصريين ومنهم سيبويه [8] وابن السراج [9] والرماني [10] وابن الحاجب [11] وابن مالك [12] والرضي [13] وابن هشام [14] . قال ابن يعيش ــ بعد أن ذكر حذف الخبر في قولهم : يا ليت لنا أيام الصبا ــ :((وذلك لأنه لم يرد معنى الخبر، وإنما هو في حال تمن لنفسه ، أو لمن حل عنده هذا المحل ، فلذلك ساغ الحذف لدلالة هذا المعنى على "لنا" في هذا الكلام ، كما دلت حال الافتخار من قوله : إن محلا وإن مرتحلاً على معنى "لنا")) [15]

ويرى الكسائي [16] أن الاسم الثاني المنصوب إنما هو خبر لــ(كان) المقدرة ، والتقدير : يا ليت أيام الصبا كن رواجعا ؛ لأن (كان) تستعمل هنا كثيرا كقوله تعالى﴿ يَا لَيْتَهَا كَانَتِ الْقَاضِيَةَ﴾ [17] وقال تعالى:﴿ يَا لَيتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ﴾ [18] وردّه الرضي [19] وضعفه ابن الحاجب إذ قال :((ويضعف قول الكسائي بان إضمار (كان) ليس بقياس ، ولو جاز ذلك لجاز : إن زيداً قائماً ، بمعنى: يكون قائماً أو كان قائما)) [20] .

---

1 ينظر(الإيضاح) لابن الحاجب ١/ ٢١٣ ــ ٢١٤ ، و(شرح الكافية الشافية) ١/ ٥١٦ ، و(الهمع) ١/ ٤٩٠
2 ينظر(شرح الأشموني) ١/ ٢٦٩
3 ينظر(شرح الكافية الشافية) ١/ ٥١٨ ، و(المغني) ١/ ٣٧
4 ينظر(شرح الكافية للرضي) ٤/ ٣٣٩
5 شرح الأشموني ١/ ٢٦٩
6 ينظر(الخصائص) ٢/ ٤٣٠
7 ينظر(شرح الكافية للرضي) ٤/ ٣٣٩
8 ينظر(الكتاب) ٢/ ١٤٢
9 ينظر(الأصول) ١/ ٢٤٨
10 ينظر(كتاب معاني الحروف) للرماني ص/ ١٣
11 ينظر(الإيضاح) ابن الحاجب ١/ ٢١٣ ــ ٢١٤
12 ينظر (شرح الكافية الشافية) ١/ ٥١٦ ــ ٥١٧
13 ينظر(شرح الكافية للرضي) ٤/ ٣٣٨
14 ينظر(المغني) ١/ ٣٧
15 شرح المفصل ابن يعيش ٨ / ٨٤ ، ١/ ١٠٤
16 ينظر(الأصول) ١/ ٢٤٨ ، و (شرح ابن يعيش) ٨/ ٨٤ ، و (الإيضاح) ابن الحاجب ١/ ٢١٤
17 سورة الحاقة آية (٢٧)
18 سورة النساء آية(٧٣)
19 ينظر(شرح الكافية للرضي) ٤/ ٣٣٩
20 شرح المقدمة الكافية ابن الحاجب ٣/ ٩٧٥ ــ ٩٧٧

الثالث : وهو رأي الفراء[١] حيث يجيز نصب الجزأين بـ(ليت) فقط على لغة بني تميم وتكون عنده بمعنى(أتمنى) فقولك : ليت زيداً قائماً ، معناه : أتمنى زيدا قائما ، كأنه يلمح الفعل الذي ناب عنه فيعمله[٢] واختار هذا القول الخوارزمي إذ قال :((هذا البيت على لغة بني تميم يعملون "ليت" إعمال "ظن" ... وعليه المثل (ليت القسي كلها أرجلا) كأنهم يجرون (ليت) مجرى فعل التمني ، وعند ذلك لا حاجة إلى الخبر .. فان سألت : كيف أجريت هذه الكلمة من بين سائر أخواتها مجرى الفعل على لغة بني تميم ؟ أجبت : لأنها أشبه أخواتها بالفعل ، ولذلك لا تفارقها نون العماد))[٣] وردّ هذا الرأي ابن الحاجب بقوله :((ويضعف قول الفراء بأنه يلزمه مثله في (كأن) و (لعل) ولا قائل به))[٤] .

ويرى الباحث أن ورود نصب الجزأين بـ(ليت) في أساليب ليست قليلة دليل على أن النصب بها جائز على لغة جماعة من بني تميم ، وعلى رأي القائلين بأنها لغة نرى الجملة تامة معنى ولفظاً ، فلا تحتاج إلى تقدير أو تأويل ، وهذا منهج وصفي سليم يتعامل مع النصوص كما هي ، وإنما الإشكال في إعراب الجزأين ؛ لأن الفعل (أتمنى) ليس من أفعال القلوب ولا يتعدى إلى مفعولين إلا نادراً .

---

[1] ينظر(معاني القرآن) للفراء ١/ ٤١٠ ، و(الشرح الكبير) ١/ ٤٣٢ ، و(المفصل) ص/ ٣٨٧ ، و(شرح المفصل لابن يعيش) ٨٤/٨

[2] ينظر (شرح المفصل لابن يعيش) ٨٤/٨

[3] التخمير ١/ ٢٨٧ ـ ٢٨٨

[4] شرح المقدمة الكافية ابن الحاجب ٣/ ٩٧٥

الفصل الثالث : الجملة الاسمية
المبحث الثالث : النواســـــخ
المسألة (١٣) : دلالة (كاد) بين النفي والإثبات

(كاد) فعل من أفعال المقاربة ، يدخل على الجملة الاسمية للدلالة على مقاربة وقــوع خبرها ، وقد يرد مثبتاً أو منفياً . فمثال وروده مثبتاً قوله تعالى:﴿ لَقَدْ كِدتَّ تَــرْكَنُ إِلَــيْهِمْ شَيْئاً قَلِيلاً﴾[١] وقوله تعالى:﴿ يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ﴾[٢] ، ومن مجيئه منفياً قوله تعالى: ﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾[٣] وقوله تعالى:﴿ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾[٤] وقال تعــالى:﴿ يَتَجَرَّعُهُ وَلاَ يَكَادُ يُسِيغُهُ﴾[٥] .

وقد اختلف النحاة في دلالة (كاد) على النفي أو الإثبات حتى اشتهر القول : بأن إثباتها نفي ، ونفيها إثبات . ثم جعل هذا المعنى ملغزا ، قال المعري[٦] :[من الطويل]

أنحوي هذا العصر مـــا هي لفظـــة جرت في لساني جرهم وثمود
إذا استعملت في صورة الجحد أثبتت وان أثبتت قامت مقام جحـــود

فأجابه ابن مالك :[من الطويل]

نعم هي (كاد المرء أن يرد الحمى) فتأتي بإثبات لنفـــي ورود
وفي عكسها(ما كاد أن يرد الحمى) فخذ نظمها فالعلم غير بعيد

وأشهر أقوال النحاة فيها هي :ــــ

الأول : أنها مثل سائر الأفعال ، نفيها نفي وإثباتها إثبات ، إلا أن معناها المقاربة لا وقــوع الفعل ، فنفيها نفي لمقاربة الفعل ، وإثباتها إثبات لمقاربة الفعل ، ولا يلزم من مقاربة الفعل وقوعــه ، وهــذا مــذهب الفــراء[٧] وأبــي عبيــدة[٨] والمبــرد[٩] والنحــاس[١٠] والراغــب الأصفهاني(ت/٤٢٥هـ)[١١] و الزمخشري[١٢] و الحيدرة اليمني[١٣] واختاره ابــن الحاجــب إذ قال :((لا فرق في قياس لغة العرب في دخول النفي على الماضي أو على المستقبل ، فثبت أن المذهب الصحيح جري(كاد) مجرى الأفعال في النفي والإثبات . فإذا قيل: كاد زيد يفعل ، معناه إثبات قرب الفعل ، وإذا قيل: ما كاد زيد يفعل ، كان معناه نفي قرب ذلك الفعــل))[١٤]

---

[1] سورة (الإسراء) آية / ٧٤
[2] سورة (البقرة) آية / ٢٠
[3] سورة (البقرة) آية / ٧١
[4] سورة (النور) آية / ٤٠
[5] سورة (إبراهيم) آية/ ١٧
[6] البيتان لأبي العلاء المعري في (الهمع) ١ /١٣٢ ، و(الأشموني) ١ /٢٦٨ ، وبلا نسبة في (الدر المصون) ١ /١٤٠ .
[7] ينظر(معاني القران) للفراء ٢/ ٧١ ـ ٧٢ ، ٢٢٥
[8] ينظر(مجاز القرآن) لأبي عبيدة ٢/ ٦٧ تحقيق/ محمد فؤاد سزكين مؤسسة الرسالة ـ بيروت ط١٩٨١/٢م
[9] ينظر(المقتضب) ٣/ ٧٥
[10] ينظر(إعراب القرآن) ١/ ٢٨١
[11] ينظر(مفردات ألفاظ القرآن) للراغب الأصفهاني ص/ ٧٢٨ مادة [كيد] تحقيق/ صفوان عدنان داوود دار القلم (دمشق) / دار الشافية(بيروت) ط٢/ ١٤١٨ ـ ١٩٩٧م .
الراغب الأصبهاني: أبو القاسم الحسين بن محمد بن مفضل الإمام المعروف بالراغب الأصبهاني نزيل بغداد توفي سنة ٥٠٠هـ .له من الكتب (أخلاق الراغب) و(أفانين البلاغة) و(تحقيق البيان في تأويل القرآن) و (تفسير القرآن) و (تفصيل النشأتين وتحصيل السعادتين) و(درة التأويل في متشابه التنزيل) و(الذريعة إلى مكارم الشريعة) و(رسالة في فوائد القرآن) و(محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء) و (مفردات ألفاظ القرآن) .
[12] ينظر(المفصل) ص/ ٣٤٨ ، و(الكشاف) ٣٧١/٢ ، ٣/ ٦٩
[13] ينظر (كشف المشكل في النحو) ١/ ٣٤٠ تحقيق/ هادي عطيه مطر مطبعة الإرشاد ـ بغداد ط١٩٨٤/١م .
الحيدرة اليمني : علي بن سليمان الحيدرة الاسماعيلي اليمني ، من وجوه أهل اليمن علماً ونحواً وشعراً توفي سنة٥٩٩هـ .له(كشف المشكل في النحو) .
[14] الإيضاح ابن الحاجب ٢/ ٩٤

وهو رأي ابن مالك في أحد قوليه[1] والرضي[2] والسمين الحلبي[3] و الأشموني[4] والسيوطي[5] وهذا المذهب هو المنقول عن أكثر المفسرين[6] . واحتج هؤلاء بأن الأصل في كل فعل أن يدل على ما وضع له ، فإذا دخل عليه النفي نفى المعنى الثابت، و(كاد) فعل موضوع لإثبات المقاربة ، فإذا دخله نفي نفى تلك المقاربة ((فقولك : كاد زيد يقوم ، معناه قارب القيام ولم يقم ، ومنه قوله تعالى:﴿ يكاد زيتها يضيء﴾[7] أي يقارب الإضاءة ولم يضيء ، وقولك : لم يكد زيد يقوم ، معناه لو يقارب القيام فضلاً عن أن يصدر منه))[8] فإثبات(كاد) إنما هو إثبات للمقاربة ، ونفيها نفي للمقاربة ، ويلزم من نفي المقاربة نفي الفعل .

الثاني : وذهب جماعة إلى أن نفيها إثبات ، وإثباتها نفي خلافا لسائر الأفعال منهم أحمد بن يحيى ثعلب[9] والطبري[10] والجوهري[11] والعكبري[12] وابن عطية[13] واختاره ابن يعيش إذ قال:((وعلة ذلك أن (كاد) دخلت لإفادة معنى المقاربة في الخبر ، كما دخلت(كان) لإفادة الزمن في الخبر، فإذا دخل النفي على (كاد) قبلها كان أو بعدها، لم يكن إلا لنفي الخبر ، فـ(كاد) هذه إذا استعملت بلفظ الإيجاب كان الفعل غير واقع ، وإذا اقترن بها حرف النفي كان الفعل بعدها قد وقع ، والقاطع في هذا قوله تعالى:﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ وقد فعلوا الذبح بلا ريب))[14] .

واحتج هؤلاء بأنه إذا قيل : كاد يفعل ، فالمعنى انه لم يفعل ، ولكنه قارب الفعل ، ومنه قوله تعالى:﴿ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ﴾ [15] ولم يضئ . وإذا قيل : لم يكد يفعل ، فمعناه انه فعل بدليل قوله تعالى:﴿ قَالُواْ الآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾[16] فإنهم قد فعلوا بدلالة قول الآية[فذبحوها] [17] ولهذا خطئ ذو الرمة بعد ما انشد قوله[18]:[من الطويل]

إذا غيّر النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح

ففهم من قوله(لم يكد) الإثبات ، فخطئ حتى غيرها إلى [لم أجد رسيس الهوى ...]

---

1 ينظر(شرح الكافية الشافية) ١/ ٤٦٧

2 ينظر(شرح الكافية للرضي) ٤/ ٢١٨

3 ينظر(عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ معجم لغوي لألفاظ القرآن الكريم) صنفه الشيخ / أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي ٣/ ٥١٥ ـ ٥١٦ حققه وعلق عليه د/ محمد التونجي عالم الكتب ـ بيروت ط١ /١٤١٤ ـ ١٩٩٣م .

السمين الحلبي : هو شهاب الدين أبو العباس بن يوسف بن محمد بن ابراهيم المعروف بالسمين الحلبي ، ولد بحلب ونشأ بها واكتسب بها لقبه ، أشهر شيوخه أبو حيان الأندلسي . له(الدر المصون) و(عمدة الحفاظ) و(شرح التسهيل) توفي بالقاهرة سنة٧٥٦هـ .

4 ينظر(شرح الأشموني) ١/ ٢٥٨

5 ينظر(الهمع) ١/ ٤٨٢

6 ينظر(أنوار التنزيل وأسرار التأويل) للبيضاوي أبي سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي ١/ ١٦٢ طبعة دار صادر ـ بيروت ، و ينظر(روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني) لأبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الآلوسي البغدادي / ٤٦١ قرأه وصححه / محمد حسين عراب دار الفكر ط/١٤١٧ ـ ١٩٩٧م ، و ينظر(التفسير الكبير للرازي) ٢/ ١٣١، و(التبيان في إعراب القرآن) ٢/ ٩٧٣ ، و(البحر المحيط) ٨٨/١ .

7 سورة النور آية (٣٥)

8 ينظر (الهمع) ١/ ٤٨٢ ـ ٤٨٣

9 ينظر (مجالس ثعلب) ١/ ١٤٢

10 ينظر(جامع البيان في تفسير القرآن) ١٨/ ١١٦ ـ ١١٧ .

الطبري : أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري ، المفسر المحدث المؤرخ الفقيه ، ولد سنة ٢٢٤ هـ ، طوف الأقاليم واستوطن بغداد وأكب عليه الطلاب ، توفي سنة ٣١٠ هـ ، له (جامع البيان في تأويل القرآن) و(تاريخ الأمم والملوك) و(تهذيب الآثار) و غيرها .

11 ينظر(الصحاح) تاج اللغة وصحاح العربية ، مادة[كود] ١/ ٤٤٩ حققه وضبطه / شهاب الدين أبو عمرو ط١/ ١٤١٨ ـ ١٩٩٨م دار الفكر بيروت .

الجوهري : إسماعيل بن حماد الجوهري ، كان إماماً في اللغة والأدب ، طاف الآفاق ، فقرأ على أبي علي الفارسي و السيرافي ، ثم أقام بنيسأبور ملازماً التدريس والتأليف و بها توفي سنة ٣٩٣هـ ، له (الصحاح) و (مقدمة في النحو) .

12 ينظر(التبيان في إعراب القرآن) ١/ ٣٦ .

13 ينظر (المحرر الوجيز) ١١/ ٣١٣ ـ ٣١٤

14 شرح المفصل ابن يعيش ٧/ ١٢٥

15 سورة (النور) آية / ٣٥

16 سورة(البقرة) آية / ٧١

17 ينظر (الهمع) ١/ ٤٨٢

18 ديوان ذي الرمة ص/ ٤١٤ بشرح الخطيب التبريزي دار الكتاب العربي

وردّ على هؤلاء بردود هي[١] :

١. إن(كاد) في قولنا : كاد زيد يقوم ، لا تدل على نفي القيام ؛ لأن (كاد) موضوعة لمقاربة الفعل ، لا لوجوده أصلا ، ولا يلزم في عدم دلالته على الوجود الذي هو خارج عن مدلوله أن يكون نفياً .

٢. إن(كاد) في قوله تعالى:﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ لا تدل على الإثبات ، وإنما فهم من قوله[فذبحوها] فالنفي هنا لا يدل إلا على نفي المقاربة للفعل قبل الفعل بدليل سبق تعنتهم وكثرة سؤالهم ، ومعنى ذلك أنها تحمل على وقتين ، أي : فذبحوها بعد تكرار عليهم ، وما كادوا يذبحونها قبل ذلك ولا قاربوا الذبح .

٣. وأما بيت ذي الرمة [ولم يكد رسيس الهوى] فقد عاب الجمهور عليه رجوعه عن قوله وقالوا : هو ابلغ وأحسن مما غيره إليه[٢] قال ابن مالك:((ولهذا كان قول ذي الرمة .. صحيحاً بليغا ، لأن معناه : إذا تغير حب كل محب لم يقارب حبي التغير ، وإذا لم يقاربه فهو بعيد منه وهذا ابلغ من أن يقول : لم يبرح ، لأنه قد يكون غير بارح وهو قريب من البراح بخلاف المخبر عنه مقاربة البراح .. وأما قوله(فذبحوها) فكلام يتضمن كلامين مضمون كل واحد منهما في وقت غير وقت الآخر ، والتقدير : فذبحوها بعد أن كانوا بعداء من ذبحها غير مقاربين له ، وهذا واضح))[٣] .

الثالث : أن نفيها يدل على وقوع الفعل بعد بطء ، بدليل قوله تعال:﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ فإنهم ذبحوها بعد عسر ومماطلة ، وهذا مذهب عبد القاهر الجرجاني [٤] و الزمخشري[٥] وابن يعيش إذ قال بعد قوله تعالى﴿ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾ ((.. والذي أراه أن المعنى انه يراها بعد إجهاد ويأس من رؤيتها والذي يدل على ذلك قول تأبط شرا[٦] :[من الطويل]

فأبت إلى فهم وما كنت آئبا وكم مثلها فارقتها وهي تصفر

والمراد ما كدت أؤوب كما يقال : سلمت وما كدت أسلم ..))[٧] واختاره ابن مالك[٨] .

والذي نراه أن مذهب الجرجاني ومن تبعه في أن(كاد) نفيها نفي وإثباتها إثبات هو الراجح لدينا ، وهو ما رجحه بعض المحدثين [٩] ولكن قد يدل النفي على وقوع الفعل بعد عسر وبطء إذا دل عليه قرينة أو دليل ، وهذا هو الأقرب الذي يناسب البيان القرآني .. ويرى د. فاضل السامرائي[١٠] انه يمكن أيضا الجمع بين الرأيين السابقين ؛ لأن دلالة الجملة الواحدة على معنيين متغايرين ليس أمرا غريبا ولا هو جديد على العربية، فقد ذكر البيانيون أن كلمة (كل) مثلا إذا وقعت في حيز النفي موجها إلى الشمول وأفاد بمفهومه ثبوت الفعل لبعض الأفراد نحو : ما جاء كل القوم ، أي : جاء بعضهم ... والذي يدل على ذلك ما ذكره الفراء[١١] أن العرب تجعل[لا يكاد] فيما قد فعل وفيما لم يفعل .

---

[1] ينظر(الإيضاح) لابن الحاجب ٢/ ٩٣ ـ ٩٥ ، و (شرح الكافية للرضي) ٤/ ٢١٨ ، و(شرح الأشموني) ١/ ٢٥٨ ، و(الهمع) ١/ ٤٨٢

[2] ينظر(دلائل الإعجاز) ص/ ٢١٣ ، و(الإيضاح) ٢/ ٩٥

[3] شرح الكافية الشافية ١/ ٤٦٨ ـ ٤٦٩

[4] ينظر(دلائل الإعجاز) ص/ ٢١٣ شرحه وعلق عليه ووضع فهارسه / د. محمد ألتنجي دار الكتاب العربي ط١/ ١٤١٥ ـ ١٩٩٥م

[5] ينظر(الكشاف) ١/ ١٥٢ .

[6] ديوان تأبط شرا ص/ ٣٤ إعداد وتقديم/ طلال حرب دار صادر ط١ /١٩٩١م ، وله في(الخزانة) ٣/ ٥٤

[7] شرح المفصل ابن يعيش ٧/ ١٢٥

[8] ينظر(شرح الكافية الشافية) ١/ ٤٦٨ ـ ٤٦٩

[9] هو د/ أحمد الحوفي ، وذلك في موضوع بعنوان (معنى [كاد] في الإثبات والنفي) ضمن مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، العدد ٣٣ ص/ ٥٨ ـ ٦٥ ، و ينظر(معاني النحو) د / فاضل السامرائي ١/ ٢٧٩ ، و (كاد في الذكر الحكيم) د/ عبد الباري طه سعيد ص/٧٥ القاهرة ط/١٩٩٣م

[10] ينظر(معاني النحو) للسامرائي ١/ ٢٧٩ ـ ٢٨٠

[11] ينظر(معاني القرآن) للفراء ٢/ ٧١ ـ ٧٢

الفصل الثالث : الجملة الاسمية
المبحث الثالث : النواســـــخ
المسألة (١٤) : اقتران خبر (إن) بالفاء

يجيز النحاة دخول الفاء على خبر المبتدأ إذا تضمن معنى الشرط[1] ، وذلــك فـــي الاسم الموصول ، والنكرة الموصوفة نحو : الذي يأتيني فله درهم ، ونحو : كل رجل يأتيني فله درهم ، فعوملت الموصلات ، والصفات معاملة أسماء الشرط .

فإذا دخلت (إنّ) على المبتدأ فقد نقل النحاة خلافاً بين سيبويه و الأخفش فـــي دخــول الفاء على خبر (إن) ، فقد نسب ابن يعيش [2] وابن مالك [3] الجواز لسيبويه والمنع للأخفش ، بينهما نسب الخوارزمي [4] و ابن الحاجب [5] والرضي [6] الجواز للأخفش والمنـــع لـــسيبويه، وعللوا بأن دخول الفاء في الاسم الموصول إنما كان لمشابهة الشرط ، وقد زادت المشابهة بدخول (إن) عليها . ومن أجاز فقد احتج بالسماع ، ومنه قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ﴾[7] وقال تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَـــن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ الأرْضِ ذَهَباً ﴾[8] كما أجازوا دخولها على (أن) ، و (لكن) و (لعــل) [9] ومنه قول الشاعر :[من الطويل]

فو الله ما فارقتكم قالياً لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون

وما ذكره النحاة من نسبة المنع لسيبويه فيه نظر؛ لأن سيبويه قد صرح بجواز دخول الفاء [10] واستدل بقوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ ﴾ [11] وقوله تعـــالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ ﴾[12] .

أما الأخفش فظاهر كلامه انه يجيزه أيضاً قال: ((لأن (الذي) إذا كان صلته فعــلاً جـــاز أن يكون خبره بالفاء نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلآئِكَةُ ظَالِمِي﴾ ثم قال: ﴿أُوْلَـــئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ ﴾[13]))[14] فقد استدل على جواز دخول الفاء على خبر (إن) بجملة فيهـا (إن) ولهذا أنكر ابن مالك رواية المنع عن الأخفش فقال: ((وروي عن الأخفش أنه منع دخـــول الفاء بعد (إن) وهذا عجيب ، لأن زيادة الفاء في الخبر على رأيه جائزة [15] وثبوت هذا عن الأخفش مستبعد))[16] .

والذي نراه أن دخول الفاء في خبر (إن) و (لكن) و(أن) جائز ، لوروده في أفصح الكلام لأن الفاء في هذا التركيب دور في ربط المبني بين جملتين ربطاً محكماً لا غنى عنـــه .

---

1 ينظر(الجنى الداني) ص / ٧٠
2 ينظر(شرح المفصل لابن يعيش)١٠١/١
3 ينظر (شرح الكافية الشافية) ٣٧٦/١
4 ينظر(التخمير) ٢٧٩/١
5 ينظر(الإيضاح) ابن الحاجب ٢٠٥/١
6 ينظر(شرح الكافية للرضي) ٢٣٧/١
7 سورة (الأحقاف) آية / ١٣
8 سورة (آل عمران) آية / ٩١
9 ينظر(شرح الكافية الشافية) ٣٧٦/١
10 ينظر(الكتاب) ١٠٣/٣
11 سورة(الجمعة) آية / ٨
12 سورة(البروج) آية / ١٠
13 سورة (النساء) آية/ ٩٧
14 معاني القرآن للأخفش ٢٥١/١ – ٢٥٢ .
15 المرجع السابق ٣٨٨/١، ٥٤٩/٢
16 شرح الكافية الشافية ٣٧٨/١

الفصل الثالث : الجملة الاسمية
المبحث الثالث : النواســـــــخ
المسألة (١٥) : النفي بـــ (ليس)

اختلف النحاة في النفي بـــ(ليس) ، أ هي للنفي المطلق أم المقيد أم للحال فقط ؟؟ علـــى ثلاثة أقوال :ـــــ
احدها : إنها للنفي المطلق وهو مذهب سيبويه[1] وابن السراج[2] ولم يستبعده ابن الحاجب في الإيضاح إذ قال:((وقد ذهب بعضهم إلى انه للنفي مطلقاً حالا كان أو غيره ولا بعد فـــي ذلك)) [3] تقول: [ليس خلق الله مثله] في الماضي ، وقوله تعـــالى:﴿ ألاَ يَـــوْمَ يَـــأْتِيهِمْ لَـــيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ﴾ [4] في المستقبل . قال ابن السراج:((وإنما امتنعت[يعني ليس] من التصرف ؛ لأنك إذا قلت : كان ، دللتَ على الماضي ، وإذا قلت : يكون دللت على ما هو فيه وعلـــى ما لم يقع ، وإذا قلت : ليس زيد قائماً الآن أو غدا ، أدت ذلك المعنى الذي في يكون ، فلما كانت تدل على ما يدل عليه المضارع استغنى عن المضارع فيها))[5] .
الثاني : إنها لنفي الحال فقط ، وهو رأي الزمخشري إذ قال:((وليس معناه نفي مضمون الجملة في الحال))[6] واختاره ابن يعيش إذ قال:((اعلم أن ليس فعل يدخل على جملة ابتدائية فينفيها في الحال ، وذلك انك إذا قلت: زيد قائم ، ففيه إيجاب قيامه في الحال ، وإذا قلـــت: ليس زيد قائماً ، فقد نفيت هذا المعنى))[7] واختاره ابن الحاجب في الكافية إذ قال:((و[ليس] لنفي مضمون الجملة حالاً))[8] ونسبه الرضي إلى جمهور النحاة[9] . ومنـــع الزمخـــشري أن تكون لنفي المستقبل فقال:((تقول: ليس زيد قائماً الآن ، ولا تقـــول : لـــيس زيـــد قائمـــا غدا))[10] ، أي أنها لنفي الحال فقط فمجيئها لنفي المستقبل يتضادان ، وعلق ابـــن يعـــيش على ذلك بقوله:((وقد أجازه أبو العباس المبرد وابن درستويه))[11] .
الثالث : إنها لنفي الحال في الجملة غير المقيدة بزمان ، والمقيدة بزمان تنفيه على حـــسب القيد وهو مذهب أبي علي الشلوبين[12] وابن عصفور[13] واختاره ابن مالـــك[14] وأبـــو حيـــان الأندلسي[15] والرضي[16] وابن عقيل[17] و الأشموني [18] . ووصف هذا القول بأنه توفيـــق بـــين القولين السابقين .
والذي يميل إليه الباحث في المسألة أنها لنفي الحال في الجملة غيـــر المقيـــدة نحـــو : ليس زيد غنيتً ، أي الآن ، فان قيدت فهي بحسب قيدها فقولك : ليس زيد غنياً غدا ، أي للمستقبل ، وليس خلق الله مثله ، أي للماضي ، وما ذهب إليه الزمخشري من أنها لا تنفي

[1] ينظر(الكتاب) ١ /١٤٦ ، ١٤٧
[2] ينظر(الأصول) ١/ ٨٣
[3] الإيضاح ابن الحاجب ٢/ ٨٦
[4] سورة هود آية (٨)
[5] الأصول ١/ ٨٣
[6] المفصل ص/ ٣٤٤
[7] شرح المفصل ابن يعيش ٧/ ١١١
[8] شرح الكافية للرضي ٤/ ١٨٢
[9] المرجع السابق ٤/ ١٩٣
[10] المفصل ص/ ٣٤٤
[11] شرح المفصل ابن يعيش ٧/ ١١١
[12] ينظر(التوطئة) ص/ ٢٢٨
[13] ينظر (الشرح الكبير) ١/ ٤٢٥
[14] ينظر (شفاء العليل) ١/ ٣٣٤
[15] ينظر (ارتشاف الضرب) ٢/ ٧٩
[16] ينظر (شرح الكافية للرضي) ٤/ ١٩٣
[17] ينظر (شرح ابن عقيل) ١/ ١٥٢
[18] ينظر(شرح الأشموني) ١/ ٢٣٧

المستقبل فيه نظر ؛ لأنها وردت للمستقبل في أفصح النصوص قال تعالى:﴿ ألاَ يَـوْمَ يَـأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ﴾ [1] وما ذكره ابن يعيش من أن مذهب المبرد وابن درستويه إجازتهمـا إياه .

[1] سورة (هود) آية / ٨

الفصل الرابع :

الجملة الفعلية ومكملاتها

الفصل الرابع : الجملة الفعلية ومكملاتها
المبحث الأول : الفعل والفاعل
المسألة (١) : إعراب المضارع

في المسألة ثلاث صور :
الصورة الأولى : المضارع معرب بالأصالة أم بالفرعية ؟

ذهب البصريون[1] إلى أن الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال وهو مذهب سيبويه[2] والمبرد[3] وابن السراج[4] وأبي علي الفارسي[5] وابن جني[6] والزمخشري[7] و العكبري[8] واختاره ابن يعيش[9] وابن الحاجب[10] .

واحتجوا بأن أكثر الأسماء معربة وقليل منها مبني ، وأكثر الأفعال مبنية وواحد منها معرب هو المضارع و بشروط ، والكثرة دليل الأصالة والقلة دليل الفرعية[11] وذكر ابن عصفور[12] بأن الدليل على أن الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال هو أن الأفعال كلها معربة إلا ما أشبه مبنيا وأن الأفعال كلها مبنية إلا ما أشبه منها المعرب ، وهو دليل على أنه إنما دخلها الإعراب من جهة الشبه لا من جهة كونه فعلاً ، لأنه لو كان الإعراب فيه من جهة كونه فعلاً لدخل كل الأفعال .

و ذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل في الأفعال والأسماء[13] واحتجوا بأن العلة التي ادعاها البصريون موجبة لكون الإعراب ، وهو كونه يفتقر إليه في الأسماء في بعض المواضع ، هي بعينها موجودة في الأفعال في بعض المواضع ، تقول : لا تأكلِ السمك و تشربُ اللبن ، فبالجزم نهي عن الفعلين مجتمعين ومفترقين ، و بالنصب نهي عن الجمع بينهما ، وبالرفع نهي عن الأول و إباحة الثاني ، وكذلك لام الأمر ولام كي و(لا) الناهية ، ولولا الإعراب لالتبست المعاني .

وردّ البصريون ذلك بأن هذه التغيرات إنما تأتي بعوامل محذوفة ، فالنصب على إضمار (أن) والجزم على إرادة (لا) والرفع على القطع . فالإعراب هنا إنما دل على المعاني لما حذفت العوامل[14] .

أما الخوارزمي فقد ذهب أبعد من ذلك ! إذ يرى أن الفعل أولى بالإعراب من الاسم بل هو مقدم على إعراب الاسم يقول :((لأن إعراب الفعل المضارع غير معلل من إعراب الاسم ، بدليل أن إعراب الفعل المضارع مقدم على إعراب الاسم .. لأنه قد ظفر بالإعراب حالة الإفراد والاسم لم يظفر به إلا حالة التركيب ، وحالة الإفراد مقدمة على حالة التركيب))[15] و يقول أيضاً : ((.. وأما وجه بطلانه ، فلأن استيجاب المضارع الإعراب لكونه شبيهاً بالاسم يقتضي أن يكون إعراب المضارع مؤخراً عن إعراب الاسم ، وإعراب المضارع غير مؤخر عن إعراب الاسم ... لأن المضارع قد ظفر بإعرابه حالة الإفراد

---

[1] ينظر (التذييل والتكميل) ١/ ١٢٢
[2] ينظر(الكتاب) ١/ ١٣
[3] ينظر (المقتضب) ١/٢
[4] ينظر(الأصول) ١/ ٥٠
[5] ينظر(المسائل العسكريات) ص/ ١٣٧
[6] ينظر (الخصائص) ١/ ٦٣
[7] ينظر (المفصل) ص/٤٤ ، ص/ ٣١٤
[8] ينظر(اللباب) ١/ ٦٥ ، و (التبيين) ص/ ١٥٣ المسألة (٨)
[9] ينظر (شرح المفصل) ٧/ ١٠ – ١١
[10] ينظر (الإيضاح) ابن الحاجب ١ / ٤٥٧
[11] ينظر (التذييل والتكميل) ١/ ١٢٢
[12] ينظر (الشرح الكبير) ٢/ ٣٣١ ، و(التذييل والتكميل) ١/ ١٢٣
[13] ينظر(التبيين للعكبري) ص/ ١٥٣ ، و(اللباب) ٢/ ٢١ ، و(الشرح الكبير) ٢/ ٣٣٠ ، و (التذييل والتكميل) ١/ ١٢٢
[14] ينظر (التذييل والتكميل) ١/ ١٢٣
[15] التخمير ٣/ ٢١٣ ، ٣/ ٣١٨

والاسم لم يظفر به إلا حالة التركيب ، وحالة التركيب مؤخرة عن حالة الإفراد ...))[1] ، قال أبو حيان : ((و حكى بعض المتأخرين أن الفعل أحق بالإعراب من الاسم ، لأنه وجد فيه بغير سبب فهو له بذاته، بخلاف الاسم فهو له لا بذاته فهو فرع))[2] وعلّق على ذلك في (الارتشاف) فقال : ((هذا من الخلاف الذي ليس فيه كبير منفعة ..))[3] .

الصورة الثانية : علة إعراب المضارع :ــ

علل البصريون[4] علة إعراب المضارع لمشابهته الاسم من حيث [5] :ــ

1. **دلالته على الحال نحو : يذهب ، أو الاستقبال نحو : سيذهب .**
2. **موافقته للاسم الفاعل في الحركات والسكنات وعدد الحروف نحو : يكتب كاتب ، ويكرم فهو مكرم .**
3. **دخول لام الابتداء نحو : إن زيداً ليقوم ، و إن زيداً لقائم ، ولام الابتداء لا تدخل إلا على الاسم [6] واختاره ابن يعيش [7] والزمخشري [8] وصححه الزبيدي [9] .**

و أرجع الكوفيون[10] علة إعرابه لتوارد المعاني المختلفة عليه [11] واختاره الخوارزمي إذ قال :((وأما الموجب لنفس إعراب المضارع فتوارد المعاني المختلفة عليه مع اتحاد اللفظ ، ألا ترى انك إذا قلت : سرت حتى ادخلها ، فالداخل في الحال واقع ، ولو نصبت لكان الدخول مترقباً ، وكذلك إذا قلت : أحببني أحبك بالجزم فالإحباب غير ثابت))[12] ورد أبو حيان هذه العلة بأن المعاني التي تعتور الاسم والفعل مشترك بينهما ، فمنها ما يدخل عليهما قبل التركيب كالتصغير والجمع في الأسماء والمضي والاستقبال في الأفعال ، ومنها ما يدخل عليهما بعد التركيب كالفاعلية و المفعولية في الأسماء والأمر والنهي والشرط في الأفعال ثم قال :((والمسألة قليلة الجدوى لأنه خلاف في علة وأما الحكم فهو أن الإعراب دخل في المضارع كما دخل في الاسم))[13] .

الصورة الثالثة : عامل الرفع في الفعل المضارع

وقوعه موقع الاسم هو عامل الرفع فيه عند البصريين [14] وهو عامل معنوي يشبه الابتداء واختاره الزمخشري [15] وابن يعيش[16] وابن الحاجب [17] والجندي [18] . ورده ابن الأنباري في الإنصاف[19] وقال ابن مالك :((إنه ينتقض بنحو : هلا فعل ، وجعلت أفعل ، ومالك لا تفعل ، ورأيت الذي يفعل))[20] .

---

[1] التخمير ٢٠٣/١
[2] التذييل والتكميل ٢٢/١
[3] ارتشاف الضرب
[4] ينظر(الإنصاف) ٢/ ٥٤٩، و(التذييل والتكميل) ١/ ١٢٥ ، و(الهمع) ١/ ٥٩١
[5] ينظر (الكتاب) ١/ ١٤ ــ ١٥ ، و (أسرارا العربية) ص/ ٢٥ ، ٣٢١ ، و (الإنصاف) ٢/ ٥٤٩ ، و(اللباب) ٢/ ٢٠ ــ ٢٢ ، و (التبيين) ص/ ١٥٩
[6] ينظر (الإنصاف) ٢/ ٥٤٩ المسألة / ٧٣
[7] ينظر (شرح المفصل) ابن يعيش ٧ / ٦ ، ١٠
[8] ينظر(المفصل) ص /٣١٤
[9] ينظر(ائتلاف النصرة) ص/ ١٢٧ المسألة / ١٢ قسم الأفعال .
[10] ينظر (الإنصاف) ٢/ ٥٤٩
[11] ينظر(التذييل والتكميل) ١/ ١٢٤
[12] التخمير ٣/ ٢١٨
[13] التذييل والتكميل ١/ ١٢٦
[14] ينظر (شرح الكافية الشافية) ٣/ ١٥١٩ ، و (الإنصاف) ٢/ ٥٥٠ المسألة/ ٧٤
[15] ينظر(المفصل) ص/ ٣١٤ ــ ٣١٥
[16] ينظر (شرح المفصل) ابن يعيش ٧ / ١٢
[17] ينظر(الإيضاح) ابن الحاجب ٢/ ١١
[18] ينظر (الإقليد) ٣/ ١٤٥٩
[19] ينظر(الإنصاف) ٢/ ٥٥٤
[20] شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥١٩

وذكر الكوفيون[١] أن تجرده من الناصب والجازم هو عامل الرفع فيــه واختــاره ابــن الأنباري[٢] والفراء[٣] وابن مالك[٤] ونسبه د/ المخيمر لابن الحاجــب[٥] . ورده العكبــري بأنــه يفضي إلى أن أول أحوال الفعل مع الناصب والجازم والأمر عكس ذلك[٦] .

ويرى الكسائي[٧] انه يرتفع بالزوائد الأربع ، ورده ابن الأنباري بأن هذا يستلزم دخول عامل آخر من غير معمول بينهما ، وأنه لو كان الأمر كما قال لما جاز أن ينتصب أو ينجزم لأن الزوائد الأربع لا تفارقه وكذلك هذه الزوائد الأربع من تمام الفعل و الشيء لا يعمل في نفسه[٨] .

وقيل يرتفع بالمضارعة نفسها ونسب لثعلب[٩] .

[1] ينظر (الإنصاف) ٢/ ٥٥١ ، و ينظر (شرح الكافية الشافية) ٣/ ١٥١٩
[2] ينظر (الإنصاف) ٢/ ٥٥١
[3] ينظر (الهمع) ١/ ٥٩١ ، و (اللباب) ٢/ ٢٥
[4] ينظر (شرح الكافية الشافية) ٣/ ١٥١٩
[5] ينظر(شرح المقدمة الكافية) / ٨٦٦ الهامش /٢
[6] ينظر (اللباب) ٢ / ٢٦ ، و(شرح المفصل لابن يعيش) ٧ / ١٢
[7] ينظر (الإنصاف) ٢/ ٥٥١ ، و (اللباب) ٢ / ٢٥
[8] ينظر (الإنصاف) ٢/ ٥٥٣ ــ ٥٥٤ ، و (اللباب) ٢ / ٢٦ ، و (شرح المفصل لابن يعيش) ٧ / ١٢
[9] ينظر (الهمع) ١/ ٥٩١

الفصل الرابع: الجملة الفعلية ومكملاتها
المبحث الأول: الفعل والفاعل
المسألة (٢): عامل الجزم في جواب الطلب

يجزم الفعل المضارع إذا سبق بأداة من أدوا ت الجزم الظاهرة، وقد يجزم بأداة غير ظاهرة، وهو ما يطلق عليه(جواب الطلب) نحو: ائتني أكرمك، وذلك إذا وقع بعد الطلب بأنواعه كالأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض.
وقد اختلف النحاة في العامل الذي جزم الفعل على مذاهب[1] :
الأول : أنه مجزوم بلفظ الطلب ؛ لأنه تضمن معنى الشرط وهو رأي الخليل فيما حكاه سيبويه قال:((وزعم الخليل أن هذه الأوائل كلها فيها معنى (إن) فلذلك انجزم الجواب ؛ لأنه إذا قلت : ائتني آتك ، فإن معنى كلامه ، إن يكن منك إتيان آتك، وإذا قال :أين بيتك أزرك ، فكأنه قال : إن أعلم مكان بيتك أزرك ؛ لأن قوله :أين بيتك ، يريد به ،أعلمني ...))[2] وأخذ بهذا القول الأخفش[3] ونسبه محمد عبد الخالق عضيمة[4] إلى المبرد .
الثاني: الجازم (إن) الشرطية المقدرة ؛ لان الطلب ضمن معنى حرف الشرط أيضا وهو رأي سيبويه إذ قال: ((هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جوابا لأمر أو نهي أم استفهام أو تمن أو عرض . فأما ما انجزم بالأمر فقولك: ائتني آتك ، وأما ما انجزم بالنهي فقولك : لا تفعل يكن خيرا لك ... وإنما انجزم هذا الجواب ، كما انجزم جواب إن تأتني ، بإن تاتني ، لأنهم جعلوه معلقاً بالأول غير مستغن عنه إذا أرادوا الجزاء ، كما أن تأتني غير مستغنية عن آتك))[5] وتابعه في هذا ابن السراج[6] وابن خروف[7] وابن جني[8] والزمخشري[9] واختاره ابن يعيش إذ قال: ((اعلم أن الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض يكون جوابها مجزوما وعند النحويين أن جزمه بتقدير المجازاة وأن جواب الأمر والأشياء التي ذكرناها معه هو جواب الشرط المحذوف في الحقيقة لأن هذه الأشياء غير مفتقرة إلى الجواب والكلام بها تام))[10] وقال أيضا : ((.. وهذه الأشياء إنما اضمر حرف الشرط بعدها لأنها تغني عن ذكره وتكتفي بذكرها عن ذكره إذا كانت غير واجبة ، وصار الثاني مضمون الوجود إذا وجد الأول. .)) [11] ، واختاره ابن الحاجب فقال : ((لأن هذه الأشياء الخمسة متضمنة معنى الطلب والطلب لا يكون إلا لغرض ، فقد تضمنت في المعنى أنها سبب لمسبب ،فإذا ذكر المسبب علم أنها هي السبب ، وهذا معنى الشرط والجزاء ..)) [12] وقال كذلك : ((أي تجزم (إن) مقدرة بعد هذه الأشياء إذا قصد معناها ، وهو أن يكون الأول سببا للثاني ، فان لم تقصد السببية فلا جزم لتعذر تقديرها))[13] . واختاره أيضاً الرضي [14] و السلسيلي [15] أما ابن هشام في المغني [1] وأبو حيان في البحر [2] فقد حكيا مذهب سيبويه ومذهب الخليل على أنهما مذهب واحد وهو الجزم بنفس الطلب .

---

1 عدها المحقق عضيمة مذهبين، وعدها أربعة الأشموني والصبان.
2 الكتاب ٣ /٩٤
3 ينظر (معاني القرآن) للأخفش ٢٤٣/١
4 ينظر (المقتضب) ٨٢/٢ الهامش
5 الكتاب ٩٣/٣ - ٩٤
6 ينظر (الأصول) ١٧٦/٢
7 ينظر(شرح الأشموني) ٣٠٩/٣
8 ينظر(اللمع) ص/ ١٩٦
9 ينظر(المفصل) ص/ ٣٢٣
10 شرح المفصل ابن يعيش ٧/ ٤٨
11 المرجع السابق ٤٩/٧
12 الإيضاح ابن الحاجب ٣٦/٢- ٣٧
13 شرح المقدمة الكافية ابن الحاجب ٨٨٧/٣
14 ينظر(شرح الكافية) للرضي ١٢٢/٤
15 ينظر (شفاء العليل) ٢/ ٩٣٢

ونوقش المذهبان بأن تضمن الفعل معنى الحرف إما غير واقع أو غير كثير بخلاف تضمن الاسم معنى الحرف ، و ردّ ابن عصفور هذا القول بأنه يقتضي كون العامل جملة ولا يوجد عامل جملة[3] ، وقيل إن التضمين لا يكون إلا لفائدة ولا فائدة في تضمين الطلب معنى الشرط ؛ لأن الشرط يدل عليه بالالتزام فلا فائدة في تضمينه معناه .

الثالث : أن الأمر والنهي و باقيها نابت عن الشرط ، أي : حذفت جملة الشرط و أنيبت هذه في العمل منابها ، فالأصل عندهم في نحو : أطع الله يغفر لك هو : إن تطع الله يغفر لك ، فحذفت (إن تطع) وأقيم (أطع) مقامها ، ونظير ذلك قولهم : ضرباً زيداً ، فإن (ضرباً) ناب مناب (اضرب) فعمل النصب في (زيداً) وهذا مذهب أبي علي الفارسي[4] و السيرافي[5] وصححه ابن عصفور[6] وضعف هذا المذهب بأن الطلب لا يؤدي معنى الشرط [7] .

الرابع: مجزوم بشرط مضمر مقدر دلّ عليه ما قبله، وهو رأي الخوارزمي إذ قال : ((قوله: أكرمني أكرمك ، معناه: أكرمني فإنك إن أكرمتني أكرمك ، وكذلك: لا تفعل يكن خيراً لك ، معناه: لا تفعل فإنك إن لم تفعل يكن خيراً لك ... وهذا على إضمار حرف الشرط والشرط ... فإذا كانوا قد أضمروا الشرط في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾[8] و ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾ [9] فلأن يجوز إضمار حرف الشرط دون الشرط أولى ...))[10] و إلى هذا المذهب ذهب أكثر المتأخرين [11] منهم الجندي[12] و أبو حيان [13] وابن هشام[14] و الأشموني[15].

الخامس: مجزوم ب(لام) مقدرة ، فإذا قيل : ألا تنزل تصب خيراً ، معناه: لتصب خيراً ، ونسبه أبو حيان للمغاربة [16] وضعفه الأشموني فقال : ((ولا يطرد إلا بتجوز وتكلف))[17] .

والذي نراه أن عد الجواب مجزوماً بالطلب نفسه أيسر وأسهل فيكون جازماً خامساً لفعل واحد لدلالة السياق على ذلك ؛ وإذا كان الإعراب يحدث بعامل معنوي فلأن يكون الطلب عاملاً جازماً أولى وهو قول الأخفش[18] في قوله تعالى : ﴿ وَأَوْفُواْ بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ ﴾[19] .

---

[1] ينظر(مغني اللبيب) ٢ / ٦٤٦
[2] ينظر(البحر المحيط)
[3] ينظر(الشرح الكبير) ٢/ ١٩٥
[4] ينظر(المسائل المنثورة) لأبي علي الفارسي ص/ ١٥٦ تحقيق/ مصطفى الحيدري مطبوعات مجمع اللغة \دمشق
[5] ينظر(شرح الأشموني) ٣/ ٣١٠
[6] ينظر(المقرب) ٢٧٢/١-٢٧٣ ، و(الشرح الكبير) ٢/ ١٩٥
[7] ينظر(مغنى اللبيب) ٦٤٦/٢
[8] سورة (التوبة) آية/ ٦
[9] سورة (الحجرات) آية / ٥
[10] التخمير ٣/ ٢٤٥- ٢٤٦
[11] ينظر(شرح الأشموني) ٣/ ٣١٠
[12] ينظر(الإقليد) ٣/ ١٥٠٢
[13] ينظر(ارتشاف الضرب) ١٦٨٤/٤
[14] ينظر(مغني اللبيب) ٢ / ٦٤٦
[15] ينظر(شرح الأشموني) ٣١٠/٣
[16] ينظر(الهمع) ٢/ ٣١٧
[17] شرح الأشموني ٣١٠/٣
[18] ينظر(معاني القرآن) للأخفش ٢٤٣/١
[19] سورة (البقرة) آية / ٤٠

الفصل الرابع : الجملة الفعلية ومكملاتها
المبحث الأول : الفعل والفاعل
المسألة (٣) : إعراب الاسم المرفوع بعد (إن) الشرطية

ورد الاسم المرفوع بعد (إن) الشرطية في نصوص كثيرة في القرآن والشعر ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِن بَعْلِهَا ﴾[1] وقال تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾[2] .. ثم اختلف العلماء في إعرابه على ثلاثة أقوال :

أحدها : يجب أن يكون مرفوعاً بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : في الآيتين [وان خافت امرأة خافت من بعلها ، وان استجارك أحد من المشركين استجارك] . وهذا قول سيبويه إذ قال : ((واعلم أنه لا ينتصب شيء بعد إن ولا يرتفع إلا بفعل ، لأن إن من الحروف التي يبنى عليها الفعل ، وهي : إن المجازاة ، وليست من الحروف التي يبتدأ بعدها الأسماء ليبنى عليها الأسماء))[3] وهذا قول جمهور البصريين كالمبرد[4] وابن السراج[5] والنحاس[6] ووقال بهذا القول أبو علي الفارسي[7] وابن الأنباري[8] والعكبري[9] والزمخشري[10] واختاره ابن يعيش إذ قال ((وارتفاع الاسم بعد إن هنا عند أصحابنا على انه فاعل فعل محذوف فسره هذا الظاهر وتقديره إن استجارك احد من المشركين استجارك وكذلك نظائره ولا يجيز البصريون إلا ذلك ..))[11] وكذلك ابن الحاجب إذ قال : ((الشرط إنما يعقل بالفعل فالتزموا فيهما وقوع الفعل لفظا أو تقديرا))[12] واختاره أيضا ابن مالك[13] وابن عصفور[14] وصححه الزبيدي[15] .

واحتج هؤلاء بأمور[16] منها:

١. أنه لا يجوز الفصل بين حرف الجزم والفعل باسم غير معمول لذلك الفعل ، والفعل هنا ليس عاملاً في الاسم المتقدم ؛ لأنه لا يجوز أن يتقدم المعمول المرفوع على عامله ، فتعين تقدير عامل يرفعه لئلا يبقى مرفوعاً من غير رافع .
٢. أنه يمتنع أن يلي أدوات الشرط اسم ، لأن الشرط يقتضي تعلق أمر بأمر مما لا يكون إلا بالأحداث الجارية بالأفعال . أما إن الشرطية فاختصت من بينها بجواز مجيء الاسم المرفوع بعدها لأنها أم الباب وأصل أدوات الشرط .

واشترط أصحاب هذا القول أن يكون مفسره عامله فعلاً ماضياً نحو: إن زيد أتاك فأكرمه ، فإن كان مفسر العامل المحذوف مضارعاً مجزوماً فلا يجوز عندهم الفصل بين إن الشرطية وبينه بذلك الاسم المرفوع إلا في ضرورة الشعر .

الثاني: أن الاسم المرفوع التالي لـ "إن" الشرطية يكون ارتفاعه بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل ، وهذا رأي الفراء حيث يقول : ((وقوله ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ

---

1 سورة (النساء) آية / ١٢٨
2 سورة(التوبة) آية / ٦
3 الكتاب ٢٦٣/١
4 ينظر (المقتضب) ٧١/٢
5 ينظر (الأصول) ٢/ ٢٣٢-٢٣٣
6 ينظر (إعراب القرآن) ٤٩٢/١، ٢/ ٢٠٣
7 ينظر (المقتصد) ٢٢٣/١- ٢٢٤
8 ينظر (الإنصاف) ٢/ ٦١٥-٦٢٠ المسألة (٨٥)
9 ينظر (التبيان) ٤٧١/١
10 ينظر(المفصل) ص/٤١٩ ، و(الكشاف) ٢٣٦/٢
11 شرح المفصل ابن يعيش ١٠/٩
12 الإيضاح ابن الحاجب ١٧٦/١ ، ٢/ ٢٥٨
13 ينظر (شرح الكافية الشافية) ١٥٩١/٣
14 ينظر (الشرح الكبير) ر ١٩٩/٢
15 ينظر (ائتلاف النصرة) ص/١٢٩ المسألة / ١٥ (قسم الأفعال)
16 ينظر (الأنصاف) ٢/ ٦١٦ ، و(اللباب) ٢/ ٥٧

فأجِرْهُ ﴾ في موضع جزم و إن فرق بين الجازم والمجزوم بأحد ، وذلك سهل في (إن) خاصة دون حروف الجزاء ؛ لأنها شرط وليست باسم، ولها عودة إلى الفتح فتلقى الفعل و الاسم وتدور في الكلام فلا تعمل ، فلم يحفلوا أن يفرقوا بينها وبين المجزوم بالمرفوع والمنصوب ...))[1] ونسب هذا القول للكوفيين [2] ، واختاره الخوارزمي و كعادته يستخدم عبارات فيها استخفاف بأقوال النحاة وجهودهم من مثل قوله : ((اعلم أن للنحويين في هذه المسألة كلاماً ليس حلو المذاق ، وهو مما يمجه السمع بالاتفاق .. وأنا أولاً أبين منشأ زلتهم من حيث اتفق لهم الزيغ عن سوء السبيل و الميل عن جادة الصواب ، ثم أذكر ماهو الحق ...))[3] ،ثم قال : ((القياس في هذه المسألة نصب زيد، إلا أنه رفع لمعنى ، ذلك المعنى مفقود عند ورود معنى المجازاة فينتصب ضرورة .)) وراح يدعم قوله فيقول : ((أما بيان المقدمة الأولى : فلان زيداً مفعول من حيث المعنى والمفعول منصوب ، وأما بيان المقدمة الثانية : فلأن زيداً إنما وقع لتخفيف معنى المبالغة في الجملة الخبرية بتحقيق معنى للابتداء فيها، وهذا لأن قولنا : زيداً ضربته آكد من قولنا ضربت زيداً ، وتحقيق معنى الابتداء فيها عند ورود أحد المعنيين متعذر ، وذلك لأنه لا ينفسح فيهما عند ورود معنى المجازاة عليها معنى الابتداء ، لأن حرف المجازاة حقه أن يدخل على الفعل حقيقة ، وإذا لم يدخل عليه حقيقة وجب أن يدخل عليه تقديراً ، ولن يدخل عليه تقديراً إلا إذا انتصب زيد ..))[4] .

واحتج أصحاب هذا القول بأن (إن) هي الأصل في باب الجزاء وقد أمن اللبس فيها ، لأنه لا يليها إلا الأفعال ، فجاز تقديم المرفوع معها ، وجاز عملها في فعل الشرط مع وجود الفاصل ، وإنما ارتفع الاسم المتقدم بما بعده في نحو : إن زيد قام أكرمته، لأنه الضمير نفسه المقدر في قام ، فينبغي أن يكون مرفوعاً به كما قالوا : جاءني الظريف زيد ، وإذا كان مرفوعاً به لم يفتقر إلى تقدير فعل [5] .

واعترض أصحاب القول الأول عليه بما يأتي [6] : -

١. إن القول بجواز تقدم الاسم المرفوع على الفعل غير صحيح ؛ لأنه يؤدي إلى مالا نظير له في كلامهم ، وإنما اختصت (إن) عن باقي أدوات الشرط بجواز أن يليها اسم مرفوع بعامل محذوف يفسره المذكور بعده .
٢. إن التنظير بقولهم : (جاءني الظريف زيد) غير صحيح ؛ لأن ارتفاع زيد فيها إنما هو على البدل من الظريف ، وإنما جاز أن يعرب بدلاً لتأخره عن المبدل منه ، أما في جملة الشرط فلا يجوز أن يعرب بدلاً ؛ لأنه لا يصح أن يتقدم البدل عن المبدل منه .

وأجاب الخوارزمي[7] عن الاعتراض الثاني بأن الضمير المتصل بالفعل التالي للاسم المرفوع بعد (إن) الشرطية يعرب بدلاً من الاسم المتقدم ، والذي يدل على صحته أمران :

١. أن ذلك ((الكلام يتأتى فيه جميع أنواع البدل ، فإذا قلت : زيدٌ ضربته فهو بدل الكل من الكل ، وإذا قلت : ضربت زيداً رأسه ، فهو بدل البعض من الكل ، وإذا قلت : ضربت زيداً أخاه ، فهو بدل الاشتمال[8] وهكذا ..))[9] .
٢. جواز قولك : كم رجلاً رأيته ؟ ((ومن المحال أن ينتصب بفعل مقدر قبل هذا المنصوب وهو كم ؛ لأن من شأن الاستفهام ألا يقع إلا في صدر الكلام ..))[10] .

---

[1] معاني القرآن للفراء ٤٢٢/١
[2] ينظر (الإنصاف) ٦١٥/٢- ٦١٦ ، و(اللباب) ٢/ ٥٧ ، و(التخمير) ٢٥٠/١
[3] التخمير ٢٤٨/١- ٢٤٩
[4] المرجع السابق ٢٤٩/١- ٢٥٠
[5] ينظر (الإنصاف) ٦١٦/٢ ، و(التخمير) ٢٥٠/١
[6] ينظر (الإنصاف) ٦١٦/٢- ٦٢٠
[7] ينظر (التخمير) ٢٥٠/١- ٢٥١
[8] هكذا ذكر ولعله يريد بدل الغلط
[9] التخمير ٢٥٠/١
[10] المرجع السابق ٢٥٠\١

و عقب الإمام / العلوي [1] في شرحه المفصل على ما قال الخوارزمي ، وعلى الأسلوب الذي وصف فيه النحاة القدماء بالزيغ وسوء السبيل فقال: ((تنبيه: اعلم أن للخوارزمي كلاماً على النحاة طول فيه أنفاسه ، وشيد ولم يحكم أساسه ... وزعم أن كلام النحاة فيما زعموه ليس حلو المذاق ، وأنه مما تمجه الأسماع بالاتفاق . واعلم أن كلامه هذا هو في الحقيقة من متاهات الظنون ، ونفخات الصابون ، فمتى مسها عاصف من التحقيق انكشف أمرها من غير طائل و آلت حقائقها إلى غير حاصل ، ويتضح فساده من خمسة أوجه :

أما أولاً : فليت شعري ما وجه التشنيع على النحاة ، هل كان من حيث أنهم أضمروا الفعل ؟ أو إضمار الفعل سائغ في كتاب الله تعالى ، ودواوين العرب ، وقد ذكرته في كتابك غير مرة ، فكيف نزعت عن شيء وتفعل مثله ، !

و أما ثانياً : فلأنه إنما ساغ لك ما قلته في المسألة التي قالها الكوفيون ودلت عليها لما كان الظاهر منصوباً على المفعولية فلا جرم ساغ فيه التقديم والتأخير على الفعل ، وهذه المسألة بخلافها فإن مرفوعها لا يجوز تقديمه على فعله لما كان فاعلاً له فبينهما بون بعيد وتفاوت كبير .

وأما ثالثاً : فنقول : هل هذا شيء أخذته من تلقاء نفسك ، أو شيء قررته على قواعد النحو ، أو شيء نقلته من النحاة ، فإن كان أخذته من تلقاء نفسك فلعمري إنه لنظر غريب ، والنفوس تولع بالغرائب لكن لا بكل غريب وكم من غريب يمجها السمع ، وينبو عنها العقل ، وهذا من ذاك .

و أما رابعاً : فإن جاز لك أن تقول : إن أحداً في قوله : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ مرفوع على الفعلية ، فيجوز أن يكون زيد في زيد ضرب مرفوعاً على الفعلية ؟! من غير فرق بينهما .

أما خامساً : فحاصل ما عولت عليه هو أن يكون (أحد) مرفوعاً (باستجارك) على الفاعلية ، وإن كان مقدماً عليه ، وهذا تصريح بتقديم الفاعل على فعله ، وهذا ينقض ما قرره في صدر هذا الفصل من أن الفاعل لا يجوز تقديمه على فعله لأنه نزل منزلة الجزء منه ...

ثم قال : والعجب منه مع ذلك يدعي أنه قد أتى – فيما زعم - باليد البيضاء وحوى التحقيق بأسره وانطوى عليه بحذافيره فلهذا نبهنا على غلطة)) [2] **.**

القول الثالث : أن الاسم المرفوع بعد (أن) الشرطية يجوز أن يعرب مبتدأ أو الجملة بعده خبره بشرط كونها فعلية فعلها ماض . وهذا قول الأخفش في المعاني حيث يقول : ((فابتدأ بعد (أن) وأن يكون رفع أحداً على فعل مضمر أقيس الوجهين)) [3] **فقد صرَّح بإجازة الابتداء بعد (أن) وإن كان الراجح في المسألة أن يعرب فاعلاً لفعل مضمر . ونسبه أبو حيان للكسائي** [4] **كما نسب أيضاً للكوفيين** [5] **.**

وإنما أجيز ذلك في (أن) دون غيرها من أدوات الشرط لأنها أم الباب ، وأكثرها دوراناً في الكلام .

و الذي نراه موافقة جمهور البصريين في وجوب إعراب الاسم المرفوع فاعلاً لفعل محذوف يفسره ما بعده ؛ لأن (إن) الشرطية لا يصح تعليقها عن العمل . وقد اختصت بالعمل في الأفعال فلا يصح فصلها عن معمولها بفاصل ؛ لأن الجازم في الأفعال نظير الجار في الأسماء . وإذا لم يكن بعدها فعل ظاهر تعين تقديره مضمراً لئلا يدخل الشرط على اسم ؛ وإذ الأسماء ثابتة لا يصح تعليق شيء على وجودها .

---

[1] ينظر (المحصل في شرح المفصل) ٥٧/١

[2] المرجع السابق ١/ ٥٧

[3] معاني القرآن للأخفش ٢ / ٥٥٠

[4] ينظر (ارتشاف الضرب) ٥٥٢/٢

[5] ينظر (شرح الكافية) للرضي ٤/ ٩٤

ورجح د . إبراهيم مصطفى[1] المذهب الثالث ؛ لأنه لا تقديرات فيه ويشير إلى الغرض البلاغي خلافاً لتقديرات الجمهور التي تقضي إلى ركاكة الأسلوب وقد تفسد المعنى ، يقول د : فاضل السامرائي : ((وأظن أن تفسير مثل هذا الأسلوب وبيان معناه أجدى من ذكر الخلاف الذي لا طائل من ورائه فيحس دارس العربية أن لهذا غرضاً يرمي إليه المتكلم فيراعيه في كلامه بخلاف ما يذكره النحاة من أعاريب سمجة مما ينزه عن الكلام البليغ و لا يقبله العقل و ينبو عنه الذوق))[2] .

[1] ينظر(إحياء النحو) ص/٦٥
[2] معاني النحو د/ فاضل السامرائي ٤/ ٤٧٩ وينظر ٢/ ٤٧٥

الفصل الرابع : الجملة الفعلية ومكملاتها
المبحث الأول : الفعل و الفاعل
المسألة (٤) : الاسم المرفوع بعد (لو) الشرطية

(لو) الشرطية هي التي تفيد امتناع ما كان سيقع لوقوع غيره ، وهي كما يسميها متأخروالنحاة امتناع لامتناع . نجد أن ابن الحاجب يطلق عليها انتفاء الأول لانتفاء الثاني ، إذ يقول :ـ ((صح فيها أن يقال إنما امتنع فيها الأول لامتناع الثاني ، لأن امتناع الثاني هو المسبب ، فدل انتفاؤه على انتفاء السبب ... فقد ثبت أن معناها انتفاء الأول لانتفاء الثاني))[1]

ويجيء الاسم بعد (لو) الشرطية في صور ثلاث هي :ـ

الأولى : أن يلي (لو) الشرطية اسم مرفوع ، وبعده فعل ، نحو قولك : لو زيد جاء لأكرمته . فالنحاة يرون أن الاسم المرفوع يعرب فاعلاً لفعل محذوف يفسره ما بعده ، و التقدير : لو جاء زيد جاء لأكرمته ، ومنه قوله تعالى : ﴿ قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّي .. ﴾[2] وهو قول سيبويه إذ يقول : ((و(لو) بمنزله (إن) لا يكون بعدها إلا الأفعال ، فإن سقط بعدها اسم ففيه فعل مضمر))[3] وهو رأي الجمهور منهم المبرد[4]، وابن السراج[5] والرماني[6] والنحاس[7] والزمخشري[8] وابن خروف[9] واختاره ابن يعيش إذ قال : ((و أما (لو) فإذا وقع بعدها الاسم و بعده الفعل ، فالاسم محمول على فعل قبله مضمر يفسره الظاهر و ذلك لاقتضائها الفعل دون الاسم))[10] و قال ابن الحاجب : ((... فانه قد دلت القرينة على خصوصية الفعل ، ووقع معه ما لا يصح ذكر الفعل معه وهو الفعل المفسر و المفسِّر ، فيصير الثاني مفسراً غير مفسر والأول مفسراً غير مفسر))[11] وقال أيضاً ((فلا بد فيه من تقدير الفعل ليوفر على (لو) ما ذكر من مقتضاها ، فأنتم إذن فاعل لتملك المقدر ...))[12] وقال أيضاً : ((و إنما التزموا حذفه كراهية أن يجمعوا بين المفسر و المفسر ، لأنهم لم يأتوا بالثاني إلا تفسيراً للأول ، فلو ذكروا الأول معه لوقع ذكر الثاني ضائعاً ...))[13]واختاره ابن عصفور[14]وابن عقيل[15]

واحتج هؤلاء لوجود تقدير فعل مضمر بعد (لو) ، أن (لو) كـ (إن) الشرطية في اختصاصها بالفعل ، فإذا لم يكن الفعل بعدها ظاهراً وجب تقديره لاقتضائها إياه كبقية أدوات الشرط [16] .

الصورة الثانية : أن يأتي بعد (لو) الشرطية اسم مرفوع هو في الظاهر مبتدأ و ما بعده

---

[1] الإيضاح ابن الحاجب ٢/ ٢٤١-٢٤٢
[2] سورة (الإسراء) آية / ١٠٠
[3] الكتاب ١/ ٢٦٩
[4] ينظر (المقتضب) ٣ /٧٧
[5] ينظر(الأصول) ١ /٢٦٨
[6] ينظر (كتاب معاني الحروف) للرماني ص/ ١٠١
[7] ينظر(إعراب القرآن) ٤٤٢/٢
[8] ينظر (المفصل) ص/٤١٩
[9] ينظر (شرح جمل الزجاجي) ابن خروف ص/ ٩٩
[10] شرح المفصل ابن يعيش ٩\١٠
[11] الإيضاح ابن الحاجب ١/ ١٧٦
[12] المرجع السابق /٢٥٨\١
[13] شرح المقدمة الكافية ٣٣٥/١
[14] ينظر(الشرح الكبير) ٤٤٠/٢
[15] ينظر(المساعد في شرح التسهيل) ١٩٠\٣-١٩٤ تحقيق وتعليق/د. محمد كامل بركات ط/ ١٤٠٥-١٩٨٤م دار المدني – جدة
[16] ينظر(مغنى اللبيب) ١ /٢٦٨\١

خبره[١] كقول الشاعر[٢] :[من الرمل] :

لو بغير الماء حلقي شرقٌ   كنت كالغصان بالماء اعتصاري

وقد اختلف العلماء في إعراب هذا الاسم المرفوع على أقوال :ـ

الأول : ذهب أبو علي الفارسي[٣] إلى أنه معمول لفعل محذوف يفسره ما بعده و التقـدير : لو شرق حلقي هو شرقٌ ، فحذف الفعل من الجملة الأولى و المبتدأ من الجملة الثانية ، وذلك إبقاء لها على اختصاصها بالأفعال ، وتبعه في هذا ابن عصفور[٤] . ورده ابن مالك إذ قال : ((وهو تكلف لا مزيد عليه فلا يلتفت إليه))[٥] .

الثاني : خرّجَ ابن خروف[٦] هذا البيت في إضمار (كان) الشأنية واسمها والجملة الاسمية التي بعد (لو) خبر كان ، وذلك لأنه أسهل في التقدير من جهة و لأن (كان) الدالة على الشأن تقدر كثيراً بعد ما يختص بالأفعال من جهة أخرى .

واستحسن الخوارزمي تقدم الاسم على الفعل هاهنا لأنها غير عاملة في الفعل مع أنها تطلبه في المجازاة معنىً فقال : ((وربما حسن تقديم الاسم على الفعل في هذا الموضع مع أن (لو) تطلب الفعل لما فيها من معنى المجازاة لأنها غير عاملة في الفعل ، فحسن الفرق بينها وبينها في اللفظ ، ولذلك تقدم الاسم على الفعل ...))[٧] وحمله أيضا ابن مالك[٨] على الظاهر وان (لو) قد يليها المبتدأ و الخبر ، وقيل إنه مذهب الكوفيين[٩] وعلل ابن مالك ذلك بأن (لو) لما لم تعمل لم تكن كـ(إن) الشرطية في اختصاصها بالفعل فجاز مجيء الجملة الاسمية بعدها[١٠] .

الصورة الثالثة : موقع المصدر المؤول بعد (لو) الشرطية من الإعراب

تقع (أن) وما دخلت عليه بعد (لو) كثيراً . كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُواْ وَاتَّقَواْ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم ..﴾ [١١]وقال تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُواْ التَّوْرَاةَ وَالإِنجِيلَ﴾[١٢] و قال الشاعر[١٣]:[من الطويل]

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة   كفاني ولم أطلب قليل من المال

وموضعها عند النحويين كلهم الرفع ، ولكنهم اختلفوا في توجيهها الإعرابي :ـ

فذهب الكوفيون[١٤] إلى أن (أن) وما دخلت عليه مصدر مؤول فاعل بفعل محذوف تقديره ثبت أو وقع . واختاره من البصريين المبرد[١٥] والزجاج[١٦] والنحاس[١٧] ومكي القيسي[١٨] والزمخشري[١٩] الذي أوجب كون خبر (أن) فعلاً ، فرده ابن الحاجب[٢٠] بقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ

---

1 المرجع السابق ١ /٢٦٨

2 لعدي بن زيد في (شرح شواهد المغني) ٢ /٦٥٨ رقم الشاهد/ ٤١٥

3 ينظر (شرح الكافية الشافية) ٣/ ١٦٣٧، و (المغنى) ١/ ٢٦٩

4 ينظر (الشرح الكبير) ٢/ ٤٤٠

5 شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٣٧

6 ينظر (شرح جمل الزجاجي) ابن خروف ص/ ٩٩ ، و (المساعد) ٣/ ١٩٢

7 التخمير ٤/ ١٥٢

8 ينظر(شرح الكافية الشافية) ٣/ ١٦٣٦

9 ينظر(الجنى الداني) ص/ ٢٨٠

10 ينظر(شرح الكافية الشافية) ٣/ ١٦٣٦

11 سورة(الأعراف) آية/ ٩٦

12 سورة (المائدة) آية/ ٦٦

13 لامرئ القيس في (ديوانه) ص/ ٣٩ تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم ط٣/بدون دار المعرف سلسلة ذخائر العرب(٢٤)

14 ينظر (كتاب معاني الحروف) للرماني ص/ ١٠٢ ، و(الجنى الداني) ص/ ٢٩١ ، و(أوضح المسالك) ٤\٢٠٨ ، و(مغنى اللبيب) ١/ ٢٧٠

15 ينظر(المقتضب) ٣/ ٧٧

16 ينظر(ارتشاف الضرب) ٢/٥٧٢ ، و(أوضح المسالك) ٤/ ٢٠٨ ، و(مغنى اللبيب) ٢٧٠/١

17 ينظر(إعراب القرآن) للنحاس ٤٦١/١ .

18 ينظر(مشكل إعراب القرآن) ٢٧٠/١

19 ينظر(المفصل) ٤١٩ ، و(الكشاف) ١/ ٥١٨

20 ينظر (الإيضاح) ابن الحاجب / ٢٥٩

أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ ...﴾[1] واختاره العكبري[2] والخوارزمي[3] وابن يعيش [4] وابن الحاجب[5] و المالقي [6] والسهيلي[7] و الأشموني [8].

وذهب سيبويه إلى أن (أن) وما دخلت عليه من مصدر مؤول ، مبتدأ محذوف الخبر إذ قال : ((و (لو) منزله (لولا) ، ولا تبدأ بعدها الأسماء سوى (أن) نحو : لو أنك ذاهب))[9] وتبعه في رأيه هذا طائفة من النحاة منهم ابن عصفور[10] وهو ظاهر كلام ابن مالك [11] واختاره أبو حيان[12] ويقدِّرون الخبر المحذوف مقدماً ، ففي قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُواْ وَاتَّقَواْ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم ..﴾ [13] يكون للتقدير : ولو ثابت إيمانهم و تقواهم . وقال ابن عصفور : يقدَّر هذا مؤخراً ..

وذهب بعضهم إلى أنها لا تحتاج إلى خبر ، لاشتمال صلتها على المسند و المسند إليه واختصَّت من بين سائر ما يؤول بالاسم بالوقوع بعد (لو) ، كما اختصَّت (غدوة) بالنصب بعد (لدن) ، و(حين) بالنصب بعد (لات) [14] . وردّ أصحاب هذا المذهب المذهبَ السابق بأن الفعل لم يحذف بعد (لو) وغيرها من أدوات الشرط إلا مفسِّراً بفعل بعده إلا (كان) والمقرون بـ (لا)[15] .

والذي نراه في هذه المسألة ما يأتي :ـــ

١. يجوز أن يلي (لو) الشرطية الاسم في غير ضرورة لورود أمثلة منه كثيرة صحيحة منها قوله تعالى : ﴿ قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾[16] وقول عمر بن الخطاب ﷺ: ((لو غيرك قالها يا أبا عبيدة))[17] وجاء في المثل : لو ذات سوار لطمتني[18] ، وقال الشاعر[19] : [من الكامل]

لو غيركم علّق الزبير بحبله أدى الجوار إلى بني العوام

٢. إن الاسم المرفوع بعد (لو) الشرطية إذا كان بعده فعل تعين أن يكون فاعلاً لفعل محذوف يفسره المذكور بعده كما ذهب إليه الجمهور إذا لم أجد من العلماء المتقدمين من أجاز إعرابه مبتدأ .

---

[1] سورة (لقمان) آية/ ٢٧
[2] ينظر (التبيان) ١٠١/١
[3] ينظر(التخمير) ٤ / ١٥٢
[4] ينظر(شرح المفصل ابن يعيش) ٨٣/١
[5] ينظر(الإيضاح) ابن الحاجب ٢٥٨/٢ـ ٢٥٩
[6] ينظر (رصف المباني) ص/ ٣٥٩
[7] ينظر(نتائج الفكر) ص/ ٣٤٨
[8] ينظر(الأشموني) ٤/ ٣٥
[9] الكتاب ٣/ ١٣٩
[10] ينظر(الشرح الكبير) ١ / ٤٦٠
[11] ينظر (شرح الكافية الشافية) ٣/ ١٦٣٥
[12] ينظر (البحر المحيط) ٣ / ٢٧٥
[13] سورة (الأعراف) آية / ٩٦
[14] ينظر (مغنى اللبيب) ١ / ٢٦٩
[15] ينظر (التصريح على التوضيح) ٢ / ٢٦٠
[16] سورة (الإسراء) آية / ١٠٠
[17] انظر هذا الأثر بنصه في خبر رواه البخاري في كتاب (الطب) باب : ما يذكر في الطاعون ٧ / ٢١ ،٠ رواه مسلم في كتاب (السلام) باب : الطاعون و الطيرة و الكهانة وغيرهما ٢ / ١٧٤
[18] هذا المثل قاله : حاتم الطائي في قصة ، انظر (جمهرة الأمثال) لأبي هلال الحسن بن عبد الله العسكري ٢ / ١٦٠ طبعه وكتب هوامشه ونسقه د/ أحمد عبد السلام خرّج أحاديث أبو هاجر محمد سعيد بن بسيوني زغلول دار الكتب العلمية ط١٤٠٨/١ ـ ١٩٨٨م ، و (مجمع الأمثال) لأبي الفضل أحمد بن محمد النيسابوري الميداني ٢ /١٦١ منشورات دار مكتبة الحياة ـ بيروت ط٢/ بدون.
[19] لجرير في (شرح شواهد المغني) ٢ / ٦٥٧ الشاهد ٤١٣

٣. يجوز ــ بقلة ــ إعراب الاسم المرفوع بعد (لو) الشرطية مبتدأ إذا لم يكن بعده فعل ؛ لأن هذا هو الظاهر الذي لا يحتاج إلى تكلف تقدير ما ليس موجوداً ، وقد أجــاز هــذا مجمع اللغة العربية بقرار أصدره في دورته الثانية والخمسين[١] وذلك لأمور :ــ

أ - أن فيه استغناء عن تقدير مالا يحتاج إليه الكــلام .

ب - أن فيه أخذاً بالظاهر .

ج - أن فيه تيسيراً على المتعلمين .

د - أن فيه تنظيراً لــ "لو" بــ "إن" و"إذا" في مثل هذا الاستعمال ؛ لأن المجمــع قــد اختار أن يعرب الاسم المرفوع بعدهما مــبتدأ .

[1] ينظر القرار في : تقرير لجنة الأصول المقدم إلى مؤتمر المجمع في الدورة الثانية والخمسين ، ص /٤ من صفحات القرارات . ينظر [مجلة مجمع اللغة العربية الأردني] السنة (١٠) العدد (٣١) ص / ١٧٧ ، ١٧٨

الفصل الرابع : الجملة الفعلية ومكملاتها
المبحث الثاني : مكملات الجملة الفعلية
المسألة (٥) : العامل في باب الاشتغال

الاشتغال عند النحاة هو أن يتقدم اسم بعده فعل أو ما يشبهه اشتغل عنه بضميره أو بمتعلقه ، ولو سلط عليه لنصبه[1] نحو : زيداً ضربته ، وعمراً مررت به ، وخالداً أكرمت أخاه ... ويجوز الرفع فيها وهو أجود[2] ، فلابد في الاشتغال من ضمير يعود على الاسم المتقدم كما سبق ، فإن لم يكن نحو : خالداً أكرمت ، وزيداً ضربت ، فليس من هذا الباب[3] لأن الفعل لم يشتغل بضميره أو سببه ، وأجازه البعض على ضعف [4] .

وللنحاة في ناصب الاسم المشغول عنه ثلاثة أقوال :

الأول : إنه منصوب بفعل محذوف يفسره المذكور أو ما يناسبه والتقدير في : زيدا ضربته ، أي : ضربت زيداً ضربته ، وفي : خالداً سلمت عليه ، أي : حييت خالداً سلمت عليه ، وفي : عمراً ضربت أخاه ، أي : أهنت عمراً ضربت أخاه ... وهو رأي سيبويه إذ قال : ((وإن شئت قلت(زيدا ضربته) وإنما نصبه على إضمار فعل هذا يفسر كأنك قلت : ضربت زيداً ضربته ..))[5] وهو قول أكثر البصريين [6] كالمبرد[7] وابن السراج[8] و الزمخشري[9] وابن الأنباري[10] واختاره ابن يعيش إذ قال ((والنصب بإضمار فعل يفسره هذا الظاهر وتقديره : ضربت زيداً ضربته ، وذلك أن هذا الاسم و إن كان الفعل واقعا عليه من جهة المعنى فإنه لا يجوز أن يعمل فيه من جهة اللفظ من قبل انه قد اشتغل عنه بضميره فاستوفى ما يقتضيه من التعدي لأن هذا الفعل إنما يتعدى إلى مفعول واحد لا إلى مفعولين))[11] ، وهو اختيار ابن الحاجب إذ قال ((فإذا نصبت في مثل زيدا ضربته ، فالتقدير : ضربت زيداً ضربته ، وفي مثل : زيدا مررت به ، جاوزت زيدا مررت به ، وفي مثل : زيدا ضربت أخاه ، أهنت زيدا .... فقس على ذلك))[12] ، واختاره كذلك ابن عصفور[13] وأبو حيان[14] وابن عقيل [15] والسيوطي[16] .

وحجة البصريين أن الفعل الظاهر هو من جنس المضمر وتفسيراً له فلا يجوز ظهور ذلك الفعل العامل لأنه قد فسره هذا الظاهر ، ولأن الظاهر صار كالبدل من اللفظ به فلا يجمع بينهما [17] .

الثاني : إن الناصب لهذا الاسم المشغول عنه هو الفعل المتأخر عنه إما لذاته إن صح المعنى واللفظ بتسليطه عليه نحو : زيدًا ضربته ، وإما لغيره إن اختل المعنى بتسليطه عليه

---

1 ينظر (الشرح الكبير) ٣٦٨/١ ، و(الإيضاح) ابن الحاجب ١/ ٣١٠ ، و(شفاء العليل) ١/ ٤٢٥ ، و(ارتشاف الضرب) ٣/ ١٠٣ ، و(شرح الكافية) للموصلي ١/ ٢٠٨
2 ينظر (الكتاب) ١ / ٨٢
3 ينظر (الهمع) ٣/ ١٣٠
4 ينظر (شرح المفصل) ابن يعيش ٢/ ٣٠
5 الكتاب ١/ ٨١
6 ينظر (الإنصاف) ١ / ٨٢ المسألة / ١٢ ، و(شرح المفصل لابن يعيش) ٢ / ٣٠ ، و(الهمع) ٣ / ١٣٥ ، و(شرح ابن عقيل) ٢/ ١٣٠
7 ينظر (المقتضب) ٢ / ٧٦ ، ٢ / ٢٩٩
8 ينظر (الأصول) ٢/٢٥٣
9 ينظر (المفصل) ص/٨١
10 ينظر (الإنصاف) ١ / ٨٢ المسألة / ١٢
11 شرح المفصل ابن يعيش ٢ / ٣٠
12 الإيضاح ابن الحاجب ١ / ٣١١
13 ينظر(المقرب) ص / ١٣١ ، و(الشرح الكبير) ١ / ٣٦٨
14 ينظر (ارتشاف الضرب) ٣ / ١٠٤
15 ينظر (شرح ابن عقيل) ٢ / ١٣٠
16 ينظر (الهمع) ٣ / ١٣٥
17 ينظر (الإنصاف) ١ / ٨٢ المسألة / ١٢ ، (شرح المفصل لابن يعيش) ٢ / ٣٠ ، (شرح الأشموني) ٢ / ٧٢ ــ ٧٣

نحو : زيدا مررت به ، فالعامل في زيد هو (مررت) لسده مسد (جاوزت) وهـذا قـول الكوفيين [1] ، واختاره الخوارزمي إذ قال : ((فإن سألت : فإذا لزم انتصاب زيد فما الناصب له ؟ أجبت : الناصب له ذلك الفعل الذي يليه ، فإن سألت : لم انتـصب الـضمير المتـصل بالفعل ؟ أجبت : على البدل من زيد وهو بعينه مذهب الكوفيين)) [2] وفي موضع آخـر : ((وإنما الوجه الصحيح ما ذهب إليه الكوفيون من أن المنصوب المتقدم ينتصب بالفعل الواقـع بعد الضمير ، والضمير ينتصب بالبدل)) [3] .

واحتج هنا بأن الضمير العائد على الاسم هو الأول في المعنى فينبغي أن يكون منصوباً ويصير بدلا من الضمير الأول ((فإذا قلت : زيداً ضربته فهو بدل الكل من الكل ، وإذا قلت : زيدا ضربت رأسه فهو بدل البعض من الكل ....)) [4] وهذا يعني أن الفعل عامل في الاسم والضمير معاً وهو قول الفراء [5] وتبعه الخوارزمي ، ورده ابن جمعة الموصلي[6] بأن العبرة باللفظ دون المعنى لتعلق صناعة النحو به وأن الفعل لا يعمل عملاً واحداً في مـضمر اسـم ومظهره [7] وإلا عدّ خرماً للقواعد فالعامل لا يعمل عملاً واحداً في معمـولين متـشابهين [8] .
وذهب الكسائي إلى أن الفعل عامل في الاسم فقط والضمير ملغى [9] وظاهر كلام الرضي أنه تابع الكوفيين غير أنه يرى أن الضمير لو أعرب بدلاً لكان وجهاً ((ولو قيل على مـذهبهما [يعني الفراء و الكسائي] أن المنتصب بعد الفعل الظاهر .. هو بدل الكـل مـن المنـصوب المتقدم لكان وجهاً))[10] .
والثالث : إنه ينتصب بالقصد إليه وهو مذهب السهيلي[11] ونسبه لابن الطراوة .

والذي نراه أن هذا الأسلوب قد خلق مشكلة للنحاة فرضتها عليهم (نظرية العامل) ، وهذه المشكلة تتمثل في أن العامل لا يعمل في شيئين ذوي طبيعة واحدة عملين متحـدين أو متماثلين لأنه لا يجوز أن يعمل مرتين عملاً واحداً في شيئين ذوي طبيعة واحدة ؛ لذا لجأ النحاة بحكم نظرية العامل وحكم فلسفتهم فيها[12] إلى القول بأن ناصب الاسم المـشغول هـو فعل مضمر وجوباً دلّ عليه المذكور هرباً من قاعدة : أن الفعل يصبح له معمولان وهـو لا يقتضي إلا واحداً ؛ لأن كل منصوب لابد له من ناصب عند النحاة ، ولما لم يجـدوا ناصـباً للاسم المتقدم اضطروا إلى التقدير والتأويل . وهذا التقدير الذي ذهب إليه النحاة فـي هـذا الباب جعله ابن مضاء من قسم المحذوفات التي لا حاجة إليها ؛ لأن الكلام تـام دونـه وإن ظهر كان عياً [13] ووصفه أحد المعاصرين [14] بأنه يفسد المعنى وأن الجملة تتمـزق وتتحـلّ ... ولهذا كان الكوفيون أقرب إلى فهم طبيعة المعنى ومجاراته من البصريين الذين تمسكوا بالقاعدة واهتموا باللفظ والشكل وذهبوا إلى التأويل اتساقاً لقواعدهم وقد أحسّ هذا عدد من النحاة كالخوارزمي وابن يعيش والرضي [15] .

---

[1] ينظر (الإنصاف) ١ / ٨٢ المسألة/ ١٢ ، و(التخمير) ١ / ٢٥٠ ، (شرح المفصل لابن يعيش) ٢ / ٣٠ ، و (شرح الكافية) للموصلي ١/ ٢٠٨ ، و (شرح ابن عقيل) ٢ / ١٣١ ، و(الهمع) ٣ / ١٣٥
[2] التخمير ١ / ٢٥٠
[3] المرجع السابق ١ / ٣٨٩ ــ ٣٩٠
[4] المرجع السابق ١ / ٢٥٠
[5] ينظر (الهمع) ٣ / ١٣٦
[6] ينظر (شرح كافية ابن الحاجب) للموصلي ١ /٢٠٨
[7] ينظر (ابن عقيل) ٢ / ١٣١
[8] ينظر (الهمع) ٣ / ١٣٦
[9] ينظر (الهمع) ٣ / ١٣٥
[10] ينظر (شرح الكافية للرضي) ١ / ٣٩٩
[11] ينظر(نتائج الفكر) ص/ ٧١
[12] ينظر (إحياء النحو) ص / ١٥١ ، و (في النحو العربي ، قواعد وتطبيق) د/ مهدي المخزومي ص/ ١٢٩ ، ٢٢٩ ــ ٢٣٢
[13] ينظر (الردّ على النحاة) /٦٩
[14] ينظر (معاني النحو) د/ فاضل السامرائي ٢ / ٥٥٠
[15] ينظر (التخمير) ١ / ٢٥٠ ، و(شرح المفصل لابن يعيش) ٢ / ٣٠ ، و(شرح الكافية للرضي) ١ / ٣٩٩

الفصل الرابع : الجملة الفعلية ومكملاتها
المبحث الثاني : مكملات الجملة الفعلية
المسألة(٦) : عدد المفاعيل في العربية

تأتي المفاعيل في المرتبة الثالثة من الجملة الفعلية ، بعد الفعل والفاعل ، وهي أصل المنصوبات عند كثير من النحاة ، وغيرها محمول عليها أو مشبه بها[1] وإن كان بعض النحاة لم يقبل تقسيم المنصوبات إلى أصل وملحق بها[2]، وقد اعترف البصريون والكوفيون بالمفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه ، وأفردوا لها أبواباً خاصة ، ولكنهم اختلفوا في المفعول معه والمفعول لأجله على ما سنبينه .

أولاً :المفعول معه :

يحده النحاة بأنه اسم فضلة يأتي بعد واو أريد بها المصاحبة والتنصيص على المعية ، مسبوقة بفعل أو ما فيه حروفه ومعناه [3] . ويعني النحاة بالمصاحبة او التنصيص على المعية ، مصاحبة ما بعد الواو لما قبلها في وقت واحد ، سواء اشتركا في الحكم أو لا ، وهذا هو الفرق بين واو العطف وواو المعية ، فقولك : خرجت وزيداً ، معناه: أنكما خرجتما في وقت واحد ، فواو العطف للتشريك في الحكم سواء اقترن بالزمان أم لم يقترن ، وواو المعية تفيد الاقتران بالزمان سواء اشتركا في الحكم أم لا ، فإن أردت التنصيص على المصاحبة نصبت وإن لم ترد عطفت[4] .

وأكثر البصريين على أن المفعول معه قياسي كسائر المفاعيل ، ومنهم من يقصره على السماع ؛ لأنه لم يكثر كثرة غيره من المفاعيل ، ولأن إقامة الواو مقام (مع) بعيد لاختلاف نوعيهما[5] . ونص سيبويه على وجوده فقال : ((هذا باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم لأنه مفعول معه ... وذلك قولك : ما صنعت وأباك ، ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها ، فالفصيل مفعول معه ، والأب كذلك))[6] وهو رأي جمهور البصريين منهم سيبويه[7] و ابن السراج[8] و العكبري[9] و ابن الأنباري[10] والزمخشري[11] و الرضي[12] واختاره ابن يعيش فقال : ((اعلم أن المفعول معه لا يكون إلا بعد الواو ، ولا يكون إلا بعد فعل لازم أو منته في التعدي نحو قولك : ما صنعت وأباك ، و مازلت أسير والنيل))[13]، واختاره ابن الحاجب[14] .

وكان الزجاج[15] يراه مفعولاً به لفعلٍ محذوف، أي : سرت ولابست النيل ، وضعفه ابن

---

1 ينظر(المقتضب) ٢٩٩/٤ ، و(الأصول) ١٥٩/١ ، و(التخمير) ٢٣١/١

2 ينظر(شرح الكافية للرضي) ١/ ٢٦٤

3 ينظر(شرح قطر الندى) ص/ ٢٥٣ المكتبة العصرية - بيروت ط/ ١٤١٦ - ١٩٩٦م ، و(حاشية الصبان) ٢/ ١٣٤ .

4 ينظر (شرح عيون الإعراب) لأبي الحسن علي بن فضال المجاشعي ت/٤٧٩هـ ص/ ١٨٣ حققه وقدم له/ د. حنا جميل حداد مكتبة المنار - الأردن ط١/١٤٠٦ - ١٩٨٥م ، و (حاشية الصبان) ٢/ ١٣٤ - ١٣٥

5 ينظر (شرح الكافية) للموصلي ١ / ٢٢٥

6 الكتاب ١ / ٢٩٧ ـ ٢٩٨

7 المرجع السابق

8 ينظر (الأصول) ١ / ١٥٩ ، ١ / ٢٠٩ - ٢١١

9 ينظر (اللباب) ١ / ٢٨٠ ، و(التبيين) ص / ٣٧٩

10 ينظر (أسرار العربية) / ١٤٥ ـ ١٤٦ ، و(الإنصاف) ١/ ٢٤٩

11 ينظر (المفصل) / ٨٩

12 ينظر (شرح الكافية) للرضي ٢ / ٣٦

13 شرح المفصل ابن يعيش ٢/ ٤٨

14 ينظر (الإيضاح) ابن الحاجب ١ / ٣٢٣

15 ينظر(الإنصاف) ١/ ٢٤٩ ، و(أسرار العربية) /١٤٥ ، و(اللباب) ١ /٢٨٠ ، و((التبيين) ص/ ٣٧٩ ، و(شرح المفصل لابن يعيش) ٢ /٤٩ ، و(شرح قطر الندى) / ٢١٩ .

الأنباري[1] و العكبري[2] وقال ابن يعيش : لا يحمل عليه ما وجد عنه مندوحة؛ لأن ما ذهب إليه يفتقر إلى تقدير ، وما ذهب إليه الأكثرون لا يفتقر إلى تقدير ، وما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير[3] . ويراه أبو الحسن الأخفش وبعض الكوفيين[4] منصوباً على الظرفية؛ لأن الواو واقعة موقع (مع) ، و(مع) ظرف ، وكانت منتصبة على الظرف ، فلما أقمت الواو مقامها انتصب ما بعدها انتصاب (مع) كما أن (غيراً) في الاستثناء تعرب إعراب الاسم الواقع بعد (إلا) . وضعفه العكبري[5] وابن يعيش[6] لبعد ما بين هذه الأسماء و الظروف . وقد أخذ د/مهدي المخزومي[7] برأي الكوفيين لأن ما بعد الواو ليس له علاقة بالفعل فتسميته بالمفعول لم تقم على أساس مفهوم ، وجعل الأخذ بهذا وسيلة من وسائل التيسير في النحو .

أما الخوارزمي فقد وضعه في باب الحال[8] فقال : ((النحويون سهو في واوين ، أحداهما هذه[يعني واو الحال] ، والثانية : واو المنصوب بمعنى(مع) ، وذلك أن المنصوب بمعنى(مع) في محل النصب على الحال ، ألا ترى أنك إذا قلت : جاء البرد والطيالسة ، فمعناه: مقترناً بالطيالسة ، فلما لم يكن أعراب الواو نقل إعرابها إلى ما بعدها .. فالواو ها هنا في الحقيقة للحال ، لا للمفعول معه))[9]، ولا أعلم أحداً من النحاة قال بما قاله الخوارزمي إنها للحال، فهو رأي انفرد به ، وهذا سهو منه؛ لأن النصب قد ظهر في الاسم بعد الواو ، وهو مفرد ، وواو الحال لا يقع بعدها إلا الاسم مرفوعاً في جملة اسمية ، ثم إن ما بعد الواو معرفة والحال لا تكون إلا نكرة . أضف إلى ذلك أن واو الحال تقدّر بـ(إذ) وهذه تقدر بـ(مع) فلا يوجد جامع بينهما .

ثانياً : المفعول له :

المفعول له ، أو المفعول لأجله ، مصطلح بصري : وهو عندهم ما أفاد تعليلاً من المصادر بشروط معينة مذكورة في كتب النحو، قال سيبويه : ((هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر فانتصب لأنه موقوع له ..))[10] وقال : ((.. فهذا كله ينتصب لأنه مفعول له ، كأنه قيل : لم فعلت كذا وكذا ؟ فقال: لكذا وكذا، ولكنه لما طرح اللام عمل فيه ما قبله ..))[11] وهذا الباب إنما يترجم له البصريون[12] أما الكوفيون فلا يترجمونه ويجعلونه من باب المصدر ، فلا يفردون له باباً[13] . قال الزجاج[14] ناصبه فعل مقدر من لفظه ، ففي قولك: جئتك إكراماً ، التقدير: جئتك أكرمك إكراماً ، وعليه فهو مفعول مطلق . وقال الكوفيون: ناصبه الفعل المتقدم عليه لأنه ملاق له في المعنى، مثل: قعدت جلوساً وعليه فهو أيضاً مفعول مطلق ، واختاره الخوارزمي إذ قال: ((فإن سألت أليس من شأن

---

1 ينظر (الإنصاف) ١ /٢٤٩ ، و(أسرار العربية) /١٤٦
2 ينظر(اللباب) ١ /٢٨٠
3 ينظر (شرح المفصل لابن يعيش) ٢ / ٤٩
4 ينظر (شرح عيون الإعراب) /١٨٤ ، و ينظر(اللباب) ١ /٢٨٠ ، و(التبيين) ص/ ٣٧٩ ، و(إيضاح شواهد الإيضاح) ١/ ٢٤٣ ، و(شرح المفصل لابن يعيش) ٢ / ٤٩ ، و(حاشية الصبان) ٢/ ١٣٧
5 ينظر(اللباب) ١ /٢٨٠ ، و((التبيين) ص/ ٣٨١
6 ينظر (شرح المفصل لابن يعيش) ٢ / ٤٩
7 ينظر (في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي (الحديث) /١١٥
8 ينظر في الرسالة : الفصل الرابع ، المسألة (١٦) : عامل النصب في الحال ، والتي بعدها .
9 التخمير ١/ ٤٤٣ ــ ٤٤٤
10 الكتاب ١ / ٣٦٨
11 المرجع السابق ١ / ٣٦٩
12 ينظر(الكتاب) ١/ ٣٦٨ ـ ٣٦٩ ، و(الأصول) ١/ ١٥٩ ، ١/ ٢٠٦ ، و(المفصل) /٩٣ ، و(شرح المفصل لابن يعيش) ٥٢/٢
13 ينظر (أسرار العربية) /١٤٩ ، و(شفاء العليل) ١ /٤٦١ ، و(التخمير) ١ /٤١٨ ، و(حاشية الصبان) ٢ /١٢٢
14 ينظر (حاشية الصبان) ٢ /١٢٢

هذا المنصوب أن يعد في المصدر ..أجبت : بل هذا هو القياس ، والبصريون هم الذين يترجمون هذا الباب ، وأما الكوفيون فلا يترجمونه ويجعلونه نوعاً من أنواع المصادر))[1] ، وزاد بعضهم أنه ينتصب على الحال ونسب لأبي عمر الجرمي والرياشي[2] .

والذي يبدو للباحث أن رأي البصريين أرجح وأقرب إلى طبيعة اللغة ، وإن كان المعنى في بعض التغييرات يحتمل رأي الكوفيين ، وذلك من وجوه :

١. إنه يبين العلة والسبب في حين أن المفعول المطلق والحال ليسا لبيان علة أو سبب، فقد يصح تقديره بالحال أو المفعول المطلق في نحو : جئتك طمعاً في رضاك ، ولكن المعنى سيختلف بلا ريب .
٢. إن القول برأي الكوفيين يفضي إلى إخراج الأفعال من معانيها إلى معان أخرى قد تكون بعيدة دون سبب موجب إلى ذلك فإذا قلت : قلت ذلك خوفاً منه ، يكون القول عندهم بمعنى الخوف ، في حين أن القول حسي والخوف قلبي .. وقوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفاً وَطَمَعاً﴾[3] تكون رؤية البرق بمعنى الخوف والطمع ؛ فيؤدي ذلك إلى أن يكون للفعل الواحد معان متعددة وقد تكون متناقضة .

وخلاصة المسألة أن الخوارزمي يرى المفاعيل ثلاثة هي المفعول المطلق ،و المفعول به ، والمفعول فيه، قال : ((اعلم أن المفاعيل في الحقيقة ثلاثة : المفعول به والمصدر والظرف ، وأما المنصوب بمعنى اللام ، والمنصوب بمعنى (مع) فليسا بمفعولين في الحقيقة ؛ وذلك لأن المفعول هو الذي يقوم مقام الفاعل إذا بني الفعل للمفعول به ، والمصدر والظرف كل واحد منهما يقوم مقام الفاعل إذا بني الفعل للمفعول به ، بخلاف المنصوب بمعنى اللام وبمعنى (مع) فإنهما البتة لا يقومان مقام الفاعل ..))[4] وقال كذلك : ((المفاعيل عندي في الحقيقة ثلاثة على ما ذكرته في قسم الأسماء ، وأما المنصوب بمعنى اللام والمنصوب بمعنى(مع) فليسا بمفعولين))[5] .

وما ذهب إليه الخوارزمي فمسبوق عليه ، فقد رأينا أن الزجاج أسقط المفعول معه ، وجعل المفعول له ينتصب انتصاب المصادر ، فصارت المفاعيل عنده ثلاثة . وزاد بعضهم المفعول منه ونسب للسيرافي[6] ومثله بقوله تعالى : ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً﴾[7] أي : من قومه ، وقيل هو التمييز[8] . فمن أثبت المفعول منه صارت عنده ستة ، وهي عند الجمهور خمسة[9]، وزاد بعضهم المفعول دونه وهو الاستثناء[10] فتصير سبعة ، وعدّ بعضهم[11] الحال من جملة المفاعيل حتى قيل : أن كل ما جاء بعد تمام الكلام أو بعد تمام الاسم فهو منصوب لأنه مفعول أو مشبه بالمفعول[12] .

والذي يراه الباحث أن مصطلح (المفعول) فيه توسع كبير وغموض، من أجل ذلك وضع له النحاة تقييدات تخصصه وتميزه وتكشفه ، فيقال: المفعول به ، وله ، وفيه ، ومعه ...الخ ، ولعل سبب هذا الغموض في المصطلح أن كل ما يزاوله المرء و يباشره من أعمال هي أفعال حقيقية كانت أو غير حقيقية ، ذلك أن ديمومة الإنسان في قيدي الزمان والمكان ولو سكوناً تجبرانه على اجتراح الأحداث وفعل الأفعال ولو بالسكون ، من هذا التفسير أطلق محققو النحاة على كل ما يتجاوز الفعل والفاعل أنه مفعول .

---

1 التحمير ١ / ٤١٨
2 ينظر (شرح المفصل لابن يعيش) ٥٤/٢
3 سورة (الرعد) / ١٢
4 التخمير ١ / ٤٠٧ ــ ٤٠٨
5 المرجع السابق ٣ / ٢٦٦
6 ينظر (شرح قطر الندى) / ٢١٩
7 سورة (الأعراف) / ١٥٥
8 ينظر (شرح عيون الإعراب) / ١٥٧
9 ينظر(الأصول) ١ /١٥٩ ، و(المفصل) /١٣٣ ، و(الإيضاح) لابن الحاجب ٢ / ٥٥ ، و(الإقليد) ١ / ٣٥٥
10 ينظر(شرح عيون الإعراب) / ١٥٧ ، و (شرح قطر الندى) / ٢١٩ ، و (شرح ملحة الإعراب) / ١٧٢
11 ينظر (المقتضب) ٤ / ١٦٦ ، ٤ / ٣٠٠ ، و (الأصول) ١ / ٢١٣ ، و(شرح المفصل لابن يعيش) ٧ / ٦٨
12 ينظر (المقتضب) ٤ / ٢٩٩ ، و(شرح عيون الإعراب) / ١٦١

الفصل الرابع : الجملة الفعلية ومكملاتها
المبحث الثاني : مكملات الجملة الفعلية
المسألة(٧) : إعراب ما بعد (دخلت) من الظرف المختص

اختلف النحاة في إعراب الظرف المختص نحو : دخلت البيت ، وذهبت الشام ، وفي المسألة تعدي الفعل إلى الظرف المختص من دون واسطة ، ومن المعلوم أن الظروف المكانية المختصة نحو : البيت ، والدار ، و المسجد ، لا يتعدى إليه الفعل إلا بواسطة (في) ؛ ولهذا اختلفوا في قولهم : دخلت البيت ، وذهبت الشام ، لأنه تعدى هنا الفعل إلى الظرف بدون واسطة ، والخلاف على أقوال :

الأول : إنه منصوب على الظرفية تشبيهاً بغير المختص والفعل (دخل ، وذهب ...) أفعال لازمة لا تحتاج إلى مفعول به ، وهذا مذهب الجمهور[1] قال سيبويه : ((لأنه إذا قال : ذهب أو قعد فقد علم أن للحدث مكاناً ، وإن لم يذكره كما علم أنه قد كان ذهاب وذلك قولك ذهبت المذهب البعيد ... وقد قال بعضهم : ذهبت الشام ، يشبهه بالمبهم إذ كان مكاناً يقع عليه المكان والمذهب ، وهذا شاذ لأنه ليس فيه دليل على الشام ، وفيه دليل على المذهب والمكان ، ومثل ذهبت الشام : دخلت البيت))[2] واختاره ابن الحاجب إذ قال : ((ولم يستثن من المؤقت في كونه يقع ظرفاً إلا قولهم : ذهبت الشام بلا خلاف ، ودخلت الدار .. هذا قول أكثر النحويين))[3]

واحتج هؤلاء بأمور منها :

١. أن الفعل (دخل) مصدره هو الدخول ، وصيغة (فعول) في المصادر اللازم غالباً[4].
٢. أن ضده (خرج) يستعمل لازماً وهذا يرجح كونه لازماً[5] .
٣. أن نظيره (عبر) ونقيضه (خرج) كليهما لازمان ، فحكم عليه باللزوم[6] .

واعترض عبد القاهر الجرجاني[7] على بعض الحجج وقال أن مثل هذا التشبيه ليس يصح حمله على ظاهره ، لأن مراعاة التساوي بين الضدين في الأبنية ليس مما يوجبه المعنى ، ولكنه من الأمور التي يطلب بها تحصل التشاكل وهو أمر يتعلق بواضع اللغة .

الثاني : إنه منصوب على أنه مفعول به بعد نزع الخافض ، وهو مذهب ابن السراج[8] و نسبه إلى سيبويه وليس له ، واختاره الفارقي (ت/٣٩١هـ)[9] وأبو علي الفارسي وعبد القاهر الجرجاني[10] و ابن مالك[11] وابن هشام[12] ؛ وذلك لأن الظرف غير المشتق من اسم الحدث يتعدى إليه كل فعل و (البيت ، والدار) لا يتعدى إليهما كل فعل ، فلا يقال : نمت البيت ، ولا قرأت الدار ، كما يقال : نمت أمامك ، وقرأت عند زيد ، فعلم أن النصب في(دخلت الدار ، وسكنت الدار) على التوسع وإجراء الفعل اللازم مجرى المتعدي[13] وقد

---

1 ينظر (الشرح الكبير) ١ / ٣٣٥ ، و(شرح المفصل لابن يعيش) ٢ / ٤٤ ، و (نتائج الفكر) ص/ ٣٢١ ، و(ارتشاف الضرب) ٢ / ٢٥٣ ، و(شرح الكافية) للموصلي ١ / ٢١٩ ، و(شرح الأشموني) ٢ / ١٢٦

2 الكتاب ١ / ٣٥

3 الإيضاح ابن الحاجب ١/ ٣١٧

4 ينظر(المقتصد) ١ / ٦٠٠ ، و (شرح الكافية) للموصلي ١/ ٢١٩

5 ينظر(المقتصد) ١ / ٦٠٠ ، و (شرح الكافية للرضي) ٢ / ١٥

6 ينظر (شرح المفصل لابن يعيش) ٢ / ٤٤ ، و(الإيضاح) ابن الحاجب ١ / ٣١٨ ، و (نتائج الفكر) ص/ ٣٢١

7 ينظر (المقتصد) ١ / ٦٠١

8 ينظر (الأصول) ١ / ١٧٠ ـ ١٧١

9 ينظر(تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب) لأبي القاسم سعيد بن سعيد الفارقي ص/ ٤١٣ ـ ٤١٤ تحقيق/ سمير أحمد معلوف معهد المخطوطات العربية ط/ ١٩٩٣م .

10 ينظر (المقتصد) ١ / ٥٩٩ ــ ٦٠٠

11 ينظر (شرح الأشموني) ٢ / ١٢٦

12 ينظر (أوضح المسالك) ٢ / ٢٠٧

13 ينظر (شرح المفصل لابن يعيش) ٢ / ٤٥ ، و(أوضح المسالك) ٢ / ٢٠٧

اعتادت العرب أن تجعل الضمير العائد على الظرف مفعولا به توسعاً ، لأنه يشبه في السعة والأسلوب والتركيب نحو : زيد ضربته[1] .
الثالث : ذهب أبو عمر الجرمي [2] و الأخفش[3] إلى أنه منصوب على أنه مفعول به حقيقةً وأن (دخل) فعل يتعدى بنفسه ، ولعل الذي حمله على ذلك وصول (دخل) إلى ما بعدها بنفسها نحو : دخلت المسجد ، ودخلت الحمام ، فجعلوها من قبيل ما يتعدى بنفسه [4] لأن تصور حقيقته يتوقف على تصور متعلقه ، لأنه لو قدر انتفاء المدخول إليه لامتنع تصور معنى الدخول ، وكلما كان كذلك فهو متعد[5] . وردّه ابن عصفور[6] بأن (دخل) نقيض (خرج) غير متعدٍ فكذلك نقيضه ، ثم مصدر (دخل) لا يتعدى ؛ لأن الفعول في الغالب لا يتعدى مثل القعود والجلوس ولم يجيء متعدياً إلا قليلاً .
الرابع : ذهب المبرد[7] إلى أن هذا الفعل من الأفعال التي تتعدى تارة بنفسها وتارة بحرف الجر نحو : نصحت زيداً ونصحت لزيد ، فكذلك تقول : دخلت الدار و دخلت فيها ، ونسب هذا القول للأخفش[8] وهو قريب من قول الجرمي ، واختاره ابن يعيش إذ قال : ((وقال أبو العباس هو الأفعال التي تارة تتعدى بنفسها وتارة بحرف الجر نحو : نصحت زيداً ونصحت لزيد ، وشكرته و شكرت له فكذلك قلت : دخلت الدار ودخلت فيها ، وهو الصواب))[9] .

الخامس : فصل السهيلي[10] في المسألة فذكر أن المدخول إذا اتسع حتى يكون كالبلد العظيم وجب النصب كقولك : دخلت العراق ، ويقبح : دخلت في العراق ، ونسب إلى الفراء[11] وإن ضاق كالبئر والحلقة كان النصب بعيداً جداً فتقول : دخلت في البئر ، وأدخلت أصبعي في الحلقة ، وسكت عن التوسط ، قال أبو حيان ((... وهذا شيء لم يحفظه سيبويه ولا البصريون)) [12] .
ويرى أحد الباحثين [13] أن جملة (دخلت) أو (دخل عبد الله) جملة تامة ، والفعل لازم ، أخذ الفاعل واكتفى به ولا يحتاج إلى مفعول به ، وأما (الدار ، والبيت ، و المسجد) فترتبط بالفعل ارتباط المكان بالحدث . ولكن الباحث يرجح القول الرابع وهو قول المبرد[14] و العكبري [15] وابن يعيش[16] من أن هذه الأفعال تارة تتعدى بنفسها وتارة بحرف الجر ، ولعل تعديها بنفسها لغة قبيلة من قبائل العرب، وتعديها بحرف الجر لغة قبيلة أخرى ، فهي بالنظر إلى ذلك داخلة في أحد القسمين المتعدي واللازم ، ولكن نقلة اللغة لم يميزوا في نقلهم لغات القبائل بعضها من بعض بل جمعوا الاستعمالين على أنهما من كلام العرب ، وقد ورد الفعل (دخل) في القرآن بالاستعمالين ، قال تعالى ﴿ وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ﴾[17] ، وقال تعالى ﴿ وَادْخُلُواْ الْبَابَ سُجَّداً﴾[1] ، وقال تعالى ﴿لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ ﴾[2] ،

---

1 ينظر (الكامل) /٣٤
2 ينظر (ارتشاف الضرب) ٢ / ٢٥٣ ، و(شرح الكافية) للموصلي ١ / ٢١٩ ، و (شرح الأشموني) ٢ / ١٢٦
3 ينظر (الشرح الكبير) ١ / ٣٣٥ ، و(ارتشاف الضرب) ٢/ ٢٥٣ ، و (شرح الأشموني) ٢ / ١٢٦
4 ينظر(الشرح الكبير) ١/ ٣٣٥
5 ينظر (شرح الكافية) للموصلي ١ / ٢١٩
6 المرجع السابق ١ / ٣٣٦
7 ينظر (المقتضب) ٤ / ٣٣٧ ـ ٣٣٩
8 ينظر (ارتشاف الضرب) ٢ / ٢٥٣
9 شرح المفصل ابن يعيش ٢ / ٤٤
10 ينظر (ارتشاف الضرب) ٢ / ٢٥٣ ، و (الهمع) ٢ / ١١٣
11 ينظر (الشرح الكبير) ١ / ٣٣٨ ، و (ارتشاف الضرب) ٢ / ٢٥٣
12 ينظر (ارتشاف الضرب) ٢ / ٢٥٣
13 ينظر (اختيارات أبي حيان في ارتشاف الضرب) د/ القيسي ص / ٢٨٦
14 ينظر (المقتضب) ٤ / ٣٣٧ ـ ٣٣٩
15 ينظر (اللباب) ١ / ٢٧٤
16 ينظر (شرح المفصل) ابن يعيش ٢ / ٤٤
17 سورة (القصص) آية/ ١٥

، وقال تعالى ﴿ ادْخُلُواْ فِي السِّلْمِ كَآفَّةً ﴾ [٣] . ونحن في كلامنا لا نتكلم بلغة قبيلـــة معينـــة ، وانما بما تكلم به فصحاء القبائل العربية ، وليس في ذلك ما ينكر ما دمنا لا نخرج عما تكلم به العرب ، ويبدو أن هذا النوع قسم مستقل بذاته ، فليس من قبيل المتعدي وليس من قبيل اللازم .

---

[1] سورة (البقرة) آية / ٥٨ ، و (الأعراف) آية / ١٦١

[2] سورة (الفتح) آية / ٢٧

[3] سورة (البقرة) آية / ٢٠٨

الفصل الرابع : الجملة الفعلية ومكملاتها

المبحث الثاني : مكملات الجملة الفعلية
المسألة(٨) : قولهم (خرجتُ وزيداً) النصب متعينٌ أم مختار ؟

يذهب النحاة إلى أن العطف أرجح من المعية إذا أمكن بلا ضعف نحو : جاء محمد وخالد ، وإذا ضعف العطف رجح النصب على المعية نحو : جئت وخالداً ، وإذا امتنع العطف وجبت المعية ، وإذا تعين العطف امتنعت المعية . وهذه المسألة مبنية على مسألة (عطف الظاهر على الضمير المتصل المرفوع دون توكيد أو فاصل) في نحو : قمتُ وزيد .

فالكوفيون[1] ذهبوا إلى جواز العطف في سعة الكلام بغير قيد أو شرط ودون قبح أو ضرورة ، وصححه ابن مالك[2] واحتجوا بقول علي ﷺ : ((كنت أسمع رسول الله ﷺ يقول : كنت وأبو بكر وعمر ، وفعلت وأبو بكر وعمر ، وانطلقت وأبو بكر وعمر))[3] وبقول عمر ﷺ : ((كنت وجار لي من الأنصار)) . وذهب البصريون إلى أنه جائز ولكنه قبيح ، ويكون في الضرورة الشعرية ، وعللوا ذلك بأن التاء في (قمت) تنزل منزلة الجزء من الفعل ، والعطف عليها هو بمثابة عطف الاسم على الفعل ، وهو على قبحه يجوز[4] .

ورأي الجمهور في مسألة(سرتُ ومحمداً) أن النصب مختار لا متعين[5] وهو اختيار ابن يعيش إذ قال : ((والواو في المفعول معه من نحو : قمت وزيدا ، جارية هنا مجرى حروف العطف ، والذي يدل على ذلك أن العرب لم تستعملها قط بمعنى (مع) إلا في الموضع الذي لو استعملت فيه عاطفة لجاز، ألا ترى أنك إذا قلت: قمت وزيدا ، لم يمتنع أن تقول: قمت وزيد ، فتعطف على ضمير الفاعل .. لأنه يجوز من زيد القيام كما يجوز من المتكلم))[6] ، وقال ابن مالك في ألفيته :

والعطف إن يمكن بلا ضعف أحق والنصب مختار لدى عطف النسق

وهذا ما عناه النحاة بالمصاحبة أو التنصيص على المعية ، أي مصاحبة ما بعد الواو لما قبلها في وقت واحد ، سواء اشتركا في الحكم أم لا ، وهذا هو الفرق بين واو العطف وواو المعية ، فقولك : خرجت وزيداً ، معناه أنكما خرجتما في وقت واحد، فواو العطف للتشريك في الحكم اقترن معه بالزمان أو لم يقترن ، وواو المعية تفيد الاقتران بالزمان سواء اشتركا في الحكم أو لا ، فإن أردت التنصيص على المصاحبة نصبت وإن لم ترد عطفت[7] .

أما الخوارزمي وابن الحاجب فقد أوجبا النصب لتعذر العطف الذي يجيز الوجهين ، قال الخوارزمي : ((المصير إلى المنصوب بمعنى(مع) واجب، متى أريد العطف ثم تعذر، تقول: ما صنعت وأباك؛ لأن رفع (أباك) عطفاً على الضمير في (صنعت) لا يجوز، لأنه متصل مرفوع غير مؤكد ..))[8] وكذلك قال ابن الحاجب : ((.. إن صح العطف جاز الوجهان على السواء ، كقولك: جئتُ أنا وزيدٌ ، وإن لم يصح العطف فالنصب هو الوجه كقولك: خرجتُ

[1] ينظر (الإنصاف) ٢ /٤٧٤ ، و(ائتلاف النصرة) / ٦٣ ، و(الهمع) ٣ /٢٢١
[2] ينظر (شواهد التوضيح والتصحيح) / ١١٤
[3] صحيح البخاري : كتاب فضائل أصحاب النبي : باب فضل ابي بكر بعد النبي ٣ / ٥٦٤ رقم الحديث ٣٦٧٧
[4] ينظر(الكتاب) ١/ ٢٩٨ ، و(الكامل) ٢ / ٩٣١ ـ ٩٣٢ ، و(الأصول) ١/ ٢١١ ، و(الإنصاف) ٢ / ٤٧٧
[5] ينظر(الأصول) ١ / ٢١١ ، و(شرح جمل الزجاجي) لابن خروف / ١١٥، و(تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب) للفارقي / ٣٩٠ .
[6] شرح المفصل ابن يعيش ٢ / ٤٨
[7] ينظر (شرح عيون الإعراب) / ١٨٣ ، و(حاشية الصبان) ٢ / ١٣٤ ــ ١٣٥
[8] التخمير ١ / ٤٠٨ ـ ٤٠٩

وزيداً ..))[1] وتابعهما ابن جمعة الموصلي[2] وابن يعيش الصنعاني(ت/٦٨٠هـ)[3].

ويذكر النحاة أن الواو في نحو: سرتُ وزيداً بمعنى(مع) ، فهل من فرق بين قولنا : سرتُ وزيداً ، وسرتُ مع زيدٍ ؟ أو بعبارة أخرى : هل هناك فرق بين واو المعية و(مع) ؟ من وجوه :

١ . لعل الفارق الرئيس بينهما أن (مع) ظرف مكان أو زمان ، فالأول نحو: جئت مع زيد ، والآخر نحو: جئت مع الغروب ، وقد وردت في القرآن الكريم في نحو مائة وستين موضعاً كلها للمكان[4] .. أما الواو فهو حرف عطف يفيد المصاحبة والاقتران كما ذكرت آنفاً .

٢ . وكون (مع) ظرف للمكان أو الزمان صح الإخبار بها نحو﴿ إِنَّ اللّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾[5] وكقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللّهَ مَعَنَا﴾[6] ، ولا يجوز الإخبار بالواو لأنها حرف .

٣ . ومع ذلك فهما متقاربان في الدلالة ؛ لأن (مع) اسم للصحبة والاجتماع ، ولكنهما ليسا متماثلين تماماً .

---

[1] الإيضاح ابن الحاجب ١ / ٣٤٢ ، وينظر (شرح المقدمة الكافية) لابن الحاجب ١ / ٤٩٨ ــ ٤٩٩
[2] ينظر(شرح الكافية) للموصلي ١ / ٢٢٤
[3] ينظر(التهذيب الوسيط في النحو) / ١٨٣
[4] ينظر(معاني النحو) د/ فاضل السامرائي ٢ / ٢٤٣
[5] سورة (البقرة) آية / ١٥٣ ، و(الأنفال) آية / ٤٦
[6] سورة (التوبة) آية / ٤٠

الفصل الرابع : الجملة الفعلية ومكملاتها

المبحث الثاني : مكملات الجملة الفعلية
المسألة (٩) : (إذما) بين الاسمية والحرفية

يغلب على (إذ) أن تكون اسماً لما مضى من الزمان ، ويغلب عليها حينئذ أن تكون منصوبة المحل على الظرفية ، كقوله تعالى﴿ إِلاَّ تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُواْ﴾[1] أو مفعولاً به في نحو قوله تعالى﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلاَئِكَةِ﴾[2] على تقدير (اذكر) ، وهي من الظروف التي تضاف إلى الجمل . ولكن إذا ركبت معها (ما) ففيها خلاف بين النحويين.

يرى سيبويه أن (ما) تنقل (إذ) من الاسمية إلى الحرفية يقول: ((، ولما نقلت عن ذلك جعلت شرطية لأنها في الأصل ظرف لما مضى من الزمان ، فلما نقلت استعملت فيما مقتضاه الزمان [3] قال سيبويه ((ولا يكون الجزاء في (حيث) ولا في (إذ) حتى يضم الى كل واحد منهما (ما) ، فتصير(إذ) مع (ما) بمنزلة "إنما" و"كأنما" ولكن كل واحدة منهما مع(ما) بمنزلة حرف واحد)) [4] وتابعه في ذلك المبرد في أحد قوليه إذ قال ((ومن الحروف التي جاءت لمعنى (إن) و (إذما)))[5] ، واختاره الخوارزمي [6] و ابن يعيش إذ قال ((أحدهما : أن (إذ) هذه التي تستعمل في الجزاء مع (ما) ليست الظرفية وإنما هي حرف كغيرها ضمت إليها فركبا للدلالة على هذا المعنى كـ (إنما) . والثاني : أنها الظرف إلا أنها بالعقد والتركيب غيرت ونقلت عن معناها بلزوم (ما) إياها إلى المستقبل وخرجت بذلك إلى حيز الحروف))[7] ، ولكنه يقول أيضاً ((فالأسماء : من ، وما ، ومهما ، وأي ، والظروف : أنى ، و أين ، ومتى ، وحيثما ، وإذما ، وإذاما))[8] ولعل ابن يعيش متردد أو يحاول أن يوفق بين الأقوال ؛ إذ كيف يكون حرفاً وظرفا في آن ، وأي ظرف يتحول بالزيادة إلى حرف ... والذي يبدو من قول سيبويه أنه لم يعدها ظرفاً حيث هي حرف ، ولا حرفاً حيث هي ظرف كما قال به ابن يعيش . واختار الحرفية أيضاً ابن مالك[9] والهروي[10] وصححه المالقي [11] .

واستدل هؤلاء على حرفيتها بأن حكمها كحكم (إن) الشرطية يقوي حرفيتها ، وبطلبها الفعل ، وباختصاصها به ، وتأثيرها فيه وهذه خاصية الحروف ، فلذلك جعلها سيبويه في الحرفية كـ(إن) المتفق على حرفيتها [12] .

ويرى فريق آخر أن (إذما) اسم مثل (حيثما) خلافاً لما قال به سيبويه ، ونسبه ابن

---

[1] سورة التوبة / ٤٠
[2] سورة البقرة / ٣٠
[3] ينظر (اللباب) ٢/ ٥٥
[4] الكتاب ٣/ ٥٧
[5] المقتضب ٢/ ٤٦
[6] ينظر (التخمير) ٢ / ٢٦٧
[7] شرح المفصل ابن يعيش ٧/ ٤٧
[8] المرجع السابق ٧ / ٤٢
[9] ينظر (شرح الكافية الشافية) ٣/ ١٦٢٢
[10] ينظر(الأزهية) ص/ ٩٨ .
الهروي : أبو الحسن علي بن محمد الهروي ، قدم مصر واستوطنها ، روى عن الأزهري ، كان عالماً بالنحو ، إماماً في الأدب ، جيد القياس ، توفي بعد سنة ٣٧٠هـ .
[11] ينظر (رصف المباني) ص/ ٦٠
[12] المرجع السابق ص/ ٦٠

مالك[1] وابن هشام[2] وأحد المعاصرين[3] إلى المبرد ، وعبارة المبرد تقول : ((أما (إذ) فتنبئ عن زمان ماض ، وأسماء الزمان تضاف إلى الأفعال ، فإذا أضيفت إليها كانت معها كالشيء الواحد ، ومتى جزمتها فصلت منها ألا ترى انك تقول : جئتك يوم خرج زيد ، وهذا يوم يخرج زيد ... فلما وصلها بـــ (ما) جعلتها شيئا واحداً فانفصلت عن الإضافة فعملت))[4] فكلام المبرد هاهنا لا يحتم ظرفية (ما) كما قال صاحب المغني ، وإنما ظرفية (إذ) ، ودليل هذا قوله قبل ((ومن الحروف التي جاءت لمعنى (إن) و (إذما) ..))[5] و وهذا ما أكده المحقق / عضيمة إذ قال بهامش التحقيق ((ظاهر كلام المبرد أن (إذما) حرف كما يراه سيبويه ...))[6] . وممن قال باسميتها كذلك ابن السراج[7] وأبو علي الفارسي[8] واختاره ابن الحاجب إذ قال : ((والظاهر أنها إذا ضمت إليها (ما) كـــ (حيثما) لا حرفاً برأسه))[9] ، ولكن له في (الإيضاح) قولاً آخر إذ يقول : ((و(إذما) على المختار وهي عند بعضهم من الأسماء المكتسبة للشرط كـــ (حيثما) ، فهي (إذ) الظرفية ضمت إليها (ما) ، وليس بالقوي ؛ لفوات معنى الظرفية فيها إذ معناها في الظرفية لما مضى ، ومعنى الشرط ما يستقبل في الشرط والجزاء جميعاً ، فكيف يكون الظرف الواحد بالنسبة إلى فعل واحد ماضياً ومستقبلاً ؟ هذا مما لا يستقيم ....))[10] فالنص واضح في أنه يستبعد الاسمية ليوافق القائلين بالحرفية ، وقال في مكان آخر ((هل هي اسم كـ (متى) أم حرف ؟ فيه خلاف ، فمن فهم الظرفية حكم بالاسمية ، ومن فهم الشرطية مجردةً حكم بالحرفية))[11] .

والذي نراه في هذه المسألة أن دخول (ما) على (إذ) أدى إلى تغيير الوظيفة اللغوية لها ، وهذا أمر ليس ببدع في طبيعة الوظائف اللغوية للأدوات الأسلوبية ، فقد كان سيبويه دقيقاً كل الدقة في تعبيره حينما ذكر أن (إذ) مع (ما) تصير بمنزلة (إنما) و (كأنما) ، لأن (إنّ) تنصب المبتدأ وترفع الخبر ، ويستحيل في هذه الحالة دخولها على الجملة الفعلية ، وكذلك(كأنّ) ، فإذا لحقتهما (ما) تغيرت الوظيفة ، وكفت (إنّ) و(كأنّ) عن العمل وجعلت لهما وظيفة جديدة وهي الدخول على الجملة الفعلية كقوله تعالى: ﴿ مَنْ اهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ ﴾[12] وكقوله تعالى : ﴿ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾[13] .

ولعل مردّ المسألة كيف يتحول الاسم إلى حرف ، لأن الأصل بقاء الكلمة على الاسمية التي كانت عليها ، وعدم تغيرها إلى الحرفية بدخول كلمة أخرى عليها . وقد فنّد ذلك الهروي[14] بأن (ما) مع (إذما) ليست زائدة كزيادتها في سائر حروف الجزاء ، وإنما هي جميعاً حرف واحد للمجازاة ، وهذا ما أشار إليه ابن يعيش[15] أن هذه التي مع (ما) ليست هي الظرفية وإنما هي حرف كغيرها .

---

1 ينظر (شرح الكافية الشافية) ٣ / ١٦٢٢
2 ينظر (مغني اللبيب) ١ / ٨٧
3 ينظر(أسلوب "إذ" في ضوء الدراسات القرآنية والنحوية) د / عبد العال سالم مكرم ص/ ٨٤ مؤسسة الرسالة ــ بيروت ط ١٤٠٨/١ ــ ١٩٨٨م .
4 المقتضب ٢ / ٥٤
5 المرجع السابق ٢/ ٤٦
6 المرجع السابق ٤٦/٢
7 ينظر (الأصول) ٢/ ١٥٩
8 ينظر (مغني اللبيب) ١/ ٨٧ ، و(شرح الأشموني) ٤ / ١١
9 شرح المقدمة الكافية ٣ / ٧٧٥
10 الإيضاح ابن الحاجب ٢ / ٣٥
11 المرجع السابق ١ / ٥١٤
12 سورة (يونس) آية / ١٠٨
13 سورة(الأنفال) آية / ٦
14 ينظر(الأزهية) ص/ ٩٨
15 ينظر (شرح المفصل لابن يعيش) ٧ / ٤٧

الفصل الرابع : الجملة الفعلية ومكملاتها
المبحث الثاني : مكملات الجملة الفعلية
المسألة (١٠) : (إذا) الفجائية بين الاسمية والحرفية

اختلف النحاة في (إذا) الفجائية على أقوال :

أولها : إنها ظرف زمان إبقاءً لها على ما ثبت لها ، وهذا مذهب الزجاج[١] و الرياشي[٢] و الزمخشري[٣] وابن خروف[٤] وأبي علي الشلوبين[٥] في أحد اختياريه ، وأبو حيان في البحر[٦] ، وظاهر كلام سيبويه : ((وأما (إذا) فلما يستقبل من الدهر ...))[٧] فإذا قلت : خرجت فإذا زيد ، فالتقدير : خرجت فالزمان حضور زيد .

والثاني : إنها ظرف مكان ، قال المبرد : ((خرجت من الدار فإذا زيد ، فمعنى (إذا) هاهنا المفاجأة ، فلو قلت على هذا : خرجت فإذا زيد قائماً ، كان جيداً ؛ لأن معنى فإذا زيد أي فإذا زيد قد وافقني))[٨] فهو يرى أنها ظرف مكان جعلها تسد مسد خبر المبتدأ ، ولو كانت للزمان لم يصح الإخبار عن الجثة به ، وهو مذهب أبي علي الفارسي[٩] وابن جني[١٠] والهروي[١١] و الصيمري[١٢] و العكبري[١٣] ، واختاره الخوارزمي، إلا أنه يوجب إعرابها خبراً ، حتى إذا جاء بعدها جملة اسمية خلافاً للجمهور فقال : ((المراد خرجت فإذا السبع قائم ، فـ (السبع) مبتدأ ، و(قائم) خبره ، وفيه نظر ، لأن الخبر (فإذا) ، بدليل أن (إذا) ها هنا هي المكانية ، ألا ترى أن معناها : خرجت فبالحضرة السبع ... السبع مبتدأ ، وبالحضرة خبره))[١٤] وهو أحد اختياري ابن يعيش إذ قال ((وقد تكون (إذا) للمفاجأة ، فتكون فيه اسما للمكان وظرفاً من ظروفه))[١٥] واختاره ابن عصفور[١٦] . ولعل ما نسب إلى سيبويه من أنها للزمان تارة وللمكان تارة ما فهمه بعض الشراح من عبارته إذ يقول : ((وأما (إذا) فلما يستقبل من الدهر وفيها مجازاة وهي ظرف ، وتكون للشيء توافقه على حال أنت فيها))[١٧] ففهموا من قوله " توافقه على حال أنت فيها " كأنه يعني الزمان والمكان معا هذا ما فهمه أبو حيان إذ قال : ((هذا هو الأكثر وهو التوافق في الزمان والمكان على الخلاف))[١٨] .

---

[1] ينظر (ارتشاف الضرب) ٢ / ٢٤٠ ، و(شفاء العليل) ١ / ٤٧٢ ، و(شرح الكافية للرضي) ١ / ٢٤٢ ، و(مغني اللبيب) ١ / ٨٧
[2] ينظر (ارتشاف الضرب) ٢ / ٢٤٠ ، و(الجنى الداني) ص/ ٣٧٤ .
الرياشي: أبو الفضل عباس بن الفرج الرياش البصري اللغوي توفي مقتولاً سنة ٢٥٧ هـ . له (كتاب الإبل) و (كتاب الخيل) و(كتاب ما أختلف أسماؤه من كلام العرب) .
[3] ينظر (مغني اللبيب) ١/ ٨٧
[4] ينظر (ارتشاف الضرب) ٢ / ٢٤٠ ، و(الجنى الداني) / ٣٧٤ ، و(مغني اللبيب) ١/ ٨٧
[5] ينظر (التوطئة) ، و(الجنى الداني) / ٣٧٤
[6] ينظر (البحر المحيط) ١ / ١٩٠
[7] الكتاب ٤ / ٢٣٢
[8] المقتضب ٣ / ٢٧٤
[9] ينظر (ارتشاف الضرب) ٢ / ٢٤٠
[10] ينظر (سر صناعة الإعراب) ١ / ٢٤٥ ، ١ / ٢٦٣
[11] ينظر(الأزهية) ص/ ٢٠٢
[12] ينظر (التبصرة والتذكرة) ١ / ٣١١ تحقيق / فتحي أحمد مصطفى علي الدين طبع في دار الكتب بدمشق نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بمكة ط ١/ ١٤٠٢هـ.
[13] ينظر(التبيان في إعراب القرآن) ١ / ٢٨٧
[14] التخمير ١ / ٢٦٨
[15] شرح المفصل ابن يعيش ٤ / ٩٨ ، وينظر ١ / ٩٤ ــ ٩٥
[16] ينظر (مغني اللبيب) ١ / ٨٧
[17] الكتاب ٤ / ٢٣٢
[18] ارتشاف الضرب ٢ / ٢٤٠

واحتج هؤلاء بأنها ظرف مكان لوقوعها خبراً عن الجثة وليس الخبر محذوف عنــدهم ، وردّه الأولون بأنها على حذف مضاف أي : فالزمان حضور زيد ، كما رد المالقي أن تكون بمعنى الحضرة ؛ لأنه لا يجوز تقديمها على الاسم وتأخيرها كما يجوز في (الحضرة) [١] .
والثالث : ما يراه الكوفيون [٢] بأنها حرف ، ونقل عن الأخفش [٣] ، وهو الاختيار الثــاني لابن يعيش إذ قال ((ويجوز أن تكون حرفاً دالاً على المفاجأة فلا تتعلق بشيء)) [٤] واختاره ابن مالك [٥] و المالقي [٦] ورجحه السيوطي [٧] ، واستدلوا على حرفيتها بوجوه منها :

١. أنها تدل على معنى في غيرها ، وذلك لا يكون إلا في الحروف .
٢. أنها لو كانت ظرفاً لم يختلف في حكم ظرفيتها أنها للزمان أو للمكان .
٣. أنها تقع بين جملتين رابطة ، ولو كانت ظرفاً لم تربط بين جملة الشرط والجــواب ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ [٨] .

ويبدو أن اختلاف النحاة في (إذا) الفجائية مرجعه إلى اختلاف نظــرتهم للتركيــب و دلالته ، فمن رآها ظرف مكان تصور أنها تحل محل فبالحضرة زيد [٩] ، ومن رآها للزمان تخيّل أن الزمان حضور زيد ، ومن عدّها حرفاً وجد التركيب بعدها تاماً من مبتدأ وخبر كقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾ [١٠] فهي حرف يربط بين الجملتين وقد تحل محــل الفاء في هذا الربط ... وقد حسم ابن يعيش هذا فقال : (((إذا) تكون بمعنى المفاجأة وهي على ضربين : تكون اسما ، وتكون حرفاً . وإذا كانت اسما كانت ظرفاً من ظروف الأمكنة ، وإذا كانت حرفاً كانت من حروف المعاني الدالة علــى المفاجــأة)) [١١] وهــو الراجح لدى الباحث .

---

[1] ينظر (رصف المباني) ص/ ١٥٠
[2] ينظر (الجنى الداني) / ٣٧٥
[3] ينظر (ارتشاف الضرب) ٢ / ٢٤٠ ، و(مغني اللبيب) ١ / ٨٧
[4] شرح المفصل ابن يعيش ٤ / ٩٩
[5] ينظر(شفاء العليل) ١ / ٤٧٢ ، و(مغني اللبيب) ١ / ٨٧
[6] ينظر (رصف المباني) ص/ ١٤٩ ــ ١٥٠
[7] ينظر (الهمع) ٢ / ١٣٤
[8] سورة الروم / ٣٦
[9] ينظر (سر صناعة الإعراب) ١ / ٢٤٥ ، ١ / ٢٦٣ ، و (التخمير) ١ / ٢٦٨
[10] سورة طه / ٢٠
[11] شرح المفصل ابن يعيش ١ / ٩٤ ــ ٩٥

الفصل الرابع : الجملة الفعلية ومكملاتها
المبحث الثاني : مكملات الجملة الفعلية
المسألة(١١) : عامل النصب في المستثنى

اختلف النحاة في عامل المستثنى على أقوال :
الأول : إن العامل هو الفعل المتقدم أو معنى الفعل بواسطة(إلا) ونسب إلى جمهور البصريين[١]، وهو قول سيبويه إذ قال : ((.. والوجه الآخر أن يكون الاسم بعدها خارجاً مما دخل فيه ما قبله ، عاملاً فيه ما قبله من الكلام))[٢]، واختاره ابن يعيش[٣]، وهو أحد اختياري ابن الحاجب إذ قال : ((والعامل فيه ما قبله بواسطة (إلا) إذا كان فضلة وهو المذهب الصحيح))[٤] .
الثاني : إن العامل هو فعل محذوف تقديره (استثني) و(إلا) دليل عليه أو بدل منه ، وهو قول المبرد[٥] إذ قال : ((.. لم يكن في المستثنى إلا النصب نحو : جاءني أخوتك إلا زيداً .. ونصب هذا على معنى الفعل ، و(إلا) دليل على ذلك ، فالمعنى: لا أعني منهم زيداً أو أستثني مما ذكرت زيداً ، ولسيبويه فيه تمثيل والذي ذكرته أبين))[٦] وقال : ((فلما قلت : إلا زيداً ، كانت(إلا) بدلاً من قولك : أعني زيداً وأستثني فيمن جاءني زيداً ، فكانت بدلاً من الفعل))[٧] . وقد نسب ابن جني[٨] وابن الأنباري[٩] وابن يعيش[١٠] للمبرد قولاً مخالفاً وهو أن العامل (إلا) وحدها ، وقد ردّ الأستاذ/عبد الخالق عضيمة[١١] على ذلك . ونسب المرادي هذا القول لسيبويه فقال : ((وقد خفي كون هذا مذهب سيبويه على كثير من شراح كتابه))[١٢] ونسبه للزجاج[١٣] .
الثالث : إن العامل فيه ــ إذا انتصب ــ (أن) مقدرة محذوفة الخبر بعد (إلا) وهو قول الكسائي[١٤]فقولك : قام القوم إلا زيداً ، تقديره : قام القوم إلا أن زيداً لم يقم ، وردّه ابن الحاجب بقوله : ((وهذا ليس بجيد لأن (إن) لا تضمر ، ولأنه كان يجب أن تكون ناصبة أبداً))[١٥]وأن الإشكال يبقى على حاله في انتصاب (أن) ومعموليها لأنها في تقدير الاسم المفرد[١٦] .
الرابع : قول الفراء[١٧] ومن تبعه من الكوفيين[١٨] إن (إلا) مركبة من(إن) و(لا) العاطفة، حذفت النون الثانية من (إنّ) وأدغمت الأولى في لام (لا) ،فإذا انتصب الاسم بعدها فبـ (إن) وإذا تبع ما قبله في الإعراب فبـ(لا) ، فقولك : قام القوم إلا زيداً ، يكون التقدير : قام القوم إن زيداً لا قام ، أي : لم يقم . ورده ابن الحاجب بقوله: ((.. وهذا ليس بشيء لأنه غير

---

[1] ينظر(الإنصاف) ١ /٢٦١ ، و(أسرار العربية) / ٢٠١ ، و(التبيين في اختلاف مذاهب النحويين) / ٣٩٩ المسألة(٦٦) ، و(اللباب) ١ /٣٠٣ ، و(شرح الكافية للرضي) ٢ /١١٤ .
[2] الكتاب ٢ /٣١٠
[3] ينظر(شرح المفصل لابن يعيش) ٢ / ٧٦
[4] الإيضاح ابن الحاجب ١ /٣٦٢
[5] ينظر(التبيين) / ٣٩٩
[6] الكامل ٢ / ٦١٣
[7] المقتضب ٤ / ٣٩٠
[8] ينظر(الخصائص) ٢ /٢٧٦
[9] ينظر (الإنصاف) ١ /٢٦١
[10] ينظر(شرح المفصل لابن يعيش) ٢ / ٧٦
[11] ينظر هامش (المقتضب) ٤ / ٣٩٠
[12] الجنى الداني / ٥١٦
[13] المرجع السابق ٥١٦
[14] ينظر (الإنصاف) ١ /٢٦١ ، و(شرح المفصل لابن يعيش) ٢ /٧٧ ، و(الجنى الداني) /٥١٦
[15] الإيضاح ابن الحاجب ١ / ٣٦٢
[16] ينظر(شرح الكافية للرضي) ٢ / ١١٥
[17] ينظر(الجنى الداني) / ٥١٧
[18] ينظر(الأصول) ١ / ٣٠٠ ، و(الإنصاف) ١ / ٢٦١ ، و(التبيين) ص/ ٤٠٠ ، و(اللباب) ١ /٣٠٣

مستقيم لفظاً ومعنى ، أما اللفظ فلأنك لو لفظت به لم يستقم ، وأما المعنى فعلى خلاف ذلك))[1] ، ثم قد يقال: ما أتاني إلا زيدٌ بالرفع ، وليس قبله ما يعطف عليه ، ولا يجوز هاهنا النصب ، فيبطل تأثير الحرفين معاً[2] .

الخامس : إن العامل هو الفعل(أستثني) محذوفاً ،وهو قول ابن السراج[3] فكما أن المنادى منصوب بفعل محذوف وحرف النداء دليل عليه ، فكذلك هذا ، فالمستثنى على هذا القول مفعول به[4] ، واختاره الزجاج[5] وهو ظاهر كلام الخوارزمي[6] وقد نسبه لأبي علي الفارسي . واعترض عليه بأنه يجوز هاهنا الرفع بتقدير(امتنع) ونحوه[7] .

السادس : إن العامل فيه هو المستثنى منه بواسطة الحرف (إلا) وهو القول الآخر لابن الحاجب ، وقد تفرّد به ؛ إذ لم يقل أحد من المتقدمين بذلك ، فقال : ((..وما سوى ذلك فمنصوب بالفعل بواسطة (إلا) إن كان ثمة فعل ، وإن لم يكن فالعامل المستثنى منه بواسطة الحرف هذا هو الوجه في مثل قولك: الزيدون إلا أخاك أصحابك..))[8] وقال: ((ثم مسائل ليس فيها فعل مثل: القوم إلا زيداً أخوتك ، فان كان العامل هو الفعل بقيت هذه المسائل بغير عامل ، فالوجه أن يقال أن العامل هو الذي اقتضى المخرج منه وهو ما ذكر ، ومنهم من يقول : إن الاسم المتعدد والمفرد الذي يتناول المستثنى هو الذي يقتضي صحة الإخراج منه فهو في المعنى العامل بواسطة(إلا) ، وهذا يشمل المواضع كلها وجد الفعل أو لم يوجد فالتمسك به أولى))[9] .

السابع : إن الناصب له مخالفته الأول ونسب للكسائي[10] .

الثامن : ما نسب لبعض المتأخرين أن المستثنى ينتصب على تمام الكلام ، فالعامل فيه ما قبله من كلام فقولك: القوم إخوتك إلا زيداً ، ليس هاهنا فعل ولا ما يعمل عمله ، و اختاره المرادي[11] وصححه .

ويرى الباحث أن المسألة على قولين :

أحدهما : أن الاسم الواقع بعد أداة الاستثناء غير داخل في حكم ما قبلها ، وهو المقصود بالاستثناء فقولنا : حضر القوم إلا زيداً ، معناه إثبات الحضور للقوم واستثناء زيد منه ، وقولنا : ما حضر القوم إلا زيدٌاً ، معناه نفي الحضور عن القوم واستثناء زيد من النفي . فيترجح لدى الباحث أن العامل هو الفعل المحذوف وتكون (إلا) دليلاً عليه ؛ لأن التركيب يجمع دلالتين متباينتين .

الآخر : في الاستثناء المفرغ نحو: ما حضر إلا زيدٌ ، أوفي نحو : القوم أخوتك الا زيداً ، على وجهين :

الأول: إن كان ما قبل إلا فعلاً فيجب إكمال التركيب ليتلائم مع الدلالة ، فقولنا: ما حضر إلا زيد ، المعنى الذي يدل عليه هو: ما حضر أحدٌ إلا زيدٌاً ، ففيه نفي الحضور كلية عن أي شخص ويثبته لزيد ، فلا يخرج عن حكم القسم الأول في العامل .

الثاني : إن لم يكن ثمة فعل قبل أداة الاستثناء نحو: القوم أخوتك إلا زيداً ، فالراجح لدى الباحث أن العامل هاهنا هو تمام الكلام ، وهذا أولى من أن يكون العامل هو المستثنى منه ؛

---

[1] الإيضاح ابن الحاجب ١/ ٣٦١ ـ ٣٦٢

[2] ينظر(اللباب) ١ / ٣٠٤ ـ ٣٠٥ ، و(شرح المفصل لابن يعيش) ٧٧/٢

[3] ينظر(الأصول) ١/ ٢٨١

[4] ينظر(الإنصاف) ١/ ٢٦١ ، و(شرح الكافية للرضي) ١ /٢٢٧

[5] ينظر(التبيين) /٣٩٩ ،

[6] ينظر (التخمير) ٤٥٧/١

[7] ينظر(شرح الكافية) للرضي ٢ / ١١٥

[8] شرح المقدمة الكافية ابن الحاجب ٢ / ٥٤٠

[9] الإيضاح ابن الحاجب ٣٦٣/٢

[10] ينظر (الجنى الداني) ٥١٧

[11] المرجع السابق / ٥١٧

لأن أصل العمل للأفعال والأسماء لا تعمل إلا ما أشبه الفعل ، وانعدام وجود الأصل لا يسوغ لنا أن نجعل ما لا يعمل يعمل . فالبحث عن عامل معنوي أهون من أن نجعل الاســـم يعمـــل عملاً وهو غير عامل أصالة ، وما دام أن لدينا الابتداء ، والتجرد من الناصب والجازم ، فلا ضير أن يكون لدينا التمام إذا انعدم العامل اللفظي .

الفصل الرابع : الجملة الفعلية ومكملاتها
المبحث الثاني : مكملات الجملة الفعلية
المسألة(١٢) : [حاشا] بين الاسمية والفعلية والحرفية

تباينت أقوال النحاة في نوع هذه الكلمة إلى أي قسم من أقسام الكلام تنتمي ، وظهر لي فيها خمسة أقوال :

أحدها : ما يراه سيبويه أنها حرف جرّ فقط فيه معنى الاستثناء ، قال : ((وأما (حاشا) فليس باسم ، ولكنه حرف يجر ما بعده .. وفيه معنى الاستثناء))[1]، ونسب للبصريين[2] ، واختاره الرماني[3] والزمخشري[4] وابن الأنباري[5] و العكبري[6] وصححه الزبيدي[7] ، وهو اختيار ابن يعيش اذ قال : ((والصواب ما ذهب إليه سيبويه))[8] .

واحتج هؤلاء على حرفيتها بأمور :

١. السماع عن العرب الجر بها كقول الشاعر[9]:[مجزوء الكامل]

حاشا أبي ثوبان إن به   ضناً من الملحاة والشتم

٢. و القياس أنك تقول : حاشاي ، ولو كانت فعلاً لقلت : حاشاني ، كما تقول : عافاني وعاطاني[10] .

٣. إنها لا تتقدمها (ما) المصدرية ولا تكون صلة لها[11] ، فلا يقال : قام القوم ما حاشا زيداً ، كما يقال : ماعدا زيداً ، وماخلا زيداً .

٤. إنها لو كانت فعلاً لكان له فاعل ، وليس له فاعل[12]، فأنت تقول : حاشاك من كذا .

القول الثاني : ما يراه الكوفيون[13] وأبو علي الفارسي[14]أنها فعل ماض فقط ، وجعلوا منه قوله تعالى : ﴿..حَاشَ لِلَّهِ﴾[15]، واختاره الخوارزمي اذ قال : ((فان سألت : فلم حذف الألف فيه ؟ أجبت : لأن الأفعال قد حذفت منها في قولك : لم يكُ ، ولم أدر ، ولم أبَل .. قال الشيخ أبو علي الفارسي فحذفت الألف اللينة المنقلبة عن اللام كما حذفت عن (حاشا) واللام الجارة عوض من المحذوف من آخره))[16] وكان الفراء يراها فعلاً لا فاعل له[17] .

واحتج هؤلاء على فعليتها بأمور[18] :

١. تصرفها ، فهي تتصرف كالأفعال ، تقول : حاشيت أحاشي ، قال النابغة النبياني[1] [البسيط]:

---

[1] الكتاب ٢ / ٣٤٩ ، ٢ / ٣٠٩
[2] ينظر (الإنصاف) ١ / ٢٧٨ ، و(اللباب) ١ / ٣٠٩ ، و(ائتلاف النصرة) ص/١٧٧ ــ ١٧٨ المسألة/ ٥٦ ، و(الجنى الداني) ص/ ٥٦٢ ، و(مغني اللبيب) ١ / ١٢٢
[3] ينظر(كتاب معاني الحروف) ص/ ١١٨
[4] ينظر (المفصل) ص/ ٣٧٢
[5] ينظر (الإنصاف) ١ /٢٧٨
[6] ينظر (التبيين) ص/ ٤١٤ ، و(اللباب) ٣٠٩/١ ــ ٤١٠
[7] ينظر (ائتلاف النصرة) ص/ ١٧٨
[8] شرح المفصل ابن يعيش ٨ / ٤٨
[9] للجميح في (الجنى الداني) ص/ ٥٦٢ ، و له في (شرح شواهد المغني) ١ /٣٦٨ الشاهد /١٧٥ ، واسم الجميح : القنفذ بن الطماح الأسدي ، جاهلي من الفرسان المعدودين .
[10] ينظر (التبيين) ص/ ٤١١ ، و(ائتلاف النصرة) ص/١٧٨
[11] ينظر(كتاب معاني الحروف) ص/١١٨
[12] ينظر (التبيين) ص/ ٤١١
[13] ينظر (الإنصاف) ١ /٢٧٨ المسألة/ ٣٧ ، و(اللباب) ١ / ٣٠٩ ،و (التبيين) ص/ ٤١٠ ، و(رصف المباني)ص/ ٢٥٦ ، و(الجنى الداني)ص/ ٥٥٩ ، و(مغني اللبيب) ١٢١/١ ــ١٢٢ ، و(ائتلاف النصرة) ص/ ١٧٧ ، و(شرح الأشموني)٢ /٢٤٤
[14] ينظر(المسائل الحلبيات) ص/ ٢٤٤
[15] سورة يوسف آية / ٣١ ، ٥١
[16] التخمير ١/ ٤٦٦ ، وينظر ٤ / ٣٣
[17] ينظر(شرح المفصل لابن يعيش) ٨ / ٤٩ ، و(الجنى الداني) ص/ ٥٦٠ ، (شرح الأشموني)٢ /١٦٥
[18] (التبيين) ص/ ٤١٢ ، و(ائتلاف النصرة) ص/ ١٧٧ ـ ١٧٨ ، و(شرح المفصل لابن يعيش) ٨ / ٤٨

ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه ولا أحاشي من الأقوام من أحدِ[1]

٢ . حذف آخرها كقولهم : حاش لله ، والحذف لا يكون في الحروف ، إلا ما كان مضعفاً .

٣ . دخول حرف الجر عليها كقولهم : حاشا لزيد ، والحرف لا يدخل على حرف مثله .

٤ . أن العرب تخفض بها وتنصب كقولهم : اللهم اغفر لي ولمن سمع حاشا الشيطان وابن الأصبع .

٥ . دخول (ما) المصدرية عليها كقول الأخطل[2] [من الوافر] :

رأيت الناس ما حاشا قريشاً فإنا نحن أفضلهم فعالا

القول الثالث : وقد جمع بين المذهبين جماعة من النحاة ، ونسب للبصريين[3]، منهم الأخفش[4] والجرمي[5] و المازني[6] و المبرد[7] و ابن جني[8] وصححه المرادي[9] ، فنصب المستثنى بعدها وخفضه سواء ، ونسب ابن السراج[10] هذا القول للبغداديين .

القول الرابع : وزاد قوم أنها تأتي اسماً إلى جانب مجيئها فعلاً وحرفاً ، فقولهم : حاش لله ، معناها : براءة لله ، ويؤيد ذلك قراءة أبيّ ((حاشىً لله)) بالتنوين[11] ، وممن قال بهذا القول الزجاج[12] والرضي[13] وأبو حيان[14] وابن هشام[15] و الأشموني[16] و السيوطي[17] و الشيخ ابن عثيمين[18] ، وهو اختيار ابن الحاجب غير أنه جعلها (اسم فعل) بمعنى: برئ الله من السوء ، قال : ((.. وأما قوله ﴿..حَاشَ لِلَّهِ﴾الأولى أن يقال أنه اسم من أسماء الأفعال كأنه بمعنى: برئ الله من السوء .. فهو اسم فعل))[19] وبهذا يعدّ قولاً خامساً .

ولعل الذي يرجحه الباحث ما ذهب إليه كثير من النحويين ، وهو أنها تأتي فعلاً تارة وحرفاً أخرى ، وهذا هو الذي يجمع بين أدلة الكوفيين والبصريين ، ويؤيده السماع عن العرب ، فقد سمع عنهم دخول ما المصدرية عليها في قول الأخطل [من الوافر] :

رأيت الناس ما حاشا قريشاً فإنا نحن أفضلهم فعالا

وفي الحديث الشريف قال رسول الله ﷺ : ((أسامة أحب الناس إلي ما حاشا فاطمة))[20] .

---

[1] ديوان النابغة ص/ ٣٣ تحقيق كرم البستاني دار صادر .

[2] له في (مغني اللبيب) ١ /١٢١ ، و (خزانة الأدب) ٢ /٣٦ ، و(شرح الأشموني) ٢ /١٦٥ ، ولم أعثر عليه في ديوانه.

[3] ينظر(التبيين) ص/ ٤١٠ ، و(الجنى الداني) ص/ ٥٦٢

[4] ينظر(شرح المفصل لابن يعيش) ٨ / ٤٨ ، و(مغني اللبيب) ١ /١٢١

[5] ينظر(شرح المفصل لابن يعيش) ٨ / ٤٨ ، و(مغني اللبيب) ١ /١٢١

[6] ينظر(مغني اللبيب) ١ /١٢١ ، و(حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك) ١ / ٤٧٨ شرحها وعلق عليها / تركي فرحان المصطفى دار الكتب العلمية منشورات محمد علي بيضون ط ١/ ١٤١٩ ــ ١٩٩٨ م

[7] ينظر(المقتضب) ٤ /٣٩١ ، و(المفصل) ص/ ١٠٤ ، ٣٧٣ ، و(شرح الكافية للرضي) ٢ / ١٥٤ ، و(ارتشاف الضرب) ٢/ ٣١٧

[8] ينظر (اللمع) ص/ ١٢٥ ــ ١٢٦

[9] ينظر (الجنى الداني) ص/ ٥٦٢

[10] ينظر (الأصول) ١ / ٢٨٩

[11] ينظر (الجنى الداني) ص/ ٥٦١

[12] ينظر(رصف المباني) ص/ ٢٥٦ ، و(شرح المفصل لابن يعيش) ٨ / ٤٨، و(الجنى الداني) ص/ ٥٦٠

[13] ينظر (شرح الكافية) للرضي ٢/١٥٤

[14] ينظر(ارتشاف الضرب) ٢ /٣١٨

[15] ينظر(مغني اللبيب) ١ /١٢٢

[16] ينظر (شرح الأشموني) ٢ /١٦٦

[17] ينظر (الهمع) ٢ / ٢٨٣

[18] ينظر(مختصر مغني اللبيب) للشيخ/ محمد بن ناصر بن عثيمين ص/ ٣٣ مؤسسة سام ـ الرياض ط ١٤١٨/١ ــ ١٩٩٧م.

[19] الإيضاح ابن الحاجب ٢ /١٥٩

[20] رواه أحمد في مسنده برقم (٥٤٤٩) و(٥٥٨٤) ، والطبراني في (المعجم الكبير) ١٥٨/١ ، ورواه السيوطي في (الجامع الصغير) عن ابن عمر وصححه الألباني في(صحيح الجامع الصغير) ٢٢١/١ المكتب الاسلامي ط١٤٠٨/٣ ـ ١٩٨٨م .

الفصل الرابع : الجملة الفعلية ومكملاتها
المبحث الثاني : مكملات الجملة الفعلية
المسألة(١٣) : النعت بالمصدر

جاء النعت بالمصدر كثيراً في مثل : رجل صوم وعدل ورضا ، قال ابن السراج : ((واعلم أنهم ربما وصفوا بالمصدر نحو : رجل عدل وعلم ، فإذا فعلوا هذا فحقه ألا يثنى ولا يجمع ولا يذكر ولا يؤنث))[1] ويفهم منه أن النعت بالمصدر ليس مقيساً وهذا ما يحمل عليه كلام ابن يعيش[2] ، وقد نص ابن مالك في التسهيل[3] على أن النعت بالمصدر موقوف على السماع وأنه غير مطرد ولذا انقسم النحاة إزاء الشواهد والتراكيب على فريقين :

الأول : أنه لا يقاس النعت بالمصدر وأن ذلك مقصور على السماع ، وعلة قصرهم النعت بالمصدر على السماع ، أن المصدر جامد ، والنعت يشترط له عندهم أن يكون من المشتقات[4] ، ولعل هذا من فهمهم لكلام سيبويه حيث ضعف أن يقال : مررت برجلٍ أسدٍ[5] . وممن قال بهذا الرضي[6] وأبو حيان[7] وابن عقيل[8] .وقد ذهبوا إلى تأويل الشواهد غير آبهين بكثرتها كالآتي :

(١) إن النعت بالمصدر هو من قبيل المؤول بالمشتق ، قال ابن عصفور : ((والوصف بالمصدر ــ عندنا ــ من قبيل ما هو في حكم المشتق))[9] نحو : جاء رجل عدل ورضاً ، أي : عادل ومرضي ، فيكون المصدر المنعوت به مجازاً مرسلاً علاقته التعلق ، وهو ما ذهب إليه الكوفيون[10] .

(٢) إن المصدر الواقع نعتاً إنما هو على تقدير مضاف ، أي : ذو عدل وذو رضاً ، فيكون عندهم المصدر مجازاً بالحذف ، وهو ما ذهب إليه جمهور البصريين[11] وصححه الزبيدي[12] .

(٣) إن المصدر الواقع نعتاً إنما هو على سبيل المبالغة ، أي جعل الموصوف لكثرة وقوع ما وصف به هو المعنى نفسه مبالغة ، وهو ما ذهب إليه بعض البصريين[13] ورجحه الخوارزمي إذ قال : ((رجل عدل: على المبالغة كأنه تجسم من العدل ، ومن قال بأنه على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه معناه : ذو عدل ، فقد أذهب ماءه ورونقه ، وكانت حاله شبيهة بحال من يقول في قوله[14] :[من الوافر]

بدت قمراً ومالت خوط بانٍ   وفاحت عنبراً ورنت غزالا

إن هذه الأسماء منصوبة على المصدر معناه : بدت بدو قمرٍ ، ومالت ميلان خوط بانٍ ، وهيهات ! أين الغرب من النبع ؟ والحصا من المرجان ، والثرا من الثريا))[15] ، واختاره ابن يعيش:((فهذه المصادر كلها مما وصف بها للمبالغة ، كأنهم جعلوا الموصوف ذلك

---

[1] الأصول ٢/ ٣١
[2] ينظر (شرح المفصل ابن يعيش) ٣ / ٥٠
[3] ينظر (التسهيل) ص /١٦٨
[4] ينظر المسألة (١١) من هذا الفصل
[5] ينظر (الكتاب) ١ / ٤٣٤ ، و ٢ / ٢٣
[6] ينظر (شرح الكافية) للرضي ٢ / ٢٩٥
[7] ينظر (ارتشاف الضرب) ٢ / ٥٨٧
[8] ينظر (المساعد) ٢ / ٤١١ ط ١ / ١٤٠٢ ــ ١٩٨٢م
[9] الشرح الكبير ١ /١٩٨ ــ ٢٠٠ ، و ينظر (المقرب) ص/ ٢٩٦ ، و(اللباب) ١ / ٤٠٤ ، و(شرح المفصل لابن يعيش) ٣ / ٤٨
[10] ينظر (الشرح الكبير) ١ / ٢٠٠ ، و(ائتلاف النصرة) ص / ٧٤ المسألة (٧١) قسم الأسماء ، و(المساعد) ٢ / ٤١١ .
[11] ينظر (الشرح الكبير) ١ /٢٠٠ ، (شرح الأشموني) ٣ / ٦٤
[12] ينظر (ائتلاف النصرة) ص / ٧٤ المسألة (٧١) قسم الأسماء
[13] ينظر (الشرح الكبير) ١ / ٢٠٠ ، و (شرح الأشموني) ٣ / ٦٤ ، و (الخصائص) ٢/ ٢٠٢ ــ ٢٠٣
[14] للمتنبي في (ديوانه) ص/ ١٤٠ دار بيروت للطباعة والنشر ط/ ١٣٨٩ ــ ١٩٧٠م .
[15] التخمير ٢/ ٩١

المعنى لكثرة حصوله منه ، وقالوا : رجل عدل وفضل ، كأنه لكثرة عدله وفضله جعلوه نفس العدل والفضل ..))[1] وهو الأقرب للمعنى المراد ، وإنما التزم فيه الإفراد والتذكير ؛ لأن المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فأجري على أصله واختاره ابن عصفور[2] وابن مالك[3] و السلسيلي[4] والرضي الاستراباذي[5] .

والآخر : مذهب ابن الحاجب أنه لا فرق بين أن يكون النعت مشتقاً أو غيره ، وإنما اشترط أن يدل على معنى في متبوعه فقال : ((ولا فرق بين أن يكون النعت مشتقاً أو غيره إذا كان وضعه لغرض المعنى ..))[6] وهذا غريب منه فقد أخذ بقول الكوفيين في منعهم الإخبار بالمصدر عن اسم الذات[7] حيث قال : ((أحدهما : أن يكون المصدر نفسه بمعنى اسم الفاعل أو المفعول وهو الصحيح ...))[8] ولا أرى فرقاً بينهما ، فان صح أن يقال : زيد عدل ، لم يمتنع أن ينعت به فيقال : جاء رجل عدل ، ورجل زور .

والذي يراه الباحث في هذه المسألة أن النعت بالمصدر مقيس قياساً مطرداً للأمور الآتية :

١ . وقوع المصدر نعتاً كثيرٌ كما صرح عدد من العلماء[9] ، وإن كان كثيراً جاز القياس عليه ؛ لأن من أصول النحويين القياس على الكثير .
٢ . كثير من العلماء أجاز النعت بالمنسوب ، وأسماء الإشارة ، و (أي)[10] قياساً وهي ليست من المشتقات ، وذلك بتأويلها بمشتق أو بحملها على معنى واقع في متبوعها[11] .
٣ . أجاز ذلك مجمع اللغة العربية[12] إلا أنه اشترط لاطراد قياسه ثلاثة شروط :

- أن يكون مفرداً .
- أن يكون مصدراً ثلاثياً .
- ألا يكون ميمياً .

---

[1] شرح المفصل ابن يعيش ٣/ ٤٩ ـ ٥٠
[2] ينظر (الشرح الكبير) ١/ ٢٠٠
[3] ينظر(شفاء العليل) ١/ ٢٨٧ ، و(المساعد) ٢٢٦/١
[4] ينظر(شفاء العليل) ١/ ٢٨٧
[5] ينظر(شرح الكافية للرضي) ٢٢٦/١ ـ ٢٢٧
[6] شرح المقدمة الكافية ابن الحاجب ٢ / ٦٢٦
[7] ينظر في الرسالة المسألة (٧) : (الإخبار بالمصدر عن اسم الذات) من الفصل الثالث في المبحث الثاني
[8] الإيضاح ابن الحاجب ٤٤٣/١
[9] ينظر (شرح الكافية) للرضي ٢ / ٢٩٥ ، و(المساعد) ٢ / ٤١١
[10] ينظر (الكتاب) ٢ / ٦ ـ ٧ ، و (المقتضب) ٤ / ٢٨٢ ، ٢٨٥ ، و(الأصول) ٢ / ٢٦ ، ٣٢ ، ٣٤
[11] ينظر (التوطئة) ص / ١٧٨
[12] صدر القرار في الجلسة العاشرة من جلسات المؤتمر في الدورة السابعة والثلاثين . ينظر (القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة جمعاً ودراسة وتقويما إلى نهاية الدورة الحادية والستين عام ١٤١٥ ـــ ١٩٩٥ م) ص م ٢٤٤ خالد بن سعود بن فارس العصيمي دار التدمرية ـــ الرياض ط ١/ ١٤٢٣ ـــ ٢٠٠٢ م

الفصل الرابع : الجملة الفعلية ومكملاتها
المبحث الثاني : مكملات الجملة الفعلية
المسألة(١٤) : النعت بالجامد

من يتتبع حديث النحاة في باب النعت يلاحظ أنهم أقروا مجيء الصفة جامدة ، ولكنهم اختلفوا في النظر إليها ، فمنهم من يرى أنه لا حاجة إلى التأويل بالمشتق ما دام أن المهم هو الفائدة التي تحصل عند السامع ، ومنهم من يرى أن التأويل أمر لازم لذلك ففي المسألة قولان :

الأول : اشترط جمهور النحاة أن يكون النعت مشتقاً أو واقعاً موقع المشتق ، ليدل باشتقاقه على الحال التي اشتق منها مما لا يوجد في مشاركه فيتميز الاسم بذلك [1] . ويعنون بالمشتق ما كان جارياً على الفعل كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة نحو : جاء زيد الكاتب ، ورأيت رجلاً مضروباً ، وأكرمت الرجل البخيل ، والنعت الواقع موقع المشتق نحو : مررت برجل ذي مال ،أي : صاحب مال ، ومررت برجل هاشمي ، أي : منسوب إلى هاشم ، و مررت بإبل مائة ،أي: كثيرة .. وما شاكل هذه النعوت . وهو قول جمهور النحاة منهم سيبويه[2] و المبرد[3] وابن السراج[4] وابن جني[5] و العكبري[6] و الزمخشري[7] واختاره ابن يعيش فقال : ((لا تكون الصفة إلا مأخوذة من فعل أو راجعاً إلى معنى فعل كاسم الفاعل .. أو كاسم المفعول .. أو صفة مشبهة ، ووصفوا بأسماء غير مشتقة ترجع إلى معنى المشتق فقالوا : رجل تميمي وبصري .. وإنما هو متأول بمنسوب و معزوّ .. وقالوا : هذا رجل ذو مال ، بمعنى صاحب مال أو متمول ، وذات سوار بمعنى صاحبة سوار أو متسورة ....))[8] واختاره ابن مالك [9] ابن عصفور[10] وأبو حيان الأندلسي[11] وغيرهم[12] .

وكان سيبويه استضعف الوصف بالجامد في نحو : مررت برجل أسدٍ ، وجعل الوجه أن ينصب على الحال ، فيقال : مررت برجل أسداً ؛ لأن الحال عنده لا يشترط الاشتقاق فيها كالصفة يقول : ((وتقول : مررت برجل أسدٍ شدةً وجرأةً ، وإنما تريد مثل أسد ، وهذا ضعيف قبيح ؛ لأنه اسم لم يجعل صفة ، وإنما قاله النحويون بقولهم : مررت بزيد أسداً شدةً))[13] .

واحتج هؤلاء بأن الغرض الرئيس من النعت هو التفريق بين المشتركين في الاسم[14] ، وهذا التفريق لا يكون إلا إذا وجد أمر عارض في أحد الشيئين أو الأشياء دون باقيها ولا يأتي هذا الأمر إلا في المشتقات ، كالأسود والأبيض و الحسن والقبيح ، والقيام والإكرام مما يدل على حلية للموصوف أو فعل له ، أو لم يدل على شيء من ذلك[15] . وقيل أن الغرض من النعت هو التخصيص في النكرات والتوضيح في المعارف .

---

[1] ينظر (شرح المفصل لابن يعيش) ٣ / ٤٨
[2] ينظر (الكتاب) ١ / ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٣٠ ، ٤٣٤
[3] ينظر (المقتضب) ٣ / ١٨٥
[4] ينظر (الأصول) ٢ / ٢٥
[5] ينظر (اللمع) ص/١٣٩
[6] ينظر (اللباب) ١ / ٤٠٤
[7] ينظر (المفصل) ص/١٤٨
[8] شرح المفصل ابن يعيش ٣ / ٤٨
[9] ينظر (شرح الكافية الشافية) ٣ / ١١٥٧
[10] ينظر (المقرب) ص/ ٢١٩ ، ٢٩٦ ، و(الشرح الكبير) ١٩٨ ــ ٢٠٢
[11] ينظر (ارتشاف الضرب) ٣ / ٣٣٤
[12] ينظر (أوضح المسالك) ٣ / ٢٧١ ، و(شرح الأشموني) ٣ / ٦٢ ، و(شرح ملحة الإعراب) ص / ٢٥٣
[13] الكتاب ١ / ٤٣٤
[14] ينظر (الأصول) ٢ / ٢٣ ، (المفصل) ص / ١٤٨ ، و(التوطئة) ص / ١٧٨
[15] ينظر (اللباب) ١ / ٤٠٤ ــ ٤٠٥

الآخر : مذهب ابن الحاجب أنه لا فرق بين أن يكون النعت مشتقاً أو غيره ، وذهب إلى أنه لا يشترط بل كل ما دل على معنى في الموصوف فهو صفة مشتقاً كان أو غير مشتق قال : ((ولا فرق بين أن يكون مشتقا أو غيره إذا كان وضعه لغرض المعنى))[1] ، وذلك لأن النعت هو التابع الدال على معنى في متبوعه ، فإذا كانت دلالته كذلك صح وقوعه نعتاً مشتقاً كان أم جامداً ، وإنما كان النعت بالمشتق أكثر لأنه هو الأكثر في الدلالة على المعنى في المتبوع[2] ، ورأيه في الإيضاح غير واضح يقول ((إن الصفة تدل على ذات باعتبار المعنى ، والمعاني هي المصادر والألفاظ التي اشتقت من المصادر لتدل على ذات باعتبار المعنى ، وهي التي يسميها النحويون اسم فاعل و اسم مفعول و صفة مشبهة ، إلا أنهم وصفوا ألفاظاً تدل على ذات قائم بها معنى من غير ذلك النحو ، وهي على قسمين : قياسي وسماعي ، فالقياسي باب المنسوب ، والسماعي ذو ، أي ، وجد ، وصدق ، وسوء على النحو الذي ذكره ، ووجه استضعافهم مررت برجل أسد ، أن أسدا ليس موضوعا لذات باعتبار المعنى ، وإنما هو موضوع لحيوان مخصوص ، فكان استعماله صفة على خلاف وضعه ، ووجه تجويزه ثم مضاف محذوف تقديره : مثل أسد ، وحذف المضاف و إقامة المضاف إليه مقامه ليس بقياس))[3] ، وتابعه في هذا القول الرضي[4] وغيره[5] .

وقسم عدد من متأخري النحاة[6] النعت الجامد إلى قسمين ، مطرد و غير مطرد : فالذي يطرد النعت به :ــــ

١. ما جرى مجرى المشتقات من الصفات أبداً كلوذعي ، وذي بمعنى صاحب .
٢. أسماء الإشارة نحو : جاء زيد هذا .
٣. (ذو) الموصولة وفروعها نحو : جاء الرجل ذو أكرمته .
٤. رجل بمعنى كامل ، أو مضاف إلى صدق أو سوء نحو : مررت بزيد الرجل ، وهو رجل صدق .
٥. (أي) مضافة إلى نكرة تماثل المنعوت في المعنى : رأيت فتى أي فتى .
٦. (كل) و(جد) و(حق) مضافات إلى اسم جنس للدلالة على كمال المنعوت: زيد الرجل كل الرجل .

والذي لا يطرد النعت به :ــــ

١. النعت بالمصدر[7] نحو : زيد رجل عدل .
٢. العدد نحو : اشتريت غنماً مائة .
٣. القائم بمسماه معنى لازم ينزل منزلة المشتق : شربت ماءً عسلاً طعمه ، أي : شديد الحلاوة .

والفرق بين من اشترط الاشتقاق ومن لم يشترطه هو أن من شرط الاشتقاق لا يقول بأن مثل (ذي مال) و(بصري) و (أسد) صفات إلا على تأويل صاحب ، أو منسوب ، وشجاع . ومن لم يشترط فإنه يذهب إلى أنها صفات من غير حاجة إلى تأويل .

والذي يراه الباحث أن المهم هو الفائدة التي تحصل عند السامع ، فإذا حصلت الفائدة وتمت عملية الاتصال بين المتحدث والمخاطب ففهم السامع مراد المتكلم فلا شك أن الجملة صحيحة شكلاً ومضموناً ، والمتكلم إذا قال : جاء رجل أسد ، فهم السامع أن الذي جاء يتصف بالشجاعة من غير تأويل ، فنكون قد وافقنا ابن الحاجب في قوله بجواز النعت

---

[1] شرح المقدمة الكافية ابن الحاجب ٢ / ٦٢٦
[2] المرجع السابق ٢/ ٦٢٦
[3] الإيضاح ابن الحاجب ١ / ٤٤٣
[4] ينظر (شرح الكافية) ٢ / ٢٨٩ ــ ٢٩٠
[5] ينظر (شرح ألفية ابن معط) ١ / ٧٤٦ ، و(حاشية الصبان) ٣ / ١٥١
[6] ينظر (شفاء العليل) ٢ / ٧٥٣ ، و(المساعد) ٢ / ٤١٠ ــ ٤١٢
[7] عد للمسألة (١٣) من هذا المبحث : (النعت بالمصدر)

بالجامد إذا دل على معنى في متبوعه ؛ لأن هذا القيد جار على الغرض الذي من أجله جيء بالنعت ، و به يحصل التوسع في التعبير . وقد أيد مجمع اللغة العربية بالقاهرة قــول ابــن الحاجب وأصدر قراراً يجيز النعت بالجامد قياساً[1] كما أصدر قرارً من قبــل بــاطراد النعــت بالمصدر .

[1] صدر القرار في الدورة الثامنة والخمسين ، على إثر ورقة بحث تقدم بها الدكتور/ عبد الرحمن السيد عنوانها " اشتقاق النعت وجموده "

الفصل الرابع : الجملة الفعلية ومكملاتها
المبحث الثاني : مكملات الجملة الفعلية
المسألة(١٥) : العطف بـــ (بل)

ذهب جمهور النحويين من بصريين وكوفيين إلى أن (بل) تكون عاطفة ، على خلاف بينهم في موضع العطف بها . وعلى رأس من يرى أن (بل) تكون عاطفة سيبويه ، والمبرد ، يقول سيبويه : ((مررت برجل صالح بل طالح ، وما مررت برجل صالح بل طالح ، وما مررت برجل كريم بل لئيم ، أبدلت الصفة الأخرى من الصفة الأولى وأشركت بينهما (بل) في الإجراء على المنصوب))[١] وقال أيضاً : ((واعلم أن (بل) و(لا) و(لكن) يشركن بين النعتين فيجريان على المنعوت ، كما أشركت بينهما الواو،والفاء ، وثم ، و أو ، ولا ، وما أشبه ذلك))[٢] ، وقال المبرد في باب حروف العطف ومعانيها : ((ومنها (بل) ومعناها : الإضراب عن الأول ، والإثبات للثاني ، نحو قولك : ضربتُ زيداً بل عمراً ، وجاءني عبد الله بل أخوه ، وما جاءني رجل بل امرأة ... فهذه الحروف حروف العطف تدخل الثاني في الإعراب فيما دخل فيه الأول))[٣] ، وممن ذهب هذا المذهب ابن السراج[٤] وابن جني[٥] والهروي[٦] والزمخشري[٧] واختاره ابن يعيش إذ قال : (((بل) يعطف بها بعد الإيجاب والنفي ... فالعطف بـــ(بل) فيه إخبار واحد وهو بما بعدها لا غير وما قبلها مضروب عنه))[٨] وابن الحاجب[٩] وابن عصفور[١٠] وابن مالك[١١] وابن يعيش الصنعاني(ت/٦٨٠هـــ)[١٢] و الشلوبيني[١٣] و الرضي[١٤] و المالقي[١٥] و غيرهم[١٦] .

وخالف الخوارزمي الجمهور حيث ذهب إلى أنها ليست بعاطفة فقال : ((.. وأنا ممن يدور في خلده ذلك وتدعوه النفس إلى أن يخلع ربقة التقليد ، ويقول بأن (بل) ليست من حروف العطف ، ألا ترى أنك إذا قلت : مررت برجلٍ حمارٍ ، فانجرار حمار بأنه بدل غلط ، لكن ليس في الكلام دلالة لفظية على أنه بدل غلط، فإذا قلت : مررت برجلٍ بل حمارٍ ، فهو هو ، إلا أن فيه دلالة لفظية على كونه بدل الغلط ، وهذا يقتضي ألا تكون (بل) من حروف العطف . فإن لم تكن(أي) من حروف العطف في قولهم : مررت بالليث أي الأسد ، فـــ(بل) لا يكون منها ..))[١٧] . فهو يراها قرينة لفظية تبين أن ما بعده بدل الغلط ، ولا يعلم الباحث أحداً من النحاة أعربه بدل غلط هنا ، وليس للبدل أدوات كالعطف ، أو الشرط أو غيرهما ، وقياسه لها بـــ(أي) وارد مع الفارق أن (أي) تفسير لمبهم قبلها جملة أو مفرداً ، وما بعدها داخل في حكم ما قبلها ودلالته ، وليس كذلك (بل) .

[1] الكتاب ١ /٤٣٤ ، ١ /٤٣٩ ـ ٤٤٠
[2] المرجع السابق ١ /٤٣٥
[3] المقتضب ١ / ١٣
[4] ينظر (الأصول) ٢ /٥٧
[5] ينظر (اللمع) ص/ ١٥١
[6] ينظر (الأزهية) ص/ ٢١٩
[7] ينظر (المفصل) ص/٣٩١
[8] شرح المفصل ابن يعيش ٨ / ١٠٧
[9] ينظر (الإيضاح) ابن الحاجب ٢ /٢١٤
[10] ينظر (الشرح الكبير) ١ /٢٤١
[11] ينظر (شرح الكافية الشافية) ٣ / ١٢٣٣ ـ ١٢٣٤
[12] ينظر(كتاب التهذيب الوسيط في النحو) لابن يعيش الصنعاني ص / ١٦٢
[13] ينظر(التوطئة) ص / ١٩٦
[14] ينظر (شرح الكافية) للرضي ٢ / ٣٧٣
[15] ينظر (رصف المباني) ص/ ٢٣٠
[16] ينظر(شرح عيون الإعراب) ص /٢٤٥ ، و(مغني اللبيب) ١ / ١١٢ ، و(شرح قطر الندى) ص/ ٣٣٤ ، و(شرح الأشموني) ٣ /١١٢ ــ ١١٣
[17] التخمير ٤ / ٨٣ ــ ٨٤

والذي يترجح لدى الباحث أن(بل) حرف عطف وفاقاً للجمهور إن تلاها مفرد ، فإن كان ما قبلها مثبتاً فمعناها الإضراب : وهو نقل حكم ما قبلها إلى ما بعدها نحو : حضر زيد بل عمروٌ ، وإن تقدمها نفي أو نهي فلا يكون معناها الإضراب بل إقرار الحكم السابق واثبات ضده لما بعده ،نحو : ما حضر زيد بل عمروٌ ، ولا تصاحب الأحمقَ بل العاقلَ . أما إن تلاها جملة فهي حرف ابتداء يفيد الإضراب[١] ، ويكون الإضراب ابطالياً : وهو نفي مضمون الحكم السابق والحكم على مدعيه بالكذب وأنه غير واقع كقوله تعالى: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءهُم بِالْحَقِّ﴾[٢] ، أو يكون الإضراب انتقالياً : وهو الانتقال من غرض قبل الحرف (بل) إلى أخر بعده مع بقاء الحكم السابق على حالة كقوله تعالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّى * وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى * بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾[٣] .

---

[1] ينظر (مغني اللبيب) ١ / ١١٢ ، و(الهمع) ٣ / ٢١١ ــ ٢١٢
[2] سورة (المؤمنون) آية / ٧٠
[3] سورة (الأعلى) آية / ١٤ ، ١٥ ، ١٦

الفصل الرابع : الجملة الفعلية ومكملاتها
المبحث الثاني : مكملات الجملة الفعلية
المسألة(١٦) : عامل النصب في (الحال) وهل هي من المفاعيل ؟

الحال وصف لبيان هيئة صاحبها زمن وقوع الفعل ولا يكون الا منصوباً[١] وهو يختلف عن الصفة في كون الثانية من التوابع تتبع موصوفها في إعرابه وعدده وجنسه وفي تعريفه وتنكيره ، وتكون للتفريق بين اسمين مشتركين في اللفظ ، أما الحال فهي زيادة في الفائدة وان لم يكن للاسم مشارك[٢] وذهب النحاة إلى أن صاحب الحال لا يكون إلا معرفة ولا يأتي نكرة إلا بمسوغ ، ومن هذه المسوغات :

١. أن تتقدم النكرة على صاحبها نحو : أقبل راكباً رجل ، ومنه قول الشاعر :
لمية موحشاً طلل
٢. أن يكون مسبوقاً بنفي أو شبه نفي نحو : ما أقبل طالب مقصراً ، ومنه قول الشاعر[٣] [من الكامل] :
لا يركننْ أحدٌ إلى الهيجاء يوم الوغى متخوفاً لحمام
٣. أن تخصص بوصف أو إضافة نحو : قدم طفل صغيرٌ باكياً .

واختلف في عامل النصب في الحال ، فالبصريون يرون العامل فيه الفعل أو ما هو جارٍ مجراه من المشتقات أو ما فيه معنى الفعل كالإشارة أو الجار والمجرور والظرف ، وهذا مذهب سيبويه[٤] واختاره ابن يعيش فقال : ((اعلم أن الحال لابد لها من عامل إذ كانت معربة ، والمعرب لابد له من عامل ، ولا يكون العامل فيها إلا فعلاً أو ما هو جار مجرى الفعل من الأسماء أو شيئاً فيه معنى الفعل))[٥] وقال ابن الحاجب : ((والعامل فيها إما فعل أو شبهه من الصفات أو معنى الفعل..))[٦] .

والكوفيون يجيزون نصبه على الخبر ، يجعلونه خبر (كان) المحذوفة[٧] فقولك : جاء زيدٌ راكباً ، التقدير : حال كونه راكباً ، وهو اختيار الخوارزمي اذ قال : ((.. والحال في الحقيقة خبر (كان) فإذا قلت : جاء زيد راكباً ، فكأنك قلت : جاء زيد في حالة كونه راكباً))[٨] وقال أيضا : ((الحال في الأصل خبر (كان) ...))[٩] ، وردّ هذا المذهب بأمور[١٠] :

١. أن الحال لا تكون إلا نكرة في الغالب ، وخبر (كان) يكون معرفة مظهراً ومضمراً نحو كنته ، فالحال لا تكون ضميراً البتة .
٢. أن خبر(كان) هو خبر المبتدأ ، فهو عمدة لا يتم الكلام من دونه، وليس كذلك الحال فهي فضلة .
٣. أن الحال تقدر بـــ(في) ، وليس كذلك خبر (كان) .
٤. أن ما أجازه الكوفيون غير موجود في كلام العرب ولا يوجبه القياس .

---

[1] ينظر(المقتضب) ٤ / ٣٠٠ ، و(الأصول) ١ / ٢١٣ ، و(اللباب) ١ / ٢٨٤ ، و(شرح عيون الإعراب) / ١٥١ ، و(شرح المفصل لابن يعيش) ٢ / ٥٥ ، و(الإقليد) ١ / ٥١٧
[2] ينظر (الأصول) ١ / ٢١٣
[3] لقطري بن الفجاءة في (الأمالي) لأبي علي القالي ٢ / ١٩٠ دار الجيل ـ بيروت ـــ لبنان ، ودار الآفاق الجديدة ط٢/ ١٤٠٧ ــ ١٩٨٧ ، وله في (الخزانة) ١٠ /١٧٤ ، وفيهما بدل (إلى الهيجاء) (إلى الإحجام) .
[4] ينظر (شرح المفصل لابن يعيش) ٢ / ٥٧
[5] شرح المفصل ابن يعيش ٢ / ٥٧
[6] الإيضاح ابن الحاجب ١ / ٣٢٨
[7] ينظر(الأصول) ١ / ٢٢٠ ، و (الإنصاف) ٢ / ٨٢١
[8] التخمير ١ / ٤٢٣
[9] المرجع السابق ١ / ٤٣١ ، ١ / ٤٣٦
[10] ينظر (الأصول) ١ / ٢٢٠ ، و (الإنصاف) ٢ / ٨٢٣

هل الحال من جملة المفاعيل :

عدّ بعض النحاة الحال من جملة المفاعيل منهم المبرد اذ قال : ((هذا باب من المفعول ولكنا عزلناه مما قبله ، لأنه مفعول فيه ، وهو الذي يسميه النحويون الحال))[1] و كذلك فعل ابن يعيش[2] و السهيلي[3] . وعدّها آخرون شبيهاً بالمفعول[4] قال ابن يعيش : ((ثبت أنها ليست مفعولة فهي تشبه بالمفعول من حيث أنها تجيء بعد تمام الكلام واستغناء الفعل بفاعله ، وأن في الفعل دليلاً عليها كما كان فيه دليل على المفعول .. ولها بالظرف شبه خاص وخصوصاً ظرف الزمان ، وذلك لأنها تقدر بـ(في) كما يقدر الظرف ب(في) ، فإذا قلت : جاء زيد راكباً ، كان تقديره : في حال الركوب ... وخص الشبه بظرف الزمان لأن الحال لا تبقى بل تنتقل إلى حال أخرى كما أن الزمن منقضٍ لا يبقى ويخلفه غيره))[5] .

أما الخوارزمي فيرى أنها حقيقة ظرف زمان ولكن النحويين أطلقوا عليها (الحال) فقال: ((فإن سألت: لِمَ لم يسم ظرفاً، كما سمي (فاها لفيك) مصدراً ؟ أجبت : الحال لها شريطة و هي : أن تكون بيان هيئة الفاعل و المفعول ، ولا كذلك الظرف ، فسموا هذا النوع من الظرف حالا))[6] وقال : ((.. ثم إن الحال ليست بيان هيئة الفاعل أو المفعول على الإطلاق ، بل وقت وقوع الفعل منه أو عليه))[7] ، وليدعم رأيه أن الحال هي ظرف زمان رفض ما يطلق عليه النحويون(واو الحال) ــ كما رفض قبلاً واو المعية[8] ــــ وزعم أن (واو المعية) هي (واو الحال) حقيقة ، لا كما هو ثابت في كتب النحو ، ويطلع لنا بمصطلح جديد أسماه (واو الظرف) يقول : ((.. وعندي أنه يجوز أن تكون هذه الواو (واو الظرف) ألا ترى أنك إذا قلت: جئت والشمس طالعة ، فمعناه : جئت وقت طلوع الشمس، وأنا في هذه المسألة غير ثابت القدم أقدم رجلاً وأؤخر أخرى ..))[9] وقال : ((النحويون سهوا في واوين ، إحداهما هذه ، والثانية : واو المنصوب بمعنى(مع) ، وذلك أن المنصوب بمعنى(مع) في محل النصب على الحال ، ألا ترى أنك إذا قلت : جاء البرد والطيالسة ، فمعناه: مقترناً بالطيالسة .... فالواو ها هنا في الحقيقة للحال ، لا للمفعول معه ، كما أن الواو في قولك: جئت والشمس طالعة ، للمفعول فيه لا للحال))[10] وقال أيضا : ((والذي غرّ النحويين أنهم وجدوا قولهم : جئتك والشمس طالعة ، يرجع معناها إلى قولك: جئتك حال طلوع الشمس ، فسموه واو الحال . وقد غفلوا عن أن قولك: حال طلوع الشمس ظرف ، لا حال ، وإذا كان له واو الصرف فلا علينا أن تكون معها واو الظرف ..))[11] .

وقد وقع بخلد الباحث من مدة طويلة في سنوات التلقي والدراسة ما قال به الخوارزمي ؛ لأن الجملة بعد الواو عارية من ذكر ما يرجع منها إلى صاحب الحال أي ليس بين الجملتين رابط يعود على صاحب الحال في قولك: جئت والشمس طالعة . بل الزمن فيها أظهر من الحالية ، وهي تصلح جواباً لمن سأل: متى جئت ؟ وكون الباحث في طور نشدان العلم وتلقيه لم يقو على مجادلة الأستاذ آنذاك في وجهة النظر هذه ، خاصة أن جملة الحال يمكن أن تخلو من الرابط مستغنية بالواو عنه . وتمسكاً بالقاعدة الشكلية خمدت المسألة حتى وجدت الخوارزمي أثارها فأثار في نفس الباحث ذكريات الدراسة .

---

1 المقتضب ٤ / ١٦٦ ، ٤ / ٣٠٠
2 ينظر (شرح المفصل لابن يعيش) ٧ / ٦٨
3 ينظر (نتائج الفكر) / ٣١٥
4 ينظر (الأصول) ١ / ٢١٣ ، و(المفصل) / ٩٥
5 شرح المفصل ابن يعيش ٢ / ٥٥
6 التخمير ١ / ٤٢٤
7 المرجع السابق ١ / ٤٢٤
8 ينظر في الرسالة الفصل الرابع : المسألة(٦) : عدد المفاعيل
9 شرح المفصل (التخمير) الخوارزمي ١ / ٤٤٢ ، وينظر (التخمير) ٤ / ٢٥
10 المرجع السابق ١/ ٤٤٣ ــ ٤٤٤
11 المرجع السابق ١ / ٤٤٣

والذي نلاحظه أن الخوارزمي لم ينكر واو الحال كلية ، وإنما أنكرها إذا خلت الجملة الاسمية من الرابط الذي يعود على ذي الحال بدليل أنه متردد غير ثابت القدم في المسألة كما ذكر . ولعل منشأ الخلاف سببه تعدد آراء النحاة في تقدير الحال وتأويلها فقولهم : جاء زيد راكباً ، يقدرونه : إذ كان راكباً ، أو حين كونه راكباً ، أو في حال كونه راكباً ، أو في حال الركوب ، وكثرة التقديرات أوقعت في خلاف تأويلي مدعوماً بنظرية العامل ، ويبرز هذا واضحاً عند الخوارزمي ، إذ يراها خبراً لكان ، ثم يذكر أنها ظرف زمان ، وأن الواو هي (واو الظرف) أما واو الحال الحقيقية فهي (واو المفعول معه) .

الفصل الرابع : الجملة الفعلية ومكملاتها
المبحث الثاني : مكملات الجملة الفعلية
المسألة (١٧) : الأصل في الحال

وضع النحاة للحال عدة شروط منها [1] : أن تكون نكرة ، و يكون صاحبها معرفة غالباً ، وتكون مشتقة في الأشهر أو في تأويل المشتق ، وأن تأتي بعد كلام تام أو ما هو في حكمه ، وأن تكون جواباً لكيف ، و أن تقدّر بفي لأنها تشبه ظرف الزمان من حيث التحول والتنقل ، وأن تكون متنقلة لأنها فضلة في الخبر وأصل الخبر مما يحدث ويتجدد ... ثم اختصروا هذه الشروط في شرطين هما أن تكون مشتقة ، ومتنقلة ، هذا هو الأصل فيها . ولكن سيبويه [2] قد ذكر بعض الأسماء الجامدة التي وقعت حالاً نحو : وحده ، وثلاثتهم و أربعتهم ، و الجماء الغفير ، وفاه إلى فيّ ، ، وبسراً ورطباً ، وأسداً ، و قاطبة ، و طراً ... ما جعل العلماء يذهبون في مثل هذه الأمثلة على قولين :

القول الأول : ذهب جمهور النحويين [3] إلى أن الأصل في الحال أن تكون مشتقة . واحتجوا على ذلك بما يأتي :

١. أن الحال صفة في المعنى ، وكل صفة فهي مشتقة ، فلو جاءت الحال غير مشتقة وجب حملها على الاشتقاق ولو في المعنى [4] .
٢. أنه بالاشتقاق يتميز الحال عن التمييز [5] .

ولهذا إذا جاءت جامدة أولوها بالمشتق ، فإن كانت جامدة منكرة نحو قولهم : كرّ زيد أسداً تقديره : شجاعاً . وإن كانت جامدة فيها الألف واللام نحو قولهم : جاءوا الجماء الغفير فلهم فيها توجيهان :

أحدهما : إنها واقعة موقع المصدر الذي بمعنى المشتق ، والتقدير : جاءوا الجموم الغفير، الذي هو بمعنى جامين غافرين ، وهذا رأي الخليل [6] وسيبويه [7] واختاره ابن يعيش فقال : ((وأما قولهم : مررت بهم الجماء الغفير .. فنصبه على الحال كأنك قلت الجموم الغفير ، على معنى : جامين غافرين)) [8] .

والآخر : إن الاسم الجامد في نحو : الجماء الغفير حال مؤول بالمشتق ، وليس في موضع المصدر ؛ لأن الألف واللام في نية الطرح ، وهذا رأي يونس [9] . وأخذ عليه أنه لو جاز نحو هذا ، لجاز أن يقال : جاء زيد القائم ، فينصب على الحال وينوى اطراح الألف واللام ، وهذا غير جائز بالاتفاق .

أما إذا كانت مضافة إلى ضمير صاحبها ، نحو : كلمته فاه إلى في ، فالكوفيون يجعلون المشتق محذوفاً ، والتقدير : جاعلاً أو ضاماً فاه إلى في ، والبصريون يؤولون الجامد بنحو : مشافهاً أو مشافهة . واختار الخوارزمي قول الكوفيين فقال : (("فاه إلى في" أي ضاماً فاه إلى في ، فالحال في الحقيقة هاهنا ، ضاماً ثم طرح وأقيم (فاه) مقامه ...)) [10] ، واختار ابن يعيش رأي البصريين فقال : ((قولهم "فاه" نصب على الحال وجعلوه نائباً عن مشافهة

---

[1] ينظر (شرح كافية ابن الحاجب) للموصلي ١/ ٢٣٢
[2] ينظر (الكتاب) ١ / ٣٧٣ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦
[3] ينظر (الكتاب) ١ / ٣٧٦ ، ٣٩١ ، و(المقتضب) ٣ / ٢٣٦ ، و(الأصول) ١ /١٦٣ ، و(شرح المفصل لابن يعيش) ٢ / ٦٠ ــ ٦٤ ، و (المقتصد) ١ / ٦٧٦ ، و(اللباب) ١ /٢٨٥ ، و (المقرب) ص/ ٢١٩ ، و(الشرح الكبير) ١ /٣٣٩ ، و(ارتشاف الضرب) ٢ / ٣٣٤ ، و (شرح ملحة الإعراب) ص / ١٧٤ .
[4] ينظر (اللباب) ١ / ٢٨٥
[5] ينظر (شرح كافية ابن الحاجب) للموصلي ١/ ٢٣٠
[6] ينظر (الكتاب) ١ / ٣٧٥ ـ ٣٧٦
[7] المرجع السابق
[8] شرح المفصل ابن يعيش ٢ / ٦٣
[9] ينظر : المرجع السابق
[10] التخمير ١ / ٤٣٢

أو مشافهاً ، والتقدير : كلمته مشافهاً ، وليس ثم إضمار عامل آخر .. هـذا مـذهب أكثـر أصحابنا البصريين . والكوفيون ينصبون " فاه إلى في " بإضمار جاعلاً أو ملاصقاً كأنه قال: كلمته جاعلاً فاه إلى في أو ملاصقاً فاه إلى في ، والمذهب الأول وهو قول سيبويه))[1] .

القول الآخر : خالف ابن الحاجب جمهور النحاة حين ذهب إلى إجازة مجيء الاسم الجامد حالاً غير مؤول بمشتق ، فقال((والوجه الذي به انتصب "فاه " هو أنه كثر استعماله حتـى صار معنى المشافهة يفهم منه من غير نظر إلى تفصيل ....))[2] بل وضع قاعدة لهذا فقال : ((كل ما دل على هيئة صح أن يقع حالاً لقيامه بمعنى الحالية ، فلا حاجة إلـى اشـتراط الاشتقاق ، ولا إلى تكلفه لاستقلال ما يدل على هيئة))[3] . وتابعه في هذا الرضي [4] وأبـو حيان[5] وابن هشام[6] والسهيلي[7] . واستدلوا بقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً﴾[8] ، والحـديث النبوي الذي يقول فيه النبي ﷺ : ﴿ يتمثل لي الملك رجلاً ﴾[9] فطفلاً و رجـلاً حـالان غيـر لازمتين إلا في وقت وقوع الفعل ، وعللوا ذلك بأن الحال هو المبين للهيئة وكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب ، فلا حاجة إلى أن يتكلف تأويله بالمشتق[10] .

وقول النحاة أن تكون مشتقة متنقلة هو الغالب ولكنه ليس بلازم ، فقـد ذكـر ابـن مالك[11] و أبو حيان[12] و ابن هشام[13] و ابن عقيل[14] أن الاسم الجامد قد يغني عن المـشتق فيقع حالاً في ثمانية مواضع :

١ . أن تكون موصوفة كقوله تعالى : ﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَراً سَوِيّاً﴾[15] .
٢ . أن تدل على ترتيب نحو : ادخلوها رجلاً رجلاً .
٣ . أن تدل على سعر نحو : بعته مداً بكذا .
٤ . أن تدل على عدد كقوله تعالى : ﴿ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾[16] .
٥ . أن تدل على طور واقع فيه تفصيل نحو : هذا بسراً أطيب منه رطباً .
٦ . أن تكون الحال نوعاً لصاحبها نحو : هذا مالك ذهباً .
٧ . أن تكون فرعاً منه نحو : هذا الحديد خاتماً .
٨ . أن تكون أصلاً له نحو : هذا الخاتم حديداً . ﴿ أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِيناً﴾[17] .

ويرى الباحث موافقة ابن الحاجب في أن كل ما يدل على الهيئة يجوز أن يقع حالاً جامداً كان أو مشتقاً ، يصح تأويله أو لا يصح ؛ للأسباب الآتية :

١ . أن الأمثلة الواردة من الجامد كثيرة لا يمكن دفعها .
٢ . أن الحال خبر في المعنى ، والخبر لا موانع فيه ، فهو يرد مشتقا وجامدا .

---

1 شرح المفصل ابن يعيش ٢ / ٦١
2 الإيضاح ابن الحاجب ١ / ٣٣٩ ـ ٣٤٠
3 شرح المقدمة الكافية ابن الحاجب ٢ / ٥٠٩
4 ينظر (شرح الكافية للرضي) ٢ / ٣٢
5 ينظر (ارتشاف الضرب) ٢ / ٣٣٤
6 ينظر (أوضح المسالك) ٢ / ٢٦٢
7 ينظر (نتائج الفكر) ص/ ٤٠٢
8 سورة غافر / ٦٧
9 صحيح البخاري ١ / ٣ رقم الحديث (٢) ، باب (كيف كان بدء الوحي إلى الرسول) ، وينظر (سنن النسائي) ٢ / ١٤٨ ـ كتاب الافتتاح ، باب (جامع ما جاء في القرآن) اعتنى به ورقمه ووضع فهارسه / عبد الفتاح أبـو غدة دار البشائر الإسلامية ـ بيروت ط ٤/ ١٤١٤ ـ ١٩٩٤م
10 ينظر (شرح الكافية) للرضي ١ / ٢٠٧
11 ينظر (التسهيل) ص/ ١٠٨
12 ينظر (ارتشاف الضرب) ٢ / ٣٣٤ ، ٣٣٥
13 ينظر (أوضح المسالك) ٢ /٢٦٢
14 ينظر (المساعد) ٢ / ٨ ـ ١٠
15 سورة مريم / ١٧
16 سورة الأعراف / ١٤٢
17 سورة الإسراء / ٦١

٣. أن كثرة مجيء الحال مشتقة متنقلة إنما هو كون الانتقال في المشتقات يكون أكثر ، وهذا يعني كون مجيئها من الجامد قليل لا ممتنع .
٤. أن الأصل فيها أن تكون صفة ، وإنما يجيء غير الصفة حالاً للافتتان في الكلام[١] .
٥. أن مجمع اللغة العربية بالقاهرة قد أجاز مجيء الحال جامـدة [٢]؛ لأنـه قـد وردت شواهد قرآنية وأمثلة نحوية عديدة تعضد القول به .

[1] ينظر (الإقليد) ١ / ٥٢٧ـ ٥٢٩
[2] صدر القرار في الدورة الثامنة والخمسين على اثر بحث تقدم به الدكتور / عبد الرحمن السيد عنوانه (اشتقاق الحال وجموده)

الفصل الرابع : الجملة الفعلية ومكملاتها
المبحث الثاني : مكملات الجملة الفعلية
المسألة(١٨) : عامل الحال في قولهم : (هذا بسراً أطيب منه تمراً)

هذا قول عربي يستشهد به النحاة على الحال الجامدة غير المشتقة التي لا تؤول بمشتق[1] حيث دلّ على طور واقع فيه التفاضل ، وقد استشهدت به معظم كتب النحو[2] . وقد اختلف النحاة في العامل في(بسراً) و (رطباً) على ثلاثة أقوال :

أحدها : أن العامل فيه (كان) التامة المحذوفة ، والتقدير: هذا اذا كان بسراً أطيب منه اذا كان رطباً ، قال سيبويه : ((فإن شئت جعلته حيناً قد مضى وإن شئت جعلته حينا مستقبلاً ، وإنما قال الناس هذا منصوب على إضمار (إذا كان) فيما يستقبل و(إذ كان) فيما مضى))[3] فأنت فضلت التمر في حال كونه بسراً عليه في حال كونه رطباً[4]، ونسب لأبي علي الفارسي[5]، وهو اختيار الخوارزمي إذ قال: ((الحال في الأصل خبر(كان) فكما يجوز أن يكون صفة ومصدرا وغيرهما فكذلك الحال))[6] واختاره كذلك ابن يعيش إذ اقل : ((.. والعامل في الحال (كان) المضمرة ، وفيها ضمير من المبتدأ ، وهذه(كان) التامة وليست الناقصة ..))[7] واحتج بأن صاحب الحال لما كان شيئاً واحداً ، كان تفضيلاً لشيء على نفسه في زمانين مختلفين ، فإن أشير إليه قبل حصول الحال ، وجب أن تقدر الظرف بـ(أذا) لدلالته على الزمان والاستقبال ، وإن أشير إليه بعد حصولها وجب تقدير الظرف بـ(إذ) لدلالته على الزمن الماضي[8] ، وإذا وجب تقدير الزمانين لزم تقدير ما يضافان إليه وهو(كان) التامة الدالة على الحصول والوجود لكون المنصوب بعدها حالاً[9] .

وردّ هذا بأن الشيء إذا كان مفضلاً على نفسه باعتبار حالين وجب احتياجه إلى تقدير زمانين لاستغنائه بالحالين عنهما ، فلا يلزم تقدير ما يضافان إليه ، وأن إضمار (كان) على انفرادها لا يجوز[10]فكيف يجوز إضمار (إذا) والفعل والضمير معها فهذا تكلف لا معنى له[11] .

الثاني : أن العامل في الأول اسم الإشارة ، والعامل في الثاني اسم التفضيل(أطيب) ، وهو مذهب أبي علي الفارسي إذ قال : ((..فأما قولهم(رطباً) فالعامل فيه (أطيب) ، ولا يمنع أن يعمل في (رطب) وإن لم يعمل في(بسر) ..))[12]، واحتج بأن العامل فيه لو لم يكن اسم الإشارة ، لكان إما(أفعل) الذي هو(أطيب) وإما (كان) ، وكلاهما باطل ؛ لأن (أفعل) لا يتقدم معموله عليه ولذلك لا يحسن تقديم الجار والمجرور عليه ، وأما بطلان كون العامل(كان) فلأنها لو عملت لوجب أن يعمل اسم الإشارة في الظرف المضاف إليها ، وإذا عمل في الظرف عمل في الحال لما بينهما من الشبه فلم يحتج إلى تقدير عامل آخر[13] .

وردّ هذا القول بأن اسم الإشارة قد يحذف من التركيب ، وبالتالي فليس يخص هذه المسألة ، ومثل له السهيلي[14]بقول ابن سلام لعثمان : أنا خارجاً أنفع مني لك داخلاً ، وقولهم

---

[1] ينظر في الرسالة الفصل الرابع : المسألة (١٧) : الأصل في الحال
[2] ينظر(الكتاب) ١ / ٤٠٠ ، و(المقتضب) ٣/ ٢٥١ ، و (الأصول) ١ / ٢٢٠ ، ، ،(المسائل الحلبيات) /١٧٧ ــ ١٧٩ ، و(نتائج الفكر) / ٣٩٩ المسألة(٧٦)
[3] الكتاب ١ / ٤٠٠
[4] ينظر (الإيضاح) لابن الحاجب ٣٣٥/١
[5] ينظر (تحفة النجباء في قولهم هذا بسراً أطيب منه رطبا) للسيوطي ٤ / ٣٤٣ ــ ٣٤٨ ، مدرج ضمن كتاب (الأشباه والنظائر)
[6] التخمير ٤٣١/١
[7] شرح المفصل ابن يعيش ٦٠/٢
[8] ينظر (المقتضب) ٢٥١/٣
[9] ينظر(شرح المفصل لابن يعيش) ٦٠/٢
[10] ينظر(الكتاب) ١ /١٣٣
[11] ينظر(نتائج الفكر) / ٤٠٥ ، و(شرح الكافية) للموصل ١ /٢٣١ ، و(الأشباه والنظائر) ٤ /٣٤٤
[12] المسائل الحلبيات / ١٧٨
[13] ينظر(المسائل الحلبيات) /١٧٧ ــ ١٧٨ ، و(شرح الكافية) للموصلي ٢٣١/١
[14] ينظر(نتائج الفكر) / ٤٠٤

: زيد فارساً أشجع منه راجلاً ، فلا إشارة هاهنا ولا معنى إشارة ، فبطل وهم هذا القول[1] ، وأما أن(أفعل) لا يتقدم عليه معموله من جار ومجرور فردّه ابن جمعة الموصلي[2] بقول الفرزدق [من الطويل] :

وقالت لنا أهلاً وسهلاً وزوّدتْ جنى النحل أو ما زوّدتْ منه أطيب

الثالث : أن العامل في الأول هو العامل في الثاني ، وهو اسم التفضيل (أطيب) لكونه تفضيلاً للشيء على نفسه باعتبار حالين في زمنين ، وهو قول ابن الحاجب إذ قال : ((.. وذهب آخرون إلى أن العامل(أطيب) وهو الصحيح ..))[3] وتابعه ابن جمعة الموصلي[4] و السهيلي[5]غير أنه جعل العامل في الثاني معنى الفعل الذي تعلق به الجار والمجرور(منه)، لأن(بسراً)و(رطباً) يستحيل أن يعمل فيهما عامل واحد ؛ لأنهما غير متداخلين[6] . واحتج هؤلاء بأمور منها :

١. أن الطيب أمر واقع ولكن المراد هو تقييده بالبسرية وتفضيله على الرطبية ، فوجب أن يكون العامل(أطيب) ، لوجوب كون المقيد بالحال عاملاً فيها أي: طيبه في حال البسرية يزيد على طيبه في حال الرطبية . فلو كان العامل اسم الإشارة لبطل المعنى المقصود[7] ، ولهذا عنون سيبويه بقوله: ((هذا باب ما ينتصب من الأسماء على أنها أحوال، تقع فيها الأمور ،وذلك قولك: هذا بسراً أطيب منه رطباً))[8] .
٢. اتفق النحاة على أن العامل واحد في قولهم: زيد ناطقاً أحسن ما يكون صامتاً ، وقولهم:ثمرة نخلتي بسراً أطيب منه رطباً، ولا عامل هاهنا إلا(أفعل) ، فوجب قياساً على الصورتين أن يكون العامل في (بسراً) أفعل[9] .
٣. لو كان العامل اسم الإشارة (هذا) لما كان (بسراً) إلا مقيداً بها ، وهو باطل ، لجواز كونه حال الإشارة بلحاً أو تمراً .
٤. أن اسم الإشارة إذا كان مقيداً بالحال وجب أن يكون الخبر مطلقاً ، وإلا فسد المعنى ، ولمّا كان الخبر هاهنا مقيداً وجب ألا يكون اسم الإشارة مقيداً ؛ بدليل قولهم هذا زيد قائماً ، فالإخبار بزيد عن اسم الإشارة لو كان مقيداً بالقيام لوجب أن يكون غير زيد في حال القيام وهذا محال[10] .

هذه المسألة من مسائل النحو المتعبة للدارسين والباحثين بله ناشدي اللغة والمبتدئين ؛ لما تتضمنه من تقديرات متكلفة وتأويلات بعيدة كقولهم: لو فككت هذه المسألة لقلت : هذا زاد بسراً في الطيب على طيبهِ في حال كونه رطباً ، وأن الأصل هو : هذا أطيب بسراً منه رطباً . إن تحوّل النحو إلى معالجات شكلية وتركيبية لفظية جراء سيطرة نظرية العامل على أذهان متأخري النحاة أبعدته عن هدفه الحقيقي وأدخلته في متاهة الغموض والتعقيد .

---

[1] ينظر (الإيضاح) ابن الحاجب ٣٣٦/١ ، ٣٣٨/١ ، و(الأشباه والنظائر) ٣٤٧/٤
[2] ينظر(شرح الكافية) للموصلي ٢٣١/١ ، و(الإيضاح) ابن الحاجب ٣٣٨/١
[3] الإيضاح ابن الحاجب ٣٣٦/١
[4] ينظر (شرح الكافية) للموصلي ٢٣١/١
[5] ينظر (نتائج الفكر) /٣٩٩
[6] المرجع السابق / ٤٠١
[7] ينظر(نتائج الفكر)/٣٩٩ ـ ٤٠٠ ، و(شرح الكافية) للموصلي ٢٣٢/١
[8] الكتاب ١/ ١٩٩
[9] ينظر (الإيضاح) ابن الحاجب ٣٣٦/١
[10] ينظر(شرح الكافية) للموصلي ٢٣٢/١

الفصل الرابع : الجملة الفعلية ومكملاتها
المبحث الثاني : مكملات الجملة الفعلية
المسألة(١٩) : الإضافة بمعنى (في)

الإضافة تكون بمعنى (من) كقولك : هذا ثوب حرير ، أي : من حرير ، وبمعنى اللام كقولك : هذا مال زيد ، أي : لزيد[1] . هذا رأي الجمهور[2] ، واختاره الخوارزمي[3] وابن يعيش الذي قال : ((وهذه الإضافة المعنوية تكون على معنى أحد حرفين من حروف الجر وهما اللام ومن ، فإذا كانت بمعنى اللام كان معناها الملك والاختصاص .. وإذا كانت بمعنى (في) كان معناها بيان النوع نحو : هذا ثوب خزّ ، وخاتم حديد))٤ .

وذهب متأخروالنحاة إلى أن الإضافة بمعنى (في) مما أغفله أكثر النحويين[5] ، ولعل أول من ذكره الزمخشري في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَيُشْهِدُ اللّهَ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ﴾[6] فقال : ((وإضافة (الألد) بمعنى(في) كقولهم " ثبت الغدر"))[7] ، وتبعه ابن الحاجب ولكنه جعله قليلاً فقال : ((.. لأن العامل هو ما تقوم به المعاني المقتضية فوجب أن يكون غيرها وهو هاهنا حرف الجر أو معناه يعني (في) للمضاف إليه))[8] وقال ((وقوله"في الأمر " الأولى أن يحمل على الاحتراز من مثل قولك : ضارب اليوم و مكر الليل ، فإن هذا بمعنى (في)....))[9] ، وقال : ((... وهي على ثلاثة أضرب : بمعنى(اللام) وبمعنى (من) وبمعنى (في) قليلاً ...))[10] ، ثم وسّع القول في ذلك ابن مالك[11] وابن هشام[12] وابن عقيل[13] والسيوطي[14] . وقد اشترط بعضهم أن يكون الثاني ظرفاً للأول سواء أكان زماناً أم مكاناً قال ابن الحاجب : ((.. فالتي بمعنى (من) شرطها أن يكون المضاف نوع المضاف إليه كقولك : خاتم فضة ، والتي بمعنى (في) شرطها أن يكون المضاف اسماً مضافاً إلى ظرفه كقولك : ضرب اليوم ، والتي بمعنى(اللام) ماعدا هذين القسمين))[15] . وذكر ابن مالك[16] شواهد كثيرة دالة على إثبات ذلك منه قوله تعالى : ﴿ لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾[17] وقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ﴾[18] وقوله تعالى : ﴿ فَصِيَامُ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ﴾[19] وقوله تعالى : ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾[20] وقوله تعالى : ﴿ يَا صَاحِبَيِ السِّجْنِ ﴾[21] ، وقول النبي ﷺ : ((رباط يوم وليلة أفضل من صيام شهر وقيامه))[1] ، وقول العرب : شهيد الدار

---

[1] ينظر (المقرب) ص / ٢٨٣
[2] ينظر (الأصول) ٢ / ٣ ، و(الخصائص) ٣ / ٢٦ ، ، (شرح المفصل لابن يعيش) ٢ / ١١٩ و(شرح الكافية للرضي) ١ / ٢٧٤، و(البحر المحيط) ٥ / ١٧٥ ،و(ارتشاف الضرب) ٢ / ٥٠٢ ، و(شرح الأشموني) ٢ / ٢٣٨ .
[3] ينظر (التخمير) ٢ / ٦
[4] شرح المفصل ابن يعيش ٢ / ١١٩
[5] ينظر (شرح الكافية الشافية) ٢ / ٩٠٦ ، و(المساعد) ٢ / ٣٢٩
[6] سورة البقرة / ٢٠٤
[7] الكشاف ١ / ٢٤٨
[8] الإيضاح ابن الحاجب ١ / ٤٠١
[9] المرجع السابق ١ / ٤٠٢
[10] شرح المقدمة الكافية ابن الحاجب ١ / ٥٩٠
[11] ينظر (شرح الكافية الشافية) ٢ / ٩٠٦ ــ ٩٠٨
[12] ينظر (أوضح المسالك) ٣ / ٧٦ ــ ٧٨
[13] ينظر (المساعد) ٢ / ٣٢٩
[14] ينظر (الهمع) ٢ / ٤٦
[15] المقدمة الكافية ابن الحاجب ١ / ٥٩٠ ، وينظر (أوضح المسالك) ٣ / ٧٨
[16] ينظر (شرح الكافية الشافية) ٢ / ٩٠٦ ــ ٩٠٨
[17] سورة البقرة / ٢٢٦
[18] سورة البقرة / ٢٠٤
[19] سورة البقرة من الآية / ١٩٦
[20] سورة سبأ من الآية / ٣٣
[21] سورة يوسف من الآيتين / ٣٩ ، ٤١

: ((رباط يوم وليلة أفضل من صيام شهر وقيامه))[1] ، وقول العرب : شهيد الدار ، وقتيل كربلاء ، وثبت الغدر، وضرب اليوم ، ومنه قول الشاعر : [من الطويل]

لهم سلفٌ شمٌ طوالٌ رماحهم　　　يسيرون لا ميلَ الركوب ولا عزلا

وقول الآخر :[من المتقارب]

مهاديْ النهار لجاراتهم　　　وبالليل هن عليهم حرُمْ

وقول آخر :[من الطويل]

من الحور ميسانُ الضحى بخترية　　　ثقالٌ متى تنهض إلى الشيء تفتر

وقال آخر :[من الرمل]

طفلةٌ بـــــــاردة الصيف إذا　　　معمعان الصيف أضحى يتقدْ

سُخنةُ المسّ لحــــــاف للفتى　　　تحت ليلٍ حين يغشاه الصرَدْ

ثم قال ابن مالك بعد ذلك ((فلا يخفى أن معنى (في) في هذه الشواهد كلها صحيح ظاهر لا غنى عن اعتباره ، وأن اعتبار معنى اللام فيهما لا يصح إلا بتكلــف))[2] ، ولعــل كثــرة الآيات القرآنية وقول النبي ﷺ والشواهد الشعرية هي التي جعلت الــشيخ: ابــن عثيمــين[3] يختار هذا القول .

وقد ردّ أكثر النحويين الشواهد التي ظاهرها الإضافة بمعنى (في) إلى الإضــافة التـــي بمعنى اللام من وجوه[4] هي :

١. أن هذه الإضافة تستلزم كثرة الاشتراك في معناها وهو على خلاف الأصــل فوجــب اجتنابها .
٢. أن كل ما أدعي أن إضافته بمعنى(في) حقيقة يصح فيه أن يكون بمعنى اللام مجازاً .
٣. أن الإضافة لمجاز الملك والاختصاص ثابتة بالاتفاق ، والإضافة بمعنى(في) مختلــف فيها ، والحمل على المتفق عليه أولى من الحمل على المختلف فيه .
٤. أن الإضافة في قوله تعالى﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾[5] إما بمعنى الــلام علـــى جعــل الظرف مفعولاً به على السعة ، وإما بمعنى(في) على بقاء الظرفية ، وعلــق أبـــو حيان على قول الزمخشري ((وإضافة (الألد) بمعنى(في) كقولهم " ثبت الغــدر"))[6] فقال : ((...وفيه إثبات الإضافة بمعنى (في) وهو قول مرجوح في النحو))[7] ، وفي قول الزمخشري أن الإضافة في ﴿ وَلِقَاءِ الآخِرَةِ﴾[8] بمعنى (في) قال : ((ولا يجيــز جلة النحويين الإضافة إلى الظرف ؛ لأن الظرف هو على تقدير (فـــي) ، والإضـــافة عندهم إنما هي على تقدير اللام أو تقدير(من) .. فإن اتسع فـــي العامــل جــاز أن ينصب الظرف نصب المفعول به وجاز إذ ذاك أن يضاف مصدره إلى ذلك الظـــرف المتسع في عامله . وأجاز بعض النحويين أن تكون الإضافة على تقدير (في) كما يفهمه ظاهر كلام الزمخشري ، وهو مذهب مردود في علم النحو))[9] . وأما نحو : ضرب اليوم ، وقتيل كربلاء ففيه إفادة الاختصاص وأدنى ملابسة ، واختــصاص (في) الإضافة يكفي أن يجعلها على معنى اللام[10] .

---

1 مسند الإمام أحمد ٥ / ٤٤١ ، ورواه مسلم في صحيحه ٦ / ٥١
2 شرح الكافية الشافية ابن مالك ٢ / ٩٠٨ ــ ٩٠٩
3 ينظر (جهود ابن عثيمين النحوية) ص / ١٧٤
4 ينظر (الإقليد) ١/ ٤٩٩
5 سورة سبأ من الآية / ٣٣
6 الكشاف ١ / ٢٤٨
7 البحر المحيط ١ / ١٢٣
8 سورة الأعراف من الآية / ١٤٧
9 البحر المحيط ٤ /٣٨٩
10 ينظر (شرح الكافية للرضي) ١ / ٢٧٤

وقد نقل ابن عقيل[1] أن الكوفيين زادوا أنها تكون بمعنى (عند) نحو : ناقة رقود الحلب ، أي : عند الحلب ، فيكون هذا قولاً ثالثاً .

والذي يترجح لدى الباحث إثبات الإضافة بمعنى (في) لأمور :

١. كثرة الشواهد ، من كتاب الله ، وقول الرسول ﷺ، وكذا أشعار العرب .

٢. أن تأويل هذه الشواهد مع كثرتها باعتبار معنى اللام لا يصح إلا بتكلف[2] .

٣. أن في هذا التأويل حملاً على المجاز ، والحقيقة لا يعدل عنها إلى المجاز إلا بقرينة وهي مفقودة هنا .

٤. مسألة التوسع لا يلجأ إليها مع كثرة الشواهد .

٥. قولهم : أدنى ملابسة أو اختصاص في الإضافة يكفي أن يجعلها على معنى اللام، يردّ عليه بأنه ((حيث أعتبر معنى اللام الاختصاصية ، فلا فرق بين التي بمعنى(في) والتي بمعنى(من) ، فلم اعتبر الحمل في الأولى دون الثانية ، فإن أجيب بأن التي بمعنى (في) قليلة فردت إلى الإضافة بمعنى اللام تقليلاً للأقسام بخلاف التي بمعنى(من) فكثيرة، فاستحقت قسماً مستقلاً . قيل إن الإضافة بمعنى(في) ليست قليلة ، بل كثيرة ، ومن شواهدها ما سبق فاستحقت قسماً مستقلاً ولا نجعلها بمعنى اللام ، لما يلزم في هذه الحالة من التكلف ونحوه ..))[3] ، وهو رأي أحد المحدثين[4] .

---

1 ينظر (المساعد) ٢ / ٣٣٠

2 ينظر (شرح الكافية الشافية) ٢ / ٩٠٨ ــ ٩٠٩

3 حاشية الصبان ٢ / ٢٣٩

4 ينظر (النحو الوافي) د / عباس حسن ٣ / ١٦ ، ٢٠

الفصل الرابع : الجملة الفعلية ومكملاتها
المبحث الثاني : مكملات الجملة الفعلية
المسألة(٢٠) : دلالة (في) على الاستعلاء

الأصل في اللغة أن يكون للكلمة معنى واحد ، وهو مقتضى الإبانة التي من أجلها وضعت اللغة ، ولكن قد توجد كلمات لكل واحدة منها أكثر من معنى ، وقد يكون هناك كلمات كثيرة تشترك في معنى واحد[١] ،ومن ذلك حروف الجر فإن لكل حرف من حروف الجر معنى خاص به ، ولكن هناك كثيرا من الشواهد جاءت فيها حروف الجر بمعنى حروف أخرى ، من ذلك حرف الجر (في) .
فقد ذهب الكوفيون[٢] إلى أن (في) تكون بمعنى (على) واستدلوا على ذلك بقوله تعالى : ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[٣]أي : على جذوع النخل ، قال الفراء في معانيه : ((يصلح (على) في موضع (في) ، وإنما صلحت (في) لأنه يرتفع في الخشبة في طولها فصلحت (في) ، وصلحت (على) لأنه يرتفع فيها فيصير عليها))[٤] ، وبقول عنترة[٥] [من الكامل] :
بطلٌ كأن ثيابه في سرحةٍ يحذى نعال السبت ليس بتوأم
وتابعهم في ذلك ابن قتيبة(ت/٢٧٦هـ)[٦] والهروي[٧] وأبو منصور الثعالبي(ت/٤٣٠هـ)[٨] وابن سيده(ت/٤٥٨هـ)[٩] ، واختاره ابن الحاجب اذ قال : ((.. وإنما حكم أنها بمعنى (على) لما في الكلام من الاستعلاء والموضع صالح لهما على حسب ما يقصده المتكلم من معنى الظرفية والاستعلاء ، تقول: جلست في الأرض ، وجلست على الأرض ، ومنه قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ﴾[١٠] وقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى الْفُلْكِ﴾[١١] ... وكل ما كان فيه معنى الاحتواء أو ما نزّل منزلته فهو موضع(في) ، وكل ما كان فيه معنى الاستعلاء دون الظرفية فهو موضع(على) ، وكل ما كان فيه معنى الاستقرار ومعنى الاستعلاء فهو صالح لكل واحد منهما))[١٢] ، وأخذ به بعض شراح الألفية كابن هشام[١٣] الأشموني[١٤] . وردّه ابن يعيش إذ قال ((وأما قوله تعالى﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ فليست (في) معنى(على) على ما يظنه من لا تحقيق عنده ، ولما كان المصلوب

---

[1] ينظر (المزهر) ١ / ٢٥٧ .
[2] ينظر(الخصائص) ٢ /٣١٢ ، و(شرح المفصل لابن يعيش) ٨ / ٢٠ ، و(ارتشاف الضرب) ٢ / ٤٤٦ ، و(حاشية الصبان) ٢ /٢١٩
[3] سورة (طه) آية/ ٧١
[4] معاني القرآن للفراء ٢ / ١٨٦
[5] ديوان عنترة ص/ ١٧٧ بشرح الخطيب التبريزي دار الكتاب العربي ط/١٤٢٥ ــ ٢٠٠٤م .
[6] ينظر(أدب الكاتب) لأبن قتيبة ص / ٥٠٦ تحقيق / محمد الدالي مؤسسة الرسالة ــ بيروت ط ١٤٠٦/٢ ـــ ١٩٨٦، و (ارتشاف الضرب) ٢ /٤٤٦
[7] ينظر(الأزهية) ص/ ٢٦٧
[8] ينظر (فقه اللغة وسرّ العربية) لأبي منصور الثعالبي ص/ ٣٣٣ تحقيق د/ فائز محمد دار الكتاب العربي ط ١٤١٦/٢ ــ ١٩٩٦م .
الثعالبي : أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي النيسأبوري ، ولد سنة ٣٥٠هـ ، من اللغويين الأدباء ، توفي سنة ٤٢٩هـ ، له(فقه اللغة وسر العربية) و(يتيمة الدهر) و(سحر البلاغة وسرّ البراعة) وغيرها .
[9] ينظر (المخصص) لابن سيده ١٤ / ٦٤ ــ ٦٥ تحقيق / لجنة إحياء التراث دار إحياء التراث العربي ــ بيروت .
ابن سيدة : أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيدة الحافظ الضرير الأندلسي المعروف بابن سيدة اللغوي المتوفى سنة ٤٥٨ هـ. له من الكتب (الأنيق في شرح الحماسة) و (شرح كتاب الأخفش) و (شرح مشكل أبيات المتنبي) و(العويص في شرح إصلاح المنطق) و(كتاب شاذ اللغة) في خمس مجلدات و (كتاب العالم في اللغة) مائة مجلد و (كتاب العالم والمتعلم) على المسألة والجواب و (كتاب المحكم والمحيط الأعظم في اللغة) و (الوافي في علم القوافي) وغير ذلك.
[10] سورة(يونس) آية/ ٢٢
[11] سورة (المؤمنون) آية / ٢٨
[12] الإيضاح ابن الحاجب ٢ / ١٤٧
[13] ينظر (أوضح المسالك) ٣ / ٣٦
[14] ينظر (شرح الأشموني) ٢ / ٢١٩

بمعنى الاستقرار عُديَ بــ(في) كما يعدى الاستقرار ، فكما يقال: تمكّن في الشجرة ، كــذلك ما هو في معناه ..))[1] .

وذهب البصريون[2] إلى أن(في) لا تكون إلا للظرف حقيقة كقوله تعالى : ﴿ غُلِبَتِ الرُّومُ * فِي أَدْنَى الْأَرْضِ ﴾[3] أو مجازاً كقوله تعالى : ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾[4]وما أوهم غيــر ذلك ردّ بالتأويل ، قال سيبويه : ((وأما (في) فهي للوعاء تقول : هو في الجــراب و فــي الكيس ..وكذلك هو في الغلّ ؛ لأنه جعله إذا أدخله فيه كالوعاء له ، كذلك هو في القبــة ، وفي الدار ، وان اتسعتْ في الكلام فهي على هذا ..))[5] . وهو قول المبرد[6] وابن السراج[7] وأبي علي الفارسي[8] والرماني[9] وابن جني[10] والجرجاني[11] والزمخشري[12] وابن الأنبــاري[13] وأخذ به ابن يعيش إذ قال : ((أما (في) فمعناها الظرفية والوعاء نحو قولك: المــاء فــي الكأس، وفلان في البيت ، وإنما المراد أن البيت قد حواه، وكذلك الكأس ... وقد يتسع فيها فيقال: في فلان عيب ، وفي يده دار..))[14] كما أخذ بــه الــشلوبين[15] والرضــي[16] وابــن عصفور[17] و المالقي[18] وأبو حيان[19] وعدد من المفسرين كالطبري[20] وأبــي الــسعود[21] و الآلوسي[22] .

والذي يراه الباحث أن هذا الحرف(في) باق على أصله وهو الظرفية لــتمكن المــصلوب في الجذع تمكّن الظرف في المظروف وأنه صار كالوعاء لأجسامهم . وفــي هــذا المعنــى بلاغة ليست موجودة في معنى الاستعلاء ، وهذا ما أشار إليه المحققون وبعض المفسرين .

---

1 شرح المفصل ابن يعيش ٨ / ٢١
2 ينظر(الجنى الداني) ص/ ٢٥٢ ، و(حاشية الصبان) ٢ /٢١٩
3 سورة (الروم) آية / ٢ ــ٣
4 سورة (البقرة) آية / ١٧٩
5 الكتاب ٤ /٢٢٦
6 ينظر(المقتضب) ٤ /١٣٩
7 ينظر (الأصول) ١ /٤١٢
8 ينظر (المقتصد) ٢ /٨٣٤
9 ينظر(كتاب معاني الحروف) للرماني ص/ ٩٦
10 ينظر (الخصائص) ٢ /٣١٢
11 ينظر (المقتصد) ٢/ ٨٣٤
12 ينظر (المفصل) ص/ ٣٦٦
13 ينظر(أسرار العربية) ص/١٩٤
14 شرح المفصل ابن يعيش ٨ / ٢١
15 ينظر (التوطئة) ص/٢٤٥
16 ينظر(شرح الكافية) للرضي ٤ /٢٨٣ ــ ٢٨٤
17 ينظر(الشرح الكبير) ١ /٥٢١
18 ينظر (رصف المباني) ١/ ٤٥١
19 ينظر (ارتشاف الضرب) ٢ / ٤٤٦
20 ينظر(جامع البيان) للطبري ٨ /٤٣٦ دار الكتب العلمية ــ بيروت لبنان ط ١٤١٨/٢ ــ ١٩٩٧م
21 ينظر(إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم المسمى(تفسير أبي السعود) ٣ / ٤٧٧ طبعة دار الفكر بدون سنة
22 ينظر (روح المعاني تفسير القرآن الكريم والسبع المثلني) للآلوسي ٩ / ٣٣٩ قرأه وصححه / محمد حسين عراب دار الفكر ط/ ١٤١٧ ــ ١٩٩٧ م .

الفصل الرابع : الجملة الفعلية ومكملاتها
المبحث الثاني : مكملات الجملة الفعلية
المسألة(٢١) : دلالة (من) على التبعيض

لا خلاف بين النحويين في المعاني الأصلية لحروف الجرّ ، وإنما وقع اختلافهم في المعاني الخارجة والنائبة عن تلك المعاني الأصلية ، فقد ذهب البصريون[١] إلى أن لكل حرف من حروف الجرّ معنى خاصاً لا يجوز أن يخرج عنه حتى لا يتم التباس في المعنى، وما جاء ظاهره الخروج عنه يخرج بإحدى أربع طرائق[٢] هي :

١ . أن يؤول الحرف تأويلاً يتناسب مع المعنى الأصلي .
٢ . أو يضمن الفعل معنى فعل آخر يتعدى بذلك الحرف .
٣ . يحمل على المجاز .
٤ . إن لم تصلح تلك الطرائق السابقة يحكم عليه بالشذوذ .

بينما الكوفيون[٣] يجيزون خروج حروف الجر عن معانيها الأصلية . وثمة مذهب ثالث لابن جني[٤] لا يقول بنيابة الحروف في كل الأحوال وإنما ((في موضع دون موضع على حسب الأحوال الداعية إليه والمسوغة له))[٥] وهو ظاهر قول الكوفيين إذا أخذنا في الحسبان أنه لا أحد يقول بالنيابة في كل الأحوال[٦] .

ذهب أكثر النحاة إلى أن(من) لابتداء الغاية في أكثر المواضع[٧] ثم اختلفوا في دلالتها على التبعيض أهي بالأصالة أم بالتضمين على قولين :

القول الأول : ذهب جمهور[٨] النحاة إلى أنها تدل على التبعيض بالأصالة ، وممن هؤلاء سيبويه حيث يقول: ((وأما (من) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن .. وتكون أيضا للتبعيض ، تقول: هذا من الثوب ، وهذا منهم ، كأنك قلت بعضه))[٩] ، والمبرد[١٠] في أحد قوليه ، وأبو علي الفارسي[١١] والرماني[١٢] وابن الأنباري[١٣] ، واختاره ابن الحاجب حيث يقول: ((وتكون مبعضة وتعرفها بأن يصح موضعها بعض ، كقولك: أخذت من الدراهم .. وقد قيل إن البعضية ما يكون المذكور قبلها لفظاً أو معنى بعضاً مما بعدها ..))[١٤] وممن قال بهذا الهروي[١٥] الشلوبيني[١٦] وابن عصفور[١٧] وتابعهم في ذلك ابن مالك[١٨] والرضي[١٩]

---

1 ينظر(حاشية الصبان) ٢ / ٢١٠ ، و(حاشية الخضري) ١ /٥٢١
2 ينظر(حاشية الصبان) ٢ /٢١٠ ، و(اختيارات أبي حيان في البحر) ٢ /٥٣٢ ــ ٥٣٥ ، و(ظاهرة النيابة في العربية) د/ عبد الله صالح بابعير ص/ ٢٩٣ ــ ٢٩٦ رسالة دكتوراة كلية الآداب الجامعة المستنصرية ــ ١٤١٨هـ .
3 ينظر(حاشية الصبان) ٢ / ٢١٠ ، و(حاشية الخضري) ١ /٥٢١
4 ينظر (الخصائص) ٢ / ٣٠٨
5 المرجع السابق ٢ / ٣٠٨
6 ينظر (اختيارات أبي حيان في البحر) ٢ /٥٣٤
7 ينظر(الجنى الداني) ص/٣١٣
8 ينظر (ارتشاف الضرب) ٢ /٤٤٢
9 الكتاب ٤/ ٢٢٤ _ ٢٢٥
10 ينظر (المقتضب) ٤ /١٣٧
11 ينظر(المقتصد) ٢ /٨٢٢
12 ينظر(كتاب معاني الحروف) للرماني ص/ ٩٧ ، ١٦٦
13 ينظر (أسرار العربية) ص/ ١٩٣
14 الإيضاح ابن الحاجب ٢ /١٤٢
15 ينظر (الأزهية) ص/ ٢٢٤
16 ينظر (التوطئة) ص /٢٤٣
17 ينظر(الشرح الكبير) ١ /٤٩٣
18 ينظر(شرح الكافية الشافية) ٢ /٧٩٦
19 ينظر(شرح الكافية) للرضي ٤ /٢٦٩

و المالقي[1] و المرادي[2] وغيرهم[3] .

وعلامة (من) التبعيضية أن يكون هناك شيء ظاهر وهو بعض المجرور بـ(من) نحو : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً ﴾[4] ، أو مقدرة نحو : أخذت من الدراهم ، أي : من الدراهم شيئاً ، ويصلح مكانها بعض[5] .

القول الآخر : ذهب المانعون إلى أن (من) لا تفيد التبعيض أصالة ، بل هي في كل المواضع التي ذكرها المجيزون تفيد الابتداء ، لأن أصل من المبعضة ابتداء الغاية ، فدلالتها على التبعيض دلالة اقتضاء وتضمين ، فالدراهم في قولك : أخذت من الدراهم ، مبدأ الأخذ[6] ، وإلى هذا القول ذهب المبرد في أحد قوليه إذ قال : ((وكونها في التبعيض راجع إلى هذا ..))[7] و الأخفش الصغير(ت/٣١٠هـ)[8] وابن السراج[9] والجرجاني[10] وابن سيده[11] والزمخشري[12] و اختاره الخوارزمي إذ قال : ((وأما كونها للتبعيض فنحو قولك : أخذت درهماً من المال ، فدلت (من)على أن الذي أخذت بعض المال وفيه معنى الابتداء أيضاً ، لأن مبدأ أخذك المال ..))[13] .

وكان سيبويه[14] قد ذهب إلى أن (من) إذا كانت زائدة أفادت التبعيض ، وكذلك إذا كانت مصاحبة لـ(أفعل) التفضيل ، وردّه المبرد[15] وابن السراج[16] ، واعترض عليه أبو حيان[17] ولم يرتضه .

ويرى الباحث موافقة الجمهور في دلالة (من) على التبعيض أصالة إذا كان السياق يفسره والقرائن تؤيده ، فقول سيبويه : هذا من الثوب ، إنما يكون لمن يحمل في يده قطعة صغيرة تشبه ثوباً آخر أمامه شبهاً قوياً أو يحمل في يده ثوباً ممزقاً وهذه القطعة جزء منه . وكذلك قوله تعالى : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً ﴾[18] وقولنا : خذ من المال خمسين ديناراً ، فظاهر أن دلالتها على التبعيض أصلية يؤيدها السياق وتدعمها القرائن اللفظية والمعنوية .

---

[1] ينظر (رصف المباني) ص /٣٨٩

[2] ينظر (الجنى الداني) ص/ ٣٠٩

[3] ينظر(مغني اللبيب) ١ /٣١٩ ، و(شرح ابن عقيل) ٢ / ١٠ ، و(شرح الأشموني) ٢ / ٢١٠ ، و(الهمع) ٢ /٣٧٧ ، و(حاشية الخضري) ١ /٥٢١

[4] سورة (التوبة) آية / ١٠٣

[5] ينظر(شرح الكافية) للرضي ٤ /٢٦٩ ، و(ارتشاف الضرب) ٢ /٤٤٢ ، و(مغني اللبيب) ٣١٩/١ ، و(رصف المباني) ص/ ٣٨٩ ، و(شرح الأشموني) ٢ /٢١٠

[6] ينظر(شرح الكافية) للرضي ٤ /٢٦٩

[7] المقتضب ١ / ٤٤

[8] ينظر (شرح الكافية) للرضي ٤ /٢٦٩ ، و(ارتشاف الضرب) ٢ /٤٤٢ ، و(الهمع) ٢ / ٣٧٧

[9] ينظر (الأصول) ١ /٤٠٩

[10] ينظر (المقتصد) ٢ / ٨٢٣

[11] ينظر (المخصص) ١٤ / ٥٣

[12] ينظر (المفصل) ص/٣٦٥

[13] التخمير ٤ / ١٠

[14] ينظر (الكتاب) ٤ / ٢٢٥

[15] ينظر(المقتضب) ١ /٤٤

[16] ينظر (الأصول) ١ /٤٠٩

[17] ينظر (ارتشاف الضرب) ٢ /٤٤١ ـ ٤٤٢

[18] سورة (التوبة) آية / ١٠٣

الفصل الرابع : الجملة الفعلية ومكملاتها
المبحث الثاني : مكملات الجملة الفعلية
المسألة(٢٢) : دخول (أل) على العدد المضاف والمضاف إليه

مذهب الجمهور أن العدد إذا أضيف إلى معدوده ، وأريد تعريفة ، أدخلت (أل) التعريف على المضاف إليه فيقال : ثلاثة الأثواب ، ومائة الكتب ، وهو قول البصريين [١] ، قال سيبويه : ((وتدخل في المضاف إليه الألف واللام؛ لأنه يكون الأول به معرفة ، وذلك قولك : ثلاثة أبواب ، وأربعة أفلس ، وأربعة أثواب ، كذلك تقول فيما بينك وبين العشرة ، وإذا أدخلت الألف واللام قلت : خمسة الأثواب ، وستة الأجمال ...)) [٢] و اختاره ابن يعيش فقال ((... فأما على أصل أصحابنا فإذا قلت: ثلاثة دراهم ، وأردت تعريف الأول منهما عرفت الثاني ؛ لأن الأول يكون معرفة بما أضفت الأول إليه ...)) [٣] وقال في مكان آخر ((لا يخلو العدد من أن يكون مضافاً أو مركباً أو مفرداً ، فإذا أريد تعريفه ، فإن كان مضافاً نحو : ثلاثة أثواب ، وعشرة غلمة ، فالطريق فيه أن تعرف المضاف إليه بأن تدخل الألف واللام ، ثم تضيف العدد إليه فيتعرف بالإضافة على قياس غلام الرجل وباب الدار)) [٤] ، واختاره ابن الحاجب فقال: ((لا تخلو الأعداد إما أن تكون مضافة أو غير مضافة ، فالمضافة تعريفها بتعريف المضاف إليه كقولك: ثلاثة الأثواب و مائة الدراهم ..)) [٥] .

أجاز الكوفيون دخول (أل) على العدد المضاف والمضاف إليه معاً ، فيقال : الثلاثة الأثواب ، والخمسة الدراهم ، واحتجوا على ذلك بالسماع والقياس . فالسماع ما رواه الكسائي من قولهم : الخمسة الأثواب [٦] ، وما حكاه الجرمي عن أبي زيد [٧] أن قوماً من العرب يقولونه [٨] .

وأما القياس فقد قاسوه على الصفة المشبهة حيث دخلت الألف واللام على جزأيه عند الإضافة في نحو: الحسن الوجه ، قال سيبويه : ((اعلم أنه ليس في العربية مضاف يدخل عليه الألف واللام غير المضاف إلى المعرفة في هذا الباب)) [٩] يعني باب الصفة المشبهة نحو: هذا الحسن الوجه . واستحسنه الخوارزمي ولم يستبعده إذ قال : ((... وأنا لا استبعد ما عليه الكوفيون ؛ وذلك أن هذه الأعداد تنزل تنزيل المعدود ، وهذا القدر من العدد والمعدود إذا أضيف جاز إدخال اللام عليه ، والذي ذكره البصريون قياس ، ومذهب الكوفيين استحسان والطبع ينزع إليه ، فوجب أن يجوز ...)) [١٠] .

وردّ البصريون ما ذهب إليه الكوفيون بأنه شاذ يحفظ و لا يقاس عليه [١١] وحملوا ما

---

[1] ينظر (الكتاب) ١ / ٢٠٦ ، و(المقتضب) ٢ / ١٧٥ ، و(الأصول) ١ / ٣١١ ، و(المفصل) ص / ١١٩ ، ٢٦٥ــ٢٦٦ ، و(المقتصد) ٢ / ٧٣٤ ــ ٧٣٥ ، و(شرح المفصل لابن يعيش) ٢ / ١٢١ ، ٦ / ٦٦ ، ، و(الإيضاح) ابن الحاجب ١ / ٤٠٣ ، ١ / ٦١٦

[2] الكتاب ١ / ٢٠٦

[3] شرح المفصل ابن يعيش ٢ / ١٢١

[4] المرجع السابق ٦ / ٣٣

[5] الإيضاح ابن الحاجب ١ / ٦١٦ ، وينظر ١ / ٤٠٣

[6] ينظر (المفصل) ص/ ٢٦٦ ، ١١٩

[7] **أبو زيد** : سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري ، أبو زيد ، ولد سنة ١١٩هـ ، أحد أئمة اللغة والأدب ، من أهل البصرة ووفاته بها سنة ٢١٥هـ . قال ابن الأنباري : كان سيبويه إذا قال :سمعت الثقة عنى أبا زيد . له (النوادر)و (خلق الإنسان) و(لغات القرآن) و(اللبأ واللبن) .

[8] ينظر (أدب الكاتب) ص / ٢١٦ ،

[9] الكتاب ١ / ١٩٩ ــ ٢٠٠

[10] التحمير ٢ / ٨

[11] ينظر (المقتضب) ٢ / ١٧٥ ، و(المساعد) ٢ / ٩٠

روي من ذلك على زيادة (أل) في الأول [١]، وأجابوا عن أدلتهم بأمور :
أن المنقول عن العرب الفصحاء إدخال الألف واللام على المضاف إليه كقول الفرزدق[٢]:[من الكامل]

ما زال مذ عقدت يداه إزاره فسما وأدرك خمسة الأشبار

١. وأن ما رواه الكسائي ، وأبو زيد منقول عن قوم من العرب نبه علـى أنهـم غيـر فصحاء[٣] يقول المبرد((ومما يبطل هذا القول أن الرواية عن العرب الفصحاء خلافه ، فرواية برواية)) [٤] ، وهي لغة ضعيفة قال ابن الحاجب:((وما يقبله الكوفيون هو منقول عن بعض العرب وليسوا بفصحاء)) [٥] وقال((وما أجازه الكوفيون من: الثلاثة الأثواب وشبهه من العدد ضعيف ، لأنهم جمعوا بين تعريفين ، الإضافة إلى المعرفة ودخول الألف واللام في المضاف ، وليس بمستقيم لمخالفتـه القيـاس واسـتعمال الفصحاء))[٦] .
٢. ما حكاه المبرد من إجماع النحاة على عدم جواز إضافة ما فيه الألف واللام من غير الأسماء المشتقة ، فكما لا يقال : جاءني الغلام زيد بالإضافة ، فكذلك لا يجـوز أن يقال: الثلاثة الأثواب بالإضافة ، ثم قال((فإن كان شيء من ذلك نكرة فإن تعريفـه أن تجعل الألف واللام في أوله لأن الثاني قد صار في درج الكلام ، فهذا أقبح وأشنع))[٧] .
٣. أن تشبيهه الثلاثة الأثواب بالحسن الوجه غير صحيح ؛ لأن المضاف في (الحـسن الوجه) صفة مشبهة ، وهي إحدى المشتقات ، والإضافة فيها لا تفيـد تعريفـاً ولا تخصيصاً ، بينما الإضافة في(الثلاثة الأثواب) محضة لا يجوز الجمع بينهـا وبـين الألف واللام أصلاً[٨] .

وقد فضّل د / عباس حسن[٩] حجة الكوفيين لاعتمادها على السماع الثابت وهـو الأصـل الذي له الأولوية والتفضيل ، غير أن المذهب البصري أكثر شهرةً وأوسـع انتـشاراً فمـن الخير الاكتفاء بمحاكاته ، وهو اختيار الباحث .

---

[1] ينظر(المقرب) ص / ٢٨٤ ، و(شواهد التوضيح) ص/ ٥٧ ــ ٦٠ ، و (ارتشاف الضرب) ١ / ٣٦٦ ، و(المساعد) ٢ / ٩٠
[2] ديوانه ١ / ٣٣٦ قدم له وشرحه / مجيد طراد دار الكتاب العربي ـ بيروت ط/١٤٢٥ ـ ٢٠٠٤م
[3] ينظر(المقتضب) ٢ / ١٧٦ ، و (المفصل) ص / ١١٩ ، و (شرح المفصل لابن يعيش) ٢ / ١٢٢ ، و (الإيضاح) ١ / ٤٠٣
[4] المقتضب ٢ / ١٧٦
[5] الإيضاح ابن الحاجب ١ / ٤٠٣
[6] شرح المقدمة الكافية ابن الحاجب ٢ / ٥٩٢
[7] المقتضب ٢ / ١٧٦
[8] ينظر (شرح المفصل) ابن يعيش ٢ / ١٢٢ ، و(الشرح الكبير) ٢ / ٣٤
[9] ينظر(النحو الوافي) عباس حسن ٣ / ١٤

الفصل الرابع : الجملة الفعلية ومكملاتها
المبحث الثالث : المشتقـــــــــات
المسألة(٢٣) : عامل النصب في معمول المصدر النائب عن فعل الأمر

يستعمل المصدر منصوباً على الأمر كقوله تعالى: ﴿ فَإِذا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَـضَرْبَ الرِّقابِ ﴾[١] فيؤمر بالمصدر نكرة ومعرفاً بـ(أل) ومعرفاً بالإضافة ، كل ذلك مطـرد فيـه[٢] . ويجعل المصدر بدلاً من اللفظ بالفعل ، ومستعملا في موضعه ، يدل على ما يـدل عليـه ، ويؤدي ما يؤديه من معنى الأمر . وهو مقيس في الأمر والنهي مع المخاطـب فقـط، ولا تستعمل مع الغائب يقول ابن عقيل: ((المنقول أن المصدر لا ينوب مناب فعل الأمر للغائب ، وإنما ينوب مناب فعل الأمر للمخاطب ، نحو: ضرباً زيداً ، أي: اضرب زيداً))[٣] وتـستعمل هذه المصادر للمؤنث والمذكر والمفرد والمثنى والجمع على السواء ، وقد يرد في معنـى الأمر مرفوعاً ولكنه دون النصب في الكثرة والجودة[٤] .

كان سيبويه قد عدّ المصدر في مثل هذا الموقع قد أجري مجرى فعل الأمر أو جعل بدلاً من اللفظ بالفعل[٥] يقول سيبويه: ((ومما أجري مجرى الفعل من المصادر قول الشاعر [مـن الطويل] :

على حين ألهى الناس جلُّ أمورهم ... فندلاً زريق المال ندل الثعالبِ

كأنه قال: اندل))[٦] ، وقد وافقه في هذا بعـض النحـاة مثـل ابـن جنـي[٧] والجرجـاني[٨] والسيوطي[٩] . ولكن نحاة آخرين قالوا بأن المصادر المستعملة في الأمر إنما هـي منـصوبة بفعل مقدّر محذوف وأقيمت هي مقامه ، فحكموا بوجوب تقدير الفعل ، وكأنـه فـي حكـم المذكور، يقول المبرد : ((وإنما يحسن الإضمار ويطرد في معنى الأمر ، لأن الأمر لا يكون إلا بفعل نحو قولك: ضرباً زيداً ، وإنما أردت :اضرب زيدا))[١٠]وفي البيت الـسابق يقـول: ((... نصب (ندلاً) بفعل مضمر وهو(اندلي) ، وهذا في الأمر ..))[١١] .

وترتب على هذا الاختلاف اختلافهم في العامل في الأسماء المنصوبة الواقعة بعد هـذه المصادر نحو : ضرباً زيداً ، وكقول الشاعر[١٢] [من الطويل] :

يمرون بالدهنا خفافاً عيابهـــــم ... ويخرجن من دارِيْنَ بجر الحقائبِ
على حين ألهى الناس جلُّ أمورهم ... فندلاً زريق المال ندل الثعالـــبِ

مذهب سيبويه[١٣] والفراء[١٤] و الأخفش[١٥] والزجاج[١٦] وأبي علي الفارسي[١٧] وابـن جنـي[١٨] يجعلون الناصب للمعمول هو المصدر نفسه ، وهو اختيار ابن يعيش إذ قال : ((.. ولا يبعد

---

[1] سورة (محمد) آية / ٤
[2] ينظر (المقتضب) ٣ / ٢١٦
[3] شرح ابن عقيل ١ /٢٨٢
[4] ينظر(الكتاب) ١ / ٣٢١ ، و(المقتصد) ١ / ٣٠٠ ــ ٣٠١
[5] ينظر (الكتاب) ١ / ٢٧٥ ، ١/ ٣٢١
[6] المرجع السابق ١ /١١٥ ـــ ١١٦
[7] ينظر (الخصائص) ١ / ٢٤٦ ، ١ / ٢٨٨
[8] ينظر (المقتصد) ٢ / ١٠١٥ ــ ١٠١٦
[9] ينظر (شرح شواهد المغني) ١ / ٢٠
[10] ينظر (المقتضب) ٣ / ٢٢٦ ، ٣ / ٢٦٨
[11] ينظر (الكامل) ٢ / ٢٤١
[12] لأعشى همدان في (الكامل) ١ / ١٨٤ ، وبلا نسبة في (الكتاب) ١ /١١٦ ، و(الخصائص) ١/ ٣٥ ، وللأحوص في (ذيل ديوانه) ص/ ٣١٦ جمع وشرح وتعليق د/ محمد نبيل طريفي عالم الكتب ط١ /١٤٢٢ ــ ٢٠٠١ م ،
[13] ينظر(الكتاب) ١ / ١١٥ ــ ١١٧ ، و(شرح الكافية) للرضي ٢ / ١٩٧ ، و(ارتشاف الضرب) ٣ / ١٧٠
[14] ينظر (ارتشاف الضرب) ٣ / ١٧١
[15] المرجع السابق ٣ / ١٧١ ، وينظر (المساعد) ٢ / ٢٤٤
[16] ينظر (ارتشاف الضرب) ٣ / ١٧١ ، و(المساعد) ٢ / ٢٤٤
[17] ينظر (المقتصد) ١ / ٦٧٨ ، و (ارتشاف الضرب) ٣ / ١٧١ ، و(المساعد) ٢ / ٢٤٤
[18] ينظر (الخصائص) ١ /٢٨٨

عندي أن يكون هذا المصدر عاملاً في (زيد) لنيابته عن الفعل لا بحكم أنه مصدر ، وجاء كقولك:زيدٌ في الدار قائماً ، فالعامل في الحال الظرف الموجود لا الفعل العامل فيه وذلك لنيابته عن الفعل ، وكذلك هاهنا ، ويكون فيه ضمير فاعل نقل إليه من الفعل هو ضمير المخاطب ..))[1] وابن مالك[2] وأبي حيان الأندلسي[3] وابن عقيل[4] وعزاه بعضهم[5] إلى الجمهور . وعللوا صحة ما ذهبوا إليه بما يأتي :

١. أنه نائب عن الفعل ، فهو خلف عنه ، وفعله قد صار نسياً منسيا ، فهو كقولك: زيد في الدار قائماً ، فالعامل في الحال الظرف الموجود لا الفعل العامل فيه وذلك لنيابته عن الفعل ، وكذلك هاهنا[6] .
٢. إضافة المصدر للمفعول ؛ لأنه لو لم يكن معمولاً له ما جازت إضافته إليه بدليل قوله تعالى: ﴿ فَضَرْبَ الرِّقَابِ ﴾ فلما أضيف (ضرب) إلى المفعول (الرقاب) دل على أن العامل هو المصدر المضاف لا فعلاً آخر[7] .

وذهب آخرون إلى أن العامل هو الفعل المضمر وهو قول المبرد[8] وابن السراج[9] و السيرافي[10] ، واختاره الخوارزمي[11] وابن الحاجب إذ قال : ((.. وكذلك لو حذف الفعل وهو مراد كان العامل الفعل كقولك: ضرباً زيدا ، لأن المعنى: اضرب ضرباً زيداً ، فالعامل هاهنا الفعل لا المصدر ..))[12] ، والرضي[13] وابن هشام[14] وعزاه بعضهم[15] إلى المحققين . وعللوا ما ذهبوا إليه بما يأتي :

١. أنه لا غنى عن نسبة نصب المصدر إليه ، وهذا يوجب الاعتماد عليه وعدم الإعراض عنه[16] .
٢. أن المصدر لا يقوم مقام الفعل حقيقة وأصلاً ، بل هو كالقائم مقامه.
٣. أن المصدر هنا إنما يحل محل الفعل وحده بدون (أن) و(ما) ففي قولك: ضرباً زيداً ، منصوب بالفعل المحذوف الناصب للمصدر[17] وهذا مبني على اشتراط أن المصدر لا يعمل إلا إذا صح أن يحل محله) أن والفعل) أو (ما والفعل .

والذي يرجحه الباحث المذهب الأول لأمور :

١. أن إعمال الفعل في المعمول يلزم منه الحذف والتقدير ، وعدم التقدير أولى من التقدير .
٢. مادام المصدر بدلاً من الفعل وقائماً مقامه فهو نائب عنه في العمل ، وهذا أمر طبعي ولا مانع فيه ، أعني أن النائب يقوم مقام المنوب عنه .
٣. أن هذه المصادر منصوبة على الأمر ، وأنها قد صارت أمراً بمادتها ومعناها ، فدلالتها على الأمر متحققة بنفس صيغتها، فلسنا بحاجة إلى التقدير لفعل ناصب

---

[1] شرح المفصل ابن يعيش ٦ / ٥٩
[2] ينظر(شرح الكافية الشافية) ٢ / ١٠٢٤
[3] ينظر (البحر المحيط) ٨ / ٧٤
[4] ينظر(شرح ابن عقيل) ١ / ٢٨٠ ، و(المساعد) ٢ / ٢٤٤
[5] ينظر(شرح المفصل لابن يعيش) ٦ / ٥٩ ، و(شرح الكافية الشافية) ٢ / ٦٦٠
[6] ينظر (شرح المفصل) ابن يعيش ٦ / ٥٩
[7] ينظر (البحر المحيط) ٨ / ٧٤
[8] ينظر(ارتشاف الضرب) ٣ / ١٧٢ ، و(المساعد) ٢ / ٢٤٤
[9] ينظر (الأصول) ١ / ١٦٧ ، و(ارتشاف الضرب) ٣ / ١٧٢
[10] ينظر (ارتشاف الضرب) ٣ / ١٧٢ ، و(المساعد) ٢ / ٢٤٤
[11] ينظر (التخمير) ٣ / ٩٧
[12] الإيضاح ابن الحاجب ١ / ٦٣٤
[13] ينظر(شرح الكافية) للرضي ٢ / ١٩٧
[14] ينظر (أوضح المسالك) ٢ /١٩٢ ، و(شرح قطر الندى) ص/ ٢٨٤
[15] ينظر (شرح المفصل لابن يعيش) ٥٩/٦
[16] ينظر (شرح الكافية الشافية) ٦٦٠/٢
[17] ينظر (شرح قطر الندى) ص/ ٢٨٤

لها[1] . وهذا ما ذهب إليه د / مهدي المخزومي ، الذي يرى أن قول سيبويه بأنها منصوبة على إضمار الفعل المتروك إظهاره كـان أصـدق مـن قـول النحـاة المتأخرين والبلاغيين[2] بأنها منصوبة على حذف الفعل ، لأن الفعل لم يذكر أصلاً ولذلك لم يقل بحذفه ، لأن الحذف يشعر بسبق الذكر وهذا ما لم يكـن ، وقـد جعلهم هذا يقدرونه في الكلام ، وهو لم يكن فيه أصلاً ، وإنما كان مـن صـنع خيالهم[3] .

---

[1] ينظر (أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين) د/ قيس إسماعيل الأوسي ص/١٦٠ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة بغداد ـ بيت الحكمة ط/١٩٨٩م .

[2] ينظر (المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر) لابن الأثير ٢ / ٧٥ حققه وعلّق عليه الشيخ/ كامل محمد محمد عويضة دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان ط ١٤١٩/١ ـ ١٩٩٨ م . وينظر (الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور) لابن الأثير ص/١٢٨ تحقيق د/ مصطفي جواد ، و د/ جميل سعيد بغداد ط ١/ ١٩٥٦

[3] ينظر (في النحو العربي ــ نقد وتوجيه) ص/ ٢١٠ ، ٢١٤ ، ٢٢٣ ، و(في النحو العربي ــ قواعد وتطبيق) ص/ ١٢٥ ـ ١٢٨

الفصل الخامس

الأساليب النحوية

الفصل الخامس : الأساليب النحوية
المبحث الأول : أسلوب الاستفهام
المسألة (١) : حذف همزة الاستفهام

همزة الاستفهام هي أصل أدوات الاستفهام [١] و لذا خصت بأحكام خاصة منها أنها تكون للتصديق و التصور ، و لها الصدارة فلا يتقدم عليها حروف العطف كسائر الأدوات ، و تدخل على النفي و الإثبات ، و هي أشهر حروف الاستفهام و قد اختلف النحاة في حذفها على ثلاثة أقوال : -

القول الأول : ذهب عدد من النحاة إلى منع حذفها إلا إذا كانت معها (أم) المعادلة ، و خص بعضهم حذفها من ضرورات الشعر ، و هو ظاهر كلام سيبويه في قول الأخطل [٢] :[من الكامل]

كذبتك عينك أم رأيت بواسطٍ غلس الظلام من الرباب خيالا

قال : ((و يجوز في الشعر أن يريد بكذبتك الاستفهام و يحذف الألف))[٣] و اختاره المبرد [٤] و أيده النحاس [٥] و اختاره ابن يعيش فقال : ((يجوز حذف همزة الاستفهام في ضرورة الشعر و ذلك إذا كان في اللفظ ما يدل عليه كقول عمر ابن أبي ربيعة[٦] : [من الطويل]

لعمرك ما أدري و إن كنت دارياً بسبع رمين الجمر أم بثمان

و المراد أبسبع دل على ذلك قوله (أم بثمان) و (أم) عديلة " الهمزة))[٧] و عدّ ابن الحاجب حذفها من الشذوذ . فقال: ((حذف الهمزة شاذ وإنما يقع للضرورة))[٨] و اختاره ابن عصفور [٩] .

و احتج هؤلاء على منع حذفها بأمور منها :

١. أن الهمزة جاءت لمعنى [١٠] و حذف حروف المعاني ليس بقياس .
٢. أنها جاءت نائبة عن قولنا (استفهم) و اختصر له .
٣. أنها قد اختصرت من الجملة و اختصار المختصر ممنوع .
٤. أن الحروف التي تدل على الإنشاء لها الصدر ، فلو جاز حذفها لجاز تأخيرها ، و لم يجز تأخيرها فلم يجز حذفها [١١] .
٥. أن حذفها إجحاف بالكلمة .

القول الثاني : إن همزة الاستفهام تطرد إذا كان بعدها (أم) المتصلة فقط ، و ذلك لكثرته في المنقول من النظم و النثر وعليه ابن القواس[١٢] و المرادي[١٣] .

---

[1] ينظر (الكتاب) ٩٩/١ ، ١/ ٢١٧ ، و (المقتضب) ٧٤/٢ ، و (مغنى اللبيب) ١٤/١ .
[2] للأخطل في (ديوانه) ص/ ٣٨٥ ، وله في (الكتاب) ٣ / ١٧٤ .
[3] الكتاب ١٧٤/٣
[4] ينظر (المقتضب) ٢/ ٢٩٤ ، و (الكامل) ٢/ ٧٩٢ – ٧٩٣ ، ١٠٩٥
[5] ينظر (إعراب القرآن) للنحاس ٣/ ١٧٦
[6] ديوانه ص/ ٢٦٦ برواية : لعمرك لآ أدري وإني لحاسب ....
[7] شرح المفصل ابن يعيش ٨/ ١٥٤-١٥٥
[8] الإيضاح ابن الحاجب ٢٤٠/٢
[9] ينظر (الشرح الكبير) ١/ ٢٣٨
[10] ينظر (إعراب القرآن) للنحاس ١٧٦/٣
[11] ينظر (الإيضاح) ابن الحاجب ٢٤٠/٢
[12] ينظر(شرح ألفية ابن معط) ابن القواس ٢/ ١١٤٠ تحقيق د/ علي موسى الشوملي مطابع الفرزدق بالرياض / الناشر / مكتبة الخريجي بالرياض ط ١٤٠٥/١هـ .
[13] ينظر (الجنى الداني) ص/ ٣٥

القول الثالث :_ أطلق القول بحذفها جمع من النحاة سواء كان بعدها (أم) أم لم تكن ، بشرط أمن اللبس و وجود قرينة سياقية[1] و من هؤلاء الأخفش [2] و نسب أبو جعفر النحاس[3] إلى الفراء إجازة حذفها في أفعال الشك نحو : ترى زيداً منطلقاً ؟ بمعنى : أترى ؟ و إن كان الأخفش الأصغر[4] قد اتهم الفراء بأنه أخذ هذا عن العامة ، و هو [أي الفراء] ممن يجوز حذفها في التوبيخ[5] ، و ممن أطلق القول بحذف همزة الاستفهام إن وجد الدليل ابن شقير (ت/٣١٧هـ) [6] و ابن فارس[7] و ابن جني[8] و الزمخشري[9] و العكبري[10] و هو ما يفهم من قول الخوارزمي عند حديثه عن قول ابن أبي ربيعة[11] :[من الطويل]

لعمرك ما أدري وإن كنت دارياً بسبع رمين الجمر أم بثمان

فقال : ((" أمْ" بثمان دليل على حذف همزة الاستفهام))[12] وممن أخذ بهذا القول ابن هشام[13] و المالقي[14] و السيوطي[15] و حكى ابن مالك[16] و السمين الحلبي[17] كثرته .

و احتج هؤلاء بأن المسموع في النظم و النثر كثرة حذفها مع (أم) المتصلة ، و بدونها[18] و أوردوا على ذلك شواهد من كتاب الله منها قوله تعالى :﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾[19] و التقدير : أو تلك نعمة[20] ، و قراءة ابن محيص[21] : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾[22] و التقدير : أأنذرتهم ، و قراءة أبي جعفر[23] : ﴿ سَوَاء عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾[24] بهمزة الوصل بعد حذف همزة الاستفهام . و أورد ابن مالك[25]عليه حديث الرسول ﷺ لأبي ذر :((يا أبا ذر عيرته بأمه)) [26] أراد : أعيرته . و منه قوله ﷺ : ((أتاني آت من ربي فبشرني انه من مات من أمتي لا يشرك به

---

[1] ينظر (رصف المباني) ص/١٣٥

[2] ينظر (معاني القرآن) للأخفش ٦٤٥/٢-٦٤٦ ، و (إعراب القرآن للنحاس) ٣/ ١٧٦ ، و(مغني اللبيب) ص/ ١٥ و (الجنى الداني) ص/٣٤

[3] ينظر (إعراب القرآن)للنحاس ١٧٧/٣

[4] **الأخفش الأصغر** : أبو الحسن علي بن سليمان بن الفضل الأخفش الأصغر، أخذ عن المبرد وثعلب و اليزيدي ، خرج إلى حلب ، وكان ضيق الحال ثم رجع إلى بغداد و بها توفي سنة ٣١٥هـ . له(شرح كتاب سيبويه) و(الأنواء) و(التثنية والجمع) .

[5] ينظر (معاني القرآن) للفراء ٣٩٤/٢

[6] ينظر (المحلى) ص/ ١٠٩ – ١١٠

[7] ينظر (الصاحبي) ص/٢٩٦ – ٢٧٩ .

[8] ينظر (الخصائص) ٢٨١/٢

[9] ينظر (المفصل) ص/٤١٥

[10] ينظر (اللباب) ١٣٣/٢ ، و (التبيان) ٢٦٩/٢

[11] في ديوانه ص / ٢٦٦ برواية : لعمرك ما أدري وإني لحاسبٌ ....

[12] التخمير ١٤١/٤

[13] ينظر (مغنى اللبيب) ص/ ١٣ – ١٦

[14] ينظر (رصف المباني) / ١٣٥

[15] ينظر (الهمع) ٣/ ١٩٨

[16] ينظر (شواهد التوضيح و التصحيح) /٨٧

[17] ينظر(الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون) شهاب الدين أبي العباس بن يوسف بن محمد المعروف بالسمين الحلبي ١ / ١٣٩ ــ ١٤٠ تحقيق وتعليق الشيخ/ علي محمد معوض ، والشيخ/ عادل أحمد عبد الموجود ، ود/ جاد مخلوف جاد ، ود/ زكريا عبد المجيد النوتي قدّم له وقرظه د/ أحمد محمد صيرة دار الكتب العلمية ــ بيروت ط١/ ١٤١٤ـ ١٩٩٤م .

[18] ينظر (مغنى اللبيب) ص/ ١٤

[19] سورة(الشعراء) آية / ٢٢

[20] ينظر (معاني القرآن) للأخفش ٦٤٦/٢

[21] ينظر (إعراب القرآن) للنحاس ١٨٤/١ ، و (التبيان) ٢٥/١ ، و (البرهان) للزركشي ٣٦٢/٢ ، و (شواهد التوضيح و التصحيح) /٨٨ .

ابن محيصن : محمد بن عبد الرحمن بن محيصن السهمي بالولاء أبو حفص ، مقرئ أهل مكة بعد ابن كثير ، وأعلم قرائها بالعربية ، انفرد بحروف خالف فيها المصحف فترك الناس قراءته ولم يلحقوها بالقراءات الشاذة ، توفي سنة ١٢٣هـ .

[22] سورة (البقرة) آية /٦

[23] ينظر(البحر المحيط) ٢٦٩/٨ ، و (شواهد التوضيح و التصحيح)/٨٨

[24] سورة المنافقون /٦

[25] ينظر (شواهد التوضيح و التصحيح) ص /٨٧ – ٨٩

[26] ينظر : المرجع السابق ص/٨٩ ، و (صحيح البخاري) ١٦/١ كتاب الإيمان ، باب المعاصي من أمر الجاهلية ، رقم الحديث (٣٠) ، و الذي في البخاري : أعيرته بأمه ؟ بهمزة الاستفهام .

شيئاً دخل الجنة ، قلت : و إن زنى و إن سرق ؟ قال : و إن زنى و إن سرق))[١] و التقدير: و إن زنى و إن سرق أيدخل الجنة ؟

و استشهدوا بأبيات كثيرة من الشعر منها قول ابن أبي ربيعة[٢] :[من الخفيف]

ثم قالوا : تحبها ؟ قلت : بهراً عدد النجم و الحصى و التراب

و قول الأسود بن يعفر[٣] :[من الطويل]

لعمرك ما أدري و إن كنت دارياً شعيث بن سهم أم شعيث بن منقر ؟

و قول الكميت[٤] :[من الطويل]

طربت و ما شوقاً إلى البيض أطرب و لا لعباً مني ، و ذو الشيب يلعب ؟

و قول عمران بن حطان[٥] :[من الطويل]

فأصبحت فيهم آمناً لا كمعشر أتوني فقالوا : من ربيعة أو مضر ؟

و الذي يراه الباحث في هذه المسألة موافقة القول الأخير و هو ما يراه الأخفش من إجازة حذفها بشرط وجود دليل على المحذوف أو قرينة سياقية[٦] أو نبر أو تنغيم ، أو حتى الاكتفاء بوضع علامة الاستفهام عقب الجملة دلالة على سؤال مقدر . و المسوغ لهذا الرأي أمور منها :

١. كثرة المنقول و المسموع من شواهد ما يجوز القياس عليه .

٢. خرّج عدد من العلماء و النحاة جملة من آيات الذكر الحكيم على حذف همزة الاستفهام .

٣. أن الهمزة تختص بأحكام لا يشاركها فيها غيرها كونها أصل أدوات الاستفهام .

٤. أن الحذف أمر سائغ في أبواب النحو إذا وجد ما يدل عليه .

٥. أنه إذا جاز حذفها في التوبيخ[٧] فإن حذفها في التقرير أولى .

٦. أن الظواهر الصوتية (كالنبر و التنغيم) تسوغ حذفها و تعد دليلاً للسامع على تقديرها ، و عدم إدخال مثل هذه الظواهر على بنية اللغة لا يعد لنا عذراً على منع حذفها .

[1] ينظر (صحيح البخاري) ٣٧٧/١ رقم الحديث (١٢٣٧) كتاب الجنائز ، باب في الجنائز و من كان آخر كلامه لا إله إلا الله ، و (صحيح مسلم) كتاب الإيمان ، باب من مات لا يشرك بالله شيئاً ٩٤/١ ،و (شواهد التوضيح و التصحيح) ص /٨٩

[2] ديوانه ص/ ٤٣١ دار الأندلس تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد

[3] له في (شرح شواهد المغني) ١/ ١٣٨ الشاهد/ ٥١

[4] من قصيدة له يمدح فيها آل بيت الرسول ﷺ في (شرح هاشميات الكميت) ص/ ٥١٢ قرأها ووضع حواشيها د/ محمد نبيل طريفي ملحق بديوانه ط١ / ٢٠٠٠م دار صادر .

[5] له في (الخزانة) ٥ / ٣٤٩ ، وبلا نسبة في (الخصائص) ٢ / ٢٨١ .

[6] ينظر (معاني النحو) د/ فاضل السامرائي ٢٣٧/٤

[7] ينظر (معاني القرآن) للفراء ٣٩٤/٢

الفصل الخامس : الأساليب النحوية

المبحث الأول : الاستفهام
المسألة(٢) : هل (أم) حرف استفهام ؟

ترد (أم) في المباحث النحوية على نوعين : متصلة ومنفصلة[1] .
المتصلة : هي التي يكون ما بعدها متصلاً بما قبلها ومشاركاً له في الحكم ، وهي التي تقع بعد همزة الاستفهام ظاهرة أو مقدرة نحو : أعلي في الدار أم خالد؟ والمراد تعيين أيهما في الدار . أو تقع بعد همزة التسوية نحو قوله تعالى﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾[2] ، وتسمى(المعادلة)[3] لمعادلتها للهمزة في استفادة الاستفهام والتسوية ، ويليها المفرد والجملة[4] . والواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جواباً لأن الكلام ليس على الاستفهام بل هو خبر قابل للتصديق والتكذيب[5] ، أما التي تستحق جواباً فإنما تجاب بالتعيين، ولا يقال (لا) ولا (نعم) .
وإذا عطفت بعد الهمزة بـ(أو) ، فان كانت الهمزة للتسوية لم يجز قياساً[6] وقد نسب ابن هشام[7] للجوهري(ت/ ٤٠٠هـ) السهو حين قال : سواء عليّ قمت أو قعدت[8] . أما إن كانت الهمزة للاستفهام كان الجواب بـ (نعم) أو (لا) ، فقولنا: أزيدٌ عندك أو عمرو ؟ معناها: أحدهما عندك أولا ؟ وان أجبت بالتعيين صح لأنه جواب زيادة[9] .
المنقطعة : وتسمى (المنفصلة) وهي التي تكون لقطع الكلام الأول و استئناف ما بعده ولا يليها إلا جملة[10] ، وقد تكون مسبوقة بهمزة لغير استفهام نحو: ﴿ أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا﴾[11] وقد تكون مسبوقة باستفهام بغير الهمزة نحو قوله تعالى : ﴿ هَلْ يَسْتَوِي الأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾[12] ، و(أم) المنقطعة تدخل على (هل) و سائر أسماء الاستفهام نحو قوله تعالى : ﴿ أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[13] ، وكقول الشاعر[14]:[من البسيطِ]

أم كيف ينفع ما تعطى العلوق به   رئمان أنفٍ إذا ما ضنّ باللبن

وكقوله تعالى : ﴿ أَمَّن يَهْدِيكُمْ فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾[15] . وقد تكون المنقطعة مسبوقة بخبر محض كقولهم : إنها لأبلٌ أم شاء ، وكقوله تعالى : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾[16] وهذه المنقطعة لا يفارقها الإضراب لأنها على تقدير كلامين ، فالإضراب عن الأول والشروع في الثاني ، فهي لإضراب الغلط إذا كان ما قبلها لم يقع وإنما غلط القائل وتوهمه ، والاعتماد على

---

1 ينظر (الأشباه والنظائر) ٤ / ٧٠ ـ ٧٦
2 سورة (البقرة) آية/ ٦
3 ينظر (الأشباه والنظائر) ٤ / ٧٠ ـ ٧٦
4 ينظر (اللباب) ١ /٤٢٨ ، و(شرح الكافية) للرضي ٤ /٤٣٥ ، و(مغني اللبيب) ١ /٤١ و (الهمع) ٣ /١٩٧
5 ينظر (الأشباه والنظائر) ٤ / ٧٠ ـ ٧٦
6 ينظر (مغني اللبيب) ١ / ٤٣
7 المرجع السابق ١ / ٤٣
8 ينظر (الصحاح) ٢ / ١٧٣٥ مادة (سوا)
9 ينظر (مغني اللبيب) ١ / ٤٣
10 ينظر(الشرح الكبير) ١ /٢٤٠ ، و(شرح الكافية) للرضي ٤ /٤٣٥
11 سورة (الأعراف) آية / ١٩٥
12 سورة (الرعد) آية / ١٦
13 سورة (النمل) آية / ٨٤
14 نسب لأفنون بن صريم التغلبي في(العين) ١ / ٣٣ باب العين والقاف واللام ، و(البيان والتبيين) ٩/١ ، و(اللسان) ١٠/٢٦١ (مادة علق) ، وبلا نسبة في (جمهرة اللغة) ١ /١٤٣ ، و(المخصص) ٢ /٥٩ ، و(تهذيب اللغة) ٦٧/١ (مادة علق)
15 سورة (النمل) آية / ٦٣
16 سورة (يونس) آية / ٣٨ ، (هود)/ ١٣ ، ٣٥ ، و(السجدة) / ٣

الثاني نحو : إنها لأبلٌ أم شاء[1] ، أو يكون الإضراب انتقالياً أي الانتقال من الكلام الأول إلى الآخر مع صحة وقوع الاثنين نحو قوله : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾[2] .

وقد اختلف النحاة في وظيفتها النحوية على عدة أقوال :

الأول : أنها لا تكون إلا استفهاماً ، وهو قول أبي عبيدة[3] إذ أنكر أنها حرف عطف وقال : ليست عاطفة بل بمعنى همزة الاستفهام ، ولهذا يقع بعدها جملة يستفهم عنها كما تقع بعد الهمزة نحو : أضربت زيداً أم قتلته؟ ونحو : أبكرٌ في الدار أم خالدٌ؟ أي : أخالدٌ فيها؟ فيصير على مذهبه استفهامان[4] ، وتبعه محمد بن مسعود الغزني[5] وذكر المرادي[6] أن المغاربة يقولون ليست بعاطفة لا في مفرد ولا في جملة .

الثاني : أنها حرف عطف فقط ونسب للكسائي وهشام[7] مثل (بل) كقولك : أقام زيدٌ أم عمروٌ ؟ معناه : بل قام عمرو . وقولك : هل قام زيد أم عمرو ؟ معناه : بل هل قام عمرو ؟

الثالث : أنها حرف عطف و استفهام ونسب للكوفيين[8] واختاره الفراء[9] وابن جني[10] والهروي[11] والجوهري[12] والزمخشري[13] و العكبري[14] وابن الحاجب إذ قال : ((معطوف و معطوف عليه من غير تعيين ، وهو في(أو) و(أما) ظاهر ..أما في (أم) فانك إذا قلت : أزيد عندك أم عمرو ؟ فأنت عالم بأن أحدهما عنده ، ولكنك لا تعلم تعينه ، فقد تضمن كلامك إثبات الحكم لواحد منهما من غير تعيين ..))[15]، و السلسيلي[16] وصححه الزبيدي[17] ، واختاره المالقي[18] وابن عصفور[19] في المتصلة ، ورجحه ابن هشام[20] .

الرابع : أنها حرف استفهام يفيد الإضراب وهو مذهب البصريين[21] وظاهر كلام سيبويه إذ قال : ((أما (أم) فلا يكون الكلام بها الا استفهاماً ، ويقع الكلام في الاستفهام على وجهين : على معنى (أيهما وأيهم) ، وعلى أن يكون الاستفهام الآخر منقطعاً عن الأول))[22] ، وتكون بمعنى (بل) والهمزة جميعاً واختاره ابن بابشاذ[23] وابن الشجري[24]

---

[1] ينظر (الكتاب) ٣ / ١٧٢

[2] سورة (يونس) آية / ٣٨ ، (هود)/ ١٣ ، ٣٥ ، و(السجدة) / ٣

[3] ينظر(مجاز القرآن) صنعة / أبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي ت/٢١٠هـ ١ / ٣١ عارضه بأصوله وعلّق عليه/ محمدفؤاد سزكين مؤسسة الرسالة ـ بيروت ط٢ /١٤٠١ ــ ١٩٨١م. و (مغني اللبيب) ١/ ٤٥ ، و(الهمع) ٣ /١٩٦، ٢٠١

[4] ينظر (الجنى الداني) ص/ ٢٠٥

[5] ينظر(الهمع) ٣ /١٩٦

[6] ينظر (الجنى الداني) ص/ ٢٠٦

[7] ينظر(الهمع) ٣ /٢٠٠

[8] ينظر(ائتلاف النصرة) ص/ ١٥٧ المسألة/ ٢٤ قسم الحروف

[9] ينظر (معاني القرآن) للفراء ١ /٧١

[10] ينظر (اللمع) ص/ ١٥١ ـ ١٥٣

[11] ينظر(الأزهية) ص/ ١٢٤

[12] ينظر (الصحاح) ٢ / ١٣٨٥ مادة (أمم)

[13] ينظر (المفصل) ص/ ٣٩١

[14] ينظر (اللباب) ١ /٤٢٨

[15] الإيضاح ابن الحاجب ٢ / ٢٠٧ ـ ٢٠٨ ، وينظر(الأمالي النحوية)لابن الحاجب ٤ / ٥٥ الأملية / ٧٧

[16] ينظر(شفاء العليل) ٢ / ٧٨٥ ــ ٧٨٦

[17] ينظر (ائتلاف النصرة) ص/ ١٥٧

[18] ينظر (رصف المباني) ص / ١٧٨

[19] ينظر (الشرح الكبير) ١ /٢٤٠

[20] ينظر(مغني اللبيب) ١/ ٤٥ ــ ٤٦ ، (ائتلاف النصرة) ص/ ١٥٧

[21] (ائتلاف النصرة) ص/ ١٥٧

[22] الكتاب ٣ / ١٦٩ ، وينظر ٣ / ١٨٩

[23] ينظر (ائتلاف النصرة) ص/ ١٥٧ .

ابن بابشاذ : أبو الحسن طاهر بن احمد بن بابشاذ المصري الجوهري ، من نحويي مصر ، وسمع الحديث وقرئ عليه الأدب بجامع مصر ، خدم في ديوان الإنشاء ، ثم قدم بغداد للتجارة فأخذ عن علمائها ثم رجع إلى مصر وبها توفي سنة ٤٦٩هـ . لـه(شرح جمل الزجاجي) و(شرح المقدمة المحسبة) و(شرح النخبة) وغيرها .

[24] المرجع السابق ص/ ١٥٧ ، و(مغني اللبيب) ١ /٤٥ .

ابن الشجري : أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد الحسيني البغدادي ، عالم بأشعار العرب وأيامها وأحوالها ، أقرأ النحو سبعين سنة ببغداد ، و بها توفي سنة ٥٤٢ هـ . له (الأمالي الشجرية) و(شرح التصريف الملوكي لابن جني) و(شرح اللمع لابن جني) .

والزركشي[1] ، وأخذ به الخوارزمي إذ قال: ((المتصلة هي الكائنة بمعنى أيهما ، والمنقطعة هي المترجمة (ببل) وهمزة الاستفهام))[2] وقد ذكرنا في مسألة ماضية[3] أنه لا يعد (بل) من حروف العطف ، وابن يعيش إذ قال : ((وحروفه[يعني الاستفهام] ثلاثة: الهمزة وهل وأم ..))[4] . واحتجوا بأنه لا تشارك الهمزة في الأصالة عندهم سوى (أم) ولذلك امتنع في (أم) أن تدخل على الهمزة ، وجاز دخولها على بقية أدوات الاستفهام ، يقول سيبويه في باب تبيان (أم) لم دخلت على حروف الاستفهام ولم تدخل على الألف : ((تقول: أم من تقول؟ أم هل تقول ؟ ولا تقول : أم أتقول ؟ وذلك لأن(أم) بمنزلة (الألف) وليست (من) و(أي) و(متى) و(ما) و(متى) بمنزلة (الألف) ، وإنما هي أسماء بمنزلة(هذا) و(ذاك) إلا أنهم تركوا ألف الاستفهام هاهنا))[5] ، أي أن بقية أدوات الاستفهام قد تضمنت معنى همزة الاستفهام فحملت عليها واستعملت استعمالها، وان معنى الاستفهام عارض فيها مستفاد من همزة مقدرة معها .

والذي يرجحه الباحث أن الهمزة و(هل) هما حرفا الاستفهام على الصحيح ، على الرغم من أن (هل) قد منعت بعض ما يجوز في الهمزة ، وأما ما قاله بعض النحاة أنها تستعمل بمعنى (قد) أو بمعنى أداة النفي ، فإنما هي معان مستفادة من سياق الاستفهام بها عند خروجه عن حقيقته ، وهذا قول الخليل في (العين): ((لأن (هل) حرف استفهام وكذلك الألف ، ولا يستفهم بحرفي استفهام))[6] . وأما (أم) فهي عاطفة في أكثر صورها وينبغي حمل المنقطعة على الأصل قياساً على الأكثرية ، مع تضمنها الإضراب قياساً على الاستئناف في العطف والإضراب في(بل) .

---

[1] ينظر (البرهان في علوم القرآن) للزركشي ٢ / ٣٦١ .
[2] التخمير ٤ / ٧٩ ــ ٨٠
[3] ينظر في الرسالة الفصل الرابع : المسألة (١٥) : العطف بـ (بل)
[4] شرح المفصل ابن يعيش ٨ / ١٥٠
[5] الكتاب ٣ / ١٨٩
[6] العين للخليل ص/ ١٠١٦

الفصل الخامس : الأساليب النحوية

المبحث الثاني : الشرط
المسألة (٣) : دلالة الشرط على الماضي

أدوات الشرط تدخل على جملتين تعلق إحداهما بالآخر و تربط كل واحدة بصاحبتها حتى لا تنفرد إحداهما عن الأخرى فتسمى الأولى شرطاً ، و الثانية جزاءً و جواباً ، و لذلك أربع حالات[1] : أن يكون الفعلان مضارعين كقوله تعالى :﴿ وَإِن تُبْدُواْ مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللّهُ﴾[2] . أو يكونا ماضيين نحو : ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾[3] . أو يكون الشرط ماضياً و الجواب مضارعاً[4] نحو : ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا﴾[5] . أو الشرط مضارعاً و الجواب ماضياً و هو قليل[6] وقبيح[7] وخاص بالشعر[8] كقول الشاعر[9] :[من الخفيف]

من يكد ني بسيئ كنتُ منه كالشجا بين حلقه والوريد

ذهب جمهور النحاة[10] إلى أن الشرط يفيد الاستقبال و إن كان الفعل ماضياً ؛ لأن أدوات الشرط تقلب الماضي إلى مستقبل نحو : إن أكرمتني أكرمتك ، و إن أسلمت لم تدخل النار فهو شرط قصد به الاستقبال لأن (إن) تقلب معنى الماضي مستقبلاً ، سواء كان بلفظ الماضي أم بمعناه[11] . و أدوات الشرط تفيد تعليق فعل بفعل ، و التعليق إنما يكون في المستقبل و لهذا كان الماضي عوض عن المستقبل في الشرط و جوابه[12] . و جمهور النحاة يؤولون ما دلّ ظاهره على الماضي كما فعل ابن الحاجب[13] فقولك : إن تكرمني اليوم فقد أكرمتك أمس ، معناه : إن تكرمني فسببه إكرامي لك أمس ، على معنى تحقق ذلك ، لأن الجزاء في المعنى إنما يكون في الاستقبال فالماضي مقصود ليس إلا و الجزاء على التأويل المتقدم .

وذهب طائفة من النحاة إلى أن الشرط يمكن أن يدل على المضي ، و ذلك إذا كان بلفظ (كان) بعدها فعل ماض ، و نسب هذا للمبرد[14] أن لـ (كان) حكماً مع (إن) ليس لغيرها من الأفعال الناقصة ، و زعم أن لقوة (كان) أن (إن) الشرطية لا تقلب معناها إلى الاستقبال بل تكون على معناه في الماضي ، و وافقه الزركشي[15] و العكبري[16] و الخوارزمي[17] و استحسنه ابن يعيش إذ قال : ((و أحسن ذلك أن يكون الشرط بـ (كان) لقوة (كان) في باب المجازاة))[18] و ابن مالك[1] و الرضي[2] و السمين الحلبي[3] و رجحه أحد المعاصرين[4] .

---

[1] ينظر(حاشية الخضري) ٢/ ٢٧٩
[2] سورة (البقرة) آية / ٢٨٤
[3] سورة(الإسراء) آية /٨
[4] ذكر لي أستاذي المشرف د/ عبد المنعم أحمد صالح التكريتي أن الجملة الشرطية التي يكون فيها الشرط ماضياً والجواب مضارعاً هي الأقل في القرآن وفق دراسة إحصائية أجراها بنفسه .
[5] سورة (هود) آية /١٥
[6] ينظر(حاشية الخضري) ٢/ ٢٨٠
[7] ينظر(التخمير) ٤ /١٤٥
[8] ينظر (خزانة الأدب) ٩ / ٧٩
[9] نسب لأبي زيد الطائي النصراني في (الخزانة) ٩ / ٧٩
[10] ينظر (الكتاب) ٣/٦٨ ، و (المقتضب) ٢/٥٠ ، و (الأصول) ٢/١٩١ ، و (المفصل /٤١٦) ، و (شرح المفصل لابن يعيش) ٨/١٥٦ ، و (شرح الكافية للرضي) ٤/١١٩ ، و (التهذيب الوسيط) ص/ ٢٦٩ ، و (مغنى اللبيب) ١/٢٨٠
[11] ينظر(الإيضاح) ابن الحاجب ٢/ ٢٤٨ – ٢٤٩ ، و (شرح المقدمة الكافية) ٣/١٠٠١
[12] ينظر(الإيضاح) ابن الحاجب ٢ / ٢٥١
[13] المرجع السابق ٢/ ٢٥٣
[14] ينظر (الأصول) ٢/١٩٠ ، و (البرهان) للزركشي ٢/٣٧١ ، و (ارتشاف الضرب) ٢/ ٥٦٣ ، و (شفاء العليل) ٣/ ٩٦٧ ، و (شرح الكافية للرضي) ٤/ ١٢١ ، و (حاشية الصبان) ٤/ ١٦
[15] (البرهان) للزركشي ٢/٣٧٢
[16] ينظر (التبيان) ١ / ٣٩
[17] ينظر(التخمير) ٤ /١٤٤ .
[18] شرح المفصل ابن يعيش ٨/ ١٥٧

و احتج هؤلاء بآيات من كتاب الله كما في قوله تعالى :﴿ إن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾[٥] ، و قال تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ﴾[٦] ، و قال عز وجل :﴿ وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾[٧] . و بقول الفرزدق[٨] :[من الطويل]

أتغضب إن أذنا قتيبة حزّتاً جهاراً و لم تغضب لقتل ابن حازم

و ذهب المرادي[٩] و ابن هشام في بعض مواضع في المغنى[١٠] إلى أن (إذا) تجئ للماضي في نحو قوله تعالى :﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْواً انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾[١١] . و جمهور النحاة يؤولون[١٢] تلك النصوص و الشواهد على تقدير : إن ثبت أني كنت قلته ، أو إن ثبت في المستقبل أني كنت قلته في الماضي فأنا أعلم أنك علمته[١٣] أو بإضمار (يكن) بعد (إن) أو على التبيين ، فالتقدير في قوله (إن كان قميصه) و ما مثلها إن يكن قميصه ، أو إن يتبين كون قميصه و رجحه د/ عباس حسن[١٤] .

والنحاة المجيزون[١٥] يقولون إن هذه التقديرات تأول بعيد و متكلف و لا يحتاج إليها ، فكيف يقول عيسى لربه :إن يثبت في المستقبل و هو من خطاب الله عز وجل ،و هل الله جاهل ذلك وقت الخطاب حتى يثبت له في المستقبل[١٦] .

والذي يراه الباحث أن الشرط يمكن أن يدل على الماضي في حالات خاصة منها :

١ . إذا كان الشرط قد صدّر بـ (كان) واقترن الجواب بـ (قد) نحو: إن كنت فعلت ذلك فقد أحسنت . وذلك لقوة (كان) في دلالتها على معنى الزمن الماضي ، وتأكيده بدخول (قد) على الجزاء التي تفيد تحقق وقوع الفعل .

٢ . وجود قرينة لفظية تصرف دلالة الشرط إلى الماضي نحو: إن أكرمتني أمس فقد أكرمتك قبلاً .

---

[1] ينظر (شرح الكافية الشافية) ٣/ ١٥٩٥ – ١٥٩٦
[2] ينظر (شرح الكافية للرضي) ٣/ ٢٧١ ، ٤/ ١١٩
[3] ينظر (الدر المصون) ٣/ ٤٠٤
[4] ينظر (معاني النحو) فاضل السامرائي ٤/ ٦٤
[5] سورة (المائدة) آية/١١٦
[6] سورة (يوسف) آية/ ٢٧
[7] سورة (فاطر) آية/٤
[8] في (ديوانه) ٢ / ٣٨٢ برواية : .... جهاراً ولم تغضب ليوم ابن خازم
[9] ينظر (الجنى الداني) ص/ ٣٧١
[10] ينظر (مغنى اللبيب) ١/ ٩٥
[11] سورة(الجمعة) آية / ١١
[12] ينظر (التبيان) ٣٩/١ ، و (شرح الكافية للرضي) ١٢٠/٤ ، و (حاشية الصبان) ١٦/٤
[13] ينظر (مغنى اللبيب) ٢٨٠/١
[14] ينظر (النحو الوافي) ٤٤٤/٤ ، ٤٧١/٤
[15] ينظر(شرح الكافية للرضي) ١٢٠/٤ ، و (البرهان) ٣٧٢/٢
[16] ينظر(معاني النحو) د/ فاضل السامرائي ٤ / ٦٤

الفصل الخامس : الأساليب النحوية

المبحث الثاني : الشرط
المسألة (٤) : تقدم الجواب على الشرط

اختلف النحاة في جواز تقديم جواب الشرط على الشرط و في المسألة قولان :
أحدهما : المنع فلا يتقدم جواب الشرط بحال على الشرط عند البصريين[1]، و هو قول كثير من النحاة منهم ابن الأنباري[2] و الزمخشري[3] و ابن عصفور[4] و اختاره ابن يعيش إذ قال : ((و لا يتقدم الجزاء على أداته فلا تقول : آتك إن أتيتني ،و أحسن إليك إن أكرمتني بالجزم على الجواب ...و مثله : أنت طالق إن دخلت الدار ، و أنا ظالم إن فعلت ، و لم يكن ما تقدم جواباً و إنما هو كلام مستقل عقب الشرط ... و الجواب محذوف))[5] وقال ابن الحاجب : ((لو كان هو الجواب لوجب دخول الفاء من طريق أولى على الجزاء .... و كان يجب جزمه إذا كان مما يقبل الجزم كقولك : تكرمُني إن أكرمك ، فوجوب الرفع دليل على أنه ليس بالجزاء ...))[6] . و احتجوا بأن مرتبة الجزاء بعد مرتبة الشرط و لكونه متسبباً عنه ، و لا ينعدم المسبب عن السبب ، كما لا يتقدم المعلول على العلة ، و إنما يتقدم ما يشبه الجواب ، لأنه في الحقيقة دليل ، و الدليل يقدم على المدلول .
والآخر : أجاز الكوفيون[7] و بعض البصريين[8] إن كان فعل الشرط ماضياً تقدم الجزاء و نسب لأبي زيد و الأخفش[9] و المبرد [10] و الزركشي[11] ، و هو ظاهر كلام الخوارزمي إذ قال : ((اعلم أن الجواب إذا تقدم حرف الشرط فإنه لا يعمل فيه وإن كان مضارعاً ...و الأحسن إذا تقدم الجواب أن يكون ما بعد (إن) فعلا ماضياً ليتجاوب الجواب و الشرط في إبائهما على حرف الشرط و امتناعهما عن الأفعال المتوجهة إليهما من حرف الشرط))[12] .
و احتج هؤلاء بأن الأصل في الجزاء أن يكون مقدماً على الشرط و حقه أن يكون مرفوعاً إلا أنه لما أخر انجزم لجواره الجواب كقول جرير بن عبدالاه البجلي[13] :[من الرجز]

يا أقــرع بن حــابس يا أقــرع
إنك – إن يصرع أخوك – تصرع

و كقول الشاعر :[من الطويل]

فلم أرقه إن ينج منها و إن يمت فطعنة لاغس و لا بمعمر

و رد المانعون قول المجيزين بما يأتي :

١. أن يكون الشرط له الصدارة كالاستفهام[14] و لا يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله فكذلك الشرط[15] .

---

1 ينظر (الإنصاف) ٦٢٧/٢ المسألة /٨٧ ، و (شفاء العليل)٩٦١/٣
2 ينظر (الإنصاف) ٦٢٧/٢
3 ينظر (المفصل) ص/٤١٩
4 بنظر(المقرب) ص /٣٥٣
5 شرح المفصل ابن يعيش ٧/٩
6 الإيضاح ابن الحاجب ٢/ ٢٥٦ – ٢٥٧
7 ينظر (الإنصاف) ٢/ ٦٢٣ ، و (ارتشاف الضرب) ٥٥٨/٢ ، (شفاء العليل) ٣/ ٦٩١
8 ينظر (ارتشاف الضرب) ٥٥٨/٢
9 المرجع السابق ٥٥٨/٢
10 المرجع السابق ٥٥٨/٢
11 ينظر (البرهان) ٣٨١/٢
12 التخمير ١٤٦/٤
13 له في (شرح شواهد المغني) ٢ / ٨٩٧ الشاهد / ٧٧٠
14 ينظر (الكتاب) ١٣٢/١ ، ١٣٥
15 ينظر : المرجع السابق ١٢٣/١ ، ١٣٥ ، و (شفاء العليل) ٩٦٠/٣

٢ . أن مرتبة الجزاء تأتي بعد مرتبة الشرط، لأن الشرط سبب للجزاء و الجزاء مسبب عنه و لا يتقدم المسبب على السبب[١] .
٣ . أن حذف جواب الشرط للعلم به أو كان في الكلام ما يدل عليه كثير في كلامهم ، و شواهده أكثر من أن تحصى[٢] .
٤ . أنه إن تقدم الجواب فهو ضرورة شعرية و لا يكون حينئذ إلا مرفوعاً[٣] .

ولا يرى الباحث سبباً مقنعاً يسوغ تقدم الجواب على الشرط ؛ لأن هذا يخالف الأسلوب الشرطي ، فالجزاء مترتب على الشرط والشرط سبب للجزاء ، فهما كالسبب والنتيجة ، فتحقق الشرط يثمر عنه تحقق الجزاء ؛ ولذا كانت مرتبة الجزاء بعده لكونه متسبباً عنه ، فلا حمل بغير ملامسة ، وان تقدم ما يشبه الجواب فهو كلام مستقل والجواب محذوف يدل عليه ما تقدم .

---

[1] ينظر (الإنصاف) ٦٢٧/٢
[2] ينظر(الكتاب) ١٠٣/٣ ، و (الإنصاف) ٦٣٢/٢
[3] ينظر (الكتاب) ٣/ ٦٦ ، ٦٨ ، ٧٠

الفصل الخامس : الأساليب النحوية
المبحث الثاني : الشرط
المسألة(٥) : العامل في (إذا) الشرطية

يرى جمهور النحاة[1] أنه يجوز أن يجازى بــ (إذا) فتقول : إذا أكرمتني أكرمتك ، ولكــن الجزاء بها سواء اتصلت بها (ما) أم لم تتصل بها ضعيف[2] أو قليل[3] ، وقد علل المبرد[4] لذلك بأن الذي منع أن يجازى بها أنها مؤقتة وحروف الجزاء مبهمة ، ، فإذا اضطر الشاعر جاز أن يجازى بها لمضارعتها حروف الجزاء ، لأنها داخلة على الفعل والجواب .

ويكاد يجمع جمهور[5] النحويين على أن (إذا) إذا استعملت أداة شرط فإنها من الأسماء الملازمة للإضافة لشرطها . ثم اختلفوا فيما تضاف إليه ، فظاهر كلام سيبويه[6] انــه يجــوز إضافتها إلى الجملة الفعلية والاسمية ، ولكن إضافتها إلى الفعلية أكثر . ويرى المبرد[7] أنــه لا يجوز إضافتها إلا إلى الجملة الفعلية ، وينسب هذا إلى البصريين[8] . أما الكوفيــون[9] فقــد أجازوا إضافتها إلى الجملة الاسمية وتبعهم الأخفش[10] وابن جني[11] وابن الحاجــب[12] وابــن مالك[13] . وعند الفريقين العامل فيها الجواب ؛ لأن المضاف إليه لا يعمــل فــي المــضاف . ونسب هذا إلى الجمهور[14] . وممن صرّح بأن العامل فيها الجواب أبو البقــاء العكبــري[15] وهو ما يفهم من ظاهر قول الخوارزمي : ((والوجه أن(إذا) قد انسلخ عن معنى الاستقبال ، وصار للوقت المجرد ، ونحوه : آتيك إذا احمرّ البسر ، لأن معناه : آتيك وقت احمرار البــسر ..))[16]وكأنه يؤكد أن العامل هو جواب الشرط بدليل تصريحه للعامل فــي (بينــا و بينمــا) الشرطيتين بقوله : ((إذا كان جواب (بينا وبينما) بدون (إذا) ... فانتــصاب (بينــا) علــى الظرف والعامل فيه الفعل المذكور في جواب (بينا) .,))[17]واختاره الأشموني[18] ورجحه د / عباس حسن[19] .

وقيل العامل فيه الشرط ونسبه ابن هشام[20] للمحققين ، وهو اختيار ابن الحاجب إذ قــال : ((والحق أن (إذا) و (متى) سواء كون الشرط عاملاً ، وتقدير الإضافة في (إذا) لا معنى له ، وما ذكروه من كونها لوقت معين مسلم ولكنه حاصل بذكر الفعل بعدها ..))[21] وقــال : ((هذه الأسماء العامل فيها شرطها وهو الصحيح ..))[22]وقال : ((والصحيح أن العامل الشرط

---

[1] ينظر (الكتاب) ٤ /٢٣٢ ، و(المفصل) ص/ ٢٠٧ ، و(شرح المفصل لابن يعيش) ٤ / ٩٧
[2] ينظر (شرح المقدمة الكافية) ٢ /٧٧٤
[3] ينظر (شرح المفصل لابن يعيش) ٧ / ٤٧
[4] ينظر (المقتضب) ٢ /٥٥ ــ ٥٦
[5] ينظر (الجنى الداني) ص/ ٣٦٩
[6] ينظر (الكتاب) ١ /١٠٦ ــ ١٠٧
[7] ينظر (المقتضب) ٣ /١٧٧ ، و(الكامل) ١ /٣٦٤ ، وينظر (هامش المحقق / عضيمة في المقتضب) ٢ / ٧٧ ــ ٧٨
[8] ينظر (الأصول) ٢ /١٤٤ ، و(شرح الكافية الشافية) ٢ /٩٤٣ ، و(مغني اللبيب) ١ / ٩٣
[9] ينظر (الخصائص) ١ /١٠٤ ، و(شرح الكافية الشافية) ٢ /٩٤٤ ، و(حاشية الصبان) ٢ /٢٥٩
[10] ينظر (مغني اللبيب) ١ /٩٣ ، و(حاشية الصبان) ٢ /٢٥٩ ، و(الجنى الداني) ص/ ٣٦٨
[11] ينظر (الخصائص) ١ /١٠٤ ــ ١٠٥
[12] ينظر (الإيضاح) ابن الحاجب ١ / ٥١١
[13] ينظر (الجنى الداني) ص/ ٣٦٨
[14] ينظر (ارتشاف الضرب) ٢ / ٥٤٩ ، و(الجنى الداني) ص / ٣٦٩
[15] ينظر (التبيان) ١ /٢٩ ، ١ /٣٤ ، ١ /٣٧٢
[16] التخمير ٢ / ٢٥٨
[17] المرجع السابق ٢ / ٢٧٩
[18] ينظر (حاشية الصبان) ٢ / ٢٥٨
[19] ينظر (النحو الوافي) د/ عباس حسن ٤ / ٤٣٩
[20] ينظر (مغني اللبيب) ١ / ٩٦
[21] الإيضاح ابن الحاجب ١ / ٥١٣
[22] المرجع السابق ٢ / ٣٥

فيهما جميعاً))[1] ، وفصّل الرضي[2] القول في هذه المسألة ، واختار أبو حيان[3] أن العامل هو فعل الشرط لا جوابه وجعله هو المنصور في العربية[4] .

وردّ ابن الحاجب[5] قول الأولين بأنهم توهموا الإضافة في (إذا) وهذا غير صحيح لأنه يلــزم من تعيين شرطها إضافتها إليه وضرورة أن يكون واقعاً موجوداً لا أن يكون مضافاً إليــه ، لأنه لو كان مضافاً لتعين الجزاء للعمل في (إذا) ، ولو تعين ذلك وجب أن يكون الأســلوب جملة واحدة وقد ثبت أنهما جملتان .

ويرى الباحث أن الخلاف في هذه المسألة ينحصر في مفهوم (الإضافة) . فمن يرى أن الجزاء هو العامل في(إذا) يقدّر دلالتها بالحين ويضيفها إلى الشرط إضافة محضة بعــد أن يؤوله بالمصدر ، ففي قولهم : إذا ظهر الماء بطل التيمم ، يكون التقدير : يبطل التــيمم حين ظهور الماء ، وهكذا بقية الأمثلة .

ومن يرى أن الشرط هو العامل يذكر أن أسلوب الشرط جملتين متلازمتــين ارتبطــت إحداهما بالأخرى لفظاً وتلازمتا معنىً ، وتلك وظيفة الشرط ، وهو الــصحيح ؛ لأن تأويــل جملة الشرط بالمصدر وإضافة(إذا) إليها مبنيٌّ على الوهم الذي لا دليل عليه ، ولا يحــوي الأسلوب ما يجيز هذه الإضافة ، فــ (إذا) ليست من الأدوات المصدرية ، ولا تسبك ما بعدها بمصدر . ولذا فالإضافة هنا مرادٌ بها ــ كما قال ابن الحاجب ــ ضرورة أن يكــون الــشرط واقعاً موجوداً لا أن يكون مضافاً إليه . وهو اختيار الباحث ، وسنفصّل الحديث في المــسألة التي بعدها[6] .

---

1 الأمالي النحوية ابن الحاجب ٤ / ١٣٩ الأملية / ١٩١
2 ينظر (شرح الكافية) الرضي ٣ / ٢٧٤ ــ ٢٧٥
3 ينظر (ارتشاف الضرب) ٢ / ٥٦٤ ، و(البحر المحيط) ١ / ١٠٥
4 ينظر (ارتشاف الضرب) ٢ / ٥٤٩
5 ينظر (الأمالي النحوية) ابن الحاجب ٤ / ١٣٩ الأملية / ١٩١
6 ينظر في الرسالة : الفصل الخامس / المسألة (٦) : أين الخبر إذا كان اسم الشرط مبتدأ ؟

الفصل الخامس : الأساليب النحوية

المبحث الثاني : الشرط

المسألة(٦) : أين الخبر إذا كان اسم الشرط مبتدأ ؟

كثيراً ما تعرب أسماء الشرط كإعراب أسماء الاستفهام عند النحاة[1] ، فان كان الفعل بعد اسم الشرط لازماً أعرب الاسم مبتدأ نحو : من يذاكر ينجح ، وإن كان الفعل متعدياً ولم يستوفِ مفعوله فهو مفعول به نحو : من تضرب أضرب ، وان استوفى مفعوله أعرب الاسم مبتدأ ، ما لم يدل على الظرفية ، فان دلّ كان في موضع نصب على الظرفية نحو : متى تقم أقم ، وان كان الاسم فيه دلالة المصدر فهو مفعول مطلق نحو قوله تعالى : ﴿ أيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾[2] ، وان دخل عليه حرف جرّ فهو في محل جرّ[3] .

واختلف النحاة في جملة الخبر إذا كان اسم الشرط مبتدأ على أربعة أقوال :

الأول : إن الخبر هو جملة الشرط فقط ، واختاره العكبري[4] وابن الحاجب إذ قال : ((وأما أسماء الشرط إذا وقعت مبتدأة كقولك : من يكرمني أكرمه ، وأشباهه، فقد قيل : الخبر الجملة التي هي الجزاء ، وقال قوم مبتدأ لا خبر له ، والصحيح أن الخبر الجملة التي هي الشرط))[5] وصححه ابن هشام[6] واختاره السمين الحلبي[7] والصبان[8] والشيخ الغلاييني[9] .

واحتج هؤلاء بأمور منها :

١ . أن جملة الجزاء تدخلها الفاء ، وخبر المبتدأ يمتنع منه ذلك[10] .

٢ . أنه يلزم عود الضمير من فعل الشرط على اسم الشرط نحو :من يقم أقم ، ولا يلزم ذلك في الجواب نحو : من يقم أكرم زيداً ، فليس في (أكرم زيداً) ضمير يعود على (من) ولو كان خبرا للزمه الضمير .

٣ . أنه اسم باشر جملة ليست صلة له ، فوجب أن تكون خبراً قياساً على الاستفهام في نحو : العاقل من يكرمني ؟ فالمتفق على أنها خبر لـ(من)[11] .

٤ . إن من يرى أن الفائدة إنما تتم بالجواب لأنه محط الفائدة لا يسلم به ، لأن الفائدة إنما توقفت على الجواب من حيث التعليق لا من حيث الخبرية ، لأن (من) اسم للشخص العاقل وضمنت معنى الشرط[12] .

الثاني : إن الخبر هو جملة الجزاء فقط ، وهو ظاهر كلام ابن السراج[13] ومكي القيسي[14] ، وما يفهم من قول ابن يعيش : ((لو قلت : إن تأتني ، وسكتّ ، لا يكون كلاماً حتى تأتي بالجملة الأخرى ، فهو نظير المبتدأ الذي لابد له من خبر ، ولا يفيد أحدهما إلا مع الآخر ، فالجملة الأولى كالمبتدأ والجملة الثانية كالخبر))[15] وأخذ به أبو حيان الأندلسي[1] .

---

[1] ينظر(المقتضب) ٢ /٧٥ ، و(ارتشاف الضرب) ٢ / ٥٦٤ ، و(شرح الكافية) للرضي ١ /٢٠٥ ، و(حاشية الصبان) ٤ /١١

[2] سورة(الشعراء) آية / ٢٢٧

[3] ينظر (الشرح الكبير) ٢ / ٢٠٤

[4] ينظر (التبيان) ١ / ٥٠

[5] الإيضاح ابن الحاجب ٢ / ٢٤٧

[6] ينظر(رسالة المباحث المرضية المتعلقة بـ (من) الشرطية) لابن هشام ص / ٣٥ ــ ٣٦ تحقيق د / مازن المبارك دار ابن كثير دمشق ـ بيروت ط ١ /١٤٠٨ ــ ١٩٨٧ ، و (مغني اللبيب) ١ / ٣٢٨

[7] ينظر (الدر المصون) ١ / ٣٠٢

[8] ينظر (حاشية الصبان) ٤ / ١١

[9] ينظر (جامع الدروس العربية) ٢ / ٣١٤

[10] ينظر (الإيضاح) لابن الحاجب ٢ /٢٤٧

[11] المرجع السابق ٢ /٢٤٧

[12] ينظر(رسالة المباحث المرضية المتعلقة بـ (من) الشرطية) ص / ٣٥ ــ ٣٦

[13] ينظر (الأصول) ٢ /١٥٨

[14] ينظر (مشكل إعراب القرآن) ١ /١٥٣

[15] شرح المفصل ابن يعيش ٨ / ١٥٦

واحتج هؤلاء أن الجزاء هو محط الفائدة ، فكان أحق بالخبرية من الشرط ، وأن المتكلم يقصد بذلك الإخبار بأنه يكرم من يكرمه فيكون الفعل في المعنى خبراً . وردّه ابن الحاجب[2] بأن ما يلمح في الجزاء فمثله في الشرط حاصل وعود الضمير في الإكرام الأولى أولى من جعل الواقع على المضمر .

الثالث : أن الخبر هو الشرط والجزاء معاً لصيرورتهما بسبب أداة الشرط كالجملة الواحدة ، ذكره قوم من النحاة[3] ولم ينسبوه ، وهو رأي الهروي(ت/ ٤١٥هـ)[4] وابن يعيش في قول آخر إذ قال : ((تقول: أيهم يأتيني آته، وأيهم يحسن إليّ أحسن إليه ، ترفع (أياً) بالابتداء ، وما بعدهما من الشرط والجزاء خبر))[5] ، واختاره الشيخ/ محمد محي الدين عبد الحميد(ت/١٣٩٣هـ)[6] ، وأخذ به د/ مهدي المخزومي[7] ، ود/ عباس حسن[8] .

الرابع : أن اسم الشرط مبتدأ لا خبر له[9] مثل قولهم : أ قائم الزيدان ؟ وردّ بأن هذا خارج عن المعنى وقياس العربية[10] ولا يطرد فيها ، ولا عبرة بقولهم : أقائم الزيدان؟ لأن اسم الفاعل بمنزلة الفعل ، كأنه قال : أيقوم الزيدان ؟ وليس هذا كذاك .

والذي نراه خلافهم في تحديد الخبر راجع إلى اختلافهم في تحديد معنى (الجملة) ومفهومها ، فقد كان من النحويين[11] من جعل (الكلام) و(الجملة) مترادفين ، وقد صرح الزمخشري بذلك إذ قال: ((والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى ... ويسمى جملة))[12] وعلق ابن يعيش في شرحه فقال بأنه يريد الكلام الذي تنعقد به الفائدة[13] . ولكن كثيراً من النحاة[14] لا يرون هذا الرأي بل يفرقون بين الكلام والجملة ، ويعدون الكلام هو ما تتم به الفائدة ، ونسب للجمهور[15] . أما الجملة فهي مصطلح نحوي لعلاقة إسنادية بين اسمين أو اسم وفعل ، تمت الفائدة بهما أم لم تتم ، ، ولذلك فهي أعم من الكلام ، والكلام أخص منها[16] إذ شرطه الإفادة بخلاف الجملة ، ولذا تسمعهم يقولون : جملة الشرط ، جملة الجواب ، جملة الصلة، جملة القسم ، وكل ذلك ليس مفيداً فليس بكلام[17] . فإذا توافر شرط الإفادة في الجملة سميت كلاماً ، وإلا فتكون إذ ذاك عبارة عن علاقة إسنادية بين كلمتين . وكثير مما لا يفيد لا تتم فائدته إلا باتصاله بغيره أو بلازمه أو بمتبوعه نحو : جاء الذي قرأ الصحيفة ، ونحو : أنا رجل أحب الخير .. وهذه الفائدة مجتناة من تركيب الجملتين معاً لتكونا كلاماً مفيدا .

---

[1] ينظر (ارتشاف الضرب) ٢ / ٥٦٥

[2] ينظر (الإيضاح) ابن الحاجب ٢ / ٢٤٨

[3] ينظر (التبيان) ١ / ٥٠ ، و(شرح الكافية) للرضي ١ / ٢٠٥

[4] ينظر(الأزهية في علم الحروف) ص / ١٠٠

[5] شرح الفصل ابن يعيش ٧ / ٤٤

[6] ينظر (عُدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك) ٢ / ٢٠٣ إعرابه للشاهد رقم/ ٢٥٥ ، و ٤ / ١٠٠ إعرابه الشاهد رقم/ ٤٧٥ .
محمد محي الدين عبد الحميد : تعلم بمعهد دمياط ثم عين مدرساً بمعهد القاهرة ، فمدرساً بكلية اللغة العربية ، أصبح عميداً للكلية عام ١٩٥٤م ، وشارك بعضويته في المجمع في لجان عديدة ، من مؤلفاته (أحكام المواريث في الشريعة الإسلامية) و(تصريف الأفعال) ، ومن تحقيقاته (أوضح المسالك) لابن هشام ، و(شرح ابن عقيل) ، توفي سنة ١٣٩٣هـ /١٩٧٣م .

[7] ينظر (النحو العربي ــ نقد وتوجيه) ص / ٥٦ ـ ٥٧

[8] ينظر (النحو الوافي) ٤ / ٤٤٥

[9] ينظر (الإيضاح) ابن الحاجب ٢ /٢٤٧ ، و(شرح الكافية) للرضي ١ / ٢٠٥

[10] ينظر (الإيضاح) ابن الحاجب ٢ /٢٤٧

[11] ينظر(المسائل العسكريات) ص/ ٤١

[12] المفصل ص / ٣٣

[13] ينظر(شرح المفصل لابن يعيش) ١ / ٢٠

[14] ينظر(مسائل خلافية في النحو) ص/ ٣١ ، و(شرح المفصل لابن يعيش) ١ /٢٠ ــ ٢١ ، و (مغني اللبيب) ٢ /٣٧٤ ، و(اوضح المسالك) ١ /١٢ ـ١٣ ، و(شرح ابن عقيل) ١ /٢٠

[15] ينظر(مسائل خلافية في النحو) ص/ ٣١

[16] ينظر (الكليات) ص / ٣٤١

[17] ينظر (مغني اللبيب) ٢ / ٣٧٤

إن قول من يرى أن جملتي الشرط والجواب هما الخبر ، فيه تناقض عجيب كونه يجعل من الجملتين جملة واحدة ، وقد اصطلح الجمهور على أن الجملة مكونة من ركني الإسناد المسند والمسند إليه . وقد تبنى هذا الرأي د / مهدي المخزومي إذ قال : ((ينبغي أن يعالج الشرط على أنه جملة واحدة لا جملتان ، فليست جملة الشرط بجزأيها إلا وحدة كلامية يعبر بها عن وحدة من الأفكار استحدثت بها . أما بالنظر اللغوي فجملتا الشرط جملة واحدة وتعبير لا يقبل الانشطار))[1] .

وقف قدماء النحاة عند أبسط صورة من صور تركيب الكلمات فأطلقوا عليه لفظ (الجملة) وعرفوها بأنها تركيب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى ، وقد كان أسلوب الشرط أول المواضع بحديثهم عن الجملة المركبة من جملتين لا جملة واحدة منهم سيبويه[2] وابن السراج[3] وابن جني[4] وحسبنا أن الزمخشري نفسه ــ وهو الذي جعل الكلام مرادفاً للجملة ــ جعل للشرط جملتين كسائر النحاة[5] ، ولا أظن أحداً من النحاة تحدث عن جملة مركبة بل جعلوا الكلام هو المركب وعادوا به تحليلاً وتبسيطاً إلى جملة صغرى وجملة كبرى، وجملة ذات وجه وجملة ذات وجهين[6] .

والذين جعلوا الشرط والجواب معاً هما الخبر ، لم يذهبوا هذا المذهب ويقولوا هذا القول الا أنهم رأوا الشرط وحده لا يتم المعنى[7] فشدوا إليه الجواب، مع أن الشرط جملة مستقلة قائمة بنفسها والجواب كذلك ولولا أداة الشرط لما كانتا متلازمتين ، وتلازمهما هو كتلازم المبتدأ والخبر ، وكتلازم الموصول وصلته وهو تلازم معنوي لا يقتضي التلازم في الإعراب .

وأما القول الثاني وهو أن جملة الجواب وحدها هي الخبر فحجتهم أن (الجملة) وحدة لغوية وتركيب مفيد ، ولما كان جواب الشرط هو الذي يتم معناه كان هو الخبر . وقد وضحنا أن من النحاة من فرقوا بين (الكلام) و (الجملة) فجعلوا الكلام هو المفيد وليست الجملة ، فهناك جمل الصلات والصفات والقسم وكذلك جملة الشرط التي تحتاج إلى جواب كاحتياج الاسم الموصول إلى صلته ، والموصوف إلى صفته ، والقسم إلى جوابه ، وهو ــ أي الشرط ــ من الأساليب اللغوية القائمة على التلازم بين شيئين[8] فارتبطت الجملتان إحداهما بالأخرى لفظاً وتلازمتا معاً وتلك هي وظيفة الشرط ، فدخوله على الجملتين لا يخلخل العلاقة الإسنادية في كل منهما بل يبقيها ولكنه يجعل حصول الثانية متوقفاً على حصول الأولى ؛ لأن أسلوب الشرط يقتضي أصلاً ذكر جملة ثانية تتمم معناه .

وبهذا يتضح إلى أن الباحث يميل إلى من يقول إن جملة الشرط وحدها هي الخبر للمبتدأ الذي هو اسم الشرط للأمور الآتية :

١. لا تنازع عليها بين عاملي الجزم والرفع شأن جملة الجواب إذا اقترنت بالفاء ، وإنما هي في حالة واحدة من ثلاث حالات مطردة : أما أنها لا محل لها من الإعراب إذا كانت الأداة حرفاً ، أو أنها في محل جر بالإضافة إذا كان اسم الشرط ظرفاً ، أو في محل رفع على الخبرية إذا كان اسم الشرط مبتدأ .
٢. أن الجملة تبقى في إطار ما اصطلح عليه الجمهور من كونها ركبة من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى .

---

[1] النحو العربي ــ نقد وتوجيه ص/ ٥٦ ــ ٥٧
[2] ينظر (الكتاب) ٣ / ٦٢
[3] ينظر (الأصول) ١ / ٤٣ ، ٢ / ١٥٨
[4] ينظر (الخصائص) ٣ / ١٧٨
[5] ينظر (المفصل) ص / ٤١٦
[6] ينظر (مغني اللبيب) ٢ /
[7] ينظر (شرح المفصل لابن يعيش) ٨ / ١٥٦
[8] ينظر (المسائل العسكريات) ص/ ٥٤ ــ ٥٥ ، و (رسالة المباحث المرضية المتعلقة بـ (من) الشرطية) ص / ٤٨ ــ ٦٤

٣. أن اسم الشرط وفعله يكونان جملة تامة الإسناد ولكنه ليست تامة المعنى ؛ لأن وظيفة الشرط أصلاً أن يجعلها متبوعة بجملة ثانية تكمل معناها . لأن الـــشرط مـــن الأســـاليب الكلامية التي تحتاج إلى ما يتم معناه فتكتمل الفائدة ، وإذا لم يكتمل الكلام فـــأنى تكـــون الفائدة .

الفصل الخامس : الأساليب النحوية

المبحث الثالث : النداء و ملحقاته

المسألة (٧) : عامل النصب في المنادى

المنادى في اصطلاح النحاة هو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب (أدعو) لفظاً أو تقديراً[١] مثل : يا أبا بكر ، و يشبه الجملة في أنه مستقل بنفسه ، و ليس هناك تركيب يستقل فيه الحرف مع الاسم في كلام تام إلا في النداء[٢] . و لكن النحاة لم يسلموا بهذه الحقيقة و راحوا يحققون و يعللون الأمر نحو عامل النصب للمنادى و ظهرت هناك مذاهب :

الأول : مذهب جمهور البصريين[٣] أن المنادى منصوب بفعل أضمر إضماراً لازماً طلباً للخفة ، و أقيمت أداة النداء مقامه ، لأن الأصل في كل منادى النصب على أنه مفعول به [٤] إذا كان من قواعدهم أنه لا يعمل النصب في الأسماء إلا الأفعال ، و هو مذهب سيبويه إذ يقول: ((و مما ينتصب في غير الأمر و النهي على الفعل المتروك إظهاره قولك : يا عبد الله ، و النداء كله ... حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام ، و صار (يا) بدلاً من اللفظ بالفعل كأنه قال : يا أريد عبد الله ..))[٥] و هو قول المبرد[٦] ابن السراج[٧] وأبي علي الفارسي[٨] و الجرجاني[٩] و الزمخشري[١٠] و ابن يعيش إذ قال : ((و الناصب له فعل مضمر تقديره : أنادي زيداً أو أدعو زيداً أو نحو ذلك و لا يجوز إظهار ذلك لأن (يا) قد نابت عنه ...))[١١] و ابن الحاجب إذ قال : ((فالوجه ما قاله النحويون من أنه منصوب بفعل مقدر دل عليه هذا الحرف المسمى حرف النداء ، و أنه كان الأصل ، أدعو زيداً و أنادي زيداً ، فلما كثر استعماله حذفوا الفعل تخفيفاً و اقتصروا عليه فكان الموجب احذفه كثرة استعماله و وقوع حرف يدل عليه في محله))[١٢] و اختاره أبو حيان الأندلسي[١٣] و ابن هشام[١٤] و السيوطي[١٥] .

و احتجوا بأنه لا يعمل النصب في الأسماء إلا الأفعال و الحروف في الأصل لا تعمل في الاسم إلا إن أشبهت الفعل [١٦] و ألمح ابن جني[١٧] إلى فساد هذا المذهب لأنه يقلب الأسلوب من الإنشاء إلى الخبر ، و تابعه الخوارزمي بقوله ((و ما أبرد هذا المذهب بل ما أبطله ؟! و هذا لأنه لو كان الفعل مضمراً ها هنا لكان كلاماً يتطرق إليه التصديق و التكذيب))[١٨] .

---

1 ينظر (التعريفات)/ ٢٧٩ علي بن محمد بن علي الجرجاني ت/٨١٦هـ حققه و قدم له و وضع فهارسه : إبراهيم الانباري دار الكتاب العربي ط٤/ ١٤١٨ – ١٩٩٨م ، و (الإيضاح) ابن الحاجب ١/ ٢٤٩ ، و (شرح الكافية للرضي ١/ ٣١١) ، و (الحدود في النحو) للفاكهي / ٨٠

2 ينظر(المقتصد٢/ ٧٥٣ – ٧٥٤)

3 ينظر (التذييل و التكميل) ٥٢/١ ،و (ارتشاف الضرب) ٣/ ١١٧ ، و (الإنصاف ١/ ٣٢٧) ، و (المساعد ٢/ ٤٨٠)

4 ينظر(أسرار العربية) / ٢٢٦ ، و (شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٢٧) ، و (إيضاح ابن الحاجب) ١/ ٢٤٩ ، و (شرح شذور الذهب / ٢٤١)

5 الكتاب ١/ ٢٩١

6 ينظر (المقتضب) ٤/ ٢٠٢

7 ينظر(الأصول) ١/ ٣٣٣

8 ينظر(المسائل العسكريات) ص/ ٤٥

9 ينظر (المقتصد) ٢/ ٧٥٣

10 ينظر(المفصل / ٦٧)

11 شرح المفصل ابن يعيش ١/ ١٢٧

12 (الإيضاح) ابن الحاجب ٢/ ٢٥١ – ٢٥٢

13 ينظر(ارتشاف الضرب) ٣/ ١١٧ و (التذييل و التكميل ١/ ٥٣)

14 ينظر (مغني اللبيب) ٢/ ٣٧٣ و (شرح شذور الذهب ص/٢٤١

15 ينظر (الهمع) ١/ ١٧٢

16 ينظر (اللباب) ١/ ٣٢٩

17 ينظر(الخصائص) ١/ ١٨٦

18 التخمير ١/ ٣٢٥

الثاني : أن العامل في المنادى ليس فعلاً مضمراً ، و إنما هو أداة النداء نفسها و ذلك لقوتها في نفسها ، و شبهها الفعل ، و سدها مسده ، و نسب هذا لسيبويه[1] و للمبرد[2] و نسب للكوفيين[3] و للأكثرين[4] و هو مذهب ابن جني[5] و ابن كيسان[6] و اختاره الخوارزمي فقال : ((.. لأن حرف النداء من النواصب))[7] و لم يستبعده الرضي[8] .
و احتج هؤلاء بما يأتي[9] :

١. أن معناها هو معنى الفعل (أنادي) فهو شبه قوي لها بالفعل .

٢. أنها تمال و الإمالة تكون في الاسم و الفعل دون الحرف فلما جازت فيها دل على أنها قامت مقام الفعل[10] .

٣. أنه يتعلق بها حرف الجر في نحو : يا لزيد .

ورد هذا المذهب بأنه لو كان عاملاً لما جاز حذفه و إبقاء عمله[11] .
الثالث : ذهب أبو علي الفارسي[12] إلى أن أدوات النداء ليست بحروف و إنما هي أسماء أفعال بمعنى (أدعو) مثل (أف) بمعنى (أتضجر) و ليس ثم فعل مقدّر و نقل عن الكوفيين[13] و رد هذا المذهب بأن أسماء الأفعال لا بد لها من مرفوع و لا مرفوع هاهنا[14] و أن أسماء الأفعال ليس فيها ما هو أقل من حرفين و هذه الحروف من جملتها الهمزة و هي حرف واحد و إذا بطل أن تكون الهمزة اسم فعل بطل الباقي[15] .
الرابع : و ذهب بعضهم إلى أن الناصب للمنادى عامل معنوي هو (القصد) ، وردّ بأنه لم يعهد في عوامل النصب عامل معنوي[16] .
و قد حرص الباحثون المعاصرون على تخليص موضوع النداء من فكرة العامل ، و من تقدير فعل ناصب محذوف ، فالأستاذ/برجشتراسر[17] يرى النداء ليس بجملة و لا هو قسم من جملة ، فهو تركيب إسنادي ، و لكنه مع ذلك كلام مستقل بنفسه غير مفتقر إلى غيره ، و أن نصبه إنما هو كونه من التراكيب المقاربة للهتاف و رفع الصوت و أن العربية تستعمل النصب كثير في مثل هذه التراكيب ، و تابعه الأستاذ / إبراهيم مصطفى[18] الذي يرى أن المنادى ليس بمسند إليه فيرفع ، و لا بمضاف فيجر ، فحقه النصب ؛ لأن الفتحة – كما يراها – ليست علامة إعراب و إنما هي الحركة الخفيفة للنصب عند العرب ، و أيدهما د/ مهدي المخزومي[19] .

---

1 ينظر (ارتشاف الضرب) ٣/ ١١٧
2 ينظر (شرح المفصل) لابن يعيش ١/ ١٢٧ ، و (شرح الرضى ١/ ٣١٢)
3 ينظر(التذييل و التكميل) ٥٢/١
4 ينظر (الإنصاف) ١/ ٣٢٧
5 ينظر(الخصائص) ٢/ ٢٧٧ – ٢٧٨
6 ينظر(التذييل والتكميل) ١/ ٥٢
7 التخمير ١/ ٣٣٠
8 ينظر(شرح الكافية) للرضي ١/ ٣١٢
9 ينظر (اللباب) ١/ ٣٢٩
10 ينظر (الإنصاف) ١/ ٣٢٦
11 ينظر (نتائج الفكر) / ٧٧
12 ينظر (شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٢٧) و (شرح الكافية للرضي ١/ ٣١٢)
13 ينظر (الجني الداني) ص/ ٣٥٥
14 ينظر (الإيضاح ابن الحاجب) ١/ ٢٤٩ – ٢٥٠)
15 ينظر (الإيضاح) ١/ ٢٥٠ ، و (شرح الكافية للرضي ١/ ٣١٢)
16 ينظر (الهمع) ١/ ١٧١ ، و (المساعد ٢/ ٤٨٠)
17 ينظر(التطور النحوي للغة العربية _ محاضرات ألقاها في الجامعة المصرية عام ١٩٢٩م المستشرق الألماني: برجشتراسر) د/ رمضان عبد التواب ص/ ١٢٥ مكتبة الخانجي – القاهرة ط٤ /١٤٢٣ – ٢٠٠٣م .
18 ينظر (إحياء النحو) ص/ ٦١
19 ينظر (النحو العربي –قواعد و تطبيق) ص/ ٣٠ ، ٧٠ ، ٢١٨ ، (النحو العربي –نقد و توجيه) ص/ ٣٠٦ – ٣١١

الفصل الخامس : الأساليب النحوية
المبحث الثالث : النداء وملحقاته
المسألة(٨): هل الندبة من النداء ؟

الندبة مصدر "ندب" تقول: ندب الميتَ يندبه ندباً وندبةً ، أي: بكى عليه . والندب : أن تدعو النادبة الميت بحسن الثناء في قولها: وآفلاناه[١] وندب الميت إذا تفجع عليه وذكر خلاله الجميلة[٢]، وفي الاصطلاح : تفجّع يلحق النادب عند فقد المندوب[٣] وذكر الأخفش أن الندبة لا يعرفها كل العرب وإنما هي في كلام النساء[٤] لضعفهن عن الاحتمال وقلة صبرهن[٥]

ولأنها نداء الهالك أو تفجع وتوجع على مفقود أو من في حكمه ، فهي في موضع يقتضي رفع الصوت ومدّه ، وأشهر أداة للندبة هي(وآ) ثم (يا) ، وربما لا يكتفون بما فيهما من مدٍّ فيلحقون آخر الاسم المندوب مداً آخر هو "الألف" التي تلحقها"الهاء" في الوقف ، مبالغة في مدّ الصوت والترنم ، لأن الهالك أو المتوجع عليه في غاية البعد نحو: وآزيداه ، وآمصيبتاه ، وآكبداه .. قال سيبويه: ((والندبة يلزمها"يا" و"وآ" لأنهم يختلطون ، ويدعون ما قد فات وبعد عنهم ، ومع ذلك أن "الندبة" كأنهم يترنمون فيها، فمن ثم ألزموها المدّ ، وألحقوا آخر الاسم المدّ مبالغة في الترنم))[٦] .

واختلف النحاة في الندبة أهي نداء أم لا ؟ على قولين :

أحدهما : أن الندبة نداء ولكن على سبيل التفجع و التوجع ، وقد صرّح سيبويه بذلك في قوله : ((اعلم أن المندوب مدعوّ ، ولكنه تفجع عليه))[٧] فإذا قلت: وآمحمداه ، فكأنك تناديه وتقول: تعال فإني مشتاق إليك ، فهو منادى داخله معنى التفجع[٨] وهو رأي جمهور النحاة منهم سيبويه[٩] والمبرد[١٠] وابن السراج[١١] والزمخشري[١٢] واختاره الخوارزمي إذ قال: ((..والمندوب مما لا يظهر فيه الإعراب لأنه لا يخلو من أن تلحق آخره الألف أو لا تلحق ، فإن لا تلحق فهو منادى مضموم ، وإن لحق لم يظهر فيه الإعراب أيضا لمكان الألف))[١٣] وابن يعيش يقول: ((فكل مندوب منادى وليس كل منادى مندوبا، اذ ليس كل ما ينادى يجوز ندبته ، لأنه يجوز أن ينادى المنكور والمبهم ولا يجوز ذلك في الندبة))[١٤] والمندوب لا ينادى ليجيب ، بل ينادى ليشهر النادب مصيبته وأنه واقع في أمرٍ عظيم وخطبٍ جسيم[١٥] ، فإن قال قائل: وآمصيبتاه ، وآرزيتاه ، فالمصيبة والرزية ليس مما يموت ، ولكن نداؤهما هاهنا على معنى أن هذا أوانك فتعالي أو احضري[١٦]، واختار هذا القول الشلوبين[١٧] وابن عصفور[١٨] وأبو حيان[١٩] وغيرهم[١] .

---

[1] ينظر(لسان العرب) مادة [ندب] .
[2] ينظر(ارتشاف الضرب) ٣ /١٤٣ .
[3] ينظر(أسرار العربية) ص/ ١٨٣ ، و(الحدود في النحو) للفاكهي ص /٨٠.
[4] ينظر(الأصول) ١ /٣٥٨ ، و(اللمع) ص /١٨١ ، و(المقرب) ص/ ٢٥٤ ، و(الشرح الكبير) ٢ /١٢٧ .
[5] ينظر(شرح المفصل لابن يعيش) ٢ / ١٣ .
[6] الكتاب ٢ / ٢٣١ .
[7] المرجع السابق ٢ /٢٢٠
[8] ينظر(شرح الكافية للرضي) ١ /٣١١ .
[9] ينظر(الكتاب) ٢ /٢٢٠
[10] ينظر(المقتضب) ٤ /٢٦٨
[11] ينظر(الأصول) ١ /٣٥٨
[12] ينظر(المفصل) ص /٦٨
[13] التخمير ١ /٣٣١
[14] شرح المفصل ابن يعيش ٢ / ١٥
[15] ينظر(أسرار العربية) ص/ ١٨٤ .
[16] ينظر(الشرح الكبير) ٢ / ١٢٧
[17] ينظر(التوطئة) ص/ ٢٩٦
[18] ينظر(المقرب) ص / ٢٤٢ ، و(الشرح الكبير) ٢ /١٢٧
[19] ينظر(ارتشاف الضرب) ٣ /١٤٧

والآخر : خالف ابن الحاجب جمهور النحاة ، فذهب إلى أن المندوب ليس منادى والسبب أنه لا يطلب إقباله ، وقد سبقه إلى ذلك ابن جني[٢] إذ عدّ المندوب ليس منادى حقيقة بـــل هـــو محمول عليه لذا أفرده بباب مستقل ، يقول ابن الحاجب : ((تقرر أن المندوب ليس بمنادى فلا ينبغي أن نذكر حكمه في باب المنادى وإن وافق بعض ألفاظه باب المنادى ، ولذلك ذكر المندوب على حياله في فصل برأسه))[٣] وتابعهما في ذلك الشيخ خالد الأزهـــري بقولــــه : ((وليس منادى ، ألا ترى أنك لا تريد منه أن يجيبك ويقبل عليك)) واختاره أحد الباحثين[٤] .

درج النحاة على عدّ الندبة والاستغاثة من ملحقات باب النداء بسبب تشابه التراكيب واستعمال الأدوات ، وحتى لا يؤدي فصلهما إلى تشعب النحو وكثرة أساليبه . ولكن الثابــت لدينا أن الندبة من الأساليب الانفعالية التلقائية كالتعجب والإغراء والتحذير وغيرها ، وعدّها باباً مستقلاً ــ كما فعل ابن جني وابن الحاجب ــ أولى وأنسب لأن فصل مثل هذه الأســاليب الافصاحية و الانفعالية بباب مستقل خير من دمجها في أبواب أخرى قــد لا تلائــم تراكيــب أصول الباب .

---

[1] ينظر (الجنى الداني) ص/ ٣٥١ ، و (أوضح المسالك) ٤ /٤٩ ، و (مغني اللبيب) ٢ /٢٩٣ ، و (شرح ابن عقيل) ٢ /١٥٦ ، و (الأشباه والنظائر) ١ /١٢٧ .

[2] ينظر (اللمع) ص / ١٨١

[3] الإيضاح ابن الحاجب ١ / ٢٥٩ ، وينظر (شرح المقدمة الكافية) ٢ /٥٣٩ .

[4] ينظر (اختيارات أبي حيان في ارتشاف الضرب) د/ القيسي ص/ ٤٥٢

الفصل الخامس : الأساليب النحوية
المبحث الرابع : المدح والذم
المسألة (٩) : الألف واللام في فاعل المدح أو الذم

(نعم) و(بئس) فعلان جامدان الأول لإنشاء المدح والآخر لإنشاء الذم ، ولابد لهما من فاعل وهو إما ظاهر أو ضمير . فان كان ظاهرا يكون معرفاً بالألف واللام ، أو مضافاً إلى ما فيه(أل) . وان كان ضميراً كان مميزاً بنكرة منصوبة . وقد اختلف النحاة في (أل) الداخلة على فاعل المدح والذم نحو: نعم الرجلُ زيدٌ ، و بئست المرأة هندٌ ، على قولين :
الأول : ذهب الجمهور[١] إلى أن (أل) جنسية[٢] فقال قوم هي للجنس حقيقة حيث مدحت الجنس كله وزيد واحد منهم ، ثم خصصت زيداً فتكون قد مدحته مرتين ، كما قال سيبويه[٣] كأنك تريد أن تجعله من أمة كلهم صالح ، وقد قيل : هي للجنس مجازاً ، فيكون المخصوص هو الجنس كله على سبيل المبالغة[٤] ، وممن قال أنها للجنس سيبويه[٥] والمبرد[٦] وابن السراج[٧] وابن جني[٨] والجرجاني[٩] والزمخشري[١٠] وابن الأنباري[١١] و العكبري[١٢] واختاره الخوارزمي اذ قال: ((ويكون فاعلهما جنساً تمدحه بـ(نعم) أو تذمه ب(بئس) ثم تندرج منه إلى الفرد))[١٣] وابن يعيش إذ قال : ((فالألف واللام هنا لتعريف الجنس ، وليست للعهد ..))[١٤] وقال أيضاً : ((المرفوع بـ (نعم) و(بئس) لا يكون دالاً إلا على الجنس))[١٥] ، وهو رأي ابن عصفور[١٦] وابن جمعة الموصلي[١٧] و الشلوبيني[١٨] .
واحتج هؤلاء على كونها للجنس بأمور :
١. أن الجنس عام ، وفعلي المدح والذم للمدح العام والذم العام فيتطابقان بذلك[١٩] ، ولو لم تكن للجنس المقتضي للعموم لم يندرج المخصوص فيه ، فيفتقر إلى عود ضمير المبتدأ وهذا خلاف الواقع[٢٠] .
٢. أنهم جعلوه جنساً ليعلم أن الممدوح والمذموم مستحق للمدح والذم في ذلك الجنس على صفتها، فقولك: نعم الرجلُ زيدٌ ، يعني:أن زيداً هو الممدوح في جنس الرجال من ناحية الرجولية، وقولك:نعم الكريم زيد ، فمعناه: أن زيداً ممدوح في جنس الكرام من أجل الكرم ، وكذلك حكم الذم[٢١] .

---

[1] ينظر (ارتشاف الضرب) ٣ / ١٦ ، و(شرح الكافية) للموصلي ٢ / ٥٩٢ ، و(الهمع) ٣ / ١٨٣
[2] ينظر (الجنى الداني) ص / ١٩٤ للتعريف والتفريق بين(أل) الجنسية و العهدية
[3] ينظر (الكتاب) ١٧٧/٢
[4] ينظر (حاشية الخضري) ٢ /٩٨
[5] ينظر (الكتاب) ٢ /١٧٧
[6] ينظر (المقتضب) ١٤٢/٢
[7] ينظر (الأصول) ١ /١١١ ، ١١٢
[8] ينظر (اللمع) ص/ ٢٠٠
[9] ينظر (المقتصد) ١ /٣٦٣
[10] ينظر (المفصل) ص/ ، و(شرح المفصل لابن يعيش) ٧ / ١٣٠
[11] ينظر (الإنصاف) ١١١/١
[12] ينظر (اللباب) ١ /١٨٣
[13] التخمير ٣ / ٣١٤
[14] شرح المفصل ابن يعيش ٧ /١٣٠
[15] المرجع السابق ٧ / ١٣٢
[16] ينظر (المقرب) ص/ ١٠٢ ، و(الشرح الكبير) ١ / ٦١٣ ، ١/ ٦١٦ ــ ٦١٧
[17] ينظر (شرح الكافية) للموصلي ٢ /٥٩٢ ، ٥٩٣
[18] ينظر (التوطئة) ص / ٣٧٢
[19] ينظر (اللباب) ١ / ١٨٣ ، و(شرح المفصل لابن يعيش) ٧ / ١٣٠
[20] ينظر (شرح الكافية) للموصلي ٢ / ٥٩٢
[21] ينظر (اللباب) ١ / ١٨٣ ، و(شرح المفصل لابن يعيش) ٧ / ١٣٠

٣ . أنها لو كانت للعهد لجاز وقوع سائر المعارف موقعه وهذا غير وارد[١] .
٤ . أن الجنس يذكر تنبيهاً على أن المخصوص بالمدح أفضل جنسه[٢] .
القول الآخر : وذهب آخرون إلى أن (أل) عهدية ؛ لأن المدح والذم قصد بهما واضعهما الإبهام للممدوح والمذموم ، ثم فسروهما بذكر الممدوح والمذموم ، وفائدة الإبهام ثم التفسير أن الشيء إذا أبهم ثم فُسرَ كان في النفس أوقع لما جبل الله النفوس عليه من التشويق إلى معرفة ما قصد إبهامه ، لأنه إذا ذكر كذلك كان مذكوراً مرتين ، وهذا أبلغ من المذكور مرةً واحدة[٣] ، وقال قوم منهم هي للعهد الذهني : أي يكون مدخولها مبهم غير متعين في الوجود كالسوق في قولك : ادخل السوق ، إن لم يكن بينك وبين مخاطبك سوق بعينه ثم فسر ذلك المخصوص بالمدح أو الذم[٤] . وقال غيرهم هي للعهد الخارجي ، فالمعهود شخص بعينه ، فوضع الظاهر موضع الضمير نحو : زيد نعم هو الرجل ، لزيادة التقرير والتفخيم[٥] . واختار هذا القول ابن الحاجب إذ قال : ((ووجه الإبهام فيما فيه الألف واللام أنه قصد إلى معهود في الذهن غير معين في الوجود ..))[٦] ونسب هذا لأبي منصور الجواليقي(ت/٤٦٥هـ)[٧] وابن ملكون(ت/٥٨٤هـ)[٨] .
واحتج ابن الحاجب[٩] على هذا القول بأمور منها :
١ . أنه إن كان معرفاً من حيث اللفظ فهو مبهم من حيث المعنى فتعريفه شكلي مثله مثل (أسامة) ، وان كان معروفاً في الذهن لكنه نكرة في الواقع لأنه يصدق على كل أسد .
٢ . أنك إذا قلت : نعم الرجل زيد ، لم ترد جميع الرجال هذا مقطوع به و إنما تريد شخصاً واحداً هو المخصوص لذا وجب أن يكون المفسر له مطابقاً .
٣ . انه إذا قصد التثنية والجمع فانه يثنى ويجمع ، ولو كان للجنس لما جاز ذلك لأن أسماء الأجناس لا تثنى ولا تجمع إذا قصد بها الجنس . وردّها العكبري[١٠] بأن تثنيته إنما هي على المعنى أو ليكون موافقاً للمخصوص بالمدح أو الذم إذا ثني .
٤ . أن غرض المدح أو الذم هو الإبهام وتعيينها للجنس يفوت هذا الغرض .
وقد انعكس هذا الخلاف بينهم على اسم الإشارة (ذا) من الفعل (حبذا) و(لا حبذا) ، فمن قال أنها للجنس قال :((ذا) من حبذا يجري مجرى الجنس من حيث أنها اسم ظاهر يكون وصلة إلى أسماء الأجناس ... لأن(ذا) اسم ظاهر يجري مجرى ما فيه الألف واللام من أسماء الأجناس))[١١] ومن قال أنها للعهد قال : (((ذا) من الأسماء المبهمة والغرض الإبهام فكان مناسباً للمعنى المقصود ... وهذا الاسم في نحو إبهام الضمير في (نعم) يعني أنه مبهم غير مراد به مثل إبهام الضمير في (نعم) ..))[١٢] .

---

[1] ينظر (شرح الكافية) للموصلي ٢ / ٥٩٣
[2] ينظر (اللباب) ١ / ١٨٣
[3] ينظر (الإيضاح) لابن الحاجب ٢ /٩٩
[4] المرجع السابق ٢ /٩٩
[5] ينظر (حاشية الخضري) ٢ / ٩٨ ، و(الهمع) ٣ / ٢٨
[6] الإيضاح ابن الحاجب ٢ / ٩٧
[7] ينظر (ارتشاف الضرب) ٣ /١٦ ، و(المساعد) ٢ / ١٢٦ ، و(الهمع) ٣ / ٢٨ .
الجواليقي: هو أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد الجواليقي النحوي ، كان إماماً في فنون الأدب ، صحب الخطيب التبريزي ، وروى عنه الكندي وابن الجوزي ، توفي سنة ٤٦٥ هـ . له (شرح أدب الكاتب) و(ما تلحن فيه العامة) وغيرهما .
[8] ينظر (ارتشاف الضرب) ٣ / ١٦ .
ابن ملكون : هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن منذر بن سعيد بن ملكون الحضرمي الأشبيلي ، روى عن أبي الحسن بن شريح، وأبي مروان بن محمد ، وروى عنه ابن خروف و الشلوبين ، توفي سنة ٥٨٤ هـ ، له(شرح الحماسة) و(النكت على تبصرة الصيمري) .
[9] ينظر (الإيضاح) لابن الحاجب ٢ /٩٧ ــ ٩٩
[10] ينظر (اللباب) ١ / ١٨٤
[11] شرح المفصل ابن يعيش ٧ / ١٤٢
[12] الإيضاح ابن الحاجب ٢ / ١٠٥ ــ ١٠٦

ويلاحظ الباحث أن قولنا : نعم الرجل زيد ، و بئس الرجل زيد ، لا يتسلط الحكم فيـــه على الجنس ، فلا علاقة للرجال ولا للنساء بالمدح والـــذم ، ولكـــن الحكـــم يتـــسلط علـــى المخصوص حقيقةً ، كما تسلط على البدل متجاوزاً المبدل منه حقيقةً . فإن قيل : نعم الرجل زيدٌ ، فسيقول آخر : بل بئس الرجل زيدٌ ، فـــ (زيد) هو المخصوص والمراد بالمـــدح أو الذم ولا دخل للجنس في الحكم . فالألف واللام في رأيي أقرب إلى العهد منها إلى الجنس .

الفصل الخامس : الأساليب النحوية

المبحث الرابع : المدح والذم
المسألة(١٠): الجمع بين فاعل المدح أو الذم والتمييز

في جواز الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز في باب (نِعْمَ) و (بِئس) ثلاثة مذاهب :
الأول : إنه يمتنع الجمع بينهما وهو مذهب سيبويه[1] و السيرافي[2] والجرجاني[3] ونسبه ابن يعيش[4] لابن السراج ، وأبو حيان[5] لابن عصفور ، وليس لهما . واختاره ابن يعيش إذ قال: ((قد اختلفت الأئمة في هذه المسألة فمنع سيبويه من ذلك .. وكذلك السيرافي وأبو بكر بن السراج ، وأجاز ذلك المبرد وأبو علي الفارسي .. والأول أظهر وهو الذي أراه))[6] .
واحتج هؤلاء على منع هذا الجمع أن التمييز أصله إنما يؤتى به لرفع الإبهام الإيهام وهذان لا يوجدان هنا، ومع كون الفاعل اسماً ظاهراً فأي حاجة بنا إلى التمييز[7] بل وجوده هنا ربما أوهم أن الفعل الواحد له فاعلان ، وإذا وردت أبيات ظاهرها كذلك فهي محمولة على الضرورة[8] أو التأوّل .
الثاني : الجواز المطلق ؛ لأن التمييز ربما جاء للبيان والتوكيد وعليه المبرد[9] وابن السراج[10] وأبو علي الفارسي[11] وابن جني[12] والزمخشري[13] ، وهو ظاهر كلام الخوارزمي إذ قال: ((إذا قلت : نعم الرجل رجلاً زيدٌ ، فقولك "رجلاً" توكيد ، لأنه مستغنى عنه بذكر الرجل أولاً ، وهو بمنزلة قولك: عندي من الدراهم عشرون درهماً))[14] ولم يستبعده ابن الحاجب إذ قال: ((ولا بعد في الإتيان بالتمييز وإن كان في الكلام ما يدل عليه كقوله تعالى : ﴿ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعاً﴾[15]))[16] واختار هذا القول ابن مالك[17] و الشلوبين[18] و الأشموني[19] والشيخ ابن عثيمين[20] .
واحتج هؤلاء بوروده نظماً ونثراً ، فمن النظم قول جرير[21]:[من البسيط]
و التغلبيون بئس الفحل فحلهمُ فحلاً وأمهمُ زلاّء منطيق

---

[1] ينظر(الكتاب) ١٧٦/٢ ، و(شرح المفصل لابن يعيش) ١٣٢/٧ ، و(شرح الكافية الشافية) ١١٠٦/٢ ، و(إيضاح شواهد الإيضاح) ١٣٣/١ ، و(ارتشاف الضرب) ٢٢/٢ .
[2] ينظر(شرح المفصل لابن يعيش) ١٣٢/٧ ، و(ارتشاف الضرب) ٢٢/٢ ، و(أوضح المسالك) ٢٤٨/٣ ، و(شرح الأشموني) ٣٤/٣ .
[3] ينظر(المقتصد) ٣٧٢/١ .
[4] ينظر(شرح المفصل لابن يعيش) ١٣٢/٧ .
[5] ينظر(ارتشاف الضرب) ٢٢/٢ .
[6] شرح المفصل ابن يعيش ١٣٢/٧ .
[7] ينظر(الخصائص) ٣٦٩/١ .
[8] ينظر(الكتاب) ٢/ ١٧٥ ــ ١٧٨ ، و(شرح المفصل لابن يعيش) ١٣٣/٧ .
[9] ينظر(المقتضب) ١٥٠/٢ ، و(شرح المفصل لابن يعيش) ١٣٢/٧ ، و(إيضاح شواهد الإيضاح) ١٣٣/١ ، و(شرح الكافية الشافية) ١١٠٦/٢ ، و(شفاء العليل) ٥٨٨/٢ ، و(شرح الكافية للرضي) ٢٤٩/٤ ، و(ارتشاف الضرب) ٢٢/٣ .
[10] ينظر(الأصول) ١١٧/١ ، و(إيضاح شواهد الإيضاح) ١٣٣/١ ، و(ارتشاف الضرب) ٢٢/٣ ، و(أوضح المسالك) ٢٤٨/٣ ، و(شرح الأشموني) ٣٤/٣ .
[11] ينظر(المقتصد) ٣٧٢/١ ، و(شرح المفصل لابن يعيش) ١٣٢/٧ ، و(إيضاح شواهد الإيضاح) ١٣٣/١ ، و(شفاء العليل) ٥٨٨/٢ ، و(شرح الكافية للرضي) ٢٤٩/٤، و(شرح الأشموني) ٣٤/٣ .
[12] ينظر(الخصائص) ٣٩٥/١ ــ ٣٩٦ .
[13] ينظر(المفصل) ص/ ٣٥١ .
[14] التخمير ٣١٦/٣ ..
[15] سورة (الحاقة) آية / ٣٢
[16] الإيضاح ابن الحاجب ١٠٠/٢ .
[17] ينظر(شرح الكافية الشافية) ١١٠٦/٢ ، و(الهمع) ٣١/٣ .
[18] ينظر(التوطئة) ص/ ٢٧٣ .
[19] ينظر(شرح الأشموني) ٣٤/٣ .
[20] ينظر(الجهود النحوية للشيخ ابن عثيمين) ص/ ٢١٤ .
[21] ديوانه ١ / ٣١٣ دار صادر ، ودار بيروت ط/ ١٣٨٤ ــ ١٩٦٤م

وقول آخر [1] :[من البسيط]

نعم الفتاةً فتاةً هند لو بذلت   ردّ التحية نطقاً أو بإيماء

وقول جرير [2]:[من الوافر]

تزوّدْ مثل زاد أبيك فينا   فنعم الزاد زاد أبيك زادا

ومن النثر قول الحارث بن عباد [3] لما بلغه قتلُ ابنه في حرب (البسوس) : ((نعم القتيل قتيلاً أصلح الله به بين بكر وتغلب)) .

الثالث : فصّل آخرون في المسألة فقالوا : إن أفاد التمييز معنى لم يفده الفاعل جاز الجمع بينهما نحو : نعم الرجلُ رجلاً عالماً زيد ، وعليه ابن عصفور [4] واستدل بقول الشاعر [5] :[من الوافر]

فنعم المرء من رجلٍ تهامي   تخيّره فلم يعدل سواه

ويرى الباحث أن لا غضاضة في جواز الجمع بينهما ، لوروده في كلام العرب شعراً ونثراً ، وحجة المانعين غير مقبولة لأنهم يرون أن (أل) للجنس وقد قررنا أنها للعهد كما في المسألة السابقة لها .

---

[1] بلا نسبة في (شرح شواهد المغني) ٢ /٨٦٢ الشاهد/٧٠٣

[2] لجرير في (ديوانه) ١ /١٠٧ دار صادر

[3] **الحارث بن عباد** : هو الحارث بن عباد بن ضبيعة من بكر بن وائل ، كان من حكام ربيعة وفرسانها المعدودين ، في أيامه كانت حرب البسوس بين بكر وتغلب ، فاعتزل القتال ، عمّر طويلاً ، توفي نحو ٥٠ق.هـ .

[4] ينظر (المقرب) ص/ ١٠٣ ، و(الهمع) ٣ /٣٢ .

[5] قيل هو لأبي الأسود الليثي ، وقال آخرون: هو من كلام بجير بن عبد الله بن سلمة الخير بن قشير من كلمة في رثاء هشام بن المغيرة أحد أشراف مكة .

الفصل الخامس : الأساليب النحوية

المبحث الرابع : المدح والذم
المسألة(١١): إعراب المخصوص بالمدح أو الذم

في إعراب المخصوص بالمدح أو الذم إن كان متأخراً أربعة[١] مذاهب :
الأول : إنه مرفوع بالابتداء والجملة الفعلية خبر عنه ، وهو مذهب سيبويه إذ قال : ((وإذا قال : عبد الله نعم الرجل ، فهو بمنزلة ، عبد الله ذهب أخوه ، كأنه قال : نعم الرجل ، فقيل له : من هو؟ فقال : عبد الله ، وإذا قال : عبد الله ، فكأنه قيل له : ما شأنه؟ فقال : نعم الرجل))[٢] واليه ذهب الأخفش[٣] وابن خروف[٤] وابن الباذش[٥] واختاره الخوارزمي إذ قال : (("زيد" مبتدأ و"نعم الرجل" جملة فعلية مقدمة على المبتدأ وهي خبر له))[٦] وابن يعيش[٧] وهو أحد اختياري ابن الحاجب[٨] ، واختاره الرضي[٩] وأبو حيان الأندلسي[١٠] وتلميذه السمين الحلبي[١١] و الأشموني[١٢] و السيوطي[١٣] . واستغنى المبتدأ عن العائد لأن "الرجل" لما كان هو"زيد" لم يحتج إلى عائد يعود إليه قال ابن يعيش : ((وأما الراجع إلى المبتدأ ، فإن "الرجل" لما كان شائعاً ينتظم الجنس كان "عبد الله" داخلاً تحته ، وان كان واحداً منه ، فارتبط به .. فصار دخوله تحت الجنس بنزلة الذكر))[١٤] .
الثاني : أن يكون المخصوص خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقدير : نعم الرجل هو زيد ، كأن سائلاً سأل بعد جملة المدح : من هو؟ فقيل : هو زيد[١٥] فحذف المبتدأ وصار الكلام بمعنى إنشاء مدح عام لـ"زيد" والمبتدأ محذوف ، ونسب[١٦] هذا لظاهر قول سيبويه[١٧] السابق اذا فسّر بطريق السؤال والجواب ، وهو مذهب المبرد[١٨] و الجرمي[١٩] والزجاج[٢٠] وابن السراج[٢١] و السيرافي[٢٢] وأبي علي الفارسي[٢٣] وابن جني[٢٤]

---

[1] ذكر الزمخشري في(المفصل) ص / ٣٥١ مذهبين ، وتابعه ابن يعيش [٧ /١٣٤ ــ ١٣٥] وابن الحاجب في الإيضاح ٢ /١٠١ـ ١٠٢ .
[2] الكتاب ٢ /١٧٦ ـ ١٧٧ .
[3] ينظر (إعراب القران) للنحاس ١ /٢٤٧ .
[4] ينظر (شرح الكافية) للرضي ٤ /٢٥٥ .
[5] ينظر (شرح الأشموني) ٣ /٣٧ .
ابن الباذش : أبو جعفر احمد بن علي بن احمد بن خلف الأنصاري الغرناطي ، المعروف بابن الباذش النحوي ، أخذ عن أبيه وأكثر الرواية عنه ، روى أيضاً عن أبي علي الغساني ، وأبي علي الصدفي ، كان عارفاً بالأسانيد ، توفي سنة ٥٤٠هـ له (الإقناع في القراءات)
[6] التخمير ٣ /٣١٨
[7] ينظر(شرح المفصل لابن يعيش) ٧ /١٣٤ ـ ١٣٥ .
[8] ينظر (شرح المقدمة الكافية) ابن الحاجب ٢ /٩٣٢ .
[9] ينظر (شرح الكافية) للرضي ٤ /٢٥٥ .
[10] ينظر (ارتشاف الضرب) ٣/ ٢٥ ، و(البحر المحيط) ٢ /١٢٧ .
[11] ينظر (الدرّ المصون) ٦٥٠/١
[12] ينظر (شرح الأشموني) ٣ /٣٧ .
[13] ينظر (الهمع) ٣ /٣٦ .
[14] شرح المفصل ابن يعيش ٧ /١٣٤ ، وينظر ٧ / ١٣٧ .
[15] ينظر (الأصول) ١ /١١٢ ، و(الإيضاح) ابن الحاجب ٢ / ١٠١ ، و(شرح المقدمة الكافية) ٢ /٩٣٣ .
[16] ينظر (المساعد) ٢ /١٣٤ .
[17] ينظر(الكتاب) ٢ /١٧٦ ـ ١٧٧ .
[18] ينظر (المقتضب) ٢ /١٤٢ .
[19] ينظر (ارتشاف الضرب) ٣ /٢٥ .
[20] ينظر (المرجع السابق ٣ /٢٥ .
[21] ينظر (الأصول) ١ /١١٢ .
[22] ينظر(المساعد) ٢ /١٣٤ ، (شرح الأشموني) ٣ /٣٧ .
[23] ينظر (المقتصد) ١ /٣٦٧ .
[24] ينظر (اللمع) ص / ٢٠٠ .

والصيمري[1] ، ورجحه ابن الحاجب إذ قال بعد أن ذكر الوجه الأول : ((.. والثاني أن يكون خبر مبتدأ ، كأنه لما تقدم ذكر الفاعل مبهماً قدّر سؤال عنه،وأجيب بقوله: هو زيد .. وهذا الثاني أولى))[2] .

واحتج ابن الحاجب[3] على صحة هذا القول بسببين ، أحدهما لفظي والآخر معنوي . أما اللفظي : فلأن المبتدأ إذا كان خبره جملة فعلية فالأصل عدم تقدمها عليه ، وفي جعل جملة "نعم الرجل" خبراً مقدماً خروج عن هذا الأصل .هذا من جهة ، ومن جهة أخرى أنه لا ضمير في هذه الجملة وأما وقوع (أل) الجنسية موقع الضمير ففيه قليل من الشذوذ . وأما السبب المعنوي : فهو الإبهام ، فان الإبهام يناسب التفسير ، وإذا جعل "زيد" خبر مبتدأ فالضمير فيه محقق والتفسير منه مفهوم ، ليس كذلك إذا جعل مبتدأ .

الثالث : أجاز عدد من النحاة[4] منهم ابن عصفور[5] وابن هشام[6] أن يكون المخصوص مبتدأ خبره محذوف وجوباً والتقدير: نعم الرجل زيد الممدوح أو زيد هو . وردّه ابن مالك ؛ لأن هذا الحذف لازم ، ولا نجد خبراً يلزم حذفه إلا ومحله مشغول بشيء يسد مسده[7] ورده أبو حيان[8] لأن المخصوص بالذم أو المدح يحذف إذا علم ، ويلزم من حذفه حذف الجملة بأسرها من غير أن ينوب عنها شيء لأنها تبقى جملة مفلتة من الجملة السابقة قبلها فكأنها مرتبطة غير مرتبطة .

الرابع : ذهب ابن كيسان[9] إلى أن المخصوص بدل من الفاعل وهو بمنزلة: جاءني الرجل عبد الله ، وردّه المبرد[10] وابن السراج[11] لأنه إذا طرحت الرجل وقلت: جاءني عبد الله ، فقل أيضا: نعم زيد ؛ لأن البدل على نية تكرار العامل ، وهذا محال ، كما أن الرجل لا يقصد به واحد بعينه ، وردّ كذلك بأنه لازم وليس البدل بلازم[12] .

ويرى الباحث أن هذا الخلاف ناتج عن اختلافهم في تأويل جملة المدح والذم و تباين نظرتهم لها . فمن يرى أن الألف واللام في الفاعل للجنس يجعل التركيب جملة واحدة ، ويكون المخصوص مبتدأ وخبره الجملة الفعلية المتقدمة . ومن يرى أنها للعهد يجعل التركيب جملتين ويعرب المخصوص خبراً لمبتدأ محذوف أو مبتدأ محذوف الخبر ، كأنه قيل : نعم الرجل ، فسئل من هو؟ فقال : هو زيد .

وكلا الإعرابين له حسناته وعيوبه ، فالأول يعد التركيب جملة واحدة ، ولكنه يقدم جملة الخبر ويؤخر المبتدأ وليس هاهنا ما يسوغ تقدم جملة الخبر إلا جعل (أل) للجنس لتضمن ضميراً يعود على المبتدأ . و الآخر يمزق التركيب إلى جملتين شبه منفصلتين ويتوهم سؤال سائل ما ليربط الجملتين بضمير محذوف لا يقتضيه التركيب فيخلّ بالإيجاز المفهم للمعنى .

---

[1] ينظر(التبصرة والتذكرة) للصيمري ١/ ٣٧٥ ، و(ارتشاف الضرب) ٣/ ٢٥ ، و(شرح الأشموني) ٣/ ٣٧ .
[2] الإيضاح ابن الحاجب ٢/ ١٠١ .
[3] المرجع السابق ٢/ ١٠١ ـ ١٠٢
[4] ينظر(ارتشاف الضرب) ٣/ ٢٥ ، و(المساعد) ٢/ ١٣٤ ، و (شرح ابن عقيل) ٢/ ٩٣ وكلهم لم ينسبوه لأحد من النحاة .
[5] ينظر(الشرح الكبير) ١/ ٦١٨ ، و(شرح الأشموني) ٣/ ٣٧ .
[6] ينظر(أوضح المسالك) ٣/ ٢٥١ .
[7] ينظر(شرح الأشموني) ٣/ ٣٧ .
[8] ينظر(البحر المحيط) ٢/ ١٢٧ .
[9] ينظر(شرح الأشموني) ٣/ ٣٧
[10] ينظر(المقتضب) ٢/ ١٤٢ .
[11] ينظر(الأصول) ١/ ١١٣ ـ ١١٤ .
[12] ينظر(شرح الأشموني) ٣/ ٣٧

الفصل الخامس : الأساليب النحوية

المبحث الرابع : المدح والذم
المسألة (١٢) : (ما) الداخلة على (نعم) و (بئس)

تعددت الأوجه الإعرابية لـ (ما) الداخلة على (نعم) و(بئس) حتى وصلت إلى ثلاثة عشر وجهاً إعرابياً ، وهذه الأوجه ترد على ثلاث صور أو حالات ، وذلك أن (ما) إما أن لا يقع بعدها شيء أصلاً ، أو يقع بعدها اسم ، أو يقع بعدها فعل .
أولاً : إذا كانت (ما) لم يقع بعدها شيء نحو : صادفت خالداً فنعمّا ، وصادفت عمراً فبئسما . وفيها قولان : الأول : أن تكون معرفة تامة وهي الفاعل كأنك قلت : فنعم الصديق ، وبئس الصديق . والآخر : أن تكون نكرة تامة فهي تمييز كأنك قلت : فنعم صديقاً أو بئس صديقاً .
ثانياً : أن يليها اسم مفرد كقوله تعالى : ﴿ إن تُبْدُواْ الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾[1] ، أو : بئسما عمل بغير نية . وللنحاة فيها ثلاثة أقوال ، أحدها : إنها معرفة تامة وهي الفاعل ونسب إلى سيبويه[2] و الكسائي[3] والفراء[4] وهو المنقول عن المبرد[5] وابن السراج[6] وابن خروف و السيرافي[7] وأبو علي الفارسي[8] واختاره ابن مالك[9] . ويضعف هذا القول عدم مجيء (ما) بمعنى المعرفة التامة أي بمعنى (الشيء) ، إلا ما حكى سيبويه[10] انه يقال: "أنني مما أفعل كذا" أي من الأمر والشأن أن افعل كذا . والثاني : إنها نكرة تامة في موضع نصب على التمييز والفاعل مستتر والتقدير : نعم شيئاً هي ، وهو قول العكبري[11] وبعض البصريين[12] . والضمير الذي بعدها ــ على هذين القولين ــ هو المخصوص بالمدح أو الذم . واختاره ابن يعيش إذ قال : ((فـ (ما) هنا بمعنى شيء ، وهي نكرة في موضع على التمييز مبينة للضمير المرتفع بـ (نعم) والتقدير : نعم شيئاً هي، أي : نعم الشيء شيئاً هي ، فهي ضمير الصدقات وهو المخصوص))[13] . الثالث : إنها كافة ومكفوفة أي تركبت مع الفعل فصار الجميع كلمة واحدة ، وهيأته للدخول على الجمل كما في (قلما) و(طالما) ، والاسم الذي يليها فاعل ، وقيل مبتدأ وخبر . واختاره قوم[14] منهم الفراء والخوارزمي اذ قال : ((اعلم أنهم قالوا : حكم(نعم) إذا وصلت بـ (ما) أن يبطل عملها ..لأنها بنيت مع (ما) لتدخل على ما لم يكن يصح دخولها عليه كما ذلك في (رب) و(إن) ونحوهما))[15] . وردّه الرضي[16] لأنه يحتاج إلى تكلف في إضمار المبتدأ .
ثالثاً : أن يقع بعد (ما) جملة فعلية كقوله تعالى : ﴿ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ﴾[17] وقوله تعالى : ﴿ بِئْسَمَا اشْتَرَوْاْ بِهِ أَنفُسَهُمْ﴾[1] . وللنحاة فيها خمسة أقوال ، الأول : إنها اسم موصول بمعنى

[1] سورة (البقرة) آية / ٢٧١
[2] ينظر (شرح الكافية) للرضي ٤ / ٢٥٠ ، و(شرح الكافية الشافية) ٢ /١١١١ ، و(شفاء العليل) ٢ / ٥٨٧ ، و(الجنى الداني) ص/٣٣٨ ، و(شرح الأشموني) ٣ /٣٦
[3] ينظر (شرح الكافية) للرضي ٤ / ٢٥٠
[4] ينظر (الجنى الداني) ص/ ٣٣٨ ، و(شرح الأشموني) ٣ / ٣٦
[5] ينظر (المرجع السابق) ص/ ٣٣٨ ، و(المرجع السابق) ٣ / ٣٦
[6] ينظر (المرجع السابق) ص/ ٣٣٨ ، و(المرجع السابق) ٣ / ٣٦
[7] ينظر (شرح الكافية الشافية) ٢ /١١١١
[8] ينظر (الجنى الداني) ص/ ٣٣٨ ، و(شرح الأشموني) ٣ / ٣٦
[9] ينظر (الجنى الداني) ص/ ٣٣٨
[10] ينظر (الكتاب) ٣ / ١٥٦ ، و(شرح الكافية) للرضي ٤ / ٢٥٠
[11] ينظر (التبيان) ١ / ١٧٩
[12] ينظر (الجنى الداني) ص/ ٣٣٨
[13] شرح المفصل ابن يعيش ٧ / ١٣٤
[14] ينظر (الجنى الداني) ص/ ٣٣٨ ، و(شرح الأشموني) ٣ / ٣٦
[15] التخمير ٣ / ٣١٧
[16] ينظر (شرح الكافية) للرضي ٤ / ٢٥٠
[17] سورة (النساء) آية / ٥٨

(الذي) في محل رفع على الفاعلية والجملة بعدها صلتها لا محل لها والمخصوص محذوف ، ونسب للفراء[2] وأبي علي الفارسي[3] . الثاني : إنها نكرة موصوفة في موضع نصب على التمييز والجملة بعدها صفة لها وهذا رأي الأخفش[4] والزجاجي[5] والفارسي[6] والزمخشري[7] والنحاس[8] وهو قول كثير من المتأخرين[9] واختاره ابن يعيش إذ قال : ((.. فـ (ما) في موضع نصب تمييز للمضمر ، و(يعظكم به) صفة للمخصوص بالمدح ، وهو محذوف والتقدير : نعم الشيء شيئاً يعظكم به ..))[10] ، وابن الحاجب إذ قال: ((أوردها لإشكالها وإلا فهي مندرجة في عموم ما ذكره ، وهو أن الفاعل مضمر و(ما) مميز و(هي) المخصوص بالمدح))[11] . الثالث : إن (ما) في المخصوص بالمدح أو الذم ، وهي اسم موصول ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، وهذا قول الكسائي[12] ونسب لفراء[13] . الرابع : أن تكون (ما) كافة لـ (نعم) و(بئس) عن العمل فلا فاعل لواحد منهما ، وهو قول الفراء[14] واختاره الخوارزمي[15] . الخامس : أن تكون حرف مصدري أي: بئس شراؤهم ، وفاعل (بئس) مستتر ؛ لأن المصدر هنا ليس بجنس[16] . وردّه أبو حيان[17] بأنه لا يحسن في الكلام بئس صنعك ، حتى تقول: بئس الصنع صنعك . هذه أشهر الأقوال في هذه الحالة وقد أوصلها أبو حيان[18] و المرادي[19] إلى عشرة أقوال .

ويرى الباحث أن تعدد الأوجه الإعرابية لهذا الأسلوب يفضي إلى تعدد أوجه المعاني ، غير أن الأسلوب لا يحتمل كل تلك المعاني التي زعموها وقدروها .

---

1 سورة (البقرة) آية / ٩٠
2 ينظر (شرح الكافية) للرضي ٤ / ٢٥٠ ، و(شفاء العليل) ٢ / ٥٨٧
3 ينظر (ارتشاف الضرب) ٣ / ١٨ ، و(شرح الكافية) للرضي ٤ / ٢٥٠ ، و(شفاء العليل) ٢ / ٥٨٧ ، و(الأشموني) ٣ /٣٦
4 ينظر (إعراب القرآن) للنحاس ١ / ٢٤٧ ، و(التبيان) ١ / ٧٨
5 ينظر (شرح الأشموني) ٣ /٣٥
6 المرجع السابق
7 ينظر (المفصل) / ٣٥١ ، ، و(شرح الكافية الشافية) ٢ /١١١١ ، و(شرح الكافية) للرضي ٤ / ٢٥١ ، و(ارتشاف الضرب) ٣ /١٨
8 ينظر (إعراب القرآن) للنحاس ١ / ٢٤٧
9 ينظر (شرح الكافية الشافية) ٢ /١١١١ ، و(شرح الأشموني) ٣ / ٣٥
10 شرح المفصل ابن يعيش ٧ /١٣٤
11 الإيضاح ابن الحاجب ٢ /١٠٠
12 ينظر (إعراب القرآن) للنحاس ١ / ٢٤٧ و(شرح الأشموني) ٣ / ٣٦
13 ينظر (شرح الأشموني) ٣ / ٣٦
14 ينظر (معاني القرآن) للفراء ١ / ٥٧ ، و(إعراب القرآن) للنحاس ١ / ٢٤٧
15 ينظر (التخمير) ٣ / ٣١٧
16 ينظر ((التبيان) ١ /٧٨
17 ينظر (ارتشاف الضرب) ٣ / ١٨
18 المرجع السابق ٣ /١٨
19 (الجنى الداني) ص / ٣٣٨ ـ ٣٣٩

الفصل الخامس : الأساليب النحوية
المبحث الخامس : التعجب
المسألة (١٣) : (أفعل) في التعجب اسم هو أم فعل[1] ؟

التعجب انفعال يعرض للنفس عند الشعور بأمر يخفى سببه ، ولذا قيل "اذا ظهر السبب بطل العجب "[2] . وله صيغتان قياسيتان هما (ما أفعله) و (أفعل به) نحو : ما أحسنه ! وأحسن به ! . وقد أجمع النحاة[3] على إعراب (ما) مبتدأ في صيغة (ما أفعله) ولكنهم اختلفوا في ماهيتها على أقوال :

١ . **إنها نكرة تامة غير موصوفة ولا موصولة بمعنى (شيء) في محل رفع مبتدأ ، وما بعدها خبرها، وهو قول جمهور البصريين[4] ، ونسب للأخفش[5] ، واختاره ثلاثة الشراح[6] والتقدير عندهم : شيء أحسن زيداً ، وضعفه الرضي[7] لأن استعمال(ما) نكرة غير موصوفة نادر .**
٢ . **إن (ما) اسم موصول ، والفعل صلته ، والخبر محذوف وجوباً والتقدير : الذي أحسن زيداً شيء عظيم ، وهو مذهب الأخفش[8] ، وردّ بأنه ليس في الكلام ما يسد مسد الخبر المحذوف[9] .**
٣ . **أم (ما) استفهامية دخلها معنى التعجب وهو مذهب الفراء[10] وابن درستويه[11] ونسب لجمهور الكوفيين[12] .**
٤ . **إنها نكرة موصوفة ونسب للأخفش[13] في قولٍ ثالث[14] .**

وكما اختلف في ماهية(ما) اختلف في(أفعل) بعدها ، أهو اسم أم فعل؟ على قولين :
القول الأول : أن(أفْعَلَ) فعلٌ وهو قول البصريين[15] منهم سيبويه[16] والمبرد[17] وابن السراج[18] ، و الكسائي[19]من الكوفيين . واختاره الزمخشري[20] وابن الأنباري[21] و العكبري[22] وغيرهم[23] . واختاره ابن يعيش إذ قال: (("أفعل" يبنى على الفتح لأنه فعل ماض نحو : أكرم وأخرج))[1] وقال : ((وأما"أفعل" في التعجب ففعل ماض غير متصرف لا يستعمل

[1] لفظ العنوان لابن الأنباري في (الإنصاف) ١ / ١٢٦ المسألة / ١٥ ، وعنونها عبد اللطيف اليمني " القول في(أفعل) في التعجب أسم هو أم فعل؟ ينظر(ائتلاف النصرة) ص /١١٨ المسألة / ٥ قسم الأفعال ، وعند العكبري عنوانها (فعلية أفعل في التعجب .ينظر (التبيين في اختلاف مذاهب النحويين) ص /٢٨٥ المسألة / ٤٢ .
[2] ينظر (شرح الكافية) للرضي ٤ / ٢٢٨
[3] ينظر (أوضح المسالك) ٣ / ٢٢٥ ، و(شرح الأشموني) ٣ / ١٧
[4] ينظر (الكتاب) ١ /٧٢ ، و(المقتضب) ٤ / ١٧٣ ، و(الأصول) ١ / ٩٨ ، و(الشرح الكبير) ١ / ٥٩٤ ، و(شرح الكافية) للرضي ٤ / ٢٣٠ . و(شفاء العليل) ٢ / ٥٩٩
[5] ينظر (الجنى الداني) ص ٣٣٧ .
[6] ينظر (التخمير) ٣ / ٣٢٥ ، و(شرح المفصل لابن يعيش) ٧ / ١٤٩ ، و((الإيضاح) ابن الحاجب ٢ / ١٠٨
[7] ينظر (شرح الكافية) للرضي ٤ / ٢٣٣
[8] ينظر (معاني القرآن) للأخفش ١ /٣٤٧ ، و(الأصول) ١ / ١٠٠ ، و(التبيين) ص /٢٨٢ ، و(المفصل) ص/٣٥٥ .
[9] ينظر ((المقتضب) ٤ / ١٧٧ ، و(الأصول) ١ / ١٠٠ ، و(شرح الكافية للرضي) ٤ / ٢٣٣
[10] ينظر (معاني القرآن) للفراء ١ / ١٠٣ ، ٣ / ٢٣٧
[11] ينظر (الجنى الداني) ص/ ٣٣٧ ، و(شرح الأشموني) ٣ / ١٧
[12] ينظر (المرجع السابق) ص/ ٣٣٧ ، و(المرجع السابق) ٣ / ١٧
[13] ينظر(شرح الأشموني) ٣ / ١٨
[14] ينظر (الجنى الداني) ص/ ٣٣٧
[15] ينظر (الإنصاف) ١ / ١٢٦ ، و(ائتلاف النصرة) ص /١١٨ ، و(البحر المحيط) ١ /٦٦٩
[16] ينظر (الكتاب) ١ / ٧٢ ــ ٧٣
[17] ينظر (المقتضب) ٤ /١٧٣
[18] ينظر (الأصول) ٩٨/١
[19] ينظر(شرح الكافية) للرضي ٤ / ٢٣٠ ، و (الائتلاف) ص/ ١١٨ ، و(المساعد) ٢ / ١٤٧ ، و(أوضح المسالك) ٣ / ٢٢٦
[20] ينظر (المفصل) / ٣٥٤
[21] ينظر (الإنصاف) ١ / ١٢٦ ـ١٤٨
[22] ينظر (اللباب) ١ / ١٩٧ ، و(التبيين) ص/ ٢٨٦ ، و(التبيان في إعراب القرآن) ١ /١١٨
[23] ينظر (شرح الكافية) للرضي ٤ /٢٣١ ، و(البحر المحيط) ١ /٦٦٩ ، و(المساعد) ٢ / ١٤٧ ، و(أوضح المسالك) ٣ / ٢٢٦ ، و(شرح الأشموني) ٣ /١٨

وأخرج))[1] وقال: ((وأما"أفعل" في التعجب ففعل ماض غير متصرف لا يستعمل الا بلفظ الماضي ولا يكون منه مضارع ولا أمر ولا اسم فاعل))[2] ، وابن الحاجب اذ قال: ((كأنهم لما قصدوا التعجب مما مضى أتوا بالفعل الدال على الزمن الماضي مع فعل التعجب مشعراً بذلك))[3] وزعم ابن مالك[4] أنه لا خلاف في فعليته .

واحتج هؤلاء على فعلية(أفعل) بأمور منها :

١. أنه تدخله نون الوقاية إذا اتصل به الضمير نحو: ما أعلمني ، ما أرشدني وهذه من خواص الأفعال[5] .

٢. أن هذا البناء ينصب المعرفة والنكرة ، و(أفعل) الذي هو اسم لا يختص إلا بالنكرات[6] .

٣. انه فعل ماض مبني على الفتح ولو كان اسماً لما بني إذ لا علة توجب البناء[7] .

القول الثاني : إن (أفعل) في التعجب اسم وهو قول الكوفيين[8] و الأخفش[9] واختاره الخوارزمي إذ قال: ((..و(أفعل) في الأصل أفعل تفضيل .. ويشهد لكونه اسماً ورود التصغير عليه في: ما أحيسنها مقلة ، وقال:[من البسيط]

يا ما أميلح غزلاناً شدنّ لنا ....

ولو كان فعلاً لما صغر، لأن تصغير الفعل غير متصوّر))[10] .

واحتج هؤلاء على اسميته بأمور هي :

١. أنه يدخله التصغير وهذا من خصائص الأسماء فيقال: ما أحيسنه ، وقال الشاعر[11] [من البسيط] :ــ

يا ما أميلح غزلاناً شدنّ لنا على هاؤليائكن الضال والسمر

٢. أن عينه تصح ان كانت واواً أو ياءً فيقال: ما أخوفه! وما أسيره ! ولو كان فعلاً لاعتلت كالأفعال نحو: ما أخافه وما أقامه .

٣. جموده وعدم تصرفه .

وردّ القائلون بفعلية(أفعل) هذه الحجج ، فالتصغير مردود من وجوه ثلاثة:

أحدها : أن التصغير يتناول اللفظ والمراد المصدر ، أي: تصغير اللفظ لا المعنى[12] فقولك : ما أحيسنه ، كأنه قال: فيه حسن قليل[13] .

الثاني : أن التصغير دخله حملاً على باب (أفعل) التفضيل ، لاشتراك الوزنين في التفضيل والمبالغة ، أي: للشبه اللفظي والمعنوي[14] قال ابن هشام[15] أن ذلك لم يسمع إلا في (أحسن)و (أملح) كما ذكره الجوهري ولكن النحاة قاسوه .

---

1 شرح المفصل ابن يعيش ٧ /١٤٢
2 المرجع السابق ٧ /١٤٣
3 الإيضاح ابن الحاجب ٢ /١١٢ ، وينظر(شرح المقدمة الكافية) ٣ / ٩٢٥
4 ينظر (شرح الكافية الشافية) ٢ / ١٠٧٧
5 ينظر (اللباب) ١ /١٩٧ ، و(شرح المفصل لابن يعيش) ٧ /١٤٣ ، و(ائتلاف النصرة) ص/ ١١٨
6 ينظر (التبيين) ص/ ٢٨٧
7 ينظر (الإنصاف) ١ / ١٣٦ ، و(التبيين) ص/ ٢٨٨
8 ينظر (الإنصاف) ١ / ١٣٦ ، و(التبيين) ص/ ٢٨٥ المسألة/ ٤٢ ، (ائتلاف النصرة) ص/ ١١٨ ، و(البحر المحيط) ١/ ٦٦٩ ، و(شرح الكافية) للرضي ٤ / ٢٣٠
9 ينظر (معاني القرآن) للأخفش ١ / ٣٤٧
10 التخمير ٣ / ٣٢٦
11 روي لمجنون بني عامر في (الخزانة) ١ /١١٠ ، ورواه السخاوي في(شرح المفصل) لعلي بن محمد العريني ، وللعرجي في (شرح شواهد المغني) ٢ /٩٦١ الشاهد/ ٨٥٤
12 ينظر (الإنصاف) ١ / ١٣٩
13 ينظر (التبيين) ص/ ٢٨٧
14 ينظر (الإنصاف) ١ / ١٤١ ، و(اللباب) ١ / ١٩٨ ، و(مغني اللبيب) ٢ / ٦٨٢
15 ينظر (مغني اللبيب) ٢ / ٦٨٢

الثالث : أن الفعل أشبه الاسم في جموده فأخذ بعض أحكامه ، وحمل الشيء على الشيء في أحكامه لا يخرجه عن أصله ، فاسم الفاعل محمول على الفعل في العمل ، والمضارع محمول على الاسم في الإعراب[١] .
وأما أن عينه تصح في نحو: ما أقومه وما أبيعه! فمردود أيضاً بحمله على(أفعل) التفضيل فغلب عليه شبه الأسماء ، والشبه إذا غلب على الشيء لا يخرجه عن أصله ، فالممنوع من الصرف لما شابه الفعل منع الجر والتنوين ولم يخرج بشبهه هذا عن الاسمية فكذلك هاهنا[٢] ، وقيل لأن الإعلال نوع تصرف و(أفعل) التعجب غير متصرف ، ولذا لا يجوز الإدغام في نحو: أشدد به ! ولا الإعلال في نحو : أبيع به ![٣] .
وأما عدم التصرف فهناك أفعال كثيرة غير متصرفة كنعم و بئس ، وعسى ، وليس .. [٤]
.

[1] ينظر (الإنصاف) ١/ ١٤٢ ، و(اللباب) ١ / ١٩٨
[2] ينظر (الإنصاف) ١ / ١٤٤
[3] ينظر (شرح الكافية) للرضي ٤ / ٢٣١ ــ ٢٣٢
[4] ينظر (شرح المفصل لابن يعيش) ٧ / ١٤٣

الخاتمة

وبعد أن أنهى الباحث رسالته وما بذله فيها من جهد متواضع ، يودّ في هذه الخاتمة أن يسجل النتائج والمقترحات الآتية :

١. آن الأوان أن يدرج موضوع (الخلاف النحوي) كفرع مستقل من فروع اللغة العربية ، بعد أن توضع له المنهجية التعليميّة من حيث : تعريفه ، وفائدته ،نشوئه ، وضوابطه ومعاييره ، وشروط من يتصدى للتدريس فيه ، وهل انتهى زمنه أم قابل للتجدد ... الخ .
٢. إن الخلاف النحوي لا يعني ضرورة أن يكون بين مدرستين أو أكثر ؛ إذ إنه يكون ضمن المدرسة الواحدة أيضاً ، وربّ نحوي يكون له رأيان مختلفان .
٣. إن ظاهرة الخلاف النحوي بين البصرة والكوفة فقط غذتها وعمقتها روافد أخرى سياسية ، وتاريخية ، وجغرافية ، ودينية ، فاستفحلت بين المدرستين كما استفحلت من قبل بين البلدين .
٤. إن كتب الخلاف النحوي من الكثرة ، ولكن الذي بين أيدينا لا يتعدى أصابع اليد الواحدة .
٥. إن معظم الكتب التي تتحدث عن المدارس النحوية تهتم كثيراً بجمع واستقصاء ملامح المدرسة المعنية وذكر أكبر عدد من علماء هذه المدرسة ومن ينتمي اليها ، وإعطاء نبذة عن أشهرهم وما تميزوا به لخدمة هذه المدرسة . ولكنها لا تهتم بسرد المسائل الخلافية بطريقة تنظيرية بين طرفين أو أكثر ، من خلال سرد الحجج والعلل وذكر الشواهد والاستدلالات ، ثم ردود الطرف الآخر ، كما هو شأن الكتب القديمة .
٦. إن كتاب (الإيضاح) لابن الحاجب قصر عن شرح ابن يعيش و الخوارزمي ، إن في ضبط العبارات والألفاظ أو في تفسيره وتحليله ، وشرح ذلك في المبحث الثالث من الفصل الأول : الموازنة بين الشروح الثلاثة .
٧. الخوارزمي أقرب الى الأدب ، متحرر الفكر ، يحب التجديد وإن خالف المألوف ، وابن يعيش نحوي ولغوي ، يعمل عقله وفكره بهدوء وعمق . وابن الحاجب نحوي فقيه ، يميل الى الاستقصاء والتقسيم ، ردوده متغيرة وغير مستقرة ، غزير الانتاج .
٨. مثّل الخوارزمي المدرسة الكوفية خير تمثيل ، وابن يعيش معتدّ بمذهبه البصري . ويقف ابن الحاجب في منزلة بين المدرستين وهو الى البصرة أقرب .
٩. من محاسن هذه الرسالة أنها جمعت أربعة مذاهب دينية مختلفة ، فالزمخشري ذو فكر معتزلي ، والخوارزمي حنفي المذهب ، ثم ابن يعيش الشافعي ، وابن الحاجب شيخ المالكية في زمانه .

أسأل الله تبارك وتعالى أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم ، وأن ينفعني به في الدنيا والآخرة .

الفهارس التفصيلية

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الأحاديث

فهرس الأمثال والأقوال

فهرس الأشعار

من يكد ني بسيئ كنتُ منه	كالشجا بين حلقه والوريد	الخفيف	أبو زيد الطائي النصراني	٢١١
يا طالب النحو ألا فابكـــــه	بعد أبي عمرو وحمـــــــاد	الرجز	اليزيدي	ي أ
وابن أبي إسحاق في علمه	والزين في المشهد والنادي			
أما الكســـــائي فذاك امرؤٌ	في النحو حار غير معــتاد			
فقلت : عساها نار كأس وعلها	تشكّى فآتي نحوها فأعودها	الطويل	صخر بن جعد الخضري	١٣٤
فأبت إلى فهم وما كنت آئبا	وكم مثلها فارقتها وهي تصفر	الطويل	تأبط شرا	١٤٠
من الحور ميسانُ الضحى بخترية	ثقالٌ متى تنهض إلى الشيء تفتر	الطويل		١٩٣
أخو رغائب يعطيها ويُسألها	يأبى الظلامة منه النوفل الزفر	البسيط	أعشى باهلة	٧٤
يا ما أميلح غزلاناً شدنّ لنا	على هاؤليائكن الضال والسمر	البسيط	لمجنون بني عامر/ لعلي بن محمد العريني/ للعرجي	٢٣٥
لولا الحياء لهاجني استعبار	ولزرت قبرك والحبيب يزار	الكامل	جرير	١٢٢
ترتع ما رتعت حتى إذا ادّكرت	فإنما هي إقبال وإدبار	البسيط	الخنساء	١٢٠
تجاوزت هنداً رغبة عن قتاله	إلى ملك أعشو إلى ضوء ناره	الطويل		٧١
لعمرك ما أدري و إن كنت دارياً	شعيث بن سهم أم شعيث بن منقر ؟	الطويل	الأسود بن يعفر	٢٠٧
فأصبحت فيهم آمناً لا كمعشر	أتوني فقالوا : من ربيعة أو مضر ؟	الطويل	عمران بن حطان	٢٠٧
فلم أرقه إن ينج منها و إن يمت	فطعنة لاغس و لا بمعمر	الطويل		٢١٣
طلب الأزارق بالكتائب إذ هوت	بشبيبَ غائلة الثغور غدور	الكامل	الأخطل	٧٧
ما زال مذ عقدت يداه إزاره	فسما وأدرك خمسة الأشبار	الكامل	الفرزدق	٢٠٠
رحت وفي رجليك ما فيهما	وقد بدا هنْك من المئزر	السريع	الأقيشر الأسدي / الفرزدق	٤٦
ولولا أن يقال صبا نصيب	لقلت بنفسي النشأ الصغار	الوافر	نصيب بن رباح	١٢٢
لو بغير الماء حلقي شرقٌ	كنت كالغصان بالماء اعتصاري	الرمل	عدي بن زيد	١٥٥
موانع صرف الاسم عشر فهاكها	ملخصة إن كنت في العلم تحرص	الطويل	أبو بكر بن طاهر	٦٠
فجمع وتعريفٌ وعــــدلٌ وعجمةٌ	ووصفٌ وتأنيثٌ ووزنٌ مخصص			
وما زيد في عدة وعمــــران فانتبه	وعاشرها التركيب هذا ملخـــص			
على حينَ عاتبت المشيب على الصبا	وقلت : ألما أصح والشيب وازع	الطويل	النابغة الذبياني	٤١
يقول الخنا وأبغض العجم ناطقاً	إلى ربنا صوت الحمار اليُجَدّعُ	الطويل	ذو الخرق الطهوي	٩٧/٩٥
وما الفصحاء الصيد والبدو دارها	بأفصح قولاً من إمائكُمُ الوكع	الطويل	أبو العلاء المعري	١٠٧
خليليّ ما وافٍ بعهديَ أنتما	إذا لم تكونا لي على من أقاطع	الطويل		١١٦
فما كان حصن ولا حابس	يفوقان مرداسَ في مجمع	المتقارب	العباس بن مرداس السلمي	٧٧
و التغلبيون بئس الفحل فحلهمُ	فحلاً وأمهمُ زلاّء منطيق	البسيط	جرير	٢٢٨
اكســـع البصري إن لاقيتـــه	إنما يكســـع من قـــل وذلْ	الرمل	أعشى همدان	ي
واجعل الكوفي في الخيل ولا	تجعل البصري إلا في النقلْ			
وإذا فاخرتمونـــا فاذكـــروا	ما فعلنـــا بكمُ يوم الجمـــلْ			
إذا ما أردت النحو هاك محصلاً	عليك من الكتب الحسان مفصلا	الطويل		٩

لهم سلفٌ شمٌ طوالٌ رماحهم	يسيرون لا ميلَ الركوب ولا عزلا	الطويل		١٩٣
موانعُ الصرف تســعٌ إن أردت بها اجمعْ وزنْ عــــادلاً أنثْ بمعرفــةٍ	عونــاً لتبلــغ في إعرابــك الأملا ركبْ وزدْ عجمةً فالوصف قد كَمُلا	البسيط	بهاء الدين بن النحاس النحوي	٦٠
أبني كليب إن عميّ اللذا	قتلا الملوك وفككا الأغلالا	الكامل	الأخطل	٨٨
خالي لأنت ، ومن جرير خاله	ينل العلا ويكرم الأخوالا	الكامل		٩١
كذبتك عينك أم رأيت بواسطٍ	غلس الظلام من الرباب خيالا	الكامل	الأخطل	٢٠٥
بدت قمراً ومالت خوط بانٍ	وفاحت عنبراً ورنت غزالا	الوافر		١٧٧/١٢١
يذيب الرعب منه كل عضبٍ	فلولا الغمد يمسكه لسالا	الوافر	أبو العلاء المعري	١٢٤
رأيت الناس ما حاشا قريشاً	فإنا نحن أفضلهم فعالا	الوافر	الأخطل	١٧٦
ويوم دخلت الخدر خدر عنيزةٍ	فقالت لك الويلات انك مرجلي	الطويل	امرؤ القيس	٧٥
ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة	كفاني ولم أطلب قليل من المال	الطويل	امرؤ القيس	١٥٥
ما أنت بالحكم الترضى حكومته	ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل	البسيط	الفرزدق	٩٥
يا من يرى مدّ البعوض جنــاحــها و يرى عروق نياطها في نحرهــا اغفر لعبد تاب من فــرطاتــــه	في ظلمة الليل البهيم الألــيــل و المخ في تلك العظام النحّــــل ما كان منه في الزمـــــان الأول	الكامل		٣
نصروا نبيهمُ وشدوا أزره	بحنينَ يوم تواكل الأبطال	الكامل	حسان بن ثابت	٧٧
قالت أميمة ما لثابتَ شاخصاً	عاري الأشاجع ناحلاً كالمنصل	الكامل		٧٧
شاب المفارق أنّ إنّ من البلى	شيب القذال مع العذار الواصل	الكامل	أبو ذؤيب الهذلي	٩٢
إذا ما أتيت بني مالك	فسلّم على أيُهم أفضل	المتقارب		١٠٠
مفصّل جار الله في الحسن غاية ولولا التقى قلت المفصل معجزٌ	وألفاظــه فيه كــدرّ مفصّــل كأي طوال من طوال المفصّل	الطويل		٧
مهاديْ النهار لجاراتهم	وبالليل هن عليهم حرُمْ	المتقارب		١٩٣
فأطرق إطراق الشجاع ولو يرى	مساغا لناباه الشجاع لسلما	الطويل	المتلمس	٩١
ولقد أبيت من الفتاة بمنزلٍ	فأبيت لا حرج ولا محروم	الكامل	الأخطل	١٠١
تبصر خليلي هل نرى من ضغائنٍ	تحملن بالعلياء من فوق جرثم	الطويل	زهير بن أبي سلمى	٧٥
تزود منا بين أذناه طعنة	دعته إلى هابي التراب عقيم	الطويل	هوبر الحارثي	٩١
ولولا بنوها حولها لخبطتها	كخبطة عصفور ولم أتلعثم	الطويل	الزبير بن العوام	١٢٣
أتغضب إن أذنا قتيبة حزّتاً	جهاراً و لم تغضب لقتل ابن حازم	الطويل	الفرزدق	٢١٢
لو غيركم علّق الزبير بحبله	أدى الجوار إلى بني العوام	الكامل	جرير	١٥٦
لا يركننْ أحدٌ إلى الهيجاء	يوم الوغى متخوفاً لحمام	الكامل	قطري بن الفجاءة	١٨٤
بطلٌ كأن ثيابه في سرحةٍ	يحذي نعال السبت ليت بتوأم	الكامل	عنترة	١٩٥
حاشا أبي ثوبان إن به	ضناً من الملحاة والشتم	مجزوء الكامل	الجميح	١٧٥

فو الله ما فارقتكم قالياً لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون	الطويل		١٤١
لعمرك ما أدري و إن كنت دارياً بسبع رمين الجمر أم بثمان	الطويل	عمر ابن أبي ربيعة	٢٠٥
أم كيف ينفع ما تعطى العلوق به رئمان أنفٍ إذا ما ضنّ باللبن	البسيطٍ	أفنون التغلبي	٢٠٨
بكر العواذل في الصبو ح يلمنني و ألومهنـــهْ ويقلن شيب قد عـــلا ك وقد كبرت فقلت : إنهْ	الكامل المجزوء	ابن قيس الرقيات	٩٢
ولي نفس أقول لها إذا ما تنازعني لعلي أو عساني	الوافر	عمران بن حطان	١٣٣
فنعم المرء من رجلٍ تهامي تخيّره فلم يعدل سواه	الوافر	لأبي الأسود الليثي/ لبجير بن عبد الله بن سلمة الخير بن قشير	٢٢٩
وكم موطن لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قمة النيق منهوى	الطويل	اليزيد بن الحكم	١٢٣

الأرجـــــــاز

إن العجوز خبةً جروزا تأكل كل ليلـــة قفيـــزا		١٣٥
يا أقـــرع بن حـــابس يا أقـــرع إنك – إن يصرع أخوك –تصرع	جرير بن عبدالاه البجلي	٢١٣
يا ليت أيام الصبا رواجعا	العجاج	١٣٥
كأن أذنيه إذا تشوفا قادمة أو قلما محرفا	أبو نخيلة الحماسي/ العماني الراجز	١٣٥
تقول ابنتي قد أنى أناكا يا أبتا علكا أو عساكا	رؤبة	١٣٣
لمية موحشاً طلل		١٨٤
هما اللتا لو ولدت تميم لقيل فخــر لهمُ صميـــم		٨٨
والله لولا الله ما اهتدينا ولا تصدقنا ولا صلينـــا	عبد الله بن رواحة	١٢٢
أعرف منها الجيد والعينان و منخران أشبها ظبيانـــا	رجل من بني ضبة	٩١
أم الحليس لعجـــوز شهربـــهْ ترضى من اللحم بعظم الرقبهْ	لعنترة بن عروس	٩١
من لا يزال شاكراً على المعهْ فهو حرٍ بعيشـــة ذات سعـــهْ		٩٦
إن أبـــاها وأبـــا أباهـــا قد بلغا في المجد غايتاها	أبو النجم العجلي / رجل من بني الحارث	٩١

فهرس الأمثال

تراجم الرجال

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة عبد اللطيف الشرجبي الزبيدي تحقيق د/ طارق الجنابي عالم الكتب – بيروت ط ١/ ١٤٠٧هـ.
- أبحاث نحوية ولغوية د/ نادية رمضان النجار دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ط١/٢٠٠٦م .
- إحياء النحو إبراهيم مصطفى دار الكتاب الإسلامي – القاهرة ط ١٤١٣/٢ - ١٩٩٢م .
- اختيارات أبي حيان في (البحر المحيط) جمعاً ودراسة د / بدر بن ناصر البدر مكتبة الرشد/ الرياض ط ١٤٢٠/١ - ٢٠٠٠م .
- الاختيارات النحوية لأبي حيان في "ارتشاف الضرب" دراسة وتحليل د/أيوب جرجيس القيسي دار الإيمان / الإسكندرية ط/٢٠٠٤م .
- أدب الكاتب ابن قتيبة تحقيق/ محمد الدالي مؤسسة الرسالة / بيروت ط ٢/ ١٤٠٦ - ١٩٨٦م .
- آراء في الضمير العائد د/ خليل عمايرة دار البشير - عمان ط١/١٩٨٤م .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب أبو حيان الأندلسي تحقيق/ مصطفى أحمد النماس المكتبة الأزهرية للتراث ط/٢٠٠٥ .
- الأزهية في علم الحروف للهروي علي بن محمد ت/٤١٥هـ تحقيق/ عبد المعين الملوحي و أحمد راتب النفاخ مطبوعات مجمع اللغة العربية – دمشق ط/١٤١٣ – ١٩٩٣م .
- أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين د/ قيس إسماعيل الأوسي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة بغداد – بيت الحكمة ط/١٩٨٩م .
- أسرار العربية ابن الأنباري تحقيق / بركات يوسف هبود دار الأرقم ط١/١٤٢٠ – ١٩٩٩ .
- أسلوب(إذ) في ضوء الدراسات القرآنية والنحوية د / عبد العال سالم مكرم مؤسسة الرسالة - بيروت ط ١ /١٤٠٨ - ١٩٨٨م .
- الأشباه و النظائر في النحو السيوطي راجعه وقدم له/ فايز ترحيني دار الكتاب العربي ط١٩٩٣/٢م.
- الأصالة والفرعية في النحو العربي د. يسرية محمد حسن ط/١٩٩٦ م .
- الأصول ابن السراج تحقيق/ عبد المحسن الفتلي مؤسسة الرسالة ط١٩٩٦/٣م...
- إعراب القرآن أبو جعفر النحاس تحقيق د/ زهير غازي زاهد عالم الكتب / مكتبة النهضة ط ١٤٠٩/٣ – ١٩٨٨م .
- الاقتراح في أصول النحو جلال الدين السيوطي حقق أصوله وقدم له/ طه عبد الرؤوف سعد مكتبة الصفا - القاهرة ط/١٤٢٠-١٩٩٩م .
- الإقليد شرح المفصل تاج الدين أحمد بن محمود الجندي تحقيق / د. محمود أحمد علي أبو كته الدراويش . جامعة الإمام محمد بن سعود ط١ /٢٠٠٢ م .
- الألف واللام في كلام العرب ـــ دراسة نحوية مفصلة للوقوف على ضوابط "أل" واستقصاء أحكامها) د / المتولى على المتولى الأشرم مكتبة جزيرة الورد بالمنصورة .
- ألفية ابن مالك في النحو جمال الدين ابن مالك الجياني دار الكتب العلمية ط١/ ١٤٠٥ – ١٩٨٥م .
- الأمالي لأبي علي القالي دار الجيل – بيروت ـــ لبنان / ودار الآفاق ط٢ / ١٤٠٧ – ١٩٨٧م .
- الأمالي النحوية ابن الحاجب تحقيق/ هادي حسن حمودي عالم الكتب ط١٩٨٥/١م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة الوزير / جمال الدين أبي الحسن على بن يوسف القفطي تحقيق / محمد أبو الفضل ابراهيم مطبعة دار الكتب المصرية - القاهرة ط / ١٣٤٧ – ١٩٥٥م .
- الأنساب للإمام / أبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني ت/٥٦٢هـ تقديم وتعليق/ عبد الله عمر البارودي مؤسسة الكتب الثقافية – دار الجنان – بيروت – لبنان ط١/ ١٤٠٨ – ١٩٨٨م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف ابو البركات كمال الدين الأنباري تحقيق/ محمد محي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية - صيدا – بيروت ط/ ١٤٠٧هـ.

- الإيضاح أبو علي الفارسي تحقيق ودراسة د/ كاظم بحر المرجان عالم الكتب ط ١٤١٦/٢ ــ ١٩٩٦م .
- الإيضاح شرح المفصل ابن الحاجب تحقيق / موسى بناي العليلي مطبعة العاني / بغداد منشورات وزارة الأوقاف والشئون الدينية بالعراق ط/ ١٩٨٢م .
- الإيضاح في علوم البلاغة جلال الدين القزويني دار الكتب العلمية ــ بيروت ط١٩٨٥/١م.
- البحر المحيط أبو حيان الأندلسي دراسة وتعليق وتحقيق الشيخ / عادل أحمد عبد الموجود و الشيخ علي محمد معوض دار الكتب العلمية ــ بيروت ط١٤١٣/١ ــ ١٩٩٣م.
- بحوث في الاستشراق واللغة د/ إسماعيل أحمد عمايرة مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر / دار البشير ط ١٤١٧/١ ــ ١٩٩٦م.
- البرهان في علوم القرآن بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي تحقيق/ محمد أبو الفضل ابراهيم مكتبة دار التراث (القاهرة) .
- البسيط في شرح الجمل ابن أبي الربيع تحقيق / عياد بن عيد الشبيتي دار الغرب الإسلامي (بيروت) ط١٤٠٧/١ـ١٩٨٦م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة الحافظ جلال الدين السيوطي تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بدون سنة طبع .
- البيان والتبيين عمرو بن بحر الجاحظ تحقيق/ عبد السلام محمد هارون مطبعة المدني الناشر/ مكتبة الخانجي ـ القاهرة ط ٥/ ١٤٠٥ـ ١٩٨٥م .
- تاريخ آداب اللغة العربية جورجي زيدان منشورات دار مكتبة الحياة ــ بيروت ط/ ١٩٩٢م.
- تاريخ الأدب العربي كارل بروكلمان نقله إلى العربية أ.د/ السيد يعقوب بكر ، أ.د/ رمضان عبد التواب أشرف على ترجمته أ.د/ محمود فهمي حجازي الهيئة المصرية العامة للكتاب ط/١٩٩٣م .
- تاريخ الإسلام ووفيات مشاهير الأعلام الحافظ المؤرخ / شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي تحقيق د/ عمر عبد السلام تدمري دار الكتاب العربي ط ١/ ١٤١٥ ــ ١٩٩٥م.
- التبصرة والتذكرة أبو محمد عبد الله بن علي الصيمري ت/٥٤١هـ تحقيق / فتحي أحمد مصطفى علي الدين طبع في دار الكتب بدمشق نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بمكة ط ١/ ١٤٠٢هـ .
- التبيان في إعراب القرآن أبو البقاء العكبري دار الفكر ط١٩٩٧/١م ،.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين أبو البقاء العكبري تحقيق/ د. عبد الرحمن العثيمين ط١٩٨٦/١م .
- تحفة النجباء في قولهم هذا بسراً أطيب منه رطبا جلال الدين السيوطي مدرج ضمن كتاب (الأشباه والنظائر) .
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ابن هشام الأنصاري تحقيق / عباس مصطفى الصالحي .
- تذكرة الحفاظ الامام شمس الدين الذهبي وضع حواشيه الشيخ/ زكريا عميرات دار الكتب العلمية ، منشورات محمد علي بيضون ط١/ ١٤١٩ــ ١٩٩٨م .
- التذكرة في القراءات الثمان ابن غلبون أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم ت/٣٩٩هـ دراسة وتحقيق/ أيمن رشدي سويد سلسلة أصول النشر (١) رسالة ماجستير من جامعة أم القرى ط١٤١٢/١ ــ ١٩٩١م .
- التذييل والتكميل بشرح كتاب التسهيل أبو حيان الأندلسي تحقيق/حسن هنداوي دار القلم ــ دمشق ط١٩٩٨/١م .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد جمال الدين ابن مالك الجياني حققه وقدم له/ محمد كامل بركات دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ـ القاهرة ط/ ١٣٨٧هـ ــ ١٩٦٧م.
- شرح التصريح على التوضيح خالد عبد الله الأزهري ت/٩٠٥هـ تحقيق/ محمد باسل عيون السود دار الكتب العلمية ط١٤٢١/١ ــ ٢٠٠٠م .
- تطور الدرس النحوي د/ حسين عون قسم البحوث والدراسات الأدبية واللغوية / معهد البحوث والدراسات العربية ــ جامعة الدول العربية ط/١٩٧٠م .
- التطور النحوي للغة العربية محاضرات ألقاها في الجامعة المصرية عام ١٩٢٩م المستشرق الألماني/ برجشتراسر د/ رمضان عبد التواب مكتبة الخانجي / القاهرة ط١٤٢٣/٤ـ ٢٠٠٣م .
- التعريفات علي بن محمد الجرجاني ت/٨١٦هـ حققه وقدم له ووضع فهارسه / إبراهيم الأنباري دار الكتاب العربي ط١٤١٨/٤ــ ١٩٩٨م .

- التعليقة على كتاب سيبويه أبو علي الفارسي تحقيق وتعليق/ د. عوض بن حمد القوزي مطبعة الأمانة القاهرة ط١٤١٠/١ ـــ ١٩٩٠م.
- تفسير أبي السعود المسمى(إرشاد العقل السليم في مزايا الكتاب الكريم) أبو السعود محمد بن مصطفى العمادي الحنفي
- تفسير البيضاوي المسمى (أنوار التنزيل وأسرار التأويل) ناصر الدين عبد الله بن عمر الشيرازي الشافعي دار الكتب العربية ـ مصر .
- تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب للإمام محمد الرازي فخر الدين ت/٦٠٤هـ قدم له الشيخ/ خليل محي الدين الميس دار الفكر ط/١٤١٤ ـــ ١٩٩٤م.
- تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب أبو القاسم سعيد بن سعيد الفارقي تحقيق/ سمير أحمد معلوف معهد المخطوطات العربية ط /١٩٩٣م.
- تفسير النسفي المسمى (مدارك التنزيل وحقائق التأويل) حافظ الدين أبو البركات عبد الله بن أحمد النسفي دار الكتاب العربي ط/١٤٠٨ ـــ ١٩٨٨م.
- تهذيب اللغة أبو منصور الأزهري تحقيق/ عبد السلام هارون الدار القومية العربية للطباعة ـ القاهرة ط/١٣٨٤ـ ١٩٦٤م .
- التهذيب الوسيط في النحو ابن يعيش الصنعاني تحقيق/ فخر صالح سليمان قدارة دار الجيل ـ بيروت ط١٤١١/١ ـــ ١٩٩١م.
- التوطئة أبو علي الشلوبيني تحقيق/ د. يوسف أحمد المطوع مطابع سجل العرب ـ القاهرة ط/ ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.
- جامع البيان في تفسير القرآن أبو جعفر محمد بن جرير الطبري دار الكتب العلمية ـ بيروت ـــ لبنان ط١٤١٨/٢ـ ١٩٩٧م .
- جامع الدروس العربية مصطفى الغلاييني المكتبة العصرية ـ بيروت ـ صيدا ط/١٤٠٢/١٦ ـــ ١٩٨٢م.
- الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور ابن الأثير تحقيق د / مصطفى جواد ، و د/ جميل سعيد بغداد ط١٩٥٦/١م.
- جمهرة الأمثال أبو هلال العسكري طبعه وكتب هوامشه ونسقه د/ احمد عبد السلام خرّج أحاديثه / أبو هاجر محمد سعيد بن بسيوني زغلول دار الكتب العلمية ط١٤٠٨/١ـ ١٩٨٨م .
- جمهرة اللغة ابن دريد حققه / رمزي منير البعلبكي دار العلم للملايين ـ بيروت ط١٩٨٧/١م.
- الجنى الداني في حروف المعاني صنعه / الحسن بن قاسم المرادي تحقيق د/ فخر الدين قباوة و الأستاذ/ محمد نديم فاضل منشورات دار الآفاق الجديدة ـــ بيروت ط ٢/ ١٤٠٣ ـــ ١٩٨٣م.
- الجهود النحوية للشيخ ابن عثيمين ت/١٤٢١هـ نجيب بن محفوظ بن كرامة الزبيدي مكتبة الرشد ـ الرياض ط/ ١٤٢٨هـ
- ابن الحاجب النحوي ـ آثاره ومذهبه د/ طارق عبد عون الجنابي بغداد ط/ ١٩٧٤م .
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك شرحها وعلق عليها / تركي فرحان المصطفى دار الكتب العلمية منشورات محمد علي بيضون ط ١/ ١٤١٩ ـــ ١٩٩٨ .
- حاشية محمد بن علي الصبان على شرح محمد بن علي الأشموني محمد بن علي الصبان دار الفكر
- حجة القراءات أبو زرعة عبد الرحمن بن زنجلة تحقيق/ سعيد الأفغاني مطابع الشرق ـــ بيروت ط/١٩٧٤ م.
- الحدود في النحو الفاكهي دراسة وتحقيق د/ علي توفيق الحمد دار الأمل للنشر والتوزيع ـــ الأردن .
- الحدود في النحو شهاب الدين الأبذيّ دراسة وتحقيق د/ علي توفيق الحمد دار الأمل للنشر والتوزيع ـ الأردن .
- الحديث النبوي في النحو العربي ، دراسة مستفيضة لظاهرة الاستشهاد بالحديث في النحو العربي د. محمود فجال أضواء السلف ط/٢ ١٤١٧ ـــ ١٩٩٧ م.
- حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة جلال الدين عبد الرحمن بن محمد السيوطي وضع حواشيه / خليل منصور دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان ط١ / ١٤١٨ ـــ ١٨٨٧ م.
- الحلقة المفقودة في النحو العربي د/ عبد العال سالم مكرم مؤسسة الرسالة ـــ بيروت ط ٢/ ١٤١٣ ـــ ١٩٩٣م.

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب عبد القادر بن عمر البغدادي قدم له ووضع هوامشه وفهارسه / د. محمد نبيل طريفي إشراف / د. إميل بديع يعقوب دار الكتب العلمية /بيروت ط١٩٩٨/١م .
- الخصائص أبو الفتح ابن جني تحقيق/محمد علي النجار المكتبة العلمية .
- الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين د/ محمد خير الحلواني دار القلم العربي د.ت د.ط .
- دائرة المعارف الإسلامية مركز الشارقة للإبداع الفكري ط١ /١٤١٨ ــ ١٩٩٨م .
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون أبو العباس يوسف بن محمد السمين الحلبي تحقيق وتعليق الشيخ/علي محمد معوّض ، والشيخ/ عادل احمد عبد الموجود ، د/جاد مخلوف جاد ، و د/ زكريا عبد المجيد النوتي قدم له وقرظه د/ احمد محمد صيرة دار الكتب العلمية - بيروت ط١٤١٤/١-١٩٩٤م .
- دراسات نقدية في النحو العربي د/عبد الرحمن أيوب القاهرة ط/١٩٥٧م .
- دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء المختار أحمد ديرة دار قتيبة ـ بيروت ـ دمشق / رسالة ماجستر من جامعة الفاتح ـ طرابلس ط١٤١١/١ ــ ١٩٩١م .
- دروس في المذاهب النحوية د / عبده الراجحي دار النهضة العربية ، بيروت ط ٢/ ١٩٨٨م .
- دلائل الإعجاز عبد القاهر الجرجاني شرحه وعلق عليه ووضع فهارسه / د. محمد ألتنجي دار الكتاب العربي ط١/ ١٤١٥ ــ ١٩٩٥م .
- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب إبراهيم بن علي بن فرحون المالكي ت/٧٩٩هـ تحقيق د/ محمد الأحمدي أبو النور دار التراث ــ القاهرة .
- ديوان ابن قيس الرقيات تحقيق وشرح د/محمد يوسف نجم دار صادر ، ودار بيروت ط/١٣٧٨- ١٩٥٨م .
- ديوان الأحوص جمع وشرح وتعليق د/ محمد نبيل طريفي عالم الكتب ط١٤٢٢/١-٢٠٠١م .
- ديوان الأخطل صنعه وكتب مقدماته وشرح معانيه/ ايليا سليم الحاوي دار الثقافة م بيروت .
- ديوان الحطيئة برواية وشرح / ابن السكيت قدم له ووضع فهارسه د/ حنا نصر الحتي دار الكتاب العربي ط١٤١٥/١ـ ١٩٩٥م .
- ديوان الخنساء بشرح ثعلب قدم له د/ فائز محمد دار الكتاب العربي ط٢/ ١٤١٦ـ ١٩٩٦م .
- ديوان العجاج برواية الأصمعي وشرحه تحقيق د/ عبد الحفيظ السلفي توزيع مكتبة أطلس / دمشق رسالة دكتوراة .
- ديوان الفرزدق قدم له وشرحه د/ مجيد طراد دار الكتاب العربي ط/١٤٢٥ـ ٢٠٠٤م .
- ديوان الكميت بن زيد قرأها ووضع حواشيها د/ محمد نبيل طريف دار صادر ط٢٠٠٠/١م .
- ديوان المتنبي بشرح العكبري دار الفكر ط١٤١٨/١-١٩٩٧م .
- ديوان المتنبي دار بيروت للطباعة والنشر ط/١٣٨٩ ـ ١٩٧٠م .
- ديوان النابغة الذبياني طبعة دار صادر .
- ديوان امرئ القيس تحقيق / محمد أبو الفضل ابراهيم دار المعارف سلسلة ذخائر العرب/٢٤ ط/٣ بدون تاريخ .
- ديوان تأبط شراً إعداد وتقديم/ طلال حرب دار صادر ط١٩٩١/١م .
- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب سلسلة ذخائر العرب /٤٣ .
- ديوان حسان بن ثابت وضعه وضبط الديوان وصححه / عبد الرحمن البرقوقي دار الكتاب العربي .
- ديوان ذي الرمة بشرح الخطيب التبريزي دار الكتاب العربي .
- ديوان سقط الزند أبو العلاء المعري شرح وتعليق د/ ن. رضا منشورات دار مكتبة الحياة- بيروت ط/ ١٩٦٥م .
- ديوان عمر بن ابي ربيعة تحقيق /محمد محي الدين عبد الحميد دار الأندلس .
- ديوان عنترة بشرح الخطيب التبريزي دار الكتاب العربي ط/١٤٢٥ـ ٢٠٠٤م .
- ذيل الروضتين في أخبار الدولتين ابن أبي شامة المقدسي دار الجيل- بيروت ط/١٩٧٣م .
- الذيل على طبقات الحنابلة ابن رجب الحنبلي
- الردّ على النحاة ابن مضاء القرطبي تحقيق د/ شوقي ضيف الطبعة الثالثة دار المعارف .
- رسالة المباحث المرضية المتعلقة بـ (من) الشرطية ابن هشام الأنصاري تحقيق د/ مازن المبارك دار ابن كثير دمشق م بيروت ط١٤٠٨/١ـ ١٩٨٧م .

- رصف المباني في شرح حروف المعاني المالقي تحقيق أ.د/ أحمد محمد الخراط دار القلم / دمشق ط٣/ ١٤٢٣ ـ ٢٠٠٢م .
- الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه د/ مازن المبارك دار الكتاب اللبناني ـ بيروت ط/ ١٩٧٤ .
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني شهاب الدين محمود الآلوسي قرأه وصححه / محمد حسين عراب دار الفكر ط/١٤١٧ ــ ١٩٩٧م .
- الزمخشري د/ أحمد محمد الحوفي الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- سر صناعة الإعراب ابو الفتح ابن جني تحقيق/حسن هنداوي دار القلم ــ دمشق ط١٤١٣/٢ ــ ١٩٩٣م .
- سلسلة الأحاديث الصحيحة محمد ناصر الدين الألباني مكتبة المعارف للنشر و التوزيع - الرياض ط/١٤١٥ ــ ١٩٩٥م .
- سلسلة الأحاديث الضعيفة محمد ناصر الدين الألباني مكتبة المعارف للنشر و التوزيع -الرياض ط١٤٢٠/٢- ٢٠٠٠م .
- سنن أبي داؤود سليمان بن الأشعث السجستاني ت/٢٧٥هـ تحقيق/ محمد عبد العزيز الخالدي مكتبة دار الكتب العلمية ـ بيروت ط١٤١٦/١ ــ ١٩٩٦م .
- سنن النسائي اعتنى به ورقمه ووضع فهارسه / عبد الفتاح أبو غدة دار البشائر الإسلامية ـ بيروت ط١٤١٤/٤ - ١٩٩٤م .
- سير أعلام النبلاء شمس الدين الذهبي مؤسسة الرسالة ط ٢ / ١٤١٣هـ ــ ١٩٩٢م .
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب ابن العماد شهاب الدين الحنبلي الدمشقي ت/١٠٨٩هـ حققه وعلّق عليه/ محمود الأرناؤوط أشرف على تحقيقه وخرج أحاديثه / عبد القادر الأرناؤوط دار ابن كثير دمشق / بيروت ط ١ /١٤١٢ ــ ١٩٩١م .
- شرح ابن عقيل على الألفية عن نسخة جلال الدين البلقيني حفيد ابن عقيل تحقيق/ هادي حسن حمودي دار الكتاب العربي ط١٩٩٦/٣ .
- شرح أبيات سيبويه ابو محمد يوسف بن المرزبان السيرافي تحقيق د/ محمد الريح هاشم ط١ /١٤١٦ ــ ١٩٩٦ .
- شرح ألفية ابن معطى ابن القواس تحقيق د/ موسى علي الشوملي مطابع الفرزدق بالرياض . الناشر: مكتبة الخريجي بالرياض ط١٤٠٥/١ هـ .
- شرح الكافية الشافية جمال الدين ابن مالك تحقيق/ عبد المنعم أحمد هريدي دار المأمون للتراث ط١٩٨٢/١م .
- شرح اللمع ابن برهان العكبري تحقيق / فارس فائز الكويت ط١٩٨٤/١م .
- شرح المفصل ابن يعيش عالم الكتب ـ بيروت .
- شرح المفصّل الموسوم (بالتخمير) الخوارزمي القاسم بن الحسين الخوارزمي تحقيق/ د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين مكتبة العبيكان ط٢٠٠٠/١م.
- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ابن الحاجب دراسة وتحقيق / جمال عبد العاطي مخيمر أحمد مكتبة نزار الباز ـ الرياض ط ١/ ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م .
- شرح المقرب لابن عصفور د/ محمد علي فاخر مطبعة السعادة ط١/ ١٤١١ ــ ١٩٩٠م .
- شرح جمل الزجاجي المسمى"الشرح الكبير" ابن عصفور الاشبيلي تحقيق/ د. صاحب أبو جناح عالم الكتب ط١٩٩٩/١م .
- شرح جمل الزجاجي ابن خروف تحقيق / سلوى محمد عمر عراب مطابع جامعة الملك عبد العزيز .
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ابن هشام الأنصاري المكتبة العصرية ـ بيروت ط١/ ١٤١٦هــ ١٩٩٥م .
- شرح شواهد المغني جلال الدين السيوطي منشورات دار مكتبة الحياة ـ بيروت .
- شرح عيون الإعراب ابو الحسن علي بن فضال المجاشعي ت/٤٧٩هـ حققه وقدم له د/ حنا جميل حداد مكتبة المنار ـ الأردن ط١٤٠٦/١-١٩٨٥م .
- شرح قطر الندى ابن هشام الأنصاري المكتبة العصرية ـ بيروت ط/١٤١٦- ١٩٩٦م .
- شرح كافية ابن الحاجب رضي الدين الاستراباذي قدم له ووضع حواشيه وفهارسه د/ إميل بديع يعقوب دار الكتب العلمية ط ٢ /١٤٢٨ ــ ٢٠٠٧م .
- شرح كافية ابن الحاجب الشيخ/ عبد العزيز الموصلي تحقيق/ د. علي الشوملي دار الكندي ـ الأردن ط٢٠٠٠/١م .

- شرح ملحة الإعراب الحريري تحقيق وتعليق/ بركات يوسف هبود المكتبة العصرية ـ صيدا بيروت ط٢/ ١٤٢٠ـ ١٩٩٩م.
- الشعر والشعراء ابن قتيبة الدينوري تحقيق وشرح / أحمد محمد شاكر / دار الحديث ط١٤١٧/١ ـ ١٩٩٦.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل محمد بن عيسى السلسيلي تحقيق د/ الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي المكتبة الفيصلية ط١٩٨٦/١م.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ابن مالك الجياني تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي طبعة دار الكتب العلمية د.ت د.ط .
- الصاحبي في فقه اللغة احمد بن فارس تحقيق السيد أحمد صقر .
- الصحاح أو تاج اللغة وصحاح العربية إسماعيل بن حماد الجوهري حققه وضبطه / شهاب الدين ابو عمرو دار الفكر بيروت ط١/ ١٤١٨ ـ ١٩٩٨م .
- صحيح البخاري محمد بن إسماعيل البخاري دار الفكر ط١٤١١/١ـ ١٩٩١م.
- صحيح الجامع الصغير محمد ناصر الدين الألباني المكتب الاسلامي ط٣ /١٤٠٨ ـ ١٩٨٨م.
- صحيح سنن أبي داؤود محمد ناصر الدين الألباني مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ـ الرياض ط١٤١٩/١ ـ ١٩٩٨م.
- صحيح مسلم مسلم بن الحجاج القشيري صححه ورقمه/ محمد فؤاد عبد الباقي دار الدعوة باستانبول ، ودار سحنون بتونس ط١٤١٣/٢هـ.
- ضحى الإسلام احمد أمين ط١٠/ دار الكتاب العربي .
- الطالع السعيد لأسماء نجباء الصعيد جعفر بن تغلب الأدفوي ت/٧٤٨هـ تحقيق/ سعد محمد حسن القاهرة ط/ ١٩٦٦م .
- طبقات الشافعية الكبرى تاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي ت/٧٧١هـ تحقيق د/ عبد الفتاح محمد الحلو و د/ محمود محمد الطناحي هجر للطباعة والنشر والتوزيع ـ مصر ط ٢/ ١٤١٣ ـ ١٩٩٢م .
- الطبقات الكبرى محمد بن سعد الزهري ت/ ٢٣٠هـ طبعة دار صادر لبنان .
- طبقات النحاة واللغويين ابن قاضي شهبة أبو بكر بن محمد ت/٨٥١هـ تحقيق/ محسن غياض مطبعة النعمان ـ النجف ـ العراق ط/ ١٩٧٤م.
- طبقات النحويين واللغويين أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي ت/٣٧٩هـ تحقيق/ أبو الفضل إبراهيم دار المعارف ـ مصر ط/١٩٧٣م.
- طبقات فحول الشعراء محمد بن سلام الجمحي قرأه وشرحه: أبو فهر محمود محمد شاكر دار المدني ـ جده ط/ ١٤٠٠هـ.
- ظاهرة النيابة في العربية د/صالح عبد الله بابعير كلية الآداب الجامعة المستنصرية/ ١٤١٨هـ رسالة دكتوراة .
- العبر في خبر من غبر مؤرخ الاسلام الحافظ/ الذهبي ت/٧٤٨هـ حققه وضبطه على مخطوطتين/ أبو هاجر محمد السعيد بسيوني زغلول ط/بدون دار الكتب العلمية ـ بيروت لبنان .
- عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك محمد محي الدين عبد الحميد مدرج بهامش أوضح المسالك .
- العربية ، دراسات في اللغة واللهجات والأساليب يوهان فك ترجمه وقدّم له وعلق عليه ووضع فهارسه د/رمضان عبد التواب مكتبة الخانجي ط٢٠٠٣/٢م .
- علل التثنية ابن جني تحقيق د / صبيح التميمي مراجعة د/ رمضان عبد التواب الناشر / مكتبة الثقافة الدينية ط/ ١٤١٣ ـ ١٩٩٢م.
- عمدة الحافظ في تفسير أشرف الألفاظ ، معجم لغوي لألفاظ القرآن الكريم أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي حققه وعلق عليه د / محمد التونجي عالم الكتب ـ بيروت ط١٤١٤/١ـ ١٩٩٣م .
- العين الخليل بن احمد الفراهيدي تحقيق د/مهدي المخزومي دار الرشيد للنشر ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالعراق ط/١٩٨٠.
- غريب الحديث ابو عبيد القاسم ابن سلام الهروي ت/ ٢٢٤هـ تحقيق د/ حسين محمد محمد شرف مراجعة / عبد السلام هارون الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، توزيع مكتبة ابن تيمية ط/١٤٠٤ ـ ١٩٨٤م.

- فقه اللغة وسر العربية   ابو منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي   تحقيق د/فائز محمد   دار الكتاب العربي ط١٤١٦/٢ـ ١٩٩٦م .
- الفهرست   أبو الفرج محمد بن إسحاق ابن النديم   دار المعرفة بيروت ط/ ١٣٩٨ ــ ١٩٧٨م .
- في أصول اللغة: القرارات التي صدرت في الدورات من الثامنة والأربعين إلى الثامنة والستين تقديم ومراجعة أ.د / أحمد مختار عمر   ط ١/ ١٤٢٤هـ ــ ٢٠٠٣ م .
- في النحو العربي ـ نقد وتوجيه   د/مهدي المخزومي   دار الرائد العربي   بيروت   ط٢/ ١٤٠٦ ــ ١٩٨٦م .
- في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث   د/ مهدي المخزومي   شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ط ١/ ١٣٨٦ ـ ١٩٦٦م .
- القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ــ جمعاً ودراسة وتقويماً إلى نهاية الدورة الحادية والستين عام ١٤١٥ ــ ١٩٩٥م   تأليف/ خالد بن سعود بن فارس العصيمي دار التدمرية ـ الرياض   ط ١٤٢٣/١ ـ ٢٠٠٢ م .
- كاد في الذكر الحكيم   د/ عبد الباري طه سعيد   القاهرة ط/١٩٩٣م.
- كافية ابن الحاجب بين الرضي وابن مالك ـ موازنة بين الشرحين   د/ أمة السلام علي حميد الشامي اصدارات وزارة الثقافة والسياحة / صنعاء   ط/١٤٢٥ ــ ٢٠٠٤م .
- الكامل في الأدب والنحو   أبو العباس للمبرد   حققه وعلق عليه وصنع فهارسه / محمد أحمد الدالي   مؤسسة الرسالة   ط١/ ١٤٠٦ ـ ١٩٨٦ م .
- كان وأخواتها ـ دراسة نحوية دلالية   تأليف الأستاذة/ منى خليل عبد الهادي   منشورات وزارة الثقافة والسياحة ــ صنعاء ط/ ١٤٢٥ ــ ٢٠٠٤م.
- الكتاب   سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر   تحقيق / عبد السلام هارون   ط١ / دار الجيل .
- كتاب التكملة   أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي   تحقيق ودراسة د. كاظم مرجان   عالم الكتب ـ بيروت ط١٩٩٩/٢ م.
- كتاب معاني الحروف   أبو الحسن علي بن عيسى الرماني   حققه وعلق عليه د/ عبد الفتاح شلبي دار نهضة مصر للطبع والنشر ـ القاهرة ، .
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل   محمود بن عمر الزمخشري حققها وخرج أحاديثها وعلق عليها / عبد الرزاق المهدي   دار إحياء التراث العربي / مؤسسة التاريخ العربي ط ١/ ١٤١٧ ـ ١٩٩٧م .
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون   مصطفي عبد الله الشهير بحاجي خليفة   مكتبة ابن تيمية د.ت د.ط
- كشف المشكل في النحو   علي بن سليمان الحيدرة اليمني   تحقيق/ هادي عطيه مطر   مطبعة الإرشاد ــ بغداد ط١٩٨٤/١م .
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها   مكي بن أبي طالب القيسي ت/٤٣٧هـ تحقيق / د. محي الدين رمضان   مؤسسة الرسالة ـ بيروت ط١٤١٨/٥ ــ ١٩٩٧م .
- الكليات معجم في المصطلحات و الفروق اللغوية   أبو البقاء الكفوي   قابله على نسخة خطية وأعده للطبع ووضع فهارسه / د. عدنان درويش محمد المصري   مؤسسة الرسالة ط ١٤١٩/٢ ـ ١٩٩٨م .
- اللباب في تهذيب الأنساب   عز الدين ابن الأثير الجزري   دار صادر ــ بيروت ط/ ١٤٠٠ ــ ١٩٨٠م .
- اللباب في علل البناء والإعراب   أبو البقاء العكبري   تحقيق/غازي مختار طليمات   دار القلم ـ دمشق ط١٩٩٥/١م .
- لسان العرب   محمد بن مكرم بن منظور   اعتنى بتصحيحها/أمين محمد عبد الوهاب ، ومحمد الصادق العبيدي   دار إحياء التراث العربي / مؤسسة التاريخ العربي ط١٤١٨/٢ ـ ١٩٩٧م .
- اللغة والنحو بين القديم والحديث   د/ عباس حسن   ط٢/ دار المعارف بمصر .
- اللمع   أبو الفتح ابن جني   تحقيق/ حامد المؤمن   عالم الكتب و مكتبة النهضة العربية ط١٩٨٥/٢ .
- ليس في كلام العرب   الحسين بن أحمد بن خالويه ت/ ٣٧٠هـ   تحقيق/ أحمد عبد الغفور عطار دار العلم للملايين   ط ١٣٩٩/٢ ــ ١٩٧٩م .
- ما ينصرف وما لا ينصرف   الزجاج   تحقيق/ هدى محمود قراعة   مكتبة الخانجي ط ٣/ ٢٠٠٠م .

- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ابن الأثير حققه وعلق عليه الشيخ/ كامل محمد محمد عويضة دار الكتب العلمية - بيروت ط١/ ١٤١٩ ـ١٩٩٨م .
- مجاز القرآن أبو عبيدة معمر بن المثنى حققه وعلق عليه / محمد فؤاد سزكين مؤسسة الرسالة ـ بيروت ط١٩٨١/٢م .
- مجالس ثعلب أبو العباس احمد بن يحيى ثعلب شرح وتعليق / عبد السلام محمد هارون ط٣/ دار المعارف بمصر .
- مجلة مجمع اللغة العربية العدد/٣١ ، ٣٣ السنة العاشرة
- مجلس العلماء الزجاجي تحقيق/ عبد السلام هارون مكتبة الخانجي- دار الرفاعي ط١٤٠٣/٢-١٩٨٣ .
- مجمع الأمثال أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت ط٢/بدون تاريخ .
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ابن عطية تحقيق/ عبد الله بن ابراهيم الأنصاري وزملائه ط١/ ١٩٨١م الدوحة .
- المحصل في كشف أسرار المفصل يحيى بن حمزة العلوي مخطوط في الجامع الكبير بصنعاء ، مكتبة الأوقاف برقم (١٧٣/١) .
- المحلى[وجوه النصب] لأبي بكر احمد بن الحسن بن شقير البغدادي تحقيق د/ فائز سالم مؤسسة الرسالة بيروت ـ دار الأمل اربد / الأردن ط١/ ١٤٠٨ ـ ١٩٨٧م .
- مختصر كتاب الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية للإمام / أبي شامة المقدسي الدمشقي الشافعي ت/٦٦٥هـ اختصار وتعليق وفهرسة موضوعية د/ محمد بن حسن بن عقيل موسى دار الأندلس الخضراء ـ جدة ط ١ /١٤١٨ ـ ١٩٩٧م .
- مختصر مغني اللبيب الشيخ/محمد بن ناصر العثيمين مؤسسة سام - الرياض ط١٤١٨/١ـ ١٩٩٧م .
- المخصص ابو الحسن علي بن اسماعيل ابن سيده ت/٤٥٨هـ تحقيق/ لجنة إحياء التراث دار احياء التراث العربي - بيروت.
- المدارس النحوية د/شوقي ضيف دار المعارف ط٧/ بدون تاريخ .
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو د/ مهدي المخزومي دار الرائد العربي - بيروت ط١٤٠٦/٦- ١٩٨٦م .
- المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة د/ عبد العال سالم مكرم دار الشروق ـ بيروت ط١٤٠٠/١ هـ .
- المذهب النحوي البغدادي د/ إبراهيم محمد نجا طبع دار الحديث بالقاهرة [رسالة دكتوراة]
- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان تأليف الآمام / أبو محمد عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي اليمني المكي ت/ ٧٦٨هـ دار الكتاب الاسلامي ـ القاهرة ط ٢/ ١٤١٣ ـ ١٩٩٣م .
- مراتب النحويين أبو الطيب اللغوي تحقيق/محمد أبو الفضل إبراهيم دار الفكر العربي ط١٣٩٤/٢-١٩٧٤م .
- المركب الإسنادي وأنماطه من خلال القرآن الكريم أبو السعود الشاذلي دار المعرفة الإسكندرية ـ مصر ط١٩٩٠/١م .
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها جلال الدين السيوطي ضبطه وصححه ووضع حواشيه / فؤاد علي منصور دار الكتب العلمية ط١/ ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م.
- المسائل الحلبيات أبو علي الفارسي تحقيق / حسن هنداوي دار القلم (دمشق) ودار المنارة (بيروت) ط١٤٠٧/١-١٩٨٧م .
- المسائل العسكريات أبو علي الفارسي تحقيق / إسماعيل أحمد عمايرة مراجعة د/ نهاد الموسى منشورات الجامعة الأردنية ط/ ١٩٨١م .
- المسائل المنثورة أبو علي الفارسي تحقيق/ مصطفى الحيدري مطبوعات مجمع اللغة \دمشق .
- مسائل خلافية في النحو أبو البقاء العكبري حققه وقدم له / محمد خير الحلواني منشورات مكتبة الشهباء بحلب بدون طبعة وبدون سنة طبع
- المساعد في شرح التسهيل ابن عقيل تحقيق وتعليق/ د. محمد كامل بركات دار المدني ـ جدة ط/ ١٤٠٥- ١٩٨٤ م .

- المسألة الزنبورية وأوليات الخلاف النحوي د/هاني عبد الكريم عبد الله مركز التفوق - صنعاء ط١/١٤٣٠ـ ٢٠٠٩ م .
- المسند للإمام/ أحمد بن محمد بن حنبل شرحه وصنع فهارسه / حمزة أحمد الزين دار الحديث ـ القاهرة ط١ /١٤١٦ ـ ١٩٩٥م .
- مشكل إعراب القران أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي تحقيق/ د. حاتم الضامن مؤسسة الرسالة ـ بيروت ط٢/١٤٠٥ ـ ١٩٨٤م .
- مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية د/ محمد ناصر الدين الأسد دار المعارف بمصر ط٧/ ١٩٨٨ .
- معالم التنزيل البغوي الحسين بن مسعود ت/٥١٦هـ إعداد وتحقيق/خالد عبد الرحمن العك و مروان سوار دار المعرفة ـ بيروت ط٤/١٩٩٥م.
- معاني القرآن يحيى بن زياد الفراء عالم الكتب ط٣/١٤٠٣ ـ ١٩٨٣م .
- معاني القرآن للأخفش سعيد بن مسعدة دراسة وتحقيق / د. عبد الأمير محمد أمين الورد عالم الكتب ط١/١٤٠٥ ـ ١٩٨٥م .
- معاني النحو د/ فاضل السامرائي دار الفكر للطباعة والنشر ط١ /٢٠٠٠ م .
- معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي دار الكتب العلمية - بيروت ط ١/ ١٤١١ ـ ١٩٩١م.
- المعجم الأوسط سليمان بن أحمد الطبراني ت/٣٦٠هـ حققه وفهرسه/ أيمن صالح شعبان ، وسيد أحمد إسماعيل دار الحديث القاهرة ط١٤١٧/١ ـ ١٩٩٦م .
- المعجم الكبير سليمان بن أحمد الطبراني ت/٣٦٠هـ حققه وخرّج أحاديثه/ حمدي عبد المجيد السلفي ، إحياء التراث الإسلامي (٣١) ط ٢/ مطبعة الزهراء / سلسلة وزارة الأوقاف .
- معجم البلدان شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت الحموي الرومي تحقيق/ فريد عبد العزيز الجندي طبعة دار الكتب العلمية بدون تاريخ .
- المعجم الشوارد النحوية والفوائد اللغوية محمد محمد حسن عراب دار المأمون للتراث ط١/١٩٩٠م .
- معجم النحو عبد الغني الدقر مؤسسة الرسالة ط ١٤٠٨/٤ ـ ١٩٨٨م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ابن هشام الأنصاري تحقيق/محمد محي الدين عبد الحميد ط/ دار إحياء التراث العربي .
- المغني في النحو تقي الدين أبي الخير منصور بن فلاح اليمني النحوي ت/٦٨٠هـ تحقيق وتعليق د/ عبد الرزاق عبد الرحمن أسعد السعدي وزارة الثقافة والإعلام - دار الرشيد الثقافية - بغداد . سلسلة خزانة التراث ط١٩٩٩/١م .
- مفتاح السعادة ومصباح السيادة أحمد مصطفى الشهير بطاش كبرى زادة دار الكتب العلمية ط١/ ١٤٠٥ ـ ١٩٨٥م .
- مفردات ألفاظ القرآن الراغب الأصفهاني تحقيق/ صفوان عدنان داوود دار القلم (دمشق) / دار الشافية(بيروت) ط٢/ ١٤١٨ ـ ١٩٩٧م .
- المفصل في صنعة الإعراب جار الله محمود بن عمر الزمخشري قدّم له ووضع هوامشه/د.أميل بديع يعقوب دار الكتب العلمية ط١٩٩٩/١م .
- المفيد في المدارس النحوية د/إبراهيم عبود السامرائي دار المسيرة للنشر والتوزيع - عمان - الأردن ط١/١٤٢٧ـ ٢٠٠٧م .
- مقالات منتخبة في علوم اللغة د/ عبد الكريم الأسعد دار المعراج الدولية ـ الرياض ط١ / ١٤١٥ ـ ١٩٩٤م .
- مقاييس اللغة احمد بن فارس تحقيق/ عبد السلام هارون دار الجيل ط/١٤٢٠هـ
- المقتصد شرح الإيضاح عبد القاهر الجرجاني تحقيق/ د. كاظم بحر المرجان منشورات وزارة الثقافة والإعلام دار الرشيد ـ العراق ١٩٨٢ م .
- المقتضب محمد بن يزيد المبرد تحقيق/ محمد عبد الخالق عضيمة عالم الكتب ـ بيروت .
- المقرّب ابن عصفور الأشبيلي تحقيق/عادل عبد الموجود و علي محمد معوض دار الكتب العلمية ط١٩٩٨/١م .
- من تاريخ النحو سعيد الأفغاني دار الفكر
- موسوعة اللحن في اللغة مظاهره ومقاييسه د / عبد الفتاح سليم مكتبة الآداب(علي حسن) ميدان الأوبرا ـ القاهرة ط٢ /١٤٢٦ ـ ٢٠٠٦م .

- نتائج الفكر في النحو أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي تحقيق د/ محمد إبراهيم البنا جامعة قاريونس ط/١٣٩٨ ــ ١٩٧٨م .
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر و القاهرة جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي ت/٨٧٤هـ قدم له وعلق عليه / محمد حسين شمس الدين دار الكتب العلمية ط١ / ١٤١٣ ــ ١٩٩٢م .
- النحو العربي ـ نقد وبناء د/إبراهيم السامرائي دار البيارق ـ ودار عمار ط١/١٤١٨ـ ١٩٩٧م .
- النحو الكوفي ــ مباحث في معاني القرآن للفراء د/ كاظم إبراهيم كاظم عالم الكتب ــ بيروت ط ١/ ١٤١٨ ــ ١٩٩٨م .
- النحو الوافي د/ عباس حسن
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء ابو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري تحقيق د/ ابراهيم السامرائي مكتبة المنار ـ الأردن ـ الزرقاء ط٣/١٤٠٥هـ .
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة الشيخ /محمد الطنطاوي راجعه وعلق عليه / سعيد محمد اللحام عالم الكتب ط١/١٤١٧ ـ ١٩٩٧م .
- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين ابن الخطيب الشيخ/ أحمد بن محمد المقري التلمساني ت/ ١٠١٤هـ شرحه وضبطه وعلق عليه وقدم له د/ مريم قاسم طويل و د/ يوسف علي طويل دار الكتب العلمية بيروت ــ لبنان ط ١/ ١٤١٥ ــ ١٩٩٥م .
- النهاية في غريب الحديث والأثر ابن الأثير الجزري ت/ ٦٠٦هـ خرج أحاديثه وعلق عليه/أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة دار الكتب العلمية ــ بيروت ــ لبنان ط١/١٤١٨ ــ ١٩٩٧م .
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين إسماعيل باشا البغدادي بدون طبعة ودار نشر وسنة طبع .
- همع الهوامع جلال الدين السيوطي تحقيق/ د. عبدالحميد هنداوي المكتبة التوفيقية .
- الوافي بالوفيات صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي ت/٧٦٤هـ تحقيق واعتناء /أحمد الأرناؤوط ـ تركي مصطفى دار احياء التراث العربي ط/١٤٢٠ ـ ٢٠٠٠م .
- وفيات الأعيان وإنباء أبناء الزمان شمس الدين أبو العباس أحمد بن خلكان ت/٦٨١هـ حققه د/ إحسان عباس دار صادر .